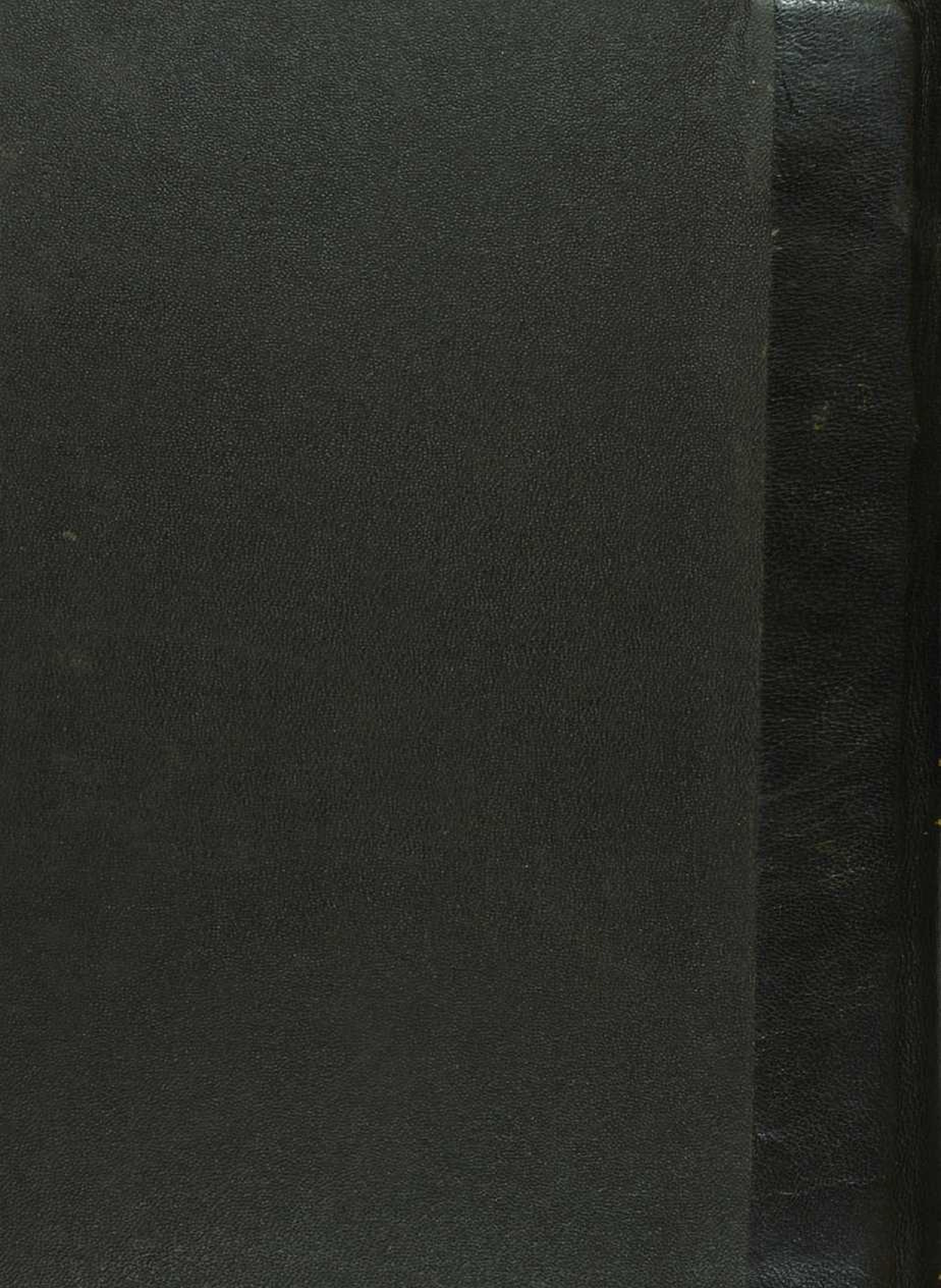
هداية السالك الى تحرير
اوضح المسالك

الشنواني



هداية السالك الى تحرير أوضح المسالك الى ألفية
ابن مالك، تأليف الشنواني، ابي بكر بن اسماعيل
- ١٠١٩هـ . خط القرن الحادى عشر الهجرى تقديرا .
جـ ١ (٢٣٠ ق)   ٢٥ س   ٥ر٢٠×١٥سم

نسخة جيده، خطها نسخ معتاد .
الاعلام ٢ : ٣٦، هدية العارفين ١ : ٢٣٩
١- النحو، اللغة العربية   أ- المؤلف
ب- تاريخ النسخ .

٨٦٩

هداية السالك إلى تحرير أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك منتهيا إلى أسماء الأفعال فقط

للشيخ الإمام العالم العلامة

أبي بكر بن إسمعيل الشنواني

نفعنا الله به وبركاته آمين

آمين

الكتاب الأصلي

في أسماء الأفعال

ف ٢٩٧/ ٢

١٢٩٨/٤/٢

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم
الحمد لله على نعم تحث الامال الى نحوها • الذي رفع معالم العربيه • فتوجهت
النفوس الى نحوها • فاسعفها بالكافيه واوضح المسالك • وتسهيل الفوايد •
وشكت ما تلقاه من نقص الحظ فاسعدها بتكميل المقاصد • واشهد ان لا اله الا
الله وحده لا شريك له الذي جعل علم الاعراب اقرب العربيه فايده • وازكاها
عايده • وارجحها معيارا • واشاع فيما بين الناس اضواه وانواره وجعله
اسناها مقدارا • حيث صيره مفتاحا بتاييده يستمد في معرفة العلوم الاسلاميه
ومصباحا بنوره يستضا في ساير الفنون الادبيه • ونصبه سلما به يتيسر
الارتقا الى علم البيان • ويمكن الاطلاع على نكت نظم القران • واشهد ان محمدا
عبده ورسوله العلم الذي هدى الله بمعارفه الى الحق اليقين • وانزل
عليه القران بلسان عربي مبين • ذي النسب الشريف • الذي لشانه التكبير
ولشانيه التصغير • والدين الحنفي الذي نجا نجا الفوه وهلك مخالفوه
فانقسموا الى جمع السلامة وجمع التكسير • واشكره على تصريفه لنا في
خدمة كلمة الاسلام • وتوفيقه ايانا الى توحيده الذي يكل عن وصف فضله
المفرد جملة الكلام • واساله ان يشرح صدورنا بانوار هدايته فهي اعظم
مطلوب • ونهاية مرغوب • ويبعدنا عن مساوي الافعال الناقصه ويسعدنا
بمحاسن افعال القلوب من تعالى ان يحيط بذاته ظرف الزمان ولا ظرف
المكان • وان يكون له صفة مشبهة • وانى وهي عن سمات الحدوث والنقص
منزهه • هو الفاعل لما يختار • وكل شي مفعول لقدرته وارادته فلا كاينة عن
ذوي التمييز الا وجميع احوالها متعلقه بمشيته • وصلى الله وسلم على سيدنا
محمد وعلى اله واصحابه الذين جروا بميدان العربيه فهولا لا يلحق لهم غبار
ورووا اجل اخبار الدين المفيده فكان الرفع ثابتا لمحل تلك الاخبار • صلاة
لا تزال الالسن والقلوب تجزم بفضلها وتعترف • ويدوم لقايلها احمد
العيش ولا ينصرف اما بعد فيقول الفقير الحقير • المعترف بالعجز
والتقصير ابو بكر بن اسمعيل الشنواني عفا الله تعالى عنه واسعده بفوز

الاماني • وبصره بعيوب نفسه • وجعل يومه خيرا من امسه • وغفر له
ولذريته ولاهله ولوالديه • واحسن اليهم واليه • لما كان الكتاب المسمى
باوضح المسالك • الذي صنفه العالم المحقق • الفاضل المدقق • علامة
الورى الحايز ازمة الفضايل • وخواتم مالكها السالك من طرق العربيه
في افسح واوضح مسالكها • المولى المعظم • والامام الاعظم • نحوي العرب
والعجم • جمال الملة والدين يوسف بن هشام الانصاري رفع الله
اعلام علومه واعطانا بفضله اتباع رسومه كتابا مشتملا مع صغر
حجمه • ووجازة نظمه • على فوايد شريفه • وقواعد لطيفه • ومحتويا
على دقايق الاسرار العربيه • ومنطويا على المباحث التي هي مفتاح العلوم
الادبيه • وجامعا للقواعد والفوايد جمع كثره • وافصحت كلماته التي علت
قيمتها فكان كل كلمة منه دره • لا ينازع في فضله من دخل من باب الاشتغال
اليه واذا عد عين من الفضلا فلا شك ان المعتمد عليه • ولم يتفق له شرح
يذلل صعابه • او يخرج من قشره لبابه • فمخدراته بعد لم يكشف في شرح
عنها القناع فلينظر في شرح مواضعه المشكله من يدور في خلده انكار
او نزاع • ومستتراته لم يبرز هن شارح الى هذا الاوان • لم يطمثهن
انس قبلهم ولا جان • وقد شرحه طايفه من العلما واشتغل بحله بكتابة
حواش زمرة من الفضلا غير ان شروحهم وحواشيهم لم تكن وافيه في ابراز محاسنه
واخراج بدايعه وكشف معضلاته • وحل مشكلاته ثم اشار الي جمع من
خلاني • ورفقه من خلص اخواني • ان اكتب عليه حواشي تحل بها الفاظه
ومعانيه • وتنكشف بها عباراته ومبانيه • وتفتح ابوابه وتذلل صعابه
وتجلو عرايسه للافهام • وتعقد الخنصر على ما تكشفه من الابهام
وكنت اعلل بلعل وعسى وسوف وربما واعتذر تارة باني لست من
رجال هذه الصناعه • وان فكري في تحصيل فوايدها مزجى البضاعه
وتارة بان هموم الحوادث ومفارقة الاحبة قد اجلبت علي بخيلها
ورجلها • وحملتني جبال انكاد وتفتت حصاة القلب من اجلها •

واخري بانه وهن العظم مني لما رايناه منه العليل • واشتعل الراس
شيبا فلم يبق من القوي الا القليل • وعاقني علمي بان الامر علي ما اردت خطير
وباعي قصير • ومتاعي حقير • فكيف لي مع ذلك بالوصول الى ذلك المطلب
واني اظفر بتذليل الصعاب • وقد عز ما اطلب • وبينا انا اقدم في
الاجابه رجلا واخر اخري • واسوف الطالبين بالنجاز والتسويف بالفقير
احري اخشي من معرة الفضيحه • واوثر الستر على القريحة القريحه •
واعلم ان اعراض المصنفين اغراض لسهام السنة الحساد • وان حقايق
نصايحهم معرضه لايدي النظاره • تنتهب فوايدها ثم ترميها بالكساد
والفكر يشير الى ان الاجابة ربما تبرد كبدا احري • وان التاليف ربما انتفع
به فاجري لصاحبه اجرا • فابتهجت بتلك الاشاره • وسلكت طريقتها
التي اهدت لطايف البشاره • فاجبتهم الي ملتمسهم بكتابة حواش مع قلة
البضاعه • وجعلتها على وفق مقترحهم مع قصور الباع في الصناعه • ومع
ما انا فيه من تشتت البال • وتفرق الحال • وهجوم الامراض الجسمانيه •
والاعراض النفسانيه • والعروض المتراكمه • والاشغال المتزاحمه • واقبلت
على اسعاف الطالب بمطلوبه بما يوضح الكتاب غاية الايضاح ويغني عن
بقية الشروح والحواشي اغنا الصباح عن المصباح بحيث يطلع على ما في
الكتاب من الخفايا والمزايا ليعلم الناظر فيه كم خبايا في زوايا • مما استخرجته
بفكري الفاتر ونظري القاصر بعون الله القادر • لتقول من يطرق
اسماعه كم ترك الاول للاخر • مع ان العلم اعلام اعلامه مشرفه على
الانعكاس وانا رمياته موذنه بالاندراس • والجهل رايات دولته
رافعه • ورايات نصرته واضحه وقلت هب كلا بذل في متابعة الهوي
مقدوره • والتهب حسدا ليطفي نور البدر • ويابي الله الا ان يتم نوره
فهل هي الا منحة اهداها الحاسد من حيث لا يشعر • وفعله يطوي بها جميل
الذكر فاذا هي تنتشر • ولم اظفر فيها من درر الفوايد الا ما لا يخفى على
الطالب من الزوايد وسميتها بهداية السالك الي اوضح المسالك •

الى

الى الغية ابن مالك • [illegible] بشيخنا فريد به علامة عصره بلا نزاع
واوحد وقته بلا دفاع • شيخنا شهاب الملة والدين احمد بن قاسم الشافعي
العبادي او بشاد شيخنا فريد دهره واحد زمانه وعلامة اوانه • سيد
المحققين وسند المدققين • قطب الملة والدين عيسى الصفوي الايجي
نزيل الحرم المشرف المكي او شيخ شيخنا فريد به محقق عصره وفهامة
وقته ناصر الملة والدين اللقاني او بالشارح فمراد به العلامة الشيخ
خالد الازهري • الشهير بالوقاد • ذي الطبع المنقاد • نور الله مرقدهم
وفي غرف جنانه ارقدهم والى الله سبحانه وتعالى اضرع ان يعصم
القلم عن الزلل والفهم عن الزيغ والخلل انه قريب مجيب • عليه توكلت
واليه انيب قوله بسم الله الرحمن الرحيم ابتدا المصنف رحمه الله تعالى
كتابه بالبسمله وارد فها بالحمدله ابتاعا لكتاب الله تعالى واحتياطا في العمل
بما ورد في الاخبار عن سيد الاخيار والبا للمصاحبه والملابسه او للاستعا نه
اي ملتبسا متبركا او مستعينا به والتبرك مستفاد من المقام بمعنى
ان الملابسة التي هي بمعنى البا محمولة علي التبركيه كحمل العام على الخاص
فلا يرد ان التبرك لم يعد من معاني البا وقد يوجه بان البا موضوعه لجزيات
الملابسه ومنها التبركيه فحملت على بعض معانيها بقرينة المقام وفيه بحث
لجواز ان يكون التبرك من لوازم الجزييات وعوارضها والبا موضوعة لملابسة شي
واخر باخر مع قطع النظر عن كونها تبركيه او لا فلا يكون التبرك بخصوصه
موضوعا له ولا يلزم من اتصاف الجزئي بالتبرك ان يكون التبرك موضوعا له
لانه وضع لذوات الجزييات لا لصفاتها والموجبة لا يكفيه مجرد الجواز
ولفظ الله اصله اله فعرف بلام العهد وحذفت الهمزة بعد نقل الحركة
او على غير قياس فعوضت عنها الالف واللام وادغمت اللام في اللام وخص به
تعالى ومن الغريب ما قيل انه ضمير غيب لام الجر فصار له اي الكل له
فادخل عليه اللام وادغم وفخم واشبع واعترض على الاول بان الاصل
لما كان معرفا باللام لم يكن حرف التعريف عوضا عن الهمزة لاجتماعها

في الاصل واجيب بان الاصل اله والحذف على غير القياس لتوقف نقل
الحركة على وجود اللام الموقوف على الحذف او المراد تفويض لازمية
الحرف واعترض بان المحققين منهم سيبويه صرحوا باجتماعهما في الاصل
وتجويز قياسه الحذف وان الحرف عوض لايبقى فيه شايبه التعريف
عند الندا فلا اعتداد بجوابه بل الجواب ان المراد بالعوضية اعتبارها جزا
للكلمة عوض لهمزة لا الايراد للعوضيه فاللام قبل الحذف للتعريف ثم
صار عوضا فلا عوضيه قبل الحذف ولا جمع بعده وان اراد عدم الجمع بين
ما سيجعل عوضا ومعوضا فهو ممنوع والسند ظاهر على انا لانسلم منع الجمع
في مجرد الاصل والتقدير وانما المنافي استعماله في سعة الكلام وكثرته هذا
ولكن ذكر الرضي ان اللام كالعوض لعلة الاجتماع ولعل المراد تشبيهه بما
ذكر لمحض العوضيه فلا منافاة والرحمن صفة مشبهة واختار جماعة
انه علم وعلى هذا فمنهم من اعربه بدلا من لفظ الجلاله واعرب الرحيم بعده نعتا له ليلا
يتقدم البدل على النعت ومنهم من اعربه عطف بيان ورجح بان البدليه لاتناسب هنا
لما يتوهم فيها من معنى الطرح للمبدل منه ومعنى الطرح لايناسب هنا واما ماتوهم على
البدليه من منع كون الرحيم نعتا للرحمن لان التابع لايتبع فهو ممنوع لانك
تقول جا زيد وعمرو الكريم بجعل الكريم نعتا لعمرو وهذا صحيح قطعا فقد اتبع
التابع فبطلت الكليه في قولك التابع لايتبع فتامل والرحيم اسم فاعل او كالاول
وهما للمبالغه من رحم جعل لازما كالغرائز فنقل الى فعل بالضم ليصح بنا الصفة
ثم بنيت الصفه او نزل المتعدي منزله اللازم كفلان يعطي وذلك مطرد في المدح
والذم والرحمة لغه رقة القلب وهو تعالى منزه عنها فالمراد لازمها وغايتها من
الانعام ان جعلت من صفات الفعل وارادة الخير عند الجمهور ان كانت من الصفات
الذاتيه فالرحمن مجاز مرسل والمراد منشا كله والعامل معاملته فهو استعارة تمثيليه
على ماصرح به سيد المحققين بانه يشبه فعله مع العصاة والخلايق بفعل ذي الرحمة
فجعل اللفظ المستعمل في احدهما مستعملا في الاخر وهذا بحسب اللغه واما بحسب
الشرع فالاقرب انه حقيقه شرعيه فيهما لغاية النبادر والخلاص عن التكلف

في

في موارد الاستعمال اذ كثيرا ما لم يلاحظ القرينة والتشبيه فليتدبر والرحمن
اتم مبالغه فلذا حمل على جلايل النعم والرحيم على الدقايق ومنه رحمان الدنيا والاخره
ورحيمهما لاعطا الجلايل والدقايق في كل من الدارين وقد يحمل الرحمن على الرحمه
للعالمين والرحيم على الخاصه بالمومنين وقدم الرحمن لمناسبة اسم الذات
في الاختصاص وعظمة المعنى وتقدمه في التحقق ولايثار مسلك التتميم
وهو نسبة الجليل ولا الجلالة ثم نسبة الحقير دفعا للوهم فادركه وعقب
اسم الذات اسمين لصفتي المبالغه في الرحمة اشارة الى سبقها وغلبتها على
الاضداد وعدم انقطاع اثارها ورحمة وذلك لان كونها ملاصقه لاسم
الذات دال على السبق والخفا بمنزلة الذات وتكرارها دال على الغلبة وعدم
الانقطاع فافهم والظرف متعلق بالفعل الذي يقدر موخرا للحصر
ردا على المشرك المبتدي باسم غيره ايضا فيفيد قصر افراد وهو اولى من
جعله خبرا وقد تجعل اليا معمول التبرك وهو معمول الفعل ليلا يقع في
الكلام المبتدا به غير اسم الله تعالى وما لابد منه في اظهار المبدئيه ثم
هذه الجملة ان كانت خبريه اتجه ان من شان الخبر الصادق ان يتحقق مدلوله
في نفس الامر بدون الخبر ويكون الخبر حكاية عنه صرح به العلامة التاج
السعد التفتازاني وغيره وما نحن فيه ليس كذلك لان مصاحبة
الاسم والاستعانه به من تتمه الخبر وهما لا يتحققان الا بهذا اللفظ
اللهم الا ان يجوز مثل ذلك كما قيل في قولك انكلم مخبرا بتكلم حصل بهذا اللفظ
وذلك محل نظر تام وان كانت انشائيه اتجه ان من شان الانشا ان يتحقق
مدلوله به واصل جملة البسمله ليس كذلك غالبا اذ الاكل والسفر
ونحوهما مما ليس يقول لا يحصل بالبسمله فكيف يصح تقديرا ذبح
او اسافر باسمه بقصد الانشا وان كانت لانشا المصاحبه او الاستعانه
لزمان تكون الجملة لانشا متعلقه والاصل غير مقصود بوجه وهو نادر جدا
فلا تغفل عن لزوم مخالفة الظاهر جدا قطعا فتدبره فانهم سكتوا عنه مع
دقة انظارهم في المقام ولو قيل ان المعنى ابدا وافتتح به اي اجعله بدا

الفعل والجملة لانشا الجعل لم يلزم ما مر الا انه خلاف المشهور فتامل التعرف
انه لا يجري حقيقة الا في مثل التصنيف ويمكن اجراوه في جميع المواضع
بالمسامحة في جعله بداية **قوله** الحمد لله الحمد هو الوصف بالجميل على الفعل
الجميل الاختياري حقيقة او حكما على وجه التعظيم ظاهرا او باطنا بان لا يصدر
عن الجوارح ما يدل على خلافه وبان يعتقد اتصاف المحمود بالمحمود به
كما اقتضاه كلام السيد وغيره او بان يقصد التعظيم وان لم يعتقد
اتصاف المحمود بما ذكر كما قاله جمع محققون فدخل الوصف بالجميل المعلوم
الانتفا اذا قارنه التعظيم كالقصايد المشتملة على وصف الممدوح بما يعلم
انتفاوه فان الجمهور يعدونه حمدا ومدحا لا استهزا وسخرية لعلمهم
بمقارنة التعظيم والمشهور اختصاص الحمد بجارحة اللسان فيخرج كلام من
تنزه عنها ومقتضاه ان لا يكون الحمد فيمن ليس له تلك الجارحة على ما
ورد في الكتاب والسنة على الحقيقة والاظهر عند المحققين انه قيد
غالبي واللسان في مقابلة الجنان والاركان والمراد قول مخصوص اي
الفعل الذي مصدره اللسان غالبا او ما فيه اظهار صفة الكمال على ما ذكره
النحرير الدواني وهو الاولى بالاخذ ليمكن ابقا كلام الله تعالى ورسوله على
الحقيقة والمسامحة في كلام غيرهما ان احتيج اليها اولي بالاعتبار فادركه
فظهر ضعف ما قيل لما ثبت التخصيص بنقل الثقات يحمل ما ورد على المجاز
والجميل اعم مما في نفس الامر وفي نظر الحامد والمحمود فلا نقض بمدح السلاطين
بما هو ظلم حقيقة على انه انما يحتاج الى ذلك ان صح حمد غيره تعالى حقيقة
فافهم وكذا لا ينتقض التعريف بالحمد بازا الذات او الصفات الذاتية او
الشجاعة لانها وان لم تكن افعالا ولا اختيارية كما حقق في محله لكن في حكمها
للذات له عليها وترتب افعال اختيارية عليها او لا ستقلال الذات والجملة
الثانية او اخبارية كما هو اصلها لحصول الحمد بها على التقديرين لكن
بطريق اللزوم على الثاني اذ من لازم الاخبار عن الحمد بانه مملوك او
مستحق له تعالى وصفه تعالى بانه مالك او مستحق له وذلك جميل قطعا

فيكون الوصف به حمدا لا بطريق المطابقة ولعله مراد من رد كلامه على
عدم حصول الحمد على تقدير الاخبار واما ما قيل من انه لا بد في تحقق الحمد من
الاذعان بمدلول الجملة والاخبار لا يستلزمه فلا يتحقق حمد على تقديره فهو
في غاية السقوط اما اولا فلانه انما ياتي على ما تقدم عن مقتضى كلام السيد
وغيره واما ثانيا فلانه لا وجه للفرق في عدم الاستلزام المذكور بين الانشا
والاخبار وقد علم من كلام المحققين السابق تحقق الانشا مع عدم الاذعان
بل مع اذعان العدم واما ثالثا فلان اعتبار الاذعان وعدم لزومه للاخبار
لا يسوغ اطلاق منع الاخبار وعدم حصول الحمد على تقديره بل وزانه وزان
ساير المعتبرات في الحمد كالتعظيم ظاهرا فغاية الامر توقف تحقق الحمد على
تحققه نعم ان جعلت الواو في جملة الصلاة الاتية بنا على انشايتها على العطف
على ما هو الظاهر تعين الانشا هنا بنا على منع الجمهور عطف الانشا على الخبر
مطلقا كما هو ظاهر اطلاقهم او فيما لا محل له من الاعراب كما قيد بذلك
السيد ونوزع فيه ويمكن الجواب على هذا بتقدير القول كانه قال
ابتدي باسم الله قايلا الحمد لله والصلاة والسلام على من ذكر ومما ان الحمد
من المصادر التي تنصب بافعال مضمرة والاحداث المتعلقة بالمحل
المقتضيه لانتسابها اليه والفعل اصل في بيان النسب فكان من حقه
ان يلاحظ معه الفعل وليس المراد ان الفعل حينيذ ملاحظ مقدر
كما بينا در من كلام بعضهم ضرورة ان معنى الفعل ومتعلقه غير مقصود
اصلا بل المقصود خلاف ما افاده من الثبات والحصر فكيف يكون
مقدرا والمقدر كالملفوظ فلا تستعجل كيلا تخبط خبط عشوا ثم انه
عدل عن حقه واختير الجملة الاسميه ليفيد الدوام والثبات بتقدير اسم
الفاعل بمعنى الثبوت اجابة لمناسبة المقام كما صرح به العلامة التفتازاني
واما ان الظرفيه اختصار الفعليه فهو عند عدم الداعي كما هو مقرر في
محله فان قلت الفعل المضارع يفيد الاستمرار التجددي فلم اختير عليه
مع اصالته قلت اجيب بانه اختير عليه ليمكن ادخال اللام فيفيد

العموم والانحصار مع الاختصاص ولان الاستمرار انما هو بالنسبة الى مفاد
المضارع من الاستقبال كما يستفاد من كلام سيد المحققين والدوام
الاسمي يعم الازمنة كما ذكره بعض المحققين فتدبره ولان استفادة
الدوام من الاسم اقرب لما في الفعل مما ينافيه ظاهرا وهو الحدوث دون
الاسم واللام في الحمد للجنس او الاستغراق وتفيد بمعونة لام الاختصاص
اختصاص جميع المحامد به تعالى فان اختصاص الجنس يستلزم اختصاص
الافراد او المراد اتحاد الجنس مع الثابت لله كانه قال جنس الحمد هو الثابت
لله ولا يخفى بعده عن الفهم فيفيد الحصر بلا معونة لام الاختصاص
قال النحرير الدواني اطبقوا على الاول ولي فيه بحث اذ الظاهر ان اللام
للاختصاص بمعنى التعلق الخاص لا الحصر يدل على ذلك انه لو كان للحصر
لكان فوذلك ما المال لا لزيد مفيد الحصر المال في صفة الانحصار في زيد ولكان
له الحمد مفيد القصر الحمد على الاختصاص لا على قصره على الله وقد صرح في
الكشاف بان التقديم يدل على اختصاص الحمد وهو صريح في ان الحصر
لم يكن بدون التقديم قال استاذ شيخنا اقول لعل مرادهم ان اللام وان
وضعت للتعلق الخاص كما ذكره لكن الاختصاص والتعلق الذي على وجه
الحصر هو الكامل منه فيحمل عليه اللام في مقام الثنا والمبالغة كما انه حمل البا على
الملابسة على وجه التبرك وكم من نظايره فيدل على الانحصار بمعونة
المقام لا بمجرد الوضع فلا يتوجه البحث المذكور وصحة هذا الاستعمال
مما لا ينكر ولا يمنع وما ذكره لا يصلح سندا لذلك ويدل على ذلك ما في حاشية
سيد المحققين على الكشاف دل بلامي الجنس والملكية على الاختصاص
فانه اخذ الاختصاص من اللام الموضوعة للملكية لا انه جعل اللام
موضوعة له واما ما ذكر من المثالين فاللام محمولة على مجرد معناها الوضعي
غاية الامر انه يجوز حملها على ما ذكر ايضا عند مساعدة المقام ولا محذور ولما كان
التقديم اظهر افادة للحصر اذ لم يحتج الى تكلف حمل الزمخشري اللام على
الاصل وجعل التقديم للحصر فكلامه بعد التنزل صريح في انه حمل على معنى

لا يفيد الحصر ولا يدل على عدم جواز حمله على معنى يحصل الحصر بدون
التقديم فان قلت لو كان المعنى حصر المحامد فلا معنى لقوله على ما انعم
او على التصنيف ونحوه اذ يثبت جميع الافراد او الجنس المختص بنا على ما
ذكر قلت هو متعلق بالحمد المفهوم الحاصل من الحصر كانه قال حمدي هذا
على ذلك فليتامل واما اختصاص المحامد بالله تعالى فقد يقال لانه ادعا
وعلى سبيل المبالغة لصحة الحمد ووقوعه على افعال العباد من حيث كسبهم
واتصافهم بها ويكفي فيه انتسابها اليهم بالاختيار والارادة وان لم تكن
موثرة لكن جعل كالعدم في جنب محامده تعالى لوجوه لا تخفى ومقتضى كلام
سيد المحققين وبه صرح النحرير الدواني وغيره انه حقيقي على ما عرف اهل
السنة اذ المحمود عليه يجب ان يكون فعلا صادرا بالاختيار ولا تاثير
ولا اختيار حقيقة الا لله عندهم والثنا على الصفات الجميلة ان كان
باعتبار خلقها بالاختيار فلا يكون الا لله وان كان لمجرد كسبها وكون
الموصوف محل ظهورها كما في الذم فهو نسبة بحد المجاز والحاصل انه ان
حمل الفعل الاختياري على العبد وربما لا اختيار الحقيقي فالحصر حقيقي
عندنا وان اكتفي بالانتساب بالاختيار فادعاي ولكل وجه موجه
فادركه والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا
لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد
بوصف دون وصف قال الامام اكثر المحققين على انه غير مشتق
بل اسم علم له تعالى وهو قول الامام ابي حنيفة والشافعي والغزالي
وسيبويه والخليل والمبرد وهو المختار واختار بعض انه وصف
حض بغلبة الاستعمال لامارات ضعيفة **قوله** رب العالمين اي مالكهم
او سيدهم او مصلحهم او مربيهم او خالقهم او معبودهم او مدبرهم او
جابرهم ويطلق ايضا على الصاحب والثابت والقريب والجامع والمحيط
والكثير الخير والذي يوالي النعم ويزيدها وكل هذه المعاني ترجع الى معنى
الحفظ والتربية قيل وكلها تدل على انه ليس بمصدر [illegible] جيب

بان كون الرب الذي هو صفه مشبهة بهذه المعاني لانا في كونه مصدرا في
اطلاق اخر لجواز اشتراك اللفظ الواحد بين الصفة والمصدر كما يجوز اشتراكه
بين المفرد والجمع مثل هجان و فلك ووزنه مفردا سراج وقفل وجمعا رجال
واسد تقول ربه يربه فهو رب كما تقول نم عليه ينم فهو نم فهو على هذا
صفة مشبهة فعليه وزنه فعل وقيل فاعل اي راب وحذفت الفه لكثرة
الاستعمال ورد بانه خلاف الاصل فان قلت رب متعد فكيف تشتق منه
الصفه المشبهه قلت المتعدي قد يجعل لازما وينقل الى فعل بالضم فتبنى
منه الصفة المشبهه ذكره الزمخشري في الفايق في فقير ورفيع الاتري ان
رفيع الدرجات معناه رفيع درجاته لا رافع للدرجات ومثل هذا السوال
والجواب يجري فيه الرحمن كما سبق بخلاف غضبان ويجوز ان يكون مصدرا
بمعنى التربيه وهو تبليغ الشي الى كماله شيا فشيا ثم وصف به المبالغ
للمبالغه ولم يطلق مفردا غير مقيد على غير الله تعالى الا نادرا وهو في غيره
على التقييد بالاضافه كقولهم رب الدار ورب الناقة ومنه ارجع الى ربك
واما قول الحارث بن حلزة في المنذر بن ماء السما

وهو الرب والشهيد على يو . م الحيارين والبلا بلا

فنادر وقيل في الجاهليه نعم الجمع يسوغ فيه التقييد كقولك يا رب
الارب وتركه قال تعالى ارباب متفرقون كذا في الكشاف وما يتبعه وفي
المعالم لا يطلق معرفا باللام لتوهم العموم والمنع والتجويز لغويان فلا يعترض
عليه بالمنع الشرعي كما فعله الطيبي واما بحسب الشرع ففي الصحيحين
لا يقولن احد اطعم ربك الى قوله ولا يقل احدكم ربي قال الامام النووي
رحمه الله تعالى نهي المملوك ان يقوله لسيده واجاز القاضي عياض ان
النهي عن الاكثار والعادة وصرح في النهاية بالجواز في البهايم كالاموال
كرب الدار والابل لكثرة وقوعه في الحديث ولان البهايم غير متعبده
ولا مخاطبه فهي كالاموال ومنه يعلم ان المنع في الانسان لتوهم
المعبوديه وحاصل ما ذكره القاضي البيضاوي في معنى العالم مع الايضاح

ثلاثة

ثلاثة اقوال احدها انه في الاصل اسم لما يعلم به مطلقا كالخاتم لما يختم به
والقالب لما يقلب به الشي من هيئة الى اخرى فهو اسم للقدر المشترك بين
ما يعلم به اي بنوعيه العلم ويحصل اعم مما يعلم به الصانع وغيره غلب اطلاقه
وكثر استعماله في القدر المشترك بين اجناس ما يعلم به الصانع سبحانه وهو
كل ما سواه من الجواهر والاعراض فيطلق على كل جنس من اجناسه لا على كل
فرد فرد منها فيقال عالم الافلاك وعالم النبات وعالم الحيوان ولا يقال
عالم زيد مثلا ويطلق ايضا على مجموع ما سوي الله تعالى وليس مقصوده
انه اسم لهذا المجموع من حيث هو مجموع اذ يستحيل جمعه لانه لا تعدد فيه
بهذا المعنى الثاني انه في الاصل اسم موضوع للقدر المشترك بين اجناس
ذوي العلم فيصح اطلاقه على كل واحد من تلك الاجناس لا على كل فرد
منها فيقال عالم الملك وعالم الانس وعالم الجن ولا يقال عالم زيد مثلا
وعلى المجموع وليس اسما للمجموع من حيث هو مجموع اذ لو كان كذلك
لاستحال الجمع اذ لا تعدد بهذا المعنى ايضا بل قد قيل لا يطلق على المجموع
بهذا المعنى ولا بالمعنى السابق انما الذي يطلق على المجموع العالم محلى باللام
الاستغراقيه وعلى الاول فالعالم ماخوذ من العلامه وعلى الثاني من العلم
لكنه ليس بصفه الثالث ان العالمين اطلق في الاية مرادا به الانس خاصة
فان قيل لم جمع العالم ولم يكتف بالمفرد مع انه يطلق على مجموع ما سوى
الله تعالى وعلى مجموع ذوي العلم على القول الاول والثاني ولم جمع جمع
تصحيح وهو ليس وصفا مختصا بمن يعقل ولا علما قلت محصول
الجواب عن السوال الاول ان الافراد وان كان اصله واصلا الا انه
لو افرد معرفا باللام لربما توهم ان القصد الى استغراق افراد جنس واحد
مما سمي به او الى الحقيقه اي القدر المشترك بين الاجناس فلما جمع واشير
بصيغة الجمع الى تعدد الاجناس واستغراق افرادها بالتعريف
زال التوهم بلا شبهة فان قيل اذا لم يطلق العالم على شي من افراد الجنس
المسمى به كما مر فاذا عرف باللام امتنع استغراقه لافراد جنس

واحد فان اللفظ المفرد انما يستغرق افرادا ينطلق على كل واحد منها واذا جمع وعرف
لم يتناول الا الاجناس التي ينطلق دون افرادها اجيب بانه لما كان لفظ عالم
منطلقا على الجنس باسره كما مر تنزل منزلة الجمع ومن ثم قيل هو جمع لا واحد له
من لفظه فكما ان الجمع اذا عرف استغرق احاد مفرده وان لم يكن صادقا عليها
كقوله تعالى والله يحب المحسنين اي كل محسن وقولك لا اشتري العبيد اي لا
اشتري عبدا كذلك العالم اذا عرف شمل افراد الجنس المسمى به وان لم ينطلق عليها
كانها احاد مفرده المقدر وعلى هذا فالعالمون بمنزلة جمع الجمع فكما ان الاقاويل
تتناول كل قول من احاد الاقوال كذلك العالمون يتناول كل واحد من افراد الجنس
ولك ان تقول التعريف في العالمين للاستغراق والجمع للدلالة على ان العالم
اجناس مختلفة الحقايق كما قيل في جمع السموات مع توحيد الارض وبيان
المناسبة ان الحقايق المختلفة اذا اشتركت في مفهوم اسم فهي من حيث اختلافها
تقتضي ان يعبر عن كل منها بلفظ على حدة ومن حيث اشتراكها في ذلك المفهوم
يقتضي ان يعبر عن الكل بلفظ واحد فروعي الجهتان بصيغة الجمع فانها
لفظة واحدة صورة والفاظ متعدده معنى ولو قيل رب العالم لم يعلم منه
ان الربوبية شامله لحقايق مختلفه واما الجواب عن السوال الثاني فتقريره
هنا على القول الاول في معنى العالم انه غلب العاقل على غيره فجمع جمع
تصحيح وساغ ذلك فيه مع شذوذه لانه اسم يشابه الصفة في الدلالة
على الذات لانه دال على ذات باعتبار معنى زايد عليها هو كونه يعلم به فعومل
مع التغليب معاملة صفات العقلا فجمع جمعها واما على القول الثاني والثالث
في معنى العالم فلا تغليب بل هو مختص بالعقلا لكنه ليس وصفا بل هو اسم
مشبه للوصف في دلالته على ذات باعتبار معنى هو كونه يعلم فعومل معاملة
صفات العقلا والرب مجرور على انه نعت لله ويجوز نصبه على المدح او النداء
او بالفعل الذي دل عليه الحمد كانه قيل نحمد الله رب العالمين ولم نجعل المصدر
عاملا فيه لقلة اعماله محلى باللام ولانه يلزم الفصل بين العامل ومعموله
بالخبر ويجوز رفعه على انه خبر عن مبتدا محذوف اي هو رب العالمين

واعلم ان وجوه تربيته تعالى لخلقه لا يحيط بها غيره سبحانه فمنها تربية
النطفه اذا وقعت في الرحم حتى تصير علقه ثم مضغه ثم يصير منها عظام
وغضاريف ورباطات واوتار واورده وشرايين ثم يتصل بعضها ببعض
ثم يصير في كل قوة خاصه كالنظر والسمع والنطق فسبحان من بصر بشحم
واسمع بعظم وانطق بلحم ومنها ان الحبة اذا دفنت بالارض وحصل لها
نداوة انتفخت بحيث لا تنشق مع عموم الانتفاخ لها الا من اعلاها واسفلها
فيخرج من الاعلا الجز الصاعد وهو الساق ثم يتفرع منه اغصان كثيره
ثم منها نور ثم ثمر مشتمل على اجزا كثيفه كالقشر ولطيفه كاللب ثم دهن والجزء
الغايص من اسفل الحبة فيتفرع الى عروق ثم ينتهي الى اطرافها وهي في اللطافه
كانها مياه منعقده ومع غاية لطفها تغوص في الارض الشديده الصلابة واودع
فيها قوة جاذبه تجذب الاجزا اللطيفه من الطين الى نفسها والحكمة في جميع هذه
التدبيرات تحصيل ما يحتاج الادمي من الغذا والادام والفواكه والاشربه كما
قال تعالى انا صببنا الما صبا ثم شققنا الارض شقا الاية واختلف في
اعداد اجناس العالم وفي مقارها على اقوال الله اعلم بالصحيح منها فقيل لله تعالى
الف عالم ستمايه في البحر واربعماية في البر وقيل ثمانية عشر الف عالم الدنيا
عالم منها وما العمران في الخراب الا كفسطاس في الصحرا وقيل اربعون الف
عالم الدنيا من شرقها الى مغربها عالم واحد وقيل ثمانون الف عالم اربعون
الفا في البر واربعون الفا في البحر وقيل مايه الف عالم اذ روي ان الله تعالى
خلق مايه الف قنديل وعلقها بالعرش والسموات والارض وما فيها حتى الجنة
والنار كلها في قنديل واحد ولا يعلم احد ما في باقي القناديل الا الله تعالى وقيل
ثلثمايه وستون عالما حفاة عراة لا يعرفون خالقهم وستون الفا
مكسيون يعرفونه وقال كعب الاحبار لا يحصي عدد العالمين احد غير
الله تعالى قال تعالى وما يعلم جنود ربك الا هو وال في العالمين للاستغراق
والعبرة في جواز اطلاق الرب على الله تعالى انما هو السمع فان الاصح ان
اسما الله تعالى توقيفيه بمعنى انه لا يجوز اطلاق شي منها من الالفاظ

مشتقه كانت او لا وان ورد فعله ومصدرها عليه سبحانه وتعالى الان ورد
لا علي وجه المقابلة بذلك الاطلاق كتاب اوسنة ولو احادا ومثلها الاجماع فيقتصر
علي ما ورد فان ورد مقيدا باضافة او نحوها لم يجز ذكره الامع قيده الذي ورد به او
مقيد اتارة وغير مقيد اخرى جاز الامران وان ورد معرفا بال جاز ذكره منكرا وبالعكس
كما هو ظاهر لاتحاد الصيغة والمعنى وفي المقاصد محل النزاع ما اتصف الباري
سبحانه وتعالى بمعناه ولم يرد اذن ولا منع به ولا بمراد فه وكان مشعرا بالجلال
من غير وهم اخلال فليتأمل وفي تعليق الحمد بكل من الذات وصفة الربوبية
اشارة الى استحقاقه تعالى الحمد لكل منهما بل ولساير الصفات ايضا اذ هذا الاسم
الاقدس يفهم معه جميع صفاته تعالى والظاهر انه قصد بذكر الوصف الحمد
التفصيلي ثانيا جمعا بين نوعي الحمد كما في القران **قوله** والصلاة والسلام
الاتمان الاكملان لما كانت سعادة الدارين منوطة بمعرفة الاحكام الشرعيه
والعمل بها وكان اخذها من جهة النبي صلى الله عليه وسلم ووصولها الينا من جهة
اله واصحابه رضوان الله عليهم اجمعين صارت الصلاة عليه اصالة
وعليهم تبعا من روادف حمده تعالى فلاجرم اردفه بها لذلك ولما جرت به
عادة المصنفين من تزيين الخطب بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تعظيما
واداء لبعض ما وجب وتوسلا بها في قبول الحمد واتمام المرام فانه واسطة كل
كمال والحديث من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك
الكتاب واتباعا له تعالى في تعقيب اسمه اسمه والحديث لا اذكر الا وتذكر معي
واحسن الطرق ما امرنا به وهو الصلاة وفي شرح المطالع ان استفادة القابل
من المبدا يتوقف علي المناسبة بينهما والنفس مكدرة بالكدورات فيجب
الاستعانة في استفاضة الكمال بتوسط ذي جهتي تجرد وتعلق فتوسل
الى النبي صلى الله عليه وسلم بافضل الوسايل واستشكل بان التوسل بالصلاه فرع
استجابتها وقد فرض توقفه علي المناسبة فيحتاج في تحصيل الوسيله الى
توسل اخر وهلم جرا واجيب بانه استفاضة للغير وانما يحتاج الى المناسبة
التامة من جانب المستفاض له قال استاذ شيخنا واقول هو انما يتم لو لم

يتضمن قبوله افاضة كمال براسه علي الطالب وظاهر تضمنه اياه الان
يسلب لوازمه فلذا قال المحرر الدواني الاظهر الجواب بان بمجرد صدق
التوجه الي طلب الرحمة له والثنا يوجب التوسل والمناسبة واقول يبقى
ان التوفيق على هذا الطلب والتمكين منه بل نفس ايجاده فيه فيض وكمال
فيحتاج الى توسل اخر وهلم جرا فالاظهر ان يقال بمجرد وجود ذي الجهتين
واعانته كاف في المناسبة فكم من فيض لا توسل فيه ظاهرا بوسيله والصلاة
من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن غيرهم دعا علي المشهور وقد
يرد الاخيران الى طلب الرحمة ورد بانه تصرف عقلي لا يعتبر في المنقول الا
بنقل ومنه ظهر ان ما قاله بعضهم من ان التحقيق ان الصلاة بمعنى الامداد وهو
من الله بالرحمة ومن غيره بالطلب اولى بالرد ما لم يثبت بالنقل لكن نقل بعض
المحققين عن ابي العاليه وابن عباس انها من الله ثنا واظهار شرف ومن غيره
طلبه ثم قال وهذا الطلب عين الثنا والتعظيم فيكون مشتركا معنويا وانما
يتم هذا ايضا ان لم تكن موضوعة لخصوص الطلب كما هو الظاهر الا ان يوجه ما
ذكر بانه لما ثبت الوضع للثنا والاصل عدم الاشتراك فيحمل ما ذكر علي مجرد
تخصيص شرعي فتدبر وقد زيف المعنى الاول بانكار اللهم ارحم محمدا و
عفرا لمجرد بعدم قيامهما مقام الصلاة وبالخلاف في اطلاقها علي غير النبي
والوفاق فيهما واجيب بان الاول للشهرة والشيوع فيها ليس فيه كمال التعظيم
والاخيران للتخصيص اللفظي شرعا لا المعنوي على انهما واردان علي
المعنى الذي اختاره المزيف من الثنا واعلم ان قوله والصلاة الى اخره
جملة انشائيه دعائية على الاظهر فهي لانشا الدعا وطلب الرحمة او
التعظيم والسلامة وان كانت في صورة الخبر وجعلها خبرا معنى لا انشا
الدعا قياسا على الحمد لله خطا لان الاخبار بثبوت الحمد يستلزم حمدا كما مر
والاخبار بثبوت الدعا لا يستلزم الدعا فلا تغفل والمطلوب امر زايد علي ما
حصل له في كل وقت فان نعمه تعالى لانهاية لها ففيه حذف او استعمال
العام في الخاص بقرينة ان طلب الحاصل غير معقول وقيل انه امر تعبدي

لا كمال الطالب وتعظيم المطلوب ولم يقصد معناه وهو تكلف وكون المقصود
مجرد الثنا بعيد لكن فيه انه قد يستوان الارجح خبرية جملة الحمد فيلزم عطف
الانشا على الاخبار فيما لا محل له من الاعراب والجمهور على منعه فالوجهان
بجعل جملة الحمد انشايية او بتقدير القول والتاويلان البعيد لا يخفى واللام للجنس
او العهد وفي الاستغراق تكلف فان جميع اشخاص الرحمة لا يمكن ان يكون فيه صلى
الله عليه وسلم وايراده الصلاة والسلام بالجملة الاسمية لاظهار الرغبة في الثبات
والدوام لانها تفيد الثبوت والدوام والفعلية التي فعلها مضارع وان افادت
الاستمرار التجددي لا تفيده الا في زمان الفعل فقط ويبقى وجه ايراد البسملة
محتمله للفعليه والاسميه ويحتمل انه حصول المقصود بكل منها او قصد
الاختصار بحذف المتعلق او مجرد التفنن واثر الفصل بين جملتي البسملة والحمد
تنبيها على استقلال كل بالمقصود واثر الوصل في جملة الصلاة تنبيها على
تمييز ما يتعلق بالله تعالى بالمتبوعيه والمقصوديه الذاتيه والاتمان الاكملان
نعتان للصلاة والسلام وينبغي ان يراد بالتمام والكمال القرب اليه تجوزا
فلا يرد ان الزيادة في التمام والكمال غير متصورة فلا تتصور صيغة
التفضيل والتمام والكمال مترادفان او متقاربان وجمع الالفاظ
المترادفة او المتقاربة لا وصمة فيه في الخطب وقد يقال التمام لازالة نقصان
الذات والكمال ازالة نقص الصفة **قوله** على سيدنا الاضافة فيه لتعريف
العهد الخارجي اي السيد المعين المعلوم عند اهل الملة اي سيد خير الامم او البشر
او المخلوقات وعلى كل تقدير تفيد سيادته لجميع المخلوقات فعلم من كلامه
انه صلى الله عليه وسلم افضل الخلق مطلقا بشهادة قوله صلى الله عليه وسلم
انا سيد الناس يوم القيامة رواه البخاري وقوله سيد العالمين رواه البيهقي
والعالمون وان اختص بالعقلاء على ما مر فهم افضل انواع المخلوقات فاذا
فضل هذا النوع فقد فضل ساير الانواع بالضرورة وقوله انا سيد ولد
ادم ولا فخر وبيدي لوا الحمد ولا فخر وما من نبي ادم فمن سواه الا تحت
لوايه رواه الترمذي ومن اخر هذا وصرح الا ولين علمت افضليته

علي

على ادم فقوله انا سيد ولد ادم اما للتادب مع ادم او لانه علم فضل بعض
بنيه عليه كابراهيم في ذا فضل نبينا الافضل من ادم فقد فضل ادم بالاولى
ولا ينافي الاحاديث الصحيحة من قوله صلى الله عليه وسلم لا تفضلوني وفي
رواية لا تخيروني على الانبيا وفي اخرى لا تخير وابين الانبيا ولا تفضيل
نبينا عليهم قوله في الحديث المتفق عليه من قال انا خير من يونس بن متى فقد
كذب وذلك لان عدم التفرقه بينهم انما هو في الايمان بهم وبما جاوا به واما
النهي فاما عن تفضيل في ذات النبوة او الرسالة اذ هم فيها سوا او عن تفضيل
يودي الى تنقيص بعضهم او على التواضع منه بقوله لا تفضلوني على الانبيا
واما قبل علمه بتفضيله عليهم وان استبعد بان رواية ابي هريرة وما اسلم الا
سنة سبع فيبعد انه لم يعلمه الا بعد هذا واجاب جمع كمالك وامام الحرمين
عن خبر يونس ما حاصله ان تفضيل نبينا عليه صلى الله عليه وسلم بالامور
الحسية كالشفاعة الكبرى وكونه تحت لوايه والاسرا به الى فوق سبع
سموات مع النزول بيونس الى قعر البحر معلوم بالضرورة فلم يبق الا النهي
بالنسبة الى القرب والبعد من الله تعالى المتوهم التفاوت فيه بين من
فوق السموات ومن في قعر البحر فبين صلى الله عليه وسلم انهما حينيذ
بالنسبة الى القرب والبعد من الله تعالى على حد سوا لتعاليه تعالى عن
الجهة والمكان علوا كبيرا ففيه ابلغ رد على الجهويه والمجسمة قاتلهم
الله ما اجهلهم فان قيل هو تعالى فضل الملا الاعلى على الحضيض الادنى
فكيف لا يفضله باعتبار ذلك اجيب بانه ليس النهي عن مطلق
التفضيل بل عن تفضيل مقيد بالمكان يفهم منه القرب المكاني فهو لم
يفضله باعتبار استوا الجهتين بالنسبة الى وجود الحق سبحانه وتعالى
والصحيح جواز استعمال السيد في غير الله تعالى كما استعمله الشيخ ويشهد
له من الكتاب قوله تعالى وسيدا وحصورا وقوله تعالى والفيا سيدها
لدا الباب ومن السنة ما مر وقوله صلى الله عليه وسلم في الحسن بن علي
رضي الله عنهما ان ابني هذا سيد وقوله قوموا الى سيدكم وفي المقتفي

لقاضي القضاة ناصر الدين بن المنير صاحب الانتصاف من الكشاف رحمه الله تعالى
حكاية ثلاثة اقوال في المسئلة جواز اطلاقه على الله تعالى وعلى غيره وامتناع اطلاقه
على الله تعالى حكاية عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه وامتناع اطلاقه الا على الله
تعالى تمسكا بما روي من انه صلى الله عليه وسلم قالوا له يا سيد فقال السيد هو الله
تعالى وقد عرفت ان في الكتاب والسنة ما يدل على خلاف ذلك ونقل النووي في
الاذكار عن النحاس نجوز اطلاقه على غير الله تعالى الا ان يعرفه بال ثم قال
والاظهر جوازه بالالف واللام لغير الله تعالى والسيد المتولي للسواد اي الجماعة
الكثيرة وينسب ذلك فيقال سيد القوم ولا يقال سيد الثوب وسيد الفرس
ويقال ساد القوم يسودهم ولما كان من شرط المتولي للجماعة الكثيرة ان يكون
مهذب النفس قيل لكل من كان فاضلا في نفسه سيد قال النووي في الاذكار
ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذي لا يستفزه
غضبه وعلى الكريم وعلى المالك واصله سيود قلبت الواو ياء لاجتماعهما مع اليا
وسبق احداهما بالسكون وادغمت في اليا المنقلبة عن الواو **قوله** محمد بدل
من سيدنا مقصود بالذات والاول توطيه وهو بهذا المعنى في حكم الطرح
لا مطلقا ويجوز ان يكون عطف بيان جي به للمدح كما يجي النعت لذلك نظرا الى
ان اثبات السيادة له صراحة مقصود وقيل تقديم سيدنا ابلغ للدلالة
على علميته في السيادة فليتدبر وبما ذكرنا يندفع اشكال وتقريره ان جعله
بدلا يقتضي ان يكون المبدل منه في حكم الطرح فيلزم ان يكون اثبات
السيادة له غير مقصود اصلا وتقرير الجواب الذي اشرنا اليه ان المراد
بكون المبدل منه في حكم الطرح انه غير مقصود بالذات اذ المقصود
بالذات الصلاة والسلام على محمد صلى الله عليه وسلم ولا يجوز ان يكون
نعتا لتصريحهم بان العلم ينعت ولا ينعت به وهو علم منقول من اسم
مفعول المضعف سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم تفاؤلا بانه يكثر حمد
الخلق له كما روي في السير انه قيل لجده عبد المطلب وقد سماه في سابع
ولادته لموت ابيه قبلها لم سميت ابنك محمدا وليس من اسما ابائك ولا قومه

قال رجوت ان يحمد في السما والارض وقد حقق الله رجاه كما سبق في علمه لا سيما
والارض وقد حقق الله رجاه كما سبق في علمه لا سيما ان صح ما نقل عن جده انه
راى سلسلة بيضا خرجت منه اضاءلها العالم فاولت بولد يخرج منه يكون
كذلك وليكون على وفق تسميته تعالى له به قبل الخلق بالفي عام على ما ورد عند
ابي نعيم وروى ابن عساكر عن كعب الاحبار ان ادم راه مكتوبا على ساق العرش
وفي السموات وعلى كل قصر وغرفة في الجنة وعلى نحور الحور العين وعلى ورق شجرة
طوبى وسدرة المنتهى واطراف الحجب وبين اعين الملائكة ولم يسم به احد قبله
لكن لما قرب زمنه ونشر اهل الكتاب نعته سمي به قوم اولادهم رجا النبوة
لهم والله اعلم حيث يجعل رسالاته وغايتهم خمسة عشر كما قاله بعضهم
واشتق له صلى الله عليه وسلم من الحمد اسمان احدهما بصيغة المبالغة في المحمودية
وهو محمد والاخر بصيغة المبالغة في الحامدية وهو احمد ولم يسم به احد قبله
كما قاله بعضهم فمنع الله تعالى بحكمته ان يسمى به احد غيره ولا يدعى به مدعو
قبله حتى لا يدخل لبس على ضعيف القلب او شك وكذلك محمد ايضا لم يسم
به احد من العرب ولا غيرهم الى ان شاع قبيل وجوده عليه الصلاة والسلام
وميلاده ان نبيا يبعث اسمه محمد فسمى قوم قليل من العرب ابناءهم بذلك رجا
ان يكون احدهم هو والله اعلم حيث يجعل رسالاته ثم حمى الله كل من تسمى
بمحمد ان يدعي النبوة او يدعيها احد له او يظهر عليه سبب يشكك احدا
من الناس حتى تحققت السمتان له صلى الله عليه وسلم ولم ينازع فيهما واشتهر الاول
من بين الاسمين اشتهارا بالاكثر وخص به كلمة التوحيد لانه انسب بما له
من مقام المحبوبية قال حسان رضي الله تعالى عنه

اغر عليه للنبوة خاتم ° من الله مشهود يلوح ويشهد
وضم الاله اسم النبي لاسمه ° اذا قال في الخمس المؤذن اشهد
وشق له من اسمه ليجله ° فذو العرش محمود وهذا محمد

قال بعض مشايخ شيخنا وينبغي تحري التسمية باسم من اسمائه لخبر ابي
نعيم قال الله وعزتي وجلالي لا عذبت احدا يسمى باسمك في النار وسعد

اني اليت على نفسي ان لا يدخل النار من اسمه احمد ولا محمد وروي الديلمي عن علي
رضي الله تعالى عنه ما من مايدة وضعت فحضر عليها من اسمه احمد او محمد الا قدس الله
ذلك المنزل كل يوم مرتين **قوله** خاتم النبيين بالكسر والفتح اي الذي
ختمهم او ختموا به فلا نبي بعده بل ولا معه قال تعالى وخاتم النبيين
ومن وجوه المدح به ان فيه دوام شرعه والعمل به لظهور ثبوت رسالته
ايضا وفي ذلك من غاية التعظيم له ما لا يخفى ولا ينافي في ذلك نزول عيسى عليه
الصلاة والسلام بعده قال البيضاوي لانه اذا نزل كان على دينه مع ان
المراد انه اخر من نبئ انتهى فان قيل فقد ورد في الصحيحين وغيرهما ان عيسى
عليه الصلاه والسلام يضع الجزية وقد قال المحققون ان معناه انه
يبطل تقرير النصارى وغيرهم من الكفار بالجزية فلا يقبل منهم لرفع السيف
عنهم الا الاسلام لا غير ومن الشريعة المحمدية التقرير بالجزية فما معنى ذلك ان
لم يكن نسخا اجيب بان معناه ان نبينا صلى الله عليه وسلم قد بين ان التقرير
بالجزية ينتهي وقت شريعته بنزول السيد عيسى صلى الله عليه وسلم وان الحكم
في شرعنا بعد نزوله عدم التقرير بها فعمله في ذلك بشريعتنا لا بغيرها
والنبي انسان اوحي اليه بشرع وان لم يومر بتبليغه فان امر بذلك فرسول
ايضا او وامر بتبليغه وان لم يكن له كتاب او نسخ لبعض شرع من قبله كيوشع
فان كان له ذلك فرسول ايضا قولان فالنبي اعم من الرسول عليهما وفي ثالث
انهما بمعنى وهو معنى الرسول على الاول المشهور وقد دل الكتاب والسنة
على مغايرة الرسول النبي ولكن لا ينافي ترادفهما بحسب معنى اخر كما ادعاه العلامة
التفتازاني وقيل ان الرسول نبي ذو كتاب وبطوله يوافق المنقول في عدد الرسل
والكتب الا ان يتعسف وقيل ذو شرع مجدد ونوقض بذا وود اسمعيل وقيل
او كتاب وفيه انه لم ينقل وجود كتاب مع اسمعيل واختار بعض المحققين
ان الرسول نبي اتاه الملك وقيل جبريل بالوحي لا بنوم والهام والنبي اعم
وظاهره لا يشمل ما لم يكن بواسطة ملك كما هو ظاهر المنقول في موسى
على نبينا وعليه افضل الصلاه والسلام قبل نزول الملك عليه وفيه

من

من البعد ما لا يخفى لا يقال يصدق عليه انه اتاه في وقت ما وحينئذ
يلزم ان يكون النبي قبل البعثة رسولا حقيقة ولا قايل به والنبي انسان
بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ ما اوحي اليه كذا عرفه العلامة التفتازاني
وهو لا يشمل من بعث لتكميل نفسه كما نقل في زيد بن نفيل الا بتكلف تام فان
قلت ولا من بعث لتبليغ ما اوحي لا غيره كما في بني اسرايل اجيب بانه يبلغ
انه مامور بتبليغ ذلك وهو ما اوحي اليه او ان شرع غيره قد اشير اليه فيما
اوحي اليه فهو مما اوحي اليه في الجملة ولم يرد بالوحي الا المعنى اللغوي او
اعلام الشريعة اي الاحكام ولا ينتقض بولي الحصر بتبليغ شرع نبي لان
ثبوته ممنوع ولا يكفي مجرد الاحكان في نقض التعريف وقد يقال لا بعثة
هنا اذ معناها ان يقال له قد بعثتك الى الخلق وهو منتفع فيه تامل
وقيل يترادفهما لقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي فقد
اثبت لهما معنى الارسال وقد يطلق الرسول على اعم مما ذكر قال النووي في
شرح مسلم ان الرسول يتناول جميع رسل الله من الادميين والملايكة
قال تعالى الله يصطفي من الملايكة رسلا ومن الناس ولا يسمى الملك
نبيا انتهى ولفظه بالهمز من النبا اي الخبر لان النبي يخبر عن الله وبلا همز
وهو الاكثر قيل انه مخفف المهموز فقلبت همزته يا وقيل انه الاصل من
النبوة وهي ما ارتفع من الارض كذا في الصحاح ومنه تنبا فلان اذا ارتفع
وعلا فيكون واويا واصله نبيو قلبت الواو يا لاجتماعهما مع اليا
وسبق احداهما بالسكون وادغمت احدي اليائين في الاخرى وتفسير النبوة
بالرفعة رد بان الذي صرح به كلام القاموس وغيره انها المكان المرتفع
وقيل من النبي وهو الطريق **قوله** وامام المتقين الامام هو المقتدي
به والمتبع وهو ماخوذ من امك اي صار امامك اي قدامك والجمع امام ايضا
ذكره في القاموس ونظيره هجان وبه يعلم ان ما ذكره جمع من المفسرين
كالجوهري في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما لا ضرورة اليه ويجمع
كثيرا على ايمة والمتقي صفه مادحه من تقيا بل وقيا اي الحذر والخوف

في

جعل اسما للحفظ النفس عما يضر في العقبى وقال الغزالي عما يخاف ضره وكماله الحفظ
عما يشغل عن الله تعالى وهو المراد ويطلق على الطاعة مجازا وهو اسم فاعل من قولهم
وقاه فاتقى والوقاية فرط الصيانة قال في الصحاح اتقى اصله اوتقى قلبت الواو
بالانكسار ما قبلها وابدلت منها التاء وادغمت وهو في عرف الشرع اسم لمن يقي
نفسه عما يضره في الاخرة وله ثلاث مراتب الاولى التوقي عن العذاب المخلد
بالتبري عن الشرك وعليه قوله تعالى والزمهم كلمة التقوى والثانية التجنب
عن كل ما يوثم من فعل او ترك حتى الصغاير عند قوم وهو المتعارف بالتقوى
في الشرع وهو المعنى بقوله ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا والثالثة التنزه
عما يشغل سره عن الحق ويتبتل اليه بشراشره وهو التقى الحقيقي المطلوب
بقوله اتقوا الله حق تقاته **قوله** وقايد الغر المحجلين اي دليلهم والغر جمع اغر
من الغرة وهي لغة بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم واول كل شي وخياره
والمحجل من التحجيل وهو بياض في قوايم الفرس والمراد المتصفين ببياض مواضع
الوضو من الوجوه والايدي والارجل ويدل لذلك قوله صلى الله عليه وسلم
ان امتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من اثار الوضو فمن استطاع منكم
ان يطيل غرته فليفعل وتخصيص دلالته بالمذكورين لانهم المنتفعون
بدلالته وان كانت دلالته عامة او لشرفهم ويحتمل انه غلبهم لشرفهم
قوله وعلى اله اعاد كلمة على ردا على الشيعة ان جمع الال مع النبي في الصلاة
بكلمة على لا يجوز ويجب ترك الفصل بينه وبين اله وينقلون في ذلك حديثا
واله صلى الله عليه وسلم اقاربه المومنون من بني هاشم وبني المطلب وفي التعبير
بالمومنين وبني تغليب فالمراد بهما ما يشمل المومنات من بنات هاشم والمطلب
كما قاله بعض مشايخ شيخنا وقيل اله امته اي امة الاجابة قال الازهري وهو
اقربها للصواب واختاره النووي لكن قيده جمع بالاتقيا منهم ويويده قوله
تعالى ان اولياوه الا المتقون قيل فيحمل كلام من اطلق عليه وقيل يبقى على
اطلاقه بان يراد بالصلاة الرحمة المطلقة وجمع بينهما بعض المشايخ بان له
استعمالين خاصا وهو الاول وعاما وهو الثاني فالاول من جهة النسب

بل هي اعم من كل واحد من هذه الثلاثة فكيف يستقيم الحمل وايضا ان الضمير
اذا كان معاده مذكرا وخبره موننا او على العكس كان رعاية الخبر احسن والخبر
هنا مذكر وان كان المعاد موننا فكان تذكير الضمير احسن قيل الخبر محذوف
والتقدير وهي منقسمة الى الاسم والفعل والحرف او وهي صادقة على الاسم والفعل
والحرف فان قيل قد قال الامام فخر الدين في شرح المفصل قلت لو كانت الكلمة
جنسا لهذه الثلاثة لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودي
على ما تقرر في العلوم العقلية وستعرف ان امتياز الحرف عن الاسم والفعل
بقيد عدمي والاسم عن الفعل بقيد عدمي واذا كان كذلك لم تكن الكلمة جنسا
لهذه الثلاثة اللهم الا اذا اعني بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة
فحينيذ يستقيم قوله فهل من سبيل الى الجواب غير ما اشار اليه قلت نعم
لان الاعدام المخصوصة يجوز ان تكون فصولا ولان هذه الحقايق اعتبارية
قوله ومعنى كونه اسم جنس جمعي انه يدل على جماعة واذا زيد على لفظة تا
التانيث نقص معناه لا خفا انه يفيد اعتبار امرين فيه مفهوم اسم الجنس الجمعي
احدهما دلالته على جماعة اي جمع لان الجماعة اقلها اثنان والمراد انه يدل
على ذلك استعمالا لا وضعا لان كل اسم جنس بالنظر الى وضعه لا دلالة له على
ذلك ولم يختص به بل يطلق على الواحد والاكثر واذا اريد التعيين على الوحدة
زيد فيه التا والثاني نقص معناه اي زوال دلالته على الجمع بالزيادة المذكورة
وحينيذ فيخرج مثل لفظ لانه وان نقص معناه بزيادة التا حيث تتعين
الوحدة مع كونه قبلها صادقا بها وبالاكثر منها لكنه ليس دالا على جماعة بل على
الماهية لا بقيد وحدة او كثرة وبذلك يعلم رد ما يتوهم من كونه اسم جنس
جمعي خذا من اطلاق انه يفرق بينه وبين واحده بالتا واعلم ان نقصان
معنى الكلم بان يصير دالا على الواحد فقط بزيادة التا ليس من معنى كونه جمعيا
بل زايد عليه فلا فايدة لما دل عليه كلام المصنف **قوله** وقد تبين بما ذكرناه
الى اخره يعني ان النسبة المذكورة بين الكلام والكلم انما تبينت من امور ثلاثة
ذكر اثنين منها فقط هما المتعلقان بالكلام واما الثالث المتعلق بالكلم

وهو انه لا ينطلق على المركب من كلمتين فانما يعرف من ان الكلم جمعي الدلالة
والمشهور ان اقل الجمع ثلاثة لا من قوله ان الكلم يدل على جماعة لان الاشهر
فما فوقها جماعة فقوله وبما هو مشهور من ان اقل الجمع ثلاثة يعني مع زيادة
جمعي فيما سبق من قوله والكلم اسم جنس جمعي وفا علم تبين ان بين الكلام
والكلم الخ واراد بالشرط في قوله من ان شرطه اي الكلام الافادة ما لا بد
منه داخلا كان او خارجا فلا يرد انه جعل الافادة جزءا لما علم من التفسير
فلا تكون شرطا لان الجزء داخل والشرط خارج فالمراد الشرط اللغوي
وانه يجب تغاير الشرط مع المشروط لان المراد ان شرطه اللفظ والافادة
وذلك هو الكلام فان قيل اذا كان ذلك تبين وعلم مما ذكر سابقا فلا فائدة
في ذكره والاخبار به قلت فائدة ذلك دفع التوهم والغفلة فانه لا يلزم ان
يكون المدرك منتقشا به بل الامور المعلومة لكل احد لا يلزم ان يكون المدرك
منتقشا بها دائما فيجوز ان يظن المتكلم بذلك حين كلامه عدم حصوله عند
السامع فيخبره به وايضا فان جميع الاذهان لا تقتدر على علم ذلك مما ذكر فلذا
المصنف حيث اشار الى النسبة المذكورة فيما سبق ثم نبه عليها بقوله وقد تبين
الى اخره بناء على تفاوت الطباع فلم يهمل في التعليم جانب الذكي ولا غيره **قوله**
عموما وخصوصا من وجه اي عموما باعتبار جهة بان يصدق كل منهما باعتبار
تلك الجهة على ما يصدق عليه الاخر باعتبارها وعلى زيادة وخصوصا
باعتبار جهة اخرى بان يصدق كل منهما باعتبار تلك الجهة على بعض ما
يصدق عليه الاخر **قوله** فالكلم اعم من جهة المعنى لانطلاقه على
المفيد وغيره يعني معنى الكلم اعم من معنى الكلام لصدقه بالمفيد
وغيره **قوله** واخص من جهة اللفظ اي اللفظ الذي يطلق عليه لفظ
الكلم لا لفظ الكلم والحاصل ان اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلم
معنى للكلم لكن تارة ينظر الى نفس اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلم
وتارة ينظر الى معنى اللفظ الذي يطلق لفظ الكلم وعلى كل فلم ينظر في
النسبة الا الى معنى الكلم والكلام فاندفع بذلك المناقشة التي ذكرها

الشارح

الشارح عن بعض المتاخرين **قوله** لكونه لا ينطلق على كلمتين ركبتا تركيب
الاعراب او لا وهو خلاف ما قدمناه في تفسير الكلم اصطلاحا والكلام
بالعكس فجهة العموم في الكلم جهة الخصوص في الكلام وبالعكس **قوله**
فنحو زيد قام ابوه ظاهره خروج زيد قام ابوه والجواب انه كناية عن زيد
قام ابوه ونحوه واعتبر ذلك في نظيره **قوله** لوجود الفائدة لم يتعرض
لغيرها مما يعتبر في الكلام لوضوح وجوده فيه قال الشارح وفي كلامه
اي المصنف ثلاث مناقشات احداها ان ذكر هذه النسبة ههنا قال
الحلواني يعد من فضول الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين ابن جماعة
لا بد في اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه من معرفة امور معروضين
وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وهذا المبحث بمعزل
عن موضوع الفن انتهى وقد يقال لما كان الغرض تفسير الكلام والمقام
مقام تفسيره وتفسيره تعريفه والغرض من التعريف تمييز المعرف عما عداه
وبيان النسبة بينه وبين الكلم زيادة في شرحه لان به يعرف مقدار
التمييز بينه وبين الكلم وما هو كذلك لا يقال ان ذكره يعد من فضول
الكلام واعلم ان المعروضين هنا ماهية الكلام والكلم والعارضان الافادة
وجمع الكلمات الثلاث فاكثر فالافادة عارض الكلام والجمع المذكور عارض
الكلم والماصدقات الثلاث الصور قد افلح المومنون قام زيد ان قام
زيد والمادة الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف او الاسماء والافعال
والصورة هي المتعلق والمراد بها الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين
او كلمات والنسبة الحكمية حالة في هذه الصورة الثانية انه جعل
جهة العموم في الكلم راجعة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعا الى
اللفظ وهذا مما لا يليق لان النسبة بين اللفظين انما هي بحسب المعنى
لا بحسب اللفظ فكان ينبغي انه يقول الكلم اعم باعتبار انطلاقه على
اللفظ المفيد وغيره واخص باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المركب
من كلمتين قاله بعض المتاخرين وتقدم ما يعلم منه جواب هذه

المناقشة كما نبهناك عليه الثالثة ان ماصدق الاجتماع يفسد حد كل منهما
لدخول كل منهما في حد الاخر والمتغايران في المفهوم ينبغي ان يتغايرا في الماصدق
ويمكن ان يدفع بان الحيثية في التعريفات مرعية ولا باس بايضاح هذه
المناقشة وجوابها وذلك لان الكلام والكلم متداخلان لانهما متباينان
بحسب المفهوم دون الذات لتصادق احدهما مع الاخر ضرورة انهما يتصادقان
في مثل قد افلح المومنون اذ يصدق عليه ما اجتمع فيه امران اللفظ والافادة
وما تركب من ثلاث كلمات وعدم تباينهما بحسب الذات قادح في صحتهما بان يقال
انهما غير مميزين لانهما غير جامعين ولا مانعين فيكونان فاسدين مثلا كل من
حد الكلام والكلم صادق على نحو قد افلح المومنون فلم يكن حد الكلام مميزا
له ولا مانعا من دخول فرد الكلم فيه وكذا حد الكلم هذا ما يتعلق بايضاح
المناقشة واما ايضاح الجواب الذي ذكره الشارح فبان نقول ان قيد الحيثية
معتبر في الامور التي تختلف بالاعتبار وان لم يكن مذكورا فتكون ذات الكلام
وذات الكلم متمايزتين بالاعتبار وحد كل منهما مميز له ومانع من دخول غيره
مثلا قد افلح المومنون باعتبار ملاحظة كونه لفظا مفيدا غيره باعتبار ملاحظة
كونه مركبا من ثلاث كلمات فهو بالاعتبار الاول من افراد الكلام مندرج في حده
وبالاعتبار الثاني ليس من افراده وخارج عن حده فهو من افراده وليس من
افراده وخارج وداخل في حده وخارج عنه بالاعتبارين المذكورين وتداخلهما
لا يقدح في صحة تقسيم اللفظ اليهما لتباينهما بالاعتبار وهو كاف في صحة التقسيم
كما هو مفرد قوله والقول عبارة عن اللفظ الدال على معنى اي هذا اللفظ
لقوله عبارة اي معبر به والحال الدال اي ذو الدلالة وهي كون الشي
بحيث يلزم من العلم به العلم بشي اخر اي بحيث كلما حصل ذلك في الذهن ينتقل
الذهن منه الى شي اخر وبدركه والاول اي ما لزم من العلم به العلم بشي اخر
الدال والثاني اي ما يلزم العلم به من العلم بالغير المدلول فالمراد به ما سياتي
واعلم ان دلالة الشي على اخر انما تكون لعلاقة بينهما تقتضي هذه العلاقة ان
ينتقل منه اليه والا لدل على جميع ما سواه فان الانتقال الى شي دون اخر ترجيح

بلا

بلا مرجح وهو محال فالعلاقة سبب الدلالة اذ بسببها ينتقل الذهن من
احدهما الى الاخر ويتحقق كون الاول بحيث اذا علم انتقل الذهن منه الى
الثاني وهو الدلالة والعلم بالوضع من اسباب الدلالة ثم الدال ان كان
لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب
والاشارة والمراد به الدال بالوضع لانه المتبادر فلا يكون اطلاقا في موضع
التقييد وهو ما تكون علاقته وضع الدال للمدلول ولما يناسبه وكما ان العلم
بالوضع سبب قريب كذلك نفسه سبب بعيد اذ لو لم يكن الوضع لم يحصل
الانتقال فلا تحصل الدلالة فاذا وضع وعلم تحققت الدلالة وشمل تعريفه
المفرد والمركب المفيد وغير المفيد وهذا هو الصحيح وقيل القول عبارة
عن اللفظ المركب المفيد فيكون مرادفا للكلام وقيل هو عبارة عن اللفظ
المركب خاصة مفيدا كان او غير مفيد فيكون اعم مطلقا من الكلام والكلم
ومباينا للكلمة وقيل انه حقيقة في المفرد واطلاقه على المركب مجاز وقيل
انه يطلق على اللفظ المهمل ايضا فيرادف اللفظ حكاه ابو حيان في باب ظن
من شرح التسهيل وجزم به ابو البقا في اللباب قوله فهو اعم من الكلام
والكلم والكلمة عموما مطلقا اي غير مقيد بوجه والاعم مطلقا هو الذي
يصدق على كل ما يصدق عليه الاخر وزيادة من غير عكس والقول كذلك
لانه يصدق على كل ما يصدق عليه كل واحد من الثلاثة اما كونه اعم من
الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره والكلام مختص بالمفيد واما كونه اعم
من الكلم فلانطلاقه على المفرد والمركب من كلمتين وعلى المركب من اكثر
والكلم مختص بهذا الثالث واما كونه اعم من الكلمة فلانطلاقه على المفرد
والمركب ويصدق بغيرها كغلام زيد وحيوان ناطق هذا والظاهر ان
بين القول والكلم عموما وخصوصا من وجه فيجتمعان في نحو زيد قام ابوه
وينفرد القول في نحو قام زيد وقام زيد وينفرد الكلم في مركب من ثلاثة
الفاظ غير موضوعة ولا ينافي ذلك قولهم الكلم ما تركب من ثلاث كلمات فصاعدا
لان المراد الكلمات اللغوية وقد تقدم ان الرضي قال القول والكلام مرادفا اللفظ

من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعاني
وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام
تقول لمن تكلم بكلمة كزيدا او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد وعمرو وبكر
هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له قال
واشتهر الكلام في المركب من حرفين فصاعدا قال واللفظ خاص بما يخرج من الفم
من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله انتهى ويطلق الكلم لغة
ويراد به الكلام نحو الكلم الطيب وفي كلام المصنف اشارة الى ان عم في قول الناظم
افعل تفضيل واصله اعم حذفت منه الالف كقوله . وحب شي الى الانسان ما منعا
وذلك جائز للضرورة كما حذفت من خير وشر سماعا ويحتمل انه فعل ماض واورد
ان عم لابد له من مفعول ما ان يقدر عاما او خاصا وعليهما لا يستقيم لانه على
العموم يخرج عنه الصوت واللفظ والنطق واما على الخصوص فلا دليل على
ارادته واجيب بالتزام الثاني قولك لا دليل على ارادته ممنوع وسند المنع
لم لا يجوز ان يكون الدال على الخصوص السياق ويحتمل ان يكون اسم فاعل
والاصل عام حذفت منه الالف كما في بر والاصل بار وعلى كل حال لا
بد في الكلام من حذف فعلى الاول حذف المفعول مع من الجارة له والاصل
والقول اعم من الكلام والكلم والكلمة وعلى الثاني حذف المفعول والاصل
والقول عم الثلاثة اي شملها وعلى الثالث حذف المتعلق والاصل عام في
الثلاثة وعموم الاول اشمل من جهة المعنى لانه يصدق في مادة لا يوجد
فيها واحد من الثلاثة كغلام زيد كما تقدم بخلاف الثاني والثالث اذ معناهما
انه عم الثلاثة او عام فيها ولا يلزم منه الزيادة عليها اذ يحتمل انه وقف
عندها وانه تعداها قيل والمراد لفظ ق و ل يعني ليس المراد خصوص
القول مصدرا بل مادته الشاملة للافعال منه كقال ويقول فيصح ان يقال قال
مثلا لمن اتى بكلمة او كلام او كلم واعلم انه قال ابو طلحة بن فرقد الاندلسي في
شرح فصول ابن معطي قوله القول يعم الجميع عبارة رديه لانه لو عم الجميع
لاطلق ايضا على المجموع وذلك لا يصح لان اطلاقه على المجموع اطلاق على ما

بعيد وعلى ما لا يفيد معا في حالة واحدة وذلك محال لانهما نقيضان واطلاق اللفظ
الواحد على النقيضين معا في حالة واحدة محال فيحمل على ان مراده العموم بالبدل
لا بالشمول فعلى هذا يصح انتهى نقله التاج ابن مكتوم في تذكرته ويظهر ان هذا مبني
على قول الامام الرازي انه لا يجوز ان يكون اللفظ مشتركا بين النقيضين كوجود
الشي وانتفايه اذ لو جاز وضع لفظ لهما لم يفد سماعه غير التردد بينهما وهو حاصل
في العقل والراجح خلافه واجيب بانه قد يغفل عنهما فيستحضرهما بسماعه ثم يبحث
عن المراد منهما والصحيح جواز استعمال المشترك في جميع معانيه وشرط الامدي للجواز
ان لا يمتنع الجمع بينهما اي بان يكون المعنى يصح اسناده الى الامر كقولنا العين جسم
ونريد به العين الجارية والذهب والجون ملبوس زيد ونريد به الابيض والاسود
او يكون المحكوم عليه بالمشترك متعددا كقوله تعالى ان الله وملايكته يصلون على
النبي فان المغفرة والاستغفار يستحيل عودهما الى الله تعالى وكذا الى الملايكة بل
المغفرة عايدة لله تعالى والاستغفار للملايكة قال فان امتنع الجمع بينهما
كاستعمال صيغة افعل في الامر بالشي والتهديد عليه فانه لا يجوز لان المراد
يقتضي التحصيل والتهديد يقتضي الترك فان قيل قد قال الشارح ولي
هناك تشكيك وهو ان يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كما في
المفردات الحقيقية والى عقلية كما في المركبات والمفردات المجازية والى طبيعية
كاح فانه يدل على الم الصدر دلالة طبيعية فان اراد الاول كما هو ظاهر قوله
في شرح القطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية
وان اراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد قال ان القول اعم من الكلام
والكلم والكلمة فان اراد مطلق الدلالة دخل نحو اح واللفظ المصحف اذا
فهم معناه والمهمل كديز فانه يدل على حياة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى
كلمة كما قال المرادي في شرح التسهيل فضلا عن ان يسمى قولا ويطلق القول
لغة ويراد به الراي والاعتقاد نحو قال الشافعي بحل كذا اي رايه ذلك واعتقده
ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد فيمن انث زيد عند سيبويه قاله ابن
الناظم في نكت الحاجبية ونقله ايضا عن ابي الحسن البصري من الاصوليين

ما قاله الشارح فهل من سبيل
ويطلق الكلم لغة ويراد به الكلام نحو الكلم الطيب انتهى
الى الجواب عنه قلت نعم لان تشكيكه مبني على ان المركبات ليست موضوعة وان دلالة
الكلام عقلية لا وضعية وعلى ان المجاز غير موضوع وهو مذهب مرجوح والراجح
ان المركبات والمجازات موضوعة بالنوع كما هو مبسوط في التلويح وغيره فلو قيل قد ذكر
السيد في حاشية المطول ان المجاز غير موضوع البتة لعدم صدق حد الوضع عليه
قلت هو معارض بما ذكره في حاشية العضد فانه صرح بان الخلاف في ان المجاز موضوع
او لا لفظي منشاؤه ان وضع اللفظ للمعنى مفسر بوجهين الاول تعيين اللفظ
بنفسه للمعنى فعلى هذا الوضع في المجاز اصلا لا شخصيا ولا نوعيا لان الواضع لم يعين
اللفظ بنفسه للمعنى المجازي بل بالقرينة الشخصية او النوعية فاستعماله فيه
بالمناسبة لا بالوضع والثاني تعيين اللفظ بازاء المعنى وعلى هذا ففي المجاز وضع
نوعي قطعا اذ لا بد من العلاقة المعتبر نوعها عند الواضع قطعا واما الوضع الشخصي
فربما ثبت في بعض اشيا ولعل المصنف يفسر الوضع بالوجه الثاني والمعترض
لا يكفيه الاحتمال بخلاف المجيب ثم رايت المصنف فسر الوضع في شرح اللمحة
بقوله واما الوضع فهو جعل اللفظ دالا على المعنى لكن قال مع ذلك فاما المركبات
فدلالتها على معناها التركيبي دلالة عقلية لا وضعية لان من عرف مسمى زيد
وعرف مسمى قايم وسمع زيد قايم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا
الكلام وهو نسبة القيام الى زيد ومع هذا لا يمنع الجواب بما سبق لانه قد
يقال انه ذهب هنا اليه ولم يرد ما ارتضاه في شرح اللمحة ولا يبعد هذا فقد
يكون للعالم المجتهد نظر في وقت لا يرتضيه في وقت اخر وبهذا يكون له في
المسالة الواحدة قولان ولا يخفى ان المصنف بين النسبة بين القول وبين
الكلام والكلم والكلمة بالمعاني التي ذكرها لها فيما سبق على ان القول لا يطلق
في الاصطلاح بمعنى الراي والاعتقاد **قوله** وتطلق الكلمة لغة ويراد بها
الكلام نحو كلا انها كلمة اشارة الى قول القايل رب اي يطلق لفظ كلمة ويراد
به لغة لا اصطلاحا ما يسمى بالكلام من اللفظ المفيد اصطلاحا فالمراد بالكلمة
لفظها وبالكلام بدل لوله نحو كلا انها كلمة اشارة الى قول القايل رب ارجعون

لعلي

لعلي اعمل صالحا فيما تركت قيل وهذا اولى من التمثيل بقوله تعالى يا اهل الكتاب تعالوا الى
كلمة سواء بيننا وبينكم ان لا نعبد الا الله لان ان المصدرية وما بعدها في تاويل
المفرد انتهى واعترض بان الظاهر ان ان هنا مفسرة لا مصدرية وفيه نظر لان
المفسرة لا تنصب المضارع ومن ذلك الاطلاق قوله تعالى وجعل كلمة الذين كفروا
السفلى وكلمة الله هي العليا وتمت كلمة ربك الحسنى وجعلها كلمة باقية في عقبه وقوله
تعالى كبرت كلمة اي قولهم اتخذ الله ولدا ومنه كلمتان خفيفتان على اللسان
الخ وقولهم كلمة الشهادة يريدون لا اله الا الله وقال صلى الله عليه وسلم اصدق
كلمة قالها الشاعر اي اصدق بيت كلمة لبيد
الا كل شي ما خلا الله باطل ❊ وكل نعيم لا محالة زايل
ولهم اصدق بيت واكذب بيت وامدح بيت واكرم بيت واشجع بيت واما اكذب
بيت فقوله ❊ اضات لهم احسابهم ووجوههم ❊ دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه ❊
وهذا مبني على ان المبالغة كذب لا مجازا وعلى نفي المجاز ولا يخفى ما فيه وبعد هذا البيت
❊ نجوم سما كلما انقض كوكب ❊ بدا كوكب تاوي اليه كواكبه ❊
ولكثرة هذا الاطلاق قيل انها لم توجد في اللغة الا كذلك واشار بقوله لغة الى
الاعتراض على المصنف حيث اطلق ولم يقيد فالظاهر من اطلاقه ان هذا عند النحويين
وليس كذلك وكان ينبغي له ان يبين ان اطلاق الكلمة على الكلام عند من يطلقه
ليس حقيقة بل هو مجاز وهو من باب تسمية الشي باسم بعضه كتسميتهم البيت
بل القصيدة من الشعر قافية قال معن بن اوس المزني
❊ وكم علمته نظم القوافي ❊ فلما قال قافية هجاني ❊
اراد قصيدة وتسميتهم ربيئة القوم عينا والربيئة والربي الطليعة لانه
يربا القوم اي يرقبهم فاطلاق العين على الشخص من اطلاق اسم الجزء وارادة
الكل وانما اطلقت العين على الشخص لان العين لما كانت هي المقصودة في كون
الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضا لا يغني شيا بدونها صارت العين كانها
الشخص كله ويجب ان يكون الجزء الذي يطلق اسمه على الكل مما يكون له من بين
الاجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد

او الاصبع على الربية وقيل ان اجزا الكلام لما ارتبط بعضها ببعض حصلت له
بذلك وحدة فشابه بذلك الكلمة فاطلق عليه كلمة وقيل لما كان معنى الكلمة لا يتم
الا بمجموع اجزايه لا من بعض اجزايه دون بعض وسمى عليه الصلاة والسلام كلمة
الله لانه لما انتفع به في الدين كما انتفع بكلامه سمي به كما يقال فلان سيف الله واسد
الله وهو وجد بها وهو قوله كن ولما كان الاطلاق المذكور ليس من علم النحو بل من
علم اللغة اعترض الشيخ ابو حيان على الناظم بما يجي مثله على المصنف فقال هذا
كالحشو بالنسبة الى علم النحو وانما هو من علم اللغه ولبيته ذكر بدله حد الكلمة
ولهذا قال في شرح التسهيل اطلاق الكلمة على ثلاثة اقسام حقيقي مستعمل
في عرف النحاة وهو الذي يعرض له ومجازي مهمل في عرفهم وهو اطلاق الكلمة
على الكلام فلا يتعرض له بوجه ومجازي مستعمل وهو اطلاقها على احد جزئي
العلم المضاف فيجوز ترك التعرض له والتعرض اجود لان فيه مزيد فايدة انتهى
وقال بعضهم هذا الموضع من الخلاصة من المواضع التي لا يمكن علاجها ولم
يتعرض له في شي من كتبه غيرها وتعرض له المصنف في الجامع وفي الاوضح
قال شيخنا رحمه الله تعالى ما قاله ابو حيان وهذا البعض من المبالغة على الناظم
مبالغة في غير محلها اذ لا محذور في بيان المعنى الاصطلاحي المجازي بل فيه فايدة
ومناسبة قوية للمبحث لان بيان المعنى المجازي في الاصطلاح له مناسبة
قوية ببيان المعنى الحقيقي فيه وكثير ما يقع في الفنون بيان المعاني المجازيه
زيادة في الفايدة والحاصل انه لما اشار الى المعنى الحقيقي للكلمة بقوله واحده كلمة
فانه يفيد ان مسمى الكلمة اصطلاحا هو الفرد من مسمى الكلم ومسماه ما وضع من
ثلاث لفظات فصاعدا ناسب ان يبين معناها الاصطلاحي المجازي زيادة
في الفايدة واهمال المجازي في عرفهم بتقدير تسليم اهماله من جميعهم لا يمنع
من ذلك بل يوكده لان اهماله يوهم انتفاه فيتاكد التنبيه عليه ولا يخفى
على من سلم من بلية العصبية حسن ذلك واما قوله في شرح التسهيل فلا يتعرض
له بوجه فان اراد انه لا يجب التعرض له فهو مسلم ولا يرد عليه هنا او لا يجوز
التعرض له فهو ممنوع قطعا لان احدا لا يمنع من التعرض للمجاز وان اراد

لا يحسن



١٧

لا يحسن فهو ممنوع ايضا لان زيادة الفايدة التي قد بينوها انتفا وها حسن قطعا فان
قلت هذا مراده كما يشعر به قوله مقابلته بما بعده الذي قال فيه ان التعرض له اجود
فانه يدل على ان هذا لا يحسن قلت ممنوع بل غاية ما يدل عليه ان التعرض له ليس اجود
من تركه ولا ينافي انه جيد كتركه وذلك كان في ذكره ولو سلم فغاية الامر حينئذ انه
اختلف رايه فظهر له هناك عدم حسنه وظهر له هنا حسنه والا لم يتعرض له اذ
لا يقع من عاقل حازم كالناظم فعل ما يعتقد قبحه وما هنا اوجه لانه زيادة
فايدة وزيادة الفايدة امر مستحسن قطعا بل لو سلم انه اراد بيان المعنى اللغوي
المجازي فقط لم يكن به باس لانه بيان معنى لغوي مناسب للمقام ومثله مما لا باس
به فظهر ان هذا ليس بحشو بالنسبة الى علم النحو ولا مما لا يمكن علاجه فان قلت
من اين يعرف ان هذا الاطلاق اصطلاحي ومن اين يعرف انه مجازي فانه لم يتعرض
لذلك واللفظ قد تتعدد معانيه الحقيقية الاصطلاحية قلت اما الاول
فمن الظاهر ان اهل كل فن انما يبينون اصطلاحهم وانه لا يحمل كل كلام عند اطلاقه
الا على الاصطلاح المتكلم به واما الثاني فيمكن ان يعرف من تبادر المفرد
دون المركب من اطلاق الكلمة فانه تبادر احد المعنيين من لفظ دون
الاخر علامة على حقيقية الاول ومجازية الثاني ولهذا استدلوا بذلك في
مواضع كالخصي كلفظ الاستثنا فانهم اختلفوا على اقوال احدها انه حقيقة
في المتصل مجاز في المنقطع واستدلوا على ذلك بتبادر المتصل منه دون
المنقطع **قوله** وذلك كثير لا قليل يحتمل انه اشار بذلك الى النقد في النظم
للتكثير فانها قد تستعار للتكثير كربما لمناسبة المتضاد كما قرره الزمخشري
في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السما وفي قول الشاعر
قد اترك القرن مصفرا انامله • كان اثوابه مجت بفرصاد
وذكر سيبويه انها تاتي للتكثير وجعل منه البيت وقال غير المصنف
انها للتحقيق وقصد بذلك دفع النظر في النظم فقد قيل عليه ان
التقليل بقد ان كان بالنسبة للغة فممنوع لانه كثير وان كان بالنسبة الى
الاصطلاح فكذلك لانه معدوم ووجه الدفع ان قد هنا ليست للتقليل

بل اما للتكثير او للتحقيق والتوقع فان استعمال اللفظ في المعنى المجازي بصدد ان
تدعو حاجة اليه فهو بصدد ان يقع ويتوقع وقوعه ولاينافي ذلك انه قد يتفق
عدم وقوعه راسا لان المعاني المستقبله يبنى امرها على القراين وما يظهر للمستعمل
وقد يتفق عدم تحققها ولا اشكال في ذلك ويحتمل ان يشير بذلك الي الاعتراض
السابق بل هو الظاهر من عبارته واجيب بانه يجوز ان تكون قد هنا للتقليل بالنسبة
لكل من اللغة والاصطلاح اما بالنسبة الي اللغة فلان التقليل يكون حقيقيا
واضافيا واستعمالها في الكلام وان كان في نفسه كثيرا قليل بالاضافة الي
استعمالها في المفرد وانظر هذا مع ما تقدم عن بعضهم من انها لم توجد في
اللغة الا كذلك واما بالنسبة الي الاصطلاح فلان التقليل باعتبار المستقبل
كما افاده المضارع فلا يضر كونه بعد وما في الماضي والاخبار عن المستقبل
يبنى على القراين وعلى ما يظهر للمخبر ويليق بالمعنى وان لم يتفق وقوع ذلك على
ان انتفا وقوع ذلك راسا في المستقبل بالنسبة لتكلم المصنف غير معلوم
بل يحتمل قطعا انه وقع فاخبار المصنف بوقوع ذلك قليلا في المستقبل
لا ينافيه عدم وقوعه في الماضي ولا اتفاق عدم وقوعه في المستقبل مع ان
اتفاق ذلك غير معلوم والاعتراض لا يصح بناوه على مجرد الاحتمال على ان قد
تكون للنفي كما ذكره الناظم وغيره وقال الناظم وابن سيده وربما نفي بقد فنصب
الجواب بعدها كقول بعض الفصحا قد كنت في خير فتعرفه **فاجمل**
قيل الكلمة والكلام والكلم باعتبار مالية اللسان لا باعتبار مرجعه المعنى من اي المقولات
كلام الاردبيلي في شرح البيضاوي في المسئلة الاولى من العموم يقتضي انه من
مقولة الكيف لتصريحه بان اللفظ من مقولة الاضافة ومن عرف اللفظ بانه الهوا
الخارج من الصدر المتقطع بالشفتين واللسان يقتضي انه من مقولة الجوهر
لان الهوا احد الاجسام الاربعة البسيطة واما تعريف الكثيرين اللفظ بانه
الصوت المعتمد على مقاطع الحروف فانه محتمل انتهى **فصل قوله**
فصل هو كغيره من التراجم عبارة عن الالفاظ المرتبه ترتيبا خاصا الي اخر ما سبق
فاصلة ما بعدها عما قبلها لتميزها عنها او مفصوله عنها وهو خبر عن مبتدا

محذوف

محذوف وهذا شروع في تعريف الكلم الثلاث بالخاصة قال ابن الناظم قد
عرفت ان الكلمة تنقسم الي اسم وفعل وحرف فلا بد من معرفة ما يميز بعضها عن بعض
والا فلا فايدة في القسمة اي لا فايدة خاصه والا فلها فايده وهي الحصر في الاقسام
فان قلت من اين عرف من النظم انقسام الكلمة الي هذه الثلاث وما الملازمة
بين معرفة انقسامها اليها وبين عدم الغنا عن معرفة ما يميز بعضها عن بعض قلت
قيل اما الاول فمن قوله واحده اي واحد الكلم كلمة بعد قوله واسم وفعل ثم
حرف الكلم حيث قصد باضافة واحد الي ضمير الكلم العموم كما تقدم واما
الثاني فبينه بقوله والا فلا فايده في القسمه يوضحه ان فايدة القسمة اظهار
تعدد محال المقسم وتغايرها ولا يعرف تغايرها وتمايزها الا بمعرفة ما يميز بعضها
عن بعض ومن فوايد القسمة ان يجري على كل قسم حكمه والحكم فرع التميز **قوله**
بتميز الاسم اي ماصدقاته قال شيخ شيخنا اللام ليست للحقيقة اذ لا يتميز بها
في كيف مثلا ولا للشمول لذلك فتعين انها لما يصدق عليه الاسم في الجملة واما
اللام في قوله عن الفعل والحرف فللحقيقة والشمول بلا ريب انتهى وفيه
نظر اما قوله اللام ليست للحقيقة اذ لا يتميز بها في كيف مثلا فلان ظاهر انه سهو
اذ تميز الحقيقة والجنس لا يقتضي تميز كل فرد اذ الجنس يوجد ويتحقق في ضمن
بعض الافراد فالتميز لبعض الافراد تمييز للجنس قطعا لوجوده في ضمنه
واما قوله ولا للشمول لذلك فيمكن ان يجاب عنه بانها للشمول بنا على ان المراد
بتميز الاسم بهذه الخمس تميزه بمجموعها وجميعها اعم من ان يقبلها بنفسه
او بمعناه على ان كيف دخل عليها حرف الجر في قولهم بعض العرب على كيف
تبيع الاحمرين **قوله** بخمس علامات اي خواص والفرق بين الحد والخاصة
ان الحد مطرد ومنعكس والخاصه مطرده غير منعكسه هكذا ذكره ابن الحاجب
في شرح المفصل قال بعضهم اراد ان الخاصة يجب اطرادها ولا يجب
انعكاسها بل يجوز ذلك فيها لجواز كونها شامله بخلاف الحد فانه يجب اطراده
وانعكاسه والاطراد استلزام الوجود للوجود والانعكاس استلزام
العدم للعدم قال السيد ولا حاجة الى هذا العدول عن الظاهر فان

والمطرد الذي لا ينعكس يسمى
المطرد المنعكس يسمى عند النحويين حدا اي معرف
عندهم خاصه قال المصنف يعني ابن الحاجب في شرح منظومته يعني
بالخصيصه الامر الذي اذا وجد دل على الثبوت واذا فقد لم يدل على الانتفا
فيطرد ولا ينعكس ولو جعل حدا كان اخص من المحدود انتهى وقد جرت عادة
النحويين ان يعرفوا الثلاثة بالحد وبالخاصة لانها ضربان ضرب ظاهر الدخول
في الحد وضرب غير ظاهر الدخول فيه لعدم ظهور ذاتياته بسبب شبهه بغيره
كشبهة ذو بمعنى صاحب والموصولات بالحرف في الاحتياج الي ضميمة فارادوا
ان يتموا قصد التعريف بتعريفه مع ذلك بالخاصة وبالاحكام فان الحاق الحد
الثاني بالاول لمن جهة انهم وجدوا احكام الاول جاريه فيه ولولا ذكرها اذ
انه منه والتعريف بالحد اتم فايده واكثر تحقيقا لكنه اصعب تناولا وبالعلامة اقرب
واسهل تناولا وكانه لهذا عدل عن الحد الى العلامة وان لم تكن اضبط لعدم انعكاسها
ومن ثم نفى من الاسما ما لا يتميز بما ذكره المصنف من العلامات كسرعان ووشكان
بتثليث فانهما اسمي فعل تقول سرعان او وشكان ذا خروجا اي سرع وخواصه
كثيره الا انه اقتصر على ما هو اشهر واكثر استعمالا فالشهرتها اختارها على غيرها
فان المشهور اسهل فهما واقرب قبولا وقيل في الاقتصار على الخمس اشارة الى ان
اصول الاسم لا تزيد على خمسة احرف كسفرجل فتكون المميزات الخارجه
على وفق المفردات الداخله قيل ونص المصنف على العدد ولا حصر في النظم
ورد بان تقديم المعمول يشعر به والاسم لغة ما دل بالوضع على معنى فيتناول
الفعل والحرف ايضا قال الله تعالي وعلم ادم الاسما كلها اي الالفاظ الموضوعة
جميعها مفرداتها ومركباتها واصطلاحا ما دل على معنى في نفسه غير
مقترن باحد الازمنه الثلاثه اي كلمة ذات دلالة فان الفعل المذكور
التعاريف لم يقصد منه الزمان المعين مجازا مشهورا على معنى بحسب
الوضع اي تكون بحيث يفهم منها معنى بحسب الوضع بان يكون تمام الموضوع
او جزءه فشمل الفعل لان المعنى الذي في نفسه جزء معناه الموضوع
والمعنى المقصود او ما يصح ان يقصد من لفظ سوا كان لفظا بان وضع

للفظ اولا وهو الغالب والضمير من في نفسه عايد الى ما والمراد انه لا يحتاج
الدلالة على المعنى الى ذكر متعلق مخصوص بانه لا يتوقف فهم معناه عليه فخرج
الحرف لاحتياجه اليه كما سيجي وغير مقترن حال اي حال كون ذلك الدال غير مقترن
معناه مطلقا باحد الازمنه الثلاثه بان لم يجعل الواضع احدها بخصوصه جزء
معناه فخرج الفعل لان احدها جزء معناه ولا يخرج ذو ولعدم الاحتياج في
فهم معناه منه الى المتعلق وانما وجب المتعلق لغرض اخر ولا اسما النسب لعدم
توقف فهم المعنى على متعلق مخصوص ولا اسم الفاعل المستعمل في زمان لان
الواضع لم يجعله جزا وما وضع تارة لمعنى اسمي وتارة لغيره كيزيد ويشكر علمين
فهو اسم باعتبار غير اسم باعتبار فان قيل ان اريد عدم الاقتران باعتبار
الوضع الاول خرجت الاسما المنقوله عن الفعل كشمر وكانت افعالا وان اريد
باعتبار وضع ما او الوضع الثاني كان نحو عسى اسما بنا على ما صرح به الشيخ
الرضي وابن الحاجب في باب عسى ونحوه من ان عسى ونحوه موضوع للمجرد
عن الزمان قلت اجاب استاذ شيخنا بانه الذي ظهر بعد التامل انه لما بقي
اثار الوضع الاول في عسى وانتفى اثار الاسميه لم يعتبروا الوضع الثاني
وجعل لمجرد الاستعمال وفي شمر عكسه فاعتبروا وضعيه فان عسى
بحسب الوضع الثاني باق على مقتضيات الوضع الاول من العمل وطلب الفاعل
وشمر عكسه لم يبق على مقتضيات الاول بل انتفت مقتضياته وحصلت
اثار الاسم وخواصه فالمراد الوضع المعتبر او المعتد به فخرج عسى
وهو ظاهر ودخل شمر لعدم الاقتران في وضع معتد به الا انه اقترن
في وضع معتد به ايضا فهو فعل ايضا بهذا الاعتبار وقيد الحيثية
معتبر في التعريف فالمعنى الاسم كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترنه
باحد الازمنه الثلاثة من حيث انها دلت على ذلك المعنى فيدخل شمر
علما باعتبار الوضع العلمي ويخرج باعتبار الوضع الفعلي فليتامل وقد
اجاب بان المراد الوضع الاول وشمر دال بالوضع الثاني على معنى لم
يقترن في الاول لعدمه فيه فيكون اسما والا فعال معناها المجرد

اصلا وفيه نظر فليتامل
مقترن في الوضع الاول فلا يصدق التعريف عليها اصلا وفيه نظر فليتامل
قوله احدها الجر قال الرضي وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا
الاسم لاصالته في الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه
فيه واحدا منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون
معموله وهو الرفع والنصب انتهى قال ابن اياز فجعل اعرابه كعمله كما الجر
بنيت على الكسر لانه عملها والحروف مبنيه لا يدخلها شي من الاعراب ولا يعتقد
منها مع غيرها كلام فيحكم على محلها باعراب ذلك المحل انتهى وقال استاذ شيخنا
ليلا يلتبس وان الفرع والاصل في العدد والكيفيه وان تساويا في العدد ثم لا
يتاتى تخصيص الجزم بالفعل وهذا اولى مما قاله الشيخ الرضي من انه لما لم
يكن الجزم اثر بنوع حركه سمي السكون الا صح جزما لانه على ما ذكره الرضي لم يكن للجزم اثر
العامل فلا يناسب تسميته اعرابا لانه اثر العامل ولذا مال الى ان المجزوم
مبني على السكون وقال ابن الناظم وانما اختص الجر بالاسم لان كل مجرور
مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم فلا يجر الا الاسم انتهى والمضاف
اليه في الاضافة المعنويه الغرض منه تعريف المضاف ان كانت
معرفه وتخصيصه ان كانت نكرة والتعريف والتنكير من خواص الاسم
والاضافة اللفظيه فرع المعنويه ومحمولة عليها وقال الناظم في التسهيل
لان عامله لا يستقل اي لافتقاره لما يتعلق به فيحمل غيره عليه اي غير
الجر على الجر بخلاف الرفع والنصب انتهى فلقوة عاملها بالاستقلال جعل
المضارع مشاركا للاسم فيهما بطريق الحمل والتفريع واختص الجر بالاسم
لضعفه وتقاعده عن ان يحمل عليه غيره **قوله** وليس المراد به حرف
الجر اي دخول حرف الجر والا فهذا مما لا يقوله احد حتى ينفي ولا يسبق
اليه وهم احد والدليل على ذلك انه قال في التعليل لانه قد يدخل في اللفظ على
ما ليس باسم كذا قيل وحاصل هنا ان العلامة في التحقيق عمل الجار في الكلمة
والمتوهم كونه علامه ليس دخول حرف الجر لا مجرد حرف الجر **قوله** لانه
قد يدخل الى اخره يعني فلا تكون العلامة مطرده كلما وجدت وجد الاسم ولا بد

من اطرادها قال شيخ شيخنا اشارة الى وجوب اطراد العلامة بمعنى انه
متى وجدت وجب وجود ما هي علامة له وان لم يجب انعكاسها اي انتفا ما هي
علامة له عند انتفايها بخلاف التعريف فانه يجب فيه الاطراد والانعكاس
حدا كان او رسما اي تعريفا بالخاصة والفرق بين التعريف بالعلامة وبين
التعريف بالرسم ان التعريف بالرسم تعريف هو هو فيجب فيه الامران
والتعريف بالعلامة تعريف بقولك الاسم يعرف بالجر مثلا فقولك مثلا
الاسم ما يقبل الجر غير صحيح وقولك يعرف الاسم بالجر صحيح انتهى ولعل
وجه قوله غير صحيح ان الحصر فيما يقبل الجر غير صحيح ولا يخفى ان هذا لا ينبغي
ان يكون معنى التعريف بالعلامه حتى يرد ما ذكر بل يجوز ان يكون معناه ان
الاسم ما يقبل هو او معناه احدى هذه العلامات او هذه العلامات جميعها
او مجموعها او ما يقبل بعض افراده الجر وهذا صحيح مطرد منعكس فليتامل
ثم اعلم ان الخاصة تنقسم الى مطلقه وهي ما يختص بالشي بالقياس الى
جميع ما عداه كالضاحك للانسان والى اضافيه وهي ما يختص بالشي بالقياس
الى بعض اغياره كالماشي للانسان فان قلت فاذا كانت الخاصة اضافيه فهل
يصح التعريف بها قلت نعم على ما صوبه السيد فقال فالصواب ان المعتبر
في المعرف كونه موصلا الى تصور الشي اما بالكنه او بوجه ما سوا كان مع
التصور بالوجه تميزه عن جميع ما عداه او عن بعض ما عداه انتهى
وللمصنف نظر فيما قاله لمجرد الصورة وغيره قال انها داخله لفظا
وتقديرا على اسم غايته الامر انه اسم غير صحيح فان قلت قول المصنف
كالناظم لانه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم لا يفيد لان الدخول
المذكور مشترك بين حرف الجر وبين الجر اذ قولك من ان قمت كما دخل
حرف الجر على ان قمت وجد فيه الجر لانه في محل جر قلت قال
شيخنا هنا ممنوع بل لم يوجد الجر في ان قمت لان معنى كون اللفظ
في محل جر لو كان فيه اسم معرب كان مجرورا لفظا او تقديرا فالجر لم
يتحقق في الاسم المجرور محله بخلاف الحرف فانه متحقق معه وبهذا

بندفع قول شارح اللب ذكر حرف الجر اولى من الجر لان الجر يكون في الفعل على
الظاهر نحو هذا يوم ينفع وجه اندفاعه ان المضاف اليه هنا في محل جر
وقد تقرر ان مثله لا جر فيه ورجح ايضا ذكر الجر على حرف الجر بانه يتناول
الجر بالحرف وبالاضافه زاد الموضح في تعليقه وبالتبعية اي على القول بهما
وبالمجاورة وبالتوهم نعم لقايل ان يقول كما ترجح الجر على حرف الجر بان حرف الجر
قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم فليرجح حرف الجر بدخوله دون الجر على ساير
الاسما المبنيه لانها ليست الا في محل جر وقد تقرر ان ما في محل الجر لا جر فيه
فان اعتذر بان الكون في محل جر بمنزلة وجود الجر قوبل بان ما دخل عليه
حرف الجر لفظا مما ليس باسم في حكم الاسم وقد رد ما ذكره المصنف من ان
حرف الجر قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم كعجبت من ان قمت وزيد مرفوع
بقام من قام زيد وزيد مجرور بمن بمنع ان ما دخل عليه حرف الجر في هذه
الامثلة ونحوها غير اسم حينيذ بل هو اسم اذ المجرور حقيقه في المثال الاول
هو المصدر المسبك من ان والفعل اي قيامك وفي الثاني والثالث لفظ
قام ومن ولان حرف الجر ايضا من خواص الاسم لانه لا يصل معنى الفعل
الى الاسم بسبب اقتضا ذلك الفعل معنى ذلك الحرف فامتنع دخوله الا على
الاسم واما نحو والله ما ليلي بنام صاحبه ، ولا مخالط الليان جانبه ،
فمؤول بان نام صفة لموصوف محذوف اي بليل نام صاحبه او بانه
على الحكاية وحذف القول اي بمقول فيه ذلك وقال ابن جني ان نام
صاحبه اسم رجل كتابط شرا وشاب قرناها فلم يدخل حرف الجر الا على
الاسم وفي قوله قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم تقديم وتاخير والاصل
قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي الاسميه في اللفظ
وان كانت ثابته في التقدير لا الدخول في اللفظ لانه لو كان المراد
الدخول في اللفظ لكان يلزم ان يدخل حرف الجر على ما ليس باسم اصلا
اي لا لفظا ولا تقديرا اخذا من قوله على ما ليس باسم وظاهره
الاطلاق كذا قيل لا يقال حرف الجر لم يدخل في الحقيقة على ان كما

اشار

اشار اليه بقوله في اللفظ بل على ان والفعل ومجموعهما اسم تاويلا لم تدخل
الا على اسم لانا نقول مثل هذا لا يكفي في مقام التعريف الذي يقصد فيه
التقرب على المبتدي بحيث لا يحتاج الى توقيف الشيوخ ولو اريد حرف
الجر لاحتيج في مثل هذا المثال الى التوقيف منهم قوله نحو عجبت من ان قمت
وذلك لان ان قمت مثلا مجموع حرف وفعل ومجموع الحرف والفعل
لا يكون اسما غاية الامر ان له حكم الاسم والجر نفسه لا يكون الا للاسم حقيقة
بخلاف حرف الجر فانه يكون لما هو في حكمه ايضا ولو مثل بنام صاحبه
لكان اولى ونحو بالرفع على انه خبر عن مبتدا محذوف اي وذلك نحو عجبت
من ان قمت وبنصبه على تقدير فعل اي اعني مثلا وجوز بعضهم في مثله
ان يكون منصوبا على اسقاط الخافض اي في نحو كذا لكن ذلك ليس بمقيس قوله
بل المراد به الكسرة التي يحدثها عامل الجر فيه اخذ المعرف في التعريف واحتياج
الى دفع لزوم الدور وفيه قصور كما لا يخفى وقد دفع بان المخاطب بهذه العلامة
من علم ان الكسرة التي تحدث بنحو الباء تسمى جرا ولا يعلم الاسم ماذا فيقال له هو
ما يقبل هذه الكسرة على طريق ما قالوه في التعريف اللفظي ولما كانت الكسرة
هي الاصل لم يضر الاقتصار عليها والعوامل وان كانت علامات في الحقيقه
لكنها منزلة منزلة المؤثرات الحقيقيه ولذلك منعوا من اجتماع عاملين على
معمول واحد فلذلك صحت نسبة الاحداث الى العامل وتفسير الخفض
بما ذكر مبني على القول بان الاعراب لفظي كما لا يخفى قوله سوا كان
العامل حرفا ام اضافة ام تبعية انما قال ذلك تقريبا للمبتدي او على
قول غيره والا فهو لا يعتقد ان العامل الاضافة او تبعيه لما سيصرح به
في بابيهما على انه يمكن حمل الاضافة على معنى اسم المفعول اي ام مضاف
وزاد بعضهم الجر بالمجاورة وبالتوهم ولم يذكرها المصنف لانهما
يرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله المصنف
في شرح اللمحة قوله التنوين هو في الاصل مصدر نونت الكلمة اذا
الحقت اخرها النون المذكورة ثم غلب فصار اسما لنفس النون المذكورة

واخره عن الجر لتاخره عنه عند اجتماعهما لان التنوين متاخر عن كسرة الاخر ولهذا عرفه
ابن الحاجب بقوله نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتاكيد الفعل انتهى قال شراحه انما قال
تتبع حركة الاخر لانه المتبادر من متابعة الاخر لحوقها به من غير تخلل شي به وههنا الحركة
متخلله بين اخر الكلمة والتنوين انتهى ولا يخفى ان هذا انما ياتي على القول بان الحركة بعد
الحرف والقول الثاني انها معه والثالث انها قبله **قوله** ساكنة اي اصالة لئلا يخرج عنه
بعض افراد التنوين اذا حرك لالتقا الساكنين نحو محظورا انظر ان قيل هلا حذفوا
التنوين في نحو محظورا انظر كما حذفوا نون التوكيد الخفيفه في نحو اضرب القوم
مع ان وضعها ايضا على السكون اجيب بانهم قصدوا ان يجعلوا للنون اللاحقة للاسم
مزية على النون اللاحقه للفعل وبان التنوين لازم للاسم الامكن اذا خلا عن اللام
والاضافة واللازم كجزء الكلمة فلا يحذف والخفيفة لم تلزم الفعل **قوله**
تلحق الاخر لفظا لا خطا اي تتبع ما هو اخر حقيقة او حكما كاخر يد ودم اي تتفرع
عليه وتقع بعده ولا يخرج التنوين في قول بعضهم شربت مًا بالقصر والتنوين
فان الميم اول الاسم لا اخره وقد لحقها التنوين لانا نقول ان التنوين لحق الالف وهي
اخره ثم حذفت لالتقا الساكنين قاله الموضح في الحواشي ويمكن ان يجاب عن ذلك ايضا
بان الشي الواحد غير نفسه بالاعتبار فالميم باعتبار كونه لا شي قبله اول وباعتبار
كونه لا شي بعده اخر قال الرضي وانما لم يرسم للتنوين صورة لان الكتابة مبنية
على الوقف والتنوين يسقط فيه رفعا وجرا وقد يحذف التنوين لفظا ايضا قال
المصنف في المغني ويحذف التنوين لزوما لكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به
واضيف الى علم من ابن او ابنة اتفاقا او بنت عند قوم من العرب كاما قوله
جارية من قيس بن ثعلبة فضرورة وقيل ابن بدل انتهى قال الرضي وذلك لكثرة
استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا
بحذف الف ابن وكذلك من قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وان لم يكن من علمين
نحو جاءني كريم ابن كريم او زيد ابن اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا
لقلة الاستعمال وكذا اذا لم تقع صفه نحو زيد ابن عمرو على انه مبتدا وخبر لقلة
استعماله ايضا مع ان التنوين حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد

والتنوين

والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المسند وغيره انتهى وفي
امالي ابن الحاجب وقياسه ان يكتب بالالف لان قياس الكتابة ان تكتب كل كلمة بالحروف
التي ينطق بها عند الابتدا والوقف والدليل على ذلك كتابتهم قه زيد باثبات اليا في
واثبات الالف من الله ولذلك اذا كتبت قه زيد كتبت قافا وها لانك لو وقفت قلت
قه فدل على ان قياس ابن ان يكتب بالالف مطلقا لانك لو ابتدات به قلت ابن وانما
حذفت الالف اختصارا لكثرتها ولذلك حذفت العرب التنوين من الاسم الاول
فالعلة التي حذف التنوين لاجلها هي التي حذف الكتاب الالف لاجلها وانما اشترط
ان يكون بين علمين وصفه لانه انما يكثر اذا كان كذلك وانما اشترط ان لا يكون
اول سطر لانه اذا كان اول سطر كان في محل يبتدا به غالبا لان القاري ينتهي
الى اخر السطر ثم يبتدي باول السطر الذي بعده فكرهوا ان يكتبوه على غير ما
يوجبه النطق به غالبا وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس انما كان
لكونه اجري مجرى الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك المعنى الموجب للحذف لم
يكن للحذف وجه **قوله** بقيد السكون الاصالة فيه بما بينه او من اضافة
الاعم الى الاخص كشجر اراك **قوله** النون في ضيفن للطفيلي ورعشن
للمرتعش اي النون الاولى الزايدة فيهما للالحاق بجعفر واما الثانية فالحد
صادق عليها قال الجوهري والضيفن الذي يجي مع الضيف والنون زايده
وهو فعلن وليس بفيعل قال الشاعر
قوله اذا جا ضيف جا للضيف ضيفن ، فاودى بما تقرى الضيوف الضيافن
وفي القاموس والضيفن الذي يجي مع الضيف متطفلا فزاد فيها التطفل وهو حسن
فما قاله المصنف تبع فيه صاحب القاموس فلذلك فسره بالطفيلي وهو الذي
يجي مع الضيف متطفلا **قوله** وبقيد الاخر النون في انكسر ومنكسر لانها لم
تلحق الاخر ويخرج به ايضا النون التي هي اخر كنون حسن ورسن ومعلوم انما خرج
بقيدي السكون ولحوق الاخر يخرج بلا خطا فالقيدان لتحقيق الماهية لا
للاحتراز لكن لما سبقا وامكن الاحتراز بهما ~~لسبقهما~~ اسند الاحتراز اليهما
لسبقهما **قوله** وبقولي لا خطا النون اللاحقة لاخر الفعل في ان المطلقه والمقيده

اذ لا يسمى تنوينا حقيقه ولو قال اللاحقه للقوافي لكان احسن ليشمل ما لحق اخر
القافيه وما كان نفس اخرها لان نون اصابن والعتابن نفس اخر القوافي لا لاحق
لاخرها والظاهر انه اراد بالخط ان يكتب بصورتها لا او بعوضها من الالف ايضا والالم
يحتج لغير توكيد في الاحتراز عن نحو لنسفعا بنا على كتبها بالالف ومن ثم كان ابن الناظم
لم يحتج لذلك ولا يرد عليه نحو زيدا في الوقف حيث يكتب فيه بعوضها لان السقوط
خطا يكفي فيه بعض الاحوال كالذي ههنا وليس في العبارة زيادة على ذلك ويخرج
به ايضا النون اللاحقه لاخر كلمة من كلمة اخرى نحو احمد انطلق لثبوتها في الخط
قال الشارح ولا حاجة الى زيادة الحديثي في حد التنوين ولا يكون جزء غيرها
ولا عذرا للدماميني عنه بان المراد باللحوق التبعيه انتهى وعبارة الدماميني
بعد قول المغني وهو نون زايده ساكنة تلحق الاخر لغير توكيد فخرج نون نحو
حسن لانها اصل انتهى زاد الحديثي ولا تكون جزء غيرها احترازا من نحو احمد انطلق وفيه
نظر لان المراد باللحوق تبعية له اما بمعنى انه لازمه لاخر حركة الكلمة واما
بمعنى عدم امكان التلفظ بها بدون حركة الاخر والنون في احمد انطلق ليست
كذلك فلم تدخل فلا حاجة الى قيد يخرجها انتهى كلام الدماميني ولا يخفى ان
الحديثي انما احتاج الى هذه الزيادة لان له حاشية على المتوسط شرح كافيه
ابن الحاجب والكافيه لم يتعرض فيها لقيد السقوط فان عبارتها التنوين نون ساكنه
تتبع حركة الاخر لا لتاكيد الفعل فحسنت الزيادة والاعتذار فما قاله الشارح
من التعبير في الوجوه الحسان عندمن كان له احسان وقد يقال على غاية البعد
مراد الشارح انه لا حاجة لذلك في حد المصنف للتنوين في هذا الكتاب **قوله**
وبقولي لغير توكيد نون نحو لنسفعا مبني على ما تقرر من ان المراد بالخط ما ذكر ثم
ان كان المراد به الاحتراز عن الخفيفة اعم من المسبوقه بفتحة كما في نحو اضربن
للجماعة واضربن للمخاطبة فهو صحيح نظرا للاصل من عدم اثبات النون
المذكوره لسقوطها وقفا بنيه المحذوف والكتابة تابعه له وان خولف
هذا الاصل في غير ما سبقها فتحه فاثبتت بصورتها ومن نظر للواقع من الاثبات
كابن الناظم لم يحتج لهذا القيد قال الجاربردي وكتب اضربا بالالف وبالن

امر للواحد المذكور موكدا بالنون الخفيفه ومنهم من يكتبه بالنون الحاقا له
باضربن امر الجمع المذكر وكان قياس اضربن ان يكتب بواو والف لانك اذا
وقفت عليه اسقطت نون التاكيد وقلت اضربوا وكان قياس اضربن للواحده
المخاطبه ان يكتب بيا لانك اذا وقفت عليه قلت اضربي باسقاط النون ورد
اليا وكان قياس هل تضربن ان يكتب بواو ونون لانك اذا وقفت عليه اسقطت نون
التاكيد ورجعت الواو والنون المحذوفتين وقلت هل تضربون لكنهم كتبوها
على لفظها لعسر تبيين هذا الاصل وهو ان عند الوقف تحذف نون التاكيد
ويرد ما حذف لاجل نون التاكيد فانه لا يعرفه الا الحاذق في هذا الفن انتهى
ويويد هذا الاحتمال بل يعينه ما يوجد في بعض النسخ بعد لنسفعا من
قوله ولتضربن ولتضربن اي بضم البا في الاول وكسرها في الثاني لكن قيل ان
ان المصنف ضرب بالقلم عليه من نسخة تلميذه الزبيدي عند القراءة عليه ولهذا لم
يوجد في بعض النسخ المعتمده وبما ذكرناه من قولنا فهو صحيح نظرا للاصل الخ يندفع
ما قاله شيخ شيخنا من قوله عقب كلام الرضي وعليه فلو قال المصنف لنسفعن
وحذف من نحو لتضربن يا قوم ولتضربن يا هند لكان حسنا لان نحو
لتضربن خارج بقوله اولا وتسقط خطا فتامل انتهى قيل والحق ان القيود
المذكوره لبيان الواقع لا للاحتراز ويكفي في تعريفه نون تثبت لفظا لا خطا
وانما اختص التنوين بالاسم حتى صح جعله علامة له لما يعلم من تقرير اقسام التنوين
من وجه اختصاصه بالاسم لان تلك المعاني التي اتي بتلك الاقسام لاجلها لا تتصور
في غير الاسم لكن قد يشكل الاستدلال بها على الاسميه بلزوم الدور حينئذ لان معرفة
تلك الاقسام فرع معرفة الاسمية كما يعرف من تقريرها اذ لا يعرف ان التنوين
للتمكين الا اذا عرف ان ما دخله اسم معرب منصرف ولا انه للتنكير الا
اذا عرف ان ما دخله اسم مبني ولا انه للمقابله الا اذا عرف ان ما دخله جمع
مونث سالم ولا انه للعوض الا اذا علم ان ما دخله ظرف مبني او جمع معتل الاخر
فلو استدل بها على الاسميه توقفت معرفتها على معرفة تلك الاقسام وقد تبين ان
معرفة تلك الاقسام متوقفه على معرفة الاسميه وذلك دور ظاهر قال شيخنا

رحمه الله تعالى وىجاب بانهم لم يريدوا الاسناد لا لخصوص الاقسام بل لمطلق التنوين ومعرفته لا تتوقف على معرفة الاسميه لامكان معرفته بمجرد ثبوته لفظا لاحظا لغير تركيب **قوله** وانواع التنوين اربعة فان قلت زيد في اقسام التنوين تنوين الحكايه كان يسمي رجل بعاقله فانك تحكي اللفظ المسمي به بتنوينه وتنوين صرف ما لا ينصرف وتنوين المنادي في الضروره وتنوين شذوذ حكي هولاء قومك بتنوين هولاء وفايدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل في الف قبعثري وهذه الاربعة من خواص الاسم ولا يرد ذلك على الناظم لاطلاقه التنوين وهو شامل لهذه الاقسام فكان ينبغي للمصنف الاطلاق حتى لا يرد عليه ذلك قلت قال المصنف والحق ان الاول من الصرف وقد يقال به في الثالث ايضا لان الضروره لما اباحت التنوين اباحت الاعراب وقال في المغني وزاد بعضهم سابعا وهو تنوين الضروره وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله ،

، ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ، وللمنادي المضموم كقوله

سلام الله يا مطرٌ عليها وبقوله اقول في الثاني دون الاول لان الاول تنوين التمكين لان الضروره اباحت الصرف واما الثاني فليس تنوين تمكين لان الاسم مبني على الضم انتهى قال الدماميني فيه نظر لان وجود العلتين في الاسم من حيث تصرفه وانما حمله على ذلك قولهم يجوز تصرف غير المنصرف للضروره وفيه من الاشكال ما ذكرناه فينبغي ان يحمل كلامهم على انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصوره باعتبار ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين المحققتين وانما يكون تنوين الضروره انتهى واما الرابع فاختار الناظم فيه انه كنون ضيغن كثر به اللفظ وليس بتنوين قال في المغني وفيما قاله نظر لان الذي حكاه سماه تنوينا فهذا دليل منه على انه سمعه في الوصل ونون الوقف ونون ضيغن ليس كذلك انتهى قال الدماميني اذا كان هذا النظر صحيحا امكن ان يورد مثله على ابن مالك فيقال ان سيبويه يسمي ما هو الترنم تنوينا فهذا دليل على انه سمعه في الوصل ونون الوقف ونازع بعضهم في ان الاول تنوين صرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف

فثبت انه قسم براسه وان كان اصله في المحكي تنوين صرف مطلقا وكيف يجامع تنوين الاتري الي حركة الحكاية في مثل قولك من زيدا لمن قال رايت زيدا تحكي زيدا المنصوب في قول القايل رايت زيدا كيف هي في الاصل حركة اعرابيه وفي الحكاية ليست باعرابيه قطعا والا لزم نصب خبر المبتدا بلا ناسخ وانما هي حركة حكيت بصورتها الحركة الاعرابيه وما يقتضيه العامل في كلامك من رفع الخبر مقدر منع ظهوره اشتغال المحل بحركة الحكاية على ان المصنف لم يقصد بقوله وانواع التنوين اربعة اي مجموع انواعه اربعة حقيقة الحصر بل التسهيل على المبتدي بكفه عن التوجه لغيرها الموقع في المشقه الناشي عن الاشارة للغير بالتعبير بما يشعر بعدم الحصر فيها وكل انواعه تشترك في انها علامة لتمام مدخولها ويمتاز بعضها عن بعض ، **قوله** احدها اي اولها عدا عند دفعا من اول الامر لتوهم سوال الترجيح بلا مرجح **قوله** تنوين التمكين قال الشارح والاولى التمكن مصدر تمكن لقوله ، بعد لتمكنه والوصف متمكن لا ممكن انتهى وفيه نظر لان تنوين التمكين مركب اضافي ، منقول وقوله لتمكنه معرد قصد به بيان معنى لتنوين التمكين ثم رايت شيخنا قال التمكين هنا صار لقبا على المعنى المعبر عنه بالامكنيه فلا اعتراض قال السيد والاسم اذا كان منصرفا يسمي متمكنا امكن وان كان معربا غير منصرف يسمي متمكنا غير امكن ويختص تنوين التمكن بالمتمكن الامكن انتهى واعترض الشيخ ابو حيان تعبيرهم بامكن بانه اسم تفضيل من التمكن وبناوه منه شاذ ورده بانه سمع من كلامهم مكن مكانة فالبنا قياس جار على القاعده ولا شذوذ فيه انتهى **قوله** كزيد ورجل اي كتنوينهما وتنوين قاض وكذا تنوين صرف ما لا ينصرف عند الناظم كما تقدم فتنوينه وضع للتمكين وان تخلف عنه في الاستعمال فايدته المذكوره لمانع والا لزم عدم شمول الاقسام له مع شمول المقسم له فهو من تنوين التمكين حكما لان غير المنصرف انما ينون لالحاقه بالمنصرف للضروره او التناسب وقد يقال الاقسام الاربعة تنوين الاختيار اما تنوين الضروره لهذا فلا يسمي بواحد من الاقسام الاربعة وما ذكره من ان تنوين رجل للتمكين فقط هو المشهور ومن توهم ان تنوين نحو رجل تنوين تنكير لكون مدلوله نكرة فقد غلط لانه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمي به مذكر

واللازم باطل فالملزوم كذلك لانا نقول لا نسلم بطلان اللازم اذ زواله ليس
لزواله بل لان بينه وبين ال تضادا ولهذا لو سميت مذكرا بجنس ثم ادخلت
عليه ال لزال تنوينه وليس ذلك لانه كان للتنكير فكذلك رجل قال الرضي وانا لا
ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فايدتين
كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير
ايضا فاذا سميت بالاسم تمحض للتمكن انتهى وعلى هذا فالمختص بالمبنيات المتمحض للتنكير
وقال الدماميني ولقايل ان يقول لا نسلم ان التنوين في رجل حال علميته هو التنوين
الذي كان فيه حال تنكيره ولم لا يجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتنكير وبعدها
للتمكين لا بد له من دليل وايضا فانه يرد صه اذا سمي به وحكي فان التنوين يثبت
فيه مع كونه علما وتنوينه في الاصل التنكير وايضا لا منافاة بين التنكير والتمكين فلم لا
يجوز ان يقال ان التنوين في رجل قبل التسمية به للتمكين والتنكير معا اما كونه للتمكين فلان
الاسم منصرف واما كونه للتنكير فلانه وضع لشي لا بعينه فان سيبويه ثبت المانع من
اعتبار التنكير دون التمكين فيتمحض كونه تنوين تمكين والله اعلم انتهى **قوله** وفايدته
فايدة الشي ما يترتب وجوده على وجوده كالجلوس بالنسبة للسرير **قوله** على خفة الاسم
اي بالنسبة للفعل لان الفعل ثقيل بالنسبة اليه لانه يدل على شيين الحدث والزمان
بخلاف الاسم فانه يدل على شي واحد فالتنوين يدل على ان الاسم خفيف بالنسبة لغيره
يعني وهو الفعل ووجه دلالته على خفة الاسم انه لو لم يكن خفيفا لما لحقه
هذا الحرف لان الثقيل لا يزاد حرفا اخر على حروفه لانه زيادة ثقل وهي
محظورة **قوله** لكونه لم يشبه الحرف علة لتمكنه في باب الاسمية وقوله ولا الفعل
اي في فرعيتين الى اخر ما سياتي علة لقوله خفة الاسم فرجع الامر الى ان خفة الاسم
بسبب عدم مشابهته للفعل وان تمكنه سببه عدم مشابهته للحرف هكذا قرر شيخ
شيخنا والظاهر كما قال شيخنا ان كلا الامرين وهو عدم مشابهته للحرف وعدم
للفعل علة التمكن ولا شي منه علة الخفة وكيف يكون علة الخفة انه لم يشبه الفعل
في انه فيه فرعيتان كالفعل وقد قرروا ان خفته بالنسبة الى الفعل فقط من حيث
ان معناه شي واحد بخلاف الفعل فان معناه شيان فهو اثقل من حيث مدلوله

وليس

وليس المراد ان الخفة بالنسبة الى الحرف ايضا لان الحرف اخف من حيث ان مدلوله
ابدا بسيط بخلاف الاسم فان معناه وان كان شيا واحدا الا انه قد لا يكون
بسيطا فاذا كان خفة الاسم بهذا المعنى فكيف تعلل بعدم مشابهته الفعل
في الفرعيتين اذ لا مناسبة حينيذ بين العلة والمعلول والمناسب حيث عللت
الخفة بعدم مشابهته الفعل فيما ذكر **قوله** فيبقى الفا فيه للسببية والتسبب
عن شبه لا عن لم يشبه **قوله** تنوين التنكير قيل يختص باسما الافعال والاصوات
ويطرد فيما اخره ويه ويحفظ في اسما الافعال كصه اذا اردت سكوتا ما وانما كان اسم
الفعل معرفة ونكرة مع انه بمعنى الفعل والفعل لا يصلح لذلك لانه اذا قدر معرفة
جعل علما لمعقولية الفعل الذي هو بمعناه كما في اسامة واذا قدر نكرة كان لواحد من
احاد الفعل الذي يتعدد اللفظ به فتعريفه من باب تعريف علم الجنس وقال
بعض المتاخرين الظاهر انه من قبيل المعرف باللام الحضورية باعتبار المعنى فان
معنى صه السكوت عن هذا الحديث وقيل من قبيل المعرف باللام العهدية ومن مرتبته
يعني ابه حدث الحديث المعهود قبل وهو مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر
واما على القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات فان قلت لم لا يجري
التعريف والتنكير في الفعل كما جرى في اسم الفعل بالطريق المذكور قلت لما كان اسم
الفعل من جملة الاسما قصدوا ان يجروه مجراها فيعرف تارة وينكر اخرى واما
الفعل فلا ضرورة تدعوا الى مثل ذلك فيه على انهم قد يقولون الافعال والجمل
نكرات لكنه على التجوز **قوله** وهو اللاحق بعض المبنيات يعني ان التنوين في
نحو صمت رمضان ورمضانا اخر ليس تنوين تنكير قال الرضي واما التنوين
في نحو رب احمد وابراهيم فليس بمتمحض للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم
منصرف وانا لا ارى منعا الى اخر ما سبق عنه وعليه فالمختص ببعض المبنيات
المتمحض للتنكير كما قاله المصنف **قوله** وتنوين المقابله وهو اللاحق الى اخره
ما ذكره من ان تنوين جمع المونث لمقابلة نون جمع المذكر السالم هو الاعرف من اقوال
ثلاثة قال الرضي وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن لم تثبت في قوله
تعالى من عرفات اي لانه ممنوع الصرف للعلمية والتانيث ولو كانت للتنكير

لم تثبت في الاعلام وليست عوضا من المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يقال
ما في جمع المونث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب الا ترى
الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قايم مقام التنوين
التي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس
في النون شي من معاني الاقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التي في جمع المونث
السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضا شي من تلك المعاني لكنهم حطوها
عن النون بسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد
بسبب حركتها وقال الزبعي وجار الله ان التنوين في نحو مسلمات للصرف
قال جار الله وانما لم يسقط في عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التا التي
فيها كانت لمحض التانيث سقطت والتا فيه علامة لجمع المونث فيها قال نظر
لان عرفات مونث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة
لانه لا يعود الضمير اليها الا مونثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا
بتاويل بعيد كما في قوله • ولا ارض ابقل ابقالها • فتانيثها لا يقصر عن تانيث
مصر الذي هو بتاويل البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف
والتمكن وانما لم يسقط في نحو عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط
وتبع النصب ولو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو
فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذفا لمانع هذا مع انه جوز المبرد
والزجاج ههنا مع العلمية حذف التنوين وابقا الكسر ويروى بيت امرء القيس
• تنورتها من اذرعات واهلها • بيثرب ادنى دارها نظر عالي •
بكسر التا بلا تنوين وبعضهم بفتح التا في مثله مع حذف التنوين ويروى من
اذرعات كسا بر ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف
والاشهر بقا التنوين في مثله مع العلمية ايضا وقال بعضهم التنوين فيه
عوض من منع الفتحة الى هنا كلام الرضي ورد القول بانه عوض من الفتحة
قال في المغني ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض عنها
الكسرة فما هذا العوض الثاني وتخيل بعض الطلبة من قول الرضي السابق

عوض من منع الفتحة الى هنا لا يرد معه اعتراض المغني السابق لان هذا
القايل يرى ان الكسرة عوض من الفتحة والتنوين عوض منها وهذا غير ظاهر
لان منع الفتحة امر لازم لهذه الكلمة فلو كان التنوين عوضا لاجتمع العوض
والمعوض عنه وعلى مقتضى ما تقدم عن الرضي في تنوين رجل لا منع من ان تنوينا
واحدا يكون للتمكن والمقابلة معا بل وللتنكير ايضا فتنوين نحو مسلمات غير علم
يكون للثلاثة وعلما يكون للمقابلة فقط وقول الرضي فيما سبق بسقوطها مع اللام
يخالفه ما ذكره البيضاوي في قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات من دخول
ال فيما فيه تنوين مقابلة وقال شارح اللباب في توجيه المقابلة ان جمع المذكر
السالم زيد فيه حرفان وفي المونث لم يزد الا حرف لان التا موجوده في مفرده فزيد
التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر كما ان الحركة في نحو مسلمات موازنة
لحرف العلة في مسلمين انتهى وفيه نظر لان التا التي في المفرد ليست هي التا التي في
الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التا لفظا بل يكون فيه
وفيما فيه التا تقديرا كهندات بل قد يكون لمذكر كاصطبلات والحكم واحد في
الجميع وقال اخر ان الالف والتا في مقابلة الواو والنون لانهما علامة الجمع وان التنوين في
مقابلة النون **قوله** تنوين التعويض اي تنوين سبب الاتيان به التعويض
اي قصد التعويض فهو من اضافة المسبب الى سببه فلا اعتراض بل هذا التعبير
لكون الاضافة فيه حقيقية اولى من التعبير بتنوين العوض لكون الاضافة
فيه بيانية قال في المغني وتنوين العوض وهو اللاحق عوضا من حرف اصلي
او زايد او مضاف اليه مفرد او جملة فالاول كجوار وغواش فانه عوض من اليا
وفاقا لسيبويه والجمهور لا عوض من ضمة اليا وفتحتها النايبة عن الكسرة
خلافا للمبرد اذ لو صح لعوض عن حركات نحو حبلى ولا هو تنوين التمكين
والاسم منصرف خلافا للاخفش وقوله لما حذفت اليا التحق الجمع باوزان
الاحاد كسلام وكلام فانصرف مردود لان حذفها عارض للتخفيف
فهي منوية بدليل ان الحرف الذي بقي اخيرا لم يحرك بحسب العوامل وقد
وافق على انه لو سمي بكتف امراة ثم سكن تخفيفا لم يجز صرفه كما جاز

لم ينصرف انصراف
صرف هند وانه اذا قيل في جيأل علم الرجل جيل بالنقل لم ينصرف انصراف
قدم علما لرجل لان حركة تا كتف وهمزة جيأل منويتا الثبوت ولهذا
لم تقلب يا جيل الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والثاني كجندل فان تنوينه عوض
من الف جنادل قاله ابن مالك والذي يظهر خلافه وانه تنوين الصرف ولهذا
جر بالكسرة وليس ذهاب الالف التي هي علم الجمعية كذهاب اليا من نحو جوار
وغواش والثالث تنوين كل وبعض اذا قطعا عن الاضافة نحو وكلا ضربنا
له الامثال فضلنا بعضهم على بعض وقيل هو تنوين التمكين رجع لزوال
الاضافة التي كانت تعارضه والرابع اللاحق لاذ نحو وانشقت السما فهي
يومئذ واهية ثم حذفت الجملة المضاف اليها للعلم بها وجي بالتنوين
عوضا عنها وكسرت الذال للساكنين وقال الاخفش التنوين تنوين التمكين
والكسرة اعراب المضاف اليه انتهى ولم يذكر هنا العوض عن حرف زائد
كجندل كانه لانه لا يختار هنا ما اختاره في المغني من انه تنوين صرف
ولا العوض عن مضاف اليه مفرد كانه لانه يختار هنا انه تنوين تمكين
رجع لزوال ما يعارضه **قوله** وهو اللاحق لنحو جوار وغواش اي من
الجموع المعتلة الاتية على وزن فواعل كما قاله الشارح ثم قال وينتظم
في سلك تنوين العوض عن اليا التنوين اللاحق لمثل أُعَيم ويُعيل مصغري
اعمى ويعلى فانهما ممنوعان الصرف لكونهما يشبهان الفعل في زنته نحو
ابيطر ويبيطر وتنوينهما عوض عن اليا المحذوفة وسياتي بيانهما في باب ما لا
ينصرف انتهى ويمكن ادخاله في كلام المصنف **قوله** عوضا عن اليا
اي المحذوفة في حال الرفع والجر قال الناظم في شرح الكافية وسبب
حذفها انه لما كانت يا المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التي
قبلها وكان المنقوص الذي لا ينصرف اثقل التزموا فيه من الحذف ما كان
جايزا في الادنى ثقلا ليكون لزيادة الثقل زيادة اثر اذ ليس بعد الجواز الا
اللزوم ويرد عليه ان الحذف من المنقوص المنصرف لالتقا الساكنين
اليا والتنوين بعد حذف الضمة والكسرة ولا تنوين في المنقوص

الذي

الذي لا ينصرف فلا التقا فلا حذف فلا تعويض وجوابه ان الحذف
من المنقوص الذي لا ينصرف انما هو لزيادة ثقله على المنقوص المنصرف
مع ثقل الضمة والكسرة على اليا ولذا اختلف حاله في حالة النصب وحالتي
الرفع والجر للثقلين المذكورين وعوض عنها بالتنوين ولم يحذف في حالة النصب
لخفة الفتحة ولم يحتج الى تنوين العوض ولا سبيل الى تنوينه تنوين صرف في
الاحوال كلها لكونه ممنوع الصرف قال الرضي اعلم ان الاكثر على ان جوار في
اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جا عن بعض العرب في الجر جواري قال
الفرزدق ، فلو كان عبد الله مولى هجوته ، ولكن عبد الله مولى مواليا ،
وقال الاخر ، سماء الاله فوق سبع سمائيا ، وهي قليله واختارها الكسائي
وابو زيد وعيسى بن عمر ولا خلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف
فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف
لان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة
واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين
الاسم والفعل على ما تبين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن
اوزان اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا والاعتراض عليه ان
اليا الساقط في حكم الثابت بدليل كسرة الرا في جاتني جوار وكسر الرا حكم
لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخر تحكم وكلما حذف
لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي كعم وشج والاكان كالمعدوم كيد
ودم ومن ثم صرف جندل وذلك لذلك مقصوري جنادل وذلاذل
وقال المبرد التنوين عوض من حركة اليا ومنع الصرف مقدم على
الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري
بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقيل بحذف
اليا للساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من التا
ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال
فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة

للاستثقال ثم جوارٍ بحذف اليا لاستثقال اليا المكسورة ما قبلها في غير
المنصرف الثقيل بسبب الفرعية واما ابدال التنوين من اليا فلقطع التنوين
الحاصل طمع اليا الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت
والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على
الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواريَ كما في اللغة القليلة الخبيثة
وذلك لان منع الصرف يقتضي شيئين حذف التنوين وتبع الكسر له في
السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاني الجوار ومررت
بالجوار عند سيبويه بحذف اليا لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل
الفرعية باق معهما وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصله
جواريٌ بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف اليا
للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان
المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا منسيا كما ذكرنا
فحذف تنوين الصرف ثم خاف رجوع اليا لزوال الساكنين في غير المنصرف
المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من اليا بخلاف
نحو أُحويٍ واشقى فانه قدم الاعلال في مثلها ايضا ووجد علة منع الصرف
بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى المنون ثابت تقديرا فهو على وزن
افعل فحذف تنوين الصرف لكن بعوض التنوين من الالف المحذوفة
ولا من حركة اللام كما فعل في جوارٍ لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين
واما جوارٍ فهو بالتنوين اخف منه باليا وايضا اللفظة مقصودة في
غير المنصرف تقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا
بالفرعيتين الا ترى انك تقول خطايا وبرايا وادوي بلا تنوين اتفاقا
لما انقلبت اليا الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم
جوارٍ فيما ذكرنا ويجي فيه الخلاف المذكور نحو قاضٍ اسم امراة واُعيلٍ
تصغير أعلى واذا جعل هذا النوع اعني جوارٍ واُعيلٍ علما فيونس
يجعل حاله مخالفا لحاله في التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على

الاعلال

الاعلال فتبقى اليا ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاءني
جواريْ وقاضيْ واعيليْ بيا ساكنة ورايت جواريَ وقاضيَ واعيليَ
ومررت بجواريَ وقاضيَ واُعيليَ بيا مفتوحة في الحالين واغا قدم
منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون
الصرف بها وحدها في نحو قوله يفوقان مرداس في مجمع كما تقدم
واما عند سيبويه والخليل فحاله نحو جوارٍ واعيلٍ علما كان او نكرة سوا
واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت اُحيّ بحذف اليا الاخيرة
نسيا لكونها متطرفة بعد يا مكسورة مشددة في غير فعل او جار مجراه
كاُحيّ والمحيّ وقياس مثلها الحذف نسيا كما يجي في التصريف ان شا الله تعالى
فسيبويه بعد حذفها نسيا يمنع الصرف لانه بقي في اوله زيادة دالة على وزن الفعل
وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن بحذف اليا نسيا بخلاف نحو جوارٍ فانه
اليا كالثابت بدليل كسرة الرا كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع
والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يَعِد ويَضع علما وان
كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلا يحذف اليا الثالثة من
نحو اُحيّ نسيا بل يعله اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة التي
في الفعل وهي الهمزة بخلاف عُطيّ تصغير عطاء فجعله كالجاري مجرى الفعل
اعني المحيّ في الاعلال فاُحيٍّ عنده كاُعيلٍ سوا في الاعلال ومنع الصرف
وتعويض التنوين من اليا كما ذكرنا وبعضهم يقول اُحيْوٍ في تصغير احوى كاُسيْوِد
في تصغير اسود كما يجي في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاُعيلٍ على الخلاف
المذكور الى هنا كلام الرضي سقناه مع طوله لنفاسته وكثرة فوايده وحسن
شرحه لهذه المسالة **قوله** عوضا عن الجملة التي تضاف اذا اليها وذلك لانه
اصل يومئذ وحينئذ يوم اذ وحين اذ كان كذا فحذفت الجملة وعوض عنها
التنوين وكسرت ذال اذ لالتقا الساكنين كما كسرت صه ومه عند تنوينهما
وزعم الاخفش ان اذ مجرورة بالاضافة وان كسرتها اعراب وحمله على ذلك
انه جعل بناها ناشيا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت

معربة وردّ بملازمتها للبنا لشبهها بالحرف في الوضع وفي الافتقار دايما الى جملة
وبانها اسرت حيث لا شي يقتضي الجر في قوله

«بفتك عن طلابك ام عمرو» بعافية وانت اذ صحيح»

وبانه سبق لاذ حكم البنا والاصل استصحابه حتى يقوم دليل على اعرابه وبان العرب
قد بنت الظرف المضاف لاذ ولا علة لبنايه الا كونه مضافا لمبني فلو كانت الكسرة
اعرابا لم يجز بنا الظرف وبانهم قالوا يومئذ بفتح الذال منونا ولو كان معربا لم يجز
فتحه لانه مضاف اليه فدل على انه مبني مرة على الكسر لالتقا الساكنين ومرة على
الفتح طلبا للتخفيف واضافة يوم الى اذ قال الناظم من اضافة احد المترادفين
الى الاخر وقال الدماميني لعل الاضافة للبيان مثلها في شجر اراك اي يوم هو
وقت كذا انتهى فان قلت هل حذف الجملة التي يعوض عنها التنوين جائز او واجب
قلت قال الشيخ ابو حيان والذي يظهر من قواعد العربية ان هذا الحذف
جائز لا واجب انتهى وقد يحذف خبر الجملة المضاف اليها اذ فيظن من لا خبرة له
انها اضيفت الى المفرد كقوله «والعيش منقلب اذ ذاك افنانا» والتقدير
اذ ذاك كذلك **قوله** مختصه بالاسم اي فلا تدخل على غيره والبا فيه داخله على
المقصور عليه ولو قال يختص الاسم بهذه الاربعة لكانت البا فيه داخله على
المقصور عليه ولو قال يختص الاسم بهذه الاربعة لكانت البا فيه داخلة على
فلا ينافي ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الشذوذ
ولا كونها مختصه بالاسم ان لم نجعلها داخله في الاربعة على ما تقدم وتقدم
وجه الاختصاص وعبارة ابن الناظم لان الامكنيه والتنكير ومقابلة جمع
المذكر وقبول الاضافة والتعويض عنها مما استاثر به الاسم على غيره **قوله**
تنوين الترنم اي التنوين الحاصل بسبب الترنم اي بسبب كراهته وارادة
دفع ثقله فلا يخالف قوله هنا تنوين الترنم قوله بعد يجي بالتنوين بدلا من
الالف لترك الترنم وقيل ان معنى قوله تنوين الترنم اي الترنم الحاصل في
الخيشوم ومعنى قوله لترك الترنم اي الترنم الحاصل من احد حروف الاطلاق
فلا تخالف وفي شرح اللب للسيد وانما سمي هذا التنوين بالترنم لان الترنم يقال على مد

الصوت

الصوت بمدة تجانس حركة حرف الروي وهذا التنوين يقطعه وعلى الغنة
الحاصله في الخيشوم بابدال التنوين من حروف الاطلاق فيقال على كل من البدل
والمبدل منه فهناك ترنم هو الغنة المذكورة بدل من ترنم هو المد المذكور فاراد
بقوله تنوين الترنم الترنم الحاصل في الخيشوم وبقوله لترك الترنم الحاصل من احد
حروف الاطلاق فلا تخالف وفي شرح اللب للسيد وانما سمي هذا التنوين تنوين
الترنم لانه انما جي بها لوجود الترنم وهو ترجيع الصوت يقال ترنم بكذا اي رفع صوته
مطربا مغنيا وهذا التنوين يستعمل في القوافي للتطريب وذلك لان حرف العلة مدة
في الحلق فاذا ابدلت منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم انتهى
والحاصل انهم اختلفوا في تنوين الترنم فقيل هو المحصل للترنم وممن صرح بذلك ابن
يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن وكذا قال شارح
اللباب وانما جي به لوجود الترنم وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدل
منها التنوين حصل الترنم ثم اختلفوا في التعبير عنه فقيل الصواب ان يقال تنوين
ترك الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللمع الكامليه وقيل يجوز
ان يقال تنوين ترنم على حذف مضاف مقدر مراعى اي قطع الترنم او تركه واختاره
ابن مالك فقال قولهم تنوين الترنم هو على حذف مضاف اي تنوين ذي الترنم
اذ هو عوض عن الترنم لان الترنم مد الصوت بمدة تجانس حركة حرف الروي
وهذا التنوين يقطعه فيكون ما ذكره المصنف تفسيرا لتنوين الترنم
والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين انه جي به لقطع الترنم وممن
صرح بذلك ابن السراج في اصوله قال ابن عقيل فقولهم تنوين الترنم كقولهم
داود القياسي وفي الحديث ان القدريه مجوس هذه الامه وداود القياسي
ينفي القياس والقدريه ينفون القدر ويقولون الامر انف قال المصنف في
حواشيه على التسهيل وليس بشي واما داود القياسي فلا نعلمهم يقولونه **قوله**
وهو اللاحق للقوافي المطلقة قال شيخ شيخنا اي اخر القوافي بقرينة ما سبق
وفيه اشكال حينئذ اذ اخرها على ما سيصرح به حروف المد فتنوين الترنم يلحق
حروف المد المذكورة لقضيته ما ذكر وليس الامر كذلك اذ التنوين بدل من

حروف المد لا لاحق به انتهى وقد يقال ان قوله التي اخرها حرف مد على تقدير
مضاف اي عقب اخرها حرف مد او اطلق على ما بعد الاخر اخر المجاز العلاقة
المجاورة او للاحق للقوافي اي لاخر القوافي اي عوض اخر القوافي على حذف مضافين
فليتامل قيل ينبغي ان يقول والاعاريض المصرعة اي التي غيرت لتوازي ضربها
عند حذف حرف الاطلاق ليصح التمثيل المذكور ويجي مثله في قوله ويلو اللاحق
للقوافي المقيده والعروض اسم لاخر جزء في النصف الاول من البيت والضرب
اسم لاخر جزء من البيت والقافية عند الخليل من اخر حرف في البيت الى اول
ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك
الذي قبل الساكن هو اول القافيه فالقافية الاولى من قوله

يا خاطب الدنيا الدنية انها ۝ شرك الردى وقرارة الاكدار

هي من حركة الكاف من شرك الردي الى الاخر اي هي لفظ الردي مع حركة الكاف من
شرك او مجموع قوله كالردي والقافيه الثانيه هي من حركة الدال من الاكدار الى الاخر
او مجموع قوله دار وفي القافية اقوال اخر مذكورة في علم القوافي **قوله** حرف
مد هو الالف والواو واليا المولدات من اشباع الحركة وتسمى عند العروضيين احرف
الاطلاق قال في المغني في حروف الكاف وقد يبدل التنوين من حروف الاطلاق
في غير القوافي لقراءة بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين **قوله** كقوله اي قول جرير
وجاز الاضمار بنا على شهرة الكلام المحكي له فان قيل قد اشتهر في جميع الكتب مثل هذه
العبارة فيقال كقوله وقولها اي الشاعر والشاعرة وان لم يشتهر بل جهل القايل
بيقين قيل هذا لا يدفع جواز الاضمار نظرا الى شهرة القايل كما ظنه المولى سعد
الدين التفتازاني في شرح المفتاح والحاصل ان القايل تارة يجهل فيقال كقوله
مثلا ويعود الضمير الى القايل بدلالة لفظ القول وتارة يعلم ويكون المحكي مشهور
النسب اليه بحيث يتبادر الذهن بذكر المقول له الى معرفة قايل فيجوز الاضمار
بنا على هذا **قوله** اقلي اللوم البيت اقلي امر من الاقلال واللوم بفتح اللام العذل
بالذال المعجمة وعاذل ترخيم عاذلة والعتاب الموجدة والغضب ولقد اصاب
مقول قولي وجواب الشرط محذوف والتقدير ان اصبت انا او ان كنت نطقت

بالصواب

بالصواب فلا تعذلي وقولي لقد اصاب **قوله** فجي بالتنوين بدلا من الالف لترك
الترنم فالترنم عنده هو المد قيل والصواب ان يقال انما جي به لوجود الترنم
وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق واذا ابدلت منها التنوين حصل الترنم لان
التنوين غنة في الخيشوم والترنم بالتحريك الصوت وقد ترنم بالكسر وترنم
اذا رفع صوته لكن ما ذكره الموضح هو المنقول عن سيبويه وغيره من المحققين
لان الترنم وهو التغني يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت بها فاذا
انشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها ولا يختص هذا التنوين بالاسم
بدليل قوله وقولي ان اصبت لقد اصابن ويكون في الحرف كما ياتي وقوله لترك
الترنم علة غائية وهي الباعث على ايجاد ذلك الشي وهي علة له ذهنا معلولة
له خارجا كالجلوس بالنسبة للسرير وزاد **قوله** وزاد بعضهم الخ اي على
مطلق التنوين لا على المختص منه بالاسم فلذا يقال فيما سبق وعبارة المغني
وزاد الاخفش والعروضيين تنوينا سادسا سموه الغالي وذكر ما هنا
وقال وسمي غاليا لتجاوزه حد الوزن وتسمي الاخفش الحركة التي قبله غلوا
وفايدته الفرق بين الوقف والوصل وزعمه ابن يعيش من نوع تنوين الترنم
زاعما ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن قال وانما سمي المغني مغنيا
لانه يغني صوته اي يجعل فيه غنة والاصل عنده مغنن بثلاث نونات فابدلت
الاخيرة تخفيفا وانكر الزجاج والسيرافي ثبوت التنوين البتة لانه يكسر
الوزن وقالا لعل الشاعر كان يزيد ان في اخر كل بيت فضعف صوته بالهمزة
فتوهم السامع ان النون تنوين واختار هذا القول ابن مالك الى هنا كلام المغني
قال الموضح وفي هذا توهيم الاخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن
والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كما في صه ويومئذ واختار ابن الحاجب
الفتح حملا على حركة ما قبل نون التوكيد كاضربا وقال هو اشبه قياسا على ما له
اصل في المغني ثم قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول
الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما اجمعوا عليه وقد مضى ان الحركة
قبله تسمي غلوا واختلف مثبتوه تنوينا في فايدته فقال ابن يعيش فايدته

الترنم ايضا ورد على من جعله قسيم تنوين الترنم وقال الجرجاني لحوق امارة على الوقف
اذ لا يعلم في الشعر المسكن الاخر واصل انت امروا قف قال وهو نظير فصلهم
بينهما بالحذف في نحو قام زيد وعلى ما قاله الجرجاني جرى المصنف في المغني
كما علمت فان قلت كيف يتردد السامع في الوقف والحرف الذي هو اخر الكلمة
ساكن قلت اجيب بانه شعر فتسكين الاخر لاجل ان الوزن يتقاضاه لا لاجل الوقف
الا تراك تنشد الابيات الساكنة الاخر موصولا بعضها ببعض من غير وقف مع
المحافظة على سكون الاخر من كل بيت فعلم ان ذلك للوزن لا للوقف واذا
كان كذلك فمجي هذا التنوين موذن بالوقف فحصل الفرق بين حالته وحالة
الوصل كما ذكره في المغني تبعا للجرجاني والقوافي المقيدة هي التي يكون حرف رويها
ساكنا ليس حرف مد فان قلت ما الروي قلت قال الدماميني في شرح التسهيل
قال الشارح يعني المرادي والروي هو الحرف الذي تعزى اليه القصيدة
قلت كذا قال كثيرون غيره وهو تعريف دوري لان معرفة الروي متوقفه
على معرفة ما اخذ في تعريفه وهو نسبة القصيدة اليه والنسبة تتوقف
على معرفة الروي اذ لا تنسب القصيدة الى حرف حتى يعلم انه رويها انتهى وقد
يقال هو تعريف لفظي فلا دور ولا اشكال او يقال المراد بالنسبة المتوقف
عليها النسبة بالامكان وبالمتوقفة النسبة بالفعل والروي ماخوذ من
الروية وهي الفكرة فعيل بمعنى مفعول اذ الشاعر يروي به او من رويت المتاع
على البعير اي شددته بالرواء لئلا يسقط ففعيل بمعنى فاعل لشده اجزا البيت
ووصل بعضها ببعض وكل حرف يكون رويا الا ما استثني مما هو معلوم
في محله وظاهران ما تقدم في قصيدة متفقة الروي والا فيشكل ذلك بنحو الفية
ابن مالك اذ لا تصح نسبتها الى روي واحد وقوله زيادة على الوزن حال لا
مفعول له لان الزيادة ليست السبب في اللحاق بل هو معنى اخر قوله كقوله
قالت بنات العم البيت قبل ان قائله روبة والمعنى قالت بنات العم يا سلمى
اترضين به وان كان فقيرا معدما قالت رضيته به وان كان فقيرا معدما
قوله والحق انهما نوعان الى اخره جواب عن الاعتراض بان اطلاق النظم

٢١

يدل على ان التنوين بجميع وجوهه من خواص الاسم وليس كذلك بل الذي من خواصه
الاربعة المتقدمة فقط ووجه الجواب انهما زيدتا الخ لا تنوينان قال ابن قاسم
واجيب بان ال في قوله والتنوين للعهد فلم يشمل غير المختص بالاسم وفيه نظر اذ
لا معهود يصرف اللفظ اليه عند من تذكر له علامات الاسم قال وان جعلت
ال جنسية فقد يقال لم يعتبر الترنم والغالي لقلتهما واختصاصهما بالشعر
وقوله زيدتا في الوقف قد ينازع فيه فان الزمخشري قال في احاجيه حيث
اشار الى تنوين الترنم هو التنوين الذي يقع في انشاد الشعر مكان حرف الاطلاق
اذا وصل المنشد ولم يقف فهذا نص في انه لا يكون في حالة الوقف وفي شرح
اللب ان هذا التنوين انما يلحق الكلم اذا اريد به ترك الوقف ووصل اخر البيت
البيت الاول باول البيت الثاني انتهى وما قاله المصنف قاله الجرجاني
كما تقدم وما في قوله كما زيدت نون ضيفن في الوصل والوقف مصدرية
اي زيدتا زيادة كزيادة نون ضيفن ووجه الشبه في الزيادة الثبوت
في الوقف ومع ال قوله لثبوتهما مع ال الخ اي وليس شي من اقسام التنوين
كذلك ومن ثبوت الترنم في الاسم مع ال قول العجاج

يا صاح ما هاج الدموع الذرفن ◦ من طلل امسى يحاكي المصحفا

ومعنى هاج ثار وتحرك والذرفن بضم المعجمة صفة العيون وهو جمع
دارفة من درف الدمع اذا سال والطلل ما شخص من اثار الدار وما سود
فيها ويحاكي اي يشابه وصاح منادي مرخم اي يا صاحب وترخيمه نادر
لانه ليس بعلم ولا مونث والمعنى يا صاحبي اي شي يهيج العيون الدارفة
بالدموع من روية طلل دارس اذا امسى يشابه سطور المصحف في الخفا والاندراس
ومن ثبوته في الفعل قوله ما هاج اشجانا وشجوا قد شجن

من طلل كالاتحمي انهجن

اشجانا جمع شجن وهو الحزن وكذلك الشجو وصح العطف لتغاير اللفظين
والاتحمي نسبة الى اتحم موضع باليمن تعمل فيه البرود وتنسب اليه كذا قيل
والاصح ان اليا فيه ليست للنسبة وانما هي فيه مثل اليا في قصب بردي

ويقال انهج الثوب اذا ابلى وخلق وانهجن جملة وقعت حالا بتقدير قد وقد
اجتمع الامران في قوله اقلي اللوم البيت وقد سبق وفيه شاهدان والتمثيل
بهما مبني على ان كل مصراع بيت والا فالشاهد في اصابن فقط لان القافيه هي اخر
البيت على ما مر ومن ثبوته في الحرف قول النابغة الذبياني

افد الترحل غير ان ركابنا ۰ لما تزل برحالنا وكان قدن ۰

افد بالفاء اي دنا وقرب والركاب بكسر الرا وتخفيف الكاف الابل التي يسار
عليها الواحدة راحله ولا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح والزوال الذهاب
والاستحاله زال يزول ويزال قليله عن ابي علي كذا في القاموس والمراد
في البيت معنى الذهاب والزاي مضمومه على الكثير ومن ثبوت الغالي في الاسم
مع ال قول روبه ۰ وقاتم الاعماق خاوي المخترقن ۰ مشتبه الاعلام لماع الخفقن ۰
اي ورب مهمه قاتم الاعماق والقاتم المكان المظلم المغبر من القتام وهو الغبار
والاعمـاق جمـع عمق بفتح العين وضمها ما بعد من اطراف المفازة
والخاوي من خوى البيت اذا خلى من الساكن والمخترق بضم الميم وفتح الرا
المحل الذي تخترقه الريح اي تهب فيه وتمر ومعنى كونه خاويا انه لا شي فيه
يمنع الريح من المرور به فهو خالي الجوف تهب الريح وتمر بسهولة من غير عايق
وجواب رب محذوف وهو قطعته او جبته او نحو ذلك ومن ثبوته في الفعل
قول امرئ القيس ۰ احار بن عمرو كاني خمرن ۰ ويعدو على المرء ما يأتمرن ۰
احار بن عمرو منادي مرخم يعني يا حارث بن عمرو والرا في حار مكسورة كما كانت
اولا وخمر بفتح الخا المعجمه وكسر الميم معناه كاني خامر داء ووجع واصله من الخمر
بفتحتين وهو كل ما سترك من شجر او بنا ومنه الخمر الذي يشرب لانها تستر
العقل وما يأتمر فاعل يعدو وما مصدريه والتقدير ويعدو على المرء
ايتماره امر ليس برشد فكانه يعدو عليه فيهلكه والواو يصح ان تكون للاستيناف
والتعليل على راي من اثبت هذا فيكون المعنى يا حارث بن عمرو كاني خامر بي
داء لاجل عدوان الايتمار بامر ليس برشد وان تكون زايدة على راي الاخفش
والكوفيين وفي الحرف ما ذكره المصنف قوله وعلى جهة اولا فلا يرد ذلك على من

اطلق

اطلق الخ اي واذا ابنينا على هذا فلا يرد ان على عبارة من اطلق الخ وجها بالحد بقيد
لا خطا يعني من زاد من النحويين هذين النوعين في انواع التنوين واطلق في قوله
يعرف الاسم بالتنوين فان نظرنا الى ما في نفس الامر فلا ورود عليه اصلا اذ ليس في
نفس الامر تنوين اخر زايد على الاربعة يعرف به الاسم وانما يعترض عليه من جهة
الخطا في اعتقاده ان هناك نوعين اخرين للتنوين الا من جهة انه يسميهما
تنوينا اي حقيقة اعتقادا منه لذلك وليس المراد ان يسميهما مجازا والا لم
يمكن توجه الاعتراض عليه في نفس الامر والواقع عبارتان عن معنى واحد وهو
علم الله تعالى او اللوح المحفوظ او المبادي العاليه او ما يجده العقل لضرورة او
دليل او نفس الشي على الخلاف في ذلك انتهى قوله اما باعتبار ما في نفس الامر فلا
اي فلا يرد عليه الاعتراض اذ ليس في نفس الامر تنوين اخر زايد على الاربعة اه
فان قيل يرد على ما تقدم نحو قول الشاعر

۰ الام على لوٍ ولو كنت عالما ۰ باذناب لوٍ لم تفتني اوايله ۰

حيث ادخل التنوين على لو وهو حرف فالجواب ان لو هنا اسم علم للفظة لو ولذلك
شدد اخرها واعربت ودخلها الجر والاضافة قوله اما باعتبار ما في نفس الامر
فلا اي فلا يرد عليه الاعتراض اذ ليس في نفس الامر تنوين اخر زايد على الاربعة
ولقايل ان يقول الحقايق الاصطلاحية ليست امورا حقيقيه واقعيه حتى تطابق
الواقع تارة وتخالفه اخرى بل هي امور اعتباريه فاي فرد اعتبر لتلك الحقيقه
كان منها واي فرد لم يعتبر لها فليس منها ولا تعلق للواقع بذلك وحينيذ فمن
يقول ان تنوين الترنم والغالي من التنوين يكونان عنده تنوينا حقيقة ولا يوصفان
بمخالفة نفس الامر اذ لا مدخل لنفس الامر في ذلك لانه امر اعتباري اصطلاحي
ففي قوله اما باعتبار ما في نفس الامر فلا نظر قوله النداء يطلق النداء حقيقه
على طلب الاقبال بصيغة مخصوصه وعلى الصيغة المحصله لذلك مجازا وعلى
كون الكلمة مناداة بالصيغة المخصوصه وهو مجاز ايضا ويصح ان يراد فيه
كل منها كما يعلم مما ياتي والمصنف حمله على الثالث ويظهر من صنيع ابن الناظم انه
حمله على الاول وهو بكسر النون ولا يجوز الضم لانه مصدر فاعل ومصدره

الفعال بالكسر كذا قيل **قوله** وليس المراد به دخول حرف الندا التي اخته اي ادخال
اذ هو الذي يطلق عليه الندا وقيل يصح ان يراد به ما ذكر وايا في نحو يا ليت
قومي وفيما بعده للتنبيه وحرف التنبيه يدل على غير الاسم وقيل للندا والمنادى
محذوف وضعفه ابن مالك في توضيحه بان القايل لذلك قد يكون وحده فلا يكون
معه منادى ثابت ولا محذوف انتهى وقد يقال التنبيه يستدعي منبها بالفتح
فان وجد صح ان يكون هو المنادى والا فلا معنى للتنبيه فان قيل يمكن تنبيه
نفسه لحسن تامل ذلك المعنى فقد يقال فما المانع من جعل النفس هي المنادى
الا ان يقال تنبيه النفس اظهر من ندايها بل ربما لا يتجه في بعض المواضع وقال
المصنف في تعليقه على الالفية ولا يصح الجواب بانها للتنبيه او داخلة على
اسم محذوف لان القايل بذلك انما عرف بعد استقراران ما دخل عليه يا في
مثل ذلك ليس اسما ونحن انما نخاطب بهذا من يجهل الاسم ليعرفه بها لا من يعرف
الاسم من غيره وقال في المغني واذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل في قوله تعالى
الا يا اسجدوا وقوله يا اسقياني قبل غارة سنجال والحرف في نحو قوله يا ليتني
كنت معهم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة والجملة الاسمية كقوله

يا لعنة الله والاقوام كلهم ۞ والصالحين على سمعان من جار ۞

فقيل هي للندا والمنادى محذوف وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف
بحذف الجملة كلها وقال ابن مالك ان وليها دعا كهذا البيت او امر نحو الا يا اسجدوا
فهي للندا لكثرة وقوع الندا قبلهما نحو يا ادم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك
ليقض علينا ربك والا فهي للتنبيه والله تعالى اعلم انتهى وذلك كما اذا وقع بعدها
ليت قال ابن مالك فان المنادى لم تستعمله العرب الا ثابتا او دعا حذفه
باطل لخلوه من دليل فتعين كون يا التي تقع قبلها لمجرد التنبيه كقوله تعالى
يا ليتني كنت معهم وكذا الواقعة قبل حبذا في قول الشاعر يا حبذا جبل الريان من جبل

يا حبذا جبل الريان من جبل ۞ وحبذا ساكن الريان من كانا ۞

وقبل رب في قول الراجز ۞ يا رب ساريات ما توسدا ۞ الا ذراع العيس او كف اليدا ۞
وانما اختص الندا بالاسم حتى صح جعله قال ابن الناظم لان المنادى مفعول به

والمفعول

والمفعول به لا يكون الا اسما لانه مخبر عنه في المعنى انتهى فان قيل فكان ينبغي
التعريف بمطلق المفعولية لا بخصوص الندا قلت اجاب المصنف بان تلك
علامة خفية اذ المفعولية لا يدركها المبتدي بخلاف كون الكلمة مناداة انتهى
قال شيخنا وقد يقال ان اراد بكون الكلمة مناداة مجرد دخول حرف الندا
عليها لم يفد لدخوله على غير الاسم او كون مدلولها مطلوبا اقباله ففي ادراك
المبتدي اياه دون المفعولية نظر ظاهر وقول ابن الناظم والمفعول به لا يكون
الا اسما قد يشكل بانه يكون جملة ايضا الا انه يقال ان الجملة ليست مفعولا
به حقيقة بل واقعة في موقعه حتى كانها نايبة عنه لكنه بعيد في مقول القول
قوله في قراءة الكسائي فانه يقف على يا ويبتدي اسجدوا **قوله** بل المراد كون
الكلمة مناداة قال شيخنا فان قلت الندا هو الدعا وهو وصف
المنادي بالكسر والكون المذكور وصف للكلمة فكيف يصح ان يفسر به على
ان الكلمة غير مناداة وانما المنادى مدلولها قلت الندا المفسر بهذا
ماخوذ من نودي لا من نادى والمراد بندايها كون مدلولها منادى اي مدعوا
انتهى وحاصله ان الندا ههنا مصدر نودي المجهول لتكون العلامة راجعة
للفظ لا المعلوم والا فات ذلك ولك ان تقول الكلمة مناداة اصطلاحا
قوله ويا فل بضم الفا واللام بمعنى فلان لا مرخمه كما سياتي **قوله**
ويا مكرمان بفتح الرا مبالغة في كريم فقال الشارح للكريم الواسع الخلق
حكاه سيبويه والاخفش وصاحب الصحاح والقاموس **قوله** ويا ملامان
يقال للئيم الدني الاصل الشحيح النفس وانما خص هذه الاسما بالذكر
لملازمتها للندا ولم تقل من علاماته المذكورة الا كونها مناداة كذا قال
الشارح **قوله** وكال بدلها وهو ام في لغة حمير وقد يقال لا حاجة لذلك لانه
كلما صح دخول ام صح دخول ال فليس لنا ما يصح دخول ام فيه دون ال
يحتاج لذلك والتعبير بال شامل للقول بان المعرف اللام وحدها لانه
لم يضفها للتعريف لمجموعها ولا لجزئها والهمزة لا تفادها كذا قاله شيخنا ثم رايت
في المرادي ما حاصله انه على القول بان المعرف ثنائي وهمزته همزة قطع

وصلت لكثرة الاستعمال لايحسن الا التعبير بال وعلى القول بان المعرف
اللام لايحسن الا التعبير بالالف واللام وعلى القول بانه ثنائي والهمزة زايده
معتد بها جوز ان يعبر بال نظرا الى ان الهمزة معتد بها في الوضع وان يعبر
بالالف واللام نظرا الى ان الهمزة زايده وانما اختصت بالاسم حتى صح ان تجعل
علامة عليه قال ابن الناظم لانها موضوعة للتعريف ورفع الابهام وانما
يقبل ذلك الاسم انتهى وكان مراده ما صرح به غيره من ان لام التعريف للاشارة
الى تعريف مدخوله وتعيينه وغير الاسم لا يصلح له لان ذلك يتوقف على
التوجه الى الشي وملاحظته بالذات والفعل والحرف موضوعان لمعنى غير
ملحوظ لذاته من حيث هو كذلك فلو لوحظ لذاته لم يكن معناهما فلا تدخله اداة
التعريف واورد عليه ان جزء معنى الفعل اي الحدث ملاحظ لذاته فلم لم تدخله
اداة التعريف لتعيين هذا الجزء كما ان الاسما المشتقه عرفت لتعيين بعض معناها
لان تمامه غير ملحوظ لذاته اي لان النسبه معتبرة في مفهوم الاسما المشتقه
كما صرح به السيد في مواضع من حاشيته المتوسط وغيرها والنسبه غير ملحوظة
لذاتها فكذا مجموع المعنى فالدليل غير واف في المرام وهذا قد يوهم ان اللام في
اسم الفاعل ونحوه للتعريف وليس كذلك بل هي اسم موصول كما سياتي نعم هي في
الصفة المشبهة حرف تعريف على خلاف وقد يستدل لذلك بان هذا الجزء
لا يكون الا محكوما به وحقه ان يراد به المفهوم وهو لا تعدد فيه فلم يحتج الى
تعيين فان قيل لام الجنس لتعيين المفهوم قيل هو ليفيد ان المراد مفهوم لا فرد
بحيث علم فلا احتياج وفيه نظر اما اولا فلانه مبني على ان يكون المراد به
المفهوم لا الفرد المنتشر وفيه نظر وقد صرح بعض المحققين بان
الماخوذ فيه الفرد المنتشر واما ثانيا فلان الخبر قد يعرف باللام مع العلم
بان المراد المفهوم فالذي جوز ذلك يجوز هذا والا فما الفارق فتدبر وتامل
وقد يقال جزء الفعل الحدث المبهم من حيث انه مبهم فلو عين لخرج عن وضعه
فيتم الدليل الاول وهو ان الفعل لا يقبل التعريف لملاحظة استبعه لذلك
يمنع ان الواضع اعتبره في مفهوم الفعل من حيث انه مبهم بان يكون الابهام

سرا

٣٧

شرط تحقق الموضوع له بل الظاهر انه اخذ الحدث المبهم ساكتا عن ابهامه
وعدم ابهامه بقي انه لم لا يجوز تعريفه باعتبار الزمان الان يدعي ابهامه
او تبعية ملاحظته وفيه ما فيه ويمكن ان يقال ان الاصل ان اللام لتعريف
مدخولها لكن لما كان الملاحظ والمقصود ولا في المشتقات هو الذوات
جوزوا دخول اللام لمجرد تعريفها واما ما ليس بهذه المثابة فقد منع دخول
اللام لتعريفه على الاصل فتدبر ويعلم من كون العلة اختصاص التعريف
بالاسم دلالة التعريف مطلقا ولو بالاضافة او بنيتها او الاشارة او الاضمار
او العلمية على الاسمية ففي ذكر ال تنبيه على جميع ذلك **قوله** غير الموصول
اي وغير الاستفهاميه فانها تدخل على الفعل الماضي كقوله فعلت بمعنى هل
فعلت حكاه قطرب وهذا مع قطع النظر عن كون دخولها على المضارع
ضرورة ومع النظر لذلك لا يحتاج الى التفسير الذي ذكره المصنف
وبعضهم اطلق في ال ولم يقيدها بغير ذلك لانها عند الاطلاق تنصرف الى
المعرفه فالمراد من هذا المطلق المقيد للعلم به فليس من الاطلاق في موضع
التقييد كما قال المعترض بل من التقييد في محل التقييد غايته ان التقييد
لا يلزم ان يكون لفظا ويمكن تعميم ال فتشمل الزايده والموصوله لانهما من خصا
الاسم ولا يرد ان الموصولة تدخل على الفعل لشذوذه والمراد دخول لا
شذوذ فيه كما هو المتبادر من اطلاقه ولان الزايده تدخل الحرف وهي
الذي في بابه من زعمها حرفا لانه راي مردود واما قوله صلى الله عليه وسلم
اياك واللو فان اللو تفتح عمل الشيطان رواه بهذا اللفظ ابن ماجه وغيره
فالجواب ان لو هنا اسم علم للفظة لو ولذلك شدد اخرها واعربت ووقعت
اسما لان **قوله** كالفرس والغلام انما اتى بمثالين وان كان المثال لا يستدعي عنه كما
قال السيرافي ليعرفك انه لا فرق بين العاقل وغيره **قوله** فاما الموصوله فقد
تدخل على المضارع يعني نثرا ونظما على راي الناظم لا على رايه قال في المغني هي
التي تدخل على اسما الفاعلين والمفعولين قيل والصفات المشبهة وليس بشي
لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ثم قال والجميع خاص بالشعر

خلافا للاخفش وابن مالك في الاخير **قوله** كقوله ما انت بالحكم
الترضي حكومته صدر بيت عجزه • ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل •
وقبله • يا ارغم الله انفا انت حامله • يا ذا الخنا ومقال الزور والخطل •
قاله الفرزدق خاطب به رجلا من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان
ايها ارغم الله انفا اي الصقه بالرغام بالفتح وهو التراب والخنا الفحش
والخطل المنطق الفاسد المضطرب والحكم المحكم بين الخصمين ودخول
ال على ترضي قال الناظم ليس ضرورة لتمكنه من ان يقول ذلك لان حكومته
مونث والمرضي مذكر وقوله قال ابن الخباز انما لم يقل المرضى لان المسند اليه
مونث لانا نقول هذا لا يمنع التمكن لامرين الاول ان المونث المجازي لا يجب
تانيث عامله المسند اليه كما في طلع الشمس والثاني ان حكومته مصدر بمعناه
الحدث وهو مذكر فيجوز التذكير نظرا الى المعني وان كان اللفظ مونثا **قوله**
الخامسة الاسناد اليه هو اولى من قول بعضهم الاخبار عنه لان الاخبار
يحتمل الصدق والكذب والاسناد الى الكلمة اعم من الاخبار عنها لصدقه على النسب
الواقعة في الجمل الانشائية دون الاخبار والتعبير بما يخص بعض الاسما دون التعبير
بما يعم جميعها مع القدرة عليه قصور ولا شك ان لنا الفاظا تصلح للاسناد ولا
تصلح للاخبار عنها نحو غُدَرُ وخُبَثُ مثلا فانهما اسمان ملازمان للنداء وذلك لان
الاخبار عن الكلمة هو تعليق شي بها على وجه يحتمل معه الكلام الصدق والكذب
والاسناد اليها هو تعليق شي بها على وجه يحتمل الكلام معه ذلك او لا يحتمله
وفي هذه العلامة خلاف لهشام وثعلب ومن وافقهما من الكوفيين على جواز
الاسناد الى الجملة مطلقا نحو يعجبني قام زيد ومذهب كثير من البصريين منع
ذلك مطلقا وقال الفرا وجماعة جوازه مشروط بكون المسند اليه قلبيا
وباقترانه بمعلق عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد ام لا فلا يجوز وشبهه لسيبويه وحملوا
عليه ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه حتى حين ومنعوا يعجبني يقوم زيد
واجازه هشام وثعلب واحتجا بقوله وما راعني الا يسير بشرطة والاكثرون
اولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا في بدا اضمير للبداء ونسمع ويسير على ضمار ان

واما

واما قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله عليه الصلاة والسلام
لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وقول العرب زعموا مطية الكذب
فليس من باب الاسناد الى الجمل كما سياتي فان قلت الاسناد عند الناظم
قسمان معنوي ولفظي فالمعنوي هو اسناد ما هو ثابت لمعنى الكلمة الى لفظها نحو
زيد قايم ويسمى وضعيا وهذا هو الخاص بالاسم بخلاف اللفظي فانه يشاركه
فيه الفعل والحرف كما ذكره الناظم في شرح التسهيل واللفظي اسناد ما هو
ثابت للفظ الكلمة اليه نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر وهذا صالح
للاسم والفعل والحرف كما رايت بل يكون للجملة ايضا نحو لا اله الا الله كلمة توحيد
فكان ينبغي للمصنف ان يقيد بالمعنوي قلت المحققون على خلاف ما ذهب
اليه الناظم ويقولون ان ضرب في قولك ضرب فعل ماض اسم ولذا اخبر عنه وانما
فتحت على الحكاية والاخبار عنه بانه فعل مع كونه اسما انما هو باعتبار مسماه وهو
ضرب الذي يدل على الحدث والزمان فهو نظير الاخبار في قولك زيد قايم الا ترى
انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه وكذا الكلام في من حرف جر
ونحوه قال الرضي فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب
فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل
هذا الا تناقض قلت لم نرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل ماض
بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له اولا نحو خرجت من الكوفة
حرف وكذا ضرب فعل ماض في نحو ضرب زيد انتهى قال السيد يعني ان
كلمة من في هذا التركيب اسم يدل على لفظة من المستعملة في معنى الابتدا
والحكم بالحرفية انما هو على ذلك المدلول لا الدال الذي هو الاسم فلا تناقض
اصلا وكذا الحال في قولك ضرب فعل ماض والحاصل ان من وضرب اسمان لهما
مستعملين في معنييهما فالمذكور في هذا التركيب هو الاسم والمحكوم عليه بالحرفية
هو المسمى انتهى قال المصنف في المغني وقال لي بعضهم كيف يتوهم على ابن مالك
انه اشتبه عليه الامر في الاسم والفعل والحرف فقلت كيف لا يتوهم ابن مالك
ان النحويين كانوا غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وان الحرف

خلافا للاخفش وابن مالك في الاخير **قوله** كقوله ما انت بالحكم
الترضي حكومته صدر بيت عجزه • ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل •
وقبله • يا ارغم الله انفا انت حامله • يا ذا الخنا ومقال الزور والخطل •
قاله الفرزدق خاطب به رجلا من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان
ايها ارغم الله انفا اي الصقه بالرغام بالفتح وهو التراب والخنا الفحش
والخطل المنطق الفاسد المضطرب والحكم المحكم بين الخصمين ودخول
ال على ترضي قال الناظم ليس ضرورة لتمكنه من ان يقول ذلك لان حكومته
مونث والمرضي مذكر وقوله قال ابن الخباز انما لم يقل المرضي لان المسند اليه
مونث لانا نقول هذا لا يمنع التمكن لامرين الاول ان المونث المجازي لا يجب
تانيث عامله المسند اليه كما في طلع الشمس والثاني ان حكومته مصدر بمعناه
الحدث وهو مذكر فيجوز التذكير نظرا الي المعني وان كان اللفظ مونثا **قوله**
الخامسة الاسناد اليه هو اولى من قول بعضهم الاخبار عنه لان الاخبار ما
يحتمل الصدق والكذب والاسناد الي الكلمة اعم من الاخبار عنها لصدقه على النسب
الواقعه في الجمل الانشايية دون الاخبار والتعبير بما يخص بعض الاسما دون التعبير
بما يعم جميعها مع القدرة عليه قصور ولا شك ان لنا الفاظا تصلح للاسناد ولا
تصلح للاخبار عنها نحو غُدَرُ وخُبَثُ مثلا فانهما اسمان ملازمان للندا وذلك لان
الاخبار عن الكلمة هو تعليق شي بها على وجه يحتمل معه الكلام الصدق والكذب
والاسناد اليها هو تعليق شي بها على وجه يحتمل الكلام معه ذلك او لا يحتمله
وفي هذه العلامة خلاف لهشام وثعلب ومن وافقهما من الكوفيين على جواز
الاسناد الى الجملة مطلقا نحو يعجبني قام زيد ومذهب كثير من البصريين منع
ذلك مطلقا وقال الفرا وجماعة جوازه مشروط بكون المسند اليه قلبيا
وباقترانه بمعلق عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد ام لا فلا يجوز وشبهه لسيبويه وحملوا
عليه ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه حتى حين ومنعوا يعجبني يقوم زيد
واجازه هشام وثعلب واحتجا بقوله • وما راعني الا يسير بشرطة • والاكثرون
اولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا في بدا ضمير البداء وتسمع ويسير على اضمار ان

واما

واما قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله عليه الصلاة والسلام
لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وقول العرب زعموا مطية الكذب
فليس من باب الاسناد الي الجمل كما سياتي فان قلت الاسناد عند الناظم
قسمان معنوي ولفظي فالمعنوي هو اسناد ما هو ثابت لمعنى الكلمة الي لفظها نحو
زيد قايم ويسمى وضعيا وهذا هو الخاص بالاسم بخلاف اللفظي فانه يشاركه
فيه الفعل والحرف كما ذكره الناظم في شرح التسهيل واللفظي اسناد ما هو
ثابت للفظ الكلمة اليه نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر وهذا صالح
للاسم والفعل والحرف كما رايت بل يكون للجملة ايضا نحو لا اله الا الله كلمة توحيد
فكان ينبغي للمصنف ان يقيد بالمعنوي قلت المحققون على خلاف ما ذهب
اليه الناظم ويقولون ان ضرب في قولك ضرب فعل ماض اسم ولذا اخبر عنه وانما
فتح على الحكاية والاخبار عنه بانه فعل مع كونه اسما انما هو باعتبار مسماه وهو
ضرب الذي يدل على الحدث والزمان فهو نظير الاخبار في قولك زيد قايم الا ترى
انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه وكذا الكلام في من حرف جر
ونحوه قال الرضي فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب
فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل
هذا الا تناقض قلت لم نرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل ماض
بل المعنى ان من اذا استعمل في المعني الذي وضع له اولا نحو خرجت من الكوفة
حرف وكذا ضرب فعل ماض في نحو ضرب زيد انتهى قال السيد يعني ان
كلمة من في هذا التركيب اسم يدل على لفظة من المستعملة في معناها الابتدا
والحكم بالحرفية انما هو على ذلك المدلول لا الدال الذي هو الاسم فلا تناقض
اصلا وكذا الحال في قولك ضرب فعل ماض والحاصل ان من وضرب اسمان لهما
مستعملين في معنييهما فالمذكور في هذا التركيب هو الاسم والمحكوم عليه بالحرفية
هو المسمى انتهى قال المصنف في المغني وقال لي بعضهم كيف يتوهم على ابن مالك
انه اشتبه عليه الامر في الاسم والفعل والحرف فقلت كيف لتوهم ابن مالك
ان النحويين كانهم غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وان الحرف

لا يخبر به ولا عنه ويوافق ما قاله المحققون قوله في الكافيه وشرحها وان
نسبت لاداة حكايتها فاحك او اعرب واجعلها اسما فعلى الحكاية تبقيها على
ما كانت عليه من حركة او سكون وعلى الاعراب ترفعها على الابتدا انتهى وكيف
يتصور بقا ضرب في المثال المذكور على فعليته وهو لا يشعر بحدث ولا زمان
ولا يقتضي فاعلا ويحكم على موضعه بالرفع بالابتدا والحاصل انه يسوغ في كل
كلمة اريد بها نفسها ان تقع فاعلا ومبتدا الى غير ذلك من تصرفات الاسما التي اريد
بها مدلول مغاير للفظها وان تعرب كقوله ليت وهل ينفع شيا ليت وان تحكي
اصلها هو الاكثر ويوافق ما تقدم عن شرح التسهيل منع السيد اسمية ضرب ومن
فيما ذكر بل هما لفظا فعل وحرف اريد بهما مجرد اللفظ وما ذكر من اسمية المبتدا على
الفعل وذكر متعلق الحرف فهي احوال للكلمات اذا استعملت في معانيها قال في
حواشيه على الرضي واعلم ان هذا اعني الحكم بكون من وضرب اذا اريد بهما لفظهما
اسمين كلام ظاهري مال اليه جماعة نظرا الى جواز الحكم عليهما حينئذ وليس بصحيح
لان دلالة الالفاظ على انفسها ان سلمت فليست بالوضع قطعا لثبوتها في الالفاظ
المهملة كقولك جسق مهمل ودعوى وضع المهملات للدلالة على انفسها مما لا يقدم
عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ والتحقيق ان الالفاظ لا تتصف بالاسمية
والفعلية والحرفية في انفسها بل بالقياس اليها وضعت هي بازايها من المعاني فاذا
اردت ان تحكم على لفظ بما ثبت له في نفسه وتلفظت به واجريت عليه الحكم وقلت
ضرب مثلا مركب من ثلاثة احرف لم يكن هناك ضرب دال على شي هو المحكوم عليه
بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وقد احضر في ذهن السامع بان تلفظ به
وكذلك اذا حكمت على لفظ بما ثبت له بالقياس الى ما وضع له وعين بازايه كما اذا
قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه الا نفس ما تلفظت به وان كان اتصافه
بالمحكوم به مستفادا له من غيره والمقصود انه فعل ماض بسبب كونه موضوعا لمعنا
فليس هناك دال هو اسم ومدلول هو فعل والالفاظ كلها متساوية الاقدام في جواز
الحكم عليها وامتناعه ومن ثمة قيل الاسناد الى معنى اللفظ من خواص الاسم واما الاسناد
الى اللفظ فمشترك بين الثلاثة انتهى وفي كلام العضد ما يقتضي ان دلالة الكلمة

على نفسها وضعية قال التفتازاني ولا خفا في ان هذا ليس بوضع قصدي لكن
هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق اللفظ ويراد
نفسه والظاهر اللزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر فالدال اسم
والمدلول فعل او حرف ودلالته عليه ليست الا بذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق
انه وضع علمي لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركا
ولا قايل به فكان المعتبر في الاشتراك الوضع قصدا والمدلول مغاير للفظ وقد ذكر
استاذ شيخنا حاصل ما تقدم من الايضاح بقوله قد اشتهر سوالان الاول في نحو
ضرب فعل ماض ومن حرف جر حكم على الفعل والحرف لا على الاسم والا كذبا
فان الاسم لا يكون فعلا ولا حرفا الثاني ان قولكم الفعل لا يسند اليه تناقض فانه
قد اسند الى الفعل فيه واقول ان اردت تحقيق المقام فاستمع واعلم ان المشهور
عن النحاة ان ضرب ومن فيهما اسمان مبنيان اريد بهما الافعال والحروف
المستعملة في معناها وعلى هذا فيمكن دفعهما بان المراد عدم الاسناد بحسب الظاهر
واللفظ وفي القضايا الثلاثة انما اسند الى الاسم والمتصف حقيقة بالمسند
ما اريد به كما ان المسند اليه ظاهرا في زيد قايم لفظ زيد قايم لفظ زيد
والقايم حقيقة مدلوله والتحقيق ان المراد بعدم الاسناد لفظا ومعنى
بان لم يعبر عنهما بغيرهما والمسند اليه فيها هو لفظ الاسم ومعنى الفعل والحرف
بعد التعبير بالاسم والحكم بعد التعبير بعدم الحكم عليه عند عدم التعبير فلا
اشكال وذهب السيد المحقق قدس سره الى ان لا دليل بل لا وجه لاسميتهما
على ما فصله بل هما لفظ فعل وحرف اريد بهما مجرد اللفظ ونحو ذلك كالاسم
يسند اليه وما ذكروا من اسمية المبتدا وعمل الفعل وذكر متعلق الحرف في
احوال كلمات اذا استعملت في معانيها وعلى هذا فنفس ضرب فعل ماض
لانه موضوع لمعناه والمراد بالخاصة ان الفعل المستعمل في معناه لا يسند
اليه متوجها الى المعنى او ان معناه لا يسند اليه معبرا عنه بلفظه فقط وكذا
الحرف والحكم في القضايا غير متوجه الى معنى الفعل والحرف فلا اشكال فخذه
بالنواجذ فقد ابرزته بفكر عميق والله ولي التوفيق ولي هنا كلام استاذ شيخنا

صح

خ
نفس

وحاصله انه لما ذهب الى ان ضرب فعل ومن حرف فكيف يقول انه مبتدا وخبر
والمبتدا قسم الاسم ولا فاعل لضرب ولا متعلق لمن وكل فعل له فاعل وكل حرف له متعلق
فاجاب بان مرادهم ان الكلمات ان استعملت في معانيها فالمبتدا اسم والفعل
والحرف لهما فاعل ومتعلق فاما ان جردت فانهما كالاسم فان قيل الحكم على الاسم
بانه يتميز بالاسناد الى الاسم خاصه لا فايده فيه لان تميزه به عما عداه معلوم
ولانه لا يدل على عدم الاسناد الى الفعل والحرف وتميزه به يتوقف على امتناع الاسناد
الى الفعل والحرف فالعباره لا تفيد ذلك لان الحكم بانه مسند اليه لا ينافي ان غيره
كذلك وايضا المقصود ان جنس الاسناد يختص بالاسم ويتميز به ويلزمه دور لان
معرفة الاسناد اليه تتوقف على معرفة الاسم وقد جعل علامة على الاسم فتتوقف
معرفة الاسم عليه فيدور ولا يصح جعل الاسناد بقيد اضافته الى الاسم علامة
عليه قلت اجيب بان منشا الاشكال رجوع ضمير اليه الى الاسم كما هو الظاهر ويمكن
جعله راجعا الى اللفظ او الى الشي وبانه لا يبعد ان امثال هذه العبارة كالمحكوم عليه والمعبر
به وفيه ولد لغلبة الاستعمال صار كالعلم فلا يقتضي الضمير مرجعا فقوله الاسناد اليه
اي الحالة التي يعبر عنها بهذه العبارة يعني الكون شيا اسند اليه وبان الضمير في اليه
راجع الى الاسم من حيث جهة عمومه وهو كونه لفظا لا من حيث جهة خصوصه
اي الاسناد الى الاسم من حيث انه لفظ يختص بالاسم ويتميز به فيدل على
انحصاره فيه ولا يلزم دور ولما قال ابن الحاجب ومن خواصه اي الاسم دخول
اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة اعترض عليه بان قوله الاسناد
اليه مبتدا وقوله من خواصه خبره بحكم العطف ومن شرط الخبر ان يفيد ما لا
يفيده المبتدا والخبر هنا غير مفيد للقطع بان الاسناد الى الاسم من خواص
الاسم ومختص وبعبارة اخرى قوله ومن خواصه لا يصح ان يكون خبرا عن قوله
والاسناد اليه لان حكم الخبر ان يفيد ما لا يفيده المبتدا والاسناد عرض والعرض
القايم بمحل لا يحتمل ان يقوم بمحل اخر فالاسناد القايم بالاسم لا يحتمل ان يقوم بغيره
فخصوصية كون الاسم مسندا اليه مستفادة من تقييد الاسناد بقوله اليه
فلا فايده في قوله ومن خواصه واجيب بان الشي قد يكون له اعتبارات مختلفه

يكون

يكون الحكم عليه بشي مفيدا بالنظر الى بعض الاعتبارات دون بعض كالانسان
اذا اخذ من حيث انه جسم كان الحكم عليه بالحيوانيه مفيدا وان اخذ من حيث
انه حيوان ناطق كان ذلك لغوا وكما يقال الانسان الكوفي كاتب بالامكان العام
فالحكم بالكتابه انما يصح باعتبار الطبيعة النوعيه وهي طبيعة الانسان دون
الصنفيه المستفادة من وصفه بالكوفي وكما يقال مشي الانسان عرض عام
فالحكم بالعرضيه انما يصح باعتبار طبيعة المشي لا باعتبار طبيعة المشي المضاف
الى الانسان فان المشي المضاف الى الانسان خاص لا عرض عام ومثل هذه الاعتبارات
الكلام شايع والحكم بالخصوص على الاسناد الى الاسم من حيث انه اسناد الى
اللفظ الموضوع لا من حيث انه اسناد الى لفظ موضوع غير مقترن باحد
الازمنة الثلاثة فكانه قيل الاسناد الى اللفظ الموضوع من خواص الاسم
فكان الخبر مفيدا فاحفظ هذا الاصل فانه ينفعك في حل كثير من التركيبات
وقد اشار الفاضل الهندي الى هذا الاشكال وجوابه بقوله عقب قول ابن الحاجب
الاسناد اليه اي الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون
الصنفيه المستفادة من اليه المختصه به عقلا فيفيد الخبر فاعرف انتهى
وحاصل جوابه ان للاسم طبيعتين نوعيه وهي اللفظ الموضوع وصنفيه
وهي اللفظ الموضوع الغير المقترن باحد الازمنة الثلاثه والحكم عليه هنا
باعتبار الطبيعة الاولى دون الثانيه والضمير في اليه راجع للاسم باعتبار
طبيعته الاولى دون الثانيه وقال استاذ شيخنا في قول الفاضل الهندي
باعتبار الطبيعة النوعيه يجوز ان يريد ان للاسم طبيعتين طبيعة نوعيه
وهي ماهية الكلمة وطبيعه صنفيه وهي الماهية الاسميه والحكم على الاسم
باعتبار الطبيعة النوعيه فكانه قيل والاسناد الى الكلمة اي ومن خواصه
الاسناد الى الكلمة ويجوز ان يريد ان للحالة التي يعبر عنها بالاسناد اليه
طبيعتين طبيعه نوعيه وهو مطلق تلك الحاله وطبيعه صنفيه وهي
تلك الحاله مقيده بالاسم والحكم عليه باعتبار النوعيه وكانه قيل ومن خواص
الاسم مطلقا تلك الحاله فان الاسناد المذكور هذا الاحتمال الثاني

ارجح لان الاول يتوقف عليه ان نوع الاسم هو الكلمة وان قيد عدم الاقتران باحد
الازمنة الثلاثة خارج غير ذاتي واثبات ذلك مشكل انتهى وعليه فالمراد بالطبيعة
على الاحتمال الاول طبيعة الاسم وعلى الاحتمال الثاني طبيعة تلك الحالة المعبر عنها
بالاسناد اليه واجيب ايضا بان الضمير في اليه راجع الى اللفظ او الشي وبانه لا يبعد
ان امثال هذه العبارة كالمحكوم عليه والمحمول به وفيه لغلبة الاستعمال صار كالعلم
فلا يقتضي الضمير مرجعا قيل ويمكن ان يجاب ايضا عن اصل السوال بانه لا يلزم من
الاسناد الى الاسم ان يكون خاصة اليه بل يحتمل ان يكون ذاتيا له كما يوهمه قول البعض
كالاسم ما جاز ان يحدث عنه فكان ذكر الخبر مقدما وهو قوله من خواصه لدفع ذلك
الوهم لانه تقديم ما حقه التاخير يوجب الحصر فيفيد الخبرية عرف فان قلت
فما تصنع بقوله تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فان الاسناد وقع فيه الى تسمع وهو
فعل ولم يرد لفظه فالجواب من وجهين احدهما انه محمول على حذف ان اي ان تسمع
وهاتي تاويل المصدر اي سماعك فالاسناد في الحقيقة اليه وهو اسم كما في
قوله تعالى وان تصوموا خير لكم ونظيره في حذف ان
قوله ، الا ايهذا اللائمي احضر الوغا ، وان اشهد اللذات هل انت مخلدي ،
فيمن رواه برفع احضر فانه حذف منه لقرينة ذكرها في المعطوف ليصح عطفه
عليه والا لزم عطف مفرد على جملة وهو ممنوع اما من رواه بالنصب فهو على
اضمار ان لا على حذفها والمضمر في قوة المذكور والثاني انه مما ينزل فيه الفعل
منزلة المصدر وهو سماعك لانه مدلول الفعل مع الزمان مجرد لاحد مدلوليه
كما في قوله ، وقالوا ما تشا فقلت الهو ، فانه نزل فيه الهو منزلة اللهو ليكون مفردا
مطابقا للمسول عنه المفرد وهو في تشا ولم يحمل على حذف ان كما في البيت السابق
لان قوله ما تشا سوال عما يشا في الحال لا الاستقبال ولو حمل على حذفها لكان
مستقبلا فلا يطابق السوال واعترض بجواز ان يراد اشا في الحال اللهو في الاستقبال
ودفع بان قوله في تمامه الى الاصباح آثر ذي اثير ، يمنع ذلك فان قلت
فما بالهم اطبقوا على التاويل في امثال ذلك مع صدوره ممن يوثق به فالجواب
للعلم اليقيني بان المعنى الفعلي غير مراد اي الحدث المسند لا اسناد التام

فان قلت قد اسند الى الجملة في قول العرب زعموا مطية الكذب وحديث
الصحيحين لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة قلت المعنى في الاول
هذا اللفظ مطية الكذب اي يقدمه الرجل امام كلامه ليتوصل به الى غرضه من
نسبة الكذب الى القول المحكي كما يركب الرجل في سيره الى بلد مطيه ليقضي عليها حاجته
وفي الثاني هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة اي كالكنز في نفاسته وصيانته عن اعين
الناس وينبغي ان يراد بالاسناد اليه هنا ما يعم الاسناد الى اللفظ بمعنى
ان يكون اللفظ صالحا لان ينسب اليه شي باعتبار معناه ، ومنه ضرب فعل ماض
فانه اسم جنس لكل لفظ تركب من ضاد ورا وبا مفتوحات والى المعنى بمعنى ان اللفظ
لا يصلح لذلك بل ما رادفه في معناه ، نحو كيف فانما يراد به من لفظ الحال يسند اليه
نحو حال زيد ما هي وهذا الثاني انما يحتاج اليه عند الضرورة وعدم علامة ظاهرة
على خلافه ولذا عرف الناظم في التسهيل بقوله الاسم كلمة يسند ما لمعناها الى
نفسها او نظيرها وقوله او نظيرها قيد ادخل بخصوصه من اسما الافعال وفل من
المختصة بالندا وسبحان من اللازم للنصب على المصدرية فان هذه اسما ولا يسند
ما لمعناها الى نفسها لكنه يسند الى نظيرها ونعني بالنظير ما وافق معنى ونوعا
كالسكوت وصه وفلان وفل وبراة وسبحان فيصح ان يسند ما لمعنى صه الى
نظيرها وهو السكوت فيقول السكوت حسن فثبتت اسميتها وكذلك البواقي
كذا قال الناظم في شرح التسهيل وتبعه الشارحون قال الدماميني قلت
لا نسلم ان السكوت نظير لصه بحسب المعنى وتحقيق ذلك يظهر من كلام ذكره
بعض حذاق المتاخرين وذلك انه قال كل لفظ وضع بازا معنى اسما كان او
فعلا او حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم
او الفعل او الحرف كما تقول في قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم
ومن حرف جر فتجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه لكن هذا وضع غير
قصدي لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض
الافعال ان وضع لها اسما اخر غير الفاظها تطلق ويراد بها الافعال من
حيث دلالتها على معانيها وسموها اسما الافعال فصه مثلا اسم موضوع

بازا لفظ اسكت لا ليطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في بعض الاعلام المذكوره بل
ليقصد بصه اسكت الدال على طلب السكوت حتى يكون صه مع انه اسم لاسكت
كلاما تاما بخلاف اسكت الذي هو اسم لاسكت الذي هو فعل امر من قولك اسكت
الذي هو اسم لاسكت فعل امر فمن ابن يثبت ان السكوت نظير لصه بحسب
المعنى مع قرع فهمك من التحقيق فتنبه على انه لو سلم كونه نظيره معنى ونوعا كما
ادعاه المصنف يعني الناظم لزم الدور في التعريف المذكور وليس بخاف انتهى
فاما ابن الناظم فاستدل على اسمية اسما الافعال بانتفا الحرف فدار الامر بين
اسميتها وفعليتها والاسم هو الاصل والالحاق به عند التردد اولى ويجوز ان
يستدل على اسميتها بالتنوين والتعريف فيها فان قلت لم اختص كون الشي
مسندا اليه بالاسم حتى صح ان يجعل علامة عليه قلت قال الرضي وانما اختص
كون الشي مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او في الاصل كما
ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا
ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة اختص التثنية والجمع
والتانيث والتصغير والنسبة والندا بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا
فالتانيث والتثنية والجمع فيها راجع الى الاسم وكذا التصغير في نحو قوله

يا ما أُمَيْلِحَ غزلانا شدن لنا • من هؤليائكن الضال والسمر •

راجع الى المفعول المتعجب منه اي هن مُلَيِّحات والتصغير للشفقة نحو يا بني فهو
شي موضوع في غير موضعه كما ان التانيث في ضربت في غير موضعه واما قوله تعالى
رب ارجعون على تاويل ارجعني ارجعني ارجعني وقول الحجاج يا حرسي اضربا
عنقه اي اضرب اضرب فليس الاول بجمع والثاني بتثنية اذ التثنية ضم مفرد
الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثله او اكثر في اللفظ غيره في
المعنى وارجعون واضربا بمعنى التكرار كما ذكرنا والتكرار ضم الشي الى مثله في
اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتاكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التاكيد ان
يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرايه مجرى المثنى
والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التاكيد اللفظي ايضا ضم شي الى مثله

في

في اللفظ فان كان اياه في المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك •
وقوله تعالى ارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى انتهى وقال
السيد لان الفعل وان كان مسندا لكن لا يمكن ان يكون مسندا اليه والحرف
لا يصلح لشي منهما انتهى قوله وان كان مسند اقال استاذ شيخنا لانه وضع
للحدث مع نسبته الى فاعل معين فهو لا يتحقق الا مسندا بعض معناه الى الفاعل
فهو بهذا الاعتبار مسند لا تمام معناه فان قلت قد صرح السيد وغيره من
المحققين بان الافعال الناقصة لا تدل على معنى مستقل كالحدث ولذا عدها
المنطقيون ادات فلا يكون مسندا قلت مراده بالفعل غيرها كما افصح به
في حاشية المطول الا ان الظاهر ان النحاة لما جعلوها فعلا قدروا انها
داله على الحدث في اصل وضعها ضرورة فهي مسنده داله على معنى في نفسها
مقترن بتقدير الامر في عسى فلا تغفل وقوله لا يمكن ان يكون مسندا اليه قال
استاذ شيخنا لا باعتبار معناه لما سيجي ولا باعتبار بعض معناه لانه اعتبر
فيه من حيث انه مسند ولا يمكن ملاحظته مسندا اليه لانه على خلاف
وضعه كذا قرره السيد ولقايل ان يقول مخالفة الوضع انما يلزم
اذا انتفى الموضوع له فاما اذا لوحظ مسندا اليه شي ومسندا هو الى اخر فلا
تتم المخالفه لحصول المعنى الوضعي مع زيادة اعتبار فلا يتم الدليل ويمكن
دفعه بما تقرر ان المسند اليه او به اسنادا تاما كما في الفعل لا يمكن ربطه
تاما بشي اخر فلو اسند الى الحدث خرج عن كونه مسندا وهو خلاف
الوضع لكن الحق في الجواب ما اشار اليه في حواشي الاصول من انا نعلم
قطعا ان الحدث المستفاد من الفعل على وجه لا يمكن الحكم عليه
فالمقصود انه اعتبر فيه على وجه لا يصلح للحكم عليه فلو اسند اليه فهو
على خلاف وضعه اقول بل على وجه لا يصلح لوصفه او اضافته او
الاضافة اليه بل النسبة اليه فلو جعل احدها لخرج عن وضعه ويجري
الدليل في الزمان ايضا فتامل فاحفظه فانه من النفايس النوادر وقوله
والحرف لا يصلح لشي منهما قال استاذ شيخنا وذلك لانها موضوعة

لنسب مخصوصة من حيث انها لوحظت رابطة بين شيئين مخصوصين لا
ذاتها وتوضيحه ان الابتدا مثلا سبب لمناسبة السير البصرة وتعلقه
فارتباطه بها وقد يقصد ملاحظة السير مربوطا فكان ذلك بسبب هذه
الحالة فتلاحظ هي بالتبعية كما تنظر الى المراة عند قصد روية الوجه فيها فوضع
من لهذا الابتدا ولغيره من الابتداات الرابطة من حيث انها ملاحظة بالتبعية
فلو لوحظت بذاتها لم تكن معنى من والحكم عليه وبه والتعيين والاضافة ونحوها
تحتاج الى الالتفات والملاحظة بالذات بداهة فلا يصلح معنى الحرف لشي منها
وكذا نسبة الحدث الى فاعله الة لربطه به فوضع الفعل للحدث والنسبة من
حيث ملاحظتها الة لا بالذات فتمام معناه لا يصلح للحكم عليه وبه على ما مر الا انه
محكوم به باعتبار قريب ثم ان الملاحظ لربط شي بشي لا يكون الا عند ملاحظة
الطرفين فلذا احتاج الفعل الى الفاعل والحرف الى المتعلق واما المشتقات
الاسمية فيحكم عليها باعتبار الذات الملاحظ في معناها وبها باعتبار الصفة واما
الجمل الواقعة خبرا نحو زيد يقوم ابوه فقد جردت عن معناها وجعلت في حكم
مركب تقييدي اي قائم الاب هذا خلاصة ما حققه سيد المحققين وعول
عليه جمهور المتاخرين وما مر من انه موضوع لنسب مخصوصة لا لمفهوم
كلي بنا على انها لا تستعمل الا في النسب المخصوصة فلو كان موضوعا للكلي
لزم ان لا يكون اللفظ مستعملا في الموضوع له الحقيقي وهو بعيد جدا
فلذا حكموا بالوضع للنسب المخصوصة وقد صرح بنظير ذلك في الضماير
فليتدبر وسقنا ما تقدم مع طوله لنفاسته وكثرة فوايده وايضاحه
وحسن شرحه لهذه المسلة فان قلت قد اسند الى الفعل والحرف في
قولك الفعل لا يسند اليه والحرف لا يسند اليه قلت المراد ان مدلول
الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يسند اليه وان مدلول الحرف اذا كان
تحت لفظ الحرف لا يسند اليه قوله وهو اي الاسناد اليه ان تنسب
اليه اي اللفظ او الشي وقوله ما تحصل به الفايدة اي لفظ تحصل به الفايدة
ومراد الشارح بالحكم المحكوم به وما فسرنا به اولى مما فسره به كما لا يخفى

قال

قال الشيخ شيخنا قد ينقض بنحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم
لكونه مضافا منسوب الى الجملة وبنحو ضرب فعل ولذا زاد بعضهم بعد ان
ينسب اليه باعتبار معناه فخرج ضرب فعل لان النسب الى لفظه والحق
ان هذه الزيادة لا يحتاج اليها اذ كل نسبة كذلك والمسند اليه في المثال ضرب
وهو اسم مسمى به ضرب المسند في قولك مثلا ضرب زيد ويلزم من زاد ان
ضرب المنسوب اليه الفعل يكون فعلا مع انه مبتدا انتهى قوله وذلك كما
في تا قمت وانا في قولك انا مومن لا اشارة فيه عايد الى الاسناد اليه في قوله
الخامسة الاسناد اليه وقوله كما في تا قمت وانا في قولك انا مومن ففي
كل منهما الاسناد اليه بمعنى انه مسند اليه اي متصف بذلك والا فالاسناد
فعل الفاعل وهو ليس في واحد منهما فصل قوله ينجلي الفعل اي
ينفتح الفعل المتقدم ويمتاز عن قسيميه ويزول لبسه اي يكون يكشف
انكشافا تاما والانجلا الانكشاف التام ما صدقاته والتعريف بالحد اتم
فايدة واكثر تحقيقا لكنه اصعب تناولا وبالعلامة اي الخاصة اقرب
واسهل تناولا وكانه لهذا عدل عن الحد الى العلامة وان لم تكن اضبط لعدم
انعكاسها وهو بكسر الفا كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت وضعا باحد
الازمنة الثلاثة اي كلمة فهم منها معنى هو الحدث من غير احتياج في فهمه
منها الى ذكر شي معين معها وذلك المعنى هو جز معنى الفعل واما تمام معناه
فهو عند المحققين مجموع الحدث والزمان والنسبة المعينة الى المعين
فالحدث المتعدي وان توقف فهم معناه على فاعل ومفعول فلم يجب
ذكر متعلق بعينه ليفهم منه الحدث وصح نفي الاحتياج في فهمه اليه
وانما وجب ذكر الفاعل لاجل النسبة المعينة لا لاجل الحدث ومن هنا
جوز واحذف فاعل المصدر ومفعوله فخرج بفي نفسها الحرف اذ لا
يفهم شي من معناه الوضعي بلا ضميمة وباقترنت وضعا اسما الافعال
اما لانها موضوعة للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن
معناه كما ذهب اليه البعض واما لانها وضعت للمعنى المصدري

ثم استعملت غالبا في معنى الفعل كما ذهب اليه اخرون ودخل فيه الافعال .
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ولا
يرد لفظ الماضي اذا اريد به الزمان او لفظ الفعل اذ لم يوضع لمعنى مقترن وكذا
اذا اريد به شي مضى لانه لم يوضع لحدث في زمان بل لشي ما فيه **قوله** باربع علامات
اي بقبوله واحدة منها فلا حاجة الى تقييد سكون تا التانيث بالاصالة وسياتي
قوله احداها اي اولها عدل عنه دفعا من اول الامر لتوهم سوال الترجيح بلا مرجح
قوله تا الفاعل ورد عليه ان هذا يصدق على التا من قولك ما قام الا انت
من جهة انها منسوبة الى انت التي هي الفاعل وبانه يلزم الدور من جهة اخذ
كل من الفعل والفاعل في تعريف الاخر واجيب بان الاضافة في تا الفاعل بيانية
والمراد بالفاعل الفاعل المعنوي وانما اختصت تا الفاعل بالفعل حتى دلت
عليه وصح ان تجعل علامة عليه لان ضمير الفاعل اي المتصل لا يلحق الا ما له
فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحط فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير
تحرزا عن لزوم تساوي الفرع الاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف
واخص فهو بالتعميم اليق واجدر وانما قيدنا بالمتصل على وفق ما الكلام فيه
لئلا يرد قول السيد لان الضمير المرفوع المنفصل يدخل الاسم كما عرفت في الصفة
الجارية على غير من هي له نحو هند زيد ضاربته هي وقال الرضي وانما اختصت
بالفعل لان الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة الالف والواو فلو لحقه
ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فان لم تحذف احدهما
استثقل وان حذف التبس **قوله** متكلما كان الخ جملة حالية وضمير كان
يرجع اما الى الفاعل واما الى التا مذكرا كان كل من المتكلم والمخاطب او مونثا
قوله الثانية تا التانيث الساكنة اي صلاحية اللفظ لاتصال تا التانيث
الساكنة به والمراد بالساكنة الساكنة اصالة ووضعا لتدخل المتحركة
بحركة نقل نحو قالت امه او تخلص من ساكنين وقد يقال لا حاجة لدخول
المتحركة المذكورة لان كلما صح فيه دخول المتحركة صح فيه دخول الساكنة
فلا يفوت شي من المقصود باعتبار السكون والمراد بتا التانيث التا الدالة

اي اضافة تا الى الضمير
المقدر بين تا والفاعل اي
تا هي ضمير الفاعل صح

على

على تانيث مرفوعه فخرج نحو تا ربت وثمت ولعلت بالسكون على قلة لعدم
دلالتها على ما ذكر وخرج المتحركة وضعا بحركة اعراب فتختص بالاسم كقائمة
او بحركة بنا فقد تدخل الاسم كلا حول ولا قوة وقد تدخل الحرف كربت وثمت
وفي التسهيل انه يقال هنت موضع هنا فدخلت المتحركة بحركة بنا اصلي الاسم
ودخلت الحرف وانما سكنت تا التانيث للفرق بين تا الافعال وتا الاسماء
ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل وقيل انما اختصت تا التانيث
الساكنة بالفعل حتى صح ان تجعل علامة عليه لانها تدل على تانيث الفاعل
فلا تلحق الا ما له فاعل والصفات استغنت عنها لما يلحقها من التا المتحركة
الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختصت بالفعل واختلف في
التا المذكورة قيل ومبنى هذا التوجيه على ان التانيث ليس لمعنى الفعل
قال ابن اياز لان الاصل في التانيث هو الحقيقي الذي له فرج وبازايه ذكر
كالمراة وبقرة ونعجة وناقة وهذا انما يتصور في الاسما فلما امتنع التانيث
الحقيقي عليه حمل غيره عليه قال واما عبد القاهر الجرجاني فانه سوغ تانيث
الفعل تانيثا لفظيا قال قال ولا معنى لتانيث اللفظ الا انه توجد فيه
امارة التانيث فيصدق بها تانيثه وتانيث غيره ولولا ذلك لكان قولهم
انث الفعل خطا ومذهب الجمهور انها حرف وضع لعلامة التانيث وزعم
الجلولي انها اسم وهو خرق لاجماعهم وعلى قول الجلولي فيأتي في الظاهر بعدها
ان يكون بدلا او مبتدا والجملة قبله خبر ويرده ان البدل صالح للاستغنا به عن
المبدل منه وان عود الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل عليه الرووف الرحيم
قليل وان تقديم الخبر الواقع جملة قليل ايضا كقوله .

. بلى ملك ما امه من محارب . ابوه ولا كانت كليب تصاهره .

قوله فاما المتحركة اي بحركة الاعراب بخلاف المتحركة بحركة البنا
فانها لا تختص بالاسم وان جعلت غاية حالا خرج ذلك **قوله** وبهاتين العلامتين
الخ قال شيخ شيخنا فيه بحث اذ تا الفاعل هي التا الواقعة في الاصطلاح او التا
الدالة على الفاعل لغة وهو من فعل الفعل واليا اللاحقة لعسى وليس ليست

الجلولي بفتح الجيم وضم اللام الاولى
وكسر الثانية بعدها يا النسبة الى
جلولا بالمد قرية بفارس على غير
القياس منه

فاعلا اصطلاحا بل اسم لهما ولا لغة اذ مسماها لم يفعل النفي ولا الرجا فيتامل
فان قلت فقد قاما به فيكون فاعلا قلت فيكون حينئذ نافيا او منتفيا
وراجيا وهو باطل ضرورة وقد تبين بهذا ان في الرد بالتا الساكنة نظرا بعضا
اذ تا التانيث هي الدالة على تانيث الموصوف بمعنى ما هي فيه من الفاعل كما
هند او غيره كهاية والتا اللاحقة لك فعال لا لاربعة ليست كذلك كما لا يد
وعسى فلك ن مرفوعهما ليس موصوفا بمعناهما كما مر واما نعم وبيس فلان معناهما
ان كان مدحا او ذما كذلك وان كان حسن وقبح فان الفاعل هو الجنس اي
الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا انوثة فالمتجه ان ليس وعسى
لنفي النسبة الكلامية ورجايها ونعم وبيس لمدح الجنس او ذمه ودخلت التا
فيها للمشاكلة لفظ ما بعدها فما قاله المخالف من الحرفية او الاسمية لم ينهض
رده والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب انتهى وعبارة بعضهم والجنس مذكر
لا مونث فليس التا فيهما للتانيث وانما دخلت لاجل صورة تانيث لفظ الفاعل
وقد يجاب عن الاول بان المراد بنا الفاعل ما يكون فاعلا في الجملة وان لم يكن فاعلا
في عسى وليس وعن الثاني بان المراد بتا التانيث التا الدالة على التانيث
في الجملة وان لم يكن للتانيث في نفس الامر في نعم وبيس وبانا لو سلمنا ذلك
فالمراد تانيث الفاعل نفسه او فرده المقصود بذلك الحكم وبان المراد بها
التا الدالة على تانيث المرفوع بالفعل فاعلا كان او غيره فليتامل قوله رد على
من زعم حرفية ليس وعسى يعني فلتخصيصها بالذكر واختيارها على غيرها
من العلامات نكتة وهي انهما تثبت بها فعلية ما خولف في فعليته والزاعم
حرفية ليس الفارسي في الحلبيات زعم انها حرف نفي بمنزلة ما النافية والزاعم
حرفية عسى الكوفيون زعموا انها حرف ترج بمنزلة لعل وتبعهم على ذلك ابن
السراج فهما دالان على معنى في غيرهما واستدل على حرفيتها ايضا بعدم
تصرفها وعدم دلالتها على الحدث والزمان واجيب بمنع عدم دلالتها على
الحدث والزمان ولو سلم فعدم الدلالة عارض لا بحسب الوضع والمعتبر الدلالة
بحسب الوضع كما تقدم ودعوى ان دلالتها على معنى في غيرها بالمعنى المتقدم

ممنوعة

ممنوعة وعدم تصرفها لا يقتضي الحرفية وقال الرضي وزعم الزجاج ان
عسى حرف لما راى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال الضمير المرفوع
بعسى يرفع ذلك اي القول بالحرفية الا ان يعتذر بما اعتذر به ابو علي في
ليس كما تقدم انتهى وقال في ليس وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير
متصرف وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخففا فجل
لصيد في صيد لعادت حركة العين على اليا عند اتصال الضمير كصيدت
والجواب ان ذلك لمفارقته اخواته في عدم التصرف قال واما الحاق الضمير به
في لست ولستما فللتشبيه بالفعل لكونه على ثلاثة وبمعنى ما كان وكونه
رافعا وناصبا كما الحق الضمير في ها ها بيا هاوم هاي هايا هابين مع
كونه اسم فعل تشبيها بالفعل انتهى وفي عسى قول مفصل قال في المغني عسى
فعل مطلقا لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب ولا حين تتصل
بالضمير المنصوب كقوله يا ابتا علك او عساكا خلافا لسيبويه حكاه
عنه الفرا قيل وقد تخرج ليس عن الفعل في مواضع احدها ان تكون حرفا
ناصبا للمستثنى بمنزلة إلا نحو اتوني ليس زيدا والصحيح انها الناسخة
وان اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم واستثناؤه واجب فلا يليها
في اللفظ الا المنصوب وهذه المسالة كانت سبب قراة سيبويه النحو
وذلك انه جا الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث واستملى منه قوله عليه
الصلاة والسلام ليس من اصحابي احد الا ولو شيت لاخذت عليه ليس
ابا الدردا فقال سيبويه ليس ابو الدردا فصاح به حماد لحنت يا سيبويه
انما هذا استثنا فقال والله لاطلبن علما لا يلحنني معه احد ثم مضى
ولزم الاخفش وغيره والثاني ان يقترن الخبر بالا بعدها نحو ليس
الطيب الا المسك فان بني تميم يرفعونه حملا لها على ما في الاهمال عند
انتقاض النفي كما حمل اهل الحجاز ما على ليس عند استيفا شروطها حكى ذلك
عنهم ابو عمرو بن العلا فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فقال يا ابا عمرو
ما شي بلغني عنك ثم ذكر ذلك له فقال ابو عمرو نمت وادلج الناس ليس في

الارض تميمي الا وهو يرفع ولا حجازي الا وهو ينصب ثم قال لخلف الاحمر
واليزيدي اذهبا الى ابي مهدي فلقناه الرفع فانه لا يرفع والى المنتجع
التميمي فلقناه النصب فانه لا ينصب فاتياهما وجهدا بكل منهما ان يرجع
كل واحد عن لغته فلم يفعل فاخبرا ابا عمرو وعنده عيسى بهذا فقال له عيسى
بهذا فقت الناس وخرج الفارسي ذلك على اوجه سياتي بيانها في باب
كان ان شا الله تعالى وزعم بعضهم ان قايل ذلك يردها حرف وان من ذلك
قولهم ليس خلق الله مثله وقوله

هي الشفا لداي لو ظفرت بها • وليس منها شفا النفس مبذول •

ولا دليل فيها لجواز كون ليس فيها شانيه الثالث ان تدخل عليه الجملة الفعلية
او المبتدا او الخبر مرفوعين وقد تقدم الجواب عن ذلك الرابع ان تكون حرفا
عاطفا اثبت ذلك الكوفيون او البغداديون على خلاف بين النقلة
واستدلوا بنحو قوله • اين المفر والاله الطالب • والاشرم المغلوب ليس الغالب •
وخرج على ان الغالب اسمها والخبر محذوف قال ابن مالك وهو في الاصل
ضمير متصل عايد على الاشرم اي ليسه الغالب كما تقول الصديق كانه
زيد ثم حذف لاتصاله ومقتضى كلامه انه لولا تقديره متصلا لم يجز حذفه
وفيه نظر وفي قول المصنف زعم تضعيفان احدهما عدم تسمية قايله
لان عدم تسمية القايل يدل على تضعيفه وثانيهما تعبيره بالزعم لان
بعضهم زعم انه مطية الكذب والصحيح انه قول لا دليل عليه فان قلت
ذهب الزجاجي الى ان كان واخواتها حروف فكان ينبغي للمصنف ان يذكرها
مع ليس وعسى قلت لعله لان الخلاف فيها غريب قال المصنف في
حواشي التسهيل الخلاف في عسى وليس شهير وفي كان غريب قال ابن
الحاج في النقد حكى ابن العبدي في شرح الايضاح ان المبرد قال كان
حرف قال العبدي وهذا اظرف من قول من قال ان ليس وعسى حرفان
قال ابن الحاج هو وان كان في بادي الراي ضعيفا الا انه اقوى لمن تامل لانها
لا تدل على حدث بل دخلت لتقييد معنى المضي في خبر ما دخلت عليه ولو

وبالعلا

وبالعلامة الثانيه رد على من زعم اسمية نعم وبيس لم يقل وبالعلامتين كالتي
قبلها لان تا الفاعل لا تدخل على نعم وبيس بخلاف ليس وعسى والزاعم
لاسميتهما الفرا وجماعة من الكوفيين لانهما وليا عوامل الاسما كما في قول
بعض العرب وقد قيل في بنت ولدت له نعم الولد هي والله ما هي بنعم الولد
وقول بعضهم وقد سار الى محبوبته على حمار بطي السير نعم السير على بيس
العير وقول الراجز •

• صبحك الله بخير باكر • بنعم طير وشباب فاخر •

واجيب عن الاولين بان العامل داخل على محذوف تقديره ما هي بمقول
فيها نعم الولد ونعم السير على مقول فيه بيس العير وعن الثالث بحمله
على انه جعل نعم اسما اضيف الى طير وحكى لفظه الذي كان عليه قبل عروض
الاسميه هذا وللناس في نقل هذا الخلاف طريقان هذه والاخرى
جوزها ابن عصفور في تصانيفه المتاخره فقال لم يختلف احد من
البصريين والكوفيين في ان نعم وبيس فعلان وانما الخلاف بينهم بعد
اسنادهما الى الفاعل هل اخذ لكجملة على حالها او انهما نقلا عن اصلهما
وسمي بهما الممدوح او المذموم فيحكيان حيث وقعا بمنزلة تابط شرا
وبرق نحره وذهب البصريون الى الاول والكسايي الى الثاني ووافقه
الفرا على خروجها عن حكم الجمل الا انه قال هذه الجملة صفة لموصوف
محذوف فالاصل رجل نعم الرجل زيد فحذف الموصوف الذي هو رجل
واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وفاعلها مقامه فحكم لها بحكمه فرفعت
ما بعدها كانت ترفعه لو قلت الممدوح زيد وكذلك القول في بيس وفاعلها
وفي شرح الحاجبيه للرضي ودليل فعليتهما لحاق التا التي لا تنقلب ها
في الوقف بهما وهي انما تلحق الفعل واربعة احرف لات وثمت وربت
ولعلت كما مضى في باب المذكر والمونث ويدل على فعليتهما ايضا ما حكاه
الكسايي نعما رجلين ونعموا رجالا لان الضماير المرفوعة المتصلة البارزة من
خواص الافعال وايضا جوز استعمال جميع باب فعل استعمال نعم وبيس

يقوي فعليتهما ايضا ثم تقول انهما بعد ذلك الاصل وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعلهما كلاهما صار مع فاعلها بتقدير المفرد كصفة مقدمة على موصوفها كما في قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها وجود قطيفه فصار معنى نعم الرجل رجل في غاية الجودة فكانه كان رجل نعم اي رجل جيد فصار مع اجزائه جملة بعد ما كانا جملة مستقلة ولهذا نظاير قوله سوا عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيد اقايما وكان زيد منطلقا على ما مر في باب ظننت ونحو يوم يجمع الله الرسل فان الجمل في هذه الصور منسلخة عن معنى الجملية بدليل كون مضمون الاولى مبتدا على ما قيل ومضمون الثانيه مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علما فهي محكيه مطلقا وان لم تكن كان كانت فعليه تركت على حالها كما مر في باب علمت قال تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه اي بدا لهم ابدا نا سجنهم اياه وان كانت اسميه اعرب الجزاين بما استحقه مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيد اقايما واعرب الجزء الاول باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان وحكي الجزان ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يمكن جرهما لان اسما واحدا لا يجر اسمين من دون اتباع ولو اقتصر على جر اولهما لم يكن لثانيهما اعراب مناسب كما كان في باب كان نصب الثاني مناسبا بعد الرفع تشبيها بالمفعول واما الجمل التي هي خبر المبتدا وما اصله الخبر كخبر كان وثاني مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد • دخول حرف الجر على نعم وبيس مطرد كقول الاعرابي لما بشر بمولودة وقيل نعم المولوده والله ما هي بنعم المولودة نصرها بكا وبرها سرقه وقولهم نعم السير على بيس العير ولبيس زيد بنعم الصاحب وغير ذلك ويحمل ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقوله والله ما ليلى بنا م صاحبه • اي بمقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبيس مطرد كثير بخلاف بنام صاحبه وحكي قطرب نعيم الرجل على وزن شديد وكريم

فهذه

فهذه الحكاية ان صحت تويد كون نعم كالصفة المشبهة فيحمل ما جا مطردا من نحو يا نعم المولي ويا نعم النصير ويا بيس الرجل على انه منادي وايضا يجوز دخول لام الابتدا ولام القسم عليهما نحو ان زيدا لبيس الرجل ووالله لنعم الرجل مع انهما لا يدخلان الماضي من دون قد وهذه الاشيا التي عزت الفرا حتى ظن انهما في الاصل اسمان ولو كانا كذا لم يكن لرفع ما بعدهما وجه الا بتكلف ولا تكون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزيها الا ظرف ولا غيره فلا يقال نعم اليوم الرجل انتهى ما اردناه منه فان قال في البسيط من قال باسميتهما فما بعدهما مرفوع عندنا ينبغي ان يكون تابعا عندهم لنعم اما بدلا او عطف بيان فالمعنى الممدوح الرجل زيد انتهى فنعم من نعم الرجل زيد اسم بمعنى الممدوح الرجل زيد انتهى فنعم من نعم الرجل زيد اسم مبتدا وبني لتضمنه معنى الانشا والرجل بدل منه او عطف بيان وزيد خبر وعلى ما قاله ابن العلج في البسيط فالقياس جر ما بعدهما ان كانا مجرورين كما في ما هي بنعم الولد وعلى بيس العير فالولد مرفوع على انه بدل او بيان مقطوع او على الاتباع على المحل بجعل البا زايدة فان قلت يحتمل انهم يروون ما استدلوا به بالجر قلت يرد ذلك ما ذكره ابن عصفور وقد سبق وكذا قول الرضي السابق ولو كانا كذا لم يكن لرفع ما بعدهما وجه الا بتكلف ولينظر ماذا يقال في قوله بنعم طير فانه ان جر طير كما هو الظاهر لزم اتباع نعم بنكرة اذ التقدير حينئذ بالممدوح طير لكنه لا مانع من ابدال النكرة من المعرفة فليراجع ذلك وليحرر ويبقى الكلام في نحو نعم رجلا زيد على القول بالاسمية فيحتمل ان يقال ان رجلا تمييز عن النسبة التي تضمنها نعم بمعنى الممدوح اي الممدوح من جهة الرجولية زيد ويحتمل ان يقال انه حال **قوله** الثالثة يا المخاطبة اي صحة اتصال يا المخاطبة وانما اختصت به حتى صح ان تجعل علامة عليه لانها فاعل والفاعل اذا كان ضميرا بارزا متصلا انما يتصل بالفعل لما تقدم وانما قال المصنف يا المخاطبة ولم يقل يا الضمير لان هذه يدخل فيها يا المتكلم وهي لا تختص بالفعل بل تكون

فيه نحو اكرمني وفي الاسم نحو غلامي وفي الحرف نحو اني بخلاف يا المخاطبه
لا تكون الا في الفعل وقدم المصنف كالناظم في الالفية تا التانيث على يا
المخاطبة وعكس في الكافيه حيث قال ٭

٭ للفعل يا الفاعل اوياه علم ٭ وقد وتا التانيث ساكنا ولم ٭

قيل وما في الكافيه هو الاولى لان يا المخاطبة علامة متفق عليها وتا التانيث
كما قال ابو حيان علامة يختلف فيها وتقديم المتفق عليها اولى كما اورده ابن
جماعة قال شيخنا رحمه الله تعالى واقول بل الاولى ما في الالفيه لان المختلف
فيه اهم بالبيان ردا على من نفاه ودفعا لتوهم انتفايه كما قيل به والحاصل
ان المتفق عليه اقوى ثبوتا والمختلف فيه اهم بالبيان لما ذكر فيصح مراعاة
كل منهما لكن الوجه اولوية مراعاة الثاني **قوله** و بهذه رد على
من قال وهو الزمخشري ان هات وتعال اسما فعلين للامر للزومهما
الامر فان قلت كيف يمكن القول باسميتهما مع لحوق اتصال الضماير البارزه
لها ولحوقها من خصايص الافعال كما تقدم قلت اجيب بمنع ذلك على
القول بان لحوق الضماير البارزه لا يختص بالافعال كما ذهب اليه ابو علي
الفارسي ووجه الرد قبولها يا المخاطبه ولم ينقل على من زعم كما سبق لان
هذا له دليل في الجملة واعلم ان اخر هات مكسور ابدا الا اذا كان لجماعة
المذكرين فانه يضم تقول هات يا زيد بمعنى اعطوا هاتي يا هند وهاتيا
يا زيدان او يا هندان وهاتين يا هندات كل ذلك بكسر التا وتقول هاتوا
يا قوم بضمها قال الله تعالى قل هاتوا برهانكم ولا يقدح في ذلك قول الجوهري
انه لا يقال منه هاتين ولا ينهى منه لان غاية ذلك انه ليس تام التصرف على
ان غير الجوهري حكى انه يقال هات لا هاتيت وهات ان كانت بك مهاتاه
وما اهاتيك كما اعاطيك وبهذا يعلم انهم لم يثبتوا الماضي والمضارع وقد
اعترض بعضهم على ما تقدم من لزومها الامر بانه يدل على ان هات لا يستعمل
الا على صيغة الامر وليس كذلك فانه يقال هاتي للماضي كعاطي وتصريفه
كتصريفه ويدخل عليه من علامات الافعال ما يدخل عليه قال

ولله

ولله ما يعطي وما يهاتي اي ياخذ وأن اخر تعال مفتوح في جميع احواله
من غير استثنا تقول تعال يا زيد وتعالي يا هند كما يقال لا تخشي واسعي
وتعاليا يا زيدان او يا هندان وتعالوا يا زيدون وتعالين يا هندات كل
ذلك بالفتح قال الله تعالى قل تعالوا اتل وقال تعالى فتعالين امتعكن
ومن ثم لحنوا الحمداني في قوله وهو ماسور وقد سمع حمامة تنوح بقربه
على شجرة عاليه ٭ اقول وقد ناحت بقربي حمامة ٭ ايا جارتا هل تشعرين بحالي

٭ معاذ الهوى ما ذقت طارقة النوى ٭ ولا خطرت منك الهموم ببالي
٭ ايا جارتا ما انصف الدهر بيننا ٭ تعالي اقاسمك الهموم تعالي
٭ تعالي تري روحا لدي ضعيفة ٭ تردد في جسم يعذب بالي
٭ ايضحك ماسور وتبكي طليقة ٭ ويسكت محزون ويندب سالي
لقد كنت اولى منك بالدمع مقلة ٭ ولكن دمعي في الحوادث غالي

بكسر لام تعالي وبناها وتعال للمفرد المذكر على حذف حرف العلة
وللمفرد المونث والمثنى مطلقا وجمع المذكر على حذف النون ولجمع المونث
على سكون حرف العلة قال الراغب قيل اصل تعال ان يدعى به
الانسان الى مكان مرتفع ثم جعل للدعا الى كل مكان وقال بعضهم اصله
من العلو وهو ارتفاع المنزله فكانه دعا الى ما فيه رفعة كقولك غير صاغر
تشريفا للمقول له قال تعالى قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم وبزاد
على ما ذكره المصنف من العلامات ما ياتي من قبول لم وزاد ابن الحاجب
قد والسين وسوف والجوازم وابن فلاح في مغنيه النواصب ولو
واحرف المضارعه وزاد في التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز
ولزومه مع يا المتكلم نون الوقايه وبهذه تعرف فعلية افعل في التعجب
وفي سبك المنظوم تغيير صيغة لاختلاف الزمان واقتصر المصنف
على اربع علامات لارتقا اصوله الى اربعه **قوله** الرابعة نون التوكيد
اي صلاحيته اللفظ لاتصال نون التوكيد به على وجه الاطراد كما هو المتبادر
في الاصطلاح من اطلاق الاحكام كما هو ظاهر فخرج دخولها على الاسم

فيما سياتي لانقال يلزم الدور لتوقف معرفة الفعل على صحة دخول هذه النون
بمقتضى كونها علامة وتوقف معرفة اطراد الدخول على معرفة كونه فعلا لانا نمنع
ذلك بل يمكن معرفة الاطراد وعدمه بدون معرفة الفعليه والاسميه بضبط المواضع الاطراد
بجامع الجهل بالفعل وموضع عدمه بجامع الجهل بالاسميه وتلحق الامر بلا شرط والمضارع
بشرط مذكور في بابه وقد تلحق الماضي وضعا المستقبل معنى كقوله صلى الله عليه وسلم فاما
ادركن واحد منكم الدجال وقول الشاعر

دامن سعدك لو رحمت متيما ، لولاك لم يك للصبابة جانحا

ولم يوكد بها الماضي معنى لان الغرض بالتاكيد الحث على الايقاع والماضي قد وقع
فتاكيده بها تحصيل الحاصل واختصت بالفعل لانها وضعت للمبالغه في معناه
فلا تدخل الا عليه ولمقابلتها لان في التوكيد وان مختصة بالاسم فينبغي ان
تختص هي بالفعل ولانها لما اثرت في لفظة البنا وفي معناه التخلص للاستقبال
وجب ان تختص به وقدمنا الفاعل وتا التانيث الساكنه لاختصاصها بماضي
المعنى ولحاقها اياه متصرفا وغير متصرف واشتراكا لاخيرين بين الامر والمضارع
وقدم تا الفعل على تا التانيث الساكنه للحاقها بالفعل فقط دون تا التانيث
الساكنه فانها قد تلحق الحرف قليلا وقدم يا المخاطبه على نون التوكيد تنكيبا
على المخالف في فاعليتها التي بها تكون علامة قوله واما قوله اقائلن احضروا
الشهودا فضرورة نادرة جواب عما يقال ان هذه العلامة لم تطرد لاحتمال
اذ قد وجدت وهنا لم يوجد الفعل وسوغ هذه الضرورة شبه الوصف بالفعل
وقايل هذا البيت روبه وقبله اريت ان جات به املودا مرجلا ويلبس البرودا
اريت اصله ارايت لكن حذفت الهمزة تخفيفا قال الشاعر

صاح هل ريت او سمعت براع ، رد في الضرع ما قري في الحلاب

وقال ابو الاسود الدؤلي اريت امرا كنت لم ابله اتاني ، فقال اتخذني خليلا

وقال اخر اريتك ان منعت كلام ليلى ، اتمنعني على ليلى البكا

والاملود بضم الهمزة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذي شعره بين الجعودة
والسبوطه يقول اخبرني ان جات هذه المراة بشاب يتزوجها رجل الشعر

حس

حسن اللباس كالغصن الناعم اتامر باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه بتقدير
وقوع ذلك منه قال الدماميني ولقايل ان يقول لا نسلم ان في قوله اقايلن توكيدا
بالنون لاحتمال ان يكون اصله اقايلا انا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغم التنوين
في نون انا على حد لكنا هو الله ربي كما قيل فيه نعم القول بتاكيد الاسم بالنون
الثقيلة في قوله يا ليت شعري عنكم حنيفا ، اشاهرن بعدنا السيوفا
متحتم ولا ينافي فيه هذا الاحتمال وحنيف ترخيم حنيفه وهي قبيله وحرف
الندا محذوف وههنا بحث وهو ان اسم الفاعل عند اتصال نون التوكيد به هل
يبنى لشبهه بفعل الامر فانه افعل الافعال بهذه النون اذ تلحقه بلا شرط
واما غيره من الافعال فانها لا تلحقه الا بشرط هذا مما لم ار فيه نصا ولكن
سمعت شيوخنا ينشدون البيت الذي اورده المصنف بضم اللام من اقايلن
ولم اقف عليه مضبوطا كذا في كتاب معتمد فان ثبتت الروايه نبه على هذا
الوجه علم ان العربية لا تبنيه عند لحاق هذه النون المتصله به لكن يبان
حينئذ لم اعرب مع قيام المقتضي للبنا انتهى وقيل تعلق تحركة الهمزة الى
التنوين قبلها وحذفت الهمزة فالتقى مثلان فادغم احدهما في الاخر قال الشارح
وعليها اعتراض من وجهين احدهما انه يعتبر في المقيس ان يكون على
وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك لان الالف الثانيه في المقيس عليه
مذكوره وفي المقيس محذوفه والثاني ان هذا الاحتمال انما يتمشى حيث كان
المعنى اقايل انا على التكلم اما اذا كان المعنى على الخطاب كما تعطيه السوابق
واللواحق فلا على ان العيني قال والمعنى هل انتم قايلون فاجراه مجرى
تقولون انتهى ويوخذ منه ان الوصف هنا مسند الى ضمير جماعة الذكور بنا
على انه يسلك بالوصف مع نون التوكيد مسلك الفعل من البنا على الفتح مع
المفرد وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم اقف على نص في ذلك انما هنا كلام الشارح
وفيه امور احدها ما ذكر انه يعتبر في المقيس الخ فيه نظر من وجهين
الاول انه يعتبر في القياس ان يكون على وزان المقيس عليه في علة الحكم لا في
غيرها وقد ذكر بعضهم ان القياس في العربيه على اربعة اقسام حمل فرع على

والاصل ابا حنيفه ففيه حذف مضاف

ح

اصل وحمل اصل على فرع وحمل نظير على نظير وحمل ضد على ضد فمن امثلة الاول
اعلال الجمع وتصحيحه حملا على المفرد في ذلك كقولهم قيم وديم في قيمه وديه
وزوجه وثورة في زوج وثور ومن امثلة الثاني اعلال المصدر لاعلال
فعله وتصحيحه لصحته كقمت قياما وقاوم قواما واما الثالث فالنظير
اما في اللفظ او في المعنى او فيهما فمن امثلة الاول زيادة ان بعد ما المصدريه
الظرفيه والموصوله لانها بلفظ ما النافية ومن امثلة الثاني جواز غير قايم
الزيدان حملا على ما قام الزيدان لانه في معناه ولولا ذلك لم يجز لان المبتدا
اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغني عن الخبر ومن امثلة الثالث اسم التفضيل
وافعل في التعجب فانهم منعوا افعل التفضيل ان يرفع الظاهر لشبهه بافعل في
التعجب وزنا واصلا وافادة واما الرابع فمن امثلته النصب بلم حملا على الجزم
بلن فان الاولى لنفي الماضي والثانيه لنفي المستقبل الثاني سلمنا ما ذكر لكن نقول
ان الالف الثانيه في المقيس عليه محذوفة وصلا في قراءة غير ابن عامر فان
ابن عامر قرا باثبات الالف وصلا ووقفا والباقون بحذفها وصلا واثباتها
وقفا وكفى ذلك في كون المقيس عليه على وزان المقيس عليه ثانيهما ان في
اعطا ما ذكر لما ذكر نظر الجواز ان المتكلم جرد من نفسه نفسا خاطبها
ثالثها ما ذكره من بنا الفعل المؤكد بالنون على الضم مع واو جماعة الذكور
لم اقف على نص في ذلك فان الذي وقفنا عليه بناؤه مع نون التوكيد وان لم
تباشره واما ان بناه على الضم مع الواو وعلى الكسر مع اليا فلم ار فيه شيئا
مما وقفنا عليه فان كان الشارح اطلع على نقل في ذلك فسمعا وطاعة والا فهو
محل توقف **فصل قوله** ويعرف الحرف بانه لا يحسن فيه شي من العلامات
التسع الواو فيه للاستيناف لا للعطف لعدم تقدم عليه والمصنف عدل
عن التعريف بالحد وان كان اتم فايده واكثر تحقيقا لانه اصعب شانا ولايلا
التعريف بالعلامة لانه اقرب واسهل شانا ولا والحرف بالحد كلمة دلت على
معنى في غيرها فقط اي يحتاج فهمه منها الى ذكر غيرها فخرج الاسم لانه يدل
على معنى في غيره وهو النسبة يدل على معنى في نفسه والفعل لانه كما يدل

على

على معنى في غيره وهو النسبة يدل على معنى في نفسه وهو الحدث والزمان
ولذلك يخرج بفقط ما تضمن من الاسم معنى في غيره كاسما الشرط فانه كما يدل
على معنى في غيره وهو للمعنى الحرفي يدل على معنى في نفسه فمن الشرطيه دالة
على شيين احدهما الشخص العاقل وهذا هو المعنى الذي هو به اسم لانه معنى
في نفس الكلمة كما في قولك انسان وهو معناها الوضعي والثاني معنى الشرطيه
اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين اللتين بعدها وهو معنى عرض لها
لتضمنها معنى الحرف ولم يلزم من دلالتها على هذا المعنى ان تكون حرفا لان
الحرف ما دل على معنى في غيره فقط لا يقال تعريف المصنف للحرف بما ذكره
تعريف بالاعم لصدقه على الخط والجملة فانهما لا يقبلان شيا مما ذكر لان جنس
هذا التعريف هو الكلمة بقرينة كون الحرف من اقسامها فحاصله ان الحرف
كلمة لا يحسن فيها شي من العلامات التسع وتعريف المصنف منقوض بكيف
فانها لا يحسن فيها شي من العلامات التسع الا ان يريد بالاسناد اليه ما
يعم الاسناد اليه في اللفظ او في المعنى كما في قط فلا ينتقض لا يقال بل
يحسن فيها الجر حكي في المغني عن بعض العرب على كيف تبيع الاحمرين لان
الجر عند المصنف كما تقدم ليس دخول حرف الجر بل الكسرة ولا كسرة
ههنا وقد تقدم ان ما في محل جر لا جر فيه وان معنى كون اللفظ في محل جر
انه في محل لو كان فيه اسم معرب كان مجرورا لفظا او تقديرا فالجر لم يتحقق
في المجرور محلا بخلاف الحرف قبل وكان عليه ان يزيد قيدا اخر لاخراج
اسما الافعال وكيف وقط ونحو ذلك كما قال ابن الناظم ولم يدل على
نفي الحرفيه دليل اي كان يقع الكلمة احد ركني الاسناد فانها حينيذ ينتفي
عنها الحرفيه وتتردد بين الاسميه والفعليه والاسم اصل والالحاق به عند
التردد اولى فكيف ليست حرفا لتركب الكلام منها ومن كلمة اخرى والكلام
لا يتالف من حرف ومن كلمة اخرى وليست فعلا لان لكل من انواعه هيئة
تخصه فالماضي منحصر في موازن فعل بفتح العين وكسرها وضمها
وشهد غير اصلي والمضارع يبدا بحرف المضارعه وليس في كيف والامر له

صيغه وخصوصية منتفيتان في كيف فتعينت اسميته وتساهل المصنف
في تعبيره بعدم الحسن عن عدم الصلاحية والقبول والا فنفي الحسن لا ينافي
صحة دخول شي من العلامات عليها قيل والاولي حذف قوله التسع لان العلامات
ليست منحصرة فيها ولا يلزم من عدم قبوله هذه العلامات عدم قبوله لجميع
العلامات والمصنف تبع في ذلك عبارة النظم فانها تقتضي ذلك ولذا قال
الشاطبي كلامه يدل علي ان تلك الخواص لم يشذ عنها شي فعليك باختبار ما التزم
عهدته وقد قال الحفيد مراده ما لا يقبل شيا من علاماتها والاولي ان يقول بان
لا يحسن فيه شي من علاماتها لان العلامات ليست منحصرة فيما ذكر ولا يلزم من عدم
قبوله لهذه العلامات عدم قبوله لجميع العلامات انتهي وفي اقتضا عبارة النظم
لذلك نظر ظاهر وقد يقال لعل المصنف لم يطلق العلامات حتى يشمل غير
المذكورة لان فيه احالة علي مجهول ولانه لا يحسن التعريف به لانه يقتضي
ان المبتدي لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الامور المنافية له ويعلم انتفا
تلك الامور من الكلمة وفي هذا من العسر ما لا خفا فيه وان امكن الجواب بمنع
ان فيه احالة علي مجهول بل المحال عليه امر ظاهر معلوم بادني تامل
غايته الامر ان المحال عليه غير مذكور وذلك لا يضر والحوالة ليست بازيد
من الاتيان بضمير الغيبة مع ان الواجب فيه رجوعه للمعلوم لا للمذكور
بل لقايل ان يقول لا محذور في الحوالة هنا علي المجهول وفايدتها ان المبتدي
اذا راجع المعلم علم منه ما لم يذكر من العلامات وكفي هذا فايدة وبان
المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدي انما هو استفادته منها في الجملة
للقطع بعجزه عن الاستفادة علي الوجه الكامل وغالب الالفاظ التي لا تقبل
شيا من العلامات المذكورة حروف فيستفيد حرفية كثير من الالفاظ
بانتفا العلامات المذكورة وكفي هذا في الاستفادة بالنسبة اليه ولا يضر
انه قد يخطي باعتقاد حرفية بعض الالفاظ لانتفا العلامات ظاهرا له
ذلك بالنسبة لغيره وكما لو اخطا في غير ذلك فان المبتدا مظنة الخطا
اذا استقل بالاخذ علي ان المبتدي قطعا لا يستغني عن التوقيف للقطع

بعجزه

بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة بالنسبة لجميع ما في الكتاب والتوقيف
يبين له ما يستفيد به عدم حرفية تلك الكلمات التي انتفت عنها العلامات المذكورة
مع عدم حرفيتها وقد قال المصنف هذا التعريف اي تعريف الناظم للحرف غير كاف
فان نحو قط في قولك ما فعلته قط لا يقبل شيا من العلامات وهو اسم باتفاق قال
ولما راي ابن الناظم ورود ذلك زاد في التعريف قوله ما لم يقم علي نفي الحرفية دليل كما في
قط فانه مخبر عنه في المعني اذ هو بمنزلة الزمان الماضي من حولك الزمان ما فعلت
هذا فيه وقال في موضع اخر كم من كلمات لا تقبل شيا من العلامات المذكورة
وليست حروفا بالاتفاق كافعل في التعجب وخلا وعدا وحاشا اذا نصبت
ونزال واخواته لا تقبل شيا من العلامات الا انها تسند فانتفت الحرفية اذ
الحرف لا يسند وتعينت اسميته لان الاسما هي الاصول فكان الالحاق بها عند
التردد اولي انتهي وهذا الذي قاله يرد عليه مثله ويمكن الجواب اما اولا
فبان المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدي الي اخر ما سبق علي ان تقييد العلامات
بالمذكورة ممنوع ان اراد المذكورة في المتن كما هو الظاهر وصرح به هنا حيث قيل
بالتسع فان كلام الناظم لا يقتضي ذلك وانما اراد بان الحرف سواهما انه لا يقبل شيا
من علاماتهما الثابتة لهما مطلقا وحينيذ لا يخرج عن ذلك شي ما من الحروف ولا
يدخل فيه شي ما من غيرها واما ثانيا فلانه يمكن جعل التمثيل المذكور قيدا في التعريف
كما جعل ابن الناظم قوله السابق كما ستفهم قيدا في تعريف الكلام والتقدير والحرف
مغاير لهما في عدم قبول العلامات المذكورة مغايرة كمغايرة هل وفي ولم في
عدم قبولها الاسناد الي معناها واسنادها الي غيرها ونحو ذلك وحينيذ تخرج
الجملة ونحوها عن تعريف الحرف بانها تقبل اسنادها الي غيرها ولا نستبعد شيا
مما ذكر ان استحضرت ما اعتاده اهل الفنون والمصنفون فيها من المسامحات
بامثال ذلك بل وبما هو دون ذلك كما هو معلوم من تتبع صنيعهم واما ثالثا فغايته
ما يلزم ان هذا التعريف من قبيل التعريف بالاعم وقد اجازه المتقدمون لانه
يستفيد به التمييز في الجملة ولا يخفي ان بعض هذه الاجوبة يمكن الجواب به عن
كلام المصنف هنا فان قيل علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها

اجاب شارح اللباب بان الحرف له
علامة للحرف لانه يلزم منه الدور قلت
جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانيه يكون عدمه علامة
للحرف لا من الاولي فلا دور كذا قيل ولا يخفي ان المصنف لم يعبر بالحرف في علامات
الاسم ولا في علامات الفعل بل عبر عن امور مخصوصة يمكن معرفة كل واحد
ومعرفة ما تقبله بدون معرفة كونه حرفا وان كانت في الواقع حرفا فيمكن
معرفة ال ونا التانيث مثلا بدون معرفة حرفيتهما ومعرفة ان ما انتفي عنه
العلامات التي هما منها حروف وان لم تعلم حرفيتهما ويمكن معرفة انهما حرف
بانتفا العلامات التي هما منها عنهما اذ لا يقبلان نفسهما فمعرفة ما عداهما من الحروف
بانتفايهما مع انتفا بقية العلامات عنه لا تتوقف علي معرفة حرفيتهما ومعرفة حرفيتهما
بعدم قبولهما لغيرهما من الحروف لا تتوقف علي معرفة حرفيته وبعدم قبولهما
لنفسهما فانه لو قيل يعرف الحرف بعدم قبول قد يعلم ان قد حرف لعدم قبولها قد من
غير لزوم محذور ولا احتياج لتاويل فان قيل كيف دل انتفا قبول العلامات علي
انتفا الفعلية والاسمية مع ان العلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم
انعكاسها اي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم قلت لانها
مع كونها علامة هي من حيث القبول شرط ولازم فلزم من عدم قبولها العدم
من جهة كونها شرطا لازما لا من جهة كونها علامة اذ الشرط يلزم من عدمه
العدم وكون الشي سببا وشرطا في حالة واحدة بعيد لتنافي مفهوميهما فكيف
يجتمعان علي شي واحد وقد يقال نحن في غنية عن ذلك لجواز ان يكون ما
قاله مبنيا علي ان هذه شروط قد قارنت الاسباب فصح الاستدلال علي
الوجود باعتبار ما استقر لها عندهم من مقارنة الشروط للاسباب كما صح الاستدلال
بالعدم علي العدم نظرا لكونها شروطا فليتامل ويمكن الجواب بانها شاملة لافراد
الاسم والفعل فيلزم من عدمها العدم ونظير جعل النحاة عدم العلامات
علامة للحرف فجعل واضع الخط علامة للحا اخلاوها من النقطة لانه لما
وضع صورتها وصورة الجيم والخا متحدة واراد الفرق بينهن جعل للجيم
نقطة سفلي وللخا نقطة عليا فتميزت كل منهما عن الاخري وجعل اهمال الحا

من

ع

النقطة علامة لها فهما اشبه شي بالجيم والخا وهو اشبه شي بالحا المهملة وقد
قام الاجماع علي ان للحرف علامة عدمية وانما الخلاف في العلامات الوجوديه
قال بعض المتاخرين وعندي لا نزاع في جواز ذلك بالنسبة الي الحرف وانما النزاع
المذكور في وقوع ذلك الجايز ولا نزاع ان العدم المطلق لا يكون علامة لواحد من
الكلمات الثلاث ولا نزاع ان العدم الاضافي يكون علامة لكل واحد منها ولا
نزاع ان الوجودي يكون علامة للاسم والفعل وقيل وانما لم يوضع للحرف
علامة وجوديه كقسيميه لانه في نفسه علامة فلو وضع له علامة لزم الدور
والتسلسل **قوله** كهل وفي ولم قدم هل علي في ولم لدخولها علي النوعين كما سياتي
فهي اقوي تصرفا منهما لاختصاص كل منهما بنوع بل لم يتصرف وهو المضارع
ولو قيل ان ما جعل موجبا لتقدمها ينبغي ان يكون موجبا لتاخرها لم يبعد
فالتقديم اذن اتفاقي لا قصدي ويقال في هل ال بابدال هايها همزة وهي
حرف استفهام لطلب التصديق **قوله** وقد اشير بهذه المثل قد
فرق السعد التفتازاني بين جمعي القلة والكثرة بان جمع القلة من الثلاثه
الي العشرة وجمع الكثرة من الثلاثة الي ما لا يتناهي فالفرق بينهما من جهة
النهاية لا من جهة المبدا بخلاف ما ذكره بعضهم فان الفرق بينهما من
جهة المبدا وكلام الشارح مبني عليه والمثل جمع مثال جمع كثرة وجمع جمع
قلة علي امثلة وتقدم بيان معناها **قوله** فان منها ما لا يختص بالاسما ولا
بالافعال فلا يعمل منقوض بما ولا النافيتين العاملتين عمل ليس فان خبرهما لا يلزم
اسميته وقد يجاب بان محل عدم عمل غير المختص ما لم يشبه بفعل وما ولا المذكورتان
شبهتا بليس وحينيذ فيقيد فيقال ما لا يختص ولم يشبه بالفعل لا يعمل ويجعل التمثيل
في كلام المصنف قيدا والتقدير ما لا يختص بما ذكر حال كونه كهل في عدم التشبيه
بفعل ومفيدا في التنبيه علي ذلك وبان معني قوله فلا يعمل وبان معني هو شان
حقه وقاعدته ان لا يعمل شيا **قوله** كهل تقول هل زيد اخوك اشار بالمثال
الي ان دخولها علي الاسما مقيد بان لا يكون في حيزها فعل كهذا المثال فان وجد

وذكر العلامة الكرماني في شرح صحيح
البخاري تبعا للامام الحريري ان هذا
الفرق انما هو في النكرات فاذا
عرف الجمع باللام فالقلة كالكثرة
فتفطن ومع غيره كذلك

في حيزها فعل اختصت به فلا تدخل الا عليه ولا يجوز ان يفصل بينها وبينه بشي
فلا يقال هل زيد قام الا في الشعر وقال سيبويه فقوله في باب الاشتغال يجب
نصب اسم الاشتغال اذا وقع بعد ما يختص بالفعل كهل زيدا رايته لا يخالف هذا
والهمزة في عدم الاختصاص كهل قال الرضي الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية
سوا كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل
نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد فقد قيل اهل
قال اهل عرفت الدار بالغريين وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة
قوله اهل عرفت الدار بالغريين الغريان بفتح الغين المعجمة وتشديد اليا المكسورة واليا بناهما ابدا الله وعقيل بذي جدية الابرش هـ
الاستعمال استغنا بها عنها وقد جات على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان
اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان
رات فعلا تذكرت عهود الحمى وحنت الى الالف المعهود وعانقته وان لم
تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة انتهى ومع وجوده ان لم يشتغل بضميره لم
يقتنع به مقدرا بعدها والا فتقنع به فلا يجوز في الاختيار هل زيدا رايت
بخلاف هل زيدا رايته وقد يراد بالاستفهام بها النفي نحو هل جزا الاحسان الا
الاحسان اي ما واختلف في مجيها بمعنى قد فاثبته جماعه وفسروا قوله تعالى
هل اتى على الانسان اي قد وانكره اخرون منهم ابو حيان قال لم يقم على ذلك دليل
واضح انما هو شي قاله المفسرون في الاية وهو تفسير معنى لا تفسير اعراب
ولا يرجع اليهم في مثل هذا وقال بعضهم كالزمخشري انه معناها ابدا وان الاستفهام
المفهوم منها من همزة مقدرة وقال ابن مالك انه معناها اذا قرنت بالهمزة قوله
ومنها ما يختص بالاسما ينعمل فيه منقوض بلامي التعريف والابتدا على القول بان
الثانيه خاصه بالمبتدا قيل فكان عليه ان يقول ان لم يكن كالجزء منها لئلا يرد
عليه لام التعريف على انه ينتقض بلام الابتدا على القول بانها خاصه بالاسما
بل بالمبتدا كما عليه ابن الحاجب وجماعة لان لام الابتدا ليست كالجزء اذ تمنع
ما قبلها من العمل فيما بعدها نحو علمت لزيد قائم وقد يقولون ان ما اختص
بقبيل عمل فيه العمل الخاص ويرد عليه ان واخواتها فانها مختصه بالاسما ولم تعمل
الرفع والنصب وهما عام لا خاص واجاب بان المراد ان ما اختص بقبيل ولم

يشبه بالفعل يعمل العمل الخاص فخرج ان واخواتها لانها مشبهة بالفعل لفظا ومعنى كما
صرح به في محله لا يقال لا نسلم اختصاصها بالاسم لان خبرها يكون فعلا لانه لا بد لها
من اسم فاسمها لا يكون الا اسما واما خبرها فقد يكون وقد لا يكون ويكفي هذا في
الاختصاص ثم انهم قيدوا ايضا بان لا يكون كالجز احترازا من ال المعرفة وحرف
التنبيه فيتحصل ان يقال ما اختص بقبيل ولم يكن كالجز ولم يشبه بالفعل عمل
العمل الخاص وان تخيل فيما عمل العمل الخاص من انه يشبه الفعل لا لم يرد لان المراد ان
يقصد تشبيهه ولعل هذا الذي تخيل لم يقصد مشابهته وان كانت المشابهة
في نفس الامر كذا قاله شيخنا قوله ومنها ما يختص بالافعال فيعمل فيه منقوض
باداة التحضيض وبحروف المضارعه وقد والسين وسوف قيل فكان عليه ان
يقول ان لم يكن كالجزء منها لئلا يرد قد والسين وسوف وحروف المضارعه
وفي صدق هذا على قد وسوف نظر اذ لا يظهر كونهما كالجزء من الفعل وحينئذ فيرد
اذ قد اختصا ولم يعملا فليتامل وقد يجاب بجعل التمثيل في كل من الانواع قيدا فلا
يرد شي قوله نحو لم يلد ولم يولد قال الرضي لولا كراهة الخروج من اجماع النحويين
لجاز ان يدعي في المضارع المسمى مجزوما البنا على السكون لان عمل ما يسمى جازما لم
يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما كانت او فعلا او حرفا ان تكون
ساكنة الاخر فصل قوله الفعل جنس اي اضاف تحته ثلاثة انواع الخ
اشارة الى ما كان ينبغي للناظم ان يفعله فقد عيب عليه من جهة ذكر علامات اقسام
الفعل قبل العلم باقسامه والمعتاد ان تعلم الاقسام اولا بالقابها وتميزها ثم تذكر
علاماتها ومن جهة ان المصراع الثاني ليس له تعلق بالمصراع الاول وهو من عيوب
الشعر واجاب عنه شيخنا رحمه الله تعالى بمنع ما قيل فيه بل ذكر اقسام الفعل في
ضمن ذكر علاماته اختصارا فقد ذكر الامرين معا والحامل عليه قصد الاختصار
وهو صنيع حسن مطلوب في المختصرات واورد على الناظم ما يرد مثله على
المصنف انه فصل بين علامات الفعل واقسام الفعل بذكر الحرف وكان اللائق
خلافه وان يوخر ذكر الحرف الى اخر الباب كما صنع في الكافية الكبرى والعمدة
واجاب عنه شيخنا بان هنا تقسيمين اصليا وفرعيا فالاول تقسيم الكلمة

الي الاسم والفعل والحرف والثاني تقسيم الفعل الي المضارع والمضي والامر ولا يخفي ان
المناسب البداة بعلامات اقسام التقسيم الاول كان المناسب البداة به لاصالته
ولما كان الحرف من جملة اقسام التقسيم الاول كان المناسب تقدم بيان علامته علي
بيان اقسام التقسيم الثاني وعلامانها لئلا يفصل بين علامات الفعل واقسامه بذكر
الحرف لهذه النكتة الحسنة الدقيقه وبعبارة اخري انما اخر تقسيمه الي هنا لان المناسب
تمييز الاقسام بعضها عن بعض ولا ثم تقسيمها بعبارة اخري هذا التقسيم ثانوي
فحقه ان يتاخر عن التقسيم الاول وتمييز اقسامه اذ مجرد التقسيم بدون تمييز الاقسام
لا فايدة فيه فكان التقسيم الاول مستتبعا لبيان علامات اقسامه فلذا قدم معه
وما ذكره المصنف من ان الفعل ثلاثة انواع هو مذهب جمهور البصريين وذهب
الكوفيون والاخفش الي انه نوعان باسقاط الامر بناء علي ان اصله مضارع وانتصر
لهم المصنف في المغني وقواه كما سياتي **قوله** احدها اي والصاعد لعنة المصنف
لما تقدم **قوله** المضارع من المضارعة وهي المشابهة من الضرع كان كلا من
الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا **قوله** وعلامته ان يصلح
لان يلي لم اثر لم علي غيرها لانها اشهر عوامله ولان لها امتزاجا به بتغيير معناه
الي الماضي حتي صارت كجزيه كما قاله الرضي لا يقال فيه دور لان معرفة المضارع
متوقفة علي معرفة صلاحيته لان يلي لم اي يقع بعدها من غير فصل ومعرفة الصلاحية
المذكورة متوقفة علي معرفته لان المراد بصلاحيته لان يلي لم استقامة المعني
وعدم الامتناع بحسب اللغة ولا خفا في امكان معرفة ذلك بدون معرفة ان
ما ولي لم مضارع **قوله** والافصح فيه فتح الشين لا ضمها انظر وصف
الحركات والسكون بالفصاحة منه اي وجه من وجوه الفصاحة التي تتعلق
بالمفرد وهل هو باعتبار الرجوع الي الخلوص من التنافر والغرابة او مخالفة
القياس ببساطة او باعتبار ملاحظة التركيب من ذلك وهل المفرد الذي يتصف
بالفصاحة يتناول ما ذكر محل بحث وتامل وقد يقال مرادهم من وصف الحركات
او السكون بالفصاحة وصف اللفظ المتحرك او الساكن بها لان الفصاحة صفة
للمفرد او الكلام او المتكلم **قوله** والافصح في الماضي شممت بكسر الميم لا فتحها

قال

قال الشارح والحاصل انه جاء من باب فرح يفرح ونصر ينصر والاول افصح من
الثاني وفيه رد علي ابن درستويه حيث انكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال انه
خطا انتهي والصواب وروده وممن حكاه الفرا وابن الاعرابي وغيرهما كما قال المرادي
وممن حكي هذه اللغة يعقوب وغيره فلا عبرة بتخطئة ابن درستويه العامة في النطق
بها **قوله** لمشابهته للاسم اي في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتدا وجريا
علي حركات اسم الفاعل وسكناته وقد يقال ذكروا في باب الاضافة ان المضاف لا يكون الا
اسما لانه يستفيد من المضاف اليه تعريفا او تخصيصا وكلاهما لا يكون الا في الاسم
فيشكل علي قولهم هنا الفعل يشبه الاسم في التخصيص واجيب بان ما هناك حكم علي
المجموع اي مجموع الامرين لا يكون الا في الاسم او ان ذلك لا يكون اصالة الا فيه وقيل
لمشابهته للاسم المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعني اما من جهة اللفظ فلجريانه
عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الاصول والزوايد
وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولي واما من جهة المعني فلان كل واحد منهما ياتي
بمعني الحال والاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعت انتهي
وعللت التسمية في هذا دون قسيميه للخفا فيه دونها **قوله** ولهذا الشبه



اعرب رد ابن مالك ما تقدم اما الاول فلان الماضي يقبله تقول ذهب زيد فيحتمل
قرب الذهاب وبعده فاذا دخلت قد فقد تخصص واما الثاني فلان الاسم والماضي
يشتركان في قبول اللام اذا وقع جوابا للو واما الثالث فليس بمطرد ولو سلم فالماضي
يجري ايضا علي الاسم كفَرِحَ فهو فَرِحٌ وأَشِرَ فهو أَشِرٌ وغلب غلبا وجلب جلبا
ثم جعل وجه الشبه المقتضي لاعرابه اعتوار المعاني المختلفة عليه كالاسم ومن
شرط العلة ان تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه تقول ما احسن زيد فيحتمل
النفي والتعجب والاستفهام فان اردت الاول رفعت زيدا او الثاني نصبته او الثالث
جررته فلا بد ان تكون هذه العلة هي الموجبة لاعراب المضارع فانك تقول
لا تاكل السمك وتشرب اللبن فيحتمل النهي عن كل منهما علي انفراده وعن الجمع بينهما وعن
الاول فقط والثاني مستانف ولا يبين ذلك الا الاعراب بان تجزم الثاني ايضا ان
اردت الاول وتنصبه ان اردت الثاني وترفعه ان اردت الثالث قال وهذا

لث

اولى من قولهم انما اعرب لشبهه له فى تلك الاربعة فان المشابهة له بمعزل عما جئ
بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة فيما اعتبرته وحاصل ما ذكره ان ما ذكروه
ليس بتام فى نفسه وبتقدير تمامه لا يفيد لان تلك الامور وعبارته فى التسهيل
فبنيا اى الفعل والحرف الا المضارع فانه شابه الاسم بجواز شبهه ما وجب له اى
للاسم فاعرب قال الدمامينى وذكر الشبه هنا فاسد بل الجايز هنا عين الواجب
هناك لا شبهه فان الذى اوجب اعراب الاسم على ما ذكره هو القبول للمعانى المختلفة
بصيغة واحدة وذلك بعينه ثابت للفعل لا ان الموجود شبهه وانما يصح قوله
لو نص على تلك المختلفة باسمايها انتهى وحاصل ما ذكره ان ما ذكروه ليس بتام فى نفسه
وبتقدير تمامه لا يفيد لان تلك الامور الاربعة ليست هى السبب فى اعراب
الاسم حتى يترتب على ثبوتها فى المضارع اعرابه لان شرط الجامع ان يكون هو سبب
الحكم قال شيخنا رحمه الله تعالى ولك ان تقول هب انها ليست سبب الاعراب الا
انه يصح الالحاق بسبب المشابهة فيها على طريق قياس الشبه انتهى وقياس الشبه
هو الجمع بين الفرع والاصل بوصف مع الاعتراف بان ذلك الوصف ليس علة الحكم
بخلاف قياس العلة فانه جمع بما هو علة الحكم انتهى ولك ان تقول لا يصار الى قياس
الشبه مع امكان قياس العلة وهو ما جمع فيه بالمناسب بالذات كما ذكره شيخنا فى
شرحه الكبير على شرح ورقات امام الحرمين ويمكن الجواب عنه بان علة اعراب
الاسم توارد معان مخصوصة هى الفاعلية والمفعولية والاضافة على انه يرد على ابن
مالك كما قال شيخنا امران احدهما ان ما بين به الشبه يأتى مثله فى الماضى مع انتفاء اعرابه
قطعا وذلك لانك اذا قلت مثلا ما صام زيد واعتكف احتمل نفى الفعلين ونفى الاول
مصاحبا للثانى ونفى الاول واثبات الثانى فكان ينبغى اعرابه لذلك لوجود
الشبه الذى هو السبب فى اعراب المضارع على قوله والثانى انه وافق غيره على ان
السبب فى الحاق الاسم بالحرف فى البناء مشابهته له فى الوضع مع ان وضع
الحرف ليس هو علة بنايه وانما هى استغناؤه عن الاعراب كما قرره فيرد عليه نظير
اعتراضه عليهم هنا فما كان جوابه فهو جوابهم لا يقال ما ذكره هناك مبنى على
طريقة غيره اما على طريقته فيجعل سبب البناء هو الاستغناء لانا نقول هذا غير

يمكن

يمكن لان الاسماء التى بنيت لمشابهة الحرف محتاجة للاعراب قطعا فلا يمكن
ان يجعل سبب بنايها الاستغناء المذكور قلنا مسلم وكان المصنف ابهم
المشابهة ليكون كلامه جاريا على قول ابن مالك وقول غيره فان قيل لم كانت
هذه المشابهة توجب للفعل نقل الاعراب اليه من الاسم ومشابهة الاسم
للفعل توجب ضعف اعرابه لا بناءه وهلا عمم بعكس الحكم قلت لان مشابهة
الاسم للفعل بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من
خصايص الفعل الظاهرة بل يحتاج فى اثباتها فيه الى تكلف وكذا اثبات
الفرعية فى الاسماء التى لا تنصرف بسبب هذه العلة غير ظاهر فان قلت لم كان
اعطاء الفعل هنا حكم الاسم اولى من العكس مع ان الفعل لما شابه الاسم فقد
شابهه الاسم ايضا قلت لان الفعل تطفل على الاسم فيما هو من خواص الاسم
وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما قوله واستحق التقدم فى الذكر على اخويه
اى الماضى والامر على تقديم المضارع على اخويه بامور منها ما ذكره المصنف
من انه يشبه الاسم الذى هو اشرف الكلمات فى امور لفظية وامور معنوية كما
تقدم ولا يمترى عاقل فى ان مشابهة الاشرف تفيد شرفا وان يشبه الاشرف اشرف
مما لا يشبهه فينبغى للشخص ان يتحلى بالاوصاف الجميلة ليحصل له التقدم على اقرانه
ومنها انه معرب والمعرب اشرف من غيره ومنها ان حدث المضارع سابق فى
الوجود حقيقة لان الحدث يكون مستقبلا ثم يحضر فيصير حالا ثم ينقطع فيصير
ماضيا فالحدث الذى يعبر عنه بالمضارع سابق حقيقة على الحدث الذى يعبر عنه بالماضى
بل لا يعبر بالماضى الا عن حدث منعدم بخلاف المضارع فانه يعبر به عن حدث
متحقق ولو فى الجملة وذلك اذا كان للحال وما يدل على معنى متحقق ولو فى الجملة
اشرف مما لا يدل الا على معنى منعدم لان الوجود اشرف من العدم فسبق المضارع
بسبب وجود المعنى حقيقى فاعتباره اولى من اعتبار سبق الماضى بالطريق الذى
ذكره الاصفهانى لانه تشبيهى لا حقيقى وسيأتى بيانه وقدم فى القطر والشذور
الماضى على المضارع كما صنع الناظم فى اللمحة والكافية رعاية لترتيبه الوجودى لان
كل حادث مسبوق بارادته بان نقول ثم يكون قال تعالى انما قولنا لشىء اذا اردناه

ان تقول له كن فيكون فوقع الماضي ثم المضارع ثم الامر فاستحق الماضي لشبهه بالمراد
التقدم والمضارع لشبهه بان تقول التوسط والامر لشبهه بكن التاخر ذكره الاصفهاني
ولان الماضي متفق على اصالته والمضارع قيل انه فرع عنه وما قيل من ان المضارع
قدم لشرفه بالاعراب فذلك انما يناسب عند ذكر المعرب من الافعال كذا قاله السيوطي
ثم ذكر بعد ذلك عن ابن هشام ترجيحه بان المزيد والمشترك حقه التاخر عن المجرد
والنص والمضارع مشترك وملازم للزيادة انتهى وحاصل ترجيح تقديمه باربعة امور
غاية ترتيب الوجود بالطريق الذي قرره والاتفاق على اصالته وعدم ملازمته
للزيادة وعدم اشتراكه والحصر في قوله وما قيل من ان المضارع قدم لشرفه بالاعراب
فذلك انما يناسب عند ذكر المعرب من الافعال ممنوع بل غير صحيح قطعا بل لا يتوقف
عاقل في ان الاشرف حقه التقديم في كل مقام ما لم يمنع عنه مانع ولا مانع هنا على
ان ذكر الفعل وتقسيمه انما هو توطية للبحث عن اعرابه وبنايه كما لا يخفى على من احسن
النظر فالمقام مقام التوطية لذكر المعرب من الافعال فهو مقام ذكر المعرب في
الجملة وكلا الامرين من الموجودين والمترتب الوجود خير من المعدوم وان سبق له
وجود فالدال عليه اشرف من الدال على المعدوم وعبارة المولى سعد الدين في شرح
تصريف العزي وقدم الماضي لان الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل والحال ولانه اصل
بالنسبة الى المضارع لانه يحصل بالزيادة على الماضي ولا شك في فرعية ما حصل بالزيادة
واصالة ما حصل هو منه واشتق انتهى قال شيخ شيخنا هذه القبلية لا شك فيها بحسب
وجود ذاتيهما لان ذات الزمن الذي لم يوجد والذي هو موجود واما بحسب الاتصاف
بالمضي والاستقبال فالامر بالعكس لانه قبل وجوده يتصف بالاستقبال
وعند وجوده بالحال وبعد انقضائه بالمضي وقيل منصوب على الظرفية توسعا
في جعل الزمان مظروفا لزمان اخر انتهى هذا وقد يقال ان اريد القبلية باعتبار
وصف الماضوية والاستقبالية والحالية فان اريد باعتبار ذات واحد من
الزمان كيوم الخميس فالامر بالعكس فان الذات الواحدة توصف بالاستقبال
قبل وصفها بغيره وبالحال قبل وصفها بالمضي وان اريد باعتبار ذوات كيوم الخميس
مع الاربعاء والجمعة فلا ترتب في الاتصاف بالاوصاف الثلاثة فانه في يوم الخميس

يحقق

يحقق اتصافه بالحالية والاربعاء بالماضوية والجمعة بالاستقبالية دفعة واحدة
وان اريد القبلية باعتبار الوجود فان اريد ذلك باعتبار ذات واحد من الزمان
لم يتصور فيها قبليه فان يوم الخميس مثلا حين وصفه بالحالية موجود وحين
وصفه بالاستقبالية والماضوية معدوم وان اريد ذلك باعتبار ذوات فقبلية
الماضي للحال والمستقبل صحيح فعلم ان مراد المولى سعد الدين القبلية باعتبار الوجود
الخارجي المراد هنا بالنسبة لذوات ثلاثة لا باعتبار ذات لانه لا له قبلية في
الوجود ولا باعتبار الاتصاف لانه لا قبلية للماضي مع ذلك الاعتبار مطلقا
بالنسبة لذات ولا بالنسبة لذوات فلا يرد ان كل حادث فهو قبل حدوثه
مستقبل فاذا وجد صار حالا واذا مضى صار ماضيا لانه اعتبار ذهني فتامل
كذا افاده شيخنا رحمه الله تعالى والمراد بالزيادة في قول المولى سعد الدين لانه
يحصل بالزيادة على الماضي حروف المضارعة وكونه زائدا على حروف الماضي
ظاهر في مضارع غير الماضي المبدو بهمزة وصل واما في مضارعه فانه يعادل
الهمزة وقوله ولا شك في فرعية ما حصل بالزيادة يشكل بالقعود وقعد ان قيل
باشتقاق قعد من القعود وقدم في التسهيل الماضي ثم الامر ثم المضارع وكذا
المصنف في بعض كتبه قال ووجهه ان المزيد والمشترك حقه التاخر عن المجرد
النص والمضارع مشترك وملازم للزيادة وتجرد الماضي اكثر من تجرد
الامر قال ومنهم من يقدم الامر ثم المضارع ثم الماضي رعاية لترتيب ازمنتها
بخارج اذ كل الافعال مستقبلة قبل وجودها ثم توجد فتكون حالا ثم تنقضي
فتكون ماضية انتهى وعلى ما ذكره المصنف هنا فوجه تاخير الامر ان كلامه عليه
اكثر قوله ومتى دلت كلمة على معنى المضارع ولم تقبل لم فهي اسم اشارة قيل ما كان
ينبغي للناظم ان يفعله فقد اعترض عليه بانه كما ينتفي كون الكلمة الدالة على
الطلب فعل امر عند انتفاء قبول النون كذلك ينتفي كون الكلمة الدالة على معنى
المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول لم كاوه بمعنى اتوجع واف بمعنى اتضجر
وينتفي كون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلا ماضيا عند انتفاء قبول التاء
كهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق فهذه ايضا اسماء افعال فكان الاولى

ان يقول وما يري كالفعل معنى وانخزل • عن شرطه اسم نحو صه وحيهل •
ليشمل اسما الافعال الثلاثه واجيب بانه انما اقتصر في ذلك على فعل الامر لكثرة مجي
اسم الفعل بمعنى الامر وقله مجيه بمعنى الماضي والمضارع كما ستعرفه قال شيخنا
رحمه الله تعالى وجاب ايضا بانه ترك ذكرها لاختصار مع العلم باسميه ما ذكر من بابه
وانما خص الامر بالتعرض لمفهوم علامته لانه لما ذكرها مركبة خشي توهم تركيبها فنبه
على تركيبها ببيان مختر زاحد الجزين هذا وقال شيخ شيخنا ينتقض اي قول المصنف ومتى
دلت كلمة الي قوله فهي اسم بنحو يا في يا زيد فانها نايبه عن ادعو وهي حرف الا ان يراد
بقوله دلت الدلاله الوضعيه على ان فيها حينيذ نظر الان الواضع وضع يا للدعا
والجواب الصحيح ان يراد بقوله دلت الدلاله بالهيية لا بالماده فلا نقض بيا
انتهى وقوله فهي اسم اي لا فعل ولا حرف وهي اما اسم او صوت كضارب الان ا وعدا
او لفعل وان دلت على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنه قال الرضي لان صيغتها
مخالفة لصيغ الافعال ولانها لا تتصرف تصرفها ولدخول التنوين على بعضها
وقال في حد الاسم غير مقترن باحد الازمنه بالوضع الاصلي ثم قال ان ذلك في اسماء
الافعال ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجي في بابها وقال في بابها ايضا
منقوله وذكر ما نقلته عنه وانما دل انتفا قبول لم والتا والنون على انتفا الفعليه
مع كون هذه الاحرف علامات والعلامة ملزومه لا لازمه فهي مطرده ولا يلزم
انعكاسها اي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم لكونها مساويه
للازم فهي كالانسان وقابل الكتابه يستلزم نفي كل منهما نفي الاخر بخلاف الاسم
وقبول الندا فان قبول الندا علامة للاسم ملزومه وهي اخص منه اذ يقال كل
قابل للندا اسم ولا عكس وهذا هو الاصل في العلامة واجيب ايضا بانها مع كونها
علامة هي من حيث القبول شرط ولازم فلزم من عدم قبولها العدم من جهة
كونها شرطا لازما لا من جهة كونها علامة اذ الشرط يلزم من عدمه العدم
قوله كاوه واف بمعنى اتوجع واتضجر قال الرضي ولا نقول ان اف بمعنى
اتضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كان كذلك لاعربا كما هما بل هما بمعنى تضجرت
وتوجعت الانشاييين ويجوز ان يقال ان اسما الافعال بنيت لكونها اسما

لما اصلها البنا وهو مطلق الفعل سوا بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او
خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا احتياج الى العذر المذكور وقال ايضا ومنها اي
اسما الافعال أَوْهِ بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الها واه بقلب الواو الفا
وأَوِّهْ بكسر الواو مشدده وسكون الها واوِّه بكسر الواو المشدده بلا اشباع
واوِّ بكسر الواو المشدده وحذف الها واوَّه بفتح الواو مشدده ومخففه
وسكون الها مع المد وجا أَوَّهِ بفتح الهمزة وفتح الواو المشدده وكسر التا
وقد تمد الهمزة في هذه فيقال آوَّهِ كآمين في امين وليست على وزن فاعلة
اذ لو كانت اياها لانقلبت اللام يا كما في قاويه من قويت ويقال في اوه اوياه
بزيادة الالف والها كما في الندبه فتكون الها ساكنه في الوقف ومضمومه او
مكسوره في الوصل كما مر وجا اوِّيه تحقيرا أُوه تحقير الاسما المبهمه بفتح الاول
قال ابو علي هذه اجدر لانها اقل تصرفا قال ويجوز ان يكون تصغيرا وه
تصغير الترخيم كحريث في حارث انتهى وفي اف اربعون لغة ذكرها في
الارتشاف وذكر الشارح حاصلها فان قيل اذا كانت هذه الكلمات بمعنى
الفعل فاقترن معناها باحد الازمنه فلا تكون اسما بل افعالا لا حقيقه
اجيب بانها موضوعه للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن
معناه وهذا الجواب مبني على ان مسمى اسما الافعال لفظ الفعل وهو قول
ضعيف قال الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت
الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشي اذ العربي
القح ربما يقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو
قلت اسم لاسكت او امتنع او كف عن الكلام او غير ذلك مما يودي هذا المعنى
لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ انتهى ما اردناه منه والجواب
المختار عند المحققين انها وضعت للمعنى المصدري ثم استعملت غالبا في
معنى الفعل والمراد بالاقتران في تعريف الاسم والفعل ما كان وضعيا
وتقدم في كلام الرضي ما يوافق ذلك **قوله** الماضي انظر هذه الاضافة
في قول الناظم وماضي الافعال من باب ثوب خز او يد زيد او جرد قطيفة اي

من باب اضافة العام الى الخاص او البعض الى الكل او الصفه الى موصوفها وبيان احتمال
الثلاثه المذكورة ان الماضي اعم من الفعل والفعل اعم من الماضي ويوصف بالماضي وقد
يمنع من الثالث جمع المضاف اليه وتحليته باللام وقد يجاب بان الصفة انما تلزم
موافقتها لموصوفها اذا لم تكن مقطوعة اما المقطوعة فلا كما في قوله تعالى ويل
لكل همزة لمزة الذي جمع مالا ومن الاول ان الماضي في هذا المقام لا يكون الا من
الافعال بخلاف الثوب مع الخز فيترجح الثاني **قوله** بقبول تا الفاعل الى اخره
في تمثيله لقبول تا الفاعل بتبارك ولقبول تا التانيث الساكنه بنعم اشارة الى قول
الناظم في شرح الكافيه انفردت تا التانيث بلحاقها نعم وبيس كما انفردت تا الفاعل
بلحاقها تبارك فليس كل فعل تلحقه التاان وانما تلحقان بعض الافعال وبعضها يختص
باحداهما دون الاخرى ورد بانه لا مانع من ان يقال تباركت اسما الله وتبارك
اسم ربك مما يوبد على انه كان حقه ان يقول كما انفردت تا الخطاب اذ لا تلحقه
غيرها لاختصاصه تعالى به وفي شرح الاجروميه للشهاب البجاي ان تبارك
يقبل التاين نحو تباركت يا الله وتباركت اسما الله انتهى وفي قول الشارح وهذا
ان كان مسموعا فذاك والا فاللغة لا تثبت بالقياس نظر فانا لا نسلم انه قياس
في اللغة لجواز ان يكون ذلك من قبيل الاستقرا وما ذكر محققوه ولو سلم فلا نسلم
ان القياس في اللغه ممتنع ولو سلم انه ممتنع لكن لا يمتنع مطلقا بل في المدلولات اما
في الاحكام كما هنا فلا يمتنع نبه على ذلك العز ابن جماعة في نظير ذلك وقال
ابن الانباري في جدله وهو اي القياس حمل غير المنقول على المنقول اذا كان في
معناه انتهى قال وهو معظم ادلة النحو والمعول في غالب مسايله عليه كما قيل
ان النحو قياس يتبع ولهذا قيل في حده انه علم بمقاييس مستنبطه من استقرا
كلام العرب وقال صاحب المستوفي كل علم فبعضه ماخوذ بالسماع عن النصوص
وبعضه بالاستنباط والقياس وبعضه بالانتزاع من علم اخر قال فالفقه
بعضه من النصوص الوارده في الكتاب والسنه وبعضه بالاستنباط والقياس
والطب بعضه مستفاد من التجربه وبعضه من علوم اخر والهيئة بعضها من
علم التقدير وبعضها تجربة يشهد بها الرصد والموسيقي جلها منتزع من علم

الحساب

الحساب والنحو بعضه مسموع ماخوذ عن العرب وبعضه مستنبط بالفكر
والرويه وهو التعليلات وبعضه يوخذ من صناعة اخرى كقولهم الحرف
الذي تختلس حركته هو في حكم المتحرك لا الساكن فانه ماخوذ من علم العروض
وكقولهم الحركات انواع صاعد عال ومنحدر سافل ومتوسط بينهما فانه
ماخوذ من صناعة الموسيقي انتهى وقال ابن الانباري في اصوله ادلة
النحو ثلاثة نقل وقياس واستصحاب حال فالنقل هو الكلام العربي الفصيح
المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة وعلى هذا يخرج ما جا
من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم وما جا شاذا نحو الجزم بلن والنصب
بلم والجر بلعل ونصب الجزين بها وبليت وهو ينقسم الى تواتر واحاد فاما
التواتر فلغة القران وما تواتر من السنه وكلام العرب وهذا القسم دليل
قطعي من ادلة النحو يفيد العلم واما الاحاد فما انفرد بنقله بعض اهل
اللغه ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل ماخوذ منه والاكثرون على
انه يفيد الظن وشرطه ان يبلغ عدد ناقليه عددا لا يجوز على مثلهم الاتفاق
على الكذب وشرط الاحاد ان يكون ناقله عدلا رجلا كان او امراة حرا كان
او عبدا كما يشترط في نقل الحديث لان باللغة معرفة تفسيره وتاويله
فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله فان كان ناقل اللغه فاسقا لم يقبل نقله
ويقبل نقل العدل الواحد واهل الاهوا الا ان يكونوا ممن يتدين بالكذب
واما المرسل وهو الذي انقطع سنده نحو ان يروي ابن دريد عن ابي زيد
والمجهول وهو الذي لا يعرف ناقله نحو ان يقول ابو بكر بن الانباري حدثني
رجل عن ابن الاعرابي فلا يقبلان لان العدالة شرط في قبول النقل وانقطاع
السند والجهل بالناقل يوجبان الجهل بالعدالة فان من لم يذكر اسمه او ذكر
ولم يعرف لم تعرف عدالته فلا يقبل نقله وقيل يقبلان لان الارسال
صدر ممن لو اسند لقبل ولم يتهم في اسناده فكذلك في ارساله فان التهمة
لو تطرقت الى ارساله لتطرقت الى اسناده واذ لم يتهم في اسناده فكذلك

في ارساله وكذلك النقل عن المجهول صدر ممن لا يتهم في نقله لان التهمة
لو تطرقت الي نقله عن المجهول لتطرقت عن المعروف وهذا ليس بصحيح
واختلف العلما في جواز الاجازة والصحيح جوازها هذا حاصل ما ذكره ابن
الانباري في ثمانيه فصول من كتابه وقال ابن الانباري في اصوله ايضا اعلم
ان انكار القياس في النحو لا يتحقق لان النحو كله قياس ولهذا قيل في حد النحو
علم بالمقاييس المستنبطه من استقرا كلام العرب فمن انكر القياس فقد انكر
النحو ولا يعلم احد من العلما انكره لثبوته بالدلالة القاطعه وذلك انا اجمعنا
على انه اذا قال العربي كتب زيد فانه يجوز ان يسند هذا الفعل الي كل اسم مسمى
يصح منه الكتابه نحو عمرو وبشر وازدشير الي ما لا يدخل تحت الحصر
واثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال وكذلك القول في ساير العوامل
الداخلة على الاسما والافعال الرافعه والناصبه والجاره والجازمه فانه يجوز
ادخال كل منها على ما لا يدخل تحت الحصر وذلك بالنقل متعذر فلو لم يجز القياس
واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير
عنها لعدم النقل وذلك مناف لحكمة الوضع فوجب ان يوضع وضعا قياسيا
عقليا لا نقليا بخلاف اللغة فانها وضعت وضعا نقليا لا عقليا فلا يجوز
القياس فيها بل يقتصر على ما ورد به النقل الا ترى ان القارورة سميت بذلك
لاستقرار الشي فيها ولا يسمى كل مستقر فيه قارورة ولذلك سميت الدار دارا
لاستدارتها ولا يسمى كل مستدير دارا انتهى سقناه مع طوله لنفاسته
وكثرة الانتفاع به فان قلت قد ذكر ابن الانباري مثل ما ذكر الشارح
من ان اللغة لا تثبت بالقياس قلت كلام ابن الانباري في القياس في
المدلولات كما يظهر من كلامه وانما مثل المصنف بغير المتصرف لانه اخلف
في فعليته وحينيذ فيكون فيه الرد على من زعم اسميته وفي كلام المصنف
اشارة الي احتمال في التا في قول الناظم وماضي الافعال التا على جنس التا
السابقه لا مطلقا وانما افرد الناظم لانه عبر بالمفرد فيما سبق ثم نوعه الي

نوعين

نوعين باضافته الي الصيغتين وانما حمل على ذلك لانه مع كونه المتبادر
والافيد هو المحتاج اليه اذ من الافعال الماضيه ما لا يقبلها جميعا
فشمل كلامه السابق دون غيرهما فاندفع قول ابي حيان افرد التا فلا يدري
اي التايين اراد ولا يجوز ان يريد بالتا مجموعهما لانه يكون من اطلاق المفرد على
المثنى وهو سماعي ولا الجنس لدخول الخاصه بالاسم فيه انتهى واستغني عن جواب
ابن الصايغ بان المراد تا التانيث لقربها اذ المعرف بال العهديه كالضمير
في العود الي اقرب مذكور وعليه مشى المرادي وقال المصنف بل مراده التاان
لعدم صحة الاكتفا باحدهما اذ من الافعال ما يصلح لتا الفاعل دون تا التانيث
كتبارك ومنها ما هو بالعكس كنعم وبيس قال وانما افرد التا لان اللام لجنس
التا المعرفة ثم هي تنقسم قسمين وقصدهما معا لا ارادة يصح ولكن بخلاف
حقيقتهما لا لما ذكرا وللعهد ولان الشيين اذا اشتركا في حكم جاز التعبير عنهما
بما يعبر به عن احدهما كقوله تعالى وما انت بتابع قبلتهم ولكل منهما قبله بدليل
وما بعضهم بتابع قبلة بعض ولكن قبلتاهما لما استويا في المخالفه لقبلة الحق
كانتا بحكم الاتحاد في البطلان قبلة واحده وحسن ذلك انه لم يتقدم التصريح
بلفظ التا الا مرة واحدة والاخرى طوي ذكرها مدلولا عليها بالمذكور وجزم
الشاطبي بان اللام في كلام الناظم للعهد وعليه المرادي وابن عقيل قيل
ويويد ارادة التايين معا ان الناظم عبر في الكافيه بالتا بعد ذكر التايين وشرحه
على ان المراد التاان معا **قوله** ومتى دلت كلمة على معنى الماضي فان قيل الاولى
حذف معنى في المواضع الثلاثه لان مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لا معناه قلت
هذا مبني على قول تقدم عن الرضي رده وكلام المصنف لا ينافيه لان معنى الفعل
على هذا القول مدلول مدلوله فاقامه مقامه باسقاط الواسطه **قوله**
في اسم اي اما الوصف كضارب امس والفعل كما مثل به المصنف فان قيل
يشكل عليه افعل في التعجب وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثنا وحبذا في
المدح فانها افعال ماضيه ولا تقبل احدى التايين فيلزم ان تكون اسما

قلت قال الشاطبي فان قيل تمييزه من الافعال الثلاثة غير مخلص لخروج فعل
التعجب الذي هو ما افعله عن كونه ماضيا اذ لا يصلح للتا المذكورة وخروج افعل به
عن الثلاثة اذ لا يصلح لكم ولا للتا وان صلح للنون المميزة للامر لم يتميز بها الا مع
اقتران معنى الامر وهو مفقود في افعل به فظهر انه لم يذكر من اي نوع هما وكذلك
حب من حبذا لا يصلح للتا ولا لم ولا للنون فخرج عن كونه ماضيا وهو ماض
ولا بد فالجواب ان التعريف للكلم انما يكون مع اعتبار اصلها قبل عروض العوارض
فان ذاك يتميز بعضها من بعض لظهور اوصافها الذاتية فاذا طرا التركيب لم ينظر اليها في
الحال لطرو العوارض المانعة من ظهور اثار تلك الاوصاف الا ترى ان من الاسما سبحان
الله ولبيك وسعديك ودواليك ويادكاع وكثير من ذلك لا يصلح واحد منها
لخاصة من تلك الخواص المتقدمة حالة التركيب مع انها لم يعترض بها عليها لان
عدم صلاحيتها لتلك الخواص ليس من جهة ذواتها بل من جهة ما عرض لها في التركيب
والاستعمال من التزام طريقة واحدة لا انها في نفسها اذا نظر فيها مع قطع النظر
عن حالة التركيب صالحة لتلك الخواص وكذا في مسئلتنا وحاصل ما اجاب به
ان تلك الافعال بالنظر الى اصلها تقبل التا لكن طرا لها ان الزمت استعمالات
خاصة لا تقبل معها التا والعبرة في بيان نوعها بالنظر الى اصلها وهذا يمكن الجواب
في نحو عدا وخلا وحاشا ثم ذكر ان افعل به اصله الامر ثم لما استعمل في التعجب ذهب
معنى الامر منه فبالنظر الى اصله يصلح للدخول تحت خاصة الامر لانه في
الاصل امر حقيقة واما على مذهب الفرا ومن وافقه على القول ببقا معنى الامر
في التعجب فلا اشكال انتهى والمذكور في كلام غيره ان افعل به خبر وانه محول عن ما
افعله وحينئذ يجاب عنه بما اجيب به عن ما افعله من قبول التا بحسب اصله
قوله كهيهات وشتان بمعنى بعد وافترق فيه لف ونشر مرتب قال الرضي
ومعاني اسما الافعال امرا كانت او غيره ابلغ من معاني الافعال التي يقال ان هذه
الاسما بمعناها اما ما كان مصدرا في الاصل والاصوات الصايرة مصادر ثم اسما
الافعال فلا تبين في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا واما الظرف

والجار

والجار والمجرور فلان نحو امامك ودونك زيدا بنصب زيد لكان في الاصل
امامك زيد ودونك زيد فخذه فقدما مكانك فاقتصر هذا الكلام الطويل
لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المامور الى الامتثال قبل ان يتباعد
عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا لو جب عليك اخذ زيد واليك عني
اي ضم رجلك ونعلك اليك واذهب عني ووراك اي تأخر وراك فجرى في
كلها الاختصار لغرض التاكيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى
هيهات اي ما ابعده وشتان اي ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان اي
ما اسرعه وبطآن اي ما ابطاه والتعجب هو التاكيد المذكور انتهى وقال في المفعول
المطلق وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به
ان يعمل فيهما الفعل ويتصلا به فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما لابانة
قصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد في نحو حمدا لك
وشكرا لك واما لتقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم او لكون الكلام
مما يستحسن الفراغ منه نحو لبيك فبقي المصدر مبهما لا يدرى ما تعلق به من
فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر بالاضافة
او بحرف الجر ليحافظها الفعل فلا يقال كتب كتابك الله وذلك لما ذكرناه من ان حق
الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاجل الدواعي
المذكورة وبين المقصود المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع
الفاعل او المفعول الى مكانه ومركزه بعد الفعل متصلا بالفعل ومعمولا له فوزانه
وزان نحو قوله تعالى ان امرؤ هلك انتهى ما اردناه منه باختصار كبير ثم قال ومن
اسما الافعال بمعنى الخبر هيهات وفي تايها الحركات الثلاث وقد تبدل هاوها الاولى
همزة مع تثليث التا وقد ينون في هذه اللغات الست وقد تسكن التا في الوصل ايضا
لاجرائه فيه مجراه في الوقف وقد تحذف التا هيها وايها وقد يلحق هذه الرابعة
عشر كاف الخطاب نحو ايهاك وقد ينون ايضا نحو ايها وقد يقال ايهان بهمزة
ونون مفتوحتين وقال صاحب المغني بنون مكسورة وقال بعض النحاة
ان مفتوحة التا مفردة واصلها هيهية كزلزلة نحو قوقاة فقلبت اليا الاخيرة

الف التحرك بها وانفتاح ما قبلها والتا للتانيث ن لو وقف عليها اذن بالها واما كسرته

فجمع مفتوحته كمسلمات والوقف عليها بالتا فكان القياس هيهان كما تقول

قوقيات في جمع قوقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف

هذا ويا الذي في المثنى والمضمومة التا تحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها

بالها والتا وهذا كله توهم وتخمين بل لا منع ان نقول التا والالف فيهما زايدتان

فهو مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها في جميع الاحوال مفردة مع زيادة الالف فقط

واصلها هيهية ونقول فتح التا على الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا

مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البنا السكون واما الضم فللتنبيه بقوة

الحركة على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما ابعده كما ذكرنا فكان القياس

بنا على هذا الوجه الاخير على ان اصله هيهية في الاحوال ان لا يوقف عليه الا

بالها وانما يوقف عليه بالتا في الاكثر تنبيها على التجاوز بقسم الافعال من حيث

المعنى فكان تا وها مثل تا قامت وهذا الوجه اولى من الوجه الاول وايضا من

جعل الالف والتا زايدتين لان باب فلقال اكثر من باب سلس وبين ومنها شان

بمعنى افترق مع تعجب اي ما اشد الافتراق فيطلب فاعلين كافترقا انتهى ما اردناه

منه **قوله** الثالث الامر اي الاصطلاحي **قوله** وعلامته قيل اي المميزة له عن قسيميه

فقط لا عنهما وعن الاسم ايضا كما توهم وان ميزت عنها كالعلامتين السابقتين

لان المقام لبيان انواع جنسه **قوله** ان يقبل نون التوكيد اشار الى ان اللام في

النون في النظم للعهد **قوله** مع دلالته على الامر اي علامة ما يسمى في الاصطلاح

امرا ان يقبل نون التوكيد ويدل بصيغته وضعا لا بواسطة خارج عنه كما

هو المتبادر على الامر اي الطلب لحدثه فتكون العلامة المميزة له مجموع قبول

اللفظ نون التوكيد ودلالته على الطلب بصيغته باعتبار الوضع وان استعملت

في نحو الاباحة بقرينة لدلالتها على الطلب ونحو قوله تعالى تومنون بالله ورسوله

وتجاهدون في سبيل الله فان قبل النون ودل على الطلب بدليل جزم المضارع في جوابه

اذ ليس دلالته بالوضع فقيد الوضع يقيد كلا الامرين من الاحتراز وان كان المقصود

به للاستغنا عن الاحتراز به بقيد الصيغة انما هو الثاني اذ دخل ما دل على

نحو

٥٨

نحو الاباحة بقرينة ونحو اتضرب فان قبل النون ودل على الطلب بالوضع اذ دلالته

عليه ليست بالصيغة بل بواسطة اللام ونحو نزال بمعنى انزل فان دل بالوضع على

الطلب اذ لا يقبل النون وكذا نحو كلا بمعنى انته فان دل بالوضع اذ لا يقبل ما ذكر

وسياتي ما فيه ونحو ضربا زيدا بمعنى اضرب زيدا فان دل على الطلب لذلك كما

خرجا جميعا بقيد الصيغة وخرج الثاني ايضا بقيد الوضع وحينيذ يظهر

اندفاع الدور المتوهم في كلامه من اخذ الامرين في تعريف الامر وورود نحو

لتقومن عليه حيث دل على الطلب وقبل النون مع انه ليس بامر وذلك لان الامر

الماخوذ في التعريف هو الامر بالمعنى اللغوي وهو الطلب ودلالة لتقومن على الطلب

بواسطة اللام لا بصيغته وسقوط قول ابي حيان بعد ان فسر كلام الناظم

بان العلامة مجرد النون وهذا فاسد لانها توجد في غيره وهو المضارع بشرطه

وذلك لان المصنف كالناظم لم يجعل العلامة النون مطلقا بل بشرط دلالة

اللفظ على الطلب كما يصرح بذلك قول المصنف مع دلالته على الامر وقول الناظم

ان امر فهم والعجب مع ذلك كيف فسر العلامة في كلام الناظم بمجرد النون وقوله

ايضا وقوله ان امر فهم قيد يخل بالمقصود لان هذه النون اذا دخلت على فعل

الامر فلا يشترط ان يقصد به الامر بل تدخل على صيغة الامر سواء كان المعنى على

الامر ام لم يكن فتدخل على ما لفظه امر ومعناه خبر نحو افعل في التعجب انتهى

وذلك لانه لم يرد اعتبار الطلب بالفعل بل باعتبار الوضع بان يوضع للطلب

وان لم يستعمل فيه بل اريد به معنى اخر من معانيه الكثيرة المجازية التي ليست

بطلب واما افعل في التعجب فليس امرا مطلقا لانه وان قبل النون لكنه لا يدل

على الطلب ولا بالوضع على الصحيح بل هو خبر وهو فعل ماض في صورة الامر

كما سياتي في محله **قوله** فهي فعل مضارع قبلا وفعل التعجب نحو احسن بزيد

فان لفظه لفظ الامر وليس امرا في المعنى على الاصح وتوكيد فعل التعجب

بنون التوكيد نادر وفيه اشارة الى ما كان ينبغي للناظم ان يفعله فقد

اعترض عليه بانه كان ينبغي ذكر مفهوم قوله ان امر فهم كما ذكره في

التوضيح **قوله** وان دلت على الامر اي الطلب للحدث ولم تقبل

وما اسم فعل نحو ما
النون فهي اسم اي اما مصدر نحو صبرا بني عبد الدار بمعنى اصبروا
مثل به المصنف واورد عليه لام الامر فانه يدل على الامر اي الطلب ولا يقبل النون مع
انه ليس باسم وكلا فانها مفيدة للامر الذي هو ارتدع وانزجر ولا تقبل النون
وليست باسم باتفاق ولا يغني عنه مثاله شيا واجيب عن الثاني بمنع دلالتها على
الامر بل على الردع والزجر وهو ليس بامر وقد يجاب عن الاول بان المراد بالامر في تعريف
الامر الطلب المستقبل الملحوظ قصدا والطلب المفهوم من لام الامر طلب جزئي
ملحوظ تبعا كسا ير معاني الحروف ويمكن ان يجاب بهذا عن الثاني ايضا على تقدير
تسليم انه يفيد الامر وا ورد على الناظم ما يرد مثله على المصنف انه اطلق في
محل التقييد اذ كان حقه ان يقول فهي اسم فعل واجاب بعضهم بان في مثاله ما يرشد الى
المراد وبعض اخر بان المقام مقام تمييز اصناف الفعل لا مقام اصناف الاسم يعني
وتوقيته تحصل ببيان انتفا الامر عند انتفا قبول النون باثبات مطلق الاسميه
من غير حاجة الى بيان صنف ذلك الاسم الدال على الامر من غير قبول النون قيل واحسن
من هذين ان يقال ان مفهم الامر الذي لا يقبل النون نوعان اسم فعل ومصدر نحو ضربا
زيدا فاطلق ليعمها وكان التقييد بالاول مخلا وقد اشار الى ذلك ابن الصايغ وقبله
الناظم في شرح الكافيه انتهى وفيه بحث لانه لا يقطع مادة السوال اذ يعود
السايل ويقول كون ما ذكر نوعين انما يقتضي عدم التقييد بالاول لا الاطلاق
فهلا ذكر النوعين كما هو حقه فقال هو اسم فعلا ومصدرا وقد كان يكفي ان يجاب
بان الغرض لم يتعلق الا بمجرد بيان اسميه الخارج بهذا القيد واما صنفية اسميته
فمعلومة من بابها وقد قيل على الجواب الثاني ايضا ان المقام وان كان مقام تمييز
اصناف الفعل لا مقام اصناف الاسم لكن مع الاشارة الى الفرق بين كل صنف واسم
فعله بدليل المثال وعليه المرادي وابن عقيل ولا يحصل هذا الغرض بقوله فالاسم
نعم الدال بالوضع ولا يقبل النون منحصر في اسم الفعل ان صح ان نحو كلا لا يدل على
الطلب بالوضع فليتامل والذي يقتضيه صريح كلام ابن المصنف ان الغرض
بهذا البيت مع التمييز مع التمييز المذكور الاشارة الى علامة اخرى تعرف
بها اسمية الكلمة حيث قال ما نصه والحاصل ان الكلمة متى رادفت الفعل

ولم

ولم تصلح لعلاماته فهي اسم لانتفا الفعليه لانتفا لازمها وهو القبول لعلامته وانتفا
الحرفيه لكون ما رادف الفعل قد وقع احد ركني الاسناد فوجب ان يكون اسما وان
لم تحسن فيه العلامات المذكورة للاسما لان الاسم اصل فلا لحاق به عند التردد اولى
انتهى ويوافقه قول المصنف وهذا اولى من التمثيل بقوله صه ويحتمل الى اخر كلامه
وحينئذ وجه الاولية ظاهر ولا يرد عليه حديث المقام المتقدم لان افادة الناظم
بطريق العبارة ما يقتضيه المقام من تمييز اصناف الفعل لا ينافي افادة مميز اخر
للاسم بطريق الاشارة والاستطراد ومراد ابن المصنف بالترادف معناه اللغوي
لا الاصطلاحي اذ من شرط الاتحاد في المفهوم ومفهوم الاسم غير مفهوم الفعل
وقوله لانتفا لازمها اي الفعليه ولازمها قبول العلامات فاستدل بانتفا اللازم
وهو عدم قبول العلامات على انتفا الملزوم وهو الفعل واستدل على انتفا الحرفيه
بان ما رادف الفعل لا بد وان يوجد فيه احد ركني الاسناد وحينئذ يتعين سلب
الحرفية لان بين الحرف وثبوت احد ركني الاسناد ممانعة جمع وما كان يستلزم
انعدام احد المتنافيين عند وجود الاخر فلزم حينئذ من تحقق احد ركني الاسناد
انتفا الحرفيه لهذا البرهان وقوله فوجب ان يكون اسما وان لم يحسن الخ قيل ظاهره
التناقض لان الاسم انما يثبت عند وجود شي من علاماته فكيف يعترف بالثبوت
ويعترف بانتفا العلامات فهو نوع من التناقض واجيب بانه لا يلزم من انتفا
العلامات انتفا جميعها فهو انتفا مخصوص لكونه نفيا لبعض العلامات فهو
نفي الاخص فلا يستلزم نفي الاعم وقوله فلا لحاق به عند التردد اولى يلزم
على ما ذكره ان الكلمة اذا تجردت عن علامات الفعل والحرف يجب ان تكون اسما
وان لم توجد علامة مخصوصة للاسم اذ هذه العلامة المشتركه وهي التردد
موجوده وهي كافيه وفيه ما فيه هذا وقد اعترض ابو حيان على الناظم بما
يرد مثله على المصنف بنا على ظاهر كلام المصنف الاتي فقال هذا الذي ذكر
من ان الامر ان لم يصلح للنون فهو اسم ليس بشي لانه اما ان يقول بقول
الكوفيين فلا يصح لان اسما الافعال عندهم افعال فلا يقال انها اسما او
بقول البصريين فاسم الفعل ليس عندهم بامر بل مدلوله لفظ هو الامر

واجاب الموضح بان الدال على لفظ دال على الامر يصح ان يقال انه دال عليه بواسطة
قال شيخنا رحمه الله تعالى واقول المنا درمن قول ابي حيان ليس عندهم بامر
بل مدلوله الخ ان منشا اعتراضه ان الناظم جعل اسم الفعل امرا حيث سماه امرا بقوله
والامر مع انه ليس بامر بل الامر مدلول له لا ان منشاه انه جعل مدلول اسم الفعل
الامر اي الطلب مع ان الطلب ليس مدلولا له اذ لو كان هذا منشاه لكان المناسب
له ان يعبر بقوله بل مدلوله لفظ مدلوله الامر بدل قوله بل مدلوله لفظ هو الامر
فتامله وحينئذ فلا يلاقيه جواب ابن هشام بل جوابه ان الناظم لم يجعله امرا
لان الامر في كلامه ليس بالمعنى الاصطلاحي فلاينا في قوله هو اسم بل بالمعنى
الاصطلاحي فلاينافي قولهم هو اسم بل بالمعنى اللغوي اي الطلب على حذف مضاف اي
ومفهم الامر اي الطلب واسم الفعل يفهم الطلب وان جعلنا مسماه اللفظ لان الدال على
الدال على الشي دال على الشي بالواسطة ومن هنا يعلم اندفاع ورود افعل في التعجب
عليه بان يقال انه امر ولا تقبله النون وليس باسم باتفاق وذلك لانه لم يفهم الامر اي الطلب
بل هو خبر كما تقدم قوله وهذا اولى من التمثيل بصه وحيهل فان اسميتهما معلومة
مما تقدم لانهما يقبلان التنوين بخلاف مثاليه فان اسميتهما غير معلومة مما تقدم بل من
هذا الكلام ويرد ان هذا يقتضي بطلان العلامة التي ذكرها للحرف لصدقها على
مثاليه وهما غير حرفين كذا قال شيخ شيخنا ويمكن الجواب بانه غاية ما يلزم انه
من قبيل التعريف بالاعم وقد اجازه المتقدمون لانه يستفيد به التمييز في الجملة
قال شيخنا واقول اجاب عن اعتراض المصنف بانه ليس في مقام الاستدلال على
الاسمية بالعلامات حتى يفترق الحال بين ما علمت اسميته مما تقدم فلا يمثل به
وما لم تعلم اسميته فيمثل به بل في بيان ضابط الاسمية الشامل للقسمين شمولا واحدا
فلا يتفاوت الحال فيه بين ما علم مما تقدم وغيره وهو ان كل ما دل على الطلب
ولم يقبل النون فهو اسم فتامل ذلك فلا يخلو عن دقة وقيل مراده الاولوية
من جهة وصل الملك معه وتعددها قبل وكان الاولى ان لا يمثل بقوله قبل
اف لان اسميته معلومة مما تقدم لانه يقبل التنوين قال الرضي ومن اسماء
الافعال حي اي اقبل يعدى بعلى نحو حي على الصلاة اي اقبل عليها وعن

ابي

ابي الخطاب ان بعض العرب حيهل للصلاة وقد جاء متعديا بمعنى ائت قال

انشات اساله ما بال رفقته • حي الحمول فان الركب قد ذهبا •

وقد يتركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع واستعجل فيكون المركب بمعنى اسرع ايضا
فيعدى اما بالى نحو حيهل الى الثريد واما بالباء نحو حيهلا بعمر اي اسرع بذكره والبا
للتعدية كذهب به او بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهل على زيد او بمعنى ائت فيعدى
بنفسه نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل بحذف الف هلا للتركيب حتى يكون
كخمسة عشر وقد تسكن هاؤه لتوالي الفتحات نحو حيهل كما قيل خمسة عشر وقد
يلحقهما التنوين مركبين فيقال حيهلا وحيهلا بفتح الها وسكونها واذا وقفت على
هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف فيهما في الاصل لغة رديه وقول لبيد

• يتمادي في الذي قلت له • ولقد يسمع قولي حيهل •

سكن اللام للقافية ولا يجوز في غيرها الوقف وفي الكتاب الشعري لابي علي حيهل
بكسر اللام وتنوينه وعند ابي علي حالهما مع التركيب في اجتماع الضمير كحالهما نحو حلو
حامض يعني ان في كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفي المجموع بعد التركيب ضمير ثالث
موفيا على المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ائت وعند غيره ان فيهما
ضميرا واحدا وليس في كل منهما ضمير لانه انمحى عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال
واما قوله • هيج الحي من كلاب فظل لهم • يوم كثير تناديه وحيهله •
فضمة اللام حركة اعراب وهو مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مبني غير جملة
نسب الى لفظه حكم جاز ان يحكى كقولك ضرب فعل ماض قال

• بحيهلا يزجون كل مطية • امام المطايا سيرها المتقاذف •

فحكى وجاز ان يجري بوجوه الاعراب كقوله • ان لوا وان ليتا عنا •
وقوله تناديه وحيهله فاعرب وذلك لانه صار اسما للكلمة كما يجي في باب العلم
وقد يقال حيهلك انتهى

باب شرح المعرب والمبني

قوله هذا باب شرح المعرب والمبني لما فرغ من بيان حقيقة الكلام اصطلاحا
وما يتالف منه وهو الكلم الثلاث وتمييز بعضها عن بعض شرع في بيان ما يعرضها
من الاعراب والبنا واخر هذا الباب وضعا لتاخر العارض عن المعروض طبعا

واشار المصنف الي ما في ترجمة الناظم من حذف والي اعرابه وفي عدم ذكر شرح مع المبني دلالة
على ان تقديره وشرح قيل ما يتبادر منه تقدير معنى لا تقدير اعراب والمعرب اسم مفعول
من بني مبنيا للمفعول وال فيهما معرفة لا موصولة لجريانها مجرى الاسم الصريح
وقد اورد المصنف على الناظم ما يرد مثله عليه فقال كان ينبغي ان يبين اولا الاعراب
والبنا لان المعرب والمبني مشتقان منهما والمشتق منه سابق على المشتق انتهى
وجوابه انه لم يرد بيان المعرب والمبني من حيث اتصافهما بالاعراب والبنا حتى
يقال انهما مشتقان والمشتق منه سابق على المشتق بل من حيث قبولهما الاعراب
والبنا وبيان سبب القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان معنى المشتق منه
وعلى هذا فني تقديم المعرب والمبني على بيان الاعراب والبنا توطيه لاجرايهما على
الكلمة لان من عرف اولا قابل الاعراب وغير قابله تاتى له اجرا الاعراب على قابله
ونفيه عن غير قابله لان اجرا الاعراب على الكلمة وعدم اجرايه عليها يتوقفان على
معرفة قبولها وعدم قبولها فلذا بين اولا القابل وغير القابل ثم بين الاعراب وغيره
فتامله فانه في غاية الدقة والنفاسة غفل عنه المعترض بما ذكر وسياتي التنبيه على
هذا الاعتراض والجواب عنه بعبارة اخرى والمعرب مشتق من الاعراب والمبني من
البنا وقال الشارح وانما قدم الفرع على اصله وان كان معرفة المشتق متوقفة على
معرفة المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبنا تاصيلا وتفريعا والاعراب
مصدر اعرب قال ابن اياز وذكر النحاة في اصله اربعة اوجه احدها انه من
اعرب الرجل عن حاجته اذا ابان عنها كما جا في الحديث النبوي على صاحبه افضل
الصلاة واشرف السلام والايم تعرب عن نفسها اي تبين وثانيها انه من اعرب
اذا تكلم بالعربية قال الاندلسي في شرح المفصل ومن هذا الوجه قول الكميت

وجدنا لكم في ال حم اية ۞ تاولها منا تقي ومعرب

اي متكلم بالعربية فاقول الاولى ان يكون معرب في بيت الكميت بمعنى مبين ويوضح
ذلك تفسير التقي انه الذي يكتم ما عنده ولا يظهره فيكون حينيذ قد قابل التقي
بالمعرب مقابلة حسنة ولا يبعد ما ذكره لان المتكلم بالعربية مبين ايضا فان
قيل فالمتكلم بالبنا ايضا متكلم بالعربية لان البنا من جملة لغتهم قيل البنا لا يختص

لغة

لغة العرب بل هو موجود في كل لغة بخلاف الاعراب فانه مخصوص بلغتها
وثالثها انه من عربت معدته اذا تغيرت وفسدت ومعنى اعرب الكلمة اذا
عربها اي فسادها وذلك نحو اشكيته اي ازلت شكايته ورابعها انه من قولك
امراة عروب اذا كانت متحببة الي زوجها متحسنة لان الكلام اذا اعرب قرب
من قلب سامعه واذا لم يعرب نفر عنه والمختار هو الاول اذ العرب لم تقصد
باعراب كلامها تحبب او لا تحسينا ولا تغييرا انتهى ولك ان تقول سلمنا ان
العرب لم تقصد باعراب كلامها شيا من هذه المعاني لكن حصولها لازم للكلام
المعرب البتة ومقصود النحاة بعد هذه المعاني ليس الا بيان ان المعنى الاصطلا
مستلزم لها ولا شك ان حصول المعنى الاصطلاحي يحصل التكلم بالعربية
ويزول عرب الكلمة اي فسادها ويحصل حسن الكلام وقربه من قلب سامعه
كما تحصل الابانة التي هي المعنى المختار من غير فرق **قوله** الاسم ضربان يحتمل
انه اشارة الي ما اعترض به على الناظم من انه ليس في كلامه ما يدل على انحصار الاسم
في القسمين بل ربما يشعر كلامه اي تعبيره بمنه ومنه في الموضعين بثبوت
الواسطة وهو لا يقول بها واجاب ابن قاسم بانه لما ذكر ان المبني ما اشبه الحرف
ثم قال ومعرب الاسما ما قد سلما من شبه الحرف علم انه لا واسطة بينهما انتهى لا يقال
كلام الناظم لا يفي بهذا الجواب فلا فائدة فيه وذلك لانه قيد المبني بالشبه المدني
وهو القوي ولا يكفي مطلق الشبه ثم فسر المعرب بقوله ما سلم من شبه الحرف
وشبه الحرف في هذه العبارة عام فيقتضي ان المعرب ما انتفى عنه الشبه مطلقا
وبقي ما انتفى عنه الشبه القوي فقط فيكون واسطة لان المتبادر من الاضافة
العهد على ما قاله العصام في اوايل حاشية الجامي فيكون المتبادر من قوله شبه
الحرف هو المتقدم في قوله لشبه من الحروف مدني فيشمل تفسير المعرب ايضا
ما اشبه شبها غير قوي فلا يدل كلامه على الواسطة فليتامل وقد يقال لم يرد
الناظم الحصر بل اشار الي بقا قسم اخر وهو المبني بغير شبه الحرف كالمضاف لياء
مبني كما سياتي في باب الاضافة فيكون التقييد بقوله لشبه من الحروف مدني
في قوله ومبني لشبه من الحروف مدني احترازا عن المبني لغير ذلك وهو

وهو الجايز البنا على ما ياتي من ان بناه ليس لشبه الحرف ويحتمل انه اشارة الى الجواب
عن ذلك وقول الشارح بعد التركيب عقب الاسم في قول المصنف الاسم ضربان
انما ياتي على قول ابن عصفور ان الاسما قبل التركيب قسم ثالث لا معرب ولا
مبني ومذهب الناظم وغيره انها مبنية لشبهها بالحروف المهمله في انها
ليست عاملة ولا معموله وعليه ابن الحاجب لجعله عدم التركيب من اسباب
البنا **قوله** معرب وهو الاصل قال شيخ شيخنا يعني الراجح فالمتجه ان يقال
في مقابله وهو خلافه لا الفرع كما قال المصنف اذ الفرع انما يناسب الاصل
بمعنى ما يبنى عليه غيره انتهى وقد يجاب كما قال شيخنا بما قاله السيد الشريف
في حواشي العضد في الكلام على الاصل والفرع من ان للمرجوح ابتنا على
الراجح واما قوله اذ الفرع انما يناسب الاصل بمعنى ما يبنى عليه غيره فهو
ممنوع بل يناسب الاصل بمعنى الراجح لانه كما ان المعرب راجح في نظر اللغة
لانه بواسطة الاعراب تتبين به المعاني المعتورة عليه فالمبني مرجوح
في نظر اللغة لعدم تبين تلك المعاني به ففي قوله وهو الفرع اشارة الى انه
متصف بضد الاصالة المذكورة وذلك فايدة اي فايدة ولو عبر بقوله وهو
خلافه لم يفهم ذلك وانما نبهم بمخالفته له في معناه او نحوه فتامله فان قيل كيف
حكم بان المعرب هو الاصل واصل الاسما الافراد وهي في حالة الافراد غير
مستحقة للاعراب قلت قد سال ذلك الرضي واجاب بقوله انما حكم بذلك لان
الواضع لم يضع الاسما الا لتستعمل في الكلام مركبه فاستعمالها مفردة مخالف
لنظر الواضع فبنا المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون
استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعي انتهى فكون المعرب متوقفا على التركيب
لا يخرجه ذلك عن الاصل لان الافادة المقصودة بالوضع لا تحصل الا
بالتركيب وما توقف حصول الاصل عليه فهو اصل من هذه الجهة **قوله**
ويسمى غير متمكن اي في الاسميه وتقدم ان المعرب يسمى متمكنا اي في الاسميه
فقط او فيها وفي الاعراب وهذا هو المنصرف والاول غير المنصرف واما
التمكن في الاعراب دون الاسميه فهذا لا وجود له **قوله** وانما يبنى الاسم

اذا

اذا اشبه الحرف شبها قويا يدنيه منه نازع ابو حيان في حصر سبب البنا في
شبه الحرف بان الناس ذكروا للبنا اسبابا غيره كالوقوع موقع المبني ومضارعة
هذا والاضافة الى مبني والخروج عن النظاير انتهى وحاصله الاشارة
الى امرين انفراد الناظم بما ذكره وورود تلك المواضع عليه فاما الامر الاول
فقد رد عليه بان الناظم لم ينفرد بذلك بل صرح به غير واحد كابن جني
فقال انما سبب بنا الاسم مشابهته للحرف لا غير والزجاجي فقال
وجميع ما بني من الاسما فانما بني لمضارعة الحروف وابن العطار فقال واما
ما بني من الاسما فانما بني لشبهه بالحرف ثم حكى كلامهم في البنا للخروج عن النظاير
والوقوع موقع الاسم ثم قال وهذا انما هو على وجه التقريب والصحيح ان كل
اسم بني فانما بني لشبهه بالحروف وهذا الشبه على ضربين لفظي ومعنوي
فاللفظي نحو كم لانها اشبهت هل لكونها على حرفين والمعنوي ان يتضمن معنى
الحرف او يكون مفتقرا الى ما بعده وهذا مذهب الحذاق من النحويين انتهى
وبهذا يظهر لك مزيد اطلاع الناظم وقصور غيره عن اطلاعه فلا تهول لك مثل
هذه المنازعه وان لم تطلع على ما يردها فان قيل كان من حقه تقديم المعرب
على المبني كما في التسهيل وفي الكافية الكبرى والعمده لانه الاصل كما تقدم اجيب
بانه قدم المبني لكونه محصورا وقد ذكر الناظم في النكرة والمعرفه بالاولى ذكر
اقسام المعرفه ثم يقال وما عداها نكرة ويستغني بذلك عن حدها ولكن
هنا لما لم يذكر للمعرب والمبني حدا بدا باقسام المبني ثم اخبر ان ما عداها معرب
قال شيخنا وايضا فمعنى المعرب نفي المعنى المبني فمعناه مبني على معنى المبني
فيتقدم معنى المبني واياك ان تتوهم ان هذا واحد من الجوابين انتهى وقدم
المعرب في الترجمة لشرفه واجيب ايضا عن تقديم المبني في التعليل بان علته
وجوديه وعلة المعرب عدميه والاهتمام بالوجودي اولى من الاهتمام بالعدمي
واورد المصنف على الناظم ما يرد مثله عليه فقال اورد على الحصر في شبه
الحرف اي الموصوله وباب حذام وما بني لاضافته الى مبني فانها لم تشبه الحرف
ولا تضمنت معناه قال وله ان يقول في باب حذام انه متضمن معنى تا التانيث

اذ اصل حذام حاذمة ولا يصح ان يحمل قوله في باب اي على قول الخليل باعرابها
لانه صرح في هذا الكتاب وغيره ببغي ذلك قال وان اجيب عن الثالث
بان المراد المبني لزوما فباطل لان القسمة تكون اذن غير حاصرة اذ يصير
التقدير والاسم منه معرب ومبني لزوما ويبقى منه مبني جوازا انتهى
كذا ذكره في شرح الالفيه لكنه اعتمد هذا الجواب في شرح التسهيل فقال كلام
المصنف فيما يوجب البنا لا في مطلق سبب البنا واما الثاني فاجيب عنه
اما بان ما نقله عن الناس انما هو على وجه التقريب واما السبب حقيقة
فهو مشابهة الحرف كما تقدم عن ابن العطار وهو الموافق لقول الناظم
في شرح العمدة جعل شبه الحرف سببا لبنا الاسم اولى من غيره لان اعتباره مغن
عن اعتبار غيره واعتبار غيره لا يغني عن اعتباره وعلى هذا فيتكلف في تاويل
ما يمكن تاويله من كلام الناظم والمصنف في نحو باب الاضافة على ما يوافق ذلك
واما بان الناظم حذف قيد الغلبة اي لشبه من الحروف غالبا بدليل ما يفهم من
نحو باب الاضافة من ان من اسباب البنا نحو الاضافة لمبني وهذا هو الموافق
لما سياتي عن الناظم في شرح التسهيل انه لا علة لبنا الظرف المضاف الى اذ الا
كونه مضافا لمبني واما بان كلامه في المبني لزوما فلا يكون سببه الا شبه الحرف بخلاف
المبني جوازا فقد يكون سببه شيئا اخر كاضافته لمبني كما سياتي كما هو ظاهر
ما سياتي في باب الاضافة فيكون اطلاقه هنا مقيدا بما يعلم من نحو باب
الاضافه واما اعتراض المصنف في شرح الالفيه على هذا بانه باطل لان القسمة
في كلامه تكون اذن غير حاصرة اذ يصير التقدير الاسم منه معرب ومنه
مبني لزوما ويبقى منه مبني جوازا فهو ممنوع بل ليس باطلا والقسمة حينئذ
حاصرة غاية الامر انه لم يصرح بالقسم الثالث بل اكتفى بفهمه من قوله لشبه
من الحروف فيصير التقدير والاسم منه معرب ومنه مبني لغير شبه الحروف وهو
المبني جوازا بدليل ما يفهم من نحو باب الاضافة على انه لا يجب ان يكون مراد الناظم
حصر الاقسام بل يكون مراده ذكر قسمين للاسم وترك قسم ثالث اشار اليه بالتعبير
بمن ومنه يعلم من محل اخر لكن على هذين الوجهين يشكل قوله الاتي ومعرب الاسما ما

سيما

٦٣

سيما من شبه الحرف كما سياتي اذ لا يلزم على واحد منهما من سلامته من شبه الحرف ان
يكون معربا فليتامل ولما كان كلام المصنف فيما قوله فانها لم تشبه الحرف الى اخره
مما يتعجب منه بالنسبة لاي الموصوله لانها اشبهت الحرف في الافتقار الى جملة
كسائر الموصولات كما سياتي في قوله وكافتقار اصلا غاية الامر انها تستشكل
من جهة التفصيل فيها مع وجود الشبه في سائر اقسامها وهذا شي اخر غير ما
اورده ياتي الكلام عليه في محله ومن جهة بنائها مع لزوم اضافتها لفظا او
معنى وقد جعلوا لزوم الاضافة معارضا لشبه الحرف مانعا من تاثيره وهذا
ايضا شي اخر غير ما اورده ياتي الكلام عليه في محله واما ما ذكره في باب
حذام فقد اجاب عنه بقوله وله ان يقول الخ ولو حمل كلام الناظم على البنا
اللازم واخرج عنه الجايز ولو باعتبار اختلاف اللغات فيه لم يرد هذا من
من اصله واما ما ذكره في باب حذام فقد اجاب عنه بقوله وله ان يقول
الى اخره ولو حمل كلام الناظم على ما بني لاضافته الى مبني فقد علم جوابه
في الكلام على كلام ابي حيان وظهر ايضا سقوط ما قيل من ان قوله وانما يبنى
الاسم اذا اشبه الحرف شبها قويا مع قوله وانواع الشبه الخ يقتضي حصر
انواع الشبه القوي المذكورات وحصر بنا الاسم في الشبه بالحرف في واحد
من تلك الانواع وهو مشكل لان الظروف المبنية جوازا ليس لواحد من
الانواع وذلك لما تقدم من ان المراد البنا الواجب وثبت ان اسباب
الوجوب ليست الا هذه الثلاثة ودل على الحصر في الثلاثة مفهوم
العلة لانه من مقتضيات الحصر واحترز بقوله شبها قويا يدنيه منه
اي من المشبه به عما عارضه معارض كما في اي شرطيه او استفهاميه
فانها كما سياتي اعربت لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتها للاضافة
التي هي من خصايص الاسما فردت الى الاصل وهو الاعراب وقوله
قويا هو المراد من قول الناظم مدني لانه مشعر بالتنامية لكن يبقى
البحث في ان المذكور مرادف للفظ يدل عليه ومن اي الدلالات هو او هو
مراد واللفظ لا يعطيه هذا ولقايل ان يقول كل ما حصل به المشابهة

حصل به الدخول الان يراد دخول مخصوص لا مطلقه وعلى هذا فهو اطلاق في محل
التقييد فان قلت فلم لم يعرب الحرف الذي اشبه الاسم في وضعه على ثلاثة
احرف كسوف او اربعة كلعل او خمسة كلكن كما اعرب المضارع حين اشبه
الاسم كما تقدم اجيب بان المضارع بعد المشابهة قابل للاعراب فانه يعتقب
عليه في التركيب معان يحتاج الى الفرق بينها كما تقدم بخلاف الحرف لا يعتقب عليه
في التركيب ذلك فلو اعرب لكان اعرابه ضايعا وبذلك علم ان المقتضي للاعراب
تعاقب المعاني التركيبية كالفاعلية والمفعولية والاضافة وكون المضارع مامورا
به او منهيا عنه او معطوفا ومستانفا نحو ما احسن زيد بالرفع في النفي وبالنصب
في التعجب وبالجر في الاستفهام فلا يرد ان لبعض الحروف معاني افرادية كالبا تكون
للالصاق والاستعانة والسببية وغيرها ولا الظروف المعربة وان تضمنت
معنى في وبعضهم اجاب بان الظروف لم تتضمن معنى الحرف وانما حذف منها
اختصارا فهو مراد بخلاف غيرها وسياتي الكلام عليها ايضا هذا وقد قال صاحب
البسيط اعترض بان هذه العلة اي علة بنا الاسم بشبه الحرف تقتضي وضع الحرف
قبل وضع الاسم لانه لو لم يتقدم وضعه لما تحققت علة البنا في المبني لعدم تصوره
او لا قبل تصور الاسم الذي بني لاجله قال والجواب لا يلزم ذلك لجواز ان الواضع تصورها
في الذهن انتهى **قوله** وانواع الشبه ثلاثة قال شيخ شيخنا ان اراد بالشبه الشبه
القوي المذكور قبل فالمناسب في الجواب عما يورد على الانواع من باب وغيره ان يقال
ان الشبه مفقود لا ضعيف بسبب عروض الوجود مثلا وان اراد به مطلق الشبه
فالشبه من حيث هو موجود في الموردات لكنه لم يدع انه موجب للبنا حتى يورد ذلك
فيجاب بضعفه فيه وقد يجاب بانه تقسيم للشبه القوي واما الموردات فان الشبه
الموجود فيها ليس هو القوي بل هو شبه ضعيف بسبب ما ذكر فيها السبب المذكور
للغفلة عنه يوهم ان الشبه قوي انتهى واورد على المصنف انه قد قال في بنا
اسما الاصوات انها انما بنيت لكونها اشبهت الحروف المهملة من حيث انها لا تقع
عاملة ولا معمولة فزاد نوعا اخر وهو الشبه الاهمالي كذا قيل واجيب بان
الشبه الاهمالي داخل في تعريف الشبه الاستعمالي فهو قسم منه لا زايد عليه

حتى

حتى يلزم قسم اخر ويرد عليه ايضا انهم عدوا من انواع الشبه اللفظي فقد ذكر
الناظم في شرح التسهيل في حاشا الاسمية انها بنيت لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ
وان عن الاسمية بنيت لشبهها بعن الحرفية في اللفظ وكذا يقال في على الاسمية
وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية كما ذكر الاولين ابن الحاجب والثلاثة المصنف في المغني
فان قلت قد الاسمية تضاف فهلا عارضت الاضافة فيها شبه الحرف قلت قال شيخنا
يمكن ان يقال المعارض لزوم الاضافة فعلى تقدير تسليم لزومها الاضافة فقد يقال
انهم لم يذكروا ان الشبه الوضعي يعارض ولو سلم فقد تمنع المعارضة فيما هو بصورة
الحرف فانه اقوى مما هو بغير صورته وان كان على وضعه ويرد عليه ايضا ان
الناظم ذكر في التسهيل ان من وجوه بنا المضمرات الشبه الجمودي فانها عديمة
التصرف في لفظها بوجه حتى في التصغير والوصف وهذا ليس شيا من الوجوه
الثلاثة وذكر فيه ايضا ان من وجوه بنا المضمر استغناؤه عن الاعراب باختلاف
صيغة لاختلاف المعاني وذلك مغن عن الاعراب لحصول الامتياز به وهو
ايضا خارج عن الوجوه الثلاثة وذكر فيه ايضا ان سبب بنا الان شبه الحرف
في ملازمة لفظ واحد لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت
ونحوهما وهو ايضا خارج عن الوجوه الثلاثة وهو مثل ما ذكر في المضمر من الشبه
الجمودي وذكر المصنف ايضا في نحو غلامي حين عاينت المسبب ان المقتضي لبنا
حين امور ثلاثة وهي ابهامه واضافته الى مبني وافتقاره الى الجملة فالتاثير
للمجموع لا لكل واحد بدليل اعراب مجيئي يوم زرتني لاختصاصه بالشبه ويوم
تاتيني لاضافته الى المعرب وهو ايضا خارج عن الوجوه الثلاثة مع ان هذه
العلة المركبة لا تاتي على طريقة الناظم التي جرى عليها المصنف ويمكن الجواب
بانه يجوز ان يكون نحو قول المصنف وانما يبنى الاسم اذا اشبه الحرف شبها قويا مقيدا
بالغلبة وان يكون كلامه في البنا لزوما كما تقدم وبانه لم يقصد بقوله وانواع الشبه
ثلاثة الى اخره الحصر لان العدد لا مفهوم له فلا يرد شي مما تقدم فان قيل ذكر
الناظم في شرح التسهيل ان العرب بنت الظرف المضاف الى اذ في مثل يومئذ
وحينئذ قال ولا علة لبنائه الا كونه مضافا لمبني فلو كانت الكسرة في اذ اعرابا

كما قال الاخفش لو حذفنا الظرف انتهي وهو ايضا خارج عن طريقته قلت جوابه يعلم
مما تقدم **قوله** احدها اي اولها وعدل عنه لما تقدم **قوله** الشبه الوضعي تبع
فيه الناظم قال ابو حيان لم اقف على اعتبار الشبه الوضعي الا لهذا الرجل اي الناظم
الذي هو امام الرجال باتفاق اهل الكمال وكان اللائق بابي حيان التعبير بذلك بدل
ما اوقعه في التعبير به قلت الانصاف وبلية العصبية وقد اعتمده المصنف
في الجامع لكن قال في حواشي التسهيل قال سيبويه اذا سميت بباء اضربْ قلت
إبْ باجتلاب همزة الوصل وبالاعراب وهذا ينفي الشبه الوضعي انتهي وقال ابن
الصايغ في شرحه عدم وجدان سابق للمصنف في هذا الوجه لا يدل على عدم
الوجود فالشبه اللفظي معتبر في لسانهم كزيادة ان بعد ما المصدرية لمشابهتها
لما النافيه لفظا الى غير ذلك وما نقل عن سيبويه انه يقال فيما ذكر إبٌ بهمزة
الوصل وبالاعراب احد رايين نقلهما في التسهيل بلا ترجيح فيها اذا كان المسمي
به حرفا ساكنا وهو بعض كلمة والراي الثاني انه يضم اليه الحرف الذي قبله واستظهر
راي سيبويه بقا همزة الوصل وبالاعراب مع تحرك الحرف بحركات الاعراب اللازمة
قال شيخنا رحمه الله تعالى واعلم ان كلامهم صريح في الفرق بين باب التسمية وغيره
فانهم اعربوا المسمي به وان كان على حرف وحرفين بل ولو كان حرفا نحو بل نحو عن اذا
سمي بها تعرب اعرابيد ودم فكان وضع التسمية لما كان طاريا مع شرف
التسمية ضعف عن تاثير البنا فلا يكون ذلك نافيا للشبه الوضعي ويويد ذلك
ان القايلين بالشبه الوضعي كالناظم قايلون بالاعراب في التسمية فكان شرط
تاثير الحرف في الوضع كونه باصل وضع اللغة لقوته انتهي وفي شرح الحاجبية للرضي
فاذا نقلت الكلمة المبنيه وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب
وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سوا كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر
الحكاية تقول لك من الاستفهاميه حالها كذا فضرب فعل ماض وليت حرف
تمن وقد يجي معربا نحو ليت ينصب ويرفع قال
ليت شعري واين مني ليتٌ ان لوا وان ليتا عناءٌ
فان اولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة

فان كان ثلاثيا ساكن الوسط كليت فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على
اكثر او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة
ثنائيه وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت الثاني اذا كان حرفا
صحيحا نحو منّ وكمّ تخالف ما اذا جعلتها منا علما لغير اللفظ فانك لا تضعف
ثانيها بل تقول جاني كم ورايت منا ومررت بمن مخففين فيجعل من باب
ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد فلذا تصغره على كُمَيّ كيُدَيّة
وانما جعلتها من باب المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا من غيره وانما
جعلتها من باب يد اي مما حذف لامه نسيا لا من باب عصًا لانه لم يكن لها لام
في الوضع فكان جعلها من باب يد اي مما جعل لامه بالحذف كانه لم يوضع
اولي ونقول الاول اكثرت من الكم ومن الهمز مشددتين وذلك لانه لم
ينقل بالكلية وانما نقل من باب المعني الى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه
بتضعيف ثانيه ليصير على قل وزان المعربات واما المنقول بالكلية اي
المجعول علما لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا في
اللفظ والمعني واذا كان ثاني الثنائي حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته
سوا جعلته علما للفظ او لغيره نحو لوْ وفيْ ولا وهوْ وهيْ تقول هذا لوٌّ
وفيٌّ ولاءٌ زدت على الف لا الفا اخر وجعلته همزة تشبيها برداء وكساء وانما وجب
التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف اخر سقطت حرف العلة للتنوين
فيبقي المعرب على حرف ولا يجوز وكذا لو اولناه بالكلمة او سمينا به المراه ومنعنا
الصرف وجب التضعيف لانا لا نامن من التنكير فيجي التنوين اذن وحكي
عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المجتلبه بعد حرف العلة الثانيه همزة بكل
حال نحو لوءٌ وفيءٌ ولاءٌ والاول اي التضعيف اولي لكون المزيد غير
اجنبي ولاجل خوف بقا المعرب على حرف اذا اردت اعراب اسما حروف
المعجم الكاينه على حرفين نحو با تا ثا فان لم يكن المعرب منها علما ضعفت الالف
وقلبتها همزة للساكنين فتقول هذه باءٌ وتاءٌ ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات
نحو هذه باء حسنة ودخول اللام عليها كالبا والتا واما زاي فهو على ثلثة احرف

الميم

احرها اليا كالواو اعربته اولم تعرب وفيه لغة اخرى زيّ تحى يَ فاذا ركبتها
واعربتها قلت رايت زيا نحو كيا ولا تجوز الحكاية في اسما حروف المعجم مع
التركيب مع عاملها فلا تقول كتبت با حسنة كما جاز في نحو من وما وليت اذا
جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة لتستعمل في الكلام المركب مع العامل فجاز
للحكاية تلك الحالة في التركيب بخلاف اسما حروف المعجم فانها لم توضع الا
لتستعمل مفردات التعليم الصبيان ومن يجري مجراهم موقوفا عليها فاذا
استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها وانما وجب
اعراب الكلمة المبنية اذا سمي بها غير اللفظ ولم تجز حكايتها كما جازت اذا
سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها الذي كان بسببه مبنيا اصلا
بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك تراعي معناها من
وجه وذلك ان معنى انّ ينصب ويرفع اي ان التي معناها التحقيق تنصب
وترفع فلك اذن نظر الى اصل معناها والدليل على ان المد في نحو قولك هذه بآ
مزيد ولم يكن في اصل الوضع قولك في الافراد با تا ثا بلا مد وما وضع على ثلاثة
احرف يكون في حال الافراد ايضا كذلك كزيد عمرو بكر انتهى واذا سمي بفوه
قال الخليل تقول فمٌ لان العرب قد كفتنا امر هذا لما افردوه فقالوا فم فابدلوا
مكان الواو ولولا ذلك لقلنا فوه برد المحذوف كما هو مذهب سيبويه في ذو
اذا سمي به فانه يقول هذا ذوّى كقتى بنا على ان عينه متحركة وقال الخليل
بل تقول ذيّ فعْل بقلب الواو يا لسكون العين على ما مر من مذهبهما في باب
الاضافة واجاز الزجاج في فو اذا سمي به ان يقال فوّه ردا الى الاصل ولا يجوز
تشديد حرف العلة كما شدد في هو لان رد الاصل اولى من اجتلاب الاجنبي
وان سميت مونثا بهو كان كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذي مر في باب غير
المنصرف وان سميتها بهيَ فهو كما لو سميتها بهند جاز الصرف وتركه
وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة اولا والثاني اما ان يكون
متحركا في الاصل كوا والعطف ولام الجر ويا الاضافة على قول اولا فان كان
متحركا كمل ثلاثة احرف بتضعيف مجانس حركته فانه اولى لكون الحرفين مجانسين

حركته وانما جعلوه ثلاثة لما يلحقه من التصغير والجمع فتقول في المسمى ببا
الجزي ولو زدت حرفا واحدا من جنس حركته لسقط بالتنوين فصار المعرب
على حرف واحد وتقول في المسمى بلام الابتدا لاّ وان كان الحرف ساكنا كلام
التعريف عند سيبويه ويا الاضافة على مذهب بعضهم فحكمه عند سيبويه
والزجاج حكم جزء الكلمة كما يجي وعند غيرهما تحرك اللام بالكسر ثم تضعف
بمجانس الكسر اي اليا فيقال لِيّ وذلك لانه لا بد من تحريك هذا الساكن اذا
حُرك حُرك بالكسر واما اليا فيفتح لثقل الكسر عليه ولانه يفتح في نحو غلامي
ثم يضعف بمجانس الفتح فيقال يَا وان كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما ان
يكون متحركا او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف مجانس حركته
كما ذكرنا فيما ليس بعضا والاولى ان يكمل بشي من تلك الكلمة فالمبرد يكمله باعادة
جميع ما حذف فيقول رجل في المسمى باحد حروفه وقال غيره بل لا يتجاوز
قدر الضرورة فان كان ذلك المتحرك فا كمل بالعين نحو رج في المسمى بر رجل
وان كان عينا كمل بالفا فيقال رج ايضا في المسمى بجيم رجل ولا يكملان باللام
لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من المحذوفة الفا العين وان كان ذلك الحرف
المتحرك المسمى به لاما فالمازني يكمله بالعين لكونه اقرب نحو جل في المسمى بلام
رجل فيكون مما حذف فاوه كعده والاخفش يكمل بالفا نحو رل فيكون محذوف
العين كسه وهو اولى لان المحذوف الفا لا بد له من بدل كما في عدة وان كان
الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عدس فالمبرد يكمله بما كمل به المتحرك اي
برد الكلمة الى اصلها وسيبويه بهمزة الوصل مكسورة فيقول إعْ وإسْ
واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمزة لكونها للوصل فتقول هذا إسٌ
وقلم إسٍ وقال قد اتى بعض الاسما على حرف اذا اتصل بكلام نحو مَن ابْ
بتخفيف الهمزة ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمز غير لازم فكان الكلمة على
حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه لازم فبقي الاسم على حرف ورد
ايضا بامتناع جلب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد الهمزة كما زاد
سيبويه ولان همزة الوصل في الاسما الصرفة قليل وانما تكون في الفعل

بي

والاسم الجاري مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة
الوصل قطعتها كقولك هو حسن اصمت واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل
كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غيرهم ولا
المذكورين التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين تكمل بالفاء ولها
اللام فتكمل اما بالعين عند المازني واما بالفا عند الاخفش وان كان فلك الساكن
قبله همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كضاد اضرب جيء بالهمزة مقطوعة
لما ذكرنا فان كان في الاسم كنون انطلاق كمل بالحرف الذي بعدها فتقول انط
انتهى ما اردناه منه واورد المصنف على الناظم ما يرد مثله عليه فقال لو قال
بدل الوضعي اللفظي لكان اولى فانه مقابل للمعنوي قال ولابد انه يدخل بجواب
واخ لان اللفظي المعتبر له شرط وهو كونه في الاصل والا فمتى وهنا يشبهان
الحرف شبها وضعيا فانهما وضعا متضمنين للحرف انتهى قال شيخنا رحمه الله
تعالى واقول ما زعمه من الاولوية ممنوع لان في التعبير بالوضعي تنبيها على
الشرط المذكور مع الاختصار فيكون اولى من التعبير باللفظي الخالي عن التنبيه
المذكور المحتاج الى التطويل بزيادة الشرط المذكور ومجرد التناسب في
المقابلة المذكورة لا يقاوم التنبيه مع الاختصار كما لا يخفى على ذوي
الاستبصار واما ما ذكره في متى وهنا فليس من الوضعي المراد لهم هنا في شيء كما
يصرح به قول الناظم والمعنوي في متى وفي هنا فان قلت قدم الوضعي
وهو كالمجمع على عدم اعتباره واللائق العكس قلت قد اعترض المصنف
بذلك على الناظم ثم اجاب بانه فعل ذلك تقديما للاوضح ليترقى الذهن من
الامر الحسي الى الامر المعنوي قال شيخنا رحمه الله تعالى واقول بل اللائق
ما فعله الناظم مع قطع النظر عن جوابه وذلك لان بيان ما هو كالمجمع على
عدم اعتباره اهم قطعا مما اجمع على اعتباره مما لا يمترى فيه من احسن في
استبصاره ونحوه في مظنة المنع بخلاف ذلك فتقديمه اولى لكون الوضعي
كالمجمع على عدم اعتباره ادل دليل على انه احق بالاهتمام فكيف يستدل
به على ان اللائق العكس **قوله** وضابطه ان يكون الاسم على حرف او حرفين

الضابط

الضابط ويرادفه القاعدة والقانون قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات
موضوعها والضابط في الحقيقة يكون الاسم على حرف او حرفين لانه القضية
وفي كونه كلية وقفة دون ان يكون الاسم على حرف او حرفين لانه مفرد
والظاهر ان في كلامه تسمحا ايضا لانا لكون المذكور يحصل به الشبه والمناسبة
في الوضع لا انه نفس الشبه فليتأمل والمراد بكون الاسم على حرف او حرفين
ان يكون موضوعا على ذلك لما سياتي في جواب واخ مثلا فانه اعرب لانه موضوع
على ثلاثة فان قلت قولهم هنا الاصل في الحرف ان يكون موضوعا على حرف
او حرفين ظاهره مخالف لما نقل عن اهل الصرف من ان الاصل في كل كلمة
ان تكون على ثلاثة احرف حرف يبتدا به وحرف يوقف عليه وحرف يكون
واسطة بينهما قال الجاربردي الاصل في كل كلمة ان تكون على ثلاثة احرف
حرف يبتدا به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدا به
والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدا به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما
تنافيا في الصفة كرهوا تقاربهما ففصلوا بينهما ثم قال فان قلت المتوسط لا
يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا واياما كان يلزم التنافي مع احدهما قلت
لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق
التنافي انتهى كلام الجاربردي فهل من سبيل الى التوفيق بين قول اهل
الصرف وما قيل هنا قلت نعم يمكن التوفيق بين الكلامين بما قاله بعضهم
من ان الاصل مقول بحسب ما هو المناسب للطبع وبحسب ما هو المحقق
من جهة الوجود الخارجي اي ما تقتضيه الكثرة الخارجية فالاول مراد اهل
الصرف والثاني مرادهم هنا ومن ان كلام اهل الصرف عام وبالنسبة
للاستعمال وقولهم الاصل في الاسماء ان تكون على ثلاثة احرف في مقابلة
الحروف وبالنسبة للوضع فان قيل لم اكتفي في بنا الاسم بمشابهته
للحرف من وجه واحد بخلاف منع الصرف حيث احتيج فيه الى مشابهته
للفعل من وجهين وايضا اذا اشبه الاسم الحرف لزم شبه الحرف للاسم
فلم لم يعرب قلت اما الاول فجوابه ما قاله الشيخ الرضي وانما احتيج في

هذا الحكم اعني منع الصرف الى كون الاسم فرعا من جهتين فلم يقنع بكونه فرعا
من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية
ليست من خصايص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى
وكذا اثبات الفرعية في الاسما بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجي فلم يكف واحدة
منها الا اذا قامت مقام الشيين انتهى ثم قال واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف
يبنى لتطفله على الحرف فيما يخصه وهنا تكفي ادنى مشابهة لاجل بنا الاسم
بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البنا دون الفعل
انتهى وفي امالي ابن الحاجب انما كفى في بنا الاسم شبهه للحرف من وجه واحد
بخلاف منع الصرف فلا بد فيه من شبهه بالفعل من وجهين لان الشبه
الواحد بالحرف يبعده عن الاسميه ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة الا
الجنس الاعم وهو كونه كلمة وشبه الاسم بالفعل وان كان نوعا اخر الا انه ليس
في البعد عن الاسم كالحرف واما الثاني فلان وجه الشبه بينهما ما يخص
الحرف ولا يتحقق في الاسم الا بطريق التطفل كما افاده كلام الرضي المذكور
ولذلك اثرت مشابهة الاسم للحرف دون العكس وايضا فالحرف مستغن
عن الاعراب بعدم تعاور المعاني التركيبيه عليه كما تقدم وظاهر كلام
المصنف كجماعة انه لا فرق في الموضوع على حرفين بين ان يكون الثاني منهما
حرف لين كنا من جيتنا وان لا يكون وقال الشاطبي نا في قوله جيتنا موضوع
على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا ولينا كما ولا فان شيا من الاسما على هذا
الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين
وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال
وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبنا كم ومن بانهما موضوعان
على حرفين فاشبها هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به انما
هو اذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما شرحه الناظم فما اشار اليه هو
التحقيق ومن اطلق القول في الوضع على حرفين واثبت به شبه الحرف
فليس اطلاقه بسديد انتهى قوله لا ولكنما قمت الى اخره ظاهر عبارة المص

ان

ان الضماير بنيت لمشابهتها الحرف في الوضع وهو لا يتمشى في كلها لان نحن من
جملتها وليس بناوه لانه مشبه للحرف وضعا بل لمشابهته للحرف شبها
معنويا اي بما تضمن معنى من معاني الحروف لان هذا شامل لكل ضمير متضمن
اما للتكلم او للخطاب او للغيبة والجواب انهم اختلفوا في علة البنا فقيل شبهه
الحرف وضعا كما في التا ثم حمل فيها ليس كذلك طرد الباب على سنن واحد
وقيل شبهه من جهة الافتقار لانه مفسرا على الحضور للمتكلم والمخاطب وتقدم
الذكر للغايب وقيل بنيت المضمرات استغنا عن اعرابها باختلاف صيغتها
لاختلاف المعاني اي لوضعهم للمرفوع لفظا وللمنصوب لفظا وللمجرور لفظا
ثم ان كان المراد بالمعاني الفاعليه والمفعوليه والاضافه ورد يا المتكلم ونا ونحو
ذلك والظاهر ان المراد بالمعاني المتكلم والمخاطب والغايب والمراد من اختلاف
صيغه ان المتكلم له في الرفع تا مضمومة وفي النصب والجر يا نحو ربي اكرمني
وللمخاطب فيه تا مفتوحه وفي غيره كاف مفتوحه في التذكير ومكسورة في التانيث
فاغنى ذلك عن اعراب الضمير لان المقصود من الاعراب الامتياز وهو حاصل
وفي قوله استغنا عن اعرابه بحث اذ مقتضى كون البنا للاستغنا ان لا يكون لها محل
من الاعراب فانه اذا كان مستغنى عنه فلا معنى لاثباته في المحل ولا فايدة لذلك
فليتامل وفي التسهيل ويبنى المضمر لشبهه بالحرف وضعا وافتقارا وجمودا
او للاستغنا باختلاف صيغه لاختلاف المعاني فاعتبر في البنا احد هذه
الامور الاربعة خلاف ما يوهمه كلام ولك من ان المعتبر الاخير منها ولا
مانع من ان يقال ان الضمير بني لهذه العلل كلها ثم رايت ما نصه وقد
يجتمع في مبنى شبهان فاكثر ومن ذلك المضمرات فان فيها الشبه المعنوي
اذ التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف والافتقاري لان كل ضمير
يفتقر الى ما يفسره والوضعي اذ غالب الضماير على حرف او حرفين وحمل الباقي
عليه ليجري الباب على سنن واحد زاد ابن مالك في التسهيل والجمودي فانه
عديم التصرف في لفظه بوجه حتى بالتصغير والوصف وزاد ايضا
والاستغنا باختلاف صيغه لاختلاف المعاني وذلك مغن عن الاعراب

لحصول الامتياز به وهذه علة عدمية انتهى **قوله** فانها شبيهة بالحرف الخ
الظاهر ان ضابط الشبه الوضعي ان يكون وضع الاسم على وفق ما هو الاصل في وضع
الحروف من غير التفات الى حرف بخصوصه فتا قمت وتوت اكرمنا بنيا لمشابهتها
لكل حرف فيما هو الاصل ان يوضع عليه لا لمشابهتها لبا الجر ولامه ومن وقد وعن
ما قلنا جرى ابن قاسم قال بنيا لان التا على حرف واحد في الوضع ونا على حرفين
في الوضع فشابها بذلك الحرف لان اصله ان يوضع على حرف هجا او حرفي هجا
واصل الاسم ان يوضع على ثلاثة فصاعدا وكلام ابن الناظم مفيد لذلك لمن
تامله ولو اعتبر في الشبه الوضعي مشابهة وضع الاسم لوضع حرف بخصوصه
لبنى نحو جحمرش لمشابهته لكن والثانى باطل **قوله** وانما اعرب نحو اب واخ
لضعف الشبه بكونه عارضا جواب عن سوال ~~لضعف الشبه بكونه عارضا جواب~~
عن سوال وارد على العلة المذكورة بالنقض يعني ان العلة انتقضت لتخلف المعلول
عنها في بعض الصور المذكورة وهذا السوال مختلف فيه هل يسمع ام لا وهذا الخلاف
مبنى على خلاف اخر وهو ان نقض العلة هل يقدح ام لا وحقيقة النقض كما قال ابن
الحاجب ابدا الوصف المدعى علة بدون الحكم وقوله وانما اعرب نحو اب الخ جواب
النقض بمنع تخلف الحكم عن العلة ثم اعلم ان جواب النقض يكون بواحد من
ثلاثة ان يدعى ان انتفا الحكم لانتفا الوصف او ان الوصف موجود والحكم
موجودا وان الوصف موجود والحكم غير موجود لوجود مانع او انتفا شرط وعند
التحقيق يرجع الثالث الى الاول وجواب المصنف من الاول لان ما ذكر
موضوع على ثلاثة ثم حذفت لامه والعبرة بالوضع الاصلى لا بالحذف الطارئ
وفي الحفيد اعلم ان المراد بقولهم اذا كان الاسم على حرف او حرفين بني كونه
وضع كذلك وعلى هذا فلا يرد نحو اب واخ لانه ليس موضوعا كذلك واما
بالنظر الى ظاهر قوله ان يكون الاسم على حرف او حرفين فنحوهما وارد بالنظر
للصورة انتهى فان اورد على ذلك مع فانها وضعت على حرفين مع انها معربة
على الاصح كما سياتى في الظروف فالجواب ان ذلك للزومها للاضافة وذلك
معارض للشبه كما ياتي في اي وقيل انها ثلاثيه الوضع وان اصلها معى

فحذفت

فحذفت لامها اعتباطا ولذا ردت اليها عند نصبها على الحال وبعبارة اخرى
ويجاب بانها مبنيه على ظاهر مذهب سيبويه او بانها محذوفة اللام وهي الالف
المنقلبة عن يا والاعراب مقدر فيها ان افردت على ما قبلها ان اضيفت وهذا
مقتضى كلام ابن الناظم واختاره الرضي وليتامل وجه ظهور الاعراب على ما قبلها
ان اضيفت فان ذلك انما يكون فيما حذف نسيا ولو كان الحذف هنا نسيا
لم يقدر الاعراب فيها ان افردت **قوله** فان اصلهما ابو واخو اى واعلا بالحذف
للتخفيف باختصار حرف العلة ولينظر في الحذف المذكور هل هو قياسى او
اعتباطى والظاهر انه اعتباطى اذ قياس دم الاثبات لسكون ما قبل حرف العلة
كما في ظبي ودلو وقياس اب واخ الابدال لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله كما
في عصا لكن حذف على خلاف القياس لكثرة تداولها في كلامهم **قوله** بدليل ابوان
واخوان هو استدلال على ما ادعاه من الاصالة المقدرة وذلك لان التثنية
ترد الاشيا الى اصولها ومن قال في تثنيتهما ابان واخان من غير رد اللام فقد
ثنى ابا واخا بالقصر بالنقص لا بالقصر كما سياتي قريبا فما وقع في الشارح
سبق قلم ويرد على ما تقدم مثل يدان ودمان ويجاب بان المراد ان التثنية
ترد الاشيا التي استعملت على غير الاصل الى اصولها المستعمله وما ذكر من
اليد والدم اصله غير مستعمل لا يقال نحن نجد بعض الاسما الثلاثيه مبنيا
كنحن لان بنا نحو نحن ليس لهذا الشبه بل لشبه اخر كما تقدم في وجه بنا
المضمرات **قوله** وضابطه ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف اي بمعنى
انه خلف حرفا في معناه اى ادي به معنى حقه ان يودي بالحرف لا بالاسم اى
بمعنى انه حل محله هو الحرف كتضمن الظرف معنى في والتمييز معنى من
وفيه مثل ما تقدم فلا تغفل واعلم ان معاني الحروف هي المعاني الجزئيه
المتعلقه بغيرها تعلقا قريبا لا تتحقق تلك المعاني في الخارج ولا في
الذهن الا بذلك الغير كالابتدا الجزئي المتعلق بالسير والبصرة بحيث
لا يتحقق ذلك الابتدا في الخارج ولا في الذهن الا بالبصرة والسير اذ لو
انعدما او احدهما لم يوجد ذلك الابتدا ولم يتعلق وهذا معنى قولهم

تضمنها لانها للبنا والمحل غير معارض بما يقتضي الاعراب صح

الحرف ما دل على معنى في غيره اي لفظ دل على معنى في غيره ذلك المعني بل في مجرد ره
ومتعلقه بخلاف قولك مثلا الابتدا فانه دل على معنى كلي يمكن تعقله مجردا عن
متعلق مقصود دال على معنى في نفسه لا في غيره والحاصل ان معاني الاسما ذكرت
لتعرف حالها في نفسها فهي مستقله بالمفهوميه ومعاني الحروف لم تكن ملحوظه
لنفسها بل الة لملاحظة حال غيرها ولتعرفه فهي غير مستقله بالمفهوميه قال
السيد علم ان الابتدا مثلا حال معنى هو حالة لغيره ومتعلق به فاذا لاحظه العقل
قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بنفسه ملحوظا بذاته صالحا لان يحكم عليه
وبه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتدا واذا لاحظه العقل من حيث هو
حالة بين السير والبصرة وجعله الة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل
بنفسه لا يصلح ان يكون محكوما عليه ولا محكوما به وهو بهذا الاعتبار
مدلول لفظة من فان قلت فالالفاظ المذكورة حروف لا اسما قلت
نعم لو لم توضع لغير هذه المعاني كان الشرطيه وهمزة الاستفهام لكنها وضعت
لغيرها اولا وبالذات ولها ثانيا وبالعرض ومن ثم قال يتضمن دون وضع وقال
بعده سوا وضع لذلك المعنى حرف اولا فتامله كذا قاله شيخ شيخنا **قوله** ام لا
ليس فيه حذف المعطوف وابقا العاطف لان المعطوف جزء المعطوف لا
نفسه وهو المحكوم عليه بالبطلان عند محققي النحاة على ان احرف الجواب
تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجمل هنا
من كونه لوجود ما يغني عنه كذا ذكره المصنف في مغني اللبيب **قوله**
فالاول اي الاسم المبني لتضمنه معنى حرف موضوع **قوله** شرطا اي اداة
شرط وكذا يقال في قوله استفهاما **قوله** وانما اعربت اي الشرطيه الى اخره
اشارة الى الجواب عما يقال اي الشرطيه واي الاستفهاميه اشبها الحرف
ومع ذلك هما معربان **قوله** نحو ايما الاجلين قضيت ايا اسم شرط جازم
مفعول قضيت وقدمت لان لها الصدر وما صلة والاجلين مضاف اليه
وجملة فلا عدوان على جوابها **قوله** نحو فاي الفريقين احق اي فيه اسم
استفهام مبتدا والفريقين مضاف اليه واحق خبر المبتدا **قوله**

لضعف

٧

لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتها للاضافة اي من لزومها للاضافة
وفي بعض النسخ لملازمتها بالافراد اي للزوم اي في الشرط والاستفهام للاضا
اي الى الاسم المفرد لئلا ينتقض باذ واذا فانهما مبنيان مع انهما مما يلزم الاضافة
لكن لم يضافا الى المفرد بل الى الجمل فان قيل لو صح ذلك دافعا للبنا لم تبن قد
في قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبه فالجواب ان ملازمتها للاضافة
ليست دافعة لبنايها بل لتحتمه فلذا جاز اعرابها ولدن مثل قد لانها
ليست ملازمة للبنا بل يجوز اعرابها وهو لغة قيسيه واحسن من ذلك ان
يقال المعارض لزوم الاضافة فعلى تقدير تسليم لزومها الاضافة فقد يقال
انهم لم يذكروا ان الشبه الوضعي يعارض ولو سلم فقد تمنع المعارضة فيما هو
بصورة الحرف فانه اقوى مما هو بغير صورته وان كان على وضعه وانما
بنيت اي الموصوله وهي مضافة لفظا اذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا
نحو ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد فيمن قرى بضم اي بنا وبنصبها لانها لما حذف
صدر صلتها نزل ما هي مضافه اليه منزلته فصارت كانها منقطعة عن الاضافة
لفظا ونية مع قيام موجب البنا فمن لاحظ ذلك بنى ومن لاحظ الحقيقه
اعرب فلو حذف ما يضاف اليه اعربت ايضا لقيام التنوين مقامه كما في
كل وزعم ابن الطراوة ان ايا مقطوعة عن الاضافة فلذلك بنيت وان هم
اشد مبتدا وخبر ورد برسم المصحف الضمير متصلا والاجماع على انها
اذا لم تضف كانت معربه **قوله** والثاني اي الاسم الذي بني لتضمن معنى
حرف لم تضع العرب لذلك المعنى حرفا قال الحفيد واعلم ان ضابط الشبه
المعنوي هو ان يتضمن الاسم معنى من المعاني التي حقها ان تودي بالحرف
وتلك المعاني ضابطها هي المعاني الطاريه على اصل الكلمة والكلام الا
ترى ان الاستفهام طارئ على اصل الكلام كما في قولك هل قام زيد فان
الاستفهام خارج عن جزئي الكلام فاذا وجدنا كلمة تضمنت معنى من
هذه المعاني اي صار جزء مدلولها يحكم ببنائها ما لم يعارضه معارض
فان قيل الكلمة المتضمنه لمعنى الحرف متضمنه لمعنى اسم معرب فلم

رجح جانب الحرف على جانب الاسم المعرب لان الحرف تارة في بابه لم يتزلزل
عما يستحقه ولا كذلك الاسم لانه قد بني منه كثير وما كان تارا في بابه كان اولى
عما تزلزل قدمه عما يستحقه واعلم ان بنا الاسم المتضمن لمعنى حرف لم يضع العرب
له حرفا اولى من بنا ما تضمن معنى حرف موضوع لان الاول قام مقامه من كل
وجه بخلاف الثاني انتهى وشرط تضمن معنى الحرف كونه لازما للفظ كما في متى
وهنا او المحل كما في المنادى اما العارض في التركيب نحو سرت يوم الخميس فلا اثر
له الا ترى انك اذا نطقت بيوم الخميس وحده لم تجد فيه معنى في البتة نبه
عليه اكثر شراح النظم وقال ابن الصايغ قد فرق ابو علي بين هذا وبين الاول
بان الاول تضمن معنى الحرف وهذا حذف منه الحرف اختصارا فهو مراد كذا
قيل ولينامل فيه فقد يقال ما استدل به على العروض بقوله الا ترى الى اخره
موجود في المنادى وفي اسم لا فانه اذا نطق بزيد وحده بدون حرف الندا ولا
تقديره او برجل وحده بدون لا لم تجد فيه المعنى المقتضى للبنا البته فلا يتم الفرق
بينهما وبين الظرف وعبارة ابن الناظم واما المنادى المفرد المعرفة نحو يا زيد فانه
مبنى للزوم محله تضمن معنى الحرف لازما للفظه او المحل الذي وقع فيه لم يوثر
كما في نحو سرت يوما وفرسخا مما يستعمل ظرفا تارة وغير ظرف اخرى انتهى
وفيه امور الاول يوخذ من تقريره ان المراد باللازم للفظ ان لا يتقيد بمحل
مخصوص بل يثبت له في نفسه في كل محل كمتى فانها متضمنة لمعنى الحرف في
كل محل وقعت فيه وباللازم للمحل ان يتقيد بمحل مخصوص كزيد في الندا فانه
متضمن معنى الحرف واذا الو بنا د لا يتضمنه الثاني ان تعليله بقوله فان
كل منادى مخاطب يقتضى بنا كل منادى لانه علل به اللزوم المذكور
الذي هو سبب البنا فتقتضي وجود ذلك اللزوم في كل منادى وان
مبني مع انه ليس كذلك فكان ينبغي ان يبين ذلك السبب على وجه
يختص بالمنادى المفرد المعرفة الثالث انه اورد عليه انه يقتضى ان
ما لا يرى الا ظرفا مبني لتضمنه ما ذكر وليس كذلك واجيب بانه انما
يقتضى انه مبني ان تضمن ذلك كما في قط وعوض والا فمعرب وهو كذلك

وفيه

وفيه نظر لان جميع ما لا يرى الا ظرفا لا يكون الا متضمنا لمعنى الحرف فتضمن
معنى الحرف لازم مع ان بعضه مبنى كقط وبعضه معرب كعند فما معنى هذا
الجواب لعمران صح ان كل ظرف معرب غير متصرف يقبل الجزمن ونحوها فلا
اشكال لانتفا لزوم التضمن حينيذ الرابع انه ان اراد بقوله مما يستعمل ظرفا
تارة وغير ظرف اخرى ان استعماله كذلك بحسب اختلاف التراكيب بحسب المعنى
فحيث علق بفعل واقع فيه نحو سرت يوما كان ظرفا وحيث علق بفعل واقع عليه
نحو المنادى لانه يستعمل منادى وغير منادى بحسب اختلاف التراكيب فانه ان ركب
مع حرف الندا كيا زيد كان منادى او مع غيره كجا زيد لم يكن منادى والحاصل ان المحل
الذي لزم فيه التضمن في مسلة الندا ومسلة اسم لا هو تركيب الاسم مع حرف الندا
لا مطلقا ومع لا التي لنفي الجنس لا مطلقا ولا ريب ان نظير ذلك في الظرف هو ان
يركب مع العامل الواقع فيه لا مطلقا والتضمن حينيذ لازم على ان الاسم مع لا نحو
لا رجل في الدار قد يبنى فيفيد نفي الجنس نصا وقد يرفع فيفيد نفيه احتمالا فصدق
ان الاسم مع لا يكون مبنيا تارة ومعربا اخرى فلم لزم التضمن هنا دون الظرف
مع ثبوت حالتين لكل منهما وحينيذ فالفرق في غاية الاشكال وقد يجاب بان
المراد بلزوم التضمن ان يتوقف عليه المعنى الذي قصد عند التضمن لا ما لا يمكن ،
الانفكاك عنه فيخرج الظرف لان المقصود منه عند التضمن وهو كونه ،
ظرفا زمانا او مكانا المعنى العامل لا يتوقف على التضمن لحصوله بدونه بان ،
يصرح بفي وبدخل المنادى لان المقصود عند التضمن وهو كونه منادى ،
مخاطبا غير حاصل بدونه واسم لا لان المقصود من التضمن وهو التنصيص ،
على نفي الجنس غير حاصل بدونه لكن يرد على هذا الجواب ان المقصود في ،
مسلة اسم لا حاصل بدون التضمن بان يصرح بمن الاستغراقية كما في ،
قوله • فقام يذود الناس عنها بسيفه • وقال الا لا من سبيل الى هند • ،
الا ان يراد الحصول بدون التضمن على وجه لا شذوذ فيه فليتامل كذا ،
افاده شيخنا رحمه الله تعالى قوله نحو هنا كذا ذكره الناظم قال ابو حيان ،
الذي ذكره الناس ان هنا كساير اسما الاشارة بنيت لشبهها بالحرف في ،

الافتقار الى مشار اليه قال ويمكن ان يتحمل لما ذهب اليه الناظم ان الاشارة من
المعاني التي كان من حقها ان يوضع لها حرف كما وضع لساير المعاني من الاستفهام
والنفي والتشبيه لكن العرب لم تضع للاشارة حرفا لتضمن اسم الاشارة معنى
ذلك الحرف الذي كان ينبغي ان يوضع لمعنى الاشارة انتهى قيل وتابعه على هذا
جميع الشراح لكن نازع فيه السعد التفتازاني بانهم قد صرحوا بان اللام العهدية
يشار بها الى معهود ذهنا وهي حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا غايته ما في الباب
انها للاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية انتهى قيل والاولى ان
يمثل هذا بمع فانها بنيت لانها اشبهت حرفا كان من حقه ان يوضع ولكنه لم
يوضع وهو حرف المصاحبة وقد يعترض بالواو ويرد بان الاصل فيها كونها لمطلق
الجمع وتقدم ان بناء مع احد رايين فلا تغفل وانظر وجه تقييد التفتازاني بقوله
ذهنا فانه يشار بها الى معهود خارجا غير ان هذه الاشارة لم يعتبر فيها كونه محسوسا
مشاهدا كما هو وضع اسما الاشارة ولا يضر ذلك في الايراد لانه لا فرق على قياس قوله
في الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية فليتامل قال شيخنا واقول هذا كله يدل
على ان توقف الشبه المعنوي على كون المعنى الذي تضمنه الاسم قد وضع
له حرف او كان حقه ان يوضع له حرف ولقايل ان يقول ان هذا مما لا دليل
عليه ولا ضرورة تدعو اليه بل اذا تضمن الاسم معنى غير مستقل ملحوظا
تبعا كما هو شان الحروف فقد اشبه الحروف وان لم يكن ذلك المعنى الذي
تضمنه الاسم من معاني الحروف الموجودة بجامع ان كل معنى غير مستقل
ملحوظ تبعا لان المقصود وجود جامع وهو حاصل على هذا الوجه من غير
توقف على وضع حرف او تقدير وضعه لذلك المعنى المتضمن وحينئذ فلا
حاجة بالناظم الى تحمل ما ذكر ولا موقع حينئذ لنزاع بعض المحققين يعني
التفتازاني المذكور على انه والله لا يحمل فيما ذكر ونعوذ بالله من بلية العصبية
قوله لمعنى الاشارة الاضافة فيه بيانية **قوله** وهذا المعنى لم تضع العرب
له حرفا تقدم ما فيه **قوله** ولكنه من المعاني التي حقها ان تودي بالحروف قال
الرضي اعلم ان اسما الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو

الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام كان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها
وذلك ان عادتهم جارية في الاغلب في كل معنى يدخل الكلام او الكلمة بعد ثبوتها
ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في أضربَ زيد وهل زيد ضارب
والنفي في ما ضرب عمرو والتمني والترجي والابتدا والانتها والتنبيه والتشبيه
وغيرها الموضوع لها ليت ولعل ومن والى والكاف او يوضع له ما يجري مجرى
الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكيا النسبة
وكتغيير البنية وحده في نحو غُرفة وغرف وكسرة وكسر وكتغييرها مع
زيادة حرف كما في التصغير وبعض جموع التكسير وقولنا في الاغلب احتراز
عن الاسم الاشارة وبقولنا يدخل في الكلم بعد ثبوتها لتخرج معاني المصادر
المشتق منها الافعال والاسما لان تلك المعاني لا تدخل الكلم بعد صوغها انتهى
قوله وانما اعرب هاذان وهاتان الى اخره جواب عما يقال ذان وتان اعربا
مع تضمنها معنى الحرف واعترض عليه بان ما ذكر ملفق من قولين فان من قال
بانهما معربان قال بتثنيتها حقيقة ومن قال بانهما معربان مبنيان قال
جي بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شرط
التثنية قبول التنكير واسما الاشارة اي والاسما الموصولة ملازمة للتعريف
كما في شرح الشذور واجيب بان الوصف بصورة المثنى لا ينافي انه مثنى
حقيقة اذ يصدق على فرد المثنى انه على صورته غاية الامر انه يوهم فالتلفيق
ممنوع على انه يمكن منع الشرط المذكور ولو سلم فيكفي تقدير التنكير وفرضه
وقال شيخ شيخنا قوله على صورة المثنى اشارة الى ان تثنيتها الحقيقية
كما سيجي هذيان وهتيان بقلب الف الف ذا وتا انتهى يا كالفتيان فتثنيتها
ههنا بحذف الف ذا وتا فهما على صورة المثنى لا على قياسه وكونهما كذلك
يحقق انهما معربان لا مبنيان لان ذلك حقق كون الالف الموجودة الف
الاعراب لا الف ذا وتا انتهى وما ذكر من انهما معربان قال به بعضهم وعليه
ابن مالك وذلك لاختلاف اخرها باختلاف العوامل وادعا ان كل واحدة
منها صيغة مستانفة خلاف الظاهر قال الزجاج لم يبن شي من المثنى

٣ كالفا عليه والمفعول به والاضافة مثلا

لانهم قصدوا ان تجري اصناف المثنى على نهج واحد اذا كانت التثنية لا تختلف
فيها مذكر ولا مونث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا تختلف المثنيات اعرابا
بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا وقال الاكثرون بناها القيام علة البنا
فيها كما في المفرد والجمع وانها صيغ مرتجلة غير مبنية على الواحد ولو بنيت عليه
لقيل ذيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة اخرى للجر والنصب والجواب انهم
خالفوا بتثنية هذا المبني حيث لم يبنوها على الواحد تثنية المعرب المبنية على
الواحد تمييزا بينهما قال الرضي والبحث في اللذان واللذين كما في ذان وذين قال
وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان في الاحوال الثلاثة وعليه حمل بعضهم
قوله تعالى ان هذان لساحران اي في احدى القرائتين وانما بني الذين وان كان
الجمع من خواص الاسما لانه لم يجر على سنن الجموع لان اللذين مخصوص باولي
العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى فانه جار على
سنن المثنيات المتمكنة لفظا ومعنى ومن اعربه نظر الى مجرد الصورة وقيل
هو على هذه اللغة مبني جي به على صورة المعرب وقال الحفيد اعلم ان القياس
يقتضي ان يكون اللذين معربا بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا كما هو لغة من ذكر
اي طي وهذيل وعقيل وذلك لانه على صورة الجمع وسننه فيكون معارضا
لبنائه كما قالوا انظيره في اللذان واللتان وذان وتان واما قول بعضهم
انما اللذين لم يعرب لانه ليس على سنن الجموع لان واحده اعم من جمعه ففيه
نظر لان المدعى انه ليس جمعا بل على صورة الجمع ولو سلم فليس جمعا للواحد
باعتبار كون الواحد اعم بل يراد بالواحد حال ارادة الجمع من يعقل وشبهه كما
قال ابن مالك وان عنى بالذي من يعقل وشبهه فجمعه الذين انتهى ومن علل
البنا بالمنقول عن البعض المذكور نفس ابن مالك ايضا مع قوله ما ذكر واعترض
عليه بان هذا معارض لمنعه كون العالمين جمعا للعالم فان قلت يرد قولهم يا زيدان
فانه مبني مع انه مثنى قلت قال ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية في الحلل
يعترض على الجزولي في اطلاقه بنا اسما الزمان المضافة الى الجمل بانه كان ينبغي
ان يقول بشرط ان لا تكون مثنى لان التثنية ترد الاشيا الى اصولها من الاعراب

ولذلك

ولذلك لم يبن اثنا عشر واما قولهم يا زيدان فانما جاز لانه يشابه الاعراب
الا ترى انه يتبع على لفظه كالمعرب انتهى **قوله** الثالث الشبه الاستعمالي
ادخل بعضهم في الشبه الاستعمالي الشبه الافتقاري وجماعة جعلوا الاول
قاصرا على ما يفتقر افتقارا متاصلا لا جملة كالاسما الموصوله ولا خلاف في
المعنى وانما ذلك اصطلاح والامر في ذلك سهل والمآل واحد ودخل فيه ايضا
الشبه الاهمالي وان كان بعضهم يعده قسما اخر كما سياتي والاولى ما فعل المصـ
لانه عرفه بان يقال بان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف وهو اعم من ان يكون
من طرائق الحروف العاملة او المهملة **قوله** وضابطه ان يلزم الاسم طريقة
اي استعمالا من طرائق الحروف اي استعمالاتها وفيه ما تقدم فلا تغفل **قوله**
كان ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه الكاف فيه وفيما بعده
باعتبار الافراد الذهنية ان لم يدخل فيه الشبه الاهمالي وان كان الضابط
الذي ذكره شاملا له ومراده بذلك اسما الافعال كما سياتي فانها نابت عن
الافعال ولم تتاثر بالعوامل فاشبهت حروف المعاني فانها كذلك فوجب
بناؤها قال الناظم في شرح الكافية ما ملخصه ان اسما الافعال ملازمة
للاسناد الى الفاعل فهي ابدا عاملة ولا يعمل فيها شيء فاشبهت في استعمالها
الحروف العاملة كان واخواتها قال المصنف واخذ ابنه هذا الكلام
فشرح به كلامه وهو غير مناسب له وانما هو مناسب لقوله في الكافية
داكا العدوان تاثر بعامل حصل وتلخص ان للناظم في بنا اسما الافعال
طريقين وكلاهما صحيح انتهى ووجه قوله وهو غير مناسب له ان الناظم
لم يعتبر هنا عدم وقوعها معمولة بل عدم تاثرها وفرق بينهما اذ لا منافاة
بين المعمولية وعدم التاثر بالعامل كما هو واقع ولذلك زاد المصنف قوله
ولا يدخل عليه عامل اشارة الى ما كان ينبغي للمصنف ان يعبر به لكن قد يقال
انه لا بنا فيه فيمكن حمل عبارة الالفية على ذلك بان يراد بعدم التاثر عدم تعلق
العامل بها وتسلطه عليها كما سياتي عنه ويويد ذلك عبارة شرح الكافية
فانها ذكرت شرحا لما في الكافية فلولا انه اراد بها معناها لم تبك وقوعها

شرحا لها هذا وقال ابن الصايغ في هذا الشبه نظر فان وجه الشبه ينبغي
ان يكون في المشبه به اصلا وليس عمل الحرف في غيره بلا تاثر اصلا فيه انتهى
وللمصنف كالناظم ان يقول لا نسلم الانتفا المذكور ولو سلم فمجموع عمله
في غيره وعدم التاثر من حيث هو مجموع اصل فيه واورد المصنف على
الناظم ما يرد مثله عليه فقال ما ذكره الناظم انما يسلم له على قول الاخفش ان
اسما الافعال لا موضع لها اما على مذهب سيبويه والجمهور انها منصوبة
بافعال مضمرة او على قول بعضهم انها مرفوعة على الابتدا ومرفوعها اغنى
عن الخبر فلا يمشي على واحدة من الطريقين انتهى واجيب بان الناظم يرى
قول الاخفش فكلامه مبني على رايه قال في التسهيل في باب اسما الافعال
وكلها اي اسما الافعال مبني لشبه الحرف بلزومه النيابة عن الافعال وعدم
مصاحبة عامل انتهى ونقله عن المحققين وعلى القولين انما بنيت لتضمن
الامر منها لام الامر وحمل الباقي عليه طردا للباب كذا قيل وفي هذا الحصر نظر
لانه يمكن ان يجعل عليها ايضا سبب البنا ما تقدم بنا على ان المراد عدم التاثر
ولو لفظا فقط فليتامل بقي انه اعترض على الناظم بما يرد مثله عليه فقيل
التاثر قبوله الاثر والاثر هو الاعراب فقوله بلا تاثر بمنزلة ان يقول بني اذا لم
يوجد فيه الاعراب وهو غير مستقيم وبعبارة اخرى عدم التاثر مسبب عن
البنا فهو متاخر عنه وجعله سببا له يقتضي تقدمه عليه وهما متنافيان
واجاب المصنف بان المراد بعدم التاثر عدم تسلط العامل عليه والعامل
يتسبب عنه التاثر فاطلق المسبب واراد السبب قال شيخنا رحمه الله تعالى
وفيه نظر لان عدم تسلط العامل فرع البنا فيتاخر عنه فلا يكون سببا فيه
لان سببه متقدم عليه ولا يتصور ان يكون الشي الواحد متقدما على شي ومتاخرا
عنه ويمكن ان يجاب بان المراد بعدم التاثر وعدم تسلط العامل عدم
قبول الاثر وعدم قبول تسلط العامل بحسب المعنى بان لا يقبل معناه شيا
من ذلك لان ما هو كذلك لا يقبل الاعراب فيستحق البنا فليتامل وقد يقال
لم يرد الناظم بقوله لشبه من الحروف بيان سبب البنا بل بيان ضابط محله

اعم من ان يكون سببا ولا والتقدير مبني عند وجود شبه من الحروف ثم
فصل الشبه الذي جعله ضابطا يعرف به البنا بقوله كالشبه الوضعي
الى اخره لكن بعض امثلة هذا الضابط امثلة للسبب ايضا وبعضها ليس
كذلك كقوله وكنيابة عن الفعل بلا تاثر فهو مما يعرف به البنا وان لم يكن سببا
للبنا وعلى هذا فلا اشكال اصلا فان قلت لا فايده في جعل عدم التاثر علامة
يعرف بها البنا لانه معلوم ضرورة ان ما لا يتاثر لا يكون الا مبنيا اذ من لازم
الاعراب التاثر قلت بل له فايدة وهي دفع احتمال ان عدم التاثر بحسب
اللفظ فقط وان اعرابه مقدر فليتامل هذا وقال شيخ شيخنا قوله كان ينوب
وقوله كان يفتقر مثالان للطريقة لا لان يلزم اذ النيابة والافتقار لا اشعار
فيهما باللزوم وحينيذ فلا حاجة الى قوله فلا يدخل عليها عامل ولا قوله
متاصلا فان المصدر النايب عن فعله لا يلزم النيابة عنه ويوم في يوم ينفع
الصادقين صدقهم لا يلزم الافتقار الى الجملة اي لا يلازمها كذلك انتهى وقال
ايضا ان قلت عدم دخول العامل كاف في البنا فلا حاجة الى ضم النيابة عن
الفعل اليه قلت انما هو كاف في انتفا الاعراب والبنا قدر زايد عليه
يحتاج الى مشابهة الحرف وهي لا تتم الا بالجزيين معا انتهى قوله وكان
يفتقر افتقارا متاصلا اي لازما الى جملة اي او عوض منها كالتنوين في اذ
او قايم مقامها كالوصف في ال الموصوله ويرد عليه ذو الطايية والذين
عند من اعربهما وقد يجاب بان الكلام في الاسباب الموجبة للبنا في المشهور
وفي لغة الجمهور واورد عليه ايضا لفظ القول مرادا به حكاية ما بعده
ويمكن ان يقال قد يحكى بالقول المفرد في مسايل فطلبه للجملة غير لازم قال
الرضي ومما يدخل على المبتدا والخبر القول وما تصرف منه والاصل في استعماله
ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قايم او الذي
هو واقع في الحال نحو اقول الان زيد قايم فينبغي ان تكون الجملة الواقعة
بعد اقول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ اخر في غير هذا الكلام والا لم تكن حكاية
او الذي يقع بعد نحو اقول غدا زيد قايم واللفظ الواقع بعده اما مفرد واما

جمله والجملة اكثر وقوعا ثم قال وقد يقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه
احدها ان يكون موديا معنى الجمله فقط كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او
باطلا او حسنا اذا قلت زيد قايم وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو
قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد وثالثها ان يكون لفظا يصلح لان
يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا تنتصب هذه الثلاثة لانها
ليست اعيان اللفظ المحكي حتى يراعى ورابعها مفرد غير معبر به لا عن جملة ولا
عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فتجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال
فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا عن
جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله
تعالى قال سلام قوم منكرون اي عليكم سلام انتهى ما اردناه منه ولا يغني
عن قوله الى جملة قيد الناصل لانه اشارة الى قيد اللزوم وفي تذكرة المصنف
المعتبر في بنا الاسم للافتقار ثلاثة امور ان يكون بطريق الموضع لا عارضا وان
يكون الى جملة لا الى مفرد وان لا يعارض بمعارض يقتضي قوة جانب الاسميه كما في
ذات واللذان انتهى فالاول اي الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه فيوثر
فيه **قوله** ولا يصح ان يدخل عليها شي من العوامل اي اللفظيه والمعنوية على القول
الصحيح انها لا محل لها من الاعراب او اللفظيه فقط على مقابل الصحيح
وبذلك اندفع ما قيل ان التمثيل بهيهات وما بعده مبني على ان اسم الفعل
غير معرب المحل اما على القول بانه موفوع المحل على الابتدا ومرفوعه اغنى
عن الخبر او على القول بانه منصوب المحل بفعل محذوف فلا يصح التمثيل **قوله**
ولا يدخل عليهما عامل اقتصر عليه لعدم الدخول اصلا واحترز بانتفا التاثر من
المصدر النايب عن فعله الخ قال ابن قاسم وكذا اسم الفاعل ونحوه فانه يعمل عمل الفعل
ويتاثر يعني فلا يفرد المصدر المذكور بالاحتراز عنه بل يحترز به عما ينوب عن
العامله واجيب بان المصدر المذكور هو المالوف في بيان ان المصدر النايب
عن الفعل يتاثر بالعامل الى ما ذكره المصنف من انه تدخل عليه العوامل فتوثر
فيه لان المصدر المذكور متاثر بالعامل في حال النيابة عن الفعل فانه منصوب

بالفعل

بالفعل المحذوف على ان المصدر في الامثلة ليس من المصدر النايب في شي قال
ابن عقيل والحاصل ان المصدر المذكور واسما الافعال اشتركا في النيابة مناب
الفعل لكن المصدر متاثر بالعامل فاعرب لعدم مشابهته للحرف واسما الافعال
غير متاثرة بالعامل فبنيت لمشابهتها الحرف وهذا مبني على ان اسما الافعال
لا محل لها من الاعراب والمسالة خلافيه وانظر من اين قيل انتفا التاثر **قوله**
لانه يدخل عليه العوامل فيوثر فيه اي في لفظه لا في محله **قوله** والثاني اي الذي
يفتقر افتقارا متاصلا اي لازما الى جملة **قوله** كاذ قال في المغني يلزم اذ الاضافة
الى جملة اما اسميه نحو واذكروا اذ انتم قليل او فعليه فعلها ماض لفظا ومعنى نحو
واذ قال ربك للملايكة او فعليه فعلها ماض معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم
القواعد من البيت وقد يحذف احد شطري الجملة فيظن من لا خبرة له انها اضيفت
الى المفرد كقوله • هل ترجعن ليال قد مضين لنا • والعيش منقلب اذ ذاك افنانا •
والتقدير اذ ذاك كذلك انتهى ما اردنا منه باختصار كثير **قوله** وحيث قال في المغني
وطي تقول حوث وفي الثا فيها الضم تشبيها بالغايات لان الاضافة الى الجملة كلا اضافة
لان اثرها وهو الجر لا يظهر والكسر على اصل التقا الساكنين والفتح للتخفيف ومن
العرب من يعرب حيث وقراة من قرا من حيث لا يعلمون بالكسر تحتملها وتحتمل لغة البنا
على الكسر ثم قال وتلزم حيث الاضافة الى الجملة اسميه كانت او فعليه واضافتها الى
الفعليه اكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست حيث زيد اراه وندرت اضافتها
الى المفرد كقوله • ببيض المواضي حيث لي العمايم • والكسايي يقيسه واندر من
ذلك اضافتها الى جملة محذوفه كقوله •

• اذا ريده من حيث ما نفحت له • اتاه بريا ها خليل يواصله •

اي اذا ريده نفحت له من حيث هبت وذلك لان ريده فاعل بمحذوف يفسره نفحت فلو
كان نفحت مضافا اليه حيث لزم بطلان التفسير اذ المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا
يفسر عاملا فيه قال ابو الفتح في كتاب التمام ومن اضاف حيث الى المفرد اعربها انتهى
ما اردناه منه واعلم انه طولب بالفرق بين اي والظروف المذكورة حيث لزم بناوها
واعربت اي مع لزوم الاضافة في الموضعين المعارض لشبه الحرف المقتضي لضعفه

قال شيخ شيخنا ان اراد مع كونه نايبا نحو
في الامثلة ليس كذلك وان اراد مع عدمه
فذلك لا يضر والا لورد عليه رويد زيدا
فانه مبني للنيابة على اهمال مع جواز ان يدخل
مع عدم النيابة عاملا كقولك امهلني بعمل رويدا
فتامله ولو سكت عن قوله فتوثر الخ واراد
بالتاثر نصبه نايبا للعامل المقدر كان واضحا

ففرق بان الاضافة الى الجمل كلا اضافة لانها في تقدير الانفصال فكانها غير مضافة
وانت خبير بان الاضافة التي في تقدير الانفصال هي التي يكون تخصيص المضاف
حاصلا بدونها وههنا ليس كذلك فالاولى ان يقال ان المعارض لشبه الحرف لا بد
ان يكون امرا منفصلا عنه كما في اي فان الشبه فيها للحرف هو المعنوي والمعارض
لزومها الاضافة والشبه في الظروف المذكورة والموصولات هو مجرد الافتقار
الى الجملة لزومها ومع قطع النظر عن كون تلك الجملة مضافا اليها فلا يكون لزوم الاضافة
الظروف للجملة معارضا على ان اذا ليست مضافة كما هو مذهب المحققين من ان
العامل فيها شرطها لا جوابها قوله الا ترى انك الى اخره اي فلا تحتاج الى شيء بخلاف
الظروف المذكورة حيث يلزم في جميع التراكيب بعدها جملة او ما يقوم مقامها
وهو التنوين قوله فيوم مضاف الى الجملة استدل على ذلك بعدم تنوينه لا يقال
عدم التنوين لا يدل على الاضافة لجواز ان يكون للبناء لانا نقول هذا منع لا يضر لانه
انما يبنى اذا اضيف على انه يجوز ان يريد المستدل بقوله عدم تنوينه ما يشمل
عدمه للبناء فيشمل الامرين فليتامل وبذلك سقط ما يقال انه قرئ يوم ينفع بفتح
يوم فيجوز ان يكون تنوينه ترك لاجل البناء لا لاجل الاضافة وذلك لانه ان كان
معربا فالامر ظاهر وان كان مبنيا فكذلك لانه لا يبنى الا بعد اضافته قوله من
نحو سبحان وعند ما ذكره من ان سبحان ملازم للاضافة هو المشهور ولا يرد عليه
سبحان من علقمة الفاخر لانه شاذ والشاذ لا يرد نقضا قال الفخر الرازي
سبحان مصدر كالغفران له فيستعمل مضافا وغير مضاف واذا لم يضف ترك تنوينه
فقيل سبحان من زيد اي براءة منه كقوله سبحان من علقمة الفاخر كانما منع من الصرف
لانه معرفة وفي اخره الف ونون انتهى واما عند وهي اسم لمكان حاضرا وقريب
فالاول نحو فلما راه مستقرا عنده والثاني ولقد راه نزلة اخرى عند سدرة
المنتهى عندها جنة الماوى وقد يكون للحضور والقرب معنويين نحو قال الذي عنده
علم من الكتاب ونحو رب ابن لي عندك بيتا وقد ترد للزمان نحو الصبر عند الصدمة
الاولى ولم تستعمل الا منصوبة على الظرفية او مجرورة بمن نحو اتيناه رحمة من
عندنا وقول العامة ذهبت الى عنده لحن وانما لم تتصرف لشدة توغلها في

الابهام

الابهام لانها تصدق على الجهات الست والاشهر كسر عينها ومن العرب من يفتحها
ومن العرب من يضمها فلم تستعمل الا مضافة واما استعمالها غير مضافة كقوله

• كل عند لك عندي • لا يساوي نصف عندي •

فمن كلام المولدين وليس بحجة خلافا للحريري بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها
فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب وتحكى صرح به قاله المصنف في
المغني والمولد بضم الميم وفتح الواو وتشديد اللام المفتوحة العربي غير المحض
وقوله فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء يعني وان كان اللفظ الذي اريد بها
لا يتصرف ومن هنا خرج الجواب عن قول هذا المولد كل عند ونصف عند
حيث صرفها بجرها بغير من مع ان مسماها غير متصرف ولا يجر الا بمن وعلى
الاعراب فيقال حيث ضرب ضرب فعل ماض وليت حرف ينصب ويرفع لكن
ان اولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة
فان كان ثلاثيا ساكن الوسط كليت وسوف فهو كهند في الصرف وتركه وان كان
على اكثر او ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف حتما وعلى الجملة فيعتبر عند
الاعراب احكام منع الصرف فيصرف عند فقدان ما يقتضي المنع ويمنع
عند وجود المقتضي له على ما عرف في محله واما على الحكاية وهي الاكثر كما تقدم
عن الرضي فيؤتى باللفظ على ما هو عليه فيقال مثلا ضرب فعل ماض بفتح
الباء قوله وانما اعرب اللذان واللتان الخ جواب عما يقال اعتراضا ان اللذين
واللتين وايا من الموصولات معربة مع انها مفتقرة بالاصالة الى جملة ويجري
فيه نظير ما تقدم من الاعتراض والجواب ومن الفرق بين المثنى والجمع
وبما تقدم يعلم اندفاع قول الحفيد هنا انما قال على صورة التثنية ولم
يقل لانهما مثنيان لانه لا يثنى من الاسماء الا ما يقبل التنكير الا ترى الى العلم
اذا ثني فانهم يدخلون ال عليه ويقولون في تثنية زيد الزيدان ولا
يقولون زيدان ولو كان باقيا على التعريف الاول لم يجز ادخال ال عليه
والموصولات لا يمكن تقدير تنكيرها لانها معارف بالصلة وهي لا تفارقها
وكذلك الكلام في هذان وهاتان لان تعريفهما بالاشارة وهي ملازمة لهما

الا ان هذا الكلام الذي ذكره في هذان وهاتان واللذان واللتان مخالف
لما ذكره في باب الموصول فانه قال هناك وكان القياس في تثنية ذا وتا
والذي والتي ذيان وتيان واللذيان واللتيان فحكم بانها مثناة ويمكن
بعض النحويين اللهم الا ان يقال ان معنى قوله وكان القياس الخ انه عند من
يقول انها مثناة لا انه يرى ذلك انتهى ووجه اندفاعه ما تقدم من ان
الوصف بصورة المثنى لا ينافي انه مثنى حقيقة لما تقدم واستدلاله على عدم
امكان التنكير بما ذكره لا ينتج مطلوبه ان اريد بامكان التنكير فرضه وانما
ينتج عدم التنكير بالفعل على انه سياتي ان الصلة قد تكون مبهمة فكيف تعرف
الموصول حينئذ ومن اعرب ذو وذات الطائيتين حملها على ذي وذات بمعنى
صاحب وصاحبة وتقدم وجه بناء اي الموصولة اذا اضيفت وكان صدر
صلتها ضميرا محذوفا نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد فلا حاجة لاعادته مع
قرب العهد به ونسال الله حسن الخاتمة

خاتمة

زاد ابن مالك في
الكافية الشبه الاهمالي وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل
ولا معمول كاسماء الاصوات والاعداد المسرودة قبل التركيب وادخله في
بعض كتبه في الشبه المعنوي وادخله غيره في الاستعمالي وتقدم انه يدخل
في ضابط الشبه الاستعمالي عند المصنف وادخل الشاطبي اسماء الاصوات في
قول النظم وكنيابة عن الفعل بلا تاثر لانها تعطي من المقصود في الزجر
والاستدعا ما يعطيه الفعل لو كان للزجر والاستدعاء لمن يخاطب وحمل حكاية
الاصوات كغاق وقب على اسماء الاصوات ذكر في باب اسم الفعل ومثل
الشبه الاهمالي في شرحه بالاسماء قبل التركيب كاوائل السور حيث قال واما
شبه الحرف في الاهمال والاشارة بذلك الى ما يورد من الاسماء دون تركيب
كحروف الهجا المفتتح بها السور فانها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في انها
لا عاملة ولا معمولة وبعضهم يجعلها معربة لانها تتاثر بالعوامل لو دخلت عليها
وهذا اختيار الزمخشري في الكشاف انتهى كلام شرح الكافية قال في
الكشاف اعلم ان الالفاظ التي يتهجى بها اسماء مسمياتها الحروف المبسوطة

التي

التي منها ركبت الكلم الى ان قال فان قلت قد مر في كلام الكشاف ان هذه الاسما
اذا وليتها العوامل ادركها الاعراب فقد علم انها معربة فهذا السؤال مستدرك
قلت المعرب يطلق على مفعول اعربت الكلمة وعلى ما يقابل المبني اصطلاحا والذي
علم مما سبق انها اذا دخلت عليها العوامل يجري عليها الاعراب فكانت معربة
بالمعنى والمقصود بالسؤال والجواب انها حال كونها معدودة ساكنة الاعجاز
معربة بالمعنى الثاني وليس هذا لازما لما ول ومن ثم ذهب بعض النحاة الى
ان هذه الاسما وغيرها مبنية قبل التركيب وعلى تقدير اللازم لا استدراك ايضا
اذ بين ههنا قصدا بعدما بين هناك ضمنا وقرن به ما يزيل عنه شبهة البناء
فان قلت من اي قبيل هي من الاسما معربة ام مبنية قلت بل هي اسما معربة وانما
سكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما من الاسما حيث لا يمسها اعراب لفقد مقتضيه
وموجبه والدليل على ان سكونها وقف وليس ببناء انها لو بنيت لحذي بها
حذو اين وكيف وهولا ولم يقل صادْ قافْ نونْ مجموعا بين الساكنين فان
قلت قد تبين انها اسما الحروف المعجم وانها من قبيل المعربة وان سكون
اعجازها عند الهجا لاجل الوقف فما وجه وقوعها على هذه الصورة فواتح للسور
قلت فيه اوجه احدها وعليه الاكثر انها اسما للسور الى ان قال وهي في
ذلك على ضربين احدهما ما لا يتاتى فيه اعراب نحو كهيعص والمر والثاني ما
يتاتى فيه الاعراب وهو اما ان يكون اسما فردا كصاد وق ونون او اسما
عدة مجموعها على زنة مفرد نحو حم وطس ويس فانها موازنة لهابيل
وقابيل وكذلك طسم يتاتى فيها ان تفتح نونها وتصير ميما مضمومة
الى طس فيجعلا اسما واحدا كدارابجرد فالنوع الاول محكي ليس الا واما
الثاني فسايغ فيه الامران الاعراب والحكاية قال

يناشدني حم والرمح شاجر ❊ فهلا تلا حاميم قبل التقدم

فاعرب حاميم ومنعها الصرف وهكذا كل ما اعرب من اخواتها لاجتماع سببي
منع الصرف فيها وهما العلمية والتانيث والحكاية ان تجي بالقول بعد نقله
على استبقا صورته الاولى كقولك دعني من تمرتان وبدات بالحمد لله

قوله دارابجرد علم لبلد بفارس فانه معرب

وقراتُ سورةٌ انزلناها الى ان قال فان قلت فما وجه من قرا صادَ وقافَ ونونَ
مفتوحات قلنا لا وجه ان يقال ذاك نصب وليس بفتح وانما لم يصحبه التنوين
لامتناع الصرف على ما ذكرت وانتصابها بفعل مضمر نحو اذكر وقد اجاز سيبو
مثل ذلك في حم وطس ويس لو قرئ به وحكى ابو سعيد السيرافي ان بعضهم قرا
ياسينَ ويجوز ان يقال حركت لالتقا الساكنين كما قرا من قرا ولا الضالينَ الى ان
قال فان قلت فما وجه قراة بعضهم صادٍ وقافٍ قلت وجهه ما ذكرت من التحريك
لالتقا الساكنين انتهى وقوله قلت الاوجه ان يقال ذلك نصب الى ان قال
ويجوز ان يقال حركت لالتقا الساكنين قال في الانتصاف في كلامه على الوجه الاول
يوجب كونها معربة وعلى الوجه الثاني يحتمل ان يكون اراد ان الفتحة لالتقا الساكنين
نشات عن سكون الحكاية فانها انما تحكى ساكنة مجردة من سمة الاعراب ولا تكون
الحركة اذا اعرابا اذ لا مقتضي له مع الحكاية ولانها اذ هي معربة عنده على
هذا التقدير ويحتمل ان يكون اراد انها مبنيه فتكون الحركة مثلها في اين وكيف
حركة بنا والاول هو الظاهر من مراده اذ حتم قبل انها معربة على ان
سيبويه نص في كتابه على ما اورده بلفظه قال واما صاد فلا تحتاج الى ان
تجعله اسما اعجميا لان وزنه في كلامهم ولكنه يجوز ان يكون اسما للسورة فلا
تصرفه ويجوز ان يكون ايضا ياسين وصاد اسمين غير متمكنين فيلزمان
الفتح كما لزمت الاسما غير المتمكنة الحركات نحو كيف واين وحيث واسا انتهى
كلام سيبويه وفيه رد على الزمخشري في حتمه ان تكون معربة وان فتحها نصب
او لالتقا الساكنين العارض للحكاية على ما ظهر من مقصوده انفا وسياتي
له ايضا ما يدل على انه لا يجيز بناها البته انتهى كلام الانتصاف ثم قال في قوله
فان قلت فما وجه قراة بعضهم صادٍ وقافٍ بالكسر الى اخر ما نصه وهذا
تحقيق لك مخالفته ما نقلته من نص سيبويه في انها غير متمكنة ويدلك على
ان فتحها التي قال قبل انها لالتقا الساكنين انما اراد السكون العارض في
الحكاية لا سكون البنا وهو مخالف نص سيبويه كما نبهت عليه انفا انتهى
قال شيخنا ويتحصل منه اخذا من كلام سيبويه تجويزه ايضا ان تكون

مبنيه

مبنيه على الحركة او السكون واقول قضية كلام سيبويه المذكور تجويز بنائها
مركبة فلينظر حينئذ سبب بنائها فانه لا يتاتى كون السبب ما ذكره المصنف
يعني ابن مالك لانها على هذا غير مهملة بل اما عامله او معموله فان قلت اذا دلنا
باعراب نحو حم عند التركيب فهل يتاتى اعرابها في القران مع سكونها قلت نعم
يتاتى على جعله من قبيل الوصل بنية الوقف فان قلت ما وجه عدم تاتي
الاعراب في نحو كهيعص والمر قلت قالوا انه لا نظير لها في الاسما المعربه ولا
تركيب المزج لانه لا يركب اسما كثيره وعبارة الرضي واذا سميت السورة
باسم حروف المعجم التي في اوايلها او سميت بها غير السور من انسان وغيره
فان امكن اعرابها وجب وذلك اذا كانت مفردة نحو قرات قاف ونون
غير منصرفه للتانيث والعلميه ويجوز الصرف كما في هند وكذا اذا سميت
بها امراة وان سميت بها رجلا فالصرف ولهذا اوجب الاعراب مع منع
الصرف ان كانت مركبه من اسمين كيس وحم او من ثلاثة اثنان منها بوزن
المفرد كطسم لان طس بوزن قابيل وكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك
كالمر وكهيعص فالحكاية لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا مركب في كلامهم
الا من كلمتين وجوز جار الله الحكاية في نحو ق ون ونحو يس وحم ونحو
طسم ايضا مع جعلها اسما للسور وفيه نظر وذلك انا بينا ان المبني اذا
سمي به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب على مذهب جار الله وهو ان
هذه الاسما المعدوده معربه لكنها لم تعرب لعدم المقتضي للاعراب
فكيف تحكى ولا تعرب مع حصول المقتضي للاعراب اذا سميت بها
السور وحكى عن يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها واعراب
صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد والباقي حشو لا يعتد به انتهى
وقال السيد في حواشي الكشاف قوله واما النوع الثاني فسايغ فيه
الاعراب والحكاية اورد عليه ان الحكاية في الاعلام انما تجري في الجمل
كتابط شرا لرعاية صورها المنبئة عن اسباب نقلها الى العلمية وفي
الالفاظ التي وقعت اعلاما لانفسها كقولك ضرب فعل ماض وكم للتكثير

ومن حرف جر لحفظ المجانسه مع المسمى وللاشعار بانها لم تنقل عن اصلها بالكلية ولما
في غيرهما فلا وجه للحكاية سوا اكان مفردا او مركبا اضافيا او مزجيا ولا يرى ان ضرب
اذا اخذ مجردا عن الضمير وسمي به رجل لم يكن محكيا وما نحن فيه من هذا القبيل فيتعين
فيه الاعراب ولا يسوغ الحكاية واما النوع الاول فلما لم يمكن فيه الاعراب اصلا وجب
ان يحكى ضرورة ولا ضرورة في النوع الثاني واجيب بان اسما الحروف كثر
استعمالها معدده ساكنة الاعجاز موقوفه حتى صارت هذه الحالة كانها اصل
فيها وما عداها عارض لها فلما جعلت اسما للسور جازت حكايتها على تلك الهية
الراسخه فيها تنبيها على ان فيها سية من ملاحظة الاصل لان مسمياتها مركبة من
مدلولاتها الاصليه اعنى الحروف المبسوطه والمقصود من التسميه بها الايقاظ
وقرع العصا فيجوز الحكاية مخصوص بهذه الاسما حال كونها اعلاما للسور فلو
سمي مثلا رجل بصاد او سورة بالف نحو لم تجز الحكاية وكذا غاق اذا اجعل
علما لشخص كان معربا لا محكيا على بنايه واما نحو قولك غاق حكاية صوت
الغراب فقد اريد به لفظه فلذلك حكى بناوه انتهى وقال ابو حيان اسما
السور ما سمي منها بجملة حكيت نحو قل اوحي واتى امر الله وما سمي منها بفعل لا ضمير
فيه اعرب اعراب ما لا ينصرف الا ما في اوله همزة وصل فتقطع الفه وتقلب
تاوه هاء في الوقف وتكتب بالها على صورة الوقف فتقول قرات اقتربة واذا
وقفت قلت اقتربه اما الاعراب فلانها قد صارت اسما والاسما معربه الا
ان كان فيها علة توجب بنا الاسم واما قطع همزة الوصل فلانها لا تكون من
الاسما الا في اسما معلومة تحفظ ولا يقاس عليها واما قلب تايها في الوقف فلان
تا التانيث اذا كانت في الاسما قلبت هاء في الوقف نحو حمزة وناطه على الاصح
في لسان العرب واما كتبها هاء فلان الخط حكم الوقف غالبا وما سمي منها باسم
فاما ان يكون حرفا واحدا وباكثر ان كان سمي باكثر فاما ان يوازن الاسما الاعجميه
او لا يوازنها ان وازنها نحو طاسين وحاميم فاما ان تضيف اليها سورة
لفظا او تقديرا او لا تضيف فان اضفت قال ابن عصفور بالحكاية وقال
الاستاذ ابو علي ان اضفت جاز فيه الوجهان الحكايه لانها حروف مقطعه

والاعراب اعراب ما لا ينصرف لانها وازنت هابيل وقابيل ولا يجوز التركيب
وجعل الاسمين اسما واحدا مثل حضرموت فمن جعلها اسما واحدا لان
حضرموت كل منهما اسم مفرد له نظير في الاسما المفردة ولا يوجد في الاسما
المفردة اسم على حرفين الثاني منهما حرف لين وقرا بعض القرا ياسين بنصب
النون ولهذه القراة وجهان احدهما انه منصوب بفعل مضمر تقديره
اذكر ياسين ومنع الصرف لانه علم اعجمي والاخر ان يكون مبنيا على الفتح
واعنى بذلك ان يكون حرف سين مبنيا على الفتح لان الاسمين ركبا تركيب
حضرموت وقد منعنا ذلك وان لم يضف اليه سورة لا لفظا ولا تقديرا
يجوز فيه الوجهان المذكوران من اعرابه اعراب ما لا ينصرف ومن
الوقف على الحكايه وان لم يوازن الاسما الاعجميه فاما ان يمكن فيه التركيب
او لا يمكن ان امكن نحو طاسين ميم واضفت اليه سورة لفظا او تقديرا
قال ابن عصفور فالوقف وقال الاستاذ ابو علي يجوز فيه وجهان احدهما
الحكايه لانها حروف مقطعه ونعني بها بالحكاية الوقف الذي ذكره ابن
عصفور والوجه الثاني الاعراب على ان يجعل طاسين ميم اسما لهذه الحروف
على الوجهين في حضرموت اما مركبا لانه ركب طاسين مع ميم فيجعل الاعراب
في الميم ويكون النون مفتوحه واما مضافا فيكون الاعراب على ذلك في النون
وميم مضاف اليه مصروفه ان اعتقد فيها التذكير وغير مصروفه ان اعتقد
فيها التانيث كما يفعل في معدي كرب فيمن اضاف وان لم يضف اليه سورة
لا لفظا ولا تقديرا فيجوز فيه ثلاثة اوجه الوقف على الحكاية والبنا نحو
خمسة عشر واعراب ما لا ينصرف وان لم يمكن التركيب فالوقف ليس
فيه الاعراب لانه لا نظير له ولا يجوز فيه الاعراب لانه لا نظير له في الاسما
المعربه ولا تركيبه المزج لانه لا تركب اسما كثيره تركيب المزج يونس في
كهيعص ان يكون مفتوحا كله والصاد مضمومه ووجه ذلك ان جعله
اسما اعجميا واعربه وان لم يكن له نظير في الاسما المعربة لان المعرب قد

واجاز

جاعلى عدد كثير منها اسهيباب واحرنجام وانما الممنوع ان يكون اسما اعجميا
ويعرب ولا يكون على عدد شي من الاسما المعربه نحو قولهم كاف ها يا عين صاد
فلا يجعل هذا كله اسما واحدا ويعرب لانه ليس على عدد شي من الحروف العربية
وان كان مسمى بحرف واحد من حروف الهجا واضفت اليه سورة قال ابن عصفور
كان موقوفا لا اعراب وقال الاستاذ ابو علي اذا كانت سورة مضافه اليه
لفظا او تقديرا جاز فيه وجهان احدهما الحكاية والمراد به يعني ابن عصفور
بالوقف والوجه الثاني الاعراب فالحكاية لانها حروف مقطعة تحكى كما هي
والاعراب ان تجعل اسما لحروف الهجا واذا اعربت فاسما الحروف تذكر وتونث
فمن ذكر صرف لانه ليس فيه الا علة واحدة ومن انث اجاز الوجهين
الصرف وعدمه لانه كهند وان لم تضف اليه سورة لا في اللفظ ولا في التقدير
فثلاثة اوجه الوقف على الحكاية واعرابه اعراب ما ينصرف ان قدرته
منقولا من مذكر واعرابه اعراب ما لا ينصرف ان قدرته منقولا من
مونث لان اسما الحروف يجوز فيها التذكير على معنى الحرف والتانيث على معنى
الكلمة وقرا بعض القرا قافَ والقرانِ وصادَ والقران ولهذه القراة وجهان احدهما
ان يكون قاف اسما للسورة منصوبا بفعل مضمر تقديره اذكر قافَ او اقرا
قافَ والاخر ان يكون قاف وصاد اسمين للسورة ولكنهما غير متمكنين فبنيا
على الفتح ككيف وهذا الوجه ذكره سيبويه وكانه شبههما بكيف واين وحيث
من جهة عدم تمكنهما في الاسما كما لم تتمكن تلك في الاسما وان كانت مسمى باسم ولا
يكون من حروف الهجا فان كانت فيه الالف واللام اجريتها لا نفال والاعراف
والانعام وان لم تكن فيه ما يمنع الصرف ان لم تضف اليه سورة لفظا ولا
تقديرا تقول هذه هودٌ ونوحٌ وقرات هودًا ونوحًا وتبركت بهودٍ
ونوحٍ وان اضفت اليه سورة في اللفظ او التقدير بقي على حاله عليه قبل
فان كان فيه ما يوجب منع الصرف منع نحو قرات سورة يونس والا
صرف نحو قرات سورة نوح وسورة هود انتهى سقناه مع طوله لنفاسته
وكثرة فوايده وعزته فانه قل ما يباع مع كثرة الانتفاع ويبكي الافضال
من الكلام في شرح المبني على هذا الوجه الحسن ولنكف القلم عن شوطه

فقد

فقد اطلقنا له الرسن هذا وانا من اهل القصور والتقصير فما لي وللتطويل
والتكثير والله المسول ان يمن بحسن الخاتمة فهو حسبي ونعم الوكيل **قوله**
وما سلم من شبه الحرف فمعرب اما ان تكون الفا فيه رابطه لجواب الشرط ان
قدرت ما شرطيه او داخله على خبر المبتدا المتضمن لمعنى الشرط ان جعلت
ما موصوله ولا بد مع ذلك كون الفعل ماضيا لفظا لانا نجعله اذ ذاك بمعنى
المستقبل كما تقول الذي اتاني فله درهم على انه لو جعلت ما موصوله
وبقي الماضي على معنى المضي امكن دخول الفا ايضا كما سيعلم من باب
المبتدا ان شا الله تعالى قال ابن الحاجب وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط
فيصح دخول الفا في خبره وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة
الموصوفه بهما اي يكون المبتدا اسما موصولا صلته فعلا او ظرف
ويقصد ان حصول احدهما سبب لحصول الاخر او يكون المبتدا
نكرة صفتها فعل او ظرف ويقصد ان حصول احدهما سبب لحصول
الخبر وعلى هذا فلا حاجة الى تقدير اما في كلام المصنف واعلم ان السيد
قال في حواشي الرضي ما نصه جعل صاحب الكشاف الاسما المعدده العاريه
عن المشابهة المذكورة اي في قول الكافيه في بيان حد المعرب المركب الذي لم
يشبه مبني الاصل معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من
قولك اعربته فان ذلك لا يحصل الا باجرا الاعراب على الكلمة بعد التركيب
بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة اي صاحب الكشاف الصلاحيه
لاستحقاق الاعراب بعد العقد والتركيب وهو الظاهر من كلام الامام
عبد القاهر واعتبر المصنف يعني ابن الحاجب حصول الاستحقاق
بالفعل اي وذلك بالتركيب مع العامل واما وجود الاعراب بالفعل
في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي
معربه انتهى كلام السيد وتقدم ان الناظم في شرح الكافيه عد من انواع
الشبه الشبه الاهمالي ومثله بالاسما قبل التركيب وقضيته ذلك انه يخالف
للعلامة ويوافق لابن الحاجب فقوله ومعرب الاسما ما قد سلما الخ

يخرج الاسما قبل التركيب لكن قد يخالف ذلك تمثيله بارض وسما بدون التركيب
اذ ليس فيها الا الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب لا حصول الاستحقاق
بالفعل لعدم التركيب الا ان يقيد التمثيل بان يراد كارض وسما مركبين مع غيرهما
والظاهر ان المصنف موافق لابن مالك فيخرج من تعريفه الاسما قبل التركيب بقي
انه علم مما تقدم ان قول المصنف وانما يبنى الاسم اذا اشبه الحرف مقيد بالغلبة
وانه يحتمل ان كلامه في البنا لزوما وان يريد به انحصار سبب البنا في مشابهة الحرف
لكنه لم يبين جميع اقسام الشبه بل صرح بالبعض وهو ما ذكره وانه لم يقصد الحصر
بقوله وانواع الشبه ثلاثة ويحتمل ان يريد عدم انحصار سبب البنا في مشابهة
الحرف وان قوله وانما يبنى الاسم الخ مراده به البنا لزوما غالبا كما تقدم وعلى
الاحتمالين فكلامه لا يفيد معرفة المعرب اما على الاول فلتوقف معرفته على
بيان بقية اقسام شبه الحرف التي تقدم بيانها اذ معرفة ما سلم من شبه الحرف
فرع معرفة جميع اقسام شبه الحرف مع انه لم يبين الجميع واما على الثاني فلان معرفة
ما سلم من شبه الحرف لا تكفي في معرفة المعرب بل لا بد من معرفة جميع اقسام
سبب البنا لتتصور معرفة ما سلم منها مع انه لم يبين ما عدا شبه الحرف من
اقسام البنا والحاصل انه ان كان سبب البنا منحصرا في شبه الحرف توقف معرفة
ما سلم منه على معرفة جميع اقسامه مع انه لم يبين الا بعضها وان لم يكن منحصرا
في شبه الحرف لم يكف في معرفة المعرب سلامته من شبه الحرف لانه قد يسلم
منه مع كونه مبنيا لوجود سبب للبنا غير شبه الحرف ولعل اقرب ما يحمل عليه كلامه
ان يجعل قوله وما سلم من شبه الحرف معرب على اعم من المعرب وجوبا والمعرب
جوازا فان الاسم اذا سلم من شبه الحرف فتارة يسلم ايضا من غيره من اسباب البنا
على القول بعدم الانحصار في شبه الحرف فيجب اعرابه وتارة لا يسلم منه فيجوز
مع السلامة من شبه الحرف ثبت الاعراب ولو جوازا الا انه لا كبير فائدة لهذا
لانه لم يبين جميع اقسام شبه الحرف حتى تمكن معرفة ما سلم منها فتحصل
معرفة المعرب ولو جوازا فهو حوالة على مجهول فلا يفيد كبير فائدة وان تركت
تعريف المعرب بما ذكر غير مانع على القول بان الاسما قبل التركيب مبنية لتناوله

الا

الاسما حال عدم تركيبها اذا سبق تركيبها فيما مضى لانها سلمت فيما مضى قلت
الفعل في الحد ود لا يراد به الزمان بل مجرد الحدث فلا يتناول التعريف ما ذكر
هذا وقال ابن خروف اكثر الاسما معرب واكثر الافعال مبني والمعرب من الافعال
المضارع بالاجماع لكن اختلف في علة اعرابه قوله ما يظهر اعرابه اي نوع
ما يظهر اعرابه كارض من كل اسم صحيح الاخر وشبهه يرد عليه ان الصحيح
الاخر وشبهه يقدر اعرابهما كما سياتي فيما اذا سكن الاخر للوقف نحو جا زيد
بسكون الدال او للادغام نحو وترى الناس سكارى والعاديات ضبحا او للتخفيف
نحو فتوبوا الى باريكم بسكون الهمزة او في المحكي نحو من زيدا لمن قال رايت زيدا ومن
زيد لمن قال جا زيد ومن زيد لمن قال مررت بزيد بنا على راي البصريين وعلى
الاصح عندهم في حالة الرفع انها حركة حكاية وفيما اتبع اخره نحو الحمد لله
بكسر الدال اتباعا للام وقد يقال مراده ان لم يمنع مانع او يقال ان كلامه مبني
على الاعم الاغلب او مراده ما يظهر اعرابه في الجملة او ما يصح ان يظهر اعرابه
قوله هذه ارض مبتدا وخبر قوله وما لا يظهر اعرابه اي نوع ما لا يظهر
اعرابه قوله كالفتى اي من كل اسم فيه مانع من ظهور الاعراب تعذرا او
استثقالا قوله لفظا تمييز محول عن المجرور اي من لفظ الفتى قوله
تقديرا تمييزا اي من جهة التقدير قوله وهي لغة في الاسم فيه سبع لغات
على ما قاله بعضهم وهي اسم وسم وسما بضم وكسر فيهما وفتح الاخير ايضا
قال باسم الذي في كل سورة سمه وقد جمعها بعضهم في قوله

في الاسم سبع لغات كلها سمعت ۰ واني قد نظمت الكل مرتجلا
اسم بضم وكسر مع سم بهما ۰ وفي سما بثلاث حسبما نقلا

قال السيد رحمه الله تعالى في توجيه الثالثة والرابعة ما حاصله انه استغنى
عن زيادة الهمزة بتحريك الساكن في الابتدا وجعل الدرج تابعا له فحرك ايضا
ثم تارة حرك بالكسر لانه الاصل في تحريك الساكن ولانه حركة الاصل الذي
هو سمو وتارة بالضم ليجبر به نقصان لامه ولانه حركة اصله ايضا
الذي هو سمو بضم السين انتهى وعشر على ما قاله اخرون وهي ثلاثة

في الهمزة الضم والفتح والكسر وثلاث في السين بعد حذف الهمزة والعاشر سُماه
بوزن قُضاه ونظمها بعضهم فقال •

• سم وسِما واسم بتثليث اول • لهن سماه عاشر تمت الجلا •

• وبعض اخر فقال •

• للاسم لغاة عشر اسم سما سم • بتثليث اولاها سماة بذا احكم •

ونظمها ابو القاسم النويري المالكي في شرحه على الالفيه في بيت من الرجز بقوله

• لغات الاسم اسم سم سما مع • بتثليث اولاها سماه العشر ع •

وهو امر من وعاه يعيه وعيا حفظه **قوله** بدليل قول بعضهم ما سماك اي اسمك
وجه الدلالة منه انه اثبت الالف مع الاضافة وذلك يفيد كونه مقصورا واما
انه يفيد ضم السين فلا اذ يحتمل كسرها **قوله** واما قول لد والله اسماك الى اخره
رد على من استدل به على ثبوت هذه اللغه والبيت لابن خالد القناني وقنان
بقاف مفتوحه ونونين بينهما الف بطن من بالحارث بن كعب وظاهر كلام الجوهري
انه ساقه للاستشهاد على مجي سم بضم السين وانه وقع فيه منصوبا منونا كما ذكره
المصنف وكلام ابن السكيت في اصطلاح المنطق نحوه وقوله اثرك الله به ايثارك
قال ابن جني اي اثرك بالتسمية الفاضله كما اثرك بالفضل وايثارك نصب بنزع
الخافض اي كايثارك وقال السيرافي يقول اثرك الله بهذا الاسم المبارك لايثارك
علي والاسم المبارك الذي يسر به المتفائل كقولهم محمد وسعد ونافع ومبارك وما
اشبه ذلك انتهى **قوله** ففتح اي النصب وخفة الفتح ... على انه مفعول ثان
لاسماك لانه بمعنى سماك وقد روي به ايضا **قوله** والفعل ضربان مبني وهو الاصل
سياتي ان النوع والضرب والصنف والقسم الفاظ متقاربة المعنى ومتحده
وانما كان الاصل في الفعل البنا لانه لا ضرورة تدعو الى اعرابه لان الاعراب
انما جي لبيان المعاني المتعاقبه على الكلمة بصيغة واحده وتعاقب المعاني
في الافعال يوجب اختلاف صيغها فان قلت مقتضى ما ذكرته ان الاعراب
اصل في المضارع من الافعال لجريانه فيه كقولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن قلت
الاعراب في المضارع غير متعين لامكان الاستغنا بظهور لا وان بخلافه في

الاسم

الاسم واصالة الفعل في البنا قدّمَا المبني ذكرا كما قدم المعرب من الاسما ذكرا لاصالته
في الاعراب وما ذكره مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الاعراب اصل فيه
لاسم وعن بعض المتاخرين ان الفعل احق بالاعراب من الاسم لانه وجد فيه بغير
سبب بقوله لا لعلة انه فهو فرع وهو قول ضعيف **قوله** وهو خلافه اي ملتبس
مخالفته المبني مخالفة بها يتنافيان ولا يجتمعان كما فهم من قوله وهو ضربان لان
تنافي الاقسام وعدم اجتماعها هو الاصل في التقسيم ومن قوله الاتي فلذا لم يحتج
الى التعبير بقوله وهو بصدده في بيان عدم اجتماعهما بدل قوله وهو خلافه لان
الخلافين قد يجتمعان كالسواد والحلاوه نعم اولى ان يقال وهو نقيضه
اذ النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان قد يرتفعان فيوهم ارتفاع
البنا والاعراب عن الفعل وليس كذلك **قوله** وبناوه على الفتح كضرب اي وكل بنا
له كان على الفتح لاخره اما البنا فلعدم مقتضي الاعراب في الماضي لا بالاصاله ولا
بالتبعيه والقياس ان يبنى الماضي على السكون فانه الاصل في البنا لكن لما شابه اسم الفاعل
في وقوعه موقعه لقولك زيد ضرب امس موضع زيد ضارب امس استحق ان يبعد
عن اصل السكون ويقرب الى اصل الاعراب وهو الحركه فيبنى على الحركة واختيرت
الفتحة لخفتها وثقل الفعل ولانه لو بني على الضم اجتمع ضمتان في مثل شرُف
وظرُف ولو بني على الكسر اجتمع كسرتان في مثل علم وشرب فخص بالفتحة لثقل
الفعل لفظا اذ لا نجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى بدلالته على
الحدث والزمان وبطلبه المرفوع دايما والمنصوب كثيرا وهذه الفتحة تكون
ملفوظة نحو ضرب ونحوها على الاصح ومقدرة نحو رمى وغزا **قوله** واما ضربت
ونحوه فالسكون عارض اوجبه كراهتهم توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
المراد بنحو ضربت ما اتصل به ضمير رفع متحرك والمراد بالمتحرك ما يشمل المتحرك بنفسه
كما ضربت او ببعضه المتصل بالفعل كنا في نحو ضربنا زيدا لان الحرف المتصل
بالفعل من نا متحرك وما علل به المصنف السكون عند اتصال الضمير
المذكور هو ما علل به الاكثر وقد ضعف ابن مالك هذه العله بانها قاصره
اذ لا يوجد التوالي الا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي نحو انطلق والكثير

لا يتوالى فيه فمراعاته اولى وبان توالي اربع لم يهمل بدليل عُلَبِط وعَرَتُن وجَنَدِل
ولو كان مقصودا لاهمل وضعا لم يتعرضوا له دون ضرورة ولسد
باب التانيث بالتا نحو شجرة قال وانما سببه تمييز الفاعل من المفعول في
نحو اكرمنا واكرمنا ثم حملت التا والنون عليه للمساواة في الرفع والاتصال وعدم
الاعتداد قال ابو حيان والاولى الاضراب عن هذه التعاليل لانها تخرص على العرب
في موضوعات كلامها انتهى وقد يقال انما راعوا الاقل لانه لو حمل الاقل على الاكثر
لزم التوالي المذكور ولو في بعض الصور بخلاف العكس فانه لا توالي فيه اصلا
فمراعاته اولى والتا طارية على اصل الكلمة وليست منها فكانه لم يتوال في نحو شجرة
اربع حركات حقيقة فان قلت التا معتبرة بدليل قولهم قلنسوة وقمحدوة فلو لم
تعتبر التا لوجب قلب الواو يا والضمة كسرة لرفض الواو المتطرفة المضموم ما قبلها
قلت الاصل في قلنسوة وقمحدوة وهو المفرد موضوع على التا والحذف طارئ في
الجمع نحو قلانس وقماحد بخلاف نحو شجرة فان الاصل بدون التا فليتامل واما نحو
عُلَبِط فمزال عن الاصل واصل عُلَبِط علابط يقال للضخم من الرجال وناقة عُلَبِطة اي
عظيمة وعَرَتُن عَرَنتُن مثل قرنفل ويقال لنبت وجَنَدِل جنادل والجندل
الموضع وفيه حجارة وجعله الفرا وابو علي فرعا على فعليل واختاره ابن مالك لان جندلا
مفرد فتفريعه على المفرد اولى وانما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لان
الضمير المتصل كالجزء مما قبله كما سياتي في باب المضمرات ولاسيما اذا كان فاعلا
وهم لا يجمعون بين اربع متحركات على الولا ولهذا قالوا اصل عُلَبِط وما بعده
ما تقدم ثم ان ما ذكره ابن مالك من منع العلة القاصرة فجوزها قوم ولم يشترطوا
التعدية في صحتها وذلك كالعلة في قولهم ما جات حاجتك وعسى الغوير ابؤسا
فان جات وعسى اجريا مجرى صار فجعل لهما اسم مرفوع وخبر منصوب ولا يجوز ان
يجريا مجرى صار في غير هذين الموضعين فلا يقال ما جات حالتك اي صارت ولا
جا زيد قايما اي صار زيد قايما باجرا عسى مجرى صار واستدل على صحتها بانها ساوت
العلة المتعدية في الاخالة والمناسبة وزادت عليها بظاهر النقل فان لم يكن ذلك
علما للصحة فلا اقل من ان لا يكون علما على الفساد وقال قوم انها علة باطلة

لان

العلة انما تراد للتعدية وهذه العلة لا تعدية فيها واذا لم تكن متعدية فلا
فايدة لها لانها لا فرع لها فالحكم فيها ثابت بالنص لا بها واجيب بانا لا نسلم انها
انما تراد للتعدية فان العلة انما كانت علة لاخالتها ومناسبتها لا لتعديتها
ولا نسلم ايضا عدم فايدتها لها لانها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يعرف معناه والذي
لا يعرف معناه وتفيد انه يمتنع رد غير المنصوص عليه وتفيد ايضا ان الحكم
ثبت في المنصوص عليه بهذه العلة انتهى كلام ابن الانباري **قوله** ولذلك
ضمة ضربوا عارضة لمناسبة الواو اي لفظا كضربوا وتقديرا كاشتروا وادعوا
اذ الاصل اشتريوا وادعووا تحرك كل من اليا والواو وانفتح ما قبله فقلب الفا
ثم حذفت الالف لالتقا الساكنين وصار مضموما تقديرا قال الحفيد واعلم
انهم اختلفوا فيما يبنى عليه الماضي على اقوال فمنهم من قال انه يبنى على الفتح
حالة تجرده من ضمير المرفوع المتحرك وعلى الضم فيما اذا اسند الى الواو وعلى
السكون اذا اسند الى الضمير المرفوع المتحرك او على الفتح في جميع الاحوال
وهو ما ذهب اليه المصنف او على الفتح والسكون وهذا ما ذكره في شرح الشذور
انتهى وقوله عارضة يفيده التشبيه في وكذلك لكن صرح به ليربط به التعليل
وحده واضافة مناسبة الى الواو من اضافة المصدر الى مفعوله حذف فاعله والاصل
لمناسبتها الواو ولا يقال يصح ان يكون مضافا لفاعله اي لمجانسة الواو الضمة لانا
نقول هذا خلاف المقصود لان المقصود بيان سبب الضمة بمجانستها الواو
قوله وبناوه على ما يجزم به مضارعه قال الحفيد اعلم انهم اختلفوا في بنا الامر
واعرابه على قولين فذهب الكوفيون الى انه معرب وان اصل اضرب لتضرب
لكنهم حذفوا اللام لان امر المخاطب كثر والكثرة يناسبها الحذف ثم حذفوا التا
لئلا يلتبس الامر بالمضارع الصحيح اللام حالة الوقف عليه لانهم لو لم يحذفوا
التا وقالوا تضرب ساكن الاخر للوقف لم يعلم ان هذا امر او مضارع فحذفوا التا
للفرق وحمل ما ليس فيه على ما فيه لبس لطرد الباب على سنن واحد وقال البصريون
انه مبني على السكون دايما وانما حذف حرف العلة من المعتل الاخر تشبيها له بالمضارع
المقترن بلام الامر وقال بعضهم انه مبني على ما يجزم به مضارعه وهو ما ذهب اليه

الشيخ انتهى وانتصر في مغنيه لقول الكوفيين فقال فيه وبقولهم اقول لعـ
لان الامر معنى حقه ان يودي بالحرف ولانه اخو النهي وقد دل عليه
بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه
امرا وخبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد تكلفوا بذلك الاصل كقوله لتقم
انت يا ابن خير قريش • كي تقضي حوائج المسلمينا • وكقراءة جماعة فبذلك
فلتفرحوا بالتاء الفوقانية وفي الحديث لتاخذوا مصافكم ولانك تقول اغز
واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد
كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت
واعتقت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند
نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعا ذلك في قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ
فتشكل فعليته واذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل
انتهى فان قيل اطلق المصنف بناء الامر والامر باللام يعرب فكان ينبغي ان يقيده
بالامر بغير اللام اجيب بانه لا يسمى امرا ولا فعل امر وانما يسمى فعلا مضارعا
ويرد على ما قاله المصنف انه لا يظهر في امر جمع المونث فانه مبني على السكون
صحيحا كان او معتلا ومضارعه ليس بمجزوم ما لبنائه وكونه في محل جزم على السكون
بعيد خصوصا في المعتل وملاحظته مجردا من نون النسوة مع بعده لا يصح
في المعتل **قوله** فنحو اضرب مبني على السكون المراد بنحو اضرب ما كان صحيح
الاخر ولم يتصل به الف اثنين ولا واو جماعة ولا يا مخاطبة ولا فرق في
السكون بين اللفظي نحو اضرب والتقديري نحو كف وغض واشدد واعتد
واضرب الرجل ومن الامر المبني على السكون لفظا وعلى السكون تقديرا
قول القايل من ابا قاسم وامر اباه • ولزيدا ومن اياه الجهولا •
وذلك لان من في الموضعين امر من المين وابا قاسم مفعول به اي كذب ابا
قاسم يا فلان وان شئت نصبت ابا قاسم على النداء اي كذب يا ابا قاسم وام فعل
امر من ام يوم واباه مفعول به منصوب بام اي اقصد اباه ول فعل امر
من ولي يلي وزيدا مفعول به اي قاربه واياه الثاني مفعول من الثاني اي كذب

اياه والجهولا نعت اياه والالف للاطلاق واما نحو قوله •
• يا راكبا بلغ اخواننا • ان كنت من كندة او وائل •
فهو على حذف نون التوكيد وسياتي ان ما باشرته نون التوكيد يبنى على
الفتح صحيحا كان او معتلا **قوله** ونحو اضربا مبني على حذف النون المراد بنحو
اضربا ما اتصل به الف اثنين او واو جماعة او يا مخاطبة صحيحا كان نحو
اضربا او معتلا نحو اخشيا واغزوا وارموا وانما حذفت النون لانها
علامة للاعراب وهذا مبني فتنافي البناء **قوله** ونحو اغز مبني على حذف
اجزاء الفعل المراد بنحو اغز كل امر معتل وهو ما اخره حرف من حروف العلة
وهي الالف والواو والياء ومحل بنائه على ما ذكر اذا لم يتصل به الف اثنين ولا
واو جماعة ولا يا مخاطبة ولا نون نسوة ولم تباشره نون توكيد اما ما
اتصل به الف اثنين او واو جماعة او يا مخاطبة فبناؤه على حذف النون
كما سبق واما ما باشرته نون التوكيد لفظا وتقديرا فبناؤه على الفتح كما
سبق التنبيه عليه واما ما اتصل به نون النسوة فبناؤه على السكون نحو
اخشين واغزون وارمين فانظر لو كان حرف العلة بدلا من همزة نحو اقرا في
اقرأ واقري في اقرئ فهل يجري فيه نظير ما ياتي في المضارع المجزوم وقد يدخل الامر
الحذف فلا يبقى منه الا حرف واحد نحو له وعه وقه ومنه قول الاخر •
• محمد زيدا يا اخا الجود والفضل • واهمال ما ارجوه منك من البسل •
وذلك لان محمد منادى مرخم حذف منه حرف النداء اي يا محمد ود فعل امر من ودى
يدي وزيدا مفعول به منصوب بد والبسل الحرام في بعض الوجوه كما قال الشاعر
انشده ابو زيد في اول نوادره •
بكت تلومك بعد وهن في الندى • بسل عليك ملامتي وعتابي •
اي حرام عليك ومنه ايضا اعامر في ان حلت بيني وبينها • والا فهبها ذمة تتضيع •
وذلك لان الهمزة للنداء وعام منادى مرخم عامر ود في فعل امر من ودى يدي والنون
للوقاية ويا المتكلم مفعول به منصوب بد اي يا عامر دني اي اعطني الدية ومنه
ايضا إرة بمعنى عد بالخير من وأى بمعنى وعد واذا امرت به انثى قلت إي

بالبنا على حذف النون واذا اكدته بالنون الثقيله قلت ان حذف البالا التقا
الساكنين وعلى ذلك يتخرج اللغز المشهور وهو قول القايل

انّ هندُ المليحةُ الحسناءُ ۞ وأيَ من اضمرتْ لخلٍ وفاءُ

فانه يقال كيف رفع اسم ان وصفته الاولى وجوابه علم مما مر من أنَ إنَّ فعل
امر مسند الى ضمير المونثه المخاطبه موكد بالنون الثقيله واما هند فمنادى حذف
منه حرف الندا مثل يوسف اعرض عن هذا والمليحه نعت تابع على اللفظ والحسنا نعت
تابع على المحل لان المنادى مفعول به في محل نصب وقد يدخله الحذف فلا يبقى منه الا
حركة نحو قل بكسر اللام واصله قل انقلبت حركة الهمزة التي هي فعل امر بمعنى عد الى الساكن
الصحيح قبلها وحذفت الهمزة فصار كما ذكر قوله بشرط سلامته من نون الاناث
اورد المصنف على الناظم ما يرد مثله عليه واجاب عنه فقال لو قال نون جمع كان اولى
ليدخل فيه نون الذكور ضمير الاناث كقوله

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ۞ ويرجعن من دارين بجر الحقايب

او علامة كقوله يعصرن السليط اقاربه وقد يجاب بانه اراد بها نون الاناث استعيرت
للمذكرين اي المراد بنون الاناث الموضوعة لهن وان استعملت في غيرهن قوله
فانه مع نون الاناث مبنى على السكون علله ابن مالك بالحمل على الماضي المتصل
بهما لانهما مستويان في اصالة السكون وعروض الحركة وبنقصان شبهه بالاسم
لان النون لا تلحق الاسما وبتركبه مع النون لانها كالجزء من فعله واما اعرابه
مع الف الاثنين او واو الجماعة او يا المخاطبه فلشبهه بالمثنى والجمع وفي كلا الاولين
نظر اما الاول فلانه ان اراد تعليل نفس البنا فلا نسلم ان بنا الماضي لاجل اتصال النون
به بدليل انه مبنى قبلها ومع غيرها وان اراد تعليل كون البنا على السكون فهو غير
محتاج الى التعليل لانه الاصل وايضا فهو مبنى على ان بنا الماضي مع النون على
السكون لا على الفتح المقدر وفيه خلاف كما تقدم وقد يقال انه اراد ان نون
جمع المونث في المضارع تقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع
المونث في الماضي فلا يقبل الاعراب وفيه نظر واما الثاني فلانه يلزم بنا المجزوم
والمقرون بحرف تنفيس والمسند الى يا المخاطبه واللازم باطل وقد اعترض هو بذلك

على

85

على قول الاخفش لبنا المضارع مع نون التوكيد مطلقا لكونها من خواص الفعل
فتامله وما ذكره ابن مالك من نفي الخلاف في بنا المضارع الذي اتصلت به نون
الاناث مقدوح فيه فقد ذهب ابن درستويه والسهيلي وابن طلحه وطايفة
الى انه معرب تقديرا لبقا موجب الاعراب فيه فهو يقدر فيه الحرف الذي كان
فيه ظاهرا ومنع من ظهوره اي حيث يمكن الظهور احترازا عن المعتل فانه يقدر
قبل النون ايضا ما عرض فيه من الشبه بالماضي قوله ومع نون التوكيد
المباشرة مبني والمراد المباشرة لفظا بان لا يفصل بينهما فاصل ملفوظ وتقديرا
بان لا يفصل بينهما فاصل مقدر وانما لم يقيد نون الاناث بالمباشرة لانها لا تكون
الا كذلك وعلة بنايه حينيذ تركيبه معها تركيب خمسة عشر لان نون التوكيد
لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها لزم دخوله في وسط
الكلمة اي صورة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة وما ذكره المص
هو المذهب المشهور وهو اختيار المصنف وابن مالك وذهب قوم منهم الاخفش
الى ان المضارع مبنى مطلقا لان النون من خصايص الفعل فاذا اكدنا المضارع
بعد عن مشابهة الاسم ورده ابن مالك بانه كان يلزم بنا المجزوم والمقرون
بحرف التنفيس والمسند الى يا المخاطبة لانها تختص بالفعل بل هي اليق بالفعل
من جهة انها ناسبت الفعل لفظا ومعنى والنون ناسبت لفظا اذ معناها
وهو التاكيد يصلح للاسم وانما علل بنا المضارع اذا اتصلت به احدى
النونين لان الاعراب قد صار له اصلا ثانيا وذهب بعضهم الى ان المضارع
يعرب مطلقا اتصلت به نون التاكيد او لم تتصل وعبارة الرضي اعلم انه
اختلف في المضارع المتصل به نونا التاكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركبه
مع النون ولا اعراب في الوسط واما النون فحرف ولا حظ له في الاعراب
فبقي الجزان مبنيين فان قيل فلما امتزجا فهلا اعرب الكلمة على النون كما يعرب
الاسم المونث بالتا على التا لما تركبا وهلا اعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل
النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قلنا اما لان الاسم
اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي اعراب الاسم بقدر الامكان

دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فرجح جانب الفعليه وضعفت
مشابهة الاسم وهذا على مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست
ظاهره ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنيه فيرجع الى البنا لادنى سبب
وهذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان المعرب داعيا اخر الى ترك اعراب ما قبل
النون فرجحوا الذلك الداعي موجب البنا مع ضعفه وهو اشتغال ما قبل
النون المؤكد بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر
والواحد المونث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل
الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين معه امتزاج قوى
الاتري الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع اللام فلضعف الامتزاج لم يعرب
على التنوين كما اعرب على تا التانيث وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من
المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف
الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا
كما في نحو غلامي على مذهب المصنف يعني ابن الحاجب وقال بعضهم المضارع مع
النونين مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل يضربان او الواو نحو هل
ترضون او اليا نحو هل ترضين لان الضماير البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما
والمحذوف للساكنين في حكم الثابت فنحو تضربن وتضربن تخشون وتخشين
فالمسند الى احدي الاحرف الثلاثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله
بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة فلم لم يعوض النون من الحركة كما
عوض في نحو يضربان ويضربون وتضربين لما اشتغل محل الاعراب اي
لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضماير قلت كراهة لاجتماع
النونات واعلم بدر الاعراب عند هولا على نون التوكيد كما دار على يا النسب وتا
التانيث لمشابهتها تقلب الفا للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليها
ولمشابهتها تقلب الفا في لنسفعا وقال ايضا عند الكلام على اعراب الامثلة
الخمسة وتحذف هذه النونات الخمسة مع نون التوكيد اما عند من قال
الفعل معها مبني فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل معها فلاجتماع النونات

انتهى

انتهى قوله واما غير المباشرة اي لفظا او تقديرا فانه معرب معها تقديرا نحو
لتبلون فاما ترين ولا تتبعان قال المصنف ويستثني من المضارع الذي اتصلت
به نون التوكيد ولم يباشر مسله يبني فيها وهو ان يسند الى نون الاناث نحو
يضربنان انتهى قال شيخنا واجاب بانه لا حاجة الى هذا الاستثنا لان البنا هنا
ليس لنون التوكيد بل لنون الاناث ويدل على اعرابه عند عدم اتصال
النون به رجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالخفيفة تقول
تقول هل تفعلنْ يا زيدون فاذا وقفت على الفعل حذفت النون
وردت واو الجمع ونون الرفع وقلت هل تفعلون فلو كان مبنيا لم يختلف حاله
وصلا ووقفا واعترض عليه في مثاليه الاخيرين بان كلا منهما مجزوم بحذف
النون لاجل الجازم وهو غير الاعراب التقديري واجاب شيخ شيخنا
بان كونهما معربين تقديرا مبني على دخول الجازم عليهما مؤكدين بالنون
وهو صحيح في نفسه وان لم يتعين لان الاعراب حينئذ مقدر على ما قال
الشيخ الرضي ان الفعل المؤكد المسند الى احد الاحرف الثلاثة معرب مقدر
الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق اي الحركة الفارقة بين المفرد المذكر
وجمع الذكور والمونثة المخاطبة قال شيخنا واقول فيه نظر لان تاكيد الفعل الخالي
عن الطلب وما الحق به نادر لا يليق تخريج التنزيل عليه وفي التسهيل بعد ان ذكر
الامور التي يؤكد المضارع بعدها ما نصه وربما اكد المضارع خاليا مما ذكر وظاهره انه
جايز توكيد المضارع الموضوع المجرد عن ساير الامور على قلة نثرا ونظما واجاب
بعضهم بان المصنف لم يقصد بذكرهما التمثيل لما هو بصدده بل لما كان قوله
واما غير المباشرة فانه معرب معها تقديرا ظاهر التعميم في كل صورة وليس الامر
كذلك ذكر هذين المثالين لينبه بهما على ان التعميم ليس مرادا وانما هذا عني كونه مع
غير المباشرة يعرب تقديرا في بعض الصور كما في لتبلون ثم حذفت الالف لالتقا
الساكنين فقيل لتبلوْنْ فادخل عليه نون التوكيد ثم حذفت نون الاعراب
لتوالي الامثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة ولا جايز ان تحذف النون

لفوات المقصود منها لا تيان بها ولا الواو لعدم ما يدل عليها فحركت بما يناسبها وهو
الضم ولم تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لعروض تحركها ولم تحرك النون
محافظة على الاصل وهي مقدرة الثبوت لانها علامة الرفع لا يقال فلم حركت
الواو ولان الاسما اولي بالحركة من الحروف فان قيل قد جمع بين ثلاث نونات
نحو النسا جنن في الماضي ويجنن في المضارع قلت لما كان منهما نونان من نفس الكلمة
وواحدة زايدة جاز ذلك بخلاف ما نحن فيه فان الثلاثة زوايد على اصل الكلمة
والنقل انما يحصل بالزايد والفاصل في قوله تعالى فاما ترين اليا الملفوظة واصله
قبل التاكيد والجازم ترئين بوزن تمنعين نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت
الهمزة والتزموا ذلك لكثرة الاستعمال فقيل ترين ثم اما ان يقال حذفت
كسرة اليا تخفيفا ثم اليا لالتقا الساكنين واما ان يقال وهو الاولى قلبت
اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقا الساكنين فصار
ترين ثم ادخل الجازم وهو اما فحذف النون علامة للجزم ثم اكد بالنون
وكسرت اليا لالتقا الساكنين ولم تحذف هي ولا النون ولا حركت النون
لمثل ما تقدم فعلم ان حذف النون ليس لاجل نون التوكيد خلافا لمن وهم فيه
لان نون التوكيد لا تلحق الفعل قبل دخول اما كما تقرر في مبحث نون التوكيد
وان المحذوف في هذا وما قبله لام الكلمة لا واو الضمير وياوه واياك ان
تظن ان المحذوف واو الضمير وياوه كما ظن الكواشي في تفسيره فانه من بعض
الظن وهو ظاهر لان الواو اولي بالحذف من الضمير لانه عمدة والفاصل في ولا
تتبعان الالف الملفوظة واصله قبل النهي والتاكيد تتبعان بنون الرفع دخل
الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان الالف
والنون المدغمة فان قلنا انه على حد التقا الساكنين الجايز لان الاول حرف مد
والثاني مدغم بنا على انه لا يشترط ان يكونا في كلمة فلا اشكال وان قلنا انه
ليس على حده بنا على اشتراط ما ذكر فقد قيل انه اغتفر هنا لانه لو حذف الالف
التبس بفعل الواحد او النون فات المعنى المقصود بها وكسرت النون المدغم

فيها

فيها تشبيها لها بنون التثنية لانها واقعة بعد الالف مثل نون التثنية وبما
تقرر يعلم ان كسر هذه النون ليس لاجل الساكنين كما يتوهم اذ ليست منهما وهما
بحالهما كما هو ظاهر فان قيل كان ينبغي ان ياتي بحرف العطف في قوله فاما ترين
ولا تتبعان وليس حذف العاطف من مثل ذلك بمقيس حتى يرتكبه فالجواب
نحو خبر مبتدا محذوف تقديره وذلك نحو كذا ونحو كذا فهي اخبار متعددة كل
منها خبر مستقل نحو زيد قايم وقاعد فيجوز العطف وتركه فيما سوى غايته انه
حذف هنا مضاف من بعض الامثلة لدلالة ما تقدم عليه ويمكن الجواب بانه
يحتمل ان الواو في ولا تتبعان عاطفة من كلام المصنف والتمثيل بلا تتبعان فان
قيل التلاوة انما هي بالواو فكيف حذفت فالجواب قد وقع مثله في احاديث منها
قوله صلى الله عليه وسلم حين سيل عن الخمر ما انزل علي فيها شي الا هذه الاية
الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا في موضع من صحيح البخاري
واما غير المباشرة تقديرا فنحو ولا يصدنك والفاصل فيه الواو المقدرة وذلك لان
اصله قبل الجازم والتاكيد يصدونك فلما دخل الجازم وهو لا الناهية حذف
نون الرفع ثم اكد فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة من نوني التوكيد
فحذفت الواو لاعتلالها ووجود دليل يدل عليها وهو الضمة وانما كان التاكيد
بعد دخول الجازم لانه لا يوكد الا ما فيه معنى الطلب وما الحق به وبما تقرر
في هذه الامثلة الاربعة يعلم ان اعرابها لفظي الا الاول منها فاعرابه تقديري
وقد تقدمت الاشارة ايضا الى ذلك وفي حاشية الحفيد اعترض على
المصنف ولده رحمهما الله تعالى في تمثيله بقوله فاما ترين ولا تتبعان لما
هو معرب تقديرا مع نون التوكيد غير المباشرة بانهما لا يطابقان ما هو بصدده
لان كلا منهما معرب بحذف النون لاجل الجازم وهو غير الاعراب التقديري
ولك ان تقول لم يقصد المصنف رحمه الله تعالى بذكرهما ان يكونا مثالين
لما هو بصدده بل لما كان قوله اولا واما غير المباشرة فانه يعرب معها
تقديرا ظاهره التعميم في كل صورة وليس الامر كذلك ذكر هذين المثالين
لينبه بهما على ان العموم ليس مرادا وانما هذا اعني كونه مع غير المباشرة

يعرب تقديرا في بعض الصور كما في لتبلون ماذكره من قوله لتبلون مثال الصحيح لما هو معرب
معها تقديرا واماترين وتتبعان فيلبسا كذلك لان اعرابها ظاهر وهو حذف النون انتهى
ما اوردناه منه **قوله** والحروف كلها مبنية اشارة الى ماكان ينبغي للناظم ان يعبر به فقد
اعترض المصنف قوله وكل حرف مستحق للبنا بانه غير واف بالمراد لان الاستحقاق لا يستلزم
الاعطا تقول فلان ممنوع مما يستحقه فالاولى ان يقال واجب له البنا وقال ابن
الصايغ ذكر الاستحقاق فانه لم يلزم منه الوجود الا ان الواضع حكيم يعطي الشيء ما يستحقه
واجاب شيخنا بان حصول البنا بالفعل علم من قوله السابق لشبهه من الحروف مدني
لان المتبادر منه ان لم يكن صريحا بنا الحروف بالفعل والا فلا معنى لبنا بعض الاسما
حملا على المشابهة قال ولعل هذا في غاية الظهور بل قد يقال لا حاجة لهذا مع ذلك
ويجاب بان فايدة هذا مع ذلك الاشارة الى عموم البنا لجميع الحروف والى انه بطريق
الاستحقاق لا بطريق العروض والحمل على غيرها فان قيل العموم يستفاد مما تقدم
لان الحروف من صيغ العموم والحاق بعض الاسما بها لعله اصالة البنا فيها فلا
حاجة لما هنا قلنا ما هنا نص في العموم بخلاف ذاك والالحاق بها لا يستلزم اصالتها
بدليل ان بعضهم ذهب الى ان مشابهة الاسم المبني يقتضي البنا ومراد المصنف
ان كل واحد من الحروف مبني وذلك لاستغنايه عن الاعراب لعدم قبوله بصيغة
واحدة معاني مختلفة واعترض بنحو من فانها للابتدا والتبعيض ولبيان الجنس
مثلا واجيب بان الكلام في المعاني الطارية بالتركيب لا المعاني الافرادية وهذا
جواب ايضا عما قيل قد يحصل الالتباس في بعض الحروف الا ترى ان لام الامر ولام
كي صورتهما واحدة والمعنى مختلف وكذا لا في النفي ولا في النهي ولا حاجة الى
ما قيل في جوابه من انه يحصل الفرق بتقدم العامل على لام كي ووقوع لام الامر
ابتدا وانه اذا خيف التباس لا النافية بلا الناهية اتى بغيرها من حروف
النفي نحو ما على ان الفرق المذكور لا   في نحو جيتك لتضرب زيدا فان
فان اللام ههنا تحتمل لام الامر بان يكون التركيب جملتين ولام كي صورتهما
واحدة والمعنى مختلف وكذا لا في النفي ولا في النهي ولا حاجة الى ما قيل في جوابه
من انه يحصل الفرق بتقدم العامل بان يكون جملة واحدة ولو افاد دفع

ابو حيان

الا

الالتباس بالعدول الى شيء اخر لم يعرب المضارع للاستغنا عنه عند الالتباس
بالاسم كما علم مما تقدم فيه ولا يعترض على قول المصنف كغيره

ألام على لوٍ ولو كنت عالما * باذناب لوٍ لم تفتني اوايله

وقول ابي طالب وليت يقولها المحزون * وقول ابي الطيب من اقتضى بسوى الهندي
حاجته اجاب كل سوال عن هل بلم * وقول القايل ليت وهل ينفع شيا ليت
وقوله ان ليتا وان لوا عنا * لان هذه جردت عن معنى الحرفية وجذبت الى
حيز الاسمية واريد بها لفظها لا معناها **فصل قوله** وانواع البنا اربعة
الى اخره شرح لقول الناظم والاصل في المبني ان يسكنا الى اخره وانما ذكر المصنف
لفظ الفصل اشارة الى ان هذا الاصل لا يختص بالحروف بل يعم كل مبني ولذا
عرف الناظم المبني باللام الجنسية وقدم المصنف البنا على الاعراب لان اصل
البنا السكون وعدم الحركة والعدم سابق على الوجود لان الاعراب امر وجودي
واختلف في البنا على قولين احدهما انه معنوي وعزي للمتقدمين وحد على هذا
بانه لزوم اخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال ويرد عليه ما لا يلزم
حالة واحدة من المبنيات كحيث مع انه لا حاجة لقولهم ولا اعتلال لان المعرب
المعتل لم يلزم حالة واحدة لتغير اخره تقديرا كما سياتي بيانه وقد يقال المراد
باللزوم المذكور عدم التغير بعامل والثاني انه لفظي وذهب اليه ابن مالك
ومن تبعه وحده ابن مالك في التسهيل بقوله ما جي به لا لبيان مقتضى
العامل من شبه الاعراب وليس حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من ساكنين
ومن في قوله من شبه الاعراب لبيان الجنس اتى به لرفع الابهام عن ما
وشبه بكسر الشين وسكون البا وبفتحهما لغتان بمعنى الشبيه اي من الامر
المشابه للاعراب في كونه حركة او حرفا او حذفا وكونه في اخر الكلمة لا في اولها
ولا في حشوها وخرج بقوله لا لبيان مقتضى العامل الاعراب وبقوله من شبه
الاعراب ما ليس كذلك كفتحة لام فلس وضمة لام افلس وبقوله وليس
الى اخره المنفيات وهو لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت كبنا
الجدار ولهذا سمى النحويون ما ثبت اخره على شيء لم يكن لما تقدم بنا

واعترض شيخنا فقال ينتقض هذا الحصر ببنا الامر والمنادى واسم لا التبرئة
على ما سيذكر في ابوابها من الحروف وحذفها فان قيل هذه فرعية قلت
الاصالة والفرعية لا تحصل في الانواع بخلاف العلامات كما سيجي ويجاب
بان اربعة مبتدا حذف خبره والتقدير وانواعه منها اربعة ذبانه وان جعل
اربعة خبر انواعه لم يقصد الحصر لان العدد لا مفهوم له وبان هذه الموردات
فرعيه وقوله الاصالة والفرعية لا تحصل في الانواع بخلاف العلامات مدفوع
بان الانواع التي لا تحصل فيها الاصالة والفرعيه هي الانواع المنطقيه كما سياتي
ولو سلم فالممتنع تفرع بعض افراد النوع عن بعض من حيث كونها افراد الذلك
النوع والمراد بالاصالة هنا ان يكون بعض الافراد اكثر استعمالا او اغلب او ارجح
في نظر الواضع او نحو ذلك ومثل هذا معقول في الانواع قلنا مل وسياتي ان
النوع والضرب والصنف والقسم الفاظ متقاربه المعنى وتحدته عندهم
يعني ان بعض افراده مسمى بالسكون وبعضها بالفتح وبعضها بالضم وبعضها
بالكسر فلا حاجة الى اثبات كونها انواعا منطقيه لان كونها انواعا يتوقف على
اثبات اتحاد حقيقة افراد كل نوع وهو مشكل اذا القدر المشترك بين افراد كل من
الضم والفتح والكسر وهو مطلق اللفظ او الحركه ليس تمام حقيقتها والا لكان
جميع افراد الانواع الثلاثه المذكورة نوعا واحدا قوله احدها السكون وهو
الاصل اي اصل انواع البنا لا بمعنى ان ما عداه منها مبني عليه فيكون فرعا له
لان فرعية بعض الانواع لبعض غير معقوله على ما سبق بيانه ودعوى انها
ليست انواعا العدم الجنس الشامل لها ممنوعه سيما ان قيل ان البنا لفظي
كالاعراب بل بمعنى انه الارجح منها والانسب بالمبني لانه انسب بالمبني لخفته
مع ثقل المبني فلا يعدل عنه الا لسبب ولان الاصل عدم الحركة فوجب
استصحابه ما لم يمنع منه مانع واذا عدل عنه قدم للاخف فالاخف والاخف
بعده الفتح ثم الكسر ثم الضم ولاخفيته وقرب الفتح منه في الخفة
دخلا الكلم الثلاث وعبارة بعضهم انما كان اصلا فيه لان البنا يقابل
الاعراب واصله ان يكون بالحركة فضده يكون بالسكون لتحقق المضادة

ولان

ولان السكون اخف والبنا مستثقل للزومه هيئة واحدة فكان اولى لان
الاخف لا يعدل عنه الا لعارض ولان الحركة زيدت في المعرب للحاجة ولا
حاجة في البنا اليها لانها لا تدل على معنى وانما تعرض له لاحد اسباب اما الفرار
من التقا الساكنين نحو كيف واين او للابتدا الحسي كلام الجر وبابه او الحكمي
ككاف الضمير وهابه او لمضارعة المعرب نحو علُ حرك لشبهه بحال او ما
ضارع المتمكن كالماضي حرك لشبهه بالمضارع في وقوعه خبرا وصفة او
للتنبيه على ان له اصلا في التمكن كالمنادى واسم لا نحو يا زيد ولا رجل ورايت
بخط المصنف فيما كتبه على الالفيه واعلم ان قولنا الاصل كذا له احكام فمنها انه لا
يستعمل الا فيما ينفك كقولنا الاصل في الاسما الاعراب لانها قد تخرج عنه فاما قول
ابن الخباز في شرح الالفيه الاصل في الحروف البنا فغلط في استعمال لفظة الاصل
ومنها انه لا يستعمل في شي هو ملازم لغيره وقول ابن معط والاصل في البنا للافعا
غلط لانه يقتضي انه في الحروف فرع ومنها اذا قلناه في شي امتنع السوال عما
جا على وفقه ومن ثم لا يسال عن سبب بنا الحروف والفعل الماضي والامر ولا
عن اعراب الاسم ولا عن البنا على السكون وانما يسال عن بنا الاسم واعراب المضارع
والبنا على الحركه وانما علل بنا المضارع اذا اتصلت به احدى النونين لان الاعراب
قد صار له اصلا ثانيا قوله ويسمى ايضا وقفا اي كما يسمى سكونا فعدم
الحركة لتوغله في الابهام وثني بالفعل لانه الاغلب فيه قوله وهو اقرب
الحركات الى السكون اي في الخفة لحصوله بادنى فتح الفم قوله ولثقلها اي
لثقل الضم لحصوله من استعمال عضوين وثقل الكسر بالنسبة الى الفتح
وثقل الفعل اي لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى
بدلالته على الحدث والزمان وبطلبه المرفوع دايما والمنصوب كثيرا
فان قلت الاسم ايضا يدل على الحدث والزمان في نحو زيد ضارب عمرا غدا
قلت الفعل هو الاصل الاصيل في تلك الدلالة ودلالة اسم الفاعل بواسطة
الحمل عليه لفرعيته عنه كما حمل ايضا عليه في نصب المفعول به ونحوه
لموافقته اياه في لفظه ومعناه ومن ثم اشترط كونه بمعنى الحال

او الاستقبال لانه اذا كان بمعنى احدهما نلفظ الفعل حينئذ مضارع فيكون
اسم الفاعل موازناله في اللفظ وموافقاله في المعنى فيقوى شبهه واذا كان
للماضي كان صيغة الفعل له ماضية فلا يبقى في اسم الفاعل مشابهة لفظيه
به لتنافي الصيغتين قوله لم يد خلافيه وذلك لئلا يجمع بين ثقيلين فان قيل
لا يصح هذا لما في شرح الهادي من وجودهما في الفعل في نحو ع وش ورد بضم الدال
قلت هو مردود بان الاول مبني على الحذف والثاني على السكون تقديرا
والضمة اتباع لا بنا كما تقدم لا يقال تقدم في كلام المصنف ان الفعل
الماضي يضم اذا اتصلت به واو الجماعة لانا نقول بينا هنا كان الضم ليس
بنا بل لمناسبة الواو والبنا على الفتح تقديرا ولو سلم فالكلام في نفس الفعل
مجردا عن اللواحق او يقال المراد ان الفعل لا يبني على الضم اصالة قوله
ودخلا في الحرف والاسم هو استيناف لما لا يخفى من ان ثقل الضم والكسر ليس
سببا لدخولهما في الحرف والاسم قوله نحو لام الجر اي الداخلة على ظاهر غير
مستغاث بخلاف الداخلة على مستغاث فانه يفتح ايضا على ما سيجي قوله
والرافعة اسم قال الحفيد هذا على قول من يقول انها في محل رفع بالابتدا
وسياتي للمصنف حكاية ثلثة اقوال فيها انتهى اي فهي انما تكون رافعة على
القول بانها في محل رفع بالابتدا لا بالخبر ولا في محل نصب على الظرفية وعلى
هذين القولين هي اسم ايضا مبنية على الضم فتسميتها وبناؤها على الضم غير
خاص بمذهب الرافع بها كما توهمه العبارة بل وعلى القول بانها في محل رفع على
الخبرية او انها ظرف تنبيه علم مما تقدم ان الاسم اذا بني على حركة
احتيج الى بيان سبب بنايه لانه خلاف الاصل وسبب كونه على حركة
لانه خلاف الاصل ~~وسبب كونه على حركة~~ لانه خلاف في المبني وكون الحركة
كذا لعدم الانحصار فيه ففيه ثلثة اسيلة بخلاف ما اذا بني على السكون
فيحتاج الى بيان سبب البنا فقط لكونه خلاف الاصل دون سبب السكون
لانه الاصل في المبني ففيه سوال واحد وما بني من الافعال او الحروف
على السكون لا يسال عنه وما بني منهما على حركة ففيه سوالان لم حرك ولم

كانت

كانت الحركة كذا واسباب البنا على حركة خمسة على ما سياتي الفرار من التقا
الساكنين كاين وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات او عرضة لان
يبتدا بها كبا الجر او لها اصل في التمكن كاول او شابهت المعرب كالماضي
فانه اشبه المضارع في وقوعه صفة وصلة وحالا كما تقدم ولا يخفى ان الواقع
صفة وصلة وحالا هو الجملة لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة هو
الفعل اعتبروه فليتامل واسباب البنا على الفتح طلب الخفة كاين ومجاورة
الالف كايان وكونها حركة الاصل نحو يا مضار ترخيم مضار اسم مفعول
كذا قيل وفيه نظر لان حركته هذه ليست حركة بنا والا لكان المنادى مبنيا
على الفتح والفرق بين معنيي اداة واحدة نحو يا لزيد لعمرو ولاتباع نحو كيف
بنيت على الفتح اتباعا لحركة الكاف لان اليا بينهما ساكنة والساكن حاجز غير
حصين وانظر لم كانت الحركة في كيف للاتباع وفي اين للخفة واسباب البنا
على الكسر التقا الساكنين كامس ومجانسة العمل كبا الجر والحمل على المقابل كلام الامر كسرت
حملا على لام الجر فانها في الفعل نظيرتها في الاسم والاشعار بالتانيث نحو انت وكونها
حركة الاصل نحو يا مضار ترخيم مضار اسم فاعل كذا مثل به بعضهم وفيه نظر لان حركته
هذه ليست حركة بنا والا لكان المنادى مبنيا على الكسر والفرق بين اداتين كلام الجر
كسرت فرقا بينها وبين لام الابتدا في نحو لموسى عبد فان فتحت افاد الكلام ان موسى عبد
وان كسرت افاد الكلام ان له عبدا والاتباع نحو ذه وته بالكسر في الاشارة للمونثه
واسباب البنا على الضم ان لا يكون للكلمة حال الاعراب نحو لله الامر من قبل ومن بعد
بالضم ومشابهة الغاية نحو يا زيد فانه اشبه قبل وبعد قبل من جهة انه لا يكون له
الضمة حالة الاعراب وقال السيرافي من جهة انه اذا انكر او اضيف اعرب ومن هذا
حيث فانها ضمت لشبهها قبل وبعد من جهة انها كانت مستحقه للاضافة الى المفرد كاخواتها
فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الاضافة وكونها حركة الاصل نحو يا تحاج
ترخيم تحاج مصدر تحاج اذا سمي به وفي التمثيل به النظر السابق وكونه في الكلمة
كالواو في نظيرتها نحن ونظيرتها هم وكونه في الكلمة مثله في نظيرتها من جهة
ان الضم في ذلك المبني لعرض كانه كلمة اخرى لذلك الغرض بعينه كالتخلص من

التقا الساكنين نحو اخشوا القوم ونظيرتها قل ادعوا الله كذا قيل وفي التمثيل المذكور
نظر لا يخفى والاتباع كمنذ فانها بنيت على الضم اتباعا لحركة الميم لان النون بينهما
ساكنة والساكن حاجز غير حصين وسمي الضم ضما لانضمام الشفتين عند النطق به والكسر
كسرا لانكسار اللحي الاسفل الى اسفل والفتح فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم ويكون كل من
المذكورات ظاهرا كما مر ومقدرا كالضم المقدر في ياسيبويه والفتح المقدر في نحو ضربوا
وضربت على ما تقدم والسكون المقدر في نحو ردا مرا ومحل البنا اخر الكلمة كما مثل
قال السيوطي ولا يكون فيما نزل منزلته فيما اعلم وقدم ذكر البنا لان الكلام فيه اخصر
واما اخر الكلام في الاعراب والبنا عن المعرب والمبني مع انهما مشتقان من الاعراب والبنا
والمشتق متاخر طبعا عن المشتق منه فليكن كذلك في الوضع لان المعرب يقوم بنفسه
من غير اعراب والاعراب لا يقوم بنفسه فصار المعرب محلا له والاعراب حالا والمحل
مقدم على الحال **قوله** فصل لما ذكر انواع البنا اخذ يذكر انواع الاعراب
ولما توقفت معرفة الاقسام على معرفة مقسمها بدا بتعريف الاعراب فقال الاعراب
اثر اي حركة او حرف او سكون او حذف **قوله** ظاهر اي موجود لان السكون
والحذف غير ملفوظ وان تعلقا بملفوظ **قوله** او مقدر اي معدوم مفروض الوجود
قوله يجلبه العامل اي يطلبه ويقتضيه لا يجدنه بعد ان لم يكن فلا يرد اعراب الاسما
الستة والمثنى وجمع المذكر السالم رفعا واحترز به عن حركة النقل والاتباع والتخلص
من الساكنين فلا تكون اعرابا والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب اي شي ملفوظ
به او مقدرا ومعنوي به يحصل معنى من المعاني المقتضية للاعراب وهي الفاعلية
والمفعولية والاضافة كجا في جا زيد فان به تحصلت الفاعلية المقتضية للاعراب
وضرب في ضربت زيدا فان به تحصلت المفعولية المقتضية للاعراب والبا في مررت
بزيد فان بها تحصلت الاضافة اي اضافة الفعل الى ما بعدها المقتضية للاعراب
واعترض بانه غير مانع لصدقه ايضا بغيره كالاسناد وذات الفاعل والمركب
من الثلاثة او اثنين منها واجيب بان البا للسببية والمراد السبب في عرفهم
ولا يطلق فيه سبب حصول المعاني على ما ذكر وبذلك ايضا يجاب عما قيل ان محدث
المعاني المقتضية للاعراب هو المتكلم والله تعالى وهي تتوقف على العامل والاسنا

وذات

وذات الفاعل ونحوها ايضا من الاسباب فان اراد بحصول المعنى به كونه محدثا فلا
يصدق على العامل وان اراد توقفه عليه ووساطته فيه فغير العامل ايضا كذلك
فلا يكون التعريف مانعا واحسن ما قيل في الجواب عن ذلك ما تقدم من ان المراد بما يسمى
سببا له في عرفهم وذا ليس الا العامل والبواقي شروط فان قلت لا يتناول التعريف العامل
الزايد كالبا في بحسبك زيد قلت بل يتناوله لان البا المذكورة حصل بها كون الشي
مضافا اليه حكما وصورة كذا اجاب به العصام وقال فقد غفل من قال لم يبال
بخروجه لقلته واعلم ان التعريف المذكور غير متناول لعامل الفعل لان المعنى
المقتضي للاعراب لا يوجد في الفعل وحينئذ يرد ان تعريف الاعراب غير جامع
لعدم تناوله لاعراب الفعل قال شيخنا رحمه الله تعالى الا ان قلنا ان اعراب
الفعل بطريق الاصالة وانه تعتور عليه معاني يحتاج في تمييزها الى الاعراب
كالاسم كما هو احد المذهبين في ذلك جاز ان يكون هذا الحد مطلقا لعامل سوا
عامل الاسم وعامل الفعل وحينئذ فالمعنى المقتضي للاعراب المراد به اعم من
الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ليشمل المعنى الذي يكون في الفعل كالنهي
عن كل من الامرين وعن الجمع بينهما او عن الاول دون الثاني في نحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن بجزمهما وجزم الاول فقط مع نصب الثاني او رفعه فان قيل لم نسب
العمل الى ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب دون المقتضي فقيل الرافع هو الفعل
ولم نقل هو الفاعلية قلت قال جار الله نسب العمل الى ما به يتقوم المعنى
المقتضي فقيل الرافع هو الفعل لا الفاعلية لكون المقتضي امرا خفيا معنويا
وما يتقوم به المقتضي امرا جليا في الاغلب فان قلت اخذ العامل في تعريف
الاعراب والاعراب في تعريف العامل يوجب توقف معرفة كل منهما على معرفة
الاخر فيلزم الدور في كلا التعريفين قلت انما يلزم الدور لو لم يمكن تصور
الاعراب بغير كونه اثرا يجلبه العامل في اخر الكلمة وتصور العامل بغير كونه ما
به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وهو ممنوع لامكان تصور كل منهما بغير ما ذكر
ولو سلم فالتعريف لفظي خوطب به من يعرف اثرا ظاهرا ومقدرا يجلبه العامل في
اخر الكلمة ومن يعرف ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب ولا يعرف ان بهما المسمى

بالاعراب ولا ايما المسمي بالعامل فلا دور اذ لم يقصد شرح معنى الاعراب
والعامل وتحصيله في ذهن السامع فتامل وتدبر ومما يوضح ذلك ان التعريف
قد يراد به تحصيل صورة في المدركة بالذاتيات او العرضيات وهي التعاريف
الحقيقيه الحديه او الرسميه ولهذا اعاد ذكر المحدود ليتوصل الذهن الي المعلوم بوجه ثم
يرسم فيه صورة اخري لا ليحكم بالحد عليه فهو كنقاش ينقش صورة في الذهن
فالحد مع المحدود ليس قضية في الحقيقه بل علي صورتها فلا يقابل بالمنع والنقض
الا باعتبار دعاوي ضمنية تلزم من التحديد كما تقرر في محله وقد لا يراد فيه تحصيل
تصور بل المعني المعرف حاصل مع غيره كالمخزون فيعرف ويراد به الالتفات الى
تصور حاصل والاشاره اليه ليتميز هذا المعلوم ويتعين من بين التصورات
الحاصله فيعلم من التعريف انه المراد من اللفظ كما اذا عرفت رجالا باعيانهم وصورهم
ولم تعرف ان لفظ زيد علم اي منهم فيقال لك زيد ذاك الاحمر وهذا هو التعريف
اللفظي ويفيد تصورا مجهولا هو تصور المعنى من حيث انه مدلول اللفظ بل
يستفاد من شرح المقاصد انه الغرض من التعريف لكنه ممنوع والمحققون على
انه لا غرض يتعلق به والحاد ليس في صدده وان حصل بالتبعيه فهو كالحكم
اللازم ضمنا في التعاريف الحقيقيه **قوله** في اخر الكلمة اي ما هو اخرها حقيقه
كدال زيد او حكما كدال يد لان ما بعدها ترك نسيا منسيا والف اثنا عشر قال
المصنف لان عشر حال محل النون والنون بمنزلة التنوين والظرفيه مجازيه
لان المعرب بالحروف الاثر وهو نفس الاخر لان النون في المثني وجمع المذكر
السالم بمنزلة التنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون اخر
الحروف فكذا النون وقال في اخر الكلمة ليشمل المعرب من الاسما والمعرب من
الافعال ولم يقل في اخر المعرب لئلا يلزم الدور ظاهرا قاله المصنف في شرح
الشذور وخرج بقوله يجلبه العامل نحو الضمه في النون من قوله تعالى فمن اوتي
كتابه في قراءة ورش بنقل حركة همزة اوتي الى ما قبلها واسقاط الهمزة والفتحه في
دال قد افلح على قراءته ايضا بالنقل والكسرة في دال الحمد لله في قراءة من اتبع الدال اللام
فان هذه الحركات وان كانت اثارا ظاهرة في اخر الكلمة لكنها لم تجلبها عوامل دخلت

عليها

عليها فليست اعرابا وقولي في اخر الكلمة بيان لمحل الاعراب من الكلمة وليس
باحتراز اذ ليس لنا اثار تجلبها العوامل في غير اخر الكلمة حتى يحترز عنها فان
قلت بلى قد وجد ذلك في امرئ وابنم الا تري انهما اذا دخل عليهما الرافع ضم اخرهما
وما قبل اخرهما فتقول هذا امرؤٌ وابنمٌ واذا دخل عليهما الناصب فتحهما فتقول
رايت امرأً وابنماً واذا دخل عليهما الجار كسرهما فتقول مررت بامرئٍ وابنمٍ قال الله
تعالى ان امرؤ هلك ما كان ابوك امرأ سوء لكل امرئ منهم يومئذ شان يغنيه
قلت اختلف اهل البلدين في هذين الاسمين فقال الكوفيون هما معربان من
مكانين ونحن اذا فرعنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يجب ادخالهما في الحد
وقال البصريون وهو الصواب ان الحركة الاخيرة هي الاعراب وان ما قبلها اتباع
وعلى قولهم فلا يصح ادخالهما في الحد فان قلت قد يكون الاعراب في غير الاخر
دون الاخر وذلك اذا وقف بنقل الحركة كما سياتي في باب الوقف قلت قال ابو
البقا في التبيين اعلم انهم لا يريدون بالحركة المنقوله في الوقف في نحو هذا بكر ومررت
ببكر ان حركة الاعراب صارت في الكاف اذ الاعراب لا يكون قبل الطرف وانما يريدون
انها مثلها انتهى ولئن سلم انها حركة الاعراب قلنا المراد ان الاعراب لا يكون بطريق
الاصالة في غير الاخر وهذا التعريف الذي ذكره المصنف مبني على القول بان الاعراب
لفظي وهو مذهب الجمهور والمحققين واختاره ابن مالك وعرفه في التسهيل بقوله
ما جي به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف اي شي جي به
لبيان الامر الذي يقتضيه العامل اي يطلبه والحركة الضمة والفتحة والكسرة
والحرف الواو والالف والياء والنون عند من يراه والسكون كون الحرف خاليا عن الحركة
وتعبيره بسكون كما صنع اولى من تسكين لان سكون لفظ والتسكين فعل كذا
قيل ومراده بالحذف حذف الحرف وفهم ذلك من جعله قسيما للسكون اذ لو اريد
به ما هو اعم من حذف الحركة والحرف لزم كونه قسيما لنفسه ولغيره وهو باطل
وكثير من المتاخرين يرون انه معنوي ويفسرونه بتغيير اواخر الكلم لاختلاف
العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا والكلام على ذلك تصحيحا وابطالا يطول وقد
استوفيناه في حواشينا علي شرح الاجرومية للشيخ خالد فليرجع اليه من اراد

الوقوف عليه **قوله** وانواعه اربعة قال استاذ شيخنا النوع والضرب
والصنف الفاظ متقاربة المعنى او مترادفة عندهم يعني ان بعض افراده مسمى
بالرفع وبعضها بالنصب وبعضها بالجر فلا حاجة الى اثبات كونها انواعا منطقية
انتهى ومما يدل على انه ليس المراد الانواع المنطقية قولهم ان الضمة رفع اصلي
خلاف الالف مثلا اذ لا يعقل في النوع بالمعنى المنطقي الاصالة والفرعية ثم ان
النوعية بالمعنى المنطقي تتوقف على اثبات اتحاد حقيقة افراد كل نوع كالضمة
والواو والالف والنون للرفع وهو مشكل اذ القدر المشترك بين هذه الاربعة
مثلا وهو مطلق اللفظ ليس تمام حقيقتها والا لكان جميع افراد الانواع الاربعة
نوعا واحدا ونقلوا عن ابي عثمان المازني ان الجزم ليس باعراب فانواعه عنده
ثلاثة وانما كانت انواعه اربعة لانه اما سكون وهو واحد او حركة وهو ثلاثة
وفصّل ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فائدة الاجمال ثم التفصيل لان
ذلك امكن في معرفتها والاحتفاظ على كل منها للاحتياج الى انقاذ معرفة كل وملاحظة
لتحقق مطابقة العدد وانحصار انواع الاعراب في الاربعة المذكورة ظاهر لانه
لا يعرض في الاخر الا حركة او سكون والسكون شيء واحد وهو عدم الحركة والحركات
ثلاث وقد اعرب بالجميع وانواع الاعراب في الاسم ثلاثة رفع ونصب وجر لا رابع لها
لان المعاني التي تجيء في الاسم بالاعراب لبيانها ثلاثة اجناس معنى هو عمدة في الكلام
لا يستغنى عنه كالفاعلية ومعنى هو فضلة يتم الكلام بدونه كالمفعولية ومعنى
هو بين العمدة والفضلة وهو المضاف اليه لانه تارة يقع في حيز العمدة نحو جاء غلام
زيد واخرى في حيز الفضلة نحو رايت غلام زيد فجعل الرفع علامة الفاعلية
والنصب على المفعولية ولم يعكس لان الرفع اثقل من النصب لحصوله من استعمال
عضوين والفاعل اقل من المفعول فاعطي الرفع الذي هو اثقل للفاعل الذي هو
اقل واعطي النصب الذي هو اخف للمفعول الذي هو اكثر لتوازي على قلة الفاعل
ثقل الرفع وخفة النصب كثرة المفاعيل وجعل الجر المتوسط بين الرفع
والنصب علم الاضافة للمناسبة في التوسط ولما كان المضارع محمولا في اعرابه
على الاسم كان له ثلاثة انواع من الاعراب كالاسم فاعرب بالرفع والنصب

اذلم



اذ لم يمنع منهما مانع ولم يعرب بالجر لانه لا يكون الا بالاضافة والافعال
لا تقبلها لان الاضافة اخبار في المعنى والفعل لا يصح ان يخبر عنه اصلا
فلما لم يعرب بالجر عوض عنه بالجزم **قوله** رفع ونصب وقدم الرفع والنصب
للاشتراك فيهما والرفع لان الكلام لا يستغني عنه والجر لانه خاص بما هو اصل
والجزم اخر لانه خاص بما هو فرع اعتبر في ذلك الحمل على صناعة التعريفات
فالمشترك بمثابة الجنس فاستحق التقديم والمختص بمثابة الفصل فاستحق
التاخير وسياتي لذلك وجه اخر والرفع هو الضمة والواو والالف والنون
على وجه مخصوص وسمي به لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به والرفع
بين اخواته والنصب هو الفتحة والكسرة والالف والياء وحذف النون على
وجه مخصوص وسمي نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به
ولانه ينصب الفضلة في الكلام من غير احتياج الكلام اليها وبدا بالرفع
كما فعله كثيرون اذ هو اشرف لانه اعراب العمد ولا يخلو منه كلام ثم
بالنصب لانه اوسع مجالا فان انواعه اكثر ولان عامله قد يكون فعلا والفعل
له بالاصالة فيكون معموله اصلا بالنسبة للمجرور ثم بالجر لاختصاصه
بالاشرف قال ابو حيان ولو بدئ بالجر لانه يختص بالاسم الذي الاعراب
اصل فيه لاتجه ايضا وبعضهم عبر هنا عن الانواع بالالقاب وفي شرح
ابن قاسم على التسهيل ان من حق اللقب ان يصدق على ما لقب به وهذا
ليس كذلك لا يقال الاعراب رفع وكذا البواقي ومن قال القاب الاعراب
فمراده القاب انواع الاعراب وقال المصنف في شرح اللمحة الى حيان
وقولنا انواعه اولى من قول المصنف تابعا لابن عصفور القابه لان
اللقب يساوي الملقب وقولنا رفع مثلا لا يساوي قولنا الاعراب بل هو
اخص منه فثبت ان هذه الامور انواع داخلة تحت الاعراب والاعراب
جنس لها لا انها القاب له وهو ملقب بها **قوله** في اسم وفعل اي وكل من الرفع
والنصب يكون في اسم وفعل **قوله** نحو زيد يقوم فزيدا اسم مرفوع بالابتداء
ويقوم فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ورفعهما الضمة

بان ويقوم فعل منصوب ح

قوله وجرالجر
قوله وان زيدا لن يقوم فزيدا اسم منصوب بلن ونصبهما الفتحة قوله وجر الجر
الكسرة والفتحة والياء على وجه مخصوص وسمي جرا لان الشفة السفلى تنجر الي
اسفل عند التلفظ به ولان عامله جر معنى الفعل الى معنى الاسم قوله في اسم
نحو بزيد اي والجر يكون في اسم ولا يكون في فعل نحو بزيد فزيدا اسم مجرور بالبا
وجره الكسر قوله وجزم هو سكون او حذف حرف على وجه مخصوص وسمي
جزما لان فيه قطع الحركة او الحرف والجزم بمعنى القطع ولذلك سمي الجازم جازما
قوله في فعل نحو لم يقم فيقم فعل مجزوم بلم وجزمه السكون نوا نما فسرنا الانواع
الاربعة بنفس الحركات والحروف والسكون والحذف ليصح كونها انواعا للاعراب
بنا على الصحيح من انه لفظي وللناس في وجه اختصاص كل من هذين بما اختص
به عبارات فقيل لثقل الجر وخفة الاسم وخفة الجزم وثقل الفعل فيحصل
التعادل بينهما وقال ابن مالك في شرح الكافية الكبرى انما اختص الجر بالاسم
ولم يجر الفعل لامتناع دخول عامله عليه وانما اختص الجزم بالفعل ولم
يجزم الاسم لامتناع دخول عامله عليه وقيل انما اختص الجزم بالفعل لانه
لو دخل الاسم لادي وجوده الي عدمه وما ادي وجوده الى عدمه كان باطلا
وبيان ذلك انه لو دخل الجزم الاسم وهو عبارة عن حذف الحركة التي في اخر
الاسم فيلزم من ذلك اجتماع الساكنين وهما الاخر الذي حذفت في الاسما
حركته والتنوين فلابد من تحريك احدهما وهو الاول فيذهب الجزم هذا في
الاسم الذي فيه تنوين وحمل ما لا تنوين فيه عليه طرد الباب على سنن واحد
وقال الزجاج في الجمل انما لم يجزم الاسما لانها متمكنه يلزمها حركة وتنوين فلو
جزمت لذهبت حركة وتنوين فكانت تختل ولم تخفض الافعال لان الخفض
لا يكون الا بالاضافة ولا معنى للاضافة الى الافعال لانها لا تملك شيا ولا تستحقه
وقال غيره انما اختص الجر بالاسم لان كل مجرور مخبر عنه من جهة المعنى ولا
يخبر الا عن الاسم وانما اختص الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض من الجر اي
جعل الجزم عوضا عما فاته من المشاركة في الجر ليكون لكل واحد من صنفي المعرب
ثلاثة اوجه من الاعراب متعادله وذلك ان الجزم داخ باستغنا عامله

عن

٦٤

ب

صين

عن تعلق بغيره والجر راجح لكونه ثبوتيا بخلاف الجزم فتعادلا بذلك وقال
الشيخ جمال الدين ابن النحاس في تعليقه على المقرب انما اختص الجر بالاسما لان
الجزم يختص بالفعل ويلزم منه اختصاص الجر بالاسما لانه لو دخل الافعال
وقد دخل الباقي وهي فرعها لزم مزية الفرع على الاصل بكثرة تصرفه في الاعراب
والمعهود خلافه وهذا معنى قول سيبويه وليس في الافعال جر كما انه
ليس في الاسما جزم قال فان قيل ما ذكرت يقتضي منع حركة وا بهامنع
حصل المقصد فلم منع الجر دون غيره فالجواب انه اذا وجب منع حركة
لما ذكرنا اقتضى ان تكون الجر لانه ابعد من اخويه من الفعل لعدم عمله اياه
وعمله اياهما وقال السهيلي في نتايج الفكر وجه شيخنا ابو الحسن الاختصاص
بان المعاني المدلول عليها في الاسما ثلاثة اقسام مخبر عنه وداخل في حديث
غيره ومضاف اليه فلا يحتاج الا الى اعراب رابع لانه لا امد لوله وكذلك الافعال
المعاني المدلول عليها ثلاثة اقسام فعل واقع موقع الاسم فله الرفع وفعل
في تاويل اسم فله النصب كان الرفع والنصب من اعراب الاسما فاستحقه من
الافعال ما هو في تاويل الاسم او واقع موقع اسم وفعل لا في تاويل اسم ولا واقع
موقع اسم فله الجزم فان الجزم ليس من اعراب الاسما هذا وقال بعض شراح
الجمل السوال عن مبادي اللغات يودي الي التسلسل فلهذا لا ينبغي ان
يسال لاي شي انفردت الاسما بالجر وانفردت الافعال بالجزم وانما ينبغي ان
يسال عما كان يجب فامتنع وهو خفض الافعال المضارعة بالاضافة لان
الفعل مرفوع وان اضيف اليه كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
وجزم الاسما التي لا تنصرف وذلك انها لما اشبهت الفعل المضارع وحكم لها
بحكمه فلم تنون ولم تخفض كالفعل كان يجب ان يحمل فيها الخفض على جزم الفعل
الذي اشبهته بدل حمله على النصب ويكون الاسم الذي لا ينصرف ساكنا
في حال الخفض ويكون فيه ترك العلامة علامة والجواب عن ذلك ما
ذكره الزجاجي انه لم تخفض الافعال المضارعه لان الخفض لو كان فيها
انما كان يكون بالاضافة لانه ليس من عوامل الخفض ما يدخل على الفعل

الا الاضافة والاضافة اما للملك او الاستحقاق والافعال لا تملك شيا ولا
تستحقه فلا يكون فيها اضافه واذا لم يكن فيها اضافة لم يكن فيها خفض فان
قيل قد اضيف الى الفعل فانما يضاف اليه في اللفظ والمصدر في المعنى ولذلك
لا تونزّ الاضافة فيه ولو تجزم الاسما التي لا تنصرف لانها قد ذهب منها التنوين
فلو ذهبت الحركة لادى الى ذهاب شيين من جهة واحدة وذلك اخلال
بالكلمة لتوالي الحذف على اخرها وقال ابو حيان الصواب في ذلك ما قرر بعض
اصحابنا ان الغرض لامتناع الجر من الفعل والجزم من الاسم ولحوق التا
الساكنة للماضي دون اخوته واشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسوال عن
مبادي اللغات وذلك ممنوع لانه يودي الى تسلسل السوال اذ ما من شي الا ويقال
فيه لم كان كذا وانما يسال عما كان يجب قياسا فامتنع والذي كان يجب قياسا هو خفض
المضارع اذا اضيف اليه اسما الزمان نحو هذا يوم ينفع وجزم الاسما التي لا
تنصرف لشبهها الفعل وعلة امتناع الاول ان الاضافة في المعنى للمصدر
المفهوم من الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الاجحاف لو
حذفت الحركة ايضا بعد حذف التنوين اذ ليس في كلامهم حذف شيين
من جهة واحدة ولا اعلالان من جهة واحدة انتهى وهاك فوايد الاولى
قال ابن الدهان في الغرة انما كانت الحركات ثلاثا لان الحروف التي هي اصول
لها ثلاثة الالف ومخرجها من اقصى الحلق فاخذت الفتحة منها والياء من
وسط اللسان فاخذت الكسرة منها والواو من بين الشفتين فاخذت الضمة
منها وقال ابو حيان في شرح التسهيل اختلف النحاة في الحركات الثلاث اهي ماخوذة
من حروف المد واللين ام لا فذهب الاكثرون الى ان الفتحة من الالف والضمة
من الواو والكسرة من اليا اعتمادا على ان الحروف قبل الحركات والثاني ماخوذ
من الاول وذهب بعض النحويين الى ان هذه الحروف ماخوذة من الحركات
الثلاث الالف من الفتحة والواو من الضمة واليا من الكسرة اعتمادا على ان الحركات قبل
الحروف وبدليل ان هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات اذا اشبعت وان
العرب قد استغنت في بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفا

تقف على هذه الفوايد التي لا نظير لها رحم جامعها

بالا

بالاصل عن فرعه وذهب بعض النحويين الى انه ليست هذه الحروف ماخوذة
من الحركات ولا الحركات ماخوذة من الحروف اعتمادا على ان احدهما
لم يسبق الاخر وصححه بعضهم انتهى الثانية قال ابن يعيش كان المتقدمون
يسمون الفتحة الالف الصغيرة والضمة الواو الصغيرة والكسرة اليا الصغيرة
لان الحركات والحروف اصوات وانما راى النحويون صوتا اعظم من صوت
فسموا العظيم حرفا والضعيف حركة وان كانا في الحقيقة شيا واحدا ولذلك
دخلت الامالة على الحركة كما دخلت الالف اذ الغرض انما هو تجانس الصوت
وتقريب بعضها من بعض الثالثة تمكن النطق بالحروف اقوى من تمكنه بالحركة
الرابعة اثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة قال رجل للخليل لا اجد
بين الحركات فرقا فقال له الخليل ما اقل من عيرا فعاله اخبرني باخف
الافعال اليك فقال لا ادري قال اخف الافعال عليك السمع لانك لا
تحتاج فيه الى استعمال جارحة انما تسمعه من الصوت وانت تتكلف في اخراج
الضمة الى تحريك الشفتين مع اخراج الصوت وفي اخراج الكسرة الى تحريك
جانب الفم مع اخراج الصوت وفي تحريك الفتحة الى تحريك وسط الفم مع
اخراج الصوت فما عمل فيه عضوان اثقل مما عمل فيه عضو واحد هكذا
نقله الزجاجي في كتاب الايضاح في اسرار النحو وقال ابن جني ومما يدل
على خفة الفتحة انهم يفرون اليها من الضمة كما يفرون من السكون اذا علمت
ذلك فيتفرع عليه فروع احدها اختصاص الرفع بما اختص به والنصب
والكسر بما اختص به وذلك ان المرفوعات قليلة بالنسبة الى المنصوبات اذ هي
الفاعل والمبتدا والخبر وما الحق بها من نايب الفاعل واسم كان وخبر ان بخلاف
المنصوبات فانها اكثر من عشرة فجعل الاثقل للاقل لقلة دورانه والاخف
للكثير ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر وتثقيل ما يقل وايضا
فالمرفوع لا يتعدد منه سوى الخبر على خلاف والنوع الواحد من المنصوبات
يتعدد كالمفعول به والظرف والحال والمستثنى قال الزجاجي الفعل
ليس له الا مرفوع واحد وينصب عشرة اشيا ولما كانت المجرورات اكثر

من المرفوعات واقل من المنصوبات اعطيت الحركة الوسطى في الثقل
والخفة الفرع الثاني اختصاص الضم بما يبنى عليه والفتح والكسر بما يبنى عليه
لما ذكر ايضا فان المبني على الفتح اكثر من المبني على الكسر ومنه ما كان
بجوار يا نحو اين وكيف فزاد بعدا عن الكسر طلبا للخفة اذ هو مع اليا اثقل
منه وحده والمبني على الضم اقل من المبني على الكسر اذ لم يبن عليه الا حيث
والظروف الستة وغيرها في بعض احوالها والمنادى وبعض الضماير الثالث
اختصاص نون التثنية بالكسر ونون الجمع بالفتح لثقل الجمع فاعطي الاخف
واعطيت التثنية لخفتها الكسر لبعدها الرابع قلة وجود الضم
في جنس الفعل فلم يوجد فيه الا اعرابا في بعض الاحوال وذلك لانه اثقل من الاسماء
فنحي في الغالب عن الضم لئلا يكثر الثقل الخامس امتناع الجر والكسر في الافعال
جملة فرارا من الثقل ايضا و في البسيط لا خلاف ان الفتح اخف عندهم من الكسر
والالف اخف من اليا وفيه الفتحة اقرب الى الكسرة من الضمة ولذا حمل الجر على
النصب فيما لا ينصرف والنصب على الجر في جمع المونث السالم حملا على القرب
وقال السخاوي في شرح المفصل قال الخليل اول الحركات الضمة لانها من
الشفة واول ما يقع في الكلام الفاعل فكان حق الكلام اذ احمل على المشاكلة ان
تقسم اول الحركات لاول الاشيا وقال ابن الدهان في الغرة الضمة والكسرة
مستثقلتان مباينتان للسكون والفتحة قريبة من السكون بدلالة ان العرب
تفر الى الفتحة كما تفر الى السكون من الضمة والكسرة وذلك انهم يقولون في غرفة
غرفات وفي كسرة كسرات بالاتباع ثم انهم يستثقلون ذلك فيقولون
كسرات وغرفات بالسكون وبعضهم غرفات وكسرات بالفتح فيعرف
ان بين الفتحة والسكون مناسبة ولا يفعلون ذلك في ضربة وانما يقولون
ضربات بالفتح لا غير وايضا فان العرب تخفف الكسرة في فخذ والضمة في
عضد ولا تخفف الفتحة في جمل فاما القدر والقدر فلغتان وكذلك الدرك
والدرك ومما يدل على مناسبة الفتحة السكون ان الواحد اذا اعتلت عينه
بالسكون اعتل في الجمع بالقلب الى اليا على شرايط تقول ثوب وثياب وسوط

وسياط

وسياط ولم يقولوا ثواب كما قالوا طوال لان الواو في طويل متحركة وقالوا في
جواد جياد فقلبوا في الجمع لانها في الواحد مفتوحة والفتح يقارب السكون انتهى
الخامسة في محل الحركة ثلاثة اقوال حكاها ابن جني في الخصايص باد لتها ا
لها با احدها وهو قول سيبويه انها تحدث بعد الحرف واختاره ابن جني قال ويويده
ادغام المثلين فان الحركة فاصلة بين المثلين مانعة من ادغام الاول في الاخر نحو الملل والصمم
كما تفصل الالف بعدها بينهما نحو الملال فلولا ان حركة الاول تليه في الرتبة لما
حجزت عن الادغام وان الحركة قد ثبت انها بعض حرف اذ الفتحة بعض الالف
والكسرة بعض اليا والضمة بعض الواو فكما ان الحرف لا يجامع حرفا اخر فينشان
معا في وقت واحد فكذلك بعض الحرف لا يجوز ان ينشا مع حرف اخر في وقت واحد
ولذا اختار الرضي فقال اعلم ان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة
فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسرة الاتيان بجزء
اليا وفتحه الاتيان بشي من الالف والا فالحركة والسكون من صفات الاجسام
لا تحل الاصوات لكنك لما كنت تاتي عقب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد
سمي الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون الحرف
فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده بلا
فصل فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حرف المد صارت حرف مد تاما انتهى
والمحققون على ان الحرف غير مجتمع من حركتين لان الحرف له مخرج مخصوص
والحركة لا تختص بمخرج ولانها اذا اشبعت نشا منها حرف تام وبقيت الحركة
قبله كما لو فلو كان الحرف لحركتين لم تبق الحركة قبل الحرف وقد تقدم الخلاف في
ذلك والثاني انها معه واختاره ابو علي الفارسي قال ويويده ان النون الساكنة
مخرجها مع حروف الفم من الانف والمتحركة مخرجها من الفم فلو كانت حركة
الحرف تحدث من بعده لوجب ان تكون المتحركة ايضا من الانف واختاره ايضا
ابو حيان وابو البقا في اللباب وعلله بان الحرف يوصف بانه متحرك كما يوصف
بالشدة والجهر فهي صفة والصفة لا تتقدم الموصوف ولا تتاخر عنه وبان
حروف العلة تنقلب الى غيرها لتحركها فلو كانت بعدها لم تقلب والثالث

ويواضعها الفاقبله قال ابن جني وبوبده اجماع النحاة على ان الفا في بعد وبابه
الا حذفته لوقوعها بين يا وكسرة في يوعد لو خرج على اصله فقولهم بين يا وكسرة
في يوعد لو خرج على اصله يدل على ان الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها قال
وبطله اجماعهم على ان الالف لا تقع الا بعد ضمة ولا بعد فتحة قال الفارسي
وسبب الخلاف لطف الامر وغموض الحال السادسه قال ابن جني باب كمية
الحركات اما ما في ايدي الناس في ظاهر الامر فثلاث وهي الضمة والفتحة والكسرة
بين الفتحة قبل الالف الممالة نحو فتحة عين عالم وكاتب كما ان الالف التي بعدها
بين الالف واليا والتي بين الفتحة والضمة هي التي قبل الف التفخيم نحو فتحة
لام الصلاة والزكاة والحياة وكذلك فادرو عادو والتي بين الكسرة والضمة
ككسرة قاف قيل وسين سير فهذه الكسرة المشمة ضما ومثله الضمة
المشمة كسرة كنحو قاف النقر وضمة عين مدعور وابن بور فهذه
ضمة اشرب ضما فهاكذلك كالصوت الواحد لكن ليس في كلامهم مشربه فتحه
ولا كسرة مشربه فتحة ويدل على ان هذه الحركات معتدات اعتداد سيبويه
بالف الامالة والف التفخيم حرفين غير الالف المفتوح ما قبلها وقال صاحب
البسيط جملة الحركات المتنوعه اربع عشرة حركة ثلاث للاعراب وثلاث للبنا
وثلاث متوسطه بين حركتين احداها بين الضمه والفتحة وهي الحركة التي قبل
الالف المفخمه في قراة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة والثانيه بين الكسرة
والضمة وهي حركة الاشمام في نحو قيل وغيض على قراة الكسائي والثالثه بين
الفتحة والكسرة وهي الحركة قبل الالف الممالة نحو رمي والعاشرة حركة
اعراب تشبه حركة البنا وهي فتحة ما لا ينصرف في حال الجر على مذهب من
جعلها حركة اعراب والحادية عشر حركة بنا تشبه حركة الاعراب وهي
ضمة المنادى وفتحة المبني مع لا على مذهب من جعلها حركة بنا الثانية عشرة
حركة الاتباع الثالثة عشرة حركة التقا الساكنين الرابعة عشرة حركة ما
قبل يا المتكلم على مذهب من جعله معربا فانه جي بها لتصح اليا وليست
حركة اعراب ولا حركة بنا قال انما لقبت الحركات بهذا اللقب لانها

تطلق الحروف بعد سكونها فكل حركة تطلق الحرف نحو اصلها من حروف
اللين فشبهت بذلك انطلاق المتحرك بعد سكونه وقال المهلبي في نظم الفرايد

عددنا جملة الحركات ستا ، وستا بعدها ثم ثنتين
فاعراب ثلاث او بنا ، ثلاث وثلاث بين بين
ومشبهتان والاتباع حاد ، واخرى لالتقا الساكنين
وواحدة مذبذبة ترددت ، لدى اخواتها في حيزين

وقال بعضهم الحركات سبع حركة اعراب وحركة بنا وحركة حكاية وحركة
اتباع وحركة نقل وحركة تخلص من سكونين وحركة المضاف الى يا المتكلم
قبل والاولى ان يقال بدلها حركة مناسبه ليشملها وما جرى مجراها السابعة
قال الرضي وانما قيل لعلم الفاعليه رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج
هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه
فسمي حركة البنا ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركه على المعنى تابعه
لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم كان شيا ساقطا فنصبته
اي اقمته بفتحك اياه فسمي حركة البنا فتحا وحركة الاعراب نصبا واما جر
الفك الاسفل الى اسفل وخفضه فهو ككسر الشي اذا المكسور يسقط
ويهوي الى اسفل فسمي حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البنا كسرا لان
الاولين اوضح واظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث ثم
الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشي
القاطع للحركة او الحرف فسمي الاعراب جزما والبنا وقفا وسكونا
وانما سمي المعرب معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله
صلى الله عليه وسلم الثيب يعرب عنها لسانها اي يبين وسمي المبني مبنيا
لبقايه على حالة واحده كالبنا المرصوص فعلم من كلامه انه يقال في حركات
الاعراب رفع ونصب وجر او خفض وجزم وفي حركات البنا ضم وفتح
وكسر ووقف قال بعض شراح الجمل والسبب في ذلك ان الاعراب جعلت
القابه مشتقه من القاب عوامله فالرفع مشتق من رافع والنصب

مشتق من ناصب والجر والخفض من جار وخافض والجزم من جازم
قال وهذا الاشتقاق من باب ما اشتق فيه المصدر من الاسم نحو العمومة
والخؤولة لانهما مشتقان من العم والخال فلما صار الرفع والنصب والجر
والجزم لقبا للاعراب ولم يكن للبنا عامل يحدثه يشتق له منه القاب جعلت
القابه الضم والفتح والكسر والوقف وقال ابو البقا العكبري في اللباب انما
خصوا الاعراب بذلك لان الرفع ضمة مخصوصة والنصب فتحة مخصوصة
وكذلك الجر والجزم وحركة البنا حركة مطلقة والواحد المخصوص من
الجنس لا يسمى باسم الجنس كالواحد من الادميين اذا اردت تعريفه علقت
عليه علما كزيد وعمرو ولا تسميه رجلا لاشتراك الجنس في ذلك فضمة الاعراب
كالشخص المخصوص وضمة البنا كالواحد المطلق وقال الشيخ بها الدين
ابن النحاس في التعليقة على المقرب اختلف النحاة هل يطلق احدهما على الاخر
فيقال مثلا للمعرب مضموم وللمبني مرفوع ام لا على ثلاثة مذاهب فمنهم
من قال لا يجوز اطلاق واحد منهما على الاخر لان المراد الفرق وذلك بعدمه
ومنهم من قال يجوز مجازا والمجاز لا بد له من قرينة وتلك القرينة تبينه ومنهم
من قال بجواز اطلاق اسما البنا على الاعراب ولا ينعكس وقال الرضي الضم
والفتح والكسر في عبارات البصرية لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية او لا
كضمة قاف قفل ومع قرينة تقع على حركات الاعراب والكوفيون يطلقون
القاب احد النوعين على الاخر مطلقا انتهى وعبارة السيوطي في الهمع ثم
الجمهور على ان حركات الاعراب غير حركات البنا وقال قطرب هي هي والخلاف
لفظي لانه عايد الى التسمية فقط فالاولون يطلقون على حركات الاعراب
الرفع والنصب والجر والجزم وعلى حركات البنا الضم والفتح والكسر
والوقف وقطرب ومن وافقه يطلقون اسما هذه على هذه انتهى المراد منه
قال ابو البقا العكبري في اللباب اختلفوا في حركات الاعراب هل هي
اصل لحركات البنا ام بالعكس ام كل واحد منهما اصل في موضعه فذهب
قوم الى الاول وعلة الحركات الاعراب دوال على معاني حادثة بعلة

خلاف

خلاف حركات البنا وما ثبت بعلة اصل لغيره وذهب قوم الى الثاني وعلته
ان حركة البنا لازمة وحركة الاعراب منتقلة واللازم اصل للمتنقل اذ كان
اقوى منه وهذا ضعيف لان تنقل حركات الاعراب لمعنى ولزوم حركة البنا
لغير معنى وذهب قوم الى الثالث لان العرب تكلمت بالاعراب والبنا في اول
وضع الكلام وكل منهما له علة غير علة الاخر ولا معنى لبنا احدهما على الاخر
واعترض بانه لا يلزم من تكلمهم بكل منهما ان لا يكون احدهما اصلا وعبر في
التبيين عن هذا الخلاف بقوله اختلفوا في حركات الاعراب هل هي سابقة
على حركات البنا او بالعكس او هما متطابقان من غير ترتيب قال والاقوى
هو الاول انتهى وقال السيد في حواشي الكشاف الحركة الاعرابية مع
كونها طارية اقوى من البنائية الدائمة لان الاعراب علم لمعان معتورة
يتميز بعضها عن بعض فالاخلال بها يفضي الى التباس المعاني وفوات
ما هو الغرض الاصلي من وضع الالفاظ وهيئاتها اعني الابانة عما في الضمير
التاسعة قال ابن القيم في بدايع الفوايد قال السهيلي قولهم متحرك
وحركة الواو ونحو ذلك تساهل منهم فان الحركة عبارة عن انتقال الجسم
من حيز الى حيز والحرف جزء من الصوت ومحال ان تقوم الحركة بالحرف لانه
عرض والحركة لا تقوم بالعرض وانما المتحرك في الحقيقة هو العضو من
الشفتين او اللسان او الحنك الذي يخرج منه الحرف فالضمة عبارة
عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق فيحدث من ذلك صوت خفي مقارن
للحرف ان امتد كان واوا وان قصر كان ضمة والفتحة عبارة عن فتح
الشفتين عند النطق بالحرف وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة
وكذا القول في الكسرة والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات
عند النطق بالحرف ولا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك اي
ينقطع فلذلك سمي جزما اعتبارا بانجزام الصوت وهو انقطاعه وسكونا
اعتبارا بالعضو الساكن العاشرة في الاعراب والكلام ايهما اسبق قال
الزجاجي في ايضاح علل النحو فان قال قايل اخبروني عن الاعراب

فان قيل له ان للاشيا مراتب فى التقديم والتاخير اما
والكلام ايهما اسبق قيل له ان للاشيا مراتب في التقديم والتاخير
بالتفاضل وبالاستحقاق او بالطبع او على حسب ما يوجبه المعقول
فنقول ان الكلام سبيله ان يكون سابقا للاعراب لانا قد نرى الكلام فى
حال غير معرب ولا يختل معناه ونرى الاعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه فى
ذاته غير معدوم مثال ذلك ان الاسم نحو زيد ومحمد وجعفر وما اشبه ذلك
معربا او غير معرب لا يزول عنه معنى الاسميه وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم
ويذهب وينزل معربا كان او غير معرب لا يسقط عنه معنى الفعليه وانما يدخل
الاعراب لمعان تعتور هذه الاشيا ومع هذا فقد راينا الشى من الكلام الذى
ليس بمعرب قريبا من معربه كثرة وذلك ان الافعال الماضيه مبنيه على
الفتح وفعل الامر للواحد اذا كان بغير لام مبنى على الوقف نحو يا زيد اذهب
واركب وحروف المعاني مبنيه كلها وكثير من الاسما بعد هذا مبني ولم تسقط
دلالتها على الاسميه ولا معانيها عما وضعت له فعلمنا بذلك ان الاعراب عرض
داخل فى الكلام لمعنى يوجده ويدل عليه فالكلام اذن سابقه فى الرتبة
والاعراب تابع من توابعه فان قال اخبرني عن الكلام المنطوق به الذى
نعرفه الان بجملته ايقولون ان العرب كانت نطقت به زمانا غير معرب
ثم ادخلت عليه الاعراب ام هكذا انطقت به فى اول تبلبل السنتها به قيل بل
هكذا انطقت به فى اوله هلة ولم تنطق به زمانا غير معرب ثم اعربته فان
قيل من اين حكمتم على سبق بعضه بعضا وجعلتم الاعراب الذى لا يعقل
اكثر المعانى الا به ثانيا وقد علمتم انها تكلمت به هكذا جملة قيل له قد
عرفناك ان الاشيا تستحق المرتبه والتقديم والتاخير على ضروب فيحكم لكل
واحد منها بما يستحقه وان كانت لا توجد الا مجتمعه الا ترى انا نقول
ان العرض داخل فى الاسود عرض الاسود والجسم اقدم من العرض
بالطبع والاستحقاق وان العرض قد يجوز ان يتوهم زايلا عن الجسم
والجسم باق فنقول ان الجسم الاسود قبل السواد ونحن لم نر الجسم خاليا
عن السواد الذى هو فيه ولا راينا السواد قط عاريا من الجسم بل لا يصح

هد

روبته لان المرئيات انما هى الاجسام الملونه ولا تدرك الالوان خاليه من
الاجسام ولا الاجسام غير ملونه ولم نر دبالاسود ههنا جسما شوهد
بحضرتنا بل كل ما شوهد كذلك من الاجسام وكذا القول فى الابيض والاحمر
وما اشبه ذلك ومنها انا نعلم ان الذكر فى المرتبة مقدم على الانثى ونحن لم نشاهد
العالم خاليا من احدهما ثم حدث بعده الاخر الا انا وقفنا عليه بالخبر
الصادق من سبق خلق الانثى فى خلق ادم وحوا فاما فى غيرهما فكذلك
ان علم بخبر صادق والا جاز ان يتقدم كل واحد منهما صاحبه فكذلك
قوله فى الكلام والاعراب نقول ان الاعراب فى الاستحقاق داخل على الكلام
لما توجبه مرتبة كل واحد منهما فى المعقول وان كانا لم يوجدا مفترقين
ونظير ذلك انا نقول ان الاسما قبل الافعال لان الافعال احداث
الاسما ولم توجد الاسما زمانا ينطق بها ثم نطق بالافعال بعدها بل نطق بها
معا ولكل حقه ومرتبته وقد اجاز بعض الناس ان يكون العرب نطقت
اولا بالكلام غير معرب ثم رات اشتباه المعاني فاعربته ثم نقل معربا فتكلمت
به الحاديه عشر الاعراب زايد على ماهيته الكلمة كما جزم به ابو حيان وذكر
ابن مالك انه جزء منها وبعضها ووهاه ابو حيان الثانيه عشر قال الزجاجي
باب القول فى الاعراب لم وقع فى اخر الاسم دون اوله واوسطه قال
بعض النحويين الاعراب يدخل فى الاسم لمعنى فوجب ان يلفظ به بكماله
ثم يوتى بالاعراب فى اخره قال ابو بكر بن الخياط ليس هذا القول بمرضى لانا
قد راينا الاسما يدخلها حروف المعاني اولا ووسطا فما دخلها اولا قولك الرجل
والغلام وما دخلها وسطا يا التصغير فى قولك فريخ وفليس ولو كان الامر
على ما ذهب اليه قايل هذا القول لوجب ان لا يدخل على اسم حرف معنى الا بعد
كماله بابنيته قال والقول عندي فيه هو الذى عليه جملة النحويين ان الاسم يبنى
على ابنيه مختلفه منها فعُل وفعِل وفعَل وما اشبه ذلك من الابنية فلو
جعل الاعراب وسطا لم يدر السامع احركة اعراب هى ام حركة بنا فجعل
الاعراب فى اخر الاسم لان الوقف يدركه فيسكن فيعلم انه اعراب

وان كان وسطا لم يمكن ذلك فيه وقال ابو اسحاق الزجاجي كان ابو العباس
المبرد يقول لم يجعل الاعراب اولا لان الاول يلزمه الحركة ضرورة للابتدا لانه
لا يبتدا الا بمتحركة ولا يوقف الا على ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم يدخل عليه
حركة الاعراب لان حركتين لا يجتمعان في حرف واحد فلما فات وقوعه اولا
لم يمكن ان يجعل وسطا لان اوساط الاسما مختلفة لانها تكون ثلاثيه ورباعيه
وخماسيه وسداسيه وسباعيه واوساطها مختلفة فلما فات ذلك جعل اخرا
بعد كمال الاسم ببنايه وحركاته وقال اخرون الاعراب انما دخل في الكلام
دليلا على المعاني فوجب ان يكون تابعا للاسم لانه قد تقدم الدليل على انه كان
بعدها وهذا القول قريب من الاول وكل هذا القول مقنع في معناه متقنا
مع طولها لنفاستها وعزتها فانها قلما تباع مع كثرة الانتفاع **قوله** ولهذه
الانواع الاربعة علامات قيل انما يتجه على القول بان الاعراب معنوي
لا لفظي كما هو مقتضى حده السابق واجاب عنه الاشموني بانه لا منافاة بين
جعل هذه الاشيا اعرابا وجعلها علامات اعراب هي اعراب من حيث عموم
كونها اثرا جلبه العامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص ولا يخفى
ما فيه من التكلف واجاب شيخنا الاسلام زكريا الانصاري رحمه الله تعالى
بان العلامات هي الحركات والسكنات البنائيه وهي الضم والفتح والكسر
والسكون وذا العلامة هي الحركات والجزمات الاعرابيه وهي الرفع والنصب
والجر والجزم وان اتحدا في الخارج كما في الحد والمحدود قال فعلم ان تعريفهم
الاعراب بالاثر الذي مر حد فسقط ما قيل انه رسم لانه تعريف له بعلامته
والحاصل ان العلامة وصاحبها هنا متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا كالكسر
والانكسار والايجاب والوجوب انتهى قال شيخنا واقول ان ردلي ما قبله
هذا كان والا فالحركات البنائيه يعتبر فيها ان لا تكون مجلوبة للعامل
والحركات الاعرابيه يعتبر فيها ان تكون مجلوبة له وشي واحد لا يكون مجلوبا
وغير مجلوب فكيف يتصور اتحادهما في الخارج وايضا فالاعراب هو الاثر
الخارجي والقصد من وضع العلامة تمييزه والدلالة عليه ومع الاتحاد في الخارج

لايتصور

لايتصور تمييز ولا دليل ومدلول واجاب الشارح بان العلامات جمع علامة
بمعنى علم او جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل قال فالضمة علم ومسماه
الرفع وكذا الباقي انتهى ورده شيخ شيخنا بما حاصله انه ان اراد علم الجنس
لزم منع لفظ ضمة من الصرف للعلمية والتانيث مع انه مصروف قطعا
او علم الشخص فكذلك مع تنكيره ولا نسلم افراد الرفع والذي اختاره شيخنا
تبعا لجمع من مشايخه كالشيخ معوش المغربي ان هذه عبارة المتقدمين القائلين
بان الاعراب معنوي جرت على السنة المتاخرين المخالفين لهم في ذلك من
غير قصد **قوله** وهي الضمة للرفع الى اخره قال شيخ شيخنا تدريقات
الضمة وما عطف عليها تقدم ان انواع البنا الذي هو ضد الاعراب والتضاد
هو غاية الخلاف بين الطرفين بحيث يستحيل اجتماعهما على ذات والعلامة
على شي تقتضي ارتباطا بينهما بحيث يلزم من وجودها وجوده فيلزم من
جعل انواع البنا علامات انواع الاعراب اجتماع البنا والاعراب في الكلمة
ولا خفا في استحالته وحل هذه الشبهة ان مطلق الضم وما عطف عليه
اعم من انواع البنا فانه ان كان لعامل فعلامة اعراب والا فان كان
لازما فبنا والا فغيرها كحركات النقل والاتباع والتخلص من السكونين
فليتامل انتهى فان قلت تفسير الانواع الاربعة بنفس الحركات
والحروف والسكون والحذف ينافيه قول المصنف ولهذه الانواع
الاربعة علامات اصول الخ وذلك لان الاصالة والفرعية لا تعقل في
الانواع بخلاف العلامات قلت قال شيخنا الانواع التي لا تعقل
فيها الاصالة والفرعيه هي الانواع المنطقيه وقد سبق انه ليس المراد
هنا الانواع المنطقيه ولو سلم فلا يمتنع تفرع بعض افراد النوع عن
بعض من حيث كونها افرادا لذلك النوع والمراد بالاصالة هنا ان يكون
بعض الافراد اكثر استعمالا او اغلب او ارجح في نظر الواضع او نحو ذلك
ومثل هذا معقول في الانواع فليتامل **قوله** وعلامات فروع نايبه
عن هذه العلامات وهي عشرة اذ ينوب عن الضمة الواو والالف والنون

وعن الفتحة الالف واليا والكسرة وحذف النون وعن الكسرة اليا والفتحة وعن
السكون حذف الحرف **قوله** واقعة في سبعة ابواب اي سبعة انواع من الالفاظ
وسمي الابواب المذكورة ابواب النيابة وانما انحصرت في سبعة لان النايب
فيها اما حركة عن حركة وهو باب ما لاينصرف وباب جمع المونث السالم او حرف
عن حركة وهو باب الاسما الستة وباب المثني وباب جمع المذكر السالم او حرف عن
حركة وحذفه عن سكون او حركة وهو باب الامثلة الخمسة او حذف حرف عن
سكون وهو باب الفعل المعتل فانحصر في سبعة واعلم ان النايب في الاسم اما
حرف واما حركة وفي الفعل اما حرف واما حذف فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم
تكون في ثلثة مواضع الاسما الستة والمثني والجمع على حده فبدا ببيان اعراب
الاسما الستة لانها اسما مفردة والمفرد سابق المثني والمجموع ولان اعرابها علي
الاصل في الاعراب بالحرف ثم اتبعه بالمثني لكونه يليه ثم اتي بجمع المذكر السالم قبل
جمع المونث السالم لشرف المذكر ثم بما لاينصرف لشبهه بالفعل ثم بالامثلة الخمسة
قبل الفعل المعتل لصحة احرفها في غالب الاحوال لكن كان الاولي ان يقدما ما ناب
فيه حركة عن حركة كما في الشذور والتسهيل لان ذلك اقرب الى الاصل وحيث
بدا بالاسما الستة فكان ينبغي ان يثني بما لاينصرف لكونه مفردا وان لزم منه
الفصل بين ما يعرب بالحرف وبين ما يعرب بالحركة وقد اجبنا عن ذلك في
منهاج الهداية الي مجيب الندا بشرح قطر الندا **قوله** الباب الاول
باب الاسما الستة اي النوع الاول من الكلمات التي تقع فيها النيابة نوع الاسما
الستة في احدي لغاتها كما يعلم مما سياتي وانما قيدنا باحدي لغاتها لان فيها لغات
اخر تعرب فيها بالحركات منها القصر ومنها النقص وسياتيان **قوله** فانها ترفع
بالواو الخ علة لكون باب الاسما الستة من ابواب النيابة ولو قال فان رفعها
بالواو ونصبها بالالف وجرها باليا لكان اولي وما ذكر من ان اعرابها بالحروف هو
المشهور وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام
من الكوفيين ونصره ابن مالك بان الاعراب انما جي به لبيان مقتضى العامل
ولا فايدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا والغا ظاهر واف بالدلالة المطلوبة

ورد

١٠١

وورد بثبوت الواو قبل العامل وبان الاعراب زايد على الكلمة فيؤدي الي بقا فيك
وذي مال على حرف واحد وصلا وابتدا وهما معربان وذلك لا يوجد الا
شذوذا واجيب عن الاول بان ثبوت الواو قبل العامل لا يمنع من جعلها
اعرابا وعن الثاني بمنع بقا الكلمة المذكورة على حرف واحد بل الكلمة على حرفين
لان الثاني جزء منها وان جعل اعرابا وزيادة الاعراب هنا بالاعتبار لا تقتضي
بقا الكلمة على حرف واحد الثاني وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور
البصريين وصححه ابن مالك وابو حيان والمصنف وغيرهم من المتاخرين
انها معربة بحركات مقدرة في الحروف وانها اتبع فيهما قبل الاخر للاخر اي
لحركته قبل تقديرها كما يصرح به ما ياتي فاذا قلت قام ابوك فاصله
ابوك ثم ~~استثقلت الضمة على الوا~~ فاتبعت حركة البا لحركة الواو فقيل ابوك
ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رايت اباك فاصله ابوك
فقيل تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وقيل ذهبت حركة البا ثم حركت
اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو الفا فقيل وهنا اولى ليتوافق النصب مع الرفع
والجر في الاتباع واعترض بان حركة البا عارضة فلا تنتهض موجبة لقلب
الواو المتحركة الفا واجيب بانها في الاصل غير عارضة لبنا الكلمة عليها غير
انهم قدروا حذفها والاتيان بحركة الاتباع ليجري الباب في الكل على سنن واحد
فعوملت هذه الحركة مع عروضها معاملة الاصلية في ايجابها قلب حرف
العلة المتحرك بعدها فلحظت فيها جهة العروض من حيث الاتباع وجهة
الاصالة من حيث نيابتها عن الحركة الاصلية وقد يقال لا توجه للاعترا
من اصله لان المانع من القلب انما هو عروض حركة حرف العلة لا عروض
حركة ما قبلها الا ترى الي يقال فانه قلب فيه الفا مع ان حركة ما قبل الواو
عارضة فليتامل واذا قلت مررت بابيك فاصله بابوك ثم اتبعت حركة
البا لحركة الواو فصارت بابوك فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فسكنت
وقبلها كسرة فانقلبت يا واستدل لهذا القول بان اصل الاعراب ان يكون
بحركات ظاهرة او مقدرة فاذا امكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه

صح

صح

واعترض بان المعهود في الاتباع ان يكون للموجود لا للمعدوم والمقدر انما هو
موجود في الحكم لانه يلزم على هذا ترجيح المرجوح لانه معدوم حقيقة موجود حكما
معدوم فكيف اتبع له ما هو مخالف له في وصفه ولا يقال انه لما كان موجودا في
الحكم اتبع لانه يلزم على هذا ترجيح المرجوح لانه معدوم حقيقة موجود حكما
فكيف ترك اعتبار الامر المحقق وعدل الى اعتبار ما ليس كذلك فان قلت ظاهر
كلامه هنا موافقة قطرب ومن ذكر معه في ان اعراب هذه الاسما بالحروف قلت
يحتمل ان يكون موافق القايل بذلك هنا ويحتمل ان يكون تسامح في جعله الاعراب بالحروف
لكون الحركات هنا لا تظهر والحروف مغنية ما تفيده الحركات لو ظهرت واراد
بذلك التقرب على المبتدي كما فعل كثير من المصنفين مع اعترافهم بصحة مذهب
سيبويه وبويد حمله على التسامح نصه في غير هذا الكتاب على ان اعرابها
بالحركات هو الاصح المذهب الثالث انها معربة بالحركات التي قبل الحروف
والحروف اشباع وعليه المازني والزجاج ورد بان الاشباع بابه الشعر وبقا
فيك وذي مال على حرف واحد الرابع انها معربة بالحركات التي قبل الحروف وهي
منقولة من الحروف وعليه الربعي ورد بان شرط النقل الوقف وصحة
المنقول اليه وسكونه وصحة المنقول منه وبانه يلزم جعل حرف الاعراب غير
اخر مع بقا الاخر الخامس انها معربة بالحركات التي قبل الحروف وليست
منقوله بل هي الحركات التي كانت فيها قبل ان تضاف فثبتت الواو في الرفع لاجل
الضمة وانقلبت يا لاجل الكسرة والفا لاجل الفتحة وعليه الاعلم وابن
ابي العافية ورد بان هذه الحروف ان كانت زايدة فهو المذهب الثالث وقد
تبين فساده وان كانت لامات جعلوا الاعراب في العين مع وجود اللام الساكنة
السادس انها معربة من مكانين بالحركات والحروف معا وعليه الكسايي والفرا ورد
بانه لا نظير له السابع انها معربة بالتغيير والانقلاب حالة النصب والجر
وبعدم ذلك حالة الرفع وعليه الجرمي ورد بانه لا نظير له وبان عامل
الرفع لا يكون موثرا شيا وبان العدم لا يكون علامة الثامن ان فاك
وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف وان اباك واخاك وحماك وهناك
معربة في الحروف وعليه السهيلي والرندي التاسع عكسه العاشر انها معربة

دلائل اعراب قاله الاخفش واختلف في معناه فقال الزجاج والسيرافي
المعنى انها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة ومنع من
ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها وقال ابن السراج
معناه انها حروف اعراب والاعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر فهي دلائل اعراب
بهذا التقدير وقد عد هذان القولان مذهبين فتصير احد عشر الثاني عشر
انها معربة في الرفع بالنقل وفي النصب بالبدل وفي الجر بالنقل والبدل معا فالاصل
في جا اخوك جا اخوك نقلت حركة الواو الى الخا والاصل في رايت اخاك
رايت اخوك فابدلت الواو الفا والاصل في مررت باخيك باخوك نقلت
حركة الواو الى الخا فانقلبت الواو يا لانكسار ما قبلها حكاه ابن ابي الربيع وغيره
وهو الموافق للمذهب الرابع الا في النصب **قوله** وهي ذو بمعنى صاحب الخبر فيه
مجموع المعطوف والمعطوف عليه فلا يشكل الحمل على الاسما الستة ووجه
تقديم العطف على الربط والاخبار وذلك بانه يجمع المتعدد اولا في هذه
الصورة بالعطف اولا ثم يجعل خبرا وذو واسم بمعنى صاحب وضع للتوصل
الى وصف الذوات باسما الاجناس كما ان الذي وضعت وصلة الى وصف
المعارف بالجمل ولا يستعمل الا مضافا كما سياتي ولا يضاف الى ضمير ولا مشتق
وجوزه بعضهم وخرج عليه قراة ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما وفوق
كل ذي عالم عليم واجاب الاكثرون عنها بان العالم هنا مصدر كالباطل
او بان ذي زايدة قال السهيلي والوصف بذو ابلغ من الوصف بصاحب
والاضافة بها اشرف فان ذو يضاف للتابع وصاحب يضاف الى المتبوع
تقول ابو هريرة صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ولا تقول النبي صلى الله عليه
وسلم صاحب ابي هريرة واما ذو فانك تقول ذو المال وذو الفرس فتجد
الاسم الاول متبوعا غير تابع وبني على هذا الفرق انه تعالى قال في سورة الانبيا
وذا النون فاضافه الى النون وهو الحوت وقال في سورة ن ولا تكن كصاحب
الحوت قال والمعنى واحد لكن بين اللفظين تفاوت كثير في حسن الاشارة الى
الحالين فانه حين ذكره في معرض الثنا عليه اتى بذي لان الاضافة بها

في اوائل السور وليس
اشرف وبالنون لان لفظه اشرف من لفظ الحوت لوجوده
في لفظ الحوت مايشرفه لذلك فاتي به وبصاحب حين ذكره في معرض النهي عن
اتباعه وذو ووزنها عند سيبويه فَعَل بفتح الفا والعين ولامها يا واصلها عنده
ذَوَيٌ بدليل قولهم ذواتا في تثنية مونثه ولو كانت عينه ساكنه كما يقول الخليل
لقيل ذَيتا واختاره ابن الناظم فقال اصله ذوي بدليل قولهم ذواتا اي
بدليل قولهم في تثنية مونثه الذي هو ذات ذواتا والاصل ذويتا وهذا
دليل على تحرك العين في الاصل ولا دلالة فيه على ان اللام يا اذ غايته ان الالف
لابد ان تكون منقلبة عن اصل ماكونه يا فلا وانما الدليل على ان اللام يا ان
عينها واو لقولهم ذواتا وقولهم في جمعه ذوو وذوات ولم يقولوا ذيو ولا
ذيات قال ابن اياز واذا كان كذلك فجعل اللام يا اولى من جعلها واوا لان
باب طويت وشويت اكثر من باب قوة وحوة قال ومعنى ذلك ان ماعينه
واو ولامه يا اكثر مما عينه واو ولامه واو ومن قواعدهم الحمل على الاكثر لا على
الاقل ومذهب الخليل ان وزنها فعل بفتح الفا وسكون العين ولامها واو وهي
من باب قوة وقال ابن كيسان تحتمل الوزنين جميعا واعلم ان اللام محذوفة
في جميع متصرفات ذو الا في ذات وذو وانما قال في المغرب ذو تقتضي موصوفا
ومضافا اليه نحو رجل ذو مال ومونثه امراة ذات مال هذا اصل هذه الكلمة
ثم اقتطعوا مقتضيها واجروها مجرى الاسما المستقله ونسبوا اليها كما في
من غير تغيير علامة التانيث فقالوا الصفات الذاتيه فاستعملوها بمعنى
النفس والشي واعلم ان اربعة منها منقوصات وفوك اجوف واوي لامه
ها واصله فوه كما سياتي والاول لفيف مقرون كما علم قال ابن مالك
في شرح العمدة جعل اولها ذو لانه مختص بملازمة الاعراب بالحروف وجعل
فو قرين ذو في الذكر لتناسبهما في لزوم الاضافه والاعراب بالحروف الا ان ذو
لا يضاف لياء المتكلم وفو يضاف اليها فلهذا انحط عن درجة ذو واخر عنه والاب
والاخ والحم مستويه في الاعراب بالحروف اذا اضيفت لغير يا المتكلم
ففرق بينها في الذكر قبل الهن واخر الهن لان اعرابه بالحروف قليل

انتهى

انتهى ملخصا وانما كانت بهذه الشروط معربه بالحروف لان الحروف وان كانت
فروعا على الحركات لخفة الحركات وثقل الحروف الا انها اقوى منها لان كل
حرف علة كحركتين فكره استبداد المثنى والمجموع الفرعين على المفرد بالاعراب
الاقوى فاختاروا هذه الاسما وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات
الاعراب بالاصل وهو الحركة لخفتها وبالاقويه وهو الحرف وخصوا هذه
الاسما المشابهتها المثنى والمجموع في ان اخرها حرف علة يصلح للاعراب
وفي استلزام كل منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن واما نحو ابن فهمزة
الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسبة نحو ابني وبنوي
فكان لامها ليست حرف علة وخصوا ماذكر بحال اضافتها لتظهر تلك الذات
اللازمة فتقوى المشابهة وفضلت على المثنى والمجموع باستيفا الحروف
الثلاثة لاصالتها بالافراد **قوله** والفم اذا فارقته الميم اصله فوه بفتح الفا
واسكان الواو بوزن فَعْل وهو ماعليه سيبويه والخليل ولامه ها بدليل
قولهم في الجمع افواه وفي التصغير فويه فحذفت منه الها اعتباطا وذهب
الفرا الى ان وزنه فعل بضم الفا **قوله** والاب والاخ والحم وزن كل من الثلاثة
فَعَل بفتح العين بدليل لغة القصر وبدليل جمعها على افعال ولامها واو بدليل
تثنيتها بالواو وذهب بعضهم الى ان لام حم يا من الحماية لان احما المراة
يحمونها وهو مردود بقولهم في التثنية حموان وفي احدى لغاته حمو وقال
الفرا اخ فعل باسكان العين بدليل اخو وبرده ما تقدم وذلك قليل والحم في
المشهور ابو زوج المراة وغيره من اقاربه فمعنى حموها اقارب زوجها
وقد يطلق على اقارب الزوجة فيضاف للمذكر ويقال حموه اي اقارب
زوجته **قوله** والهن هو الشي المكروه الذكر ويطلق ويراد به الحقير قال
الشاعر ٭ الله اعطاك فضلا قد خصصت به ٭ على هن وهن فيما مضى وهن
يعني على اقوام هم بالنسبة اليك صغار محتقرون وقد يطلق ويراد به
ذكر الرجل وقال المصنف في شرح القطر والهن قيل اسم يكنى به عن اسما
الاجناس كرجل وفرس وغير ذلك وقيل عما يستقبح التصريح به وقيل عن

ومعناه شي تقول هذا هنك اي
الفرج خاصة انتهى وقال الجوهري الهن كناية
شيئك قال الشاعر رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من المئزر
قال سيبويه سكنه للضرورة وربما شدد في الشعر قال الشاعر
الا ليت شعري هل ابيتن ليلة وهني جاذ بين لهزمتي هن
وجاذ بجيم وذال معجمة اي ثابت على القيام يقال جذي واجذى ايضا اذا ثبت
قايما واللهزمتان بكسر اللام والزاي عظمان نابتان في اللحيين تحت الاذنين
كذا في الصحاح لكن الشاعر استعملها في جانب الفرج على جهة الاستعارة وعد
ابن الجواليقي تشديد نون الهن من لحن العوام في كتابه الموضوع لذلك كقولهم
ميه وريه بالتشديد في مائة ورية واصله هنو بدليل قولهم هنة وهنوات
وجه الدلالة من هنه ان التا ليست للتانيث بل بدل عن المحذوف والا لثبت
في التثنية كما في فاطمة فاطمتان وقال بعضهم لا اعرف ما يدل على ان اصله
التحريك واستدل ابن الناظم على ذلك بقولهم هنة وهنوات وقد استدل
به بعض شراح الجزولية واعترض ابن اياز بان فتحة النون في هنة يحتمل ان
تكون لها التانيث و في هنوات لكونه مثل جفنات ففتح لجمعه بالالف والتا
وان كانت العين ساكنة في الواحد وقد حكى بعضهم في جمعه اهناء فبه
يستدل على ان وزنه فعل بالتحريك **قوله** ويشترط اي لاعراب هذه الاسما
بالحروف في غير ذو ان تكون مضافة لا مفردة فيه قلت تقييد لاطلاق
قوله ان نصبت لا للبنا بغير ذو فان قلت هلا قال وفي غير الفم اذا فارقته
الميم لان الظاهر انه لا يستعمل لا مضافا فهو كذو في ملازمته للاضافة
فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه ايضا قلت قال شيخنا لكنه لا يلازم الاضافة
لغير اليا بل يضاف لليا ايضا واستثنا المصنف لذو بالنظر للاضافة اي
لغير ذو وان يكون لغير اليا وهذا الشرط معقول في الفم بلا ميم دون ذو وايضا
فلما عبر بالفم وكان يمكن قطعه عن الاضافة وان كان باعتبار القيد لا يمكن
اطلق الاشتراط بالنسبة له فليتامل فان قلت لم كان شرطا في اعراب هذه
الاسما بالحروف اضافتها الى غير يا المتكلم قلت لان ما كان منها غير مضاف

فهو

فهو معرب بالحركات نحو اب واخ وحم كما ذكره المصنف ولا ينتقض بنحو لا
اباله فانه جايز بدون شذوذ لانه مضاف الى الضمير واللام مقحمة بين
المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة وما
كان منها مضافا الى يا المتكلم قدر اعرابه كغيره مما يضاف لليا كما ذكره وما كان
منها مضافا الى غير اليا اعرب بالحروف والسبب في ان جرت هذه الاسما هذه
المجرى هو ان اواخرها حال الاضافة معتلة ولقايل ان يقول ما الذي
اوجب اعتلالها حال الاضافة وعدمه حال التجرد فهل هذا امر اعتباطي
او امر معقول محل بحث **قوله** فاما قوله خالط من سلمى خياشيم وفا فشا ذ جواب
عما يقال اذ فا جا معربا بالحروف مع انه مفرد وجوابه انه شاذ فلا يرد نقضا
وخصه البصريون بالضرورة وجوزه الاخفش والكوفيون وتابعهم ابن
مالك في الاختيار تخريجا على انه حذف المضاف اليه ونوي ثبوته فابقي المضاف على
حاله اي خياشيمها وفاها يصف به عذوبة ريق سلمى كانه عقار خالط خياشيمها
وفاها وفاعل خالط ضمير يرجع للشي تقدم فان قيل ما الفرق بين الشاذ والمطرد
والغالب والكثير والنادر والقليل فانه من المهم قلت قال في الخصايص واصل مواضع
طرد في كلامهم التتابع والاستمرار ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضا واطرد الجدول
اذا تتابع ماوه بالريح ومواضع شذذ التفرق والتفرد ثم قيل ذلك في الكلام
والاصوات على سمته في غيرهما فجعل اهل علم العربية ما استمر من الكلام في الاعراب
وغيره من مواضع الصناعة مطردا وما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك
الى غيره شاذا قال ثم الاطراد والشذوذ على اربعة اضرب مطرد في القياس
والاستعمال معا وهذا هو الغاية المطلوبة نحو قام زيد وضربت عمروا ومررت
بسعيد ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال نحو الماضي من يذر ويدع وقولهم
مكان مبقل هذا هو القياس والاكثر في السماع باقل والاول مسموع ايضا ومنه
ايضا مجي مفعول عسى اسما صريحا نحو عسى زيد قايما فهو القياس غير ان الاكثر في
السماع كونه فعلا والاول مسموع ايضا ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس نحو
قولهم استحوذ واستنوق الجمل واستصوبت الامر وابى يابي والقياس

وشاد في القياس والاستعمال معا كقولهم ثوب
الاعلال في الثلاثه وكسر عين الاخير وشاد في القياس والاستعمال وهذا لا يسوغ القياس عليه ولا
مصوون وفرس مقوود ورجل معوود من مرضه وهذا لا يسوغ القياس عليه ولا
رد غيره اليه انتهى ملخصا وقال المصنف اعلم انهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا
ومطردا فالمطرد لا يتخلف والغالب اكثر الاشيا ولكنه يتخلف والكثير دونه والقليل
دونه والنادر اقل من القليل فالعشرون بالنسبة الى ثلاثه وعشرين غالبها والخمسة
عشر بالنسبة اليها كثير لا غالب والثلاثه قليل والواحد نادر فاعلم بهذا مراتب ما يقال
فيه ذلك وقال الجاربردي في شرح الشافيه اعلم ان المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون
بخلاف القياس من غير النظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود والنادر ما قل وجوده
وان لم يكن بخلاف القياس كخزعال والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس بالضم
انتهى وقال ابن جني في الخصايص ايضا واعلم ان الشي اذا اطرد في الاستعمال وشذ
عن القياس فلابد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ اصلا يقاس عليه غيره
الا ترى انك اذا سمعت استحوذ واستصوب اديتهما بحالهما لم تتجاوز ما ورد به السمع
فيهما الى غيرهما فلا تقول في استقام استقوم ولا في استباع استبيع ولا في اعاد اعود
فان كان الشي شاذا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب منه وجريت
في نظيره على الواجب في امثاله من ذلك امتناعك من وذر وودع لانهم لم يقولوهما
ولا غرو عليك ان تستعمل نظيرهما نحو وزن ووعد لو لم تسمعهما فاما قول ابن الاسود

• ليت شعري عن خليلي ما الذي • غاله في الحب حتى ودعه •

فشاذ فاما قولهم ودع الشي يدع اذا اسكن فانه مسموع متبع ومن ذلك استعمال
ان بعد كاد نحو كاد زيد ان يقوم وهو قليل شاذ في الاستعمال وان لم يكن قبيحا ولا
ما بيا في القياس ومن ذلك قول العرب اقايم اخواك ام قاعدهما الا ان العرب لا تقوله
الا قاعدان فاتصل الضمير والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الاولى فاما
ورد شاذا عن القياس على ما ترى وهو في الاستعمال منقاد غير متاب ولا متو
على هذا في جمع قايم قومه ولا في صايم صومه وقد تالوا على القياس خانة ولا
تكاد تجد شيا من تصحيح هذا في اليايي بابه عنهم في نحو بايع وسايره بيعه ولا سيره
وانما شذ ما شذ من هذا ما عينه واو ولا يا كخوا الخونه والحوكه والحول والدول

وعلته

وعلته عندي قرب الالف من اليا وبعدها عن الواو فاذا صححت نحو الخونة كان
اسهل من تصحيح نحو البيعة وذلك ان الالف لما قربت من اليا اسرع انقلاب
اليا اليها وكان ذلك اسرع من انقلاب الواو اليها لبعدها عنها وفي شرح المفصل
لابن يعيش من الشاذ في القياس والاستعمال دخول ال على المضارع في قوله

• ويستخرج اليربوع من نافقائه • ومن جحره ذو الشيحة اليتقصع •

قال والذي شجعه على ذلك انه راي الالف واللام بمعنى الذي في الصفات فاستعملها في
الفعل على ذلك المعنى وقوله • من اجلك يا التي تيمت قلبي • وانت بخيلة بالود عني •
قياسا واستعمالا اما القياس فلما فيه من ندا ما فيه الالف واللام واما الاستعمال
فلانه لم يات منه الاحرف او حرفان وقولهم يا صاح واطرق كرا ترخيم صاحب
وكروان شاذ قياسا واستعمالا اما القياس فلان الترخيم بابه الاعلام واما الاستعمال
فلقلة المستعملين له قال وقولهم من ابنك بالفتح شاذ في القياس دون الاستعمال
وقولهم من الرجل بالكسر شاذ في الاستعمال صحيح في القياس وهي حسنة لعلة
المستعملين قال وحكى بعضهم ان من العرب من يعتقد في امس التنكير ويعربه
ويصرفه ويجريه مجرى الاسما المتمكنه فيقول ذهب امس بما فيه على التنكير
وهو غريب في الاستعمال دون القياس واعلم ان الضمير في قوله راجع الى الحجاج
وجاز الاضمار بنا على اشتهار الكلام المحكى له فان قيل قد اشتهر في جميع الكتب مثل
هذه العبارة فيقال كقوله وقولها اي الشاعر والشاعرة فان لم يشتهر بل جهل القايل
بعينه فالجواب هذا لا يدفع جواز الاضمار نظرا الى شهرة القايل كما ظنه المولى سعد
الدين التفتازاني في شرح المفتاح والحاصل ان القايل تارة يجهل فحينئذ يقال كقوله مثلا
ويعود الضمير الى القايل بدلالة لفظ القول وتارة يعلم ويكون المحكى مشهور النسب
اليه بحيث يتبادر الذهن بذكر المقول الى معرفة قايله فيجوز الاضمار بنا على هذا
قوله والاضافه منويه اي في المعطوف والمعطوف عليه كما يدل عليه ما بعده
وهذا تخريج ابن مالك تبعا للاخفش والكوفيين فالشرط عنده الاضافة ولو
منويه وقال ابن كيسان انما جاز ذلك لانه موضع لا يلحقه التنوين وبقي مفردا
على حرفين اذ الالف هي المنقلبه عن عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد

تض ٢

اعربت بحركات مقدرة اي كساير الاسما المضافة

قوله فان كانت اي الاضافة للبا اعربت بحركات مقدرة وقلبه بالواو ادغامه بليا المتكلم وقال المبرد والكوفيون يجوز رد ما حذف منها وقلبه باوادغامه اذا كانت مضافة الي يا المتكلم فيقال ابيّ واخيّ بالتشديد قال الشاعر

فلا وابيّ لا انساك حتى • ينسى الواله الصبا لجنينا •

وهو مخصوص بالشعر عند البصريين ويجوز في الشعر وغيره عند الكوفيين ولا دليل في البيت لاحتمال ان يكون جمع ابا جمع سلامة نبه عليه ابو حيان هنا وقد ذكر ابن الحاجب في الامالي تبعا للزمخشري انه لا يجوز الرد في الحم والهن قطعا وفاقا فيقال حمي وهني لكن ذكر ابن مالك ان المبرد جوز حمي وهني بالتشديد ابضا والاثبات في كلام الثقات مقدم على النفي ويقال في فم فيّ في الاكثر ويجوز فمي واصله فوه بالفتح والسكون حذفت الها وانقلبت الواو ميما لانهما شفويتان حذرا من سقوطها وبقا الاسم على حرف واذا اضيف ردت الواو وقلبت يا وادغمت وكسر ما قبلها **قوله** نحو واخي هارون اخي فيه مرفوع على الابتدا ورفعه ضمة مقدرة على ما قبل اليا منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وجملة هو افصح مني لسانا خبره وانما قال موسى عليه الصلاة والسلام ذلك لانه كان في لسانه رتة واليها اشار عليه الصلاة والسلام بقوله واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي وسبب هذه الرتة جمرة ادخلها فاه وذلك ان فرعون حمله يوما فاخذ بلحيته ونتفها فغضب وامر بقتله فقالت له آسية انه لا يفرق بين الجمر والياقوت فاحضرا بين يديه فاخذ الجمرة ووضعها في فمه فاحترقت يده واجتهد فرعون في علاجها فلم تبرا ثم لما دعاه قال الي اي رب تدعوني قال للذي ابرا يدي وقد عجزت انت واختلف في زوال العقدة بكمالها فمن قال به استدل بقوله قد اوتيت سولك يا موسى ومن لم يقل به احتج بقوله هو افصح مني لسانا وبقوله انا خير من هذا الذي هو مهين اي ضعيف لا يستعد للرياسة من المهانة وهي القلة ولا يكاد يبين الكلام لما به من الرتة فكيف يصلح للرياسة واجاب عن الاول بانه لم يسال حل عقدة لسانه مطلقا بل عقدة تمنع الافهام ولذلك جعل يفقهوا جواب الدعا **قوله**

لا املك الا نفسي واخي لم يذكر مثال الجر اشارة الى ان الاية صالحة له وللنصب يكون اخي معطوفا على اليا في نفسي على ما جوزه الناظم وعليه نفس من نفسي قال المصنف في شرح الشذور وقد تكون في الموضع الواحد محتملة لوجهين او اوجه فالاول كقوله تعالى ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة خبرا ان على الثاني وهو الخبر على الوجه الاول والثاني كقوله تعالى رب اني لا املك الا نفسي واخي فيحتمل اخي ثلاثة اوجه احدها ان يكون مرفوعا وذلك من ثلاثة اوجه احدها ان يكون عطفا على الضمير في لا املك ذكره الزمخشري وفيه نظر لان المضارع المبدو بالهمزة لا يرفع الاسم الظاهر لا تقول اقوم زيد فلذلك لا يجوز ان يعطف الاسم الظاهر على الاسم المرفوع به فان قلت وكيف يعطف على الضمير المرفوع المتصل ولم يوجد تاكيد كما في قوله تعالى لقد كنتم انتم واباوكم في ضلال مبين قلت الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه يقوم مقام التاكيد الثاني ان يكون عطفا على محل ان واسمها والتقدير واخي كذلك والثالث ان يكون مبتدا حذف خبره والتقدير واخي كذلك والفرق بين هذين الوجهين ان المعطوف في الوجه الثاني مفردان على مفردين كما تقول ان زيدا منطلق وعمرو ذاهب وفي الوجه الثالث جملة على جملة كما تقول ان زيدا منطلق وعمرو ذاهب الثاني ان يكون منصوبا وذلك من وجهين احدهما ان يكون معطوفا على اسم ان والثاني ان يكون معطوفا على نفسي الثالث ان يكون مخفوضا وذلك من وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على اليا المخفوضة باضافة النفس وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لان فيه العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض انتهى **قوله** وفيه نظر الخ اجيب عنه بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وقد اجاب به في مثله المصنف نفسه في حاشية التسهيل وايده بانهم يجوزون انك انت مع انه لا يجوز ان انت ويمكن ان يفرق بان انت وان لم يصح دخول ان عليه لكن يصح دخولها على اسم اخر بمعناه بخلاف المتابع في الصور المذكورة فان المانع من حلوله محل المتبوع مانع من حلول ما هو بمعناه ايضا

محله فليتامل نعم ننظر فيه من وجه اخر قال ابو حيان في البحر يلزم من
من ذكران موسى وهارون لا يملكان الا نفس موسى فقط وليس
المعنى على ذلك بل على ان موسى يملك امر نفسه وامر اخيه فقط وقال السمين
هذا الرد ليس بشي لان القايل بهذا الوجه صرح بتقدير المفعول بعد الفاعل
المعطوف وايضا اللبس مامون فان كل احد يتبادر الى ذهنه انه يملك امر
نفسه وقال السفاقسي اراد الزمخشري بعطفه على الضمير المستكن
انه بتقدير فعل فيكون من جملة فعليه اي فلا يملك اخي الا نفسه فلا يلزم ما
ذكر وقوله ان المعطوف في الوجه الثاني يفردان على مفردين فيه انه يلزم
عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين حتى ان بعضهم شرط ايضا عدم
تصغير هذه الاسما فلو صغرت اعربت بالحركات كجاني ابيك ورايت ابيك
ومررت بابيك وان تكون مفردة لا مثناة ولا مجموعة فلو كانت مثناة
اعربت بالالف رفعا وبالياجرا ونصبا كما يعرب كل مثنى نقول جاني ابوان ورايت
ابوين ومررت بابوين وان كانت مجموعة جمع تكسير اعربت بالحركات على الاصل
كجاني اباوك ورايت اباك ومررت باباك وان كانت مجموعة جمع سلامة
لمذكر اعربت بالواو رفعا وبالياجرا ونصبا نقول جاني ابون ورايت ابين ومررت
بابين قال المصنف في شرح القطر ولم يجمع منها هذا الجمع الا الاب والاخ
والحم انتهى وفيه نظر فانه سمع ابون واخون وهنون وذو وقال ابن مالك
ولو قيل في حم حمون لم يمتنع لكن لا اعلم انه سمع وقال ابو حيان ينبغي ان
يمتنع لان القياس باباه وجمع اب واخوانه كذلك شاذ فلا يقاس عليه وعن
ثعلب انه يقال في فم فون وفمين قال ابو حيان وهو في غاية الغرابة وفي
حم ان لا يكون كدلو ولا قرء وهو بفتح القاف وسكون الراء وهمزة مقصورة
كخبء وهو الوقت والحيض والطهر ولا خطا بفتح الخا المعجمة وفتح الطا المهملة
وهمزة مقصورة وهو ضد الصواب وفي الاب والاخ والفم عدم التشديد
وفي اخ ان لا يكون ساكن العين قال ابن الصايغ وان لا يلحقها يا النسبة
والا اعربت بالحركات انتهى اي كجاني ابويك ورايت ابويك ومررت بابويك

ويمكن الاستغنا عن ذلك لان الكلام فيما ذكر المصنف وهو مستوف لهذه الشروط
لان الضمير في ان تكون مضافة راجع الى الاسما المذكورة **قوله** وذو ملازمة
للاضافة لغير اليا قال الرضي عامل يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو
وصلة الى جعل اسما الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا ان يصفوا شخصا
بالذهب مثلا فلم يتات لهم ان يقولوا جاني رجل ذهب ولما كان جنس المضمرات
والاعلام مما لا يقع صفة كما يجي لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل
يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسما الاجناس التي هي نحو
الضرب والقتل وان لم تكن مما يوصف به الا انها من جنس ما يقع صفة اي
اسم الجنس كضارب وقاتل وايضا لو حذف المضاف الموصوف اي به
والمضاف اليه ضميرا وعلم لم يجز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما
قولهم صل على محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة وادخال
اللام عليه في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوينا
شاذ وذلك لاجرايه مجرى صاحب واما قولهم ذو زيد وذو كلاع
النبي صلى الله عليه وسلم فانما جاز لانها قبل العلم بالجنس اي صاحب هذا الاسم
واصحاب هذا الاسم انتهى وقد تضاف الى جملة مثل افعل بذي تسلم
فان ذي فيه بمعنى صاحب اي بذي سلامتك والمعنى في وقت ذي سلامة
فالبا بمعنى في وقيل للمصاحبة اي افعله مقترنا بسلامتك كما تقول
افعله بدعا ذلك وقيل للقسم اي بحق سلامتك وهو خبر في معنى الدعا
اي والله يسلمك وقيل ذو موصولة اعربت على لغة وتسلم صلتها والمعنى
اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ثم حذف الجار اتساعا فصار تسلمه ثم الضمير
ثم رايت المصنف في المغني قال ذو الجملة المضاف اليها والبا في ذلك ظرفية
وذي صفة لزمن محذوف ثم قال الاكثرون هي بمعنى صاحب
فالموصوف نكرة اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي وقت هو مظنة
السلامة وقيل بمعنى الذي فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل
لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم وبعضهم ان استعارة ذي

وان الغالب عليها في
موصوله مختصه بطي ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم
لغتهم البنا ولم يسمع هنا الا الاعراب وان حذف العايد المجرور هو والموصول بحرف
متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون والمتعلق هنا مختلف
وان هذا العايد لم يذكر في وقت وبهذا الاخير يضعف قول الاخفش في يايها
الناس ان ايا موصوله والناس خبر لمحذوف اي يا من هم الناس على انه قد
حذف العايد حذفا لازما في نحو لا سيما يوم فيمن وقع اي لا مثل الذي هو يوم
ولم يسمع في نظايره ذكر العايد ولكنه نادر فلا يجسر الحمل عليه انتهى **قوله**
فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها لانه تحصيل الحاصل قال شيخ شيخنا
قد يقال وايضا فلا حاجة الى اشتراط الشرط الاول في الفم اذا فارقته الميم لانه لا
يستعمل الا مضافا ولو ثبته الا ان يجاب بان الشرط هو الاضافة لفظا انتهى وتقدم
انه لا يلزم الاضافة لغير اليا بل يضاف لليا وكلام المصنف في ملازمة ذو للاضافة
لغير اليا وهذا الشرط معقول في الفم بلا ميم دون ذو وايضا فلما عبر بالفم وكان يمكن
قطعه عن الاضافه وان كان باعتبار القيد لا يمكن قطعه لطلق الاشتراط بالنسبة
اليه فليتامل **قوله** وقد تعرب بالحروف قال شيخ شيخنا اعرابها ناقص لكون
الشبه الافتقاري موجبا للبنا وكون اعرابها بالحروف ناقص لحصر وقوع
البنا به في سبعة ابواب ومثلها في الامرين اعراب اللذين بالواو رفعا عند
بعضهم وقد يقال ان كون الشبه الافتقاري موجبا للبنا انما هو في المشهور
ولغة الجمهور واما حصر وقوع البنا به في سبعة ابواب ان سلم فانما هو باعتبار
الغالب ولغة الجمهور **قوله** كقوله اي منظور بن سحيم الفقعسي **قوله**
فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا ، قبله فاما كرام موسرون رايتهم ،
وقد رواه ابو الفتح ابن جني باليا معربا ورواه غيره بالواو على البنا واذا
ثبت اعرابها في الجر قلنا به في الرفع والنصب وقيد ابن الصايغ ذلك بحالة
الجر لانه محل السماع هذا وقد قال شيخ شيخنا قوله ما كفانيا خبر حسبي اي
كافي ما عندهم كافي رضيه كما ترى الاخبار عن الاخص بالاعم ولا فايدة له
انتهى وقد يجاب بان الكفاية تطلق على معنيين احدهما المنع والرغبة في

النهي

النهي والثاني سد الضرورة والكفاية في الحاجة والمعنى الذي اقنع وارغب من
الذي عندهم بما يسد الضرورة ويكفي في الحاجة وهذا مفيد بلا ريب وقد يقال
الذي يكفيني من عندهم هو الذي يكفيني في نفس الامر بخلاف ما يحصل من غيرهم
ما يكفي في الحقيقة **قوله** واذا لم تفارق الميم الفم اعرب بالحركات ومثل الميم
عوض من عينه وهي الواو وابقا ميمه حال الاضافة منعه الفارسي الا في الشعر
وتابعه ابن عصفور وغيره من المغاربه والصحيح كما قال ابن مالك وابو حيان
وغيرهما جوازه في الاختيار ففي الحديث لخلوف فم الصايم اطيب عند الله من
ريح المسك وقال الشاعر • كالحوت لا يرويه شي يلهمه • يصبح ظمان وفي البحر فمه •
لكن فوه افصح من فمه والسبب فيه ان الحاجة الى ابدال الواو ميما عند
القطع عن الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين في
حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع
الفرزدق بين الميم والواو في قوله • هما نفثا في في من فمويهما • وهو جمع
بين المبدل والمبدل منه قال الرضي وتكلف بعضهم معتذرا بان قال
الميم بدل من الها التي هي اللام قدمت على العين واعتذر بعضهم ايضا
بان قال يحتمل ان الواو انما هي بدل من الها وليست المبدله منها الميم
والواو اخت الالف والالف اخت الها ويدل على تقاربهما ايضا تعاقبهما
ايضا على عضه لانهم يقولون عضه وعضوات **فصل قوله**
والافصح في الهن النقص اي مما تقدم من استعمال هن مضافا معربا بالحروف
الذي حكاه سيبويه عن العرب فقال ومن العرب من يقول هنوك وهناك
وهنيك فيجريه مجرى الاب وانما كان النقص الافصح لانه الكثير الشهير
ولغة جمهور العرب فهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك افصح من
هذا هنوك ورايت هناك ومررت بهنيك وقد تشدد نون هن وان
عده ابن الجوالبقي من لحن العوام **قوله** اي حذف اللام قال شيخ شيخنا
قضيته ان الاسما الستة على الوجه الاول تامة اي ثابتة اللام
فالحروف المذكورة في اواخرها لاماتها او منقلبه عنها فيشكل كونها

وفيما ذكره المص
اعرابا اذ هو اثر في اخر الكلمة وهذه الاحرف هي نفس لا واخر انتهى
اشارة لي ان الاسما الستة ليست في الاعراب بالاحرف على حد واحد بل بعضها
يتعين فيه ذلك وبعضها يترجح فيه ذلك وبعضها يترجح فيه خلافه فالافصح في
الهن النقص وجرت عادة كثير من النحويين ان يذكروا الهن مع هذه غير منبهين
على قلة اعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهن قال في شرح التسهيل
ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب وان حظي من الفضل باوفر نصيب
قوله ومنه اي من النقص والاعراب بالحركات الحديث من تعزى بعزا الجاهلية
فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا اي نقص الهن بالحديث قال المصنف في شرح شواهد
ابن الناظم تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاي مشددة
اي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان ليخرج الناس معه في الباطل
فاعضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة
اي قولوا له اعضض على هن ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا له ذلك استهزا
به ولا يجيبوه الى القتال الذي اراده اي تمسك بذكر ابيك الذي انتسبت
اليه عساه ان ينفعك فيما تحن فلا نجيبك ولا تكنوا اي لا تذكروا كناية
الذكر وهو الهن بل اذكروا له صريح اسم الذكر وهو الاير وتكنوا بفتح التا
وسكون الكاف بعدها نون والشاهد في قوله بهن ابيه اذا استعمله منقوصا
واذا استعمل الهن غير مضاف كان بالاجماع منقوصا انتهى تقول هذا هن
ورايت هنا ومررت بهن **قوله** ويجوز النقص اي حذف اللام والاعراب
بالحركات في الاب والاخ والحم فتقول هذا ابك واخك وحمك ورايت
ابك واخك وحمك ومررت بابك واخك وحمك **قوله** ومنه اي من النقص
قوله بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم **قوله**
فابه الاول مجرور بالكسرة وابه الثاني منصوب بالفتحة وقيل يحتمل
انه حذف اليا من الاول والالف من الثاني للضرورة فان نقل احد من
الايمة انه لغة فذاك والا لم يثبت قصراب بهذا الشاهد انتهى وقد
يقال الغرض التمثيل لا الاستشهاد ولو سلم ان الغرض الاستشهاد فالمسلة

ظنيه

ظنيه يكفي فيها الدليل الظني وحكى ابو زيد هذا اخك وحكى الفرا هذا حمك وهذا
البيت مقتبس من المثل السائر من اشبه اباه فما ظلم واختلف في معنى نفي الظلم في
المثل فقيل ما ظلم في وضع الشبه في موضعه وقيل فما ظلم ابوه حين وضع زرعه
حيث ادى اليه الشبه وقيل الصواب فما ظلمت امه حيث لم تزن بدليل مجي الولد
على مشابهة ابيه قاله اللحياني **قوله** وقول بعضهم في التثنية ابان واخان اي
وجا على النقص قول بعض العرب في تثنية الاب والاخ المنقوصين ابان واخان
ثم رايت في الحفيد ما نصه ذكره دليلا على النقص حال الاضافة وفيه بحث لان المثنى لا يدل
الا على ان ما قبل الف التثنية كان معتقب الاعراب لا على انهم حذفوا اللام عند الاضافة
اللهم الا ان يقال ان عدم التمام في التثنية لازم لعدم التمام في الاضافة وبانتفا اللازم
ينتفي الملزوم وقد انتفى التمام في التثنية فلزم منه قطعا انتفا التمام في الاضافة
وما اجيب به عن هذا الاشكال هو ما قاله ابن مالك في التسهيل حيث قال
فصل يتم في التثنية من المحذوف اللام ما يتم في الاضافة لا غير انتهى ولا يخفى ان
بحثه انما ياتي على جر قول بعضهم لا على رفعه بفعل محذوف كما قال الفرا
ابان جا على لغة من قال هذا ابك قال المصنف في الحواشي وكذا قياس اخان
انتهى فتعلم ان المسموع ابان فقط واخان مقيس عليه قيل واذا اجازا خان
قياسا فينبغي ان يكون حمان كذلك ولم اقف عليه ونقل عن ثعلب احمد بن يحيى
انه يقال هذا ابوك واباك وابك فمن قال هذا ابوك او اباك قال في التثنية
ابوان ومن قال هذا ابك قال في التثنية ابان **قوله** وقصرهن اولى من
نقصهن قال الدماميني لكن قصر حم اشهر واما قصر اب فحكاه الفرا وانكر
قصر اخ لكن هشام اجازه واستشهد عليه بما رواه من قولهم مكره اخاك
لا بطل وقوله اولى اي ارجح يفهم ان في النقص رجحان اي بالنسبة لما يمتنع
فيه **قوله** كقوله اي ابي النجم فيما قال الجوهري وقيل روبه ان اباها وابا اباها
قد بلغا في المجد غايتاها انشده ابن جني وغيره واباها الاول وما
عطف عليه لا شاهد فيه لان كل واحد منهما يحتمل ان يكون مقصورا منصوبا
بفتحة مقدرة على الالف والضمير في اباها ناقة والشاهد في اباها الثاني

مقدره على الالف والا
اذ هو نص في القصر لانه مضاف اليه فهو مجرور بكسرة مقدرة فى
الجر باليا وقال بعضهم لما ثبت ذلك فيه علم ان النصب فيما قبله بفتحه مقدره في
الالف لا بالالف وان جعلت ان بمعنى نعم فالامر واضح والف غايتاها للاشباع اذ لامعنى
لتثنيه والضمير المتصل به للمجد لا للناقة الممدوحه فانه وان كان هو المتبادر
للذهن لا معنى له وانثه حملا للمجد على معنى الرفعه لتصح له القافيه ويجوز ان يكون
الف غايتاها ضمير اباها الخ ولعل المراد غاية المجد من جهة ابيها وغاية المجد من جهة
امها فتامل **قوله** وقول بعضهم مكره اخاك لابطل القايل ذلك ابو حنش حين
قال له خاله وقد بلغه ان ناسا من اشجع في غار يشربون وهم قايلون اخوته هلك
في غار فيه ظبا لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى اقامه على فم الغار ثم دفعه
في الغار فقال اضربا اباحنش فقال بعضهم ان اباحنش لبطل فقال ابوحنش مكره
مكره اخاك فصار هذا مثلا يضرب به لمن يحمل على ما ليس من شانه وقيل ان اول من قاله
عمرو بن العاص لما عزم عليه معاويه ليخرج الى مبارزة على رضي الله عنهم فلما التقيا
قال عمرو مكره اخاك لابطل فاعرض عنه وذكر الاخ للاستعطاف فاخاك مبتدا
موخر مرفوع بضمة مقدرة على الالف وبطل معطوف بلا على مكره ومكره اسم
مفعول خبر مقدم ولا يجوز ان يكون مكره مبتدا واخاك نايب عن الفاعل سد مسد
الخبر لعدم اعتماده على النفي او الاستفهام عند جمهور البصريين واجازه الاخفش
والكوفيون كما سياتي **قوله** وقولهم اي العرب وهو مجرور بالعطف على ما تقدم
للمراة حماة فانه يستدعي ان يقول للرجل حمى لان صيغة المونث هي صيغة المذكر
بزيادة تا التانيث فلما اتصلت التا نقل الاعراب من الالف اليها وظهر لانها حرف
صحيح والمذكر على اصله فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة والتمثيل
ذكره باعتبار ما يستلزمه ويجوز رفعه على انه فاعل فعل محذوف تقديره
ويدل على القصر قولهم ما ذكر او وجا على القصر قولهم ما ذكر ثم رايت في الحفيد
ما نصه ان قيل هو في مقام الاستشهاد على القصر في الحم فكيف يذكر الحماه قيل
لانه يستلزم حما لا له كفتاة فانها تستلزم فتى انتهى ويجوز ان يكون للمراة
جزا من المقول فيكون المقول للمراة حماه وان يكون المقول حماة فقط اي يطلق

علما

عليها هذا الاسم وحاصل ما ذكره المصنف تبعا لاصله ان الاسما الستة على ثلاثة
اقسام ما فيه لغة واحده وهو ذو بمعنى صاحب والفم بغير ميم وما فيه لغتان
وهو الهن فان فيه النقص والاتمام وما فيه ثلاث لغات وهو الاب والاخ والحم
فان فيهن الاتمام والنقص والقصر وقد جرت عادة النحاة ان يذكروا لغات هذه
الاسما ففي هن النقص وهو الاعراب بالحركات مع حذف اللام وهو فيه اشهر من
الاعراب بالحروف وفيها التشديد وقد تقدم مثله ذلك وفي اب النقص
والقصر وقد تقدم مثالهما والتشديد نحو هذا ابك حكاه الازهري وصرح بان ذلك
لغة وانه يقال استاببت فلانا اي اتخذته ابا وفي الكشاف في سورة عبس والاب
المرعى لانه يوب اي يوم وينتجع والاب والام اخوان قال
جذمنا قيس ونجد دارنا ۞ ولنا الاب به والمكرع
انتهى فلعل من سمى الاب ابا بالتشديد راعى فيه من المرعى ما روعي في اسم المعنى كان
من سمى الوالدة اما راعى فيه كونها توم اي تقصد وافصحها القصر ثم النقص ثم
التشديد وهذا التفاوت انما هو من جهة الاستعمال وتداوله لا من جهة الوضع
ولا من جهة خصوص الماده فان الماده لم تختلف وفي اخ الثلاثة وتقدمت امثلتها
وحكى الازهري التشديد وصرح بان ذلك لغة وفيه اخو بسكون الخا بوزن
دلو قال رجل من طي ۞ ما المرء اخوك ان لم تلقه وزرا ۞ عند الكرامة معوانا على النوب
الوزر الملجا والنوب جمع نوبه وهي نزول الامر وفي حم النقص والقصر وجا فيه ايضا
مثل دلو برد اللام وكسرها عند الاضافه والاعراب بالحركات في غيرها ومثل خب
بهمزة بدل اللام ثم الاعراب التقديري عند الاضافة والاعراب بالحركات الظاهرة
في غيرها وفي فم عشر لغات النقص والقصر وتشديد الميم مع فتح الفا وضمها
وكسرها فهذه تسع لغات والعاشرة اتباع الفا حركة الميم فيضم الفا في مثل
هذا فم وتفتح في مثل رايت فما وتكسر في مثل نظرت الى فم قيل وهذه اضعف
اللغات فيه والتعبير بحركة الميم اولى من التعبير بحركة اعرابه لانه يدخل
فيه مثل هذا فمي بكسر الفا تبعا لحركته التي ليست اعرابيه ولا يدخل في
التعبير بحركة اعرابه ومما ورد في القصر ۞ يا حبذا عينا سليمى والفما

وفي التشديد * يا ليتها قد خرجت من فمه * ويشاركه في القصر يد ودم واستشهد
على قصر يد بقوله * يا رب سارية بات ما توسدا * الا ذراع العنس او كف اليدا *
والعنس على زنة الفلس بعين مهملة فنون فسين مهملة الناقة الصلبة قيل
ويحتمل اليد في البيت ان تكون مثنى جر بالحركة مقدرة على لغة من يلزم المثنى
الالف في جميع الحالات وحذف النون للضرورة والتعسف فيه ظاهر واستشهد
على قصر دم بقوله * غفلت ثم اتت تطلبه * فاذا هي بعظام ودما *
وفي التضعيف دم قال * اهان دمك فرغا بعد عزته * يا عمرو بغيك اصرارا على الحسد *
الفرغ الهدر يقال ذهب دمه فرغا اي هدرا لم يطلب به ويشاركه في
الاتباع فامرؤ وعيني امرء وابنم تقول جا المرء ورايت المرء ومررت بالمرء
باتباع الميم الهمزة وقال تعالى ان امرؤ هلك ما كان ابوك امرأ سوء
ذلك مري باتباع الرا الهمزة ومثله ابنم وقيل انهما معربان من مكانين
وان الحركة في الرا والنون حركة اعراب لا اتباع وفيهما لغة اخرى فتح الرا
والنون في الاحوال الثلاثة وفي امرء ثالثة ضم الرا على كل حال وفي مرء فتح
الميم مطلقا وبها جا القران وثالثة كسرها مطلقا ورابعة ضمها مطلقا
وقرئ بهما بين المرء وقلبه

الباب الثاني المثنى

قوله الباب الثاني المثنى اي النوع الثاني من الكلمات التي وقعت
النيابة فيها ما يصدق عليه المثنى في لغة وهي اللغة المشهورة وفيه
لغة اخرى وهو لزوم الالف في الاحوال الثلاثة واعرابه بالحركات الثلاثة
مقدرة عليها وهي لغة معروفة عزيت لكنانة وبني الحرث بن كعب وبني العنبر
وبني الهجيم وبطون من ربيعة وبكر بن وايل وزبيد وخثعم وهمدان
وفزارة وعذرة وخرج عليها قوله تعالى ان هذان لساحران وقوله صلى
الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وانشد عليها قوله تزود منا بين اذناه طعنة
وقوله قد بلغا في المجد غايتاها وقال بعضهم من العرب من يلزم المثنى
الالف ويعربه اعراب المفردات وعلى هذا القول جا الزيدان بضم
النون ورايت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها وذلك قليل

جدا وهو في الاصل من ثنيت الشي تثنية اذا جعلته اثنين وفي الاصطلاح
ما ذكره المصنف **قوله** وهو ما وضع لاثنين واغنى عن المتعاطفين فما وضع
جنس ولاثنين فصل اول مخرج لما وضع على اقل كرجل او اكثر كصنوان
واغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنان واثنتان وشفع
وزوج وزكا بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر قال
في شرح اللمحة والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النحو مثنى اي حقيقة
لعدم ذكرهم له في ما حمل على المثنى غايته انه مثنى في اصله تجوزا انتهى وصرح
المرادي بانه ملحق بالمثنى هذا وقال شيخ شيخنا هذا الحد صادق بالضمير في
انتما قائمين وباثنين واثنتين اذ هي مغنية عن انت وانت وعن رجل ورجل
وامراة وامراة انتهى وما ذكره ابن الناظم من ان نحو شفع وزكا مما يدل على
التثنية ففيه نظر لانهما يصدقان على اثنين لا انهما دالان عليهما لان شفعا
مقابل الفرد وهذا اعم من اثنين والاعم يصدق على الاخص ولا يدل عليه
وعرف ابن الحاجب المثنى بقوله المثنى ما لحق اخره الف او يا مفتوح ما قبلها
ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه اي اسم لحق اخر مفرده
الف ونون مكسورة حالة الرفع او لحق اخر مفرده يا مفتوح ما قبلها ونون
مكسورة حالة الجر والنصب وذلك اللحوق او اللاحق ليدل على ان مع مفرد ذلك
الاسم مثله اي مفردا اخر لا اكثر من جنسه اي من جنس المفرد بان يكونا داخلين
في معنى واحد دل عليه اللفظ المفرد كمسلمين وابيضين فانهما داخلان
في معنى المسلم والابيض وقد عبر عن المفرد بالابيض ويعلم من هذا القيد
انه لا يجوز تثنية اللفظ الموضوع لمعنيين مختلفين باعتبار المعنيين بان
يراد واحد من ذلك المعنى وواحد من الاخر كالقرء فانه وضع تارة للحيض
وتارة للطهر فلا يجوز ان يقال قرآن ويراد بهما طهر وحيض فان قلت يشكل
تثنية الاعلام كزيدين ونحوه اجيب بان العلم اذا اريد تثنيته او جمعه
يؤول بالمسمى بذلك اللفظ ثم يثنى فالزيدان اي الشخصان المسميان بزيد
هذا مذهب ابن الحاجب وسياتي الكلام على ذلك ولم يعرج المصنف على اصله

الذي هو التثنية وهو ضم مفرد الى مثله بالحاق اخره الفا ويا ونونا
فايده للتثنية والجمع شروط احدها الافراد فلا يجوز تثنية
المثنى والجمع السالم ولا المكسر المتناهي ولا جمع ذلك اتفاقا ولا غيره
من جموع التكسير ولا اسم الجمع ولا اسم الجنس الا ان تجوز به فاطلق على
بعضه نحو بسنين وما اين اي ضربين منهما وندر في الجمع قولهم لقاحان
سوداوان وقوله عند التفرق في الهيجا جمالين وفي اسم قوله
قوماها اخوان وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع والجمع المكسر فقال
مقتضى الدليل ان لا يثنى ما دل على جمع لان الجمع يتضمن التثنية الا ان
الحاجة داعية الى عطف واحد على واحد فاستغنى عن العطف بالتثنية
ما لم يمنع عن ذلك عدم شبه الواحد كما منع في نحو مساجد ومصابيح وفي المثنى والمجموع
على حده مانع اخر وهو استلزام تثنيتها اجتماع اعرابين في كلمة واحدة قال ولما كان
شبه الواحد شرطا في صحة ذلك كان ما هو اشبه بالواحد اولى به فلذلك كان تثنية اسم
الجمع اكثر من تثنية الجمع قال ومن تثنية اسم الجمع قد كان لكم اية في فئتين يوم التقى
الجمعان انتهى الثاني الاعراب فلا يثنى ولا يجمع المبني خلافا للمبرد وسيأتي
ومنه اسما الشروط والاستفهام واسما الافعال واما قولهم منان ومنين فليست
الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية بدليل حذفها وصلا واما نحو يا زيدان ولا
رجلين فانه ثني قبل البنا واما ذان وتان واللذان واللتان فقيل انها صيغ وضعت
للمثنى وليست من المثنى الحقيقي ونسب للمحققين وعليه ابن الحاجب وابو حيان
وقيل انها مثناة حقيقة وانها لما ثنيت اعربت وهو راي ابن مالك واما الذين فصيغة
وضعت للجمع اتفاقا الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد ولا يجمع
اتفاقا نحو تابط شرا واما تركيب المزج كبعلبك وسيبويه فالاكثر على منعه ايضا لعدم
السماع ولشبهه بالمحكي وجوز الكوفيون تثنية نحو بعلبك وجمعه واختاره
ابن هشام الخضراوي وابو الحسن ابن ابي الربيع وبعضهم تثنية ما ختم بويه
وجمعه واختاره السيوطي قال خطاب في الترشيح فان ثنيت على من جعل
الاعراب في الاخر قلت معدي كربان وحضرموتان ومعدي كربين وحضرموتين

او على

او على من اعرب اعراب المتضايفين قلت حضراموت وحضري موت وقال
في المختوم بويه تلحقه العلامة بلا حذف نحو سيبويهان وسيبويهون وذهب
بعضهم الى انه يحذف عجزه فيقال سيبان وسيبون ويتوصل الى تثنية المركب
اسنادا بذو والى جمعه بذوو فيقال جاني ذوا تابط شرا وذوو تابط شرا اي
صاحبا هذا الاسم او اصحاب هذا الاسم وكذا المزج عند من منع تثنيته وجمعه
واما الاعلام المضافة نحو ابي بكر فيستغنى فيها بتثنية المضاف وجمعه عن
تثنية المضاف اليه وجمعه وجوز الكوفيين تثنيتهما وجمعهما فتقول ابوا البكرين
وابا البكرين وفي الصحاح للجوهري عمرويه ذكر المبرد في تثنيته وجمعه العمرويهان
والعمرويهون وذكر غيره ان من اعرب سيبويه وعمرويه ثناه وجمعه ولم يشترط
ذلك المبرد فمقتضى كلامه ان جمعه لكم حين الاعراب قول الجميع وان محل
الخلاف اذا بني وان المبرد لا يشترط الاعراب وان اشتراطه هو قول الاكثرين
ويؤيد ذلك قوله في فصل ويه ومن قال جا سيبويه ورايت سيبويه واعربه
كاعرابه ما لا ينصرف ثناه وجمعه ومن بناه قال في التثنية ذوا سيبويه
وكلا سيبويه وتقول في الجمع ذوو سيبويه وكلهم سيبويه وعلى هذا نقول
ابن مالك في التسهيل تخالف للجميع وذكر ابو حيان خلافا في المختوم بويه من المركب
المزجي هل يثنى ويجمع جمع المذكر وان الذين اجازوا ذلك جوزوا سيبويون
وسيبويهون ولم يقيد ذلك بمن اعرب ولا من بنى ولا ذكر خلافا في معدي كرب
ونحوه ولا قيد الخلاف بما قيده به الجوهري وكلام الثلاثة متخالف وفي شرح
الكافيه للرضي والعلم المركب الذي بني جزؤه الاول للتركيب ان لم يكن جزؤه
الثاني مبنيا كبعلبك ومعدي كرب ثني وجمع نحو البعلبكات والبعلبكون لان الجزين
كلمة معربة والتثنية والجمع للمعربات واما اللذان واللتان واللذين واللتين
وذان وتان وذين وتين فصيغ مستانفة وان كان الثاني مبنيا اما للتركيب كخمسة
عشر او لغيره كسيبويه فالقياس ان يقال ذوا سيبويه وذوو سيبويه وكذا ذوا
تابط شرا اتفاقا وذوا خمسة عشر وذوو خمسة عشر وهذا كما يقال في الجملة المسمى بها ذوا تابط شرا وذوو
تابط شرا اتفاقا وذوا شاب قرناها وذوو شاب قرناها لان الجمل يجب حكايتها

فلا تلحقها علامة التثنية والجمع وكذا يلزم ان يقال في المثني والمجموع علي حد علمين اذا
لم تجعل نونيهما معتقب الاعراب نحو جاني ذوا مسلمين وذوو مسلمين لئلا يجتمع علي
اخر الاسم اعرابان بالحرف وشذ في لاثنين الاثانين واضافة ذو ومتصرفاته هنا
من اضافة المسمي الي اسمه كما في ذات مرة والعلم المركب تركيبا اضافيا يثني ويجمع منه المضاف
نحو عبدا مناف وعبدو مناف واذا كان كنية جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا
وجمعهما كقولك في ابو زيد ابوا الزيدين وابا الزيدين والاقتصار علي تثنية المضاف
وجمعه فيها ايضا اولي واما جمع ابن كذا وذو كذا علمين كانا او لا فان كان لعاقل قلت
بنو كذا او ذوو كذا وابنا كذا وذوا كذا وان لم يكونا لعاقل سواء كان لمونثه بنت كذا نحو ابن
اللبون وبنت اللبون وجمل وعشون وناقة ذات عشون او لم يات لمونثه ذلك
نحو ابن عرس وذي القعدة جمع علي بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلي ذوات
كذا نحو جمال ذوات عثانين وذوات القعدة الحاقا لغير العقلا في الجمع بالمونث انتهى
والعشون جمعه فعلون وهو راس اللحية قاله الجاربردي وقال في الصحاح العثنون
شعرات طوال تحت حنك البعير الرابع التنكير فلا يثني العلم ولا يجمع باقيا علي
علميته بل اذا اريد تثنيته وجمعه قدر تنكيره ولذا لا تثني الكنايات عن
الاعلام نحو فلان وفلانه ولا تجمع لانها لا تقبل التنكير والا جود اذا ثني العلم او جمع
ان يحلي بالالف واللام عوضا عما سلب من تعريف العلمية ومقابل الاجود ما حكاه
الربيع ان منهم من لا يدخلها عليه ويبقيه علي حاله فيقال زيدان وزيدون
قال ابو حيان وهذا القول الثاني غريب جدا لم اقف عليه الا في هذا الكتاب
ويستثني نحو جماديين اسمي الشهر وعمايتين اسمي جبلين واذرعات وعرفات
فان التثنية والجمع فيهما لم يسلبها العلمية ولذا لم يدخل عليها الالف واللام ولم
تنصف قال ❊ حتي اذا رجب تولي وانقضي ❊ وجماديان وجا شهر مقبل ❊
وقال ❊ لوان عصم عمايتين ويذبل ❊ وعبارة الرضي واذا ثني العلم او جمع فلا
بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على
معين والعلم المثني او المجموع ليس موضوعا الا في اسما معدودة نحو ابانين وعمايتين
كما يجي فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل قال المصنف وجب جبر

ذلك

ذلك التعريف الفايت باخص ادوات التعريف وهي اللام فلا يكون مثني العلم
ومجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا في نحو قولك خرج القاضي اذا لم
يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب
جبر التعريف الفايت في المثني والمجموع بل يجيز تنكيرهما ووصفهما بالنكرة والاستقرا
يقوي مذهب المصنف مع القياس واجري مجري العلم الحقيقي العلم اللفظي فقيل في
تثنية اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات فان قيل فعلي ما قررت تنكير العلم من
لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجب قلتهما ايضا وليس كذلك
قيل العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادي الي ما كرهوه من مثل
جاني رجل ورجل ورجل ولما علم انهم اذا ثنوه وجمعوه ادي الي تنكيره الذي
هو قليل مخالف للقياس قصدوا الي تثنيته وجمعه علي وجه يراعي فيه ما يندفع
به ذلك فجبروا التعريف الزايل بالزامه اللام لزوم التعريف العلمي له فكان فيه توفية
الامرين جميعا الخلاص من التنكير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف اخر وان
كان التعريفان متغايرين لكنه غاية المجهود وقد جا بعض المثني والمجموع غير مجرود
باللام وذلك في اشيا مشتركة في الاسما لازمة صاحبها كابانين لجبلين متقابلين
يقال لاحدهما ابان الريان لكثرة الما فيه وللاخر ابان العطشان لقلته فيه
وكذا عمايتان جبلان لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عماية وكذا جماديان
وانما جاز تجريد هذه الاسما من اللام لان احد الجبلين لما لم ينفرد من الاخر جاز ان يكونا
كالشي الواحد المثني كما يسمي مثلا شخصان بزيدان بخلاف شخصين مسمي كل واحد
منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو لا الانفكاك لم يكونا كشخص مسمي بالمثني حتي
يقال لهما زيدان وعرفات كابانين وعمايتين فان كل موضع منها كان يسمي عرفة
فقيل عرفات للمجموع واما اذرعات لبلد بالشام فلا تثني من هذا اذ لا يقال
لبعض منه اذرعة بل هو كمساجد موضوعا لشخص معين انتهت ولا جل ان
شرط الجمع والتثنية قبول التنكير ذهب المحققون الي ان اللذين واللتين
واللذان واللتان وذين وتين وذان وتان ليست مثناة لان اسما الاشارة
والاسما الموصولة ملازمة للتعريف كما ذكر المصنف في شرح الشذور

وعلى الهامشاة يمكن ان يمنع الشرط المذكور ولو سلم فيكفي فرض التنكير وتقديره
وقد مر ذلك في بحث المبني ومنع المازني تثنية العلم المعدول نحو عمر وجمعه
جمع سلامة او تكسير وقال اقول جاني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر قال
ابو حيان ولا اعلم احدا وافقه على المنع مع قول العرب العمران فاذا ثني على
سبيل التغليب فمع اتفاق اللفظ والمعنى اولى واذا اثني ما فيه ال كالرجل فقيل
تبقى فيه ال وقيل تحذف وبعوض منها مثلها وعبارة اللباب ومنه اي العدل
التقديري عمر فانه لم يوجد الا علما غير منصرف ولهذا قالوا انه لا يثنى ولا يجمع
فيقال جاني عمر كلاهما وعمر كلهم انتهى وقوله ولهذا اي ولكونه علما غير
منصرف وقوله لا يثنى ولا يجمع اي اذ لو ثني او جمع لم يكن علما غير منصرف
لانه لا يكون علما لفوات تشخصه ولزوم اللام فلا يكون غير منصرف لفوات
العلمية فلا يكون عدلا تقديريا لانه لا يستدل على عدليته الا بمنع الصرف
فاذا لم يكن ممنوعا من الصرف لم يبق دليل على عدليته فلا يكون العدل مقدرا
مع انه المفروض وقوله فيقال جاني عمر كلاهما وعمر كلهم هذا لازم لقوله
لا يثنى ولا يجمع اي اذا لم يثن العلم المعدول ولم يجمع فاذا اريد التثنية والجمع
لم يغير عن لفظه فيقال جاني عمر كلاهما في التثنيه وعمر كلهم في الجمع كما يقال
جاء تابط شرا كلاهما في التثنية وتابط شرا كلهم في الجمع كذا في شرحه لمحمد
ابن مسعود السيرافي الغالب في جميع ما ذكرته وعبارة شرحه المسمى
بالعباب مع المتن في قوله ولهذا الخ ما نصه ولهذا اي ولكونه لم يوجد الا علما
غير منصرف قالوا انه اي ان عمر لا يثنى ولا يجمع لانه لم يوجد في كلامهم
جنسا والعلم لا يثنى ولا يجمع الا بعد ان يجري مجرى الجنس فيقال جاني
عمر كلاهما في التثنية وجاني عمر كلهم في الجمع كما يقال جاني تابط شرا كلهم
في الجمع قال عبد القاهر في المقتصد قال ابو عثمان ان القياس ان يقال
في التثنية والجمع كلاهما عمر وكلهم عمر ولا ينكر فيقال العمران والعمرون
لانه صيغة خصت بالعلمية وقال سيبويه في كتابه ولا يجي عمر واشباهه
محدودا عن البنا الذي هو اولى به الا وذلك البنا معرفة كذلك جر

هذا

هذا في الكلام فان قلت هذا عمرٌ آخر صرفته لانه نكرة فتحول عن موضع
عامر معرفة انتهى لفظ شرحه المذكور ولقائل ان يقول ان عمر في قولك
عمر كلاهما او كلهم ان اريد به مسماه الواحد المشخص نافاه كلاهما او كلهم
او فرد ان مبهمان من المسميات به فقد فاتت العلمية او فرد ان مشخصان
معينان من ذلك لزم فوات العلمية ايضا لانه حينئذ مجاز اذ لم يوضع لمجموع
الفردين المذكورين فلا يكون علما حينئذ وان يقول ان كان قول الشارح الثاني
فان قلت هذا عمرٌ آخر صرفته الى آخره منقطعا عما قبله لبيان انه يجوز
حينئذ صرفه نافي قول اللباب السابق ولهذا قالوا انه لا يثنى ولا يجمع لانه
اذا جاز تنكيره فليثن وليجمع وليحرر المقام فان قلت ما طريق تنكير العلم قلت
قال في اللباب وطريق تنكير العلم ان يتاول بواحد من الامة المسماة به نحو هذا
زيد ورايت زيدا اخر او يكون صاحبه قد اشتهر بمعنى من المعاني فيجعل
بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى انتهى وقوله
وطريق تنكير العلم قال في شرحه المسمى بالعباب من اعلام الاشخاص لا من
اعلام الاجناس فانه لا ينكر بالطريق الاول كما سيجي بعد لان من شرطه ان
يوجد الاشتراك في التسمية والمسمى بعلم الجنس واحد لا تعدد فيه اللهم الا ان
يوجد اسم مشترك اطلق بحسب الاشتراك على نوعين مختلفين ثم ورد
الاستعمال فيه مرادا به واحد من المسمين به واما بالطريق الثاني فلا شبهة في
امكان تنكيرها مثلا ان يقال فرست كل اسامة اي كل بالغ في الشجاعة انتهى
وقوله ورايت زيدا اخر قال في شرحه المذكور فانه اريد به المسمى بزيد وح
صار اسم جنس متواطيا يدخل فيه كل من سمي به وقوله صاحبه اي صاحب
العلم وقوله بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى اي لافادته ذلك المعنى
كافادة الجنس اياه وقوله لكل فرعون موسى اي لكل ظالم مبطل عادل محق
ويجوز ان يكون العلم باقيا على حاله في هذا المثال ويكون المضاف محذوفا
اي لمثل كل فرعون مثل موسى وليس المراد هنا مسمى بموسى ولا مسمى بفرعون
كذا في شرحه المذكور ومما لا يثنى لتعريفه اجمع وجمعا في التاكيد واخواته

خلافا للكوفيين الخامس اتفاق اللفظ فلا يثنى ولا يجمع الاسما الواقعة على ما لا
ثاني له في الوجود كشمس وقمر والثريا اذا قصدت الحقيقة قال الرضي ان مذهب
ابن الحاجب ان الواجب في التثنية ان يكون احد الفردين مثل الاخر في اللفظ كما
في الزيدان لزيد وزيد وان مذهب الجمهور انه لا يكفي ذلك بل لا بد من المماثلة في
المعنى فعلى هذين المذهبين لا يكون ما فيه التغليب مثنى حقيقة اللهم الا ان تكون
التثنية في نحو القمرين بعد ان اول كل منهما بالمسمى بالقمر ولو مجازا فيتماثلا في المعنى
وهو المسمى بالقمر حقيقة كما في القمر او مجازا كما في الشمس قال في المطول وينبغي
ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث
كالقمرين انتهى وقد يقال يرد قوله في الحديث باحد العمرين تثنية عمر وعمرو فان
عمرا اخف من عمرو ولم تغلبه وجوابه انه لنكتة وهي الاشارة الى تعلق ارادته
بعمر وقد حققها الله تعالى وينبغي ان يغلب المفرد على المركب كالعمرين لابي بكر
وعمر قال في المطول وجميع باب التغليب من المجاز قال في شرحه للمفتاح واما
بيان مجازية التغليب والعلاقة وانه من اي نوعه فلم اجد احدا حام حوله ثم ان
القوم سكتوا عن تعريف التغليب لاحتوائه على حقائق مختلفة وفنون متباينة
وكانهم لم يجدوا قدرا مشتركا يندرج فيه الكلي ويشمله وههنا اشكال صعب لا يحيص
عنه وهو ان التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين
الحقيقة والمجاز كما يلوح عليك التتبع لامثلته لا يقال الكل معنى مجازي اذ
اللفظ لم يوضع له فلا جمع لانا نقول فيلزم انه لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه
العلة في كل جمع فافهم والجواب ما اشار اليه السيد في حاشية الكشاف وهو ان
الجمع الممتنع انما يلزم اذا كان كل منهما مرادا باللفظ وهاهنا اريد به معنى واحد
تركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع
مجازا ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون
هناك ارتباط يجعلهما معنى واحدا عرفا يقصد اليه بارادة واحدة في استعمالات
الالفاظ وقد يثنى ويجمع غير المتفقين في اللفظ بعد جعلهما متفقي اللفظ
بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شي واحد كما تقول لابي بكر وعمر

فقالوا

215

فقالوا العمران وكذا القمران والحسنان وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كما في العمرين
وللحسنين لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان
احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس
والقمر انتهى ومن التغليب العمران لعمرو بن خالد وبدر بن عمرو قال الشاعر
اذا اجتمع العمران عمرو بن جابر ۔ وبدر بن عمر خلت ديبان تبعا
والزهدمان لزهدم وقيس من بني عوير قال الشاعر
جزاني الزهدمان جزا سوء ۔ وكنت المرء يجزى بالكرامه
وقال ابو عبيد هما زهدم وكردم والاحوصان للاحوص بن جعفر وعمرو
ابن الاحوص والابوان للاب والام والخشفان للخشف واخيه سيف ابني اوس
والمصعبان لمصعب بن الزبير وابنه عيسى او اخيه عبد الله والخبيبان
لابي خبيب عبد الله بن الزبير واخيه مصعب قال فذلي من نصر الخبيبين قدي
والبحران لبحر وفراس ابني عبد الله بن سلمه والحران للحر واخيه ابي قال
قال الشاعر الا من بلغ الحرين عني ۔ معلغلة وخص بها ابيا
والاقرعان للاقرع بن حابس واخيه مرثد والطليحتان لطليحة بن خويلد
الاسدي واخيه خيال والخزيمتان والزنيبتين وهما خزيمة وزنيبة من باهله
وهل يشترط اتفاق المعنى فيه اقوال احدها نعم وعليه اكثر المتاخرين فمنعوا
تثنية المشترك والمجاز وجمعهما باعتبار معنييه لانهما المختلفة ونحو المعري
في قوله جاد بالعين حين اعمى هواه ۔ لبه فانثنى بلا عينين
والثاني لا وصححه ابن مالك تبعا لابي بكر بن الانباري قياسا على العطف ولوروده
في قوله تعالى واله ابائك ابراهيم واسمعيل واسحق وقوله صلى الله عليه وسلم
الايدي ثلاثة يد الله العليا ويد المعطي ويد السايل السفلى وقول العرب
القلم احد اللسانين وخفة الظهر احد اليسارين والغربة احد السبايين
واللبن احد اللحمين والحمية احد الموتين ونحو ذلك والثالث وعليه ابن عصفور
الجواز ان اتفقا في المعنى الموجب للتسمية نحو الاحمران للذهب والزعفران والا
فالمنع وقال ابن الحاجب وهل يجوز ان نا خذا اسم فتثنيه باعتبار المدلولين

كقولك عينان في عين الشمس وعين الماء فيه خلاف والظاهر ان جوازه شاذ
والاكثر على خلافه انتهى وما جا على الطريقة القلي قول ابن العلا
الوتر في جفني وفي جفن منصلي ، غزالان ذا نوم وذاك مشطب ،
المنصل السيف والمشطب السيف الذي فيه شطب على زنة غرف اي طرايق
في متنه وعليه قول الحريري في المقامة العاشرة
، جادبا لعين حين اعمى هواه ، لبه فانثني بلا عينين ،
فهذا وامثاله عند المحققين ما يحمل على الشذوذ وقد اورد على هذا المذهب
تثنية العلم وجمعه وتقريره ان نسبة العلم المشترك الي مسمياته كنسبة
المشترك الي مسمياته اذ العلم لم يوضع للقدر المشترك بين مسمياته كما ان
المشترك كذلك وقد صح ان يقال الزيدان والزيدون باتفاق فليصح القران
والقرود باعتبار المدلولات المختلفة واجاب ابن الحاجب عنه بوجهين تقرير
الوجه الاول ان مسمى العلم ذات شخص معين من غير نظر الي حقيقته من كونه
ادميا او غيره فاذا اجتمع معه مسمى اخر مثله فذلك العلم تصح تثنيته لان
مسمى الثاني من جنس الاول اذ المراد هنا بالجنس ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد
بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كانت ماهياتهما مختلفة كالابيضين لانسان
وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتهما
التي اشتركا فيها او متفقة كما تقول الابيضان لانسانين والبيض لافراس
وسوا كان الواضع واحدا كالرجلين او اكثر كالزيدين فان نظر كل واحد من
الواضعين في وضع لفظ كلمة زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك
المسمى متميزا به الاسم عن غيره اي ماهية كان حتى لو سمي بزيد انسان وسمي به
فرس فالنظر بالوضعين الى شي واحد كما في الابيضين وهو كون تلك
الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وتقرير الوجه الثاني انه لو سلم ان العلم
الذي فيه اشتراك بالنسبة الى مسمياته لم يلزم من صحة الزيدين صحة القرئين
للحيض والطهر لان القرء اذا كان للحيض فهو اسم جنس اذ له بهذا المعنى
افراد وكذا اذا كان للحيض فهو اسم جنس للطهر وقد صح ان يثنى باعتبار

كالمشترك م

فردي

فردي احد الجنسين فلو عدل عن الاقتصار على ذلك وثني باعتبار فردي الجنسين
لاورث لبسا اذ لا يعلم أثني باعتبار فردي جنس واحد ام باعتبار فردي جنسين
وهذا مفقود في العلم اذ ليس لشي من مسمياته اجناس وقال في شرح الكافيه
الشافيه منع اكثر النحويين التثنيه والجمع في الاسما المتفقة لفظا المختلفة
معنى والذى اراه الجواز بشرط امن اللبس كقولك عندي عينان منقودة
وموروده ووجه ذلك انه لا خلاف في عود الضمير عليها عند امن اللبس
كقولك عندي عين منقوده وعين موروده اجتمعا للضيف فكما اجتمعا في
الاضمار يجتمعان في الاظهار وممن اجاز ذلك ابن الانباري مستدلا بحديث
الايدي ثلاثه قال الدماميني قلت الدليل ضعيف اذ لا يلزم من مجرد
الاجتماع في الاضمار جواز الاجتماع في الاظهار ثم هذا الذي ذكره ابن
الحاجب في شرح الكافيه مخالف لما هو قول ابن مالك في التسهيل وفي
المغني على رايه لاشعاره بقلة القايلين به ولا طلاقه فيه اذ لم يقيد بامن
اللبس السادس ان لا يستغنى عن تثنيته وجمعه بتثنية غيره
وجمعه فلا يثنى بعض للاستغنا عنه بتثنية جز ولا سو للاستغنا
عنه بسيان تثنية سي ولا ضبعان اسم الذكر للاستغنا عنه بتثنية
ضبع اسم المونث على انه حكى سوان وضبعانان ولا يثنى ولا يجمع اسما
العدد خلافا للاخفش غير ماية والف للاستغنا عنها اذ يغني عن تثنية
ثلاثه سته وعن تثنية خمسة عشر وعن تثنية عشره عشرون وعن
جمعها تسعه وخمسة عشر وثلاثون ولما لم يكن لفظ يغني عن تثنية
مايه والف وجمعها ثنيا وجمعا واستدل الاخفش على ما اجازه
بقوله لها عند عال فوق سبعين دايم واجيب بانه ضروره ولا
يثنى اجمع وجمعا على راي البصريين للاستغنا عنهما بكلا وكلتا ولم
يجمع لسا لاستغنا عنها بجمع سها لـ قاله ابن جني في كتاب التمام السابع
ان يكون فيه فايده فلا يثنى كل ولا يجمع لعدم الفايده في تثنيته وجمعه
وكذا الاسما المختصه بالنفي كاحد وعريب لافادتها العموم وكذا

الشرط وان كان معربا لافادته ذلك الناس ان لا يشبه الفعل فلا يثنى ولا يجمع
من لانه جار مجرى التعجب ولا قايم من اقايم زيد الا على لغة اكلوني البراغيث كما
سياتي في باب المبتدا لانه شبيه بالفعل واعلم ان اصل التثنية والجمع العطف
وانما عدل عنه للاختصار فلا يجوز الرجوع اليه لان الرجوع الى اصل مرفوض
ممنوع الا في الضرورة ، ليث وليث في محل ضنك ، وهو في الجمع افسح منه في
التثنية لكثرة الفاظه وسوغه في الاحيان رفصل ظاهر نحو مررت بزيد
الكريم وزيد البخيل او مقدر لقول الحجاج وقد نعي له المحمدان ابنه واخوه
انا لله محمد ومحمد في يوم اراد محمد ابني ومحمد اخي وقال الرضي قبل اصل
المثنى والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر قال ،

، ليث وليث في محل ضنك ، كلاهما ذو اشر ومحك ، وقال
، كان بين فكها والفك ، فارة مسك ذبحت في سك ،

وقد يجي العطف نثرا في الشذوذ واما اذا قصد التكثير كما في قوله

، لو عد قبر وقبر كان اكرمهم ، بيتا وابعدهم عن منزل الذام ،

وفصل بينهما بفصل ظاهر نحو جاني رجل طويل ورجل قصير او بفصل مقدر
نحو جاني رجل فاكرمت الرجل والرجل الذي ضربته اي الرجل الجاي والرجل
الذي ضربته فيجوز العطف كما رايته من غير شذوذ وضرورة وقد يكرر
للتكثير بغير عطف نحو صفا صفا ودكا دكا وقد يثنى ايضا للتكثير كقوله
تعالى ثم ارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك انتهى وعبارة التسهيل
ولا يغني العطف دون شذوذ او اضطرار الا مع قصد التكثير انتهى
ثم التكثير يحتمل معنيين احدهما ان يراد بذلك ان المعنى ليس على شفع الواحد بل على
الكثر من ذلك قال السجري تقول لمن صدر منه ذنب وذنب وذنب وذنب
ولمن تعدد عليه عطايا اعطيته اياها وقد اعطيتك مايه ومايه ومايه
ومايه فهذا افخم في المعنى من ان يقول اربعة ذنوب واربعمايه الثاني ان
يراد التكثير اللفظي لا المعنوي كان تكون قد اعطيت شخصا مايتين ثم قال
لك بين الناس هلا اعطيتني مايه فقلت له قد اعطيتك مايه ومايه

هذا

نوع من الطيب
صح

١٦٧

فهذا المقام احسن من ان تقول مايتين وينبغي ان يقيد العطف بالواو وفي
كتاب التصحيف الكبير للعسكري انه لا يجوز في قام زيد فزيد قام الزيدان بحلا
قام زيد وزيد ولم يذكروا على الشذوذ شاهدا ومن الاضطرار ما تقدم من قوله
ليث وليث في محل ضنك ، ويحكى انه لما بلغ الحجاج ان رجلا من بني حنيفة
باليمامة يقال له جحدر يقطع الطريق فاحتال حتى ظفر به فقال له ما حملك
على ما فعلت فقال جفوة السلطان وكلب الزمان وجراة الجنان ولو بلاني
الامير لوجدني من صالح الاعوان فقال اني قاذف بك مكبلا في حاير فيه
اسد قد اجيع فيه ثلاثة ايام فاقبل اليه يرتجز ،

، ليث وليث في محل ضنك ، كلاهما ذو انف ومحك ،
، ان يكشف الله قناع الشك ، فهو احق منزل بترك ،

فزار الاسد وحمل عليه فضربه جحدر بالسيف ففلق هامته فاعجب الحجاج ذلك
ونرض له ولاهله قوله في حاير اي مكان مطمين او بستان او مكان هو مجمع
الما وقوله انف اي ذو استنكاف تقول انف من الشي يانف انفا وانفه اذا
استنكف والمحك اللجاج ومن الفصل الظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم اذل
لها بنفسين نفس في الشتا ونفس في الصيف ومن المقدر كما تقدم قول الحجاج
وقد نعي له المحمدان ابنه واخوه سبحان الله محمد ومحمد في يوم اي محمد ابني
ومحمد اخي واباها عنى الفرزدق بقوله ،

ان الرزية لا رزية مثلها ، فقدان مثل محمد ومحمد

ووجه ذلك ان الفصل يزيل الثقل الحاصل بالتكرار مع المجاورة لاما قيل
من ان ارادة كل منهما بصفة اقتضت ذلك لجواز قولك مررت برجلين
كريم وبخيل وانما جاز ذلك مع كون الفاصل مقدرا لان المقدر بمنزلة المنطوق
ثم لا يكون المبيح للفك في محمد ومحمد ارادة التكثير اللفظي كما في اعطيتك مايه
ومايه اذ المقام مقام تعظيم للمصاب وتعظيمه لشانه فالعطف اليق به كما تقرر
فان قيل ما الحكمة في جريان صيغة المثنى على طريقة واحدة من غير تفرقة بين

منى العاقل وغيره كما فعل فى الجمع حيث فرق فيه بين صيغتى جمع ما يعقل وما
لا يعقل قبل ان المثنى لما كان لا يصلح الا لوجه واحد فلم يكن مسلمان لاكثر من اثنين فكان
ما يعقل وما لا يعقل واحدا فى المثنى ولم يحتج الى الفرق بين الصيغتين فى المثنى بخلاف
الجمع فانه يحتمل الكثرة والقلة وجمع المذكر السالم خص بالقلة من العاقل دون جمع
المونث السالم فلذلك افترقت صيغتاه كالزيدان والهندان كل منهما مجرور ربما
مقدرة منع من ظهورها الحكاية **قوله** فانه يرفع بالالف ويجر وينصب باليا
ولو قال فان رفعه الالف المفتوح ما قبلها علة لكون باب المثنى من ابواب النيابة
وجره ونصبه اليا لكان اولى وما ذكره من ان اعرابه واعراب الجمع السالم
بالحروف هو المشهور وهو مذهب جماعات واختاره جمع محققون كابن الحاجب
وابن مالك وذلك لان الحركات استوفتها الاحاد وفى حروف ما يصلح ان يكون
اعرابا من حروف المد وانما اعربا هذا الاعراب المعين لان الالف والواو جلبا
قبل الاعراب علامة للتثنية والجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى
والواو لثقله لكثرة عدد الجمع فلما ارادوا اعرابهما جعلوا الالف والواو لاسبق
الاعراب وهو الرفع لانه علامة العمد فلم يبق من حروف اللين التى هى الاولى
بالقيام مقام الحركات الا اليا للجر والنصب فيهما والجر اولى بها فقلبت الالف
والواو يا فى الجر فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتى
الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل اليا فى المثنى ابقا على الحركة الثابتة
قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل يا الجمع فقلبت كسرا
لاستثقاله قبل اليا الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان
السعى لو قلبت اليا لضمة ما قبلها واوا مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير
الحرف فلم يعكس مع ان فى اعطا المثنى الذى هو اخف الواو التى هى اثقل
واعطا الجمع الذي هو اثقل الالف التى هى اخف تعادلا بينهما لئلا يفوت المناسبة
بين كل منهما وعلامته وهذا مبنى على ان اعتبار التعادل وفيه ما فيه وذهب قوم
وعزى الى سيبويه الى انهما معربان بحركات مقدرة على تلك الحروف لان اصل
الاعراب ان يكون بالحركة وقد امكن بحسب التقدير فليقل به قال الرضى

وفهم

وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول وقال غيره لا وجه لتقدير
الفتحة فى اليا لخفتها بدليل رايت القاضى فكان يلزم منه ظهور النصب فى اليا
لخفته عليها وقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واجاب ابو حيان عن الاول
بانهم لما حملوا حالة النصب على حالة الجر اجروا الحكم على اليا حكما واحدا فكما
قدروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقا للحمل على الثانى وبان المانع من قلبها الفا
قصد الفرق بين المثنى المركب وغيره وان كان القياس القلب ولذلك لاحظه من
العرب من يجرى المثنى بالالف مطلقا وذهب اخرون منهم الاخفش والمبرد
والمازنى الى انهما معربان بحركات مقدرة على ما قبل تلك الحروف كالدال فى الزيد ان
والزيدون والزيدين والزيدين ورده ابن مالك بان هذه الاحرف تكملة للاسم
لانها زيدت لمعنى كالف التانيث فلا يكون ما قبلها محلا للاعراب وبان الاعراب
لو كان مقدرا على ما قبلها لم يحتج لتغييرها كالمقصور وبان الاعراب انما جى به لبيان
ما يحدث بالعامل والحروف وافية بذلك فلا يعدل عنها فان قلت لم صحح ابن مالك
القول بان اعرابهما بالحروف لا بحركات مقدرة عليها وعكس ذلك فى الاسما الستة
كما تقدم قلت قد سال شيخنا ذلك واجاب بما نصه لعله لتكون المفردات كلها
فى الاعراب على طريقة واحدة ولانها اصل فالاولى اعرابها بالاصل الذى هو الحركات
ومذهب الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة
عشر وليس الاختلاف عنده اعرابا بل كل واحد صيغة مستانفة كما قيل فى
اللذان وهتان وهذان قال الرضى وليس بشى لانه لم يحذف المعطوف فى
نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف فبنى اما فى المثنى
والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا
بحرف العطف فلم يبق الا المتضمن لمعنى حرف العطف فان قال بل المفرد
الذى لحقه علامة التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف لو فرعه
على الشيئين او الاشيا وعلامة التثنية دليل تضمن المفرد واوا واحدة
وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر من واو فهو مثل تضمن من لهمزة الاستفهام
وان الشرطية قلنا بل الاهد رمعنى العطف لو سلمنا ان اصل كان ذلك

وجعل المفرد في المعنى واقعا على شيين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظة كلا سوا
الا ان كلا لم يقع على المفرد فلم يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عند
التثنية الى علامة لئلا يلتبس بالواحد وكذا نقول جعل المفرد في المجموع جمع اسما
واقعا على اشيا كلفظ كل الا ان كلا لم يحتج الى علامة الجمع اذ لا يلتبس بالمفرد لانه لم
يوضع له واحتاج المجموع الى العلامة لو وقوع ما لحقته على المفرد ايضا وليس كل لفظ
مفرد فاحتيج الى علامة الجمع رفعا للبس فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق
على ذي اجزا متضمنا لوا والعطف والا وجب بنا عشر وخمسة وغير ذلك من
الفاظ العدد ونحو كل وجميع ورجال بل نقول وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين
في نسبة الحكم اليهما او على الاجزا المتساوية فيه على وجهين اما بواو العطف ظاهرا
نحو جاني زيد وعمرو او مقدرا كجاني خمسة عشر وذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة
للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع وضعا وهذا على ضربين اما ان توضع الكلمة
للمجموع بعد وضعه للمفرد كلفظة المثنى والمجموع او توضع للمثنى والمجموع اولا
ككلا وكل وجميع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشر ويبطل مذهب
الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال اتفاقا مع اطراد ما ذكر فيهما ايضا انتهى
وقال ايضا فان قيل علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم
في الاسما الستة وفي المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها فالجواب ان حق
اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها وفي اخرها لما تقدم
من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا
بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع
حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي هي من سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف
اخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما
تجعل اعرابا بعد ثبوتها وكونها اخر حروف الكلمة **قوله** وحملوا عليه اي على
المثنى في الاعراب بالحروف اربعة الفاظ وهل هذا الحمل حمل قياس او حمل
استقرا ادعى استنباطا الاظهر الثالث ومما حمل عليه ايضا مذروان لطرف
الالية فانه والقوس وجانبي الراس وقيل طرفا كل شي فانه لم يستعمل مفرده

وفي

وفي الصحاح المذروان اطراف الاليتين ولا واحد لهما لانه لو كان واحدهما مذرى
على ما يزعم ابو عبيدة لقالوا في التثنية مذريان لان المقصود اذا كان على اربعة
احرف يثنى بالبا على كل حال نحو مقلى ومقليان والمذروان من القوس الموضعان
اللذان يقع عليهما الوتر من اعلى واسفل ولا واحد لهما والثنايتان ودعقال
البعير ونحو ذلك من حبل مثنى وكل واحد من ثنيه فهو ثنا لو افرد تقول عقلت
البعير بثنايين اذا عقلت يديه جميعا بحبل او بطرفي حبل وانما لم يهمز لانه لفظ
جا مثنى لا يفرد واحده فيقال ثنا فتركت اليا على الاصل كما فعلوا في مذروين لان
اصل الهمزة في ثنا لو افرد يا لانه من ثنيت ولو افرد واحده لقيل ثنا كما تقول
كسا ان وردان انتهى فانه لم يستعمل مفرده ومنه ثنايان لطرفي العقال ولا
يمكن ان يزعم زاعم انه ثابت في التقدير وذلك لان معنى ثنا لو استعمل طرف الحبل
وليس في الطرف الواحد معنى التثنية كما لم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثن اذ ليس في
المفرد معنى التثنية فالثنايان طرف الحبل المثنى في مجموع الحبلين لا في كل واحد
من طرفيه ومنه نحو الكلبتين لالة الحداد ومقبضتين فانه لا يصلح للتجريد
ومنه ما دل على مفرد نحو الابهرين ورامتين قال المصنف الذي يظهر ان
النحاة اذا اطلقوا المثنى في باب الاعراب ارادوا دخول مثل ذلك لان وضعه
ليدل على اثنين واستعماله لغيره مجاز ومنه نحو حوالينا فانه وان صح للتجريد
الا انه لا يختلف معناه في الحالين ومنه الاعلام كالبحرين والد ونكني الحسنين
ولكابين ومنه باب التغليب كالابوين للاب والام والقمرين للشمس والقمر
والعمرين لابي بكر وعمر فانه ليس بمثنى اذ لا يصلح لعطف مثله عليه وهذا النوع
مسموع يحفظ ولا يقاس عليه ثم تارة يغلب الاشرف كالمثال الاول وقال الله
تعالى ورفع ابويه على العرش وتارة المذكر كالثاني وتارة الاخف كالثالث
وتارة الاعظم نحو مرج البحرين وما يستوي البحران قال المصنف واخراج
هذا النوع من باب المثنى لا يعرف لغير الناظم ولا احد ايذكر فيما حمل على
المثنى سواه لعلمهم بشمول اسم المثنى له وذلك انه انما جاز بعد ان قدر
تسمية الشمس قمرا ونحوه وتقدم ما فيه ايضا ومنه ما اريد به التكثير نحو

نحو ثم ارجع البصر كرتين لان المعنى كرات اذ البصر لا ينقلب خاسا وهو حسير من كرتين
بل كرات ومثله قولهم سبحان الله وحنانيه وقوله وبهمهين قذفين مرتين اي
بهمه بعد بهمه وهذا النوع يجوز فيه التجريد من الزيادة والعطف كقوله •
• تخدي بنا نجب افنى عرائكها • خمس وخمس وتاويب وتاويب •
تخدي بخا معجمه ودال مهمله اي تسرع يقال خدت الناقه تخدي اي اسرعت والعرائك
جمع عريكه وهي الطبيعه والمراد بها لين الانقياد والخمس بكسر الخا المعجمه من اظما
الابل وهو ان ترعى ثلاثة ايام وترد اليوم الرابع والتاويب الرجوع ومنه ما هو
جمع في المعنى كقوله واصلحوا بين اخويكم وقوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار
قال المصنف والتحقيق ان هذا النوع وما قبله من المثنى وان اطلاق الاول
على اكثر من اثنين مجاز عارض فلا يخرجه عن تسميته مثنى واما الثاني فالمراد بالمثنى
ما يدل على اثنين سواء كانا من جنس المفرد او الجمع ومنه هذان واللذان ونحوهما
عند ابن الحاجب لانه قد ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعه للمثنى غير
مبنيه على الواحد بدليل تشديد النون وانهم لم يقولوا ذيان والذيان وتقدم ما
فيه ومنه ما سمي به من المثنى وقد ذكر المرادي فيه لغتين الاولى ان يعرب بعد
التسميه بما كان يعرب به قبلها الثانيه ان يجعل كعمران في التزام الالف واعرابه على
النون اعراب ما لا ينصرف وقيده في التسهيل بان لا يجاوز سبعة احرف فان جاوزها
كاشهيبابان لم يجر اعرابه بالحركات ويمكن ادخاله في المثنى بان يراد المثنى ولو فيما
مضى قال ابن مالك وندر هنا الاستعمال كالمثنى في متمحض الافراد كقوله
• على جردا يقطع ابهراها • حزام السرج في خيل سراع •
ثنى الابهر وهو عرق مجازا **تنبيه** قال ابن مالك هذه الكلمات يعني
الملحقه بالمثنى لا تسمى مثناة وان اطلق عليها ذلك فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح
كما يقال لاسم الجمع جمع انتهى فافادانها يقال لها اسما تثنية كما يقال اسما جمع
قوله اثنين واثنتين مطلقا زاد في شرح الشذور التصريح بثنتان وهي في لغة تميم
وقوله مطلقا حال اي حال كون كل منهما غير مقيد بكونه مع الضمير سوا افردت
او ركبت مع العشرة او اضيفت الى ظاهر او مضمر ويمتنع اضافتها الي ضمير

سبعة؟

١٢٠

تثنيه فلا يقال جا الرجلان اثناهما والمراتان اثنتاهما وثنتاهما لان ضمير
التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشي الى نفسه
قاله المصنف في شرح اللمحة وفيه نظر لجواز ان يراد بالاثنين غير معنى الضمير مما
هو ثابت له فليتامل وذكر المصنف في باب العدد انهما اي الواحد والاثنين
لا يجمع بينهما وبين المعدود فلا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك
رجل يفيد الجنسيه والوحده وقولك رجلان يفيد الجنسيه وشفع الواحد
اي تكريره فلا حاجة الى الجمع بينهما انتهى وسياتي ما فيه واثنان بالمثلثه للمذكرين
والمذكر والمونث واثنتان بالمثلثه للمونثين ومثله ثنتان وقيل انهما مثنيان حقيقه
والاصل اثن والصحيح ما قاله المصنف اذ لم يسمع اثن ولا اثنه ولا اثنت •
وكلا وكلتا كلا للمذكرين اي او المذكر والمونث وكلتا للمونثين وهما اسمان ملازمان
للاضافة لفظهما مفرد ومعناهما مثنى عند البصريين ومن ثم جاز في ضميرهما مراعاة
المعنى فيثنى ومراعاة اللفظ فيفرد وهو الاكثر وبه جا القران قال تعالى كلتا الجنتين
اتت اكلها وقد اجتمعا في قول الشاعر •
• كلاهما حين جد الجري بينهما • قد اقلعا وكلا انفيهما رابي •
وعلى هذا فالف كلا منقلبه عن واو واليه ذهب سيبويه لابدال التا منها في
المونث كما في اخت وبنت ولم تبدل التا من اليا الا في ثنتين وقيل عن يا واليه
ذهب السيرافي لسماع الامالة فيه ولمالا للكسرة فلا تواتر عند جمع منهم ابن
الحاجب في امالة الالف المنقلبه عن الواو ويجي الكلام عليه في باب الامالة،
ووزنها فعل كمعى ووزن كلتا فعلى كذكرى والفها للتانيث جعل اعرابا كاللام
في كلا وانما جي بالف التانيث بعد التا ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث،
لان التا لم تتمحض للتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رايحة منه لكونها بدلا من اللام،
في المونث كاخت وبنت وثنتان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم تنقلب تا بنت واخت،
في الوقف ها واجاز يونس اختي وبنتي ولو كانت لمحض التانيث لم تجز هذه الامور،
والالف ايضا لما كانت تتغير للاعراب صارت كانها ليست للتانيث فجاز الجمع،
بينهما والتا بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني واصلها كلوي،

اويا وهو اختيار ابي علي وانما قلبت تا التاكيد التانيث اذ الالف تصير يا في بعض
الاحوال فتخرج عن علم التانيث وانما لم يكونا مثنيين اذ لم يثبت كل في المفرد
واما قوله في كلت رجلها سلامى زايده فالالف محذوفه للضرورة كما يجي انه
لم يثبت في المفرد لانثين اثن لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان
الفه كالف عصا بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما تقدم لكن وضعه وضع المثنى
اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من الثني بل لا يمكن
ان يقال لمفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى الثني وذهب بعضهم الى
ان التا زايده للتانيث بدليل حذفها في النسب وقولهم كلوي كما يقال في اخت
اخوي ورد بان تا التانيث لا تقع حشوا ولا بعد ساكن غير الف فاما وقوعها حشوا
في نحو ثمرتان فقليلا تلتبس تثنية المونث بتثنية المذكر ولان الممنوع وقوعها حشوا
في الحروف الاصول وذهب الجرمي الى انها زايده للالحاق والالف لام الكلمة وعليه
الجرمي ووزنه فعتل ولم يثبت مثله في كلامهم وفي قول الالف للالحاق وفي قول اصل
وذهب الكوفيون الى ان لفظهما مثنى والفهما للتثنية ولزوم حذف نونيهما للزومهما
للاضافة قالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احد اللامين وزيد الف
التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل
واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سوا قالوا ويجوز للضرورة
استعمال الواحد قال • في كلت رجلها سلامى زايده • كلتاهما مقرونة بواحده •
وقال • كلت كفيه توالي دايما • بجيوش وعقاب من نعم •
واجيب بانهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال •
كلانا اذا ما نال شيا فاته وقال تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ولوجب قلب
الفهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر او الى المظهر كساير المثاني واما البيتان فالالف
حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التا ولو كانت مفردة لوجب كسر التا في قوله
في كلت رجلها وضمه في قوله كلت كفيه ولكان معنى المفرد مخالفا لمعنى التثنية
قوله مضافين لمضمر اي حال كونهما مضافين لمضمر ولما كان لهما حظ
من الافراد وحظ من التثنية اجريا في اعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى

المثنى تارة وخص اجراوهما مجرى المثنى بحالة الاضافة الى مضمر لان الاعراب
بالحروف فرع الاعراب بالحركات والاضافة الى المضمر فرع الاضافة الى الظاهر
لان الظاهر اصل المضمر فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل مراعاة للمناسبة
وقال الرضي واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا بكون اخره
الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثنى
المعنى وخص ذلك بحالة اضافته الى المضمر وهو ثلاثة اشيا نحو كلاهما وكلاكما
وكلانا لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له
نحو جاني الرجلان كلاهما وجينا كلانا وجيتما كلاكما وان جاز ايضا ان تقول
كلاكما جاني بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جيتما وكلانا جينا
واذا كان في الاغلب جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثنى
ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه في الاعراب ثم طرد ذلك فيها وان لم
يتبع المثنى المعرب نحو جينا كلانا وجيتما كلاكما وجا كلاهما وكلاهما جاني
واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاني اخواك كلا
اخويك **قوله** فان اضيفا الى ظاهر لزمتهما الالف قال الرضي واعلم ان كلا
وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا يوكد التاكيد المعنوي
الا المعارف كما يجي في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى
نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد
وعمرو والحاق التا بكلا مضافا الى مونث افصح من تجريده نحو كلا المراتين هذا
ما ذكره المصنف هو اللغة المشهورة وكنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا
اعراب المثنى ذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا
مضافين الى المضمر في الاحوال كلها كما في المضافين الى المظهر قال الرضي ولا ادري
ما صحته

الباب الثالث باب جمع المذكر السالم

الباب الثالث
باب جمع المذكر السالم اي النوع الثالث من الكلمات التي يقع فيها النيابة
نوع جمع المذكر السالم اي ما يصدق عليه جمع المذكر السالم مفرده من تغير ظاهر
او مقدر والسالم وكذا المكسر صفه للجمع لا للمذكر ولا للمونث لفساد المعنى

كما قاله وهو مبني على ان المراد بالمذكر والمونث الذكر والانثى ولا يتعين ذلك
بل يجوز ان لا يكون المراد المفرد المذكر والمفرد المونث بل هو المتبادر وعلى
هذا فالاولى جعلها صفة للمذكر والمونث لان المتصف بالسلامة
والتكسير صفة هو المفرد وسمي جمع المذكر السالم لسلامة بنا واحده ويقال
له جمع السلامة لمذكر والجمع على حد المثنى اي على طريقته وسياتي
قوله كالزيدون والمسلمون تجري فيه نظير ما تقدم في قوله
كالزيدان فلا تغفل **قوله** فانه يرفع بالواو ويجر وينصب باليا علة
لكون باب جمع المذكر السالم من ابواب النيابة ولو قال فان رفعه الواو
وجره ونصبه اليا لكان اولى وما ذكره من ان اعرابه بالحروف هو
مذهب جماعات واختاره جمع محققون كابن مالك وابن الحاجب وذلك
لما تقدم في باب المثنى وتقدمت بقية الاقوال التي في جمع المذكر السالم
قوله المكسور ما قبلها اي لفظا كالزيدين او تقديرا كالمصطفون فان
الاسم المقصور الذي اريد جمعه تحذف الفه في الجمع ويبقى ما قبلها مفتوحا
ولم يغير لتدل الفتحة على الالف المحذوفة كمصطفون اصله مصطفاون
حذفت الالف لالتقا الساكنين وقس عليه مصطفين وانما قلبت الالف
يا في المثنى ولم تحذف كما حذفت في الجمع لانها لو حذفت في المثنى لاشتبه
المثنى بالمفرد في الرفع اذا اضيف نحو جاني اعلا اخوتك ولا يلتبس في
الجمع فانك تقول فيه اعلوا اخوتك هذا وقال ابو البقا في شرح لمع ابن
جني وانما فتح ما قبل يا المثنى وكسر ما قبل يا الجمع لوجهين احدهما
ان المثنى اكثر من الجمع فخص بالفتحة لانها اخف من الكسرة بخلاف
الجمع والثاني ان نون المثنى كسرت على اصل التقا الساكنين فلم يجمع
بين كسرتها وكسرة ما قبل اليا فرارا من تقل الكسرتين وبينهما يا ثم
عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع بيعتدل اللفظ
فيصير في كل واحد منهما يا بين فتحة وكسرة **قوله** ويشترط في كل ما
يجمع اي اسما كان او صفة هذا الجمع اي جمع المذكر السالم وقال شيخنا

الاسان

الاشارة بهذا الجمع يحتمل ان تعود الى جمع المذكر السالم في قوله باب جمع المذكر
السالم والى الرفع بالواو والجر والنصب باليا في قوله فانه يرفع بالواو الخ
وايا ما كان فهو منقوض اما الاول فلان اهلا وابلا ونحوهما مما تناوله
النوع الثالث من المحمولات جمعت جمع السلامة مع انتفا الشروط
كما اعرب المصنف بجميع ذلك واما الثاني فلان الانواع الثلاثة اعربت
بالحرفين مع انتفا الشروط الخمسة كما في سنة او بعضها كما في غيرها فان
قيل نختار الثاني ولا نقض بالانواع المذكورة لانها محمولة كما صرح به
قلت الحمل وهو القياس يتوقف على تساوي المحمول والمحمول عليه في
علة الحكم وثبوت شرطه وانتفا مانعه كقياس الحلي على المشكوك في
وجوب الزكاة لمساواته له في بلوغ النصاب وثبوت الحول وانتفا
الدين على القول بمانعيته واعراب الجمع بالواو واليا مشروط بالشروط
الخمسة فالحاق الانواع الثلاثة به في ذلك الاعراب يتوقف على وجود
شرطه فيها واذ لا وجود فلا الحاق فليتامل انتهى وقد يقال نختار
الاول ولا نقص بما تناوله النوع الثالث لان هذه شروط لما يجمع
باطراد واما النوع الثالث فسماعي نعم يرد النقص بباب سنين قال
السماعيات انما يليق بها العد لا الضابط اذ هو انما يليق بالقياسيات
واشكل من التعبير بالضابط تعبير المصنف فيما سياتي بالاطراد
ونختار الثاني ولا نقص بالانواع المذكورة **قوله** الخلو من تا التانيث
اي المغايرة لتا نحو عدة وثبة علمين ليدخل نحو ذلك كذا قاله بعضهم
وتركه المصنف هنا كالناظم في النظم لان ذلك ليس بجمع تصحيح بل
ملحق به كما سياتي والمراد بنحو عدة كل علم ثلاثي عوض من فايه تا التانيث
وفي شرح التسهيل للدماميني قال ابن قاسم والمراد بها كل ما كانت
التا فيه عوضا عن الفا كعدة او عن اللام كثبة انتهى فلا يجمع نحو طلحة
ولا يشترط الخلو من الف التانيث فيجوز جمع نحو حبلى وسلمى واسما
وحمرا اعلاما الرجال وسو فيما خلا من التا لم يوضع لمونث اصلا كاحمد

وعمرام وضع لمونث وسمي به مذكر قال ابو حيان فلو سميت رجلا
بزينب او سلمى واسما جمع بالواو والنون باجماع اعتبارا بمسمياتها فان لم
يخل منها لم يجمع بهما كاخت وطلحة ومسلمات اعلام رجال قال ابو حيان
ولذلك عبرنا التانيث دون هايه ليشمل ما ذكر ثم العلة لما ذكر انه لا
يخلو اما ان يحذف له التا او لا ويلزم على الثاني الجمع بين علامتين
متضادتين وعلى الاول اخلال لانها حرف معنى وقد صارت بالعلمية
لازمة للكلمة لان العلمية تسجل الاسم وتحصره من ان يزاد فيه او
ينقص وخالف الكوفيون في هذا الشرط فجوزوا جمع ذي التا بالواو
والنون مطلقا فقالوا في طلحة وحمزة وهبيرة طلحون وحمزون
وهبيرون واحتجوا بالسماع والقياس اما السماع فقولهم في علانيه
للرجل المشهور علانون وفي ربعة للمعتدل القامة ربعون واما
القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير وان ادى ايضا الى حذف
التا قال وعقبة الاعقاب في الشهر الاصم واجيب عن السماع بشذوذه
وعن القياس بان جمع التكسير يعقب تانيثه التا المحذوفة ولا تانيث
في جمع السلامة يعقبها على ان جمعه تكسيرا غير مسلم لانه لم يرد منه سوى
هذا البيت فلا يقاس عليه مع امكان تاويله بجعل الاعقاب جمع عقبه
بمعنى الاعتقاب لا العلم وعبارة الرضي فلا يجمع نحو طلحة في الاسما
وعلامه في الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم
ذي التا فانهم اجازوا الطلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها
قياسا على الجمع بالالف والتا كما قالوا ارضون بفتح الرا لما كان حقه الالف
والتا والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو
قوله ؎ نضر الله اعظما دفنوها ؞ بسجستان طلحة الطلحات ؞
واما القياس فلان التا لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير
والتانيث وان حذفت كما عملوه فحذف مع عدم ما يدل عليه وغلب على
الظن انه جمع المجرد بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو

ربعون وعلانون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا التا على ذي الالف
فليس لهم ذلك لان الممدودة تقلب واوا فتمحي صورة علامة التانيث
وانما قلبوا همزتها دون اليا لتشابههما في الثقل كما قيل صحراوات والالف
المقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وانما لم تحذف الممدودة
والمقصورة للزومهما الكلمة فكانهما لامها انتهت **قوله** ان يكون لمذكر فلا
اعتبار باللفظ اذ لا خلاف انك لو سميت رجلا بزينب او اسما او سلمى جمعته
بالواو والنون كما تقدم قال الدماميني وانظر لاي شي امتنع نحو طلحون وقيل
وقيل طلحات فاعطي حكم المونث اعتبارا باللفظ وقيل في العدد ثلاث طلحات
بالحاق عدده حرف التا على اعطايه حكم المذكر اعتبارا بمعناه ولاي شي قيل
زيينب فلم ترد التا في التصغير تنزيلا للحرف الزايد منزلة تا التانيث
ولم يقل في زينب منقولا الى المذكر زينبات تنزيلا له منزلة طلحة انتهى
واذا اجتمع مذكر ومونث غلب المذكر فيقال زيد والهندان قايمون
فالشرط ان يكون بعض الاحاد لمذكر وسيأتي **قوله** فلا يجمع نحو زينب
اي علما لمونث كما تقدم **قوله** ان يكون العاقل اي لما هو من جنسه كزيد
وضارب لانسان لا يميز لصغر او جنون وكالعاقل في اطراد جمعه بالواو والنون
المشبه بالعاقل صرح به الناظم في شرح الكافية حيث قال والمراد منه ما كان واحده
لمذكر عاقل او شبيه به كرايتهم لي ساجدين خاليا من تا التانيث الخ ثم قال ايضا
واطراد الجمع بالواو والنون في المشبه بمن يعقل نحو رايتهم لي ساجدين ومثله في
التسهيل ثم قال فيه وكون العقل لبعض مثنى او مجموع كاف مع اتحاد
المادة اي فتقول مسلمون في مسلم ومسلمتين ومسلمان في مسلم ومسلمة وخرج
اختلاف المادة فلا يقال رجلان في رجل وامراة ومقتضاه انه لا يجوز
التغليب حينئذ وفيه نظر وقضية عبارته اشتراط العقل في التثنية لكن قال
الدماميني وادخاله المثنى في هذا الحكم سهو لان العقل غير مشروط فيه قطعا
قيل لو قال العالم لكان اشمل ليدخل فيه صفات الباري سبحانه وتعالى
نحو فنعم القادرون وانا لموسعون وفيه نظر لان الكلام في الجمع المعتبر وقد

مراده الباري سبحانه وتعالى م

نص ابن مالك عليه انه لا ينقاس الجمع في صفات الله تعالى لان اسماءه تعالى
توقيفيه وان ما ورد من ذلك يلحق بالجمع سماعا قال الدماميني ولا
ولا يخفى ان معنى الجمعيه في اسما الله تعالى ممتنع وما ورد منها بلفظ الجمع
يقتصر فيه على محل وروده ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياسا على
ما ورد انتهى وقال الرضى وقد يشبه غير اولي العلم بهم في الصفات
اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العقلا كقوله تعالى اتينا طايعين
وقوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لي ساجدين ومنه
نوالعقل وكل في فلك يسبحون وقول المصنف يعني ابن الحاجب علم
يعقل ومذكر يعقل الا ولي فيه ان يقول علم يشمل نحو قوله تعالى
فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لايهام العقل المنع من
القبايح الجايز على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا انتهى وفيه في مواضع
اخر واعلم ان التذكير غالب للمونث فيكفي كون البعض مذكرا نحو زيد وهند
ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل في بعضهم كان نحو زيد والحمر
مقبلون وشذ ضبعان في الضبع التي للمونث والضبعان الذي للمذكر
والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون ضبعان اخف منه مع ان بعض
العرب يقول للمذكر ايضا ضبع انتهى وخص اولو العلم بالجمع المصحح بالواو
والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحة في الجمع اشرف من التكسير
هذا وقال شيخ شيخنا الثلاثة يعني الشروط الثلاثة منقوضه بقوله تعالى
قالتا اتينا طايعين ولا يخرجه تنزيله منزلة العاقل عن ذلك اي عن كونه
لغير عاقل انتهى وقد يقال يتحصل من كلامهم ان الشرط ان يكون لمذكر عاقل
حقيقه او حكما بان يشبه غير الذكر العاقل به فلا ينتقض الشرطان الاخيران
او يقال هذا ليس بجمع حقيقه بل ملحق به فلا نقض اصلا ومن المشبه بالعاقل
قول الشاعر يصف قوسا وسهامها

مخالفتي دون الاخلا نبعة	ترن اذا ما حركت وتزمجر
لها فتية ماضون حيث رمتهم	شرابهم فان من الدم احمر

والمراد

والمراد بالنبعة القوس وبالفتية السهام والشاهد في قوله ماضون ومما
احسن قول بعض الشعرا المتاخرين ملغزا في القوس والنشاب

ما عجوز كبيرة بلغت عمرا طويلا وتيقها الرجال	
قد علا جسمها اصفرار ولم تشك سقاما ولا علاها هزال	
ولها في البنين سهم وقسم	وبنوها كبار قدر نبال
واراهم لم يشبهوها ففي الام اعوجاج وفي البنين اعتدال	

قوله فلا يجمع نحو واشق علما لكلب وسابق صفة لفرس خرج نحو واشق علما لعاقل
وسابق صفة له فيجمع بالواو والنون **قوله** اما علما قال لمازني غير معدول فلا
يجوز في نحو عمران يجمع هذا الجمع بل ولا ان يثنى ولا يجمع مطلقا وتقدم ما فيه
قال الدماميني فان قلت اذا قيل الزيدون فقد وقع الجمع في غير علم ضرورة ان
تثنية العلم وجمعه يقتضي اخراجه عن حقيقة كونه علما اذ يصير نكرة لان العلم
انما يكون معرفة على تقدير افراده لموضوعه لانه لم يوضع علما الا مفردا فاذا قصد
الى تثنيته وجمعه فقد زال معنى العلميه معه فصار نكرة قلت معنى كلامهم
ان الاسم اذا كان علما بشروطه صح ايراد الجمع عليه وذلك بعد تنكيره وليس
المراد انه يبقى علما وهو على تلك الحالة وهذا ما يحاجى به فيقال امر شرط وجوده
لحكم فاذا وجد لم يثبت ذلك الحكم الا بعد ازالة ذلك الامر الذي اشترط وجوده
فصار في الحقيقه وجوده شرطا للاقدام على الحكم وعدمه شرطا لثبوت ذلك
الحكم وقد عن لي ان انظم ذلك لغزا فقلت

ايا علما الهند لا زال فضلكم	مدى الدهر يبدو في منازل سعده
الم بكم شخص غريب لتحسنوا	بارشاده عند السوال لقصده
وها هو يبدي ما تعسر فهمه	عليه لتهدوه الى سبل رشده
فيسال ما امر شرطتم وجوده	لحكم فلم ينقض النحاة بسرده
فلما وجدنا ذلك الامر حاصلا	منعتم ثبوت الحكم الا بفقده
وهذا لعمري في الغرابة غاية	فهل من جواب تعوب بسرده

قوله غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا كذا ذكره المصنف تبعا لابن مالك

وعليقون وسكيرانون واحيمرون ٢

وهو في الاسنادي موضع وفاق وفي المزجي قول الاكثر وخالف غيرهم في المختوم بويه لا غيره وقد تقدم ما يتعلق بذلك في شروط التثنية والجمع والتحقيق انه لا حاجة الى هذا الشرط لانه شرط لصحة مطلق الجمع بل وللتثنية كما تقدم ولا خصوصية له بهذا الجمع ولهذا تركه ابن الناظم **قوله** برق نحره برق بفتح الرا بمعنى لمع وبرق البصر شق وبرق اي بكسر الرا فتح عينه عند الموت **قوله** واما صفه يقوم مقام الصفه التصغير فنحو رجيل وعليم وسكيران واحيمر يقال فيه رجيلون بل مقتضى كلام الرضي دخاله في الصفه حيث قال الوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغه الا ما يستثنى والصفه المشبهة والمنسوب والمصغر لا ان المصغر مخالف لساير الصفات من حيث لا يجري على الموصوف جريها وانما لم يجر لان جري الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والبصري فانها لا تدل على موصوف معين واما المصغر فانه دال على الصفه والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير فوزانه وزان رجل ورجلين في دلالتها على العدد والمعدود فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلها كما تقدم وكل صفه تدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبه ويغارقها من حيث انه لا يعمل في الفاعليه عملها لان الصفات ترفع على الفاعليه ما هو موصوفها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلما لم يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك وقال ايضا وانما خص اولوا العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحة في الجمع اشرف من التكسير والما اختصاصهم بالواو فلما مر من تعليل تخصيص ضمير العقلا في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص من بين العلما الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم فتخصيصا له بالتصحيح عن جمع المكسر الذي يكثر التصرف في الاسم باعتبار وعادة العلم جارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب زوال التعريف العلمي كما مضى فيجبر بالتصحيح كما اجبر في نحو قلون وكرون ولهذا تشارك باب العلم المجموع هذا الجمع وباب كرون في جواز جعل النون معتقب الاعراب واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مودنا معناه معللا باعلاله مصححا

بتصحيحه

بتصحيحه كما بين في التصريف اريد ان تكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري عليه في الجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت ايضا في الوصف واوا لان كانت واو الاسم حرفا ولتناسب الواو وبين نحو قام ورجل قاعد غلمانه كما نحو يقعد ون غلمانه وما لم يكن في غير الوصف والعلم ما اختصا من المقتضين للتصحيح لم يجز تصحيحه انتهى **قوله** تقبل التا اي تا التانيث ان قصد معناه فلا يجمع هذا الجمع صفة لا تقبل التا كاحمر وسكران في لغة غير بني اسد وعانس ونحو صبور وجريح وقتيل ولا صفة تقبلها لا لمعنى التانيث كملول وملوله وفروق وفروقه وراويه وعلامه فان التا في نحو ذلك للمبالغه لا للتانيث فانه وان كان مذكرا بحسب المعنى لكن وجد فيه لفظ التا التي هي علم التانيث فلا يجوز فيه هذا الجمع الا شرف فهو صفة تقبل التا عند عدم قصد معنى التانيث وخالف في ذلك الكوفيون ايضا واستدلوا على ذلك بقول الشاعر ٭

٭ منا الذي هو ما ان طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب ٭

فجمع عانسا وهو من الصفات التي تقع على المذكر والمونث بلفظ واحد وقوله ٭

٭ فما وجدت نسا بني نزار ٭ حلايل اسودين واحمرينا ٭

وذلك عند البصريين من الشاذ الذي لا يقاس عليه قال صاحب الافصاح عادة الكوفيين اذا سمعوا لفظا في شعر او نادر كلام جعلوه بابا وفصلا وليس بالجيد قال الاصحاب وانما افترق الصفتان لان القابلة للتا شبيهة بالفعل فانه يقبل التا عند قصد التانيث نحو قامت وبعري منها عند التذكير نحو قام وانما يجمع هذا الجمع ما شبه الفعل الحاقا به في انه اذا وصف به المذكر لحقه بعد سلامة لفظه الواو نحو قاموا ويقومون ولذا لم يجمع الاسم الجامد وانما جمع الافضل لالتزام التعريف فيه وبه وزع التنكير فاشبه الفعل في الفرعية فحمل عليه وبهذه العلة نفسها جمع الجامد اذا كان علما لان تعريف العلمية فرع فاشبه الفعل والتنكير اصل فلم يشبهه وانما جمع المصغر دون مكبره لتعذر تكسيره لانه يودي الى حذف حرف التصغير فيذهب المعنى الذي جي به لاجله وقال الرضي وانما اعتبر في الصفات قبول التا لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومونثها بالتا لتاديتها معنى الفعل

والفعل يفرق بينهما فيه بالتا نحو الرجل قام والمراة قامت وكذا في المضارع التا
وان كان في الاول نحو يقوم والغالب في الاسما الجوامد ان يفرق بين مذكرها
وموثنها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقه
وحصان وحجر والحصان بكسر الحا الذكر من الخيل والحجر بالكسر الانثى من
الخيل او يستوي مذكرها وموثنها كبشر وفرس هذا هو الغالب في الموضعين
وقد جا العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمرا والافضل والفضلي وسكران وسكري
في الصفات وكامرء وامراة ورجل ورجله في الاسما فكل صفه لا تلحقها التا فكانها
من قبيل الاسما فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلي وفعلان فعلى واجاز ابن كيسان
احمرون وسكرانون واستدل بقوله

فما وجدت بنات بني نزار ◦ حلايل اسودين واحمرينا

وهو عند غيره شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكريات بنا على تصحيح جمع المذكر
والاصل ممنوع فكذا الفرع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع
بالواو والنون مع انه لا تلحقه التا وتعرف ذلك جبرا لما فاته من عمل الفعل في
الفاعل المظهر والمفعول مطلقا مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل
الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفه كما جبر النقص بالواو والنون في نحو قلون
وكرون وارضون كما يجي واجاز سيبويه قياسا لا سماعا ندمانون لقبوله التا
كندمانه وكذا سيفانون لقولهم سيفانه كانها من قبيل الشذوذ فالاولي
ان لا يجمعا هذا الجمع حملا على الاعم الاغلب واما نحو عريانون وخمصانون
فيجوز اتفاقا لان فعلان الصفه بضم الفا ليست اصله عدم لحوق التا
ولما ندرت من بين الصفات التي يستوي مذكرها وموثنها عدوة حملا على
صديقة ومسكينه حملا على فقيره قال بعضهم يجوز في مسكين وعدو مسكينون
وعدوون ثم يجوز في الموثث مسكينات وعدوات حملا على المذكر وهذا قياس
لا سماع كما قال سيبويه في ندمانون وشذت من هذا الاصل صفة على خمسة احرف
اصليه كصهصلق فانه يستوي مذكره وموثثه مع انه يقال صهصلقون
وصهصلقات لان تكسير الخماسي مستكره كما يجي فلم يبق الا التصحيح فان قلت

بقي

بقي صفه لا تقبل التا وتجمع كذلك بلا خلاف وهو ما كان خاصا بالمذكر كخصي قلت
في شرح التسهيل للدماميني ما نصه وفي بعض النسخ تقييد تا التانيث باطراد
احترازا من نحو مسكين فانهم قالوا في موثثه مسكينه ومع ذلك فالقياس ان لا يقال
مسكينون وان كانوا قد قالوه لان دخول التا في مسكينه لا ينقاس ثم قال قال
ابن قاسم وما كان مختصا بالمذكر نحو خصي يجوز جمعه بالواو والنون اذ لا يقصد
به معنى التانيث قلت يعني ان انتفا القبول المذكور اي بقول التسهيل او صفة
تقبل تا التانيث ان قصد معناه يصدق بصورتين كونه ذا موثث ولا
يقبل التا وكونه لا موثث له قال ابن هشام والذي عندي ان هذا لم يخرج مخرج
الشرط بل مخرج البيان للمحل الذي يقبل فيه التا ويدل على انه لم يرد بهذا
الكلام تقييدا واحترازا من شي انه لم ينبه على ذلك في شرحه انتهى وقضية
الضبط بكون الصفة تقبل التا انه يجوز جمع رحيم بالواو والنون لان رحيما
فعيلا بمعنى فاعل وما هو كذلك تلحقه التا ومن ثم قال في التوضيح في باب
التانيث فان كان فعيلا بمعنى فاعل لحقته التا نحو امراة رحيمه وظريفه انتهى
واما رحمن فينبغي امتناع جمعه لانه مختص بالله تعالى واسما الله تعالى توقيفيه
ولا تغفل عن ما تقدم عن ابن مالك والدماميني **قوله** او تدل على التفضيل
اي او صفه تدل على التفضيل وهي معرفة باللام او مضافة لا الى نكرة نحو
الافضلون وافضلوا بني تميم بخلاف اسم التفضيل الذي ليس كذلك فلا
يجمع بل يلزم التوحيد ولهذا مثل بالافضل معرفا باللام هذا وقال شيخ
شيخنا الشرطان منقوضان بجمع ذو وقد يقال لا نقض لان جمع ذو
شاذ لانه ليس بعلم ولا مشتق فهو من الملحق فليتامل **قوله** نحو جريح
وصبور المراد بنحو جريح فعيل بمعنى مفعول لانه يستوي فيه المذكر والموثث
اذا ذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامراة قتيل والعلة طلب الفرق بين
ما هو بمعنى مفعول فان ما هو بمعنى فاعل لا يستوي فيه المذكر والموثث كما
سيأتي فان قيل الفرق حاصل بالعكس قيل انما لم يعكس لان الفاعل اصل
بالنسبة الي المفعول والتمييز بين المذكر والموثث احسن بالنظر للسنونه اذ

الاصل جريان الصفة على الموصوف ومطابقتها اياه فاعطف الاصل للاصل
والفرع للفرع والحكمان المذكوران غالبان فقد يحمل احد المتباينين على الاخر
للشبه اللفظي بينهما كما سياتي والمراد بنحو صبور فعول بمعنى فاعل فانه يستوي
فيه المذكر والمونث قال المصنف في باب التانيث فصل الغالب في التاء ان تكون
لفصل صفة المونث من صفة المذكر كقايم وقايمة ولا تدخل هذه التاء في خمسة
اوزان احدها فعول بمعنى فاعل كرجل صبور وامراة صبور ثم قال ولو كان فعول
بمعنى مفعول لحقته التاء نحو جمل ركوب وناقة ركوبة الثاني فعيل بمعنى
مفعول نحو رجل جريح وامراة جريح ثم قال فان كان بمعنى فاعل لحقته نحو
امراة رحيمة وظريفة فان قلت مررت بقتيلة بني فلان الحقت التاء خشية
الالتباس لانك لم تذكر الموصوف انتهى وهو مقيد لما اطلقه هنا فلا يقال انه
مخالف لما اطلقه هنا **قوله** وسكران اي في لغة غير بني اسد ومحل عدم جمع
هذه المذكورات بالواو والنون اذا لم تجعل اعلاما لمذكر عاقل والا جاز جمعها
بالواو والنون **فصل قوله** وحملوا على هذا الجمع اربعة انواع ليس في
عبارته ما يفيد الحصر فلا يرد ان مما حمل عليه ايضا صفات الباري سبحانه وتعالى
وهي قوله تعالى نحن الوارثون والقادرون والماهدون وانا لموسعون فلا
يقاس عليه الرحيمون ولا الحكيمون لان اطلاق الاسما عليه تعالى توقيفي
وقد تقدم الكلام في ذلك عن ابن مالك وعن الدماميني فلا تغفل وقد يقال ان
هذا من جموع التصحيح التي لم تستوف الشروط فليس زايدا على ما ذكره المص
وقد يقال شياطون تشبيها لزيادتي التكسير فيه بزيادتي الجمع السالم
فنقل من الاعراب بالحركات الى الاعراب بالحروف قال ابو حيان وهو من التشبيه
البعيد الذي يقع نحوه منهم على جهة التوهم وهو شبيه معايش ومصايب
ومن هذا قراة الحسن وما تنزلت به الشياطون **قوله** احدها اسما جموع فان
قلت ما الفرق بين اسم الجمع وبين الجمع وما علامة كل واحد منهما قلت قال
ابن الناظم الاسم الدال على اكثر من اثنين على ثلاثة اضرب جمع واسم جمع واسم
جنس وذلك لان الدال على اكثر من اثنين بشهادة التامل اما ان يكون موضوعا

للاحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف واما ان يكون موضوعا
لمجموع الاحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة اجزا مسماه واما ان يكون موضوعا
للحقيقة ملغي فيه اعتبار الفردية الا ان الواحد ينتفي بنفيه فالموضوع للاحاد
المجتمعة هو الجمع سوا كان له من لفظه واحد مستعمل كرجال واسود او لم يكن
كابابيل والموضوع لمجموع الاحاد هو اسم الجمع سوا كان له واحد من لفظه كركب
وصحب او لم يكن كقوم ورهط والموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور هو اسم الجنس وهو
غالب فيما يفرق بينه وبين واحده بالتا كثمرة وتمر وعكسه كماة وجباة ومما
يعرف به الجمع كونه على وزن لم تبن عليه الاحاد كابابيل وغلبة التانيث عليه
ولذا حكم على نحو جمع تخم انه جمع تخمة مع ان نظيره من نحو رطبة ورطب محكوم
عليه انه اسم جنس لان تخما غلب عليه التانيث يقال هذه تخم فعلم انه في
معنى جماعة وليس مسلوكا به سبيل رطب ونحوه ومما يعرف به اسم الجمع
كونه على وزن الاحاد وليس له واحد من لفظه كقوم ورهط وكونه مساويا
للواحد في تذكيره والنسب اليه ولذلك حكم على نحو غزي انه اسم جمع غاز
وان كان نحو كليب جمعا لكلب لان غزيا مذكر وكليبا مونث وحكم ايضا
على نحو ركاب انه اسم جمع ركوبة لانهم نسبوا اليه فقالوا زيت ركابي والجموع
لا ينسب اليها الا اذا غلبت كانصاري انتهى واورد على قوله على ثلاثة اضرب
اسما العدد من الثلاثة فصاعدا اذ كل واحد منها يصدق عليه انه دال على اكثر
من اثنين ولا يصدق عليه انه واحد من الثلاثة وايضا جعله اسم الجنس
من جملة ما يدل على اكثر من اثنين معترض كما سياتي من جهة ان اسم الجنس
مدلوله واحد لا كثرة فيه وهو الحقيقة وانما الكثرة فيما صدقاته وقد
يجاب بمنع ان ما ذكر من اسما العدد ليس من اسم الجمع بل هو منه وقد صرحوا
بان عشرين واخواته اسما جموع كما سياتي وبان المراد من الدلالة ما يشمل
دلالة الالتزام والتضمن وقوله وذلك اي بيان وجه الانحصار في الثلاثة
~~فصاعدا اذ كل واحد منها يصدق عليه انه دال على اكثر وقوله وذلك اي~~
بيانه قوله بشهادة التامل اطلق التامل فيه واراد به الاستقرا تجوزا من

اطلاق الاعم وارادة الاخص وغرضه من قوله لمجموع الاحاد ان يبين ان
مدلول اسم الجمع مفرد لا جمع لكنه مركب لا بسيط اذ المفرد الماخوذ في مقابلة
الجمع لا في مقابلة المركب اعم من المركب ذي الاجزا ومن البسيط وهو ما لا جزله
والي هذا اشار بقوله دلالة المفرد علي جملة اجزا مسماه دون ان يقول علي
مسماه وفي قوله واما ان يكون موضوعا للحقيقه منافاة للمقسم حيث اعتبر
فيه الدلاله علي اكثر من اثنين وجه المنافاة ان الحقيقه لا كثرة فيها قطعا
وانما الكثرة فيما صدقت عليه وقوله ولما ان يكون موضوعا للحقيقه ملغي
فيه اعتبار الفرديه اي والجمعيه وانما حذفها اكتفا بالمقابل فهو كقوله تعالى
سرابيل تقيكم الحر اي والبرد هنا انما هو في اسم الجنس الافرادي كالما والعسل
وكلامه انما هو في الجمعي لان المقسم ما دل علي اكثر من اثنين فالوجه حذف
الاستثنا المذكور ويقال الا ان الواحد لا ينتفي بنفيه الي المناسب لكلامه
في المقسم ان يقول الا ان الواحد والاثنين لا ينتفيان وفي قوله واما ان يكون
موضوعا لمجموع الاحاد الخ وقوله واما ان يكون موضوعا للحقيقه الي اخره
تجوز اذ المجموع والحقيقه لا تعدد فيهما والمقسم ذكر فيه انه دال علي اكثر
من اثنين وقد تقدم ما يوخذ منه الجواب وقوله ملغي فيه اعتبار الفرديه
قد يخالف المقسم الدال علي اعتبار الدلالة علي اعتبار الافراد قال شيخنا
رحمه الله تعالى ويجاب بمنع المخالفه لان ما في المقسم من دلالته
علي الافراد هو بحسب الاستعمال فلا ينافي ما هنا لانه باعتبار الوضع
نعم قد يقال قضية وضعه للحقيقه علي الوجه المذكور ان يكون استعماله
في الافراد مجازا وهو بعيد ومخالف لظاهر كلامهم الا ان يجاب بان الواضع
بعد وضعه للحقيقه شرط استعماله في الافراد انتهي وقوله سوا كان
له من لفظه واحد مستعمل كرجال واسود او لم يكن اي له واحد
مستعمل كابابيل قد يقال يشكل عليه ما رجحه الكشاف في قوله ابابيل
اي حزايق الواحدة ابالة وهي الحزمة الكبيرة شبهت الحزقة من الطير
في تضامها بالابالة وقيل ابابيل مثل عباديد وشماطيط لا واحد لها واجب

باب ابن الناظم مشي علي القول الثاني او ان كلامه في الاستعمال وكلام الكشاف
في الوضع والذي في شرح الكافيه ان المراد بالجمع ما له واحد من لفظه وابنه
عمم وقوله الموضوع للحقيقه بالمعني المذكور اي ملغي فيه اعتبار الفرديه
مقصوده به ان اسم الجنس غير موضوع للحقيقه باعتبار الفرديه لانه لو كان
موضوعا من هذه الحيثيه لم يصدق علي الكثير اصلا وهو معلوم البطلان
وقوله هو اسم الجنس اي الجمعي لما مر وقوله هو غالب فيما يفرق بينه وبين
واحده التا اي بان تدل التا علي الوحده وحذفها علي الجماعة او عكسه كما
سياتي واشار بغالب الي ان اسم الجنس لا ينحصر في ذلك اذ قد يفرق بينه وبين
واحده بيا النسب نحو روم ورومي وزنج وزنجي وحاصله كما قال المرادي
في غير هذا المحل ان اسم الجنس ما يميز واحده بيا النسب او بالتا ولم يلزم
تانيثه وقوله وعكسه اي عكس تمر وتمره كماة وجباة الكماة واحدها
كمء علي غير قياس وهو من النوادر والجباة واحدها جبء وهي الحمر من الكماة
وهي نبت قال الاحمر الجباة هي التي الي الحمرة والكماة هي التي الي الغبرة
والسواد قاله الجوهري وانما كان هذا عكس تمر وتمرة لان التا فيه للجمعيه
وعدمها للوحده وقوله وليس مسلوكا به سبيل رطب ونحوه اي ككلم
وعنب في انه يغلب عليه التذكير قال تعالى يحرفون الكلم عن مواضعه
وقال اليه يصعد الكلم الطيب ولو كان جمعا لقال مواضعها والطيبات
وتقدم فيه كلام وقوله غزي مثال لما هو مساو للواحد في التذكير قال في
الصحاح غزوت العدو غزوا والاسم الغزاة والنسبة الي الغزو غزوي
وهو غاز والجمع غزاة مثل قاض وقضاة وغزي مثل سابق وسبق
وغزي مثل حاج وحجيج وقاطن وقطين وغزا مثل فاسق وفساق
انتهي وقوله كليب هو جمع كلب مثل عبد وعبيد وفي القاموس الكليب
والكالب جماعة الكلاب انتهي وقوله وحكم ايضا علي نحو ركاب انه اسم
جمع ركوبة الركاب مثال لما هو مساو للواحد في النسب اليه يعني
ليس مفردا بالاصالة ولا جمعا دالا علي اكثر من اثنين ولا اسم جنس

بل هو اسم جمع وقوله لانهم نسبوا اليه دليل على ما ادعاه من معنى كونه اسم جمع
والركاب الابل التي يسار عليها الواحده راحله قال الجوهري والركابي نسبة
الى الركاب لانه يحمل من الشام قاله الجوهري وقوله والجموع لا ينسب اليها
لقايل ان يقول ما المانع من النسبة الى الجمع وما الدليل عليه غايته ان النسبة
اليه من قبيل الاقل وما عده من قبيل الاكثر وهذا لا يدل على الامتناع ثم انه
يجوز النسبة الى الجمع اذا انزل منزلة المفرد كما وقع للغزالي من انه نسب الى
الافاق فقال افاقي والقياس افقي حتى تكون النسبة الى المفرد وقوله
الا اذا غلبت اي واهمل واحدها وقوله كانصاري يعني فانه غلب على
انصار النبي صلى الله عليه وسلم وان كان حق اللفظ ان يتناول كل ناصر
وانما بسطنا الكلام في ذلك لان الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس
من المهمات وقد خبط الناس فيه خبطا عظيما والتحقيق في الفرق بين الثلثة
ماذكره البدر ابن الناظم وحاصل ما فرق به من حيث الدلالة ان دلالة
الجمع على معنى افراده بالمطابقة وان دلالة اسم الجمع على كل من افراده تضمن
وان دلالة اسم الجنس على كل من افراده التزامية واما من حيث الوضوع
له فظاهر قوله او لو اسم جمع ذو لمعنى صحاب وليس بجمع لانه ليس
له مفرد الحقت به علامته وانما هو معرب باعراب جمع المذكر السالم وليس
به قوله وعالمون اي بفتح اللام وهو اسم جمع لعالم بفتح اللام لا جمع له
لان العالم عام لما سوى الله تعالى وصفاته والعالمين خاص بالعقلا وليس
من شان الجمع ان يكون اقل دلالة من مفرده ولذلك ابى سيبويه ان
يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب
خاص بالبادين هكذا قاله ابن مالك وتبعه المصنف وبعضهم جعله مما
لا واحد له من لفظه كما ولو لان العالم عام والعالمون خاص بمن يعقل
والكثير جعله جمعا لعالم فقال العالم اسم لذوي العلم من الملايكة
والثقلين وقيل كل ما علم الخالق به من الاجسام والاعراض فان قلت
لم جمع قلت ليشمل كل جنس مما سمي به فان قلت فهو اسم غير صفة وانما

بجمع

٢٠٦

جمع بالواو والنون صفات العقلا او ما في حكمها من الاعلام قلت ساغ ذلك لمعنى
الوصفية فيه وهي الدلالة على معنى العلم انتهى فهو جمع عالم قيل مرادا به العقلا
خاصه وقيل مرادا به العقلا وغيرهم وفي الصحاح والعالمون اصناف الخلق وهو
يدل على انه ليس مختصا بالعقلا وتقدم في شرح الخطبة زيادة على ذلك وقيل
ان عالمون مبني على فتح النون لا معرب لانه لم يقع الا ملازما اليا ورد بقوله

• تنصفه البرية وهو سامٍ • ويلفى العالمون له عيالا •

ويصح هنا كسر اللام لانه حينيذ يكون جمع عالم وهو جمع مذكر سالم حقيقه
فلا يكون من الملحق بالجمع بل من نفس جمع المذكر السالم قوله وعشرون
وبابه الى التسعين المراد ببابه ثلاثون وتسعون وما بينهما فالغاية في كلامه
داخله وانما كان ثلاثون وبابه من اسم الجموع لا من الجموع لانها خاصة
بمقدار معين ولا يعهد ذلك في الجموع ولانه لو كان عشرون وثلاثون
جمع ثلاثة لصح اطلاق عشرين على ثلاثين لان ثلاثين مقادير العشرة
واطلاق ثلثين على تسعه لانه ثلاثة مقادير الثلاثة وعلى هذا قياس
البقيه وانما قدموا لو على عشرين لانه جمع معنى ولا بد له على عدد معين
كما هو مقتضى الجمع قوله والثاني جموع تكسير الخ ان قيل قوله بعد ذلك
ولم يكسر في باب سنه يدافع قوله جمع تكسير الخ ان قيل قوله بعد ذلك
ولم يكسر في باب سنه اي جموع تغير فيها بنا الواحد وبقوله ثانيا ولم
يكسر اي لم يجمع على صيغة من صيغ جموع التكسير فلا تدافع وبعبارة
اخرى ولم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات قوله بنون جمع ابن وقياسه
ابنون لكنه جمع على اصل ابن وهو بنو بحذف اللام نسيا منسيا في
الجمع كما حذف في الواحد وان جات تثنيته على القياس حيث قيل ابنان
كانهم ارادوا ان ينبهوا على ان الفا في الاصل مفتوحه وخالف جمعه
تثنيته حيث حذفت همزة العوض من اللام لرد اللام حينيذ ثم حذفها
لالتقايها ساكنة مع حرف الاعراب وعادت فتحة البا التي هي الاصل

قوله واحرون بكسر الهمزة وحكي يونس فتحها وفتح الحا المهمله وتشديد الرا
حرة بفتح الحا ارض ذات حجارة سود نخرة كانها احرقت بالنار واصلها احرة
كما يفهم من قول الجوهري كانه جمع إحرة اي بكسر الهمزة وعلى هذا يشكل
المثالان لان بنون جمع باعتبار اصله وهو بنو واحرون جمع باعتبار اصله
وهو احره فصار من جمع السلامة بالتكسير ويجاب بان ذلك الاصل قد
صار نسيا منسيا كذا ذكره الشارح فان قلت كيف يكون بنون ونحوه
جمع السلامة مع ان مفرده تغير قلت قال بعضهم الجمع الصحيح هو
لم يتغير فيه المفرد الا بما اقتضاه القياس الاعلالي واحترز عن نحو قاض
فان التغيير الذي في اخره لا يخرجه عن السلامة اذ هو بمقتضى قياس
وهذا القيد لا بد منه اذ السلامة المطلقة منتفية هنا مع تسمية هذا النوع
وقال الاشموني وحرون جمع حرة واحرون جمع إحرة والاحرة والحرة
الارض ذات الحجارة السود وقال الدماميني اما حرة فظاهر كلامهم ان
المسموع فيها حرة بدون همزة وهي ارض ذات حجارة سود لانهم قالوا في جمعها
حرون واحرون بلا همزة قال الجوهري كانه جمع احرة وفي التذكرة لابي
علي الفارسي انما قالوا إحرة واحرون واوزة واوزون مع انه لا نقص
فيه ينجبر كما في ثبة ولا هو ثلاثي مجرد من التا فيعوض من التا بل هو رباعي
والرباعي يقوم رابعه مقام التا لانه مضاعف والتضعيف اعتلال
ويحذف في القوافي والاسماء نحو من شر ومن ضر ومن الس ولا جان
فكانه ثلاثي فعوض كما في ارض وان شئت قلت لما الحقنا التا في تصغير
ورا وقدام وامام جاوزت الثلاثة جمعوا هذين وان كان تجاوز الثلاثة
وان شئت قلت لما لم تثبت الهمزة في واحد احرون لم يعتدوا بها
لعروضها فكان كانهم انما جمعوا ثلاثيا وكذلك اوزون لانهم قالوا وزة
فالهمزة غير لازمة وان شئت قلت لما كانت الهمزة في احرون انما لحقت
للتكسير كما كسر واسين سنين كذلك كانت بمنزلة الحركة فلم يعتدوا بها وهم
مما يقيمون الحركة مقام الحرف وبالعكس **قوله** وارضون بفتح الرا فالمص

ويجوز



ويجوز اسكانها في الشعر وعبارة غيره وحكي اسكانها جمع ارض بسكونها وانما فتحت
الرا في ارضون لانه ناب عن ارضات والارض مونثة بدليل ان الارض لله يورثها
من يشا وقولهم في تصغيرها اريضة وانما جمع هذا الجمع لانه ربما يورد في
مقام الاستعظام كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام من بني سدوس خطيب فوق اعواد
منبر وفي الحديث من غصب قيد شبر طوقه من سبع ارضين **قوله**
سنون بكسر السين جمع سنه بفتحها وهي العام ولامها واو وهالجمعى
فعل على سانيت وسانهت واصل سانيت سانوت فقلبت الواو يا
وزنها متطرفة ثلاثة احرف ولقولهم في الجمع سنوات او سنهات
اعترض بان فيه دورا لان الجمع فرع الافراد وقد توقف العلم باصالة
ذلك الحرف في المفرد على اصالته في الجمع واجيب بمنع الدور لان توقف
الفرعية على ما ذكر توقف وجود لا توقف علم وتوقف اصالة على ما ذكر
توقف علم لا توقف وجود فلم تتحد جهة التوقف **قوله** وبابه اي
باب سنين وهو الجمع الجاري على ضابطه المستفاد مما ذكره عقبه **قوله**
فان هذا الجمع مطرد قال شيخ شيخنا لو قال شايع كما قال الرضي
واعلم انه قد شاع الجمع بالواو والنون مع انه خلاف القياس فيما لم
يات له تكسير لكان اخرما قال كان انسب بقوله ويشترط الخ فليتامل فان
الاشتراط مع الاطراد فيما انتفت فيه الشروط مناف له انتهى قال
شيخنا رحمه الله تعالى قد يقال الاطراد لا ينافي ما ذكر لانه بين ان المحول
قسمان قسم له ضابط وقسم لا ضابط له انتهى نعم يرد ان الضابط انما يليق
بالقياسيات واما السماعيات فلا يليق بها الا العد فان كان مستند ذلك
الضبط استقرا اكثر الجزئيات ثم حمل الباقي فهذا شان القياس وان كان
مستند ذلك الاستقرا التام فهو متعذر **قوله** في كل ثلاثي عبارة ابن
الناظم ثلاثي في الاصل وفي بعض النسخ ثلاثي الاصول وقضيتها ان منه
مزيد الثلاثي لانه لم يتعرض لسلب الزيادة **قوله** ولم يكسر اي لم يجمع على
صيغة من صيغ جمع التكسير وان شئت قلت اي لم يكسر تكسير ايعرب

بالحركات وشرط بعضهم بعضا اخران لايكون له مذكر يجمع بالواو والنون
ليخرج نحو هنة لان له مذكرا اجمع بذلك فلو جمع هو به ايضا لحصل
الالتباس **قوله** نحو عضة وعضين اصل عضة عضه بالها من العضه
وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا حذفت لامها
وعوض عنها الها والعضه ايضا السحر في لغة قريش قال الشاعر

اعوذ بربي من النافثات في عقد العاضه المعضه

ويويده تصغيره على عضيهه وقيل اصلها عضو من العضو واحد الاعضا
يقال عضيته تعضية اذا فرقته قال روبه وليس دين الله بالمعضى
اي المفرق لانهم فرقوا اقاويلهم فيه ويدل له جمعها على عضوات وكل
من التصغير والجمع يرد الشي الي اصله **قوله** وعزه وعزين
العزة بكسر العين المهملة وفتح الزاي الفرقة من الناس واصلها عزي
فالها عوض من اليا التي هي لامها وتجمع على عزي بوزن فعل وعلى عزين
كما ذكره المصنف والعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعتزي الي غير
من تعتزي اليه الاخرى **قوله** وثبه وثبين الثبه بضم الثا المثلثة
وفتح الموحدة الجاعة واصلها ثبو وقيل ثبي من ثبيت اي جمعت
فلامها على الاول واو وعلى الثاني يا والاول اقوى وعليه الاكثر
لان ما حذف من اللامات اكثره واو واما الثبة التي هي وسط
الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين
لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع واليه ذهب الزجاج وقيل بل هي
محذوفة العين لا اللام ايضا من ثبيت وصححه بعضهم فعلى الاول
لا يجمع بالواو والنون ويجمع على الثاني بهما وفي الصحاح والثبة
الجماعة واصلها ثبي والجمع ثبات وثبون وثبون واثابي ثم قال
والثبة الجماعة واصلها ثبي والجمع ثبات وثبون وثبون واثابي ثم
قال والثبة ايضا وسط الحوض الذي يثوب اليه الما والها هنا عوض
من الواو الذاهبة من وسطه لان اصله ثوب كما قالوا اقام اقامة

واصله اقواما فعوضوا الها من الواو الذاهبة من عين الفعل وقال في باب
الباو ثاب الرجل يثوب ثوبا وثوبانا رجع بعد ذهابه وثاب الناس اجتمعوا
وكذلك الماء اذا اجتمع في الحوض ومثاب الحوض وسطه الذي يثوب اليه الما
اذا استفرغ وهو الثبة ايضا والها عوض من الواو الذاهبة من عين الفعل
وحينئذ فالثبة التي بمعنى وسط الحوض لا تجمع بالواو والنون
اصلا بناء على ان المحذوف عينها لا لامها وحاصل ما ذكره المصنف من
محذوف اللام ثلاثة انواع مفتوح الفا نحو سنة ومكسورها نحو عضه
وعزه ومضمومها نحو ثبه فما كانت فاوه مفتوحة كسرت فاوه في الجمع
كسنه وسنين وقد تضم حكى ابن مالك سنون بالضم وما كانت فاوه
مضمومة جاز فيه ضم الفا وكسرها في الجمع كثبون وكرون وقلون
وما كانت فاوه مكسورة سلمت في جمعه غالبا كمايه ومين وعضه
وعضين ورئة ورئين وعزة وعزين وقد تضم نقله الصغاني
نحو عزين بالضم وانما اجريت هذه الجموع المكسرة مجرى جمع
التصحيح في الاعراب تعويضا عن المحذوف **قوله** كم لبثتم في الارض
عدد سنين ومن شواهد سنين قوله تعالى ولبثوا في كهفهم ثلاث مايه
سنين تقرا مايه على وجهين منونه وغير منونه فمن نونها فسنين
بدل من ثلاث فهي منصوبه واليا علامة النصب وقيل مجرورة بدل
من مايه واليا علامة الجر وفيه نظر لان البدل يعتبر بصحة احلاله
محل الاول مع بقا المعنى ولو قيل ثلاث سنين اختل المعنى كما ترى
ومن لم ينونها فسنين مضاف اليه فهي مخفوضة واليا علامة الخفض
ولم تقع في القران مخفوضة مرفوعة ومثالها قول القائل

ثم انقضت تلك السنون واهلها فكانها وكانهم احلام

قوله الذين جعلوا القران عضين اي جعلوا القران اعضا واجزا قال
بعضهم سحر وقال بعضهم كهانة وقال بعضهم اساطير الاولين تعضى

مفعول ثان لجعل منصوب باليا **قوله** عن اليمين وعن الشمال عزين
اي فرقا شتى كل فرقة تعتزي الى غير من تعتزي اليه الاخرى وانتصابها
على الحال صفة لمهطعين بمعنى مسرعين وانتصاب مهطعين على الحال
قوله ولا يجوز ذلك اي الجمع بالواو والنون بكثرة في نحو ثمة لعدم
الحذف وشذ اضون جمع اضاة كقناة وهي الغدير الصغير
وفي الصحاح الاضاة الغدير والجمع اضا مثل قناة وقنا وظاهره
انه مفتوح الهمزة قال السيرافي المشهور فيه القصر ولا اعلم احدا ذكر
فيه المد الا سيبويه وقيل في جمع المقصور اضا قال فهن اضا
صافيات الغلائل واضي على فعول واضون وهو شاذ لانه ليس
بمحذوف اللام ولا نظن ان فيه شذوذا اخر وهو كونه قد كسر لان
اشتراط انتفا التكسير انما هو لمحذوف اللام فانه اذا كسر ردت لامه
فلا يستحق التعويض فاما ما لا يحذف منه شي فتكسيره وعدم تكسيره
سيان لان اللام ثابتة فيه نفسه فلا يضره التكسير ولا ينفعه **قوله**
ولا في نحو عدة وزنة لان المحذوف الفا المراد بنحو عدة وزنة كل ما كانت
التا فيه عوضا عن الفا واصل عدة وزنة وعد ووزن بكسر اولهما وسكون
ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت
الواو وعوض منها الها ومادون بخلاف ذلك فهو شاذ نحو لدون جمع
لدة واصلها ولدة واللدة الترب فلدة الرجل تربه والها عوض عن الواو
التي هي فاوله لانها من الولادة وهما لدان والجمع لدون ولدات ورثين جمع
ارثة بكسر الهمزة وهي البطة ورقون في جمع رقة وهي الفضة كذا في
شرح التسهيل لابن مالك وهي على هذا مما حذفت فاوه وعوض منها هاالتانيث
وفي المحكم ما نصه والرقون النقوش والرقون بفتح الراء رنع النون الارقم
سمي بذلك للترقيق الذي فيه يعنون به الخط كذا عن كراع قال ومنه
قولهم وجدان الرقين يغطي افن الافين الافن ضعيف الراي
والافين من اتصف بذلك واما ابن دريد فقال وجدان الرقين يعني

جمع رقة وهي الورق انتهى بحروفه فكلام ابن مالك انما هو على قول ابن
دريد ومما شذ ايضا حشون في جمع حشة وهي الارض الموحشة
ومحل عدم جمع نحو عدة بالواو والنون اذا لم يكن علما فان هذا النوع
اذا كان علما لمذكر عاقل جمع بالواو والنون نحو عدون ويبني كما
قاله بعض المتاخرين كون الكلمة لا تكسير لها قبل العلمية وهذه
حالة عدة حتى اذا كانت قد كسرت قبل العلميه نحو شفه وشاه امتنع
جمعها جمع تصحيح باليا والنون **قوله** ولا في نحو يد ودم لعدم
التعويض المراد بنحو يد ودم ما حذفت لامه ولم يعوض منها شي واصلها
يدي ودمي بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره
ابن طاهر وذهب المبرد الى فتح الميم فحذفت لامهما على غير قياس وجعلت
الاعراب على عينهما واستدل عليه المبرد بقولهم دمي يدمي دما كما قالوا
فرق يفرق فرقا وحذر يحذر حذرا والصفة منه دم كحذر وفرق
قال الجاربردي وهذا ضعيف لجواز ان يكون الشي على وزن فاذا اشتق
منه فعل كان مصدرا لذلك الفعل على غير وزن ذلك نحو جنب الرجل يجنب جنبا
اذا اشتكى جنبه والفعل ماخوذ من الجنب بسكون النون والمصدر فعل
بفتح العين فكذا فيما نحن فيه واستدل ايضا بقولهم في التثنية دميان
وبقول الشاعر • فلسنا على الاعقاب تدمي كلومنا • ولكن على اقدامنا يقطر
الدما • فانه لما اضطر اخرجه على اصله قال ابن الحاجب في شرح المفصل
ان قولهم دميان ويقطر الدما لا ينهض دليلا لكونه شاذا وقال سيبويه
انه يجمع على دماء ودمي كجراء وجري وظبا وظبي ولو كان
متحرك الوسط العين كعصا لا يجمع على ذلك وقال المبرد جمعه مخالف
لنظايره **قوله** وشذ ابون واخون مما شذ ايضا هنون وذوو وقال
ابن مالك ولو قيل في حم حمون لم يمتنع لكن لا اعلم انه سمع وقال ابو حيان
ينبغي ان يمتنع لان القياس يا باه وجمع اب واخواته كذلك شاذ فلا
يقاس عليه وعن ثعلب انه يقال في فم فمون وفمين قال ابو حيان

وهو في غاية الغرابة ثم ان ذو واجرت على صل التثنيه من رد الغالي
حركتها الاصليه حذرا من الاستثقال واما الباقي فخالفت التثنيه
حيث حذفت لامها ولم ترد لالتقايها ساكنه مع حرف الاعراب
قلت ابن حيث حذف همزة العوض من اللام لرد الكلام حينيذ ثم حذفها
لما ذكر عادت فتحة البا التي هي لاصل **قوله** ولا في اسم واخت وبنت
لان العوض غير الها وذلك لان اسم عند البصريين من الاسما التي حذفت
اعجازها وبنيت اي وضعت اوايلها على السكون ولا دخل عليها مبتدا بها
همزة الوصل لان من دابهم ان يبتديوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن واصل
عندهم سمو بالكسر او الضم ثم اسكن السين ثم اتي بالهمزة فاوله مبني
على السكون تحقيقا واستعمالا وان كان يعتبر تحركه تقديرا وقياسا
كما قالوا اصله سمو فالحاصل ان المراد بالبنا هنا جعل الكلمة ساكنة الاول
في الاستعمال ولو كان بالاعلال هذا وقيل لما حذف الاخر صار الميم
ادخل الهمزة وهذا قريب او اقرب حذرا من الاشكال الوارد على الدليل
الجاري على امتناع البنا على السكون واشتقاقه عندهم من السمو بالتشديد
بمعنى العلو وما مر من انه محذوف العجز وان اصله سمو بالكسر او الضم فعل
ونحل فهو اصل اعلالي كما يقال قام اصله قوم فلا
منافاة والاشتقاق هنا لمجرد التخفيف واسكان الميم وكسر السين
ان كان من مكسور الفا واشتقاقه من السمة عند الكوفيين واما اخت وبنت
فظاهر كلامه هنا ان اصلهما اخو وبنو حذفت لامهما وعوض منها تا التانيث
اشعارا بالتانيث لا ها التانيث ولذلك يكتبون التا طويلة ويقفون
عليها بالتا وسكنوا ما قبلها وذهب يونس الي ان تا اخت وبنت ليستا
للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولانها لا تبدل في الوقف ها نقل ذلك
الموضح عنه في باب النسب وسلمه وادعي ان الصيغة كلها للتانيث وعبارة
الجاربردي في النسب وقال يونس يجب ابقا التا في اخت وبنت لانها لما
كانت عوضا عن المحذوف فكانها اصل فيقال اختي وبنتي انتهي وسياتي

قول

قول ان التا فيهما للالحاق بجذع وقفل الحاقا للثنايي بالثلاثي **قوله**
وشذ بنون لان العوض في ابن الذي هو المفرد همزة الوصل واصله بنو لان
مونثه بنت ولم تر هذه التا تلحق مونثا الا ومذكره محذوف الواو قاله الجوهري
قوله ولا في نحو شاة وشفة لانهما كسرا على شياه وشفاه بالها في شياه وشفاه
واصل شاه شوهه بسكون الوا وكصحفه فلما لقيت الوا والها لزم انفتاحها
فانقلبت الفا فصار شاهه فحذفت اللام وهي الها وعوض منها ها
التانيث واصل شياه شواه قلبت الوا ويا لانكسار ما قبلها واصل
شفة شفهة حذفت لامها وهي الها ايضا وعوض منها ها التانيث والدليل
على ان لامها ها تصغيرها على شويهة وشفيهه وتكسيرها على شياه وشفاه
والتصغير والتكسير يردان الاشيا الي اصولها وزعم قوم ان لام شفه
وا ولقولهم في الجمع شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحته وانما لم يجمعا
بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما وشذ ظبون
في جمع ظبة فانهم كسروه على ظبي بالضم واظبا ومع ذلك جمعوه على
ظبين والظبه بكسر الظا المعجمة وفتح الموحده طرف السيف والسهم
واصلها ظبو لقولهم ظبوته اذا اصبته بالظبه **قوله** كاهلون ووابلون
لان اهلا ووابلا ليسا علمين ولا صفتين وذلك لان كلا منهما اسم جنس
واعترض بان الاول صفه لقولهم الحمد لله اهل الحمد فاهلون قياس لانه جمع
صفه واجيب بان الذي وصف به بمعني مستحق وهو خلاف المجموع
بالواو والنون فانه الذي بمعني ولو سلم ان الكلام في الاهل بمعني المستحق
فهو لا يقبل التا المقصود بها التانيث ولا يدل على التفضيل كما هو شرط
الصفه وفي الرضي في جمع التصحيح للمونث واهل في الاصل اسم دخله معني
الوصف فقيل في جمعه اهلون وادخلوه التا فقالوا اهلة قال

واهلة وُدٍّ قد تبريت وُدَّهم ۞ وابليتهم في الحمد جهدي ونايلي

اي جماعة متاهله للود وقال

فهم اهلات قول قيس بن عاصم ۞ اذا ادلجوا بالليل يدعون كوثرا

ويقال اهلات ايضا بالسكون اعتدادا بالوصف العارض انتهى
قوله ولان وابلا لغير عاقل هو وان كان لغير عاقل جعلها ابن مالك في
شرح الكافية من المشبه بالعاقل وانه شبه المطر الغزير بالرجل الكثير
الاحسان قوله كعليون قال الرضي وهو اسم لديوان الخير على ما فسر الله
تعالى في قوله كتاب مرقوم يشهده المقربون فعلى هذا ليس فيه شذوذ
لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهي الغرفة والقياس ان
يقال في المنسوب اليها علي ككرسي في المنسوب الى الكرسي وان كان عليون
غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها بمعنى الاماكن المرتفعة على ان معنى
قوله كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم فهو شاذ لعدم العقل انتهى ويحتمل ايضا
انه جمع علي بمعنى المكان المرتفع وانه علم منقول عن ذلك وهو شاذ على هذا
ايضا لعدم العقل والظاهر ان مراد المصنف هذا ليكون مثالا لما سمي به مما
الحق به وزيدون مثالا لما سمي به من هذا الجمع قوله ويجوز في هذا
النوع اي النوع الرابع ان يجري مجرى غسلين هو ما يسيل من جلود
اهل النار وصديدهم يعني يجوز في اعرابه بعد التسمية به اربعة اعاريب
اعلاها ما تقدم من حمله على جمع المذكر السالم في الاعراب بالحروف ثانيها ان
يجري مجرى غسلين الخ قوله والاعراب بالحركات على النون منونه
مقيدا بان لا يكون اعجميا فتقول هذا زيدين وعليين ورايت زيدينا
وعليينا ومررت بزيدين وعليين فان كان اعجميا امتنع التنوين واعرب
اعراب ما لا ينصرف فتقول هذا قنسرين وسكنت قنسرين
ومررت قنسرين وعدل عن تشبيه الناظم بحين الى التشبيه بغسلين
لانه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين وشرط اجرائه مجرى غسلين وما
بعده ان لا يتجاوز سبعة احرف فان تجاوزها كاشهيبابين تعين الوجه
الاول وهو اعرابه باعراب جمع المذكر قاله في التسهيل لان حروف
قرعبلانة غاية عدد حروف الكلمة قوله ودون هذا ان يجري
مجرى عربون في لزوم الواو والاعراب بالحركات على النون منونه اي او

يجري مجرى هارون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونه
للعلمية وشبه العجمة لحمدون لكون اليا اخف من الواو قالوا هذا
ياسمون بضم النون من غير تنوين قوله كقوله واعترتني الهموم بالما
طرون اوله طال ليلي وبت كالمجنون يروى وبت بالمجنون وكالمجنون
وكالمحزون فالاولان من الجنة وهو الجنون وجاء المصدر على وزن
المفعول كقوله بايكم المفتون والثالث من الحزن وهو الهم وهذا البيت
قال ابن بري في حواشي الصحاح انه لابي دهبل الجمحي ردا على الجوهري
حيث زعم انه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الانصاري والماطرون بالميم
والطاء المهملة موضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس وقيل
بستان بظاهر دمشق وهو جمع ماطر مسمى به وهو بكسر النون وعدم
التنوين لوجود ان ويحتمل ان يكون من باب هارون والظاهر
ان البيت المذكور من هذا والا كانت الاوجه خمسة لا اربعة
قوله ودون هذه ان تلزمه الواو وفتح النون مطلقا ذكره السيرافي
وزعم ان ذلك صحيح من كلام العرب ونظيره هذه لغة من يلزم المثنى الالف
مطلقا وكسر النون وعلى هذا فالاعراب مقدر على الواو
كقوله ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا
قايله يزيد بن معاوية ابن ابي سفيان من قصيدة يتغزل في نصرانية كانت
ترهبت في دير خراب عند الماطرون والرواية بفتح النون في الماطرون وتقدم
انه اسم موضع واورده في الصحاح في فصل النون من باب الرا بالنون في اوله
وكسر النون في اخره فغير اوله بالنون بدل الميم واخره بالكسر بدل الفتح
قاله الموضح في الحواشي قيل وهو خطا والهاء من لها تعود على النصرانية
والجار والمجرور في موضع الخبر لقوله خرفة في البيت بعده والبا الظرفية
والمعنى لهذه النصرانية خرفة وقت اكل النمل الذي جمعه والمراد به ايام
الشتا فان النمل يخزن ما يجمعه تحت الارض لياكله ايام الشتا اي لهذه
النصرانية بهذا المكان ثمر تجنيه ايام الشتا والخرفة بكسر الخا المعجمة

والنظر الاعراب على هذا المل
هو حركات مقدرة على النون
او الواو وقضية تنظير الشارح
بما تقدم ان تقدر الحركات هنا
على الواو م

ما يختر فمن الثراي بجتني ۞ وقوله حتى اذا ارتبعت هو من ارتبع البعير
اذا اكل الربيع وا لجلق بكسر الجيم وتشديد اللام اسم موضع بالشام
وسوق الجلق مشهور والضمير في ارتبعت وولدت للنصرانيه والبيع
جمع بيعة وهي معبد النصارى وقال الرضي في باب العلم وقال الزجاج
نقلا عن المبرد يجوز الواو وقبل النون المجهول معتقب للاعراب قياسا
قال ولا اعلم احدا سبقنا الي هذا قال ابو علي هو بعيد عن القياس وقال
في قوله ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا بكسر النون انه اسم اعجمي
وهو في شرح كتاب سيبويه بالميم والطا المفتوحه وفي الصحاح الناطرون
بالنون والطا المفتوحه المكسوره وقد روي في الشعر المذكور بالنون
المفتوحه فان قلنا انه اعجمي وجب ان لا تكون اللام للتعريف اذن بل من
تمام الاسم الاعجمي والا انكسر في موضع الجروان قلنا عربي فليس النون
معتقب الاعراب لانفتاحه فكان القياس الماطرين بالبا ففي جعل الواو
مكان اليا اشكال **قوله** وبعضهم يجري بنين وباب سنين مجرى
غسلين اي في لزوم اليا والاعراب بالحركات على النون منونه غالبا على لغة
بني عامر وغير منونه على لغة بني تميم حكاه عنهم الفرا وعدم سقوط النون
للاضافه شرح لنون النظم ومثل حين قد يرد ذا الباب قال بعض المحققين
من الشراح اي وقد يرد سماعا باب سنين وروده مثل وروده حين في لزوم
اليا والاعراب بالحركات على النون منونه فالواو واو الاستيناف ومثل
نعت مصدر محذوف فهو منصوب ولا وجه لرفعه اي بالابتدا والجملة بعده
خبر لعدم الرابط فيها والاشارة بذا الباب الي باب سنين وقيد ناذلك بالسماع
اعتمادا على ما ذكره بعد من اطراده عند بعضهم لان القلة المستفادة من
قد اذ لا يلزم من القلة عدم الاطراد كما لا يلزم من الكثرة وجوده والتزموا
اليا لانها اخف ومشتركه الدلاله دون الواو فانها بخلاف ذلك ذكره ونال
ومثل غسلين لكان احسن لتكون اليا والنون زايدتين كما في سنين
بخلاف حين فانهما فيه اصليتان قال واما اختص هذا النوع بهذه

المعامله لخلوه من شروط جمع التصحيح وشبهه بجمع التكسير في تغير نظم
واحده وقد فعل ذلك ببنين في قول احد اولاد سيدنا علي بن ابي طالب كرم الله
وجهه **قوله** وكان لنا ابو حسن علي ۞ ابا برا ونحن له بنين ۞
اي ابرار فحذفت الصفة للعلم بها ولولا هذا لم يقد لنهمه من الاول ابو
حسن وعلي بدل منه قال ابن مالك ولو عومل بهذه المعاملة عشرون
واخواته لكان حسنا لانها ليست جموعا فكان لها حق في الاعراب بالحركات
كسنين واباه ابو حيان قال لان اعرابها اعراب الجمع على جهة الشذوذ
فلا يضم اليه شذوذ اخر وقال ۞

۞ دعاني من نجد فان سنينه ۞ لعبن بنا شيبا وشيبن مردا قاله
الصمة بن عبد الله بن الطفيل شاعر اسلامي من ذكر نجد يخاطب به خليله
ومن عادتهم التثنيه كما في قول امرء القيس ۞ قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
ونجد اسم للبلاد التي اعلاها تهامة واليمن واسفلها العراق والشام
واولها من ناحية الحجاز ذات عرق الي ناحية العراق والشاهد في سنينه
حيث اجراه مجرى غسلين في اعرابه بالحركات والزامه النون مع الاضافة
قوله وبعضهم يطرد هذه اللغة اي الاجرا في جمع المذكر السالم وكل ما حمل عليه
مجرى غسلين ان كان هذا شرح قول الناظم وهو عند قوم يطرد فهو خلاف
الظاهر اذ الظاهر منها ان الضمير راجع لما مارجع اليه الاشارة وهو باب سنين
قوله قوله ۞ رب حي عرندس ذي طلال ۞ لا يزالون ضاربين القباب ۞
العرندس بفتح العين والرا المهملتين وسكون النون وفتح الدال في اخره سين
مهمله الشديد القوي والطلال بفتح الطا المهمله وتخفيف اللام الحالة الحسنة
والهيية الجميله والقباب بكسر القاف جمع قبه وهي التي تتخذ من الاديم
والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البنا والرواية ضاربين
باثبات النون مع الاضافة الي القباب فدل على ان ضاربين معرب بالفتحه
على النون كمساكين لا باليا والا لحذفت النون للاضافه وقيل ضاربي
القباب ورد بانه يحتمل ان يكون الاصل ضاربين ضاربي القباب فحذف

ويعني بعامر الاول انزلني ح
يخاطبون الواحد بصيغة ح

البدل الذي هو ضاربي لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه قاله في المغني
او بانه يحتمل ان يكون الاصل ضاربين نفس القباب فحذف المضاف وابقي
المضاف اليه على حاله او بانه يحتمل ان يكون الاصل ضاربين للقباب فحذف
الجار وابقي عمله على حد قوله اشارت كليب بالاكف الاصابع او بانه يحتمل
ان يكون القباب منصوبا بضاربين ويريد القبابي فالحق بالنسبة بالجمع ثم
حذف احدى اليائين وفي شرح ابن قاسم للتسهيل انه حذف الساكنة
وسكن المفتوحة على حد قوله كفى بالنأي من اسما كاف وفيه نظر اذ الظاهر
انما عتقد التسكين لغير الوقف لقوله على حد كاف في البيت والتسكين فيه ضرورة
لا لاجل الوقف وهذا لا حاجة اليه في تخريج البيت المتقدم لانه لما حذف اليا
الساكنة للضرورة وقف عليه بحذف حركته وان كان فتحة واجبا لانه غير
منون فلا ضرورة فيه من جهة تسكين المفتوح فيه لاجل الضرورة اذ لو لا
التسكين لابدل من التنوين الفا فيلزم بقا الفتحة كما في رايت قاضيا ثم اسكن
اليا الباقية لما ان الاسم في موضع نصب قوله وقوله

• وماذا يبتغي الشعرا مني • وقد جاوزت حد الاربعين • قبله

• اكل الدهر حل وارتحال • اما يبقي علي ولا يقيني •

قالها سحيم بن وثيل الرياحي وقوله حل اي حلول ولا يقيني اي الدهر اي
لا يحفظني من وقى وقاية وفي نسخة من ابن الناظم بدل يبتغي تدري
والرواية بكسر النون على انها كسرة اعراب وبه قال الاخفش الاصغر
علي بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع
المكسر وجعل اعرابه في اخره كما يفعل في قتيان قال الاعلم يوسف الشنتمري
هو في السنين والعقود امثل منه في المسلمين ونحوه لانه لفظ مخترع للعقود
فهو اشبه بالواحد الذي اعرابه بحركة اخره من المسلمين ونحوه ولا دليل
له في هذا البيت لجواز ان تكون كسرة النون فيه كسرة بنا كما سياتي
وبذلك صرح ابن جني فصل قوله نونا لمثنى الخ قال
الرضي اما نون المثنى والمجموع فلذلك يقول انه كالتنوين في الواحد في

معنى

بمعنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان
التنوين مع افادته هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون
فانه لا ينسب لها من تلك المعاني شي وانما يسقط التنوين مع لام التعريف
لاستلزامه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع
علامة للتنكير ولا تسقط النون معها لانها لا تكون للتنكير ولذا يسقط
التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك
يكفي في الوقف وان كان الحرف الاخر ساكنا فان كان ذلك بعد حركة
الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب الفا بعد
الفتح ثم قال وقال سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد
وتنوينه معا لان حروف المد عنده حروف اعراب امتنعت من الحركة
فجي بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما
ثم والحركة وان كانت مقدرة على الحرف عند بعض اصحابه لكن لما لم تظهر
كانت كالعدم ثم ان رجح جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعد
ما كان عوضا منهما فثبت معها ثبات الحركة ورجح جانب التنوين مع الاضافة
فحذف معها حذف التنوين فهي في نحو جاني رجلان باق في عوض منهما وهو الاصل
وفي الرجلان عوض من الحركة فقط وفي رجلا زيد من التنوين فقط
وفي رجلانه وتغاليس عوضا منهما وكل من احدهما في نحو يا زيدان
ولا رجلين عوض من حركة البنا فقط وفيه قاله بعد لان حروف
العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية عن التعويض عن الحركة
انتهى لا يقال فيما قال سيبويه مع ان الاحرف قايمة مقام الاعراب
بالحركات جمع بين عوضين وهو غير جايز لانا نقول الاحرف عوض
عما فات من الاعراب بالحركات والنون عوض عنه وعن دخول التنوين
معا وعن سيبويه التنوين معا وقول سيبويه عوض من حركة الواحد
وتنوينه اي لفظا كالزيدين او تقديرا كالاحمدين فان قلت هلا عكس
بان غلب مع الاضافة حكم الحركة ومع اللام حكم التنوين قلت لانه لو

عكى لنفصل بين المضاف والمضاف اليه وهو قليل بل منعه بعضهم بغير
الظرف وقال ابن مالك لحقت النون لدفع توهم الاضافة في نحو جاني خليلان
موسى وعيسى وعجبت من بنين كرما وبنين كرام ومررت بضاربين باغي
تزيد باغين الصفة لا المفعول اذ لولا النون توهمت الاضافة ولدفع توهم
الافراد في نحو الخوزلان تثنية الخوزلي في لغة ومررت بالمهتدين والقاضين
ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليجري الباب على سنن واحد
والتمثيل لدفع توهم الافراد في المثنى بنحو هذان كما فعل ابن قاسم ليس
بجيد لان هذان ليس بمثنى وانما هو على صورة المثنى ولقايل ان يقول
لو اعتبر توهم الافراد فيما ذكر لامتنعت اضافة الجمع المنقوص المنصوب
او المجرور كرايت قاضيك ومررت بقاضيك لالتباسه بالمفرد
الا ان يفرق بانه هنا يمكن دفع الالتباس بنحو الوقف على المضاف دون
المضاف اليه لانه حينيذ يوقف عليه برد النون ولا كذلك فيما نحن فيه
ذلك التقدير لانه لو لم نزد النون لم يمكن دفع الالتباس لاستوا حالتي
وصله ووقفه على هذا التقدير والحاصل ان سقوط النون الذي به
الالتباس عارض يمكن زواله بالوقف ولا كذلك ما نحن فيه على ذلك التقدير
وعن بعضهم ايضا انها بدل من تنوين في المثنى ومن الكثر في الجمع واعلم
ان هذا الفصل شرح لقول الناظم ونون مجموع وما به التحق فافتح الخ
الا ان المصنف قدم نون المثنى لتقدمه على الجمع ولما بين الناظم
اعراب الجمع وما الحق به اخذ يبين حكم اللاحقة بهما واستطرد الكلام
على نون المثنى وما الحق به لمناسبة بين النونين وبين مصحوبيهما من
حيث الجملة ويتجري له نحو من هذا في الموصول في قوله والنون من ذين
الخ كذا قيل ومثله يرد على المصنف ولا يخفى انه لا استطراد هنا بل في
باب الموصول فقط وقد استفيد منه ان النوعين يكتنفان بنون صفتها
ما ذكر وقد يتخلف عن بعض ملحقاتها وعن جمعهن وما الحق به لموجب
اقتضاه قوله مكسورة انما كسرت مع المثنى بخلاف الجمع على الاصل

في التقا الساكنين لان اصل هذه النون ان تكون ساكنة لانها حرف مبني
الا انها حركت لالتقا الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر فاستاثرت
بالاصل لانها قبل نون الجمع ثم خولف بالحركة في الجمع طلبا للفرق ولم تضم لثقل
الضمة بل فتحت طلبا للخفة وانما لم يكتف بحركة ما قبل اليا فارقا لتخلفه في نحو
المصطفين كذا قيل وفيه نظر اذ لقايل ان يقول هذا التخلف لا يضر لحصول
التمييز في نحو المصطفين بين المثنى والجمع بغير حركة ما قبل الاخر لان الالف
في نحو المصطفى تحذف في الجمع وتقلب يا في التثنية ففي الجمع يقال جا المصطفو
وفي التثنية المصطفيان كما سياتي ذلك اخر الكتاب في باب كيفية تثنية او جمع
المقصور والممدود وحينيذ فيقال في النصب والجر في الجمع وعليه ابن كيسان
ووجهه بان الحركة عوض منها الحرف ولم يعوض من التنوين شي فكانت النون
عوضا عنه ولان لكن حذفت في الاضافة كما يحذف التنوين ورد بثبوتها مع الالف
واللام وفيما لا تنوين فيه في نحو يا زيدان ولا رجلين فيها وغير المنصرف اذا ثني
وبان التنوين انما دخل ليفرق بين الاسم الباقي على اصالته وبين المشابه للفعل
ولا حاجة اليه هنا لان التثنية والجمع ابعدا عن الفعل فلم يحتج الى فارق
وانما حذفت في الاضافة لانها زيادة والمضاف اليه زيادة في المضاف
فكرهوا زيادتين في اخر الاسم وعن بعضهم ايضا انها عوض من الحركة
والتنوين معا وعليه ابن ولاد وابو علي وابن طاهر والجزولي ورد بما سبق في
المذهبين قبله وبثبوتها في الوقف والحركة والتنوين لا يثبتان في الوقف وعن
بعضهم ايضا انها عوض من الحركة والتنوين فيما وجدا في مفرده ومن الحركة
فقط فيما لا تنوين في مفرده كمثنى ما لا ينصرف ومن التنوين فقط فيما لا حركة
في مفرده كعصا وقاض وغير عوض في خلافهما كمثنى حبلى وهذا والذي
وعليه ابن جني وعن بعضهم انها التنوين نفسه لان الاصل بعد تحقق العلامة
للتثنية والجمع ان ينتقل اليه الحركة والتنوين فامتنعت الحركة للاعلال
ولم يمتنع التنوين ولكنه لزم تحريكه لاجل الساكنين فثبت نونا نقله ابن
هشام الخضراوي وابو حيان قال ولا يرد انه لا تنوين في تثنية ما لا ينصرف

والمبني لانا نقول لما ثني زال شبه الفعل والحرف فرجعا الى الاصل فعاد التنوين
وعن بعضهم ايضا انها بدل من تنوين في المثنى وهي من آكد في الجمع واعلم ان
هذا الفصل شرح لقول الناظم ونون مجموع وما به التحق فافتح الى الان
المصنف قدم نون المثنى لتقدمه على الجمع ولما بين الناظم اعراب الجمع
وما الحق به اخذ يبين حكم النون اللاحقة بهما واستطرد الكلام على نون
المثنى وما الحق به لمناسبة بين النونين وبين مصحوبيهما من حيث الجملة وقد
جرى له نحو من هذا في الموصول في قوله والنون من ذين الخ كذا قيل ومثله
يرد على المصنف ولا يخفى انه لا استطراد هنا بل في باب الموصول فقط
وقد استفيد منه ان النوعين يكتنفان بنون صفتها ما ذكر وقد يتخلف
عن بعض ملحقاتهما وعن جميعهن وما الحق به لموجب اقتضاه **قوله**
مكسورة انما كسرت مع المثنى بخلاف الجمع على الاصل في التقا الساكنين
لان اصل هذه النون ان تكون ساكنة لانها حرف مبني الا انها حركت لالتقا
الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر فاستمرت بالاصل لانها قبل
نون الجمع ثم خولف بالحركة في الجمع طلبا للفرق ولم تضم لثقل الضمة
بل فتحت طلبا للخفة وانما لم يكتف بحركة ما قبل اليا فارقا لتخلفه
في نحو المصطفين كذا قيل وفيه نظر اذ لقايل ان يقول هذا التخلف
لا يضر لحصول التمييز في نحو المصطفين بين المثنى والجمع بغير حركة
ما قبل الاخر لان الالف في نحو المصطفى تحذف في الجمع وتقلب يا في
التثنية ففي الجمع يقال جا المصطفون وفي التثنية المصطفيان كما
سياتي ذلك اخر الكتاب في باب كيفية تثنية او جمع المقصور والممدود
وحينئذ فيقال في النصب والجر في الجمع المصطفين بيا بين الفا والنون
وفي التثنية المصطفيين بيا بين بينهما لان الف التثنية تنقلب يا فلا اشتباه
فيهما على انه اذا كان الفرق بحركة النون لتخلف الفرق بحركة ما قبل الاخر
في نحو المصطفين ورد عليه حال اضافة المصطفين لسقوط النون
الذي فرق بحركتها وكان ينبغي ان يقال لم يكتف بما ذكر مبالغة في الفرق فلو قال

بدل

١٣٨

بدل ما ذكره مبالغة في الفرق كان واضحا فليتأمل قال ابن جني ومن العرب
من يضم النون من المثنى وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه وقال الشيباني
ضم نون التثنية لغة قال ابو حيان يعني مع الالف لا مع اليا لانها شبهت
بالف غضبان وعثمان انشد المطرزي في اليواقيت

يا ابتا ارقني القذان • فالنوم لا تطعمه العينان

العينان بضم النون والقذان بكسر القاف واعجام الذال المشددة جمع قذذ
وهو البرغوث وقال الرضي وقد تضم وقرئ في الشواذ في الفعل ايضا تزرانه
انتهى **قوله** وفتحها بعد اليا لغة اي لبني اسد حكاها الفرا والكسائي لكنهما حكيا
ذلك مع اليا كما قاله المصنف **قوله** كقوله

على احوذيين استقلت عشية • فما هي الا لمحة وتغيب

قاله حميد بن ثور بن حزن شهد حنينا مع الكفار ثم قدم على النبي صلى الله عليه وسلم
واسلم وقيل ابو خالد يصف قطاة والرواية بفتح النون من احوذيين تثنية احوذي
بفتح الهمزة وسكون الحا المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد اليا اخر
الحروف وهو الخفيف في المشي لحذقه وفي ديوان الادب الاحوذي الراعي المشمر
للرعاية الضابط لما استقلت ضمير القطاة واستقل الطاير ارتفع اي ارتفعت في
الهوى وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان القطاة ارتفعت
في الجو عنه على جناحين فما يشاهدها الراي لها الا لمحة وتغيب عنه ويحتمل ان
تكون على هنا بمعنى البا بل هو الظاهر وقوله فما هي اي مسافة رويتها فحذف
المضاف الاول ثم الثاني فانفصل الضمير وارتفع **قوله** وقيل لا يختص
اي فتح النون باليا اي بمصاحبة اليا بل يكون بعدها وبعد الالف اي في
لغة من يلزم المثنى الالف في كل حال قاله ابن عصفور وظاهر كلام المصنف
ان الفتح بعد الالف اذا كانت علامة للرفع وفي نون اثنين واثنتين فانهما
محمولان على المثنى قال الشارح ولم اقف على نص صريح اعتمد عليه ولا
على شاهد استند اليه **قوله** كقوله

اعرف منها الجيد والعينانا • ومنخرين اشبها ظبيانا

انشده ابن عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح النون في العينانا تثنية عين
والجيد العنق واما ظبيانا بفتح الظا المعجمة وسكون الموحدة وبالبا اخر
الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنية رجل خلافا للهروي **قوله** وقيل
البيت مصنوع فلا دليل فيه وقال ابو زيد هو لرجل من بني ضبة هلك
منذ اكثر من مائة سنة وذكر المرزباني عن ابن زيد النحوي قال كلما قال
سيبويه في كتاب اخبرني الثقة فانا اخبرته وقد وضع المولدون اشعارا
ودسوها على الائمة فاحتجوا بها ظنا انها للعرب وذكر ان في كتاب سيبويه
منها نحو خمسين بيتا وان منها قول القايل اعرف منها الجيد والعينانا
ومنخرين اشبها ظبيانا ومن الاسباب الحامل على ذلك نصرة راي
ذهب اليه وتوجيه كلمة صدرت منه **قوله** ونون الجمع وما
حمل عليه مفتوحة تقدم وجه الفتح قريبا وقال الرضي للفرق تحصل
الاعتدال في البنيتين لخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة
الفتحة **قوله** وكسرها جائز في الشعر بعد اليا يعني وليس بلغة وقال ابن
مالك في شرح التسهيل بجواز ان يكون كسر نون الجمع وما الحق به لغة
وجزم به في شرح الكافية والصحيح ما قاله المصنف من اختصاصه
بالشعر مع اليا ولما كان ظاهر النظم ان فتح نون التثنية ككسر نون
الجمع في القلة وليس كذلك بل كسرها في الجمع شاذ وفي التثنية لغة
نبه على ذلك المصنف **قوله** كقوله

عرفنا جعفرا وبني ابيه • وانكرنا زعانف اخرين •

قبله عرين من عرينة ليس منا • برئت الى عرينة من عرين •

وقايل ذلك جرير لا سحيم خلافا للجوهري واراد بعرين عرين بن ثعلبة
ابن يربوع وعرينة بضم العين بطن من بجيلة والمعنى تبرات من
عرين منتهيا الى عرينة كما في قولك احمد اليك الله اي انهي حمده اليك
والزعانف بفتح الزاي جمع زعنفة بكسرها وكسر النون واراد بها
الادعيا الذين ليس لهم اصل واصالة وانكرنا الادعيا من جماعة اخرين

لعله
بطن

ويطلق

ويطلق الزعنفة على القصير والشاهد في كسر نون اخرين جمع اخر
يعني مغايرو جعفر وبنو ابيه اولاد ثعلبة ابن يربوع **قوله** وقوله

• وماذا يبتغي الشعراء مني • وقد جاوزت حد الاربعين •

اي بكسر النون قيل في تمثيله تنبيه على انه هذا لا يصلح ان يكون شاهدا
على ان جمع المذكر السالم وما الحق به تلزمه اليا ويعرب بالحركات على
النون واختلف راي ابن مالك فيه فتارة حكم عليه بانه مجرور
بالكسرة وتارة بانه مجرور باليا وكسر النون على لغة وتابعه عليه الموضح
هنا فاستشهد به اولا على الاعراب بالكسرة وثانيا على كسر النون في
الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس قال
المصنف ولم يحفظ بعد الواو وبعيد ان يجوز لافراطه في الثقل

الباب الرابع الجمع بالف وتا مزيدتين

اي النوع الرابع
من الكلمات التي تتبع فيها النيابة ما يصدق عليه الجمع بالف وتا مزيدتين
وتعبيره بالجمع بالف وتا اشارة الى ما كان ينبغي للناظم ان يعبر به
فان قوله وما بتا والف قد جمعا معترض بان الذي جمع بالف وتا
هو المفرد وهو لا يعرب هذا الاعراب وان اجيب عن الاعتراض بانا
لا نسلم ان الذي جمع بالف وتا هو المفرد بل يصح ان يوصف الجمع
بذلك والمعنى والجمع الذي قد جمع بالف وتا اي الذي تحققت
جمعيته بالف وتا ويمكن الجواب ايضا بتقدير مضاف والاصل وما
جمع مفرده بالف وتا وحذف المضاف وهو مفرد واقيم المضاف
اليه مقامه فاعرب باعراب المضاف وقيد المصنف الالف والتا
بقوله مزيدتين فينصبان بالفتحة على الاصل وكذلك نحو قضاة
وغزاة فان التا وان كانت فيهما زايدة الا ان الالف فيهما
اصلية لانها منقلبة عن اصل الا ترى ان الاصل قضية وغزوة
لانهما من قضيت وغزوت فلما تحركت اليا والواو وانفتح ما قبلهما
قلبتا الفا فلذلك ينصبان بالفتحة على الاصل انتهى قال شيخنا

تعالى وقولها لا حاجة في اخراج ماذكر لهذا القيد لخروجه بدونه
لان معنى الجمع بالف وتا الجمع الذي دل على جمعيته بهما وماذكر ليس
كذلك ويمكن ان يجاب بان المراد ليتحقق خروج ماذكر اذ خروجه بدونه
مبني على تعلق الجار والمجرور بجمع وهو غير متعين لاحتمال غيره كالحاليه
على ان له ان يمنع ان المخرجات لم يدل جمعيتها بالالف والتا واصاله احدها
لا تنافي ذلك ولا يرد على الالفية ما احترز عنه الموضح بقوله مزيدتين
حيث لم يقيد فيها الالف والتا بالزيادة لان البا من قول ابن مالك
في الالفية بتا متعلقة بقوله جمع على معنى ان الجمعية حصلت بالالف
والتا فتكون هذه البا للاستعانه مثلها في كتبت بالقلم ولا شك ان قضاة
وابيات انما حصلت جمعيتهما بالصيغة لانهما جمعا تكسير ولم تحصل
بالالف والتا بخلاف مسلمات فان الجمع انما هو بالالف والتا ولو
كانت البا للمصاحبة على معنى وما جمع مصحوبا بالف وتا لورد نحو
قضاة وابيات وكان ابن مالك خشي في التسهيل من هذا فدفع الوهم
بذكر قيد الزيادة ولو قال في التسهيل والجمع بالف وتا وقصد تعليق
البا بلفظ الجمع لاستغنى عن ذلك فكلامه في المصنفين صحيح هذا
وقال شيخ شيخنا ان كانت البا للملابسة اي لجمع الملتبس بذلك فقيد
مزيدتين لابد منه وان كانت صلة لجمع فالقيد المذكور مستدرك انتهى
وذلك لانه يوخذ من البا الاله المتعلقة بجمع زيادة الالف والتا فلذا لم
يحتج للتقييد بزيادتهما ولا فرق بين ان يكون مسمى هذا الجمع مونثا بالمعنى
كهند وهندات او بالتا كطلحة وطلحات او بالتا والمعنى جميعا كفاطمه
وفاطمات او بالالف المقصورة كحبلى وحبليات او الممدوده كصحرا
وصحراوات او يكون مسماه مذكرا كاصطبل واصطبلات وحمام وحمامات
وكذلك لا فرق بين ان يكون قد سلمت بنية واحده كضخمه وضخمات
او تغيرت كسجده وسجدات وحبلى وحبليات وصحرا وصحراوات
الا ترى ان الاولى تحرك وسطه والثاني قلبت الفه يا والثالث قلبت

بحزته

بحزته واوا ومن ذلك غرفه وغرفات بضم الرا وفتحها وسدره وسدرات
بكسر الدال وفتحها ولهذا عدل عن قول الازهري جمع المونث السالم الى ان
قال الجمع بالف وتا مزيدتين ليعم جمع المونث وجمع المذكر وما سلم
فيه المفرد وما تغير وان صح تعبيرا لاكثر بنا على انه صار اسما في الاصطلا
للجمع بالف وتا مطلقا ولكن تعبير المصنف اولى فان قلت لم خص الزيادة
بالالف والتا قلت قال الرضي واغا جلب له علامتان ليكونا كزيادتي
جمع المذكر وانما خص الزيادة بالالف والتا لانه عرض فيه الجمعيه
وتانيث غير حقيقي وكل واحدة من الحرفين تدل على كل من المعنيين
كما في رجال وسلمى والجمالة وضاربه ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف
عن حركة من الاسما اخذ في بيان ما نابت فيه حركة عن حركة وهو شيان
ما جمع بالف وتا مزيدتين وما لا ينصرف وبدا بالاول لان فيه حمل
النصب على غيره والثاني فيه حمل الجر على غيره والاول اكثر قيل وكان
حقه ان يقدم نيابة الحركة عن الحركة لقربها الى الاصل من نيابة الحرف
عنها وكانه نظر الى ان هذا الجمع فرع عما قبله فناسب ان يذكر بعده واعلم
انه قال في التسهيل يجمع بالالف والتا قياسا ذو تا التانيث مطلقا
وعلم المونث مطلقا وصفة المذكر الذي لا يعقل ومصغره واسم الجنس
المونث بالالف ان لم يكن فعلى فعلان او فعلا افعل غير منقولين الى
الاسميه حقيقه او حكما وما سوى ذلك مقصور على السماع انتهى وقال
الرضي في باب جمع المونث السالم ويجمع هذا الجمع ايضا مطردا
وان لم يكن مونثا علم على غير العاقل المصدر باضافة ابن وذو نحو
ابن عرس وابن مخاض وذو القعده وذو الحجه ثم قال وان كان
المونث صفة فلا يخلو من ان يكون فيه علامة تانيث او لا فان
كان فيه جمع بالالف والتا سوا كان صفة لمذكر حقيقي كرجال
ربعات وعلامات او لا كضاربات وحبليات الا ان يكون فعلى
فعلان او فعلا افعل فانهما لم يجمعا بالالف والتا حملا على مذكريهما

اللذين لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا ولجاز ابن كيسان نحو ما ذكرنا حمراوات
وسكريات كما اجاز احمرون وسكرانون فان غلبت الاسمية على
احداهما جاز اتفاقا كقوله صلى الله عليه وسلم ليس في الخضراوات
صدقه وكذا كل فعلا وفعلى سمي به غير المذكر الحقيقي وان لم يكن في
الصفه المونثه علامة تانيث ظاهر ولم تكن خماسية اصلية الحروف
لم تجمع بالالف والتا سوا كان له مذكر يشاركه في اللفظ نحو جريح وصبور
وساير ما يستوي مذكره ومونثه حملا لها على مذكراتها الممتنعه من
الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر كحايض وطالق ومطفل فرقا بين
ما جرد من التا وبين ذي التا فان ذا التا فيه معنى الحدوث الذي هو
معنى الفعل وفعل المونث يلحقه ضمير جمع المونث نحو يضربن فالحق
ذو التا ايضا علامة جمع المونث اي الالف والتا ولما المجرد فلم يكن فيه
معنى الفعل فلم يجر مجراه في لحاقه علامة جمع المونث اياه بل جمع
جمع التكسير كحوايض وحيض ومطاقل وان كان صفة المونث
المجرد عن العلامة سوا اشترك فيه المذكر والمونث او اختص بالمونث
خماسية اصليه الحروف كالرجل والمراة الصهصلق والمراة
الجحمرش جمعت بالالف والتا لاستكراه تكسيرها فيقال نسوة
صهصلقات وجحمرشات وجمع ايضا هذا الجمع مطردا صفة
المذكر الذي لا يعقل سوا كان مذكرا حقيقيا كالصافنات للذكور
من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وسبطرات اي طوال على وجه
الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات عثانين في ابن اللبون وجمل
ذو عثنون او غير حقيقي التذكير كالايام الخاليات وكذا مصغر ما
لا يعقل كجبيلات وكتيبات لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم يجر
على الموصوف وانما جمع المذكر جمع لانهم قصدوا الفرق بين العاقل
وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المونث فرع المذكر فالحق
غير العاقل بالمونث وجمع جمعه انتهى وسنذكر شيا من احكام هذا

الجمع فنقول كل ما هو على وزن فعل وهو مونث بتا ظاهر او
مقدر كدعد وجفنه فان كان صفة كصعبة او مضاعف كمرة
او معتل العين كبيضه وجوزه وجب اسكان عينه في الجمع بالالف
والتا وان خلا من هذه الاشيا وجب فتح عينه كتمرات ودعدات
والتزم في جمع لجبة لجبات بفتح العين لان في لجبة لغتين فتح
العين واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع على المفرد المشهور وقيل لما
لزم التا في لجبة لكونها صفة للمونث ولا مذكر لها يقال شاة لجبة
اذا قل لبنها صار كالاسما في لزوم التا نحو جفنة وقصعة ولجاز
المبرد اسكان عين لجبات قياسا لاسم عار وغلب الفتح في جمع ربعة
لتجويز بعضهم فتح عين الواحد ويجوز اسكان ما استحق الفتح من
عين فعلات للضرورة قال ذو الرمة
صر
اتت ذكر عودن احشا قلبه خفوقا ورفضات الهوى في المفا
نص على هذا الرضي وسياتي مع زيادة في كلام المصنف والجمع لغة الضم
واصطلاحا ضم مفرد الى اكثر منه مع اتفاق الالفاظ والمعاني بدون عاطف
ونقض بعضهم والمعاني وزيادة ولا توكيد فيها نظرا اما الاول فظاهر
واما الثاني فلا قتضا به تكرار التوكيد ثلاثا وحده في التسهيل بقوله جعل الاسم
القابل دليل ما فوق الاثنين كما سبق بتغيير ظاهر او مقدر وهو التكسير
او بزيادة في الاخر مقدر انفصالها لغير تعويض وهو التصحيح واعلم
ان اخذ الزيادة المذكوره في حد جمع التصحيح في مقابله التغيير في حد
جمع التكسير مشعر بان بنا الواحد لم يتغير بها في جمع التصحيح وقال
الرضي لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون يتغير بنا واحده بسبب
الزيادتين لانك بنيته بنا مستانفا فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما
ان الثمانيه اذا ضممت اليها الاثنين صارت عشرة ويكون المجموع الثاني
غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فقد تغير بنا الواحد ايضا في جمع
السلامه ولهذا قال ابن الحاجب في حد الجمع مطلقا ما دل على احاد

مقصوده بحروف مفرده بتغيير ما ليدخل جمع السلامه فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال هو الجمع الذي لم يتغير مفرده الا بالحاق اخره علامة الجمع وجمع التكسير ما تغير بغير ذلك انتهي ويرد على جمع السلامه صنوان والجمع لغة غير المجموع قطعا واما اصطلاحا فظاهر عبارة كثير منهم اتحادهما وقد يفهم هذا من النظم لو قوعهما بمعنى قيل وهو مما لا ينبغي لحدهم كلا منهما بما يخالف الاخر ويحمل هذا على ذلك لاد ال على هذا الكثرة وقوع المصدر موقع اسم المفعول دون العكس وقد اختلف في ان اقله اثنان او ثلاثه وليس الخلاف لفظ جمع وانما الخلاف في مسماه **قوله** فان نصبه بالكسرة صريح في اعرابه وظاهر في ان نصبه بالكسرة ليس بعيد وخالف في الاول الاخفش فزعم انه مبني في حالة النصب وهو فاسد اذ لا موجب لبنائه وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا قال الرضي وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام استاصل الله عرقاتهم بفتح التاء وكسرها اشهر فاما ان يقال انه مفرد والالف للالحاق بدرهم او يقال انه جمع فتح تاؤه شاذا فالعرق اذا كان بوزان مذكره جمع مكسر وهو العروق جمع بالالف والتاء مثله وهنا معنيها حذفت لامه وسياتي في كلام المصنف والضمير في قوله فان نصبه يعود على الجمع بمعنى المجموع من اطلاق المصدر وانما نصب بالكسرة مع تاتي الفتحة لتجري على سنن اصله وهو جمع المذكر السالم في حمله نصبه على جره ولانه لو لم يحمل النصب على الجر فيه لزم منه الفرع على الاصل فان قلت قد تحملت مزية كون جمع المونث السالم معربا بالحركات دون جمع المذكر فهلا تحملت تلك المزية ايضا قلت كون جمع المونث السالم معربا بالحركات دون جمع المذكر فهلا تحملت تلك المزية ايضا قلت اجيب بان تحملها ثم لغرض فقد هنا وهو دفع الثقل الناشي من اجتماع الحركة والحرف ولا يلزم من تحمل المحذور لغرض تحمله لا لغرض وقيل المزية بكون اعراب الفرع بالحركة محتمل ضرورة لعدم الحرف الصالح للاعراب في اخره بخلاف الاصل حيث

يوجد

يوجد في اخره حرف العلة الصالحة لان تقوم مقام الحركات او يقال الاعراب بالحرف في المجموع صار اصلا ممهدا معتبرا باعتبار ان الجمع فرع والاعراب بالحرف ايضا فرع واعطا الفرع للفرع بحكم التناسب اصل ممهد معتبر عندهم فصار الاعراب بالحركة كانه فرع فرع وعبر بعضهم بقوله وانما نصب بها لان هذا الجمع فرع جمع المذكر السالم وليس لنصب جمع المذكر السالم حرف يخصه فلذلك لم يجعلوا النصب لهذا الجمع حركة تخصه بل جعلوا علامة الجر بعينها علامة النصب تسوية بين الاصل والفرع **قوله** نحو خلق الله السموات فالسموات منصوب بالكسرة اتفاقا لكن عند الجمهور على انه مفعول به قال ابن الحاجب المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل قال الرضي هو لفظ جار الله يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في ما ضربت زيدا او وجدت ضربا واحدثت قتلا فكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا اوقعت عليه الايجاد انتهى فالسموات في الاية مفعول به كما تقدم وعلى انه مفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري قال في المغني توضيحا لذلك المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك ضربت ضربا والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا بقولك به كضربت زيدا وانت لو قلت السموات مفعول كما تقول الضرب مفعول كان صحيحا ولو قلت السموات مفعول به كما تقول زيد مفعول به لم يصح ايضاح ذلك ان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه فعل ايجاده والذي غر اكثر النحويين في هذه المسالة انهم يمثلون المفعول المطلق بافعال العباد وهم انما يجري على ايديهم الافعال لا الذوات فتوهموا ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله عز وجل لظهر لهم انه لا يختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا اذ لا موجد لهما

ان م

في الحقيقة سواه سبحانه وممن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني وابن
الحاجب في اماليه وكذا البحث في اثبات كنا بادعم فلان خيرا وامنوا
وعملوا الصالحات انتهى يعني ان السموات في الاية مفعول مطلق لان
كونه مفعول مطلق لانه كونه مفعولا به يقتضي ايقاع الخلق اي الايجاد
عليه وهو مستحيل اذ فيه تحصيل الحاصل قال شيخ شيخنا وفيه نظر
اذ ايقاعه عليه انما يقتضي وجود الموقع عليه حال الايقاع وذلك
تحصيل الحاصل بحصول مقارن للتحصيل ولا استحالة فيه انما المستحيل
تحصيله بحصول سابق عليه وذلك غير لازم فليتامل انتهى وسبق
المصنف الى هذا الايضاح عبد القاهر في اسرار البلاغة فقال اذا قلنا
خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول
به هو الذي كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا اخر كقولك ضربت
زيدا فان زيدا كان موجودا وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق
هو الذي لم يكن موجودا المحصل بل والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما
محضا والله اوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق وهو
المصدر ولم يكن مفعولا به انتهى واجاب الشيخ تاج الدين التبريزي في شرح
الحاجبية عن هذه الشبهة بانا لا نسلم ان من شرط المفعول به وجوده
في الاعيان قبل ايجاد الفعل وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سوا
كان موجودا في الخارج نحو ضربت زيدا او ما ضربته او لم يكن موجودا
في الخارج نحو عدمت زيدا او بنيت الدار قال الله تعالى واعطى كل شي خلقه
فان الاشيا متعلق لفعل الفاعل بحسب عقليته اذ قد يوجد في الخارج وقد
لا يوجد وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به وقال الله تعالى وقد خلقتك
من قبل ولم تك شيا واجاب الشيخ شمس الدين الاصفهاني في شرحه
للحاجبية ايضا بان المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون
موجودا ثم اوجد الفاعل فيه شيا اخر فان اثبات صفة غير الوجود
يستدعي ثبوت الموصوف اولا واما المفعول به بالنسبة الى الايجاد فلا

سمي

يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي ان لا يكون
موجودا والا كان تحصيلا للحاصل انتهى والسموات جمع سما بقلب همزته
واوا ويجوز تصحيحها نحو السماات بهمزة بين الالفين قال الرضي جمع السموات
والكاينات والشمالات في الرياح وحمامات وسرادقات وسمرجلات
ورجالات سماعي لانه ليس بحقيقي التانيث ولا ظاهر العلامة وقال
ايضا لا يجمع هذا الجمع قياسا من الاسما المونثة الا علم المونث ظاهرة
كانت العلامة فيه كعزة وسلمى وخنسا او مقدرة كهند وذو تا التانيث
الظاهر سوا كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كغرفة ومنه الاكرامات
والتخريجات ونحوهما لان الواحدة اكرامة وتخريجة بتا الوحدة
لا اكرام وتخريج وجمع المجرد اكارم وتخاريج عند اختلاف الانواع او
ذو الف التانيث اذا لم يسم به المذكر الحقيقي كالبشرى والصحرا واذا سمي
به المذكر الحقيقي يجمع بالواو والنون او ما يصح تذكيره وتانيثه اذا لم يات
له مكسر ولم يجز جمعه بالواو والنون كالالفات والتاات الى اخرها
وذلك لانسداد ابواب الجموع الا هذا ويجمع هذا الجمع ايضا مطردا
وان لم يكن مونثا علم غير العاقل المصدر باضافة ابن وذو نحو ابن عرس
وابن مقرض وذو القعدة انتهى **قوله** وربما نصب بالفتحة اي على
لغة كما قال احمد بن يحيى ان كان محذوف اللام مقيدا بان لا ترد اليه
اللام في الجمع فان ردت في الجمع كسنوات او سنهات على اللغتين نصب
بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات او سنهات بكسر التا **قوله** سمعت
لغاتهم صريح في ان لغاتهم جمع لغة قال الجوهري والاصل لغي او لغو
والها عوض وزعم ابو علي الفارسي انه قولهم سمعت لغاتهم صريح في ان
لغاتهم جمع لغة قال الجوهري بفتح التا مفرد وان لامه واو واصله
لغو تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وليس بجمع ورد باوجه
احدها انه لم يسمع في لغة رد اللام فيقال لغوات الثاني قول العرب ما رايت
لغاتك بفتح التا حكاها ابن سيده وهذا نص في جمعيته الثالث ان

الفا عوض من اللام ففي ردها جمع بين العوض والمعوض وقد يقال ان الفا
عوض بعد الحذف لا قبله بنا على ان المراد بالعوضيه اعتبارها جزا
للكلمة عوض اللام لا الايراد للعوضيه فالفا قبل الحذف ليس عوضا
ثم صارت عوضا فلا عوضيه قبل الحذف ولا جمع بعده الرابع انه يودي
الي الاشتراك بين المفرد والجمع وفي شرح الحاجبية للرضي وجا في بعض
اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التا حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم
وجا في الشاذ انفروا ثباتا ولعل ذلك لاجل توهم تا الجمع عوضا من اللام
كالتا في الواحد وكالواو والنون في كرون وثبون وقال ابو علي بل هو تا
الواحد والالف قبلها اللام المرد ودة فمعنى سمعت لغاتهم اي لغتهم
قال وذلك لان سيبويه قال ان تا الجمع لا تفتح في موضع وربما قال
نظرا الى المعنى في سمعت لغاتهم وانفروا ثباتا الجمع قوله او الالف اصليه
اي بدلا من اصل اذ لا تكون الالف في الاسما المعربة اصلا قوله كقصاة
وغزاة اصلهما قصنة وغزوة بفتح القاف كساحر وسحر فضمها بعد
قلب اللام الفا فرقا بينها وبين المفرد كفتاة وان قد رد الذلك لانهم
لم يردا جمعا على هذا الوزن في الصحيح والمعتل اذا اشكل امره يحمل على
الصحيح قوله وحملوا على هذا الجمع الات يعني كما حمل ابو علي جمع المذكر
والات اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه فمفردها الات من حيث
المعنى ذات كما ان مفرد الو من حيث المعنى ذو والات بمعنى صواحب
وقول الشارح واصله الي بضم الهمزة وفتح اللام قلبت اليا الفا ثم
حذفت لاجتماعها مع الالف والتا المزيد تين ووزنه فعات يقتضي
انه جمع له مفرد من لفظه وهو ينافي ما ذكره كغيره من انه اسم جمع
لا واحد له من لفظه قوله نحو وان كن اولات حمل قال التفتازاني قال
اتصل بالماضي المجرد المبني للفاعل ضمير المتكلم مطلقا او ضمير المخاطب
مطلقا او ضمير جمع المونث الغايب نقل فعل مفتوح العين من الواو الي
فعل مضموم العين ونقل فعل مفتوح العين من اليا الي فعل مكسور العين

اي الجمع

ليدل

ليدل الضم على الواو والكسر على اليا لانهما يحذفان ونقلت الضمة
من الواو والكسرة من اليا الى الفا وحذف الواو واليا لالتقا الساكنين
فتقول صُنَّ والاصل صَوَنْنَ نقل فعلا الواوي الي فعل مضموم
العين لاتصال ضمير جمع المونث ونقلت ضمة الواو الي ما قبل بعد
اسكانه تخفيفا وحذفت الواو لالتقا الساكنين وكذلك صنتَ
صنتما صنتم صنتِ صنتما صنتن صنتُ صنا انتهى وكان من هذا
الباب فاصل كُنَّ كَوُنَّ بضم الواو بعد النقل الي باب فَعُل بضم العين
فاستثقلت الضمة على الواو ونقلت منها الي ما قبلها بعد سلب حركة
ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقا الساكنين فاسمها ضمير النسوة وهو
النون المدغم فيها النون التي هي لام الفعل قوله وما سمي به من ذلك اي ما
ذكر وما تقدم من الجمع وما حمل عليه على اللغة الفصحى قال التفتازاني
يجوز ان يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد عن اشيا كثيرة باعتبار كونها
في تاويل ما ذكر وما تقدم كما يكنى عن افعال كثيرة بلفظ فعل لقصد
الاختصار كما تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر افعالا كثيرة وقصة
طويلة كما تقول له ما احسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا انه في
الاشارة اكثر واشهر قوله نحو اذا بت عرفات ليس التنوين في عرفات
للصرف لانه غير منصرف للعلمية والتانيث بل للمقابلة وعرفة بفتح
الرا وعرفات اسم موقف الحاج وهو من اعظم مشاعر الحج اي معالمه
ومتعبداته وسمي عرفات فيما يقال ان جبريل عليه الصلاة والسلام لما
عرف ابراهيم مناسك الحج وبلغ الشعب الاوسط الذي هو موقف
الامام قال له اعرفت قال نعم فسميت عرفات وقيل انما سميت بذلك
لان ادم عليه الصلاة والسلام تعارف فيه مع حوا حين هبطا من
الجنة وقيل انما سميت بذلك من قولك عرفت المكان اذا طيبته ومنه
قوله تعالى ويدخلهم الجنة عرفها لهم اي طيبها لهم وفي الصحاح وهو اسم
في لفظ الجمع قال الفرا ولا واحد له بصحة وقول الناس نزلنا

صح

عرفه مشبه بمولد فليس بعربي محض قال بعضهم فعلي هذا هو قسم
ثالث براسه من الملحق بهذا الجمع انتهي فليتامل هذا مع ما ثبت في الحديث
من قوله وعرفه كلها موقف اللهم الا ان يريد القرافي ان يكون له عرفه مزيد
العرفات لا نفيد من اصله واستدل سيبويه علي علميته بقولهم هذه عرفات
مباركا فيه بنصب مباركا علي الحال ولو كان نكرة لجري عليه صفه وبانه
لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام وهي لا تدخل عليه **قوله**
وسكنت اذرعات بكسر الرا قاله في الصحاح وزاد في القاموس وقد تفتح
وفي الصحاح قال سيبويه الذراع موثه وجمعها اذرع لا غير انتهي فعلي
ذلك يسر اذرعات جمعا لاذرع وفي القاموس وفي تهذيب الاسما
واللغات النسبة اليها اذرعي بالفتح وهي جمع اذرعة واذرعه جمع ذراع
في لغة من ذكره قال ابو الفتح الهمداني في اشتقاق البلدان وذات
اذرعات معجمة قال المرادي فان قلت لم نون نحو اذرعات وعرفات
ونحوهما علي اللغة الفصحي وحقهما منع الصرف للعلميه والتانيث
قلت ليس تنوينهما للصرف وانما هو تنوين المقابله وتقدم بيانه انتهي
يعني والذي حذف في غير المنصرف هو تنوين التمكين فان قلت فما وجه
حذفه علي اللغة القايله بمنع الصرف قلت انما حذف وان لم يكن
يكن تنوين صرف لانه مشبه له في الصورة **قوله** وهي قريبه من قرب
الشام لا منافاة بينه وبين قول الجوهري موضع بالشام **قوله** وبعضهم
يترك تنوين ذلك اي مع اعرابه بما كان يعرب به قبل التسميه وفي ذلك مراعاة
الجمع حيث راعي اعرابه ومراعاة ما لا ينصرف حيث حذف التنوين وان
لم يكن تنوين صرف الا انه مشبه له في الصورة قال الاشموني في شرح
هذا الكتاب وتكون الكسرة في حال الجر نايبه عن الفتحة لانه غير منصرف
عند هولا للعلميه والتانيث وقضيه ذلك انه لو سمي بذلك مذكر كان سمي
رجل بمسلمات انهم يصرفونه انتهي لا يقال ينبغي ان لا يفرق نظر التانيث
اللفظي بانا لانا نقول صرحوا بان مثل هذه التا ليس للتانيث وبان ما

التانيث

التانيث التي تمنع الصرف هي التي تنقلب ها وبذلك يعلم ان ما اقتضاه
كلام ابن عقيل في شرح التسهيل من انه لا فرق حيث مثل له بهذات علم
رجلا وامراة فيه نظر **قوله** وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف
اي فلا ينونه ويجره بالفتحة واعلم انه قد اجتمع في عرفات حالة التسميه به
امران مراعاة احدهما مخلة بمراعاة الاخر لان جر ما لا ينصرف محمول علي
نصبه ونصب جمع المونث السالم محمول علي جره فان راعينا الجمع اتبعنا
نصبه جره وان راعينا ما لا ينصرف جعلنا جره محمولا علي نصبه فراعي
بعض كل واحد منهما بحسب الامكان فحذف التنوين وان لم يكن تنوين صرف
الا انه مشبه له في الصورة مراعاة لما لا ينصرف واعرابه في حال النصب بالكسرة
مراعاة لجمع المونث السالم وراعي بعض الجمعيه فقط وبعض راعي التسميه
فقط والوجه الثالث ممنوع عند البصريين جايز عند الكوفيين **قوله**
ورووا اي النحويون بالاوجه الثلاثه **قوله** تنورتها من اذرعات واهلها
بيثرب ادني دارها نظر عالي • قاله امرو القيس الكندي في محبوبته
وروي بجر اذرعات بالكسرة مع التنوين وتركه وبالفتحة بلا تنوين ومعني
تنورتها نظرت الي نارها بقلبي من اذرعات وانا بالشام واهلها بيثرب
مدينة النبي صلي الله عليه وسلم سميت باسم الذي نزلها من العماليق وهو
يثرب بن عبيد وقيل سميت باسم مكان بها وهي تسمية جاهليه وذكره في
القران انما وقع بالحكاية عن المنافقين كما حكي عنهم الكفر فلا حجة فيه
ومن ثم غيره صلي الله عليه وسلم علي عادته في تغيير الاسما القبيحة اذ
التثريب الملامة والحزن وفي الحديث الصحيح يقولون يثرب وهي
المدينه وهو ظاهر في كراهة ان تسمي باسمها في الجاهليه وفي معجم البكري
سميت بيثرب ابتدا من بني ادم من سام بن نوح لانه اول من نزلها وقال
ابن دقيق العيد في شرح الالمام اختلفوا في يثرب هل هو اسم يرادف
المدينة او هو اسم لقطر محدود والمدينه في ناحية منه عن ابن عبيدة
يثرب اسم ارض ومدينة الرسول صلي الله عليه وسلم في ناحية منها

وقال الماوردي في يثرب وجهان احدهما المدينه حكاه ابن عباس رضي الله
تعالى عنهما والثاني ان المدينه في ناحيه من يثرب قاله ابو عبيدة وفي الكشاف
يثرب اسم للمدينه وقيل ارض وقعت المدينه في ناحية منها ولذا قال ابن
عطيه يثرب قطر محدد والمدينه في طرف منه وسميت في القران بذلك
حكاية عن قول من قالها من المنافقين والذين في قلوبهم مرض وقد جا النهي عن
تسميتها بذلك لانه ماخوذ من الثرب وهو الفساد او من التثريب وهو التوبيخ
والملامة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره الاسم الخبيث وروى
الامام احمد في مسنده من حديث البرا بن عازب رضي الله تعالى عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سمى المدينة يثرب فليستغفر الله
هي طابه هي طابه وذكر ابن عبد البر باسناد فيه عثمان بن حفص عن سعد
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال يثرب فليقل المدينه قال
ابن القطان وعثمان لا يعرف حاله وانما اعرف هذا موقوف على سعد
متصل الاسناد اليه ثم ساقه من جهة العقيلي لذلك بلفظ من قال يثرب
مائة مرة فليقل المدينة عشر مرات انتهى وفي تاريخ البخاري في ذكر عثمان
ابن حفص عن اسمعيل بن محمد بن سعد عن ابيه عن جده عن النبي صلى
الله عليه وسلم من قال يثرب مرة فليقل المدينة عشرا ولا يتابع عليه
ولا ادري هذا هو الاول وهو عثمان بن عبد الرحمن الوضاحي هذا
كلام البخاري وادني اقرب الى الارض وهو مبتدا خبره نظرا الى منطوق

الباب الخامس ما لا ينصرف قوله

اي النوع الخامس من الكلمات التي تقع فيها النيابة ما يصدق عليه ما لا ينصرف
قال الرضي مفردا كان او مجموعا مكسرا كاحمد ومساجد ثم قال وانما
يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين
نحو احمران ومسلمون علمين للمونث لان النون فيهما ليست للتمكن كما ذكرنا
حتى تحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر
النصب بل ان سمي بهما واعربا اعراب المفرد اي جعل النون معتقب الاعراب

وجب

وجب منع صرفهما للعلتين لان فيهما اذن تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر
والمنصرف ماخوذ من الصرف وهو الفضل من الزيادة وانما سمي المنصرف به
لاشتماله على زيادة على الاعراب اعني علامته وهي التنوين اولا لتمكنه بزيادة
تمكن ولذا يقال له الامكن ولما عرا مقابله عن تلك الزيادة سمي بغير المنصرف
قوله وهو ما فيه علتان الى اخره كذا حده ابن الحاجب اي اسم معرب
تحقق فيه شيان مسميان بعلتي منع الصرف معتبرين فلا يشكل بهندا اذ
صرف والعلة في اللغه عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعيه وفي
اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يختار المتكلم
عند حصوله امرا يناسبه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون
اطلاقه العلة على كل واحد مجازا قال الرضي اعلم اولا ان قول النحويين ان
الشي الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل يعني انه شي اذا
حصل ذلك الشي ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشي وذلك
الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجبه العلة انتهى وقال ايضا
تسميتهم لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجازا لان كل
واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة
اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد
منها ويدخل فيه الحد الذي ذكره المصنف يعني ابن الحاجب ما دخله الكسر
والتنوين للضرورة او التناسب وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع
بالواو والنون علما للمونث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر
والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك ففي قوله بعد ويجوز صرفه للضرورة
او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين
المعتبرين وعن السبب القايم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد
التناسب غير مجرد عنها فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف
للضرورة او التناسب وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو

وهو عند قدما النحويين ما لا يدخله
الكسر والتنوين وعند المتاخرين ما فيه حركة
ما سبق وهذا الباب ما ناب فيه حركة
عن حركة عن حركة ولم يجي ذلك في
كلامهم الا فيه وفي الذي قبله وجا ا
متعاكسين فنابت الكسرة هنا عن الفتحة
والفتحة هنا عن الكسرة وامتاز الذي لك
عن الضمه لما بينهما من المناسبة فكونهما
اعراب الفضلات دون الضمة ونصب
بالكسرة هناك لما علمت وجر بالفتحة
هنا لما سيا تي صح

بجوزان يقال يجوز صرفه للضرورة

ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز صرفه للضرورة او التناسب

انتهي وجاب عن نظره بان معني ويجوز صرفه ان حكمه ان لا كسرة ولا

ويجوز تجويد هذا الحكم ورفعه الذي ذكره بقوله وحكمه ان لا كسرة ولا

تنوين اوجعله في حكم المنصرف بادخال تنوين التمكن والكسرة بتبعيته وان

لم يحتج اليها وما اورده علي ابن الحاجب هو بعينه وارد علي المصنف فليتامل

وقال شيخ شيخنا حد غير المنصرف بما ذكر يوخذ منه حد المنصرف بانه الفاقد

للعلتين والواحده المذكورة وحد عدم الانصراف باشتمال الاسم علي

ذلك وحد الانصراف بعدم اشتماله عليه وفي الاخيرين تعريف العدم

بالوجود وعكسه ويرد النقض بجلولط ونوح على طرد اولهما وعكس

ثانيهما وفيهما مخالفة ما سياتي من ان الصرف تنوين الامكنيه فتدبره

انتهي وقضية الاطراد التلازم في الثبوت اي متي وجد المعرف وجد

المعرف وا لانعكاس التلازم في الانتفا اي متي انتفي المعرف انتفي

المعرف وقد اشرنا فيما تقدم الي الجواب عن النقض واما قوله وفي

الاخيرين تعريف العدم بالوجود وعكسه فان كان مراده به الاعتراض

بان فيه التعريف بالمباين ودعوي الادعا وقصد المبالغة مما لا يلتفت

اليه في التعريفات يجوا به انا نقول الادبا كثيرا ما ينبسطون ويلتفتون

بمجرد ان تصور المعرف يستلزم تصور المعرف ويعتبرون قصد

المبالغة والادعا في التعريف وامتناع التعريف بالمباين اصطلاح

المنطقيين وانما يمتنع التعريف هنا لو كان احدهما وجوديا والاخر

عدمه علي ان التعاريف الضمنية يتسامح فيها وجعل ما موصولة لا موصوفة

كما اشرنا اليه هو الاولي لفظا لانه خبر صورة وحق الخبر ان يكون نكرة

لكن التعريف حقيقة للمفهوم بالمفهوم وعلتان فاعل الظرف او

مبتدا قدم خبره والجملة صفة ما هذا ويمكن الجواب عن المخالفة بان

ما ذكر في احد الموضعين تعريف باللازم والاخر تعريف بالحقيقة فليتامل

قوله من تسع اي من علل تسع او من تسع علل والاول اوفق

بقوله

بقوله او واحدة منها وذكر العدد لتانيث المعدود وقد الحق بالاسباب

المذكورة ما شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زايدة في اخر

الاسم سوا كانت للالحاق او غيره كارطي وقبعثري فعلي هذا تكون

الاسباب عشرة واذا صح ذلك انتقض التعريف عكسا لخروج نحو

ارطي منه والجواب ان منعها بشبهها الف التانيث لا بالاستقلال

فهي متفرعة عليها وفي حكمها ومندرجة فيها وهذا الجواب انما يتم علي مذهب

من قال باصالة الالف والنون في العلية واما علي مذهب البصريين وهو

الراجح كما سياتي فيرد عليه ان الالف والنون ايضا كذلك فان ارتد

الاصل فثمانية واتم فهي عشرة اللهم الا ان يقال المراد الاصل

لكن لما كثر شرايط الالف والنون واحكامها ما ليست في التانيث واشتهت

المشابهة اللفظية فيها ووقع فيهما الاختلاف وكثر وقوعها في الكلام

جعلا في حكم الاصيل وعدا منه مسامحة بقي ان الف ارطي ايضا يخالف

الف التانيث في الحكم والشروط فذكره مما لا يفهم من مجرد الف التانيث

له فعليه التعرض لها ولحكمها وشرطها وان لم يعد من الاسباب كما فعله

بعض المحققين قلت قد تعرض لها ولحكمها وشرطها وان لم تعد من الاسباب

كما فعله بعض المحققين واما ما ذكره شارح الكتاب من ان من لم يعده فقد

لا يسلم ثبوت منعه فهو خلاف ما صرح به السكاكي في نحو المفتاح واقتضاه

كلام اخرين حيث قال وعند من لم يعد ملحق بالف حبلي فظهر ان الطريقة

الواضحة عد الثمان والتعرض للباقين او عد العشر بالكمال وقيل هي احد عشر

وزاد علي العشرة المذكورة مراعاة الاصل في احمر وقيل ثلاثة عشر وزاد لزوم

التانيث وهو مبينه فيما سياتي في اخر الكتاب فلا حاجة اذن الي تقييد العلتين

بكونهما من تسع من الصرف حتي يلزم تعريف الشي بما يساويه والحصر فيها

استقراي قال في الوسيط والعلل المانعة من الصرف تسع وانما انحصرت

فيها لان النحاة سبروا الاسما التي يصير الاسم بها فرعا فوجدوها تسعا

ونكوار الجمع

وجعلها قوله اذا اثنان من تسع الما بلفظة [illegible] فدع صرفها وهي الزيادة والصفة

واشباه فعل واختصار ومعرفه ، وجمع وتانيث وعدل وعجمة

وقال الامام ابو القاسم الشاطبي صاحب الشاطبيه

دعوا صرف جمع ليس بالفرد اشكلا ، وفعلان فعلى ثم ذي الوصف افعلا
وذي الف التانيث والعدل عد ، والاعجم في التعريف خص مطولا
وذا العدل والتركيب بالحلف والذي ، بوزن يخص الفعل او غالب علا
وما الف مع نون اخراه زيدتا ، وذوها وقف والمونث اثقلا

وقال بعضهم

اجمع وزن عادلا انث بمعرفه ، ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وقال اخر

عدل ووصف وتانيث ومعرفة ، وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زايدة من قبلها الف ، ووزن فعل وهذا القول تقريب

وثم بمعنى الواو وزايدة حال من النون اي والنون حال كونها زايده على اصل الكلمة كاينة من قبلها الف زايدة ومن زايده او بمعنى في يعني الالف والنون المزيدتين في اخر الكلمة وهذا القول المنظوم موجب لتقريب المسلة الى الحفظ والضبط فان المنظوم اسهل حفظا من المنثور ويمكن ان يكون معناه ان كونها تسعا تقريب الى الصواب بمعنى ان الصواب ان العلة الاصليه ثمانية اذ الالف والنون انما جعلتا علة لمشابهتها الفي التانيث لا بالاصالة عند البصريين والعلة الاصليه والفرعيه عشرة لان منها الالف المقصورة الزايدة في اخر العلم للتانيث كارطي كما صرح به الرضي وغيره الا انه جعل الالف والنون بمنزلة الاصليه لقوة الخلاف وما يدل على اصالتها او لكثرة الاحكام فقيل ان الاصليه تسع فهذا القول مبني على تقريب الامر الى الصواب باعطا الفرع حكم الاصل فافهم وعلى هذا يكون في هذا القول فايده جليله كذا قاله شيخ شيخنا وقال ابن النحاس شيخ ابي حيان

وزنا المركب عجمة تعريفها ، عدل ووصف الجمع زد تانيثا

وقال

١٤٨

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في ذلك

موانع الصرف وزن الفعل يتبعه ، عدل ووصف وتانيث ويتبعه
نون تلت الفا زيدا ومعرفه ، وعجمة ثم تركيب وجمعه

اي وجمعه وقال ايضا

اذا رمت احصا الموانع للصرف ، فعدل وتعريف مع الوزن والوصف
وجمع وتركيب وتانيث صيغة ، وزايدتي فعلان والعجمة الصرف

وقال ايضا

موانع صرف الاسم تسع فهاكها ، منظمة ان كنت في العلم ترغب
هي العدل والتانيث والوصف عجمة ، وزايدتا فعلان جمع مركب
وثامنها التعريف والوزن تاسع ، وزاد سواها باحث يتطلب

وقال ابن خروف في شرح الجمل انشدنا الاستاذ ابو بكر بن طاهر في العلل المانعه من الصرف

موانع الصرف للاسم عشر فهاكها ، ملخصة ان كنت في العلم تحرص
فجمع وتعريف وعدل وعجمة ، ووصف وتانيث ووزن مخصص
وما زيد في عثمان وعمران فانتبه ، وعاشرها التركيب هذا ملخص

قوله كاحسن فيه الوصفيه ووزن الفعل كاذهب قوله او واحدة منها تقوم مقامها اي او تحقق فيه واحدة منها تفيد فايدتهما او تكون في حكمها قوله كمساجد وصحرا قال الرضي اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الاحاد وقال بعضهم لكونه نهاية جمع التكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا اسمي بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام واناعيم واما الفا التانيث فللزومها الكلمه وبناها عليها بخلاف تا التانيث فان بناها على العروض انتهى وقال المصنف في نهاية نحو مساجد جمع لا نظير له في الاحاد العربية وهو منزلة عندهم منزلة جمعين لانه جمع انتهت اليه الجموع ووقفت عنده فلم تجاوزه وكانه جمع مرتين قوله

فان جره بالفتحة بيان لخروج غير المنصرف عن الاصل وهو منقوص بما
سمي به مونث من الجمع بالف وتا والملحق به بنا على انه معرب باعراب
اصله واجيب بانا لا نسلم بان نحو عرفات غير منصرف بل هو منصرف
كما صرح به الزمخشري او لا يوصف بالانصراف وعدمه كما ذهب اليه
بعضهم سلمنا لكن كلامه السابق يخصصه فانه يفيد انه على اللغة
الفصحى يعرب باعراب جمع المونث السالم من النصب والجر بالكسرة
وجر بالفتحة قال الناظم خوفا من توهم اضافة مصحوبها لما قد حذف
لدلالة الكسرة عليها او بنايه اذ لا تكون الكسرة اعرابية الا مع التنوين
او معاقبه من الاضافة وال وقال الرضي وانما نقص الكسر واتبع الفتح للمجي
في بابه وقال في بابه ان اكثرهم قال ان الاسم لما شابه الفعل اي بكونه فرعا
لاصل كما ان الفعل فرع الاسم افادة لاحتياجه اليه في كونه كلاما واستغنا
للاسم فيه عنه واشتقاقا حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي
التنوين اذ اصل الفعل البنا وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا
اي اكثرهم ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقوا هذا القول
بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف فلم يسقط
الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة فعلى قول هولا نحو الاحمر
واحمركم عندهم منصرف لان التنوين لو يوجد يحذف كما في احمران
واحمرون وقال بعضهم يحذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو
الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا
احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاول اقرب اعني ان الكسر
سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حالة الضرورة مع التنوين تابعا له
مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده
فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع
الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان
التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع الالف واللام

والا

والاضافة والبنا فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الا للمشابهة
للفعل لا للاضافة ولا لشي اخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل
ولهذا يوتى بنون العماد في نحو ضربني وتضربني ثم قال ولم يبن الاسم
لهذه المشابهة لضعفها اذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البنا
ولم يعط بها عمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول
وانما لم يقتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة
الفرعيه مشابهة غير ظاهرة ولا قويه اذ الفرعيه ليست من خصايص
الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية
لهذه الاسما بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجي فلم تكف واحدة منها الا اذا
قامت مقام اثنين وكان اعطا الاسم حكم الفعل اولى من العكس مع ان
الاسم لما شابه الفعل فقد شابهه الفعل لان الاسم تطفل على الفعل
فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما انتهى باختصار
وقال بعضهم فان قيل لم لم تكن العلة الواحدة مانعة من الصرف
قيل لوجوه احدها ان الاصل في الاسما ان تكون منصرفة وليس
للعلة الواحدة من القوة ما يجذب به عن الاصل وشبهوا ذلك ببراءة الذمة
فانها لما كانت هي الاصل لم تصر مشتغلة الا بشهادة عدلين وذلك لان
الاصول تراعى ويحافظ عليها الثاني ان الاسما التي تشبه الافعال
من وجه واحد كثيرة ولو راعينا الوجه الواحد وجعلنا له اثرا كان اكثر
الاسما غير منصرف وحينيذ تكثر مخالفة الاصل الثالث ان الفعل فرع
عن الاسم في الاعراب فلا ينبغي ان نجذبه للاصل الا حيز الفرع الا بسبب
قوي **قوله** الا اذا اضيف الخ نفي ان قال الرضي وعلى ما حده المصنف
اي ابن الحاجب يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان
من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف مطلقا انتهى اي كما
تقدم في القولين السابقين فعلى قول غير ابن الحاجب يكون الاستثنا
منقطعا كذا قال شيخ شيخنا وان اضيف مصدر موصول وهو على

حذف مضاف اي جر بالفتحة في كل حالا لا في حال اضافته وهو استثنا من
محذوف وظاهر كلام المصنف ان الاسم في هاتين الحالتين غير منصرف
وفيه ثلاثه مذاهب احدها هذا لان الممنوع من غير المنصرف بالاصالة
هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته
للفعل التي هي سبب منع الصرف بدخول ماهو من خواص الاسم لم تؤثر الا في
سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الي حاله وسقط
التنوين لمنع الصرف لا يقال حرف الجر ايضا من خصايص الاسما فينبغي
ان يرجع معه الي الاصل كما ذكرت لانا نقول فرق بين خاصه وخاصة
لان كلا من الاضافة وال من الخصايص الممتزجه بالاسم الصايره معه
ككلمة واحدة الا ترى ان العامل يتخطى ال ويعمل فيما هو مدخولها لاجل
شدة الامتزاج وان المضاف يتعرف بالمضاف اليه ويكتسب منه التذكير
والتانيث ويصير المضاف اليه علامة تمامه وهذا ادل دليل علي شدة
الامتزاج ولا كذلك حرف الجر وثانيها انه منصرف لان عدم انصرافه
انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما ذكر
قويت جهة الاسمية فرجع الي اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر
دون التنوين لانه لا يجامع ال والاضافة وثالثها التفصيل فان بقي
العلتان او العلة القايمة مقام العلتين كما في مثالي المصنف فغير
منصرف والا كما في مررت باحدكم لزوال العلميه فمنصرف قال بعضهم
وهذا الخلاف مما لا ثمرة له قال استاذ شيخنا وفي وجه الخلاف
اشكال لان الظاهر منه ان منهم من قال انه غير منصرف سوا بقي
العلتان اولا واذا لم يبق العلتان فما وجه القول بمنع الصرف
اذ لا بد في منع الصرف من العلتين ولو اكتفوا بالعلتين قبل اللام والاضافة
لزمهم الاكتفا بالعلل الاصليه كالعلميه والعجمة والتانيث والابدال
انتهى ثم رايت بعض المتاخرين قال والحق عندي انه لا خلاف في
المسلة اصلا وتخريج القولين المحكيين في هذه المسلة علي هذا

ابن جماعة

الحائين قوله احسن تقويم هو اولي من التمثيل بمررت بعثماننا فان الاعلام
لا تضاف حتى تنكر فاذا صار نحو عثمان نكرة زال منه احدي العلتين المانعتين
من الصرف فدخل في باب ما ينصرف وليس الكلام فيه بخلاف احسن فان
مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل وهما موجودان فيه اضفته ام لم تضفه
واعلم ان الاضافة الي مقدر كالاضافة الي مذكور نحو قولهم ابدا بذا من اول في رواية
خفض اول علي نية لفظ المضاف اليه واول فيه الوصف ووزن الفعل
قوله في المساجد التمثيل به اولي من تمثيل بعضهم بقوله رايت الوليد بن اليزيد
مباركا لانه يحتمل ان يكون قدر في يزيد الشياع فصار نكرة ثم ادخل عليه
ال للتعريف فعلي هذا ليس فيه الا وزن الفعل خاصة ويحتمل ان يكون
باقيا علي علميته وال زايده فيه كما زعم من مثل به للزايده كالمصنف
كما سياتي قوله كالاعمي والاصم في التمثيل به لما فيه ال موصوله نظر
لانهما صفتان مشبهتان وال الداخلة عليهما معرفة لا موصوله علي الصحيح
من الاقوال الثلاثة واجيب بان هذا مثال فيكفي لصحة التمثيل به كونه
صحيحا علي قول والاولي التمثيل بنحو قوله وهن الشافيات الحوايم بخفض
الحوايم بالكسرة لدخول ال الموصوله عليه وهي جمع حايمه قوله كقوله،
رايت الوليد بن اليزيد مباركا، تتمته شديدا باعبا الخلافة كاهله،
بخفض اليزيد لدخول ال الزايده عليه بنا علي انه باق علي علميته والمثال يكفيه
الاحتمال فلا ينافي ما تقدم واما الوليد فال فيه للمح ومباركا مفعول ثان
لان راي علميه قاله الرضي وهذا البيت لابن ميادة الرماح يمدح به الوليد
ابن اليزيد بن عبد الملك بن مروان من بني اميه والاعبا جمع عب بكسر العين
المهمله وسكون الموحده وفي اخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون القاف
واراد به امور الخلافه الشاقه ويفهم من كلام المصنف ان ما اضيف او
دخلته ال يجر بالكسرة وانما جر بالكسرة حينيذ لانه اتصل به ما هو من
خصايص الاسما فبعد عن شبه الفعل فاعرب بالكسرة علي الاصل فان قلت
ما لا ينصرف يجوز صرفه للضرورة اي لامر ضروري في الشعر يعني

انه لو لم يدخله التنوين لزم خلل في الشعر بان لا يستقيم الوزن لا بالتنوين
كما في قول القايل • صبت علي مصايب لو انها • صبت علي الايام عدن لياليا •
او يستقيم الوزن لكن يظهر فيه نوع خلل يسمي زحافا نحو •
• اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره • هو المسك ما كررته يتضوع •
فانه لو لم ينون نعمان لظهر الزحاف المخل وان صح الوزن فنون وكسر بتبعيته
وان لم يحتج اليه فلم ترك المصنف التعرض له قلت لعله للقلة واستغنا
بذكره في اخر الكتاب عن ذكره هنا لكن يتجه علي الثاني الاعتراض من جهة
تاخير الشي عن موضعه قال الشاعر •
• سهم اصاب وراميه بذي سلم • من بالعراق لقد ابعدت مرماك •
وكان بدلها وهو ام في لغة حمير كقوله • تبين بليل ام ارمد اعتاد اولقا •
اي بليل الارمد والاولق شبه الجنون الباب السادس الامثلة
قوله الباب السادس الامثلة الخمسة اي النوع السادس من الكلمات التي
تقع فيها النيابة ما يصدق عليه الامثلة الخمسة اي الصيغ الخمسه ويقال
لها ايضا الافعال الخمسة ولما انقضي الكلام علي ما خرج عن الاصل من الافعال
وهو خمسة ابواب شرع في ذكر ما خرج عن الاصل من الافعال وهو بابان
احدهما باب الامثلة الخمسة قال المصنف في شرح اللمحة ومعني تسميتها
امثلة انها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسما الستة اسما باعيانها وانما هي
امثله يكني بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يذهبان
وينطلقان ويستخرجان وغير ذلك وكذا الباقي وسميت خمسة علي ادراج
المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة انتهي قال شيخ شيخنا
واقول علي قياسه تكون سبعة لا ستة نظرا للغايبتين فليتامل وقد
تزيد المعاني علي السبعة بالنظر الي انه قد يغلب مذكر علي مونث او بالعكس
او بغير ذلك والي انقسام المونث الي حقيقي التانيث ومجازيه وما تانيثه باعتبار
اللفظ وما تانيثه بالتاويل نحو الكتابان تحتيان علي تاويلهما بالصحيفتين
وقد تزيد الصيغ علي الخمس نظرا الي كون الالف والواو حرفا في فعل الاثنين

الغايبين والتثنية الغايبتين والجمع المذكر الغايب في لغة اكلوني البراغيث
نحو يقوما الزيدان ويقوما الهندان ويقومون الزيدون فهذه ثلاث
• صيغ اخري فتكون الصيغ ثمانيه ولا يخفي مغايرة نحو الهندان تقوما لنحو انتما
تقوما ن لمذكرين او مونثين لان التا في الاول للتانيث دون الخطاب لان
الفاعل غايب وفي الثاني للخطاب لان الفاعل مخاطب فتكون الصيغ تسعة
قوله وهي كل فعل الخ اورد عليه ان لفظ كل زايد لان التعريف للماهية
وكل للافراد والتعريف بالافراد غير جايز وايضا كل يفهم ان كل واحد منها
هو الامثلة الخمسه فيخل بصدق الحد علي المحدود الذي هو الامثلة الخمسة
وبعبارة اخري لفظ كل هنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس
وبالجنس لا للافراد وبالافراد ولقايل ان يقول انه لما ذكر ليس تعريفها بل تعيين
لمعناها وانها علي اي شي تطلق لمن عرف معني الامثله ومعني الفعل المضارع
الذي اتصل به ما ذكر فلا باس بايراد لفظ كل والاحسن ان يقال المراد انها
المفهوم الكلي الصادق علي كل فعل اتصل به واصرحما ذكر لظهور ان الموضوع له
الماهيه لا الافراد فلو اسقط لفظ كل المشعرة بالافراد لكان اوضح لكنه اتي
بها لبيان الاطراد وبعبارة اخري المحدود في الحقيقة واحد الامثلة الخمسة
او جنس الامثلة الخمسة والحد مدخول كل وهو فعل اتصل به ما ذكر لكنه لما
ادخل كل عليه افاد صدق المحدود علي كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر
انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع مانع يكون
جمعه ومنعه كالمنصوص عليه قوله الف اثنين اي شخصين اثنين مخاطبين
كانا نحو تفعلان يا زيدان او مخاطبتين نحو تفعلان يا هندان او غايبتين
ولو كانتا بلفظ ضمير الغيبة فتقول هما تفعلان بتا فوقيه تعني امراتين
حملا للمضمر علي الظاهر ورعيا للمعني ونظرا الي ان الضماير ترد الاشيا الي
اصولها وهذا قول ابن ابي العافيه تلميذ الاعلم وهو المرجح كما قاله بعضهم
وجابه السماع وقال عمر بن ابي ربيعة • فقص علي اختينا بدا حديثنا •
وما لهما من ان تعلما متاخر لعلهما ان يبغيا لي حاجة • وان ترحبا سربا بكنه الحصر

احصر بفتح الصاد مضارع حصر بكسرها اي ضاق صدره ومنه قوله تعالى
او جاؤكم حصرت صدورهم وقال ابن الباذش تقودها يفعلان بيا تحتيه
ربما اللفظ فهذا اللفظ يكون للمذكرين او غايبين نحو الزيدان يفعلان والف
الاثنين شامل لما اذا كان ضميرا او حرفا على لغة اكلوني البراغيث **قوله**
او واو جمع شمل الجمع فيه الحاضر نحو انتم تفعلون والغايب نحو الزيدون
يفعلون وشمل الواو في الجمع الغايب الاسم والحرف على لغة اكلوني البراغيث
قوله فان رفعها بثبوت النون عبر بالثبوت لمقابلة الحذف فيما سياتي
والمراد بالنون الثابتة نيابة عن الضمة قال الرضي وتكسر بعد الالف غالبا
لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقرى في الشواذ اتعدانني بفتح النون
وتفتح بعد الواو واليا حملا على نون الجمع في الاسم انتهى **قوله** وبعبارة
اخرى والاصل في هذه النون السكون وانما حركت لالتقا الساكنين تكسرت
بعد الالف على اصله وفتحت بعد اليا والواو طلبا للخفة لاستثقال الكسر
بعدها وقيل تشبيها للاول بالمثنى وللثاني بالجمع وقد تفتح بعد الالف ايضا
قرى اتعدانني ان اخرج وقد تضم معها ذكره ابن فلاح في تفسيره واستدل
بما قري شاذا طعام ترزقانه بضم النون وانما اعربت هذه الامثلة
بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالفتح لتناسب الالف
وبالضمه لتناسب الواو وبالكسرة لتناسب اليا لم يمكن دوران الاعراب
عليه ولم يكن فيه علة البناحتى يمنع الاعراب بالكلية فجعلت النون
بدلا من الضمه لمشابهتها في الغنة للواو وانما خص هذا الابدال بالفعل اللاحق به
الالف والواو واليا دون يخشى ويدعو ويرمي والقاضي وغلامي وان كان الاعراب
في جميعها مقدرا للمانع ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالمثنى والمجموع بالواو
والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها لالف ضاربان وواو يضربون
مشابها لواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف
وحملت اليا في تفعلين على اختيها الالف والواو في الحاق النون وجاز وقوع علامة
رفع الفعل بعد فاعله اعني الالف والواو واليا لان الضمير المرفوع كالجزء

خاص

خاصه اذا كان على حرف ولاسيما اذا كان ذلك الحرف من حروف المد واللين
فالكلمة معها كمنصور ومسكين وعماد وسياتي لاعرابها بالنون وجه اخر
قوله وجزمها ونصبها بحذفها اي نيابة عن السكون والفتحة وانما اعربت هذا
الاعراب لانهم ارادوا ان يعربوها بالحروف كاعراب نظيرها من الاسما لان يضربان
مثل ضاربان ويضربون وتضربين مثل ضاربون وضاربين في مطلق الحركات
والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع في ضاربون واوا ولا يمكنهم ذلك في
يضربون لانه يودي الى اجتماع متماثلين فجعلوا النون علامة الرفع لا بها
شبهه بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه
كما حملوا النصب على الجر في نظيره من الاسما لان الجزم نظير الجر في الاختصاص
واما يقومان فلا يمكنهم جعل علامة رفعه الفا كضاربان لانه يودي الى اجتماع
متماثلين وقد ثبت ان النون علامة رفع في يقومون فجعلت كذلك في يقومان
وتقومين وورد حذف النون لغير ناصب او جازم نثرا ونظما قري ساحران
تظاهرا اي تتظاهران فادغم التا في الظا وفي الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى
تومنوا ولا تومنوا حتى تحابوا وقال الشاعر

ابيت اسري وتبيتي تدلكي ، وجهك بالعنبر والمسك الذكي

ولا يقاس على ذلك في الاختيار واذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الاثبات
مع الفك والادغام والحذف تخفيفا نحو اتحاجوني في قراة نافع بنون واحدة
وقرا بالوجه الاخير نافع تامروني اعبد ايها الجاهلون وقرا ابن عامر تامرونني
بالفك وقرا الباقون بالادغام واختلف في المحذوف حينئذ فذهب سيبويه
الى انها نون الرفع ورجحه ابن مالك لانها قد تحذف بلا سبب ولم يعهد
ذلك في نون الوقايه وحذف ما عهد حذفه اولى ولانها نائبة عن الضمه وقد
عهد حذفها تخفيفا في نحو ان الله يامركم وما يشعركم في قراة من سكن فحذفت
النون الثانيه عنها ليلا يفضل الفرع على الاصل ولانها جزء كلمة ونون الوقاية
كلمة وحذف الجزء اسهل ولانه لا يحتاج الى حذف اخر للجازم والناصب

لان حذف نون الرفع يومن معه حذف نون الوقايه اذ لا سبب اخر يدعو
الي حذفها وحذف نون الوقايه او لا يومن معه حذف نون الرفع في الجزم
والنصب ولا تغيير ثان بكسرها بعد الواو والياء ولو كان المحذوف نون
الوقاية لاحتيج الي الامرين لان نون الوقايه يحتاج اليها لنفي الفعل من
الكسر او لتزيل اللبس علي الخلاف الاتي في وجه تسميتها بذلك وحذف ما لا يحوج
الي حذف اولي من حذف ما يحوج الي حذف وذهب اكثر المتاخرين الي ان المحذوف
نون الوقايه وعليه الاخفش الاوسط والصغير والمبرد وابو علي الفارسي
وابو الفتح بن جني لان نون الرفع علامة الاعراب فينبغي المحافظة عليها
ونون الوقاية هي التي حصل بها الثقل والتكرار فكانت اولي بالحذف ولان
نون الوقايه انما جي بها لنفي الفعل من الكسر وقد امكن ذلك بنون الرفع فكان
حذفها اولي ولانها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت
المحذوفه لزم وجود موثر بلا اثر مع امكانه هذا وما ذكره المصنف من ان اعرابها
بالنون رفعا وبحذفها جزما ونصبا هو مذهب الجمهور وقيل ان الاعراب
بالالف والواو كما انها في المثنى والجمع السالم كذلك ورده صاحب البسيط بانه
لو كان كذلك لثبتت النون في الاحوال الثلاثه وذهب الاخفش وابن درستويه
الي ان الاعراب مقدر قبل هذه الاحرف لانه اخر الفعل وانما حق الاعراب مقدرا
ان يكون في الاخر وزعما ان النون ليست باعراب ولكنها دليل الاعراب
المقدر وذهب السهيلي الي ان الاعراب مقدر كما زعما ولكنه لم يجعل النون
دليلا عليه بل قال انما تثبت رفعا لشبه يقومان ويقومون وتقومين
قايمان وقايمون وقايمين ولما دخل الجازم ذهبت المشاكلة فزالت النون
ورده ابن مالك بعدم الحاجة الي ذلك مع صلاحيه النون له وقيل انها
معربه ولا حرف اعراب فيها وعليه الفارسي قال لانه لا جايز ان يكون
حرف الاعراب النون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح ولا الضمير
لانه الفاعل ولانه ليس في اخر الكلمة ولا ما قبله من اللامات لملازمتها،

كذ

لحركة ما بعدها من الضماير من ضم وفتح وكسر وحرف الاعراب لا يلزم
الحركة فلم يبق الا ان تكون معربة ولا حرف اعراب فيها قال ابو حيان
وبين هذا القول وقول الاخفش مناسبة الا ان الاخفش يقول ان
الاعراب فيها مقدر فهو اشبه **قوله** واما الا ان يعفون الي اخره اشارة الي
الجواب عما يقال انك قلت ان الامثلة الخمسة تنصب بحذف النون
فما تصنع في قوله تعالى الا ان يعفون فان ان فيه ناصبه والنون ثابته
معه وحاصل الجواب ان الواو هنا ليست واو الجماعة وانما هي اصليه لانها
لام الكلمة التي في قولك زيد يعفو وليست النون هنا نون الرفع وانما
هي اسم مضمر عايد علي المطلقات مثلها في والمطلقات يتربصن والفعل
مبني علي السكون لاتصاله بنون النسوة ووزن يعفون هذا يفعلن
كما انك اذا قلت النسوة يخرجن او يكتبن كان ذلك وزنه واما اذا قلت
الرجال يعفون فالواو واو الجماعة والنون علامة الرفع والاصل
يعفوون بواوين اولاهما لام الكلمة والثانيه واو الجماعة فاستثقلت
الضمة علي واو قبلها ضمة وهي الواو الاولي فحذفت فالتقي ساكنان
وهما الواوان فحذفت الاولي لالتقا الساكنين ونقلت ضمة اللام الي
ما قبلها بعد حذف حركته ثم حذفت اللام لما ذكروا وانما خصت الاولي
بالحذف دون الثانيه لثلاثة امور احدها ان الاولي جزء كلمة والثانيه
كلمة وحذف جزء اسهل من حذف كل الثاني ان الاولي اخر الفعل والحذف
بالاواخر اولي الثالث ان الاولي لا تدل علي معنى والثانيه دالة علي
معنى وحذف ما لا يدل اولي من حذف ما يدل ولهذا الوجه
حذفوا لام الكلمة في غاز وقاض دون الثانيه لانه جي به لمعنى وهو
كلمة مستقله ولا يوصف بانه اخر ويزيد وجها رابعا وهو انه صحيح
والاولي معتله وقد يزاد فيما نحن فيه وجه رابع وهو ان اللام سبب الاعلال
ولما حذفت الواو صار وزن يعفون يعفون بحذف اللام ولهذا اذا
ادخلت عليه الناصب او الجازم قلت الرجال لم يعفوا ولن يعفوا
فاعرف الفرق **الباب السابع الفعل المضارع المعتل الاخر**

قوله اي النوع السابع من الكلمات التي تقع فيها النيابة ما يصدق عليه الفعل المضارع المعتل الاخر باضافة المعتل الي الاخر اضافة لفظية اي الذي اعتل اخره فهو من اضافة الوصف الي فاعله والدليل علي ان اضافته لفظية صحة وقوعه صفة للنكرة نحو هذا فعل معتل الاخر **قوله** وهو ما اخره الف الي اخره اي في اللفظ مطلقا اسما كان او فعلا ماضيا او مضارعا والمراد مثل المضارع فقط لان المقصود هذا ان كان الضمير راجعا للمعتل الاخر لا يفيد كونه فعلا مضارعا **قوله** فان جزم بحذف الاخر اي اخره نيابة عن السكون الذي هو حذف الحركة لان حروف العلة لضعفها بسكونها قريبة من الحركات فتسلط عليها العامل تسلطه علي الحركات وانما جاز حذف الاخر في الجزم وليس علامة الرفع قال الرضي لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال اي والتعذر قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الاحرف علة مشابها للحركة فحذف قال شيخنا رحمه الله تعالى اقول هلا حذف الحركة المقدرة التي هي علامة الرفع ان قيل لم يلحق النصب بالجزم في المعتل كما الحق به في الافعال الخمسة فالجواب انما الحق به ثم لتعذر الاعراب بالحركة بخلافه هنا فاعرب نصبا بالحركة علي الاصل قال المصنف في شرح اللمحة واختلف النحويون فيه في حالة الرفع وفي الالف فقط في حالة النصب هل تقدر الضمة والفتحة ام لا قال سيبويه ومن تبعه تقدر كما تقدر في موسى والقاضي وقال ابن السراج ومن تبعه لا تقدر لانا انما قدرنا في موسى لان الاعراب في الاسم اصل فيجب المحافظة عليه فيجب تقديره وفي الافعال فرع فلا حاجة الي تقديره اذا لم يوجد وانبني علي هذا النظر فيه حالة الجزم فعلي قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الضمة المقدرة واكتفي بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلي قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه ويقول الجازم كالمسهل له وجد فضله ازالها والاخذ من قوي البدن وهذا يجنح اليه جمهور النحويين والتحقيق قول سيبويه لما شرحنا ٠ اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام

انتهى والي قول ابن السراج يشير كلام المصنف لانه ذكر هذا النوع فيما خرج عن الاصل وانما يكون خارجا عن الاصل اذا قلنا ان جزمه حذف الحروف كما صرح به وقال ابو حيان التحقيق ان هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم لان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زايد علي ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لانها اصلية او منقلبة عن اصل والجازم لا يحذف الاصلي ولا المنقلب عنه فالقياس ان الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع لو بقيت لاتحاد الصورة قال شيخنا رحمه الله تعالي واقول ما ذكره من ان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع ممنوع وما المانع ان يحذف ما ليس علامة للرفع ولا يجب ان يتفرع الجزم علي الرفع وكذا قوله الاعراب زايد علي ماهية الكلمة ممنوع وهو منتقض باعراب نحو الاسم الستة وكذا قوله والجازم لا يحذف الاصلي الخ وما المانع من حذف الاصلي كما جاز جعل الاصلي اعرابا كما في الاسم الستة وما يدل علي ان الحذف هنا ليس لتمييز المرفوع عن المجزوم انهم لو اعتبروا التمييز لميزوا المنصوب عنه ايضا فانه مشتبه بالمجزوم ولو اعتبروا التمييز بينهما بالعامل لم يحتاجوا التمييز المرفوع عن المجزوم لان عامل احدهما لفظي والاخر معنوي الا ان يقال قد يخفي حذف العامل **قوله** فاما قوله ٠

٠ الم ياتيك والانبا تنمي ٠ بما لاقت لبون بني زياد ٠

فضرورة اعتذار عن اثبات اليا مع الجازم وهذا البيت لقيس بن زهير وبعده ٠ ومحبسها علي القرشي تشري ٠ بادراع واسياف حداد ٠ الانبا جمع نبا وهو الخبر وتنمي بفتح التا المثناة من فوق تشيع وتنتشر في الاطراف ويقال نميت الحديث نميه بالتخفيف اذا بلغته علي وجه الاصلاح وطلب الخير واذا بلغته علي وجه الافساد والنميمة قلت نميته بالتشديد واللبون هنا جماعة الابل ذات اللبن وبنو زياد

ربيع بن زياد واخوته ومحبسها بفتح الموحدة اي حبسها والقرشي
عبد الله بن جدعان وتشتري تباع والادراع بدال مهملة جمع
درع وهي ما يصنع من الحديد يلبس في الحرب وقصة هذا الشعر
ان الربيع بن زياد اخذ لقيس بن زهير درعا فاخذ قيس بعد ذلك
ابل الربيع وساقها الى مكة فباعها من ابن جدعان بادراع واسياف
وحكى المصنف في المغني وجهين في فاعل ياتي احدهما ان الفاعل ما لاقت والبا
زايده في الفاعل وجملة والانبا تنمي معترضة بين الفعل وفاعله وثانيهما ان الفاعل
ضمير يعود على ما دل عليه ياتي وتنمي تنازعا ما فاعمل الثاني واضمر الفاعل في الاول
فلا اعتراض ولا زيادة قال ولكن المعنى على الاول وجه اذ الانبا من شانها ان تنمي
بهذا وبغيره وحكى غيره وجهين اخرين احدهما انه ضمير يعود على المبالغة له قوله
والانبا تنمي عليه والثاني انه لبون على حذف مضاف اي الم ياتك خبر لبون بني
زياد وقال استاذ شيخنا في الصحاح نمي الكمال وغيره يعني نما انتهى فالظاهر ان
قوله بما لاقت متعلق بقوله ياتك وفاعل ياتيك مضمر يعود على متحدث عنه
قبل ذلك يعني الم ياتك فلان بما لاقت لبون بني زياد والحال ان الانبا تنمي
اي الاخبار يذكر لك تكثر والبا في بما لاقت على هذا للتعدية ويحتمل المعنى غير ذلك
انتهى ولو قال فاما نحو قوله الم ياتيك الخ لكان اعم ليشمل نحو قوله

هجوت زبان ثم جيت معتذرا ۔ من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

وزبان بزاي فموحدة ثم نون اسم رجل وقوله لم تهجو ولم تدع يعني لانك اعتذرت
ولانك هجوت ونحو قوله

وتضحك مني شيخة عبشمية ۔ كان لم ترا قبلي اسيرا يمانيا

قال ابن درستويه قد سمي الشعر العجوز شيخة على الضرورة كما قال وانشد البيت
والعبشمية نسبة الى عبد شمس ويماني اصله يمني حذفت احدى يايي النسبة
وعوض منها الالف وقوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق
والجمهور على ان ابقاء هذه الحروف مع الجازم مختص بالضرورة كما قاله المصنف
وقال بعضهم انه يجوز في سعة الكلام وانه لغة لبعض العرب وخرج عليه قراة

لا تخف

لا تخف دركا ولا تخشى انه من يتقي ويصبر ثم اختلف حينيذ فيما حذفه
الجازم فقيل الضمة الظاهرة لان الضمة قد تظهر على الواو واليا في الشعر وقيل
المقدرة قال ابو حيان وفايدة الخلاف تظهر في الالف فمن قال حذف الظاهرة
لم يجز اقرار الالف لانه لا ضمة فيها ظاهرة ومن قال المقدرة اجاز اقرارها
ويشهد له قوله ولا ترضاها والاولى تاوله على الحال او الاستيناف وذهب
اخرون الى ان الجازم حذف الحروف التي هي لامات وان الحروف الموجودة
ليست لامات الكلمة بل حروف اشباع تولدت عن الحركات التي قبلها وقد اجيب
على مذهب الجمهور عن الاية الاولى بان الواو للاستيناف ولا نافية اي وانت
لا تخشى او للعطف عليه ولا ناهية وحذفت الالف اي وانت لا تخشى والعطف
عليه والالف للاطلاق فيه اجلبت للفواصل وهي الف اخرى كقوله وتظنون
بالله الظنونا والرسولا وحال بالواو والمعنى ولا تخشى الغرق وعن الاية
الثانية بما ذكره المصنف عقب ذلك قوله واما قوله تعالى انه من يتقي
ويصبر في قراة قنبل الخ اي باثبات اليا في يتقي وتسكين يصبر هو كالذي
قبله اعتذار عن ثبوت حرف العلة مع مقتضي الحذف وهو ههنا من
الشرطية فقيل من موصولة لا شرطية ويتقي مرفوع وتسكين يصبر
مع انه معطوف على مرفوع اما لتوالي حركات البا والرا والفا والهمزة
وضعف هذا بان محل التسكين في توالي الحركات حيث كانت في كلمة
واحدة واما لانه وصل بنية الوقف ودل بتسكين يصبر على نية الوقف
عليه قال شيخ شيخنا فيه ضعف من جهة تقدير الوقف على الشرط
دون الجزا المترتب وقد يجاب بان الضعف هو الوقف على ذلك لا تقديره
انتهى ولا يخفى ان هذا ليس شرطا بل صلة الا ان يقال في معنى الشرط
تامل واما للعطف على المعنى اي التوهم ولم يقل توهم وان كان يقصد
بالتوهم قصدا صحيحا وهو تنزيل موجود منزلة معدوم او العكس
فالاول كقول العرب انهم اجمعون ذاهبون وذلك ان معناه
معنى الابتدا فيري انه قال اجمعون ذاهبون والثاني كقول زهير

بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
فقدر دخول البا في خبر ليس وعطف عليه قوله ولا سابق بالجر وحاصل
العطف على التوهم اعطا شي حكم غيره فلا مانع من وقوعه في الفصيح
لكن تركه المصنف تادبا اذ يسبق الى الفهم ان التوهم غلط او غفلة فقال
واما على العطف على المعنى لان من الموصوله بمعنى الشرطيه في ابهامها وعمومها
وصلتها في معنى فعل الشرط فاعطيت حكمها ولذا دخلت الفا في خبرها كما تدخل
في الجواب وضعف هذا بالاستبعاد ولذلك اشار ابن مالك في التسهيل ان الجزم
قد يقدر في المعتل في السعة ومثله في الشرح بالاية وغيرها من الامثلة كذا قيل
وهو مبني على ان من شرطيه قال بعضهم والظاهر القول بالاشباع وان من
شرطية ورده بانه لا دليل عليه ممنوع بل دليله تسكين يصبر عطفا على ما قبله
وجعله لتوالي الحركات قد علم ما عليه ولا يبعد جعلها موصوله وانه وصل
بنية الوقف وتجرد الاستبعاد لا يفيد انتهى وعبارته في المغني زعم الفارسي
ان من موصوله فلهذا اثبت البا وانها ضمنت معنى الشرط ولذلك دخلت
الفا في الخبر وانما جزم يصبر على معنى من وقيل بل وصل يصبر بنية الوقف
كقراة نافع محياي ومماتي بسكون يا محياي وصلا وقيل بل سكن لتوالي
الحركات في كلمتين كما في يامركم ويشعركم وقيل من شرطيه وهذه اليا
اشباع ولام الفعل حذفت للجازم او هذه اليا لام الفعل واكتفي بحذف
الحركة المقدرة انتهى وقوله على معنى من قال الشمني اي على توهم ان
من شرطيه ويتقي مجزوم بها وقوله وقيل سكن لتوالي الحركات في كلمتين
كما في يامركم ويشعركم قال الدماميني هذا القول احسن الاقوال ولا
حرج في تخريج التنزيل عليه وما عداه من الاقوال ليس بطايل فلا سبيل
الى الاقدام على تخريج القران عليه وقال ايضا في شرح التسهيل والظاهر
تخريج الاية على ان من موصوله لا شرطيه فاثبات يا يتقي حينئذ جايز
بل هو الواجب واسكان را يصبر ليس جزما وانما هو تخفيف لحركة الرفع
مثل وما يشعركم باسكان الرا وهو فصيح وان كان قليلا والظاهر تخريج

التنزيل

التنزيل عليه تنبيه قوله تنبيه اعلم ان التنبيه في اللغة التوقيف
على الشي والايقاظ له وفي عرفهم عبارة عن عنوان بحث يدل عليه
الابحاث السابقه بطريق الاجمال بحيث لو لم يذكر لعلم منها بادنى تامل
واختلف في اعرابه فقيل معرب خبر لمبتدا محذوف تقديره هذا تنبيه
الا انه قد سبق ذكره وقيل ان ذكر بعده ما يتعلق به والا فهو مبني فيقرا
ساكنا كهذا التنبيه وفيه نظر لان مقتضي البنا هنا ليس الا عدم التركيب
على ما دعاه وهو ممنوع لان التركيب وان فقد مع ما يليه فهو ممكن
بالتقدير المذكور ومثله شايع ذايع فلا ضرورة الى العدول عن الاصل مع
امكانه ولفظ الفصل وما اشبهه كلفظ التنبيه في حكمه المذكور والمشار
اليه بهذا اما الالفاظ او المعاني كما نقل تجويز الامرين المولى عصام الدين
في شرحه لرسالة الوضع في قوله الخاتمة تشتمل على تنبيهات والمناسب
هنا الالفاظ لانها الانسب لكونها العنوان بخلاف المعاني لانها الحكم مع
ما يتعلق به فكيف يكون عنوان الحكم وحينئذ فيكون مسمى التنبيه قوله
اذا كان حرف العلة بدلا من همزة الى اخره بقي ان في صدق التنبيه على
المذكور هنا خفا اذ لا يعلم اجمالا مما سبق ما ذكر هنا وانما الذي يعلم مما سبق
هو ان حرف العلة يحذف للجزم ويفهم منه ان الحرف الصحيح لا يحذف
للجزم فلم يكن الحكم المذكور هنا يمكن علمه مما سبق اجمالا فيحتمل ان يقال
المراد التنبيه اللغوي وهو الايقاظ ويحتمل ان يقال ان مراده الاصطلاحي
ويمكن ان يكون فيما سبق اشارة اليه اجمالا لانه فهم منه ان غير حرف العلة
اذا كان اخر الفعل لا يحذف فيعلم منه ان ما كان اخره همزة عند دخول
الجازم لا يحذف وانه اذا كان الابدال قبل دخول الجازم يحذف منه حرف
العلة لانه صدق عليه حينئذ ان اخره الفا وواوا ويا وان كان الحذف
بالنظر الى الاعتداد بالعارض لكن المتعارف استعماله فيما يفهم بالموافقة
والمخالفة لا فيما فهم بعضه بالموافقة وبعضه بالمخالفة كما هنا فليتامل
قوله بدلا من همزة اي مبدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقرا مضارع قرا

اومكسور ما قبلها كيقري مضارع اقرا او مضموم ما قبلها كيوضو مضارع وضؤ
بمعنى نظف **قوله** فهو ابدال قياسي يعني لكون الهمزة ساكنة تحذف
حركتها بالجازم وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسي
بان يكون هناك قاعدة تبدل الهمزة في كل موضع تحققت القاعدة فيه
سوا كان ذلك الموضع مما ابدل العرب فيه بعينه اوكان مشابها لما ابدل
العرب فيه فابدال العرب قياسي لانه يقاس عليه وابدال غير العرب
قياسي لانه مقيس على ابدال العرب فافهم واحفظه قال الجاربردي
فان كانت ساكنة فتبدل بحرف حركة ما قبلها يعني ان كان ما قبلها فتحة
قلبت الفا وان كانت كسرة قلبت يا وان كانت ضمة قلبت واوا سوا كانت
الهمزة الساكنة مع المتحرك الذي قبلها في كلمة واحدة كما في راس
وبئر وسؤت او في كلمتين كما في قوله الى الهدى ايتنا وكما في قوله
الذي ايتمن وقوله تعالى يقول ائذن لي ثم قال في الهمزة المتحركة
وان كان قبلها متحرك واقسامه تسعة لان الهمزة اما مفتوحة او مكسورة
او مضمومة وعلى التقادير ما قبلها اما مفتوح او مكسور او مضموم
والثلاثة في الثلاثة تسعة والقياس فيها ان تجعل بين بين لان فيه تخفيفا
للهمزة مع بقية من اثارها فيكون دليلا على ان اصل الكلمة الهمزة لكن في
حالتين منها لا يمكن جعلها بين بين وذلك اذا كانت مفتوحة وما
قبلها مضموم نحو مؤجل او مكسور نحو مائة لانهم لو جعلوها بين بين
المشهور تقرب من الالف وقبلها الضمة او الكسرة وهو مستكره
انتهى **قوله** شاذا انما كان شاذا لكونها متحركة **قوله** ويجوز مع
الجازم الاثبات اي للحرف المبدل ويكون الجزم بسكون مقدر **قوله**
بنا على الاعتداد بالعارض وعدمه التعليل على اللف والنشر الغير
المرتب لان الاعتداد بالعارض علة للحذف وعدمه علة للاثبات
ويمكن ان تجعل نكتة عدم الترتيب اتصال احدى العلتين بمعلولها اذ لو
رتبه لانفصلت علة كل منهما وتقوية الذهن بتمرينه وامتحانه في

رد كل علة لمعلولها فليتامل ويجوز ان يكون على الترتيب يعني من حذف
وهو الاكثر نظرا الى ان الاخر حرف علة والجازم اثر في حذفه ولم يعتد
بعارض كونه بدلا من حرف صحيح وهو الهمزة ومن اثبت اعتد بعارض
الابدال ونظر الى ان الاصل حرف صحيح ولا اثر للجازم فيه **قوله** وهو
الاكثر اي عدم الاعتداد بالعارض هو الاكثر في كلامهم وعليه الاكثر
وما ذكره من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب
غيره الى ان الحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان سبيل الهمزة لتخفيفها
فصل قوله تقدر الحركات الخ لما فرغ من بيان ما يظهر من الاعراب
حرفا كان او حركة شرع في بيان ما يقدر منه وكلامه يفهم ان الحروف
لا تقدر مع انها تقدر للتعذر او الاستثقال وانما اقتصر المصنف في بيان
ما يقدر اعرابه كلا او بعضا تعذرا او استثقالا على المعرب بالحركات
لانه المشهور في كلامهم فتقدر الحروف للاستثقال في الاسما الستة
اذا كانت مضافة الى كلمة اولها ساكن نحو قام ابو الحسن ورايت ابا الحسن
ومررت بابي الحسن وتقدر الالف في المثنى اذا اضيف الى كلمة اولها
ساكن نحو جا صالحا القوم وتقدر الواو حالبا في جمع المذكر السالم وما
حمل عليه اذا اضيف الى كلمة اولها ساكن نحو جا صالحو القوم ورايت
صالحي القوم ومررت بصالحي القوم ونحو ولا ياتل اولوا الفضل منكم والسعة
ان يؤتوا اولي القربى ان في ذلك لذكرى لاولي الالباب قال بعضهم
وضابطه اذا كان الاعراب مدة ولا في ساكنا قال تخرج نحو مصطفوا
القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مدة اصلا انتهى
اي لان حرف اعرابهما يحرك للساكنين ولا يحذف لعدم ما يدل
عليه واما المثنى المرفوع فيحذف حرف الاعراب لدلالة الفتحة عليه
ويكون اعرابه مقدرا وتقدر الواو فقط في الجمع المذكور اذا اضيف
الى يا المتكلم نحو جا مسلمي اصله بعد الاضافة مسلموي اجتمعت
الواو واليا والسابق منهما ساكن فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا

وقلب الضمة التي قبل الواو كسرة ولما لم تبق الواو التي هي علامة الرفع صار اعرابه
في حالة الرفع تقديريا واما في حالتي الجر والنصب فاعرابه لفظي لبقا اليا التي هي الاعراب
في الحالتين لان ادغامها لا يخرجها عن حقيقتها فان قيل هلا كان اليا المنقلب عن الواو
في مسلمي علامة للرفع كما كان علامة للجمع اجيب بان الواو علامة للجمع من حيث انه
حرف علة وهو باق وعلامة للرفع من حيث خصوصيته وهي لم تبق فان قيل
خصوصية الواو ان لم تبق لكن بقي بدلها وهي خصوصية اليا فلم لا يجوز ان يكون
معربا بالاعراب اللفظي في حالة الرفع لوجود بدل خصوصية الواو كما انهم حكموا
على غير المنصرف في الجر وجمع المونث السالم في النصب بالاعراب اللفظي
لوجود البدل فيهما وهو الفتحة والكسرة قلت اجيب بان الواو في حكم
الموجود اما لان المقدر الاصلي معتبر قطعا واما لان الزايل بالاعلال في حكم
الباقي واذا كان كذلك يكون الاعراب باليا التقديري لانا نعني بالاعراب التقديري
ما هو في حكم الموجود فلو كان خصوصية اليا اعرابا لكان لكل كلمة اعراب
تقديري ولفظي ولم يعهد مثله بخلاف الكسرة والفتحة فيهما فانهما ليستا
في حكم الموجود ومثال ما يقدر فيه الاعراب للتعذر المثنى والجمع حال
الحكاية كقولهم دعنا من تمرتان في جواب الك تمرتان اي يكفيك تمرتان
ونحو ذلك ومعناه دعني من هذا الحديث ولو قيل من تمرتين لم يؤد هذا
المعنى وكقولك من الزيدين لمن قال ضربت الزيدين وما ذكرنا من كون
اعراب نحو مسلمي تقديرا هو ما صرح به ابن الحاجب ووافقه ابن مالك
خلافا لمن ادعى انه لفظي ومن كون التقدير فيه للاستثقال هو ما صرح
به ابن الحاجب ومن تبعه واعترض عليه بان التلفظ باعراب مسلمي
قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر وكذا اعراب نحو الفتى فانه قبل
الاعلال مستثقل وبعده متعذر فلم جعل اعراب نحو الفتى من المتعذر
ونحو مسلمي من المستثقل واجيب بان اعراب نحو الفتى قبل الاعلال
بالحركة ونقلها يوجب ابدال الحرف باخر فلما قلبت الواو الفا تعذر الاعراب
لعدم قبول الالف شيئا من الحركات فالتقدير في نحو الفتى للتعذر

لا للاستثقال الحركة لان نقلها لا يوجب تقديرها بل ابدال حرفها بحرف اخر
فجعل مما تعذر واما مسلمي فاعرابه قبل الاعلال بالحرف ونقله مما يوجب تقديره
فالتقدير في مثله للاستثقال لا للتعذر فوضح الفرق بينهما فان قلت ثقل
الحركة في نحو قاض يوجب الاسكان وتقدير الحركة فلا يصح قولك وثقلها
يوجب ابدال الحرف لا الاسكان قلت اجيب بان المراد الثقل المعهود
وهو الثقل الحاصل بتحريك حرف العلة وانفتاح ما قبله هذا وقال استاذ
شيخنا واعلم ان المصنف يعني ابن الحاجب حكم بالتعذر في عصا بعد
الاعلال والقلب وبالاستثقال في مسلمي وفيه تحكم لم يظهر له وجه وجيه
فليتامل انتهى ويجري كل من الاعتراض والجواب في تقدير اعراب المقصور
نحو قاض للتعذر والمنقوص للاستثقال مع انه فيهما قبل الاعلال مستثقل
وبعده متعذر ويفهم ايضا ان الحركات لا تقدر في غير ما ذكره لان تخصيص
الشي بالذكر يفيد نفي الحكم عن غيره وهو غير مسلم بل تقدر الحركات الثلاث
ايضا في الحرف المسكن للادغام نحو وقتل داود جالوت وترى الناس
سكارى والعاديات ضبحا ذكره ابو حيان في شرح التسهيل وفي المحكي في
نحو من زيدا لمن قال ضربت زيدا ومن زيد لمن قال قام زيد ومن
زيد لمن قال مررت بزيد على راي البصريين وعلى الاصح عندهم في حالة
الرفع لاشتغال حركة حكاية لا اعراب ووجه تقدير اعرابه اشتغال
محله بحركة الحكاية وفي ما سكن اخره في حال الوقف نحو جا زيد
ورايت زيد على لغة ربيعة ومررت بزيد وفيما اشتغل اخره بحركة
الاتباع بحركة الاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام وفي
المضاف ليا المتكلم نحو غلامي ولعل المصنف لم يعد ذلك لانه بصدد
بيان الاعراب التقديري الثابت للاسم في ذاته وافهم ايضا انه لا يقدر
السكون وليس كذلك بل يقدر السكون في اربعة اشيا بل في ستة اشيا
كما يعلم مما ياتي احدها ما كسر لالتقا الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا والثاني
المهموز اذا ابدل ليا محضا على اللغة الضعيفة كما تقدم الثالث لم يلد

مضارع ولد اذا اسكن لامه وفتحت الدال لالتقا الساكنين او وصل بضمير وفتحت
الدال لالتقا الساكنين اوكسرت كقوله وذي ولد لم يلده ابوان الرابع الحرف
المدغم فيه نحو لم يشد ولم يعض ولم يفر وذكر المصنف في الجامع صورة وهي ما حرك
في الوقف من القوافي نحو وانك مهما تامري القلب يفعل وذكر ابن مالك في
سبك المنظوم انه يقدر فيما ثبت فيه العلة للضرورة كقوله لم تهجو ولم تدع
قوله في الاسم المعرب قال شيخ شيخنا اللام فيه للاستغراق فان اريد بالحركات
الثلاث في المقصور وبالضمة والكسرة في المنقوص الاصلي منها دون النايب
فالكسرة لا تقدر في غير المنصرف غير المضاف والمقرون بال مقصورا كان
كموسي او منقوصا كجوار وان اريد بها اعم من الاصلي والنايب فالحركات
الثلاث في الجملة تقدر في النوعين انتهى هذا ولكن ظاهر كلامه
انه لا فرق في تقدير الكسرة في حالة الجر في ذلك بين المنصرف وغيره كموسي
وبه قال ابن فلاح اليمني قال لان الكسرة انما امتنعت في غير المنصرف
للثقل ولا ثقل مع التقدير لكن الجمهور على تقدير الفتحة فيه في حالة الجر
على بابه وعليه بني شيخ شيخنا اعتراضه ويمكن حمل كلام المصنف عليه بتخصيص
كلامه هنا بما تقدم له فيما لا ينصرف ولو جعل قوله نحو الفتي قيدا واعتبر
فيه كونه منصرفا ايضا لم يرد هذا والظاهر ان قول الالفية الاعراب فيه قدرا
جميعه اسلم عن الاعتراض من كلام المصنف لانه يفسر الاعراب جميعه بالرفع
والنصب والجر وذلك حاصل في كل مقصور حتي ما لا ينصرف لان نفس الفتحة
نصب وجر فيه وانما قوي الاشكال على المصنف لتعبيره بالحركات الثلاث بخلاف
الاعراب فان النصب كما يكون فتحة كذلك الجر وخرج بالاسم الفعل نحو يخشي
والحرف نحو على وبالمعرب المبني نحو اذا وهذا وما ومتى **قوله** الفا لازمه
قال شيخ شيخنا المراد باللزوم في الالف والياء لزوم وجودها في احوال الاعراب
كلها لفظا كالفتي او تقديرا كالفتي لكنه يشكل بخروج ما فيه الالف والياء العارضان
بسبب انقلابهما عن همزة كالمقري والمقرا اسمي مفعول وفاعل من يقري فان التقدير
المذكور موجود فيه مع عدم اللزوم لان الجواز النطق بالهمزة التي هي الاصل

اسمي

لتنبي وقد يقال ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والنقص
بالشاذ شاذ ولو جعل قوله نحو الفتي قيدا واعتبر فيه كون الفه غير منقلبة عن همزة
لم يرد هذا وقول بعضهم الذي في اخره الف اي في موضع اخره الف فلا يلزم اتحاد
الظرف والمظروف ولك ان تقول ان اخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم
الاتحاد ومثل بمثالين تنبيها على انه لا فرق في الالف بين المنقلبة عن يا كالف
الفتي والمنقلبة عن واو ولو عبر تبنين كالف المصطفي فان الفه منقلبة عن واو
تبنين لانها منقلبة عن يا منقلبة عن واو لان الواو اذا وقعت رابعة
فصاعدا ولم ينضم ما قبلها تقلب يا **قوله** ويسمي معتلا المعتل اسم فاعل
من اعتل اي مرض وسمي هذا القسم معتلا لما فيه من الاعلال وهو كما قاله ابن
الحاجب وغيره تغيير حرف العلة للتخفيف فقولهم تغيير شامل له وللتخفيف
الهمزة والابدال ولما قيد بحرف العلة خرج البعض الاخر نحو عالم بالهمز
فبين الاعلال والتخفيف تباين كلي وبينه وبين الابدال عموم من وجه
لصدقهما في نحو قال وانفراده في نحو يقول وفي نحو اصيلال وقيل
سمي معتلا لاعتلاله اي ضعفه فلا يكون المهموز على هذا معتلا فان
قيل حاصل كلام المصنف هنا وفيما ياتي تخصيص المعتل في الاسما
والافعال بما اخره حرف علة مع انه لا يختص بذلك بل منه ما اوله
او وسطه حرف علة فالجواب بوجهين ملخص الاول ان التخصيص
اصطلاح نحوي والتعبير اصطلاح صرفي فلا اشكال وعلى هذا فاضافة
المعتل الي الاخر فيما سبق لبيان الواقع لا للاحتراز وملخص الثاني انه
ليس في عبارته حصر له فيما اخره حرف علة لانه انما حكم بان هذا القسم
يسمي معتلا وذلك لا ينافي ان المعتل اعم منه **قوله** ومقصورا الا انه منع المد لان
صوت الالف بغير همزة بعدها اقصر من صوتها اذا كانت الهمزة بعدها
ويقابله الممدود وهو ما حرف اعرابه همزة قبلها الف زائدة ولذلك لا يسمي
نحو دعا مقصورا اذ ليس في الفعل ممدود واما نحو شا وبشا فلا يسمي
عند الاكثر ممدودا لان الالف التي قبل الهمزة اصلية منقلبة

عن العين واما لانه قصر عن ظهور الاعراب والقصر المنع قال تعالى حور مقصورات
والاولى كما قال الرضي هو الاول لان نحو غلامي لا يسمى مقصورا مع انه قصر عن
ظهور الاعراب وانما قدرت الحركات في المقصور لتعذر النطق بها واستحالته
لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلب حرفا اخر اي همزة فلا
يمكن تحريك الالف ما دامت الفا ومن محاسن بعض الفضلا انه كتب من مدينة
قوص الى الشيخ العلامة بها الدين محمد بن النحاس الحلبي رحمه الله يتشوق
اليه • سلم على المولى البها وصف له • شوقي اليه وانني مملوكه •
• ابدا يحركني اليه تشوق • جسمي به مشطوره منهوكه •
• لكن نحلت لبعده فكانني • الف وليس بممكن تحريكه •
قوله والضمة والكسرة انما قدرت الضمة والكسرة لثقلهما على اليا المكسور ما
قبلها قال الرضي وذلك مخصوص لضعف اليا وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها
بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم تستثقل الحركات كظبي وكرسي ومحل تقدير
الكسرة فيه اذا كان منصرفا فان كان غير منصرف كجوار فالمقدر حينئذ الضمة
والفتحة وانما لم تظهر الفتحة حالة الجر لنيابتها عن حركة ثقيلة فعوملت معاملتها
وقد تقدم التنبيه على ذلك ويمكن حمل كلام المصنف على المنصرف بتخصيص
كلامه هنا بما تقدم له فيما لا ينصرف ولو جعل قوله نحو المرتقي والقاضي
قيدا واعتبر فيه كونه منصرفا ايضا لم يرد هنا وظهور الضمة والكسرة في
المنقوص ضرورة كقوله •
• تراه وقد بذ الرماة كانه • امام الكلاب مصعب الحد اسلم •
وقوله • لا بارك الله في الغواني هل يصبحن الا لهن مطلب •
وقوله • ولو تختضب سمر العوالي بالدم • وقوله
• وعرق الفرزدق شر العروق • خبيث الثرى كابي الازند •
اراد بالعرق والثرى الاصل ويقال كبي الزند اذا لم يخرج ناره **قوله** ومنقوصا
اما النقص لامه للتنوين او لانه نقص منه ظهور بعض الحركات وما ظهر حكم
ومناسبات وهي لا يلزم فيها الاطراد والانعكاس **قوله** وتقدر الضمة

والفتحه

والفتحة في الفعل المعتل بالالف تقدم وجه ذلك **قوله** والضمة فقط وذلك
لثقلها على الواو واليا بعد الضمة والكسرة وربما يظهر في الضرورة الرفع في الواو
واليا كما يظهر في الاسم جر اليا ورفعها كقوله •
• يساوي عنزي غير خمس دراهم **قوله** وقوله • اذا قلت علّ القلب يسلو قيضت
هواجس لا تنفك تغريه بالوجد • وذهب الفرا في نحو يحيي ويحيي الى جواز نقل حركة
اليا الاولى الى الساكن قبلها وتدغم فتظهر علامة الرفع فيها وانشد •
• وكانها بين النسا سبيكة • تمشي لدة بيتها فتعي •
والجمهور على منع ذلك قال ابو حيان الصحيح انه لا يقال يعي وانما يقال يعيي
هكذا السماع وقياس التصريف لان المعتل العين واللام تجري عينه مجرى الصحيح
ولا تنقل قال والبيت الذي انشده لا يعرف قايله فلعله مصنوع او شاذ لا يعتد
به **قوله** وتظهر الفتحة في الواو واليا اي تظهر الفتحة في الواو في الفعل وفي اليا في الاسم
والفعل لخفتها ولا توجد كلمة اخرها واو قبلها ضمة الا في الفعل كيدعو والمبني كهو
وذو الطايية او في الكلام الاعجمي كقمندو ورُئي بخط المصنف السمندو او عرض
تطرفها نحو يا ثمو مرخم ثمودا ولا تلزم ق الاسما السته حالة الرفع ولا جل
التعميم السابق في اليا لم تقدر وتظهر الفتحة في الفعل المعتل كما قال فيما قبله ولا
اتى فيه بالضمير العايد عليه كما هو مقتضى الظاهر ليندرج فيه اليا من الاسم
نحو ان القاضي ومن الفعل نحو لن يرمي كقوله في المنقوص •
• ولو ان واش باليمامة داره • وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا •
وقوله • كان ايديهن بالقاع القرق • ايدي جوار يتعاطين الورق •
وفي الفعل الذي اخره يا كقوله • ما اقدر الله ان يدني على شحط من داره الحزن
ممن داره صول • الحزن موضع ببلاد العرب والصول بضم الصاد ضيعة من
ضياع جرجان والحزن بفتح الحا وسكون الزاي ونون والشحط بشين معجمة
على زنة الفرس البعد وقوله • لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس
وفي الذي اخره واو كقوله •
• فما سودتني عامر عن وراثة • ابى الله ان اسمو بام ولا اب •

وقوله ارجو وامل ان تدنو مودتها • واجازه بعضهم في الاختيار وقال
انه لغة صحيحه وخرج عليه قراة جعفر الصادق من اوسط ما تطعمون
اهاليكم بسكون اليا وقراة بعضهم او يعفوا الذي بيده عقدة النكاح بسكون
الواو ومشي علي ذلك ابن مالك نعم المركب المزجي اذا اعرب اعراب
المتضايفين وكان اخر الجزء الاول ياكرابت معدي كرب ونزلت قالي قلا
يظهر في اخر الاول الفتحة بلا خلاف استصحابا لحكمها حالتي البنا ومنع الصرف
كذا قاله ابو حيان وفي التسهيل في باب ما لا ينصرف ما نصه فصل قد يضاف
صدر فيتاثر بالعوامل ما لم يعتل اي كمعدي كرب فلا يتاثر بالعوامل حينئذ
وللعجز حينئذ اي حين يضاف الصدر ما له لو كان منفردا اي من الصرف
وعدمه ومن ظهور الاعراب وتقديره فينصرف موت من حضرموت اذ
ليس فيه مانع سوي العلميه ويمنع هرمز لان فيه العلميه والعجمة وقد لا ينصرف
نحو كرب مضافا اليه انتهى وفي شرح التسهيل للدماميني عقب قول التسهيل
ما لم يعتل وفي البسيط وشرح الصفار انه يجوز في حالة النصب فتح اليا
واسكانها وقال الرضي ويقدر لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو واليا
كقوله • ابي الله ان اسمو بام ولا اب وكن اخي الاسم قال •

• كان ايديهن بالقاع القرق • ايدي جوار يتعاطين الورق •

وقد يقدر في السعة ايضا كقولهم في المثل • اعط القوس باريها • وكذا يقدر
في الضرورة رفع الحرف الصحيح وجره قال •

• فاليوم اشرب غير مستحقب • اثما من الله ولا واغل •

انتهى واختلف في جواز حذف الحركه الظاهره من الاسما والافعال الصحيحه
علي اقوال احدها الجواز مطلقا وعليه ابن مالك وقال ان ابا عمرو حكاه عن
لغة تميم وخرج عليه قراة وبعولتهن احق بسكون التا ورسلنا بسكون اللام
فتوبوا الي باريكم ومكر السيئ وما يشعركم ويامركم بسكون اخرها وقول
الشاعر وقد بدا هنك من المئزر وقوله فاليوم اشرب غير مستحقب
والثاني المنع مطلقا في الشعر وغيره وعليه المبرد وقال الرواية في البيتين

وقد

وقد بدا ذاك فاليوم اسقى والثالث الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه
الجمهور قال ابو حيان واذا ثبت نقل ابي بكر ان ذلك لغة تميم كان حجة
علي المذهبين كما ذكره الرضي احد المذاهب والمقدر فيه الاعراب مختلف
تقديرا قال الرضي فان قيل اي فرق بين المعرب والمبني في هذا فان المبني
مختلف تقديرا في نحو جاءني هولاء فهو مثل جاءني قاض فالجواب ان المعرب
يختلف اخره تقديرا اي يقدر الاعراب علي حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر
كما في المقصور او للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب
لا يقدر علي حرف الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبته
للمبني لا في اخره نحو هولا وامس وقد يكون في اخره ايضا كما في جملته
نحو هذا فلهذا يقال في هولا انه في محل الرفع اي في موقع الاسم المرفوع
بخلاف المقصور في نحو جا الفتى وانه يقال ان الرفع مقدر علي اخره انتهى

هذا باب النكرة والمعرفة قوله النكرة والمعرفة هما
في الاصل اسما مصدرين لنكرته وعرفته فنقلا وسمي بهما الاسم المنكر
والاسم المعرف ثم رايت المصنف في شرح اللمحة قال والنكرة
والمعرفة في الاصل مصدران لنكرته وعرفته فنقلا وسمي بهما الاسم
المنكور والاسم المعروف فالنكرة اسم لما وضع شايعا في امته غير
مقصود به قصد شي بعينه كرجل وفرس والمعرفة ما وضع خاصا لمعين
كزيد وعمرو • وهنا تنبيهان الاول انه لا يشترط في النكرة كثرة المعاني
في الوجود بل العبرة بالصلاحية بدليل ان شمسا اسم للكوكب النهاري
وقمرا اسم للكوكب الليلي المعروف نكرتان مع انه لا ثاني لكل منهما في
الوجود واما قوله حمي الحديد عليهم فكانه • لمعان برق او شعاع شموس •
وقوله • وجوههم كانها اقمار • فان العرب قد تنسب اليها التعدد
باعتبار الايام والليالي وان كانت حقيقتها واحدة فيقولون شمس
هذا اليوم احر من شمس امس وقمر هذه الليلة اكثر نورا من قمر ليلة اول
ذلك الشهر الثاني ان الاشتراك العارض لا يمنع دعوي التعريف

والاختصاص الا ترى ان غالب الاعلام تجدها مشتركه كزيد وعمرو ولا ترى
منها خاصا الا النزر اليسير كمكة وبغداد انتهى **قوله** الاسم ضربان اي الاسم
بحسب التنكير والتعريف نوعان قال شيخ شيخنا هذا التقسيم المراد به منع الخلو
بمعنى ان الاسم لا يخلو عنهما لا منع الجمع بمعنى انهما لا يجتمعان في شي من افراد الاسم
لثبوتهما في المقرون بال الجنسيه كاللئيم في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
ومن ثم جوزوا في الجملة التاليه له ان تكون نعتا وان تكون حالا بنا على ما ذكرنا انتهى
ويمكن الانفصال عن ذلك بان المعرف بال الجنسيه موضوع لمعنى باعتبار تعينه
وهو الماهيه فهو معرفه حقيقه والبعضيه المستفاده منه بقراين خارجيه
كالدخول والشرا في ادخل السوق واشتر اللحم فلبناسل **قوله** وهي الاصل
اي الذي يبتني عليه غيره فالضمير في قوله وهي الاصل للنكرة باعتبار معناها
والضمير في قوله وهي عبارة عايد لها باعتبار لفظها ومثل هذا فيما سياتي
في المعرفه والدليل على ذلك اندراج كل معرفه تحت نكره من غير عكس بيان
الاندراج ان انكر النكرات شي وكل موجود يندرج تحتها النكرة لان المعرفة انما
تطلق على شي معين وايضا النكرة عامه والمعرفه خاص والعام سابق على
الخاص لان الخاص مركب منه ومن زيادة حصل بها الاختصاص والمركب
ابدا مسبوق باجزايه وايضا فالنكرة لا تحتاج في دلالتها الى قرينه بخلاف
المعرفه فانها قد تحتاج وما تحتاج فرع عما لا تحتاج وما ذكره المصنف
من ان النكره اصل والمعرفة فرع هو مذهب سيبويه والجمهور وخالف
الكوفيون وابن الطراوة قالوا لان من الاسما ما لزم التعريف كالمضمرات وما
التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد اخر وقال الشلوبين لم يثبت ها
سيبويه الا حال الوجود لا ما تخيله هو واذا نظرت الى حال الوجود كان
التنكير قبل التعريف لان الاجناس هي الاول ثم الانواع ووضعها على التنكير
اذ كان الجنس لا يختلط بالجنس والاشخاص هي التي حدث فيها التعريف
لاختلاط بعضها ببعض قيل ويدل على اصالة النكرة انك لا تجد معرفة الا
وله اسم نكرة وتجد كثيرا من النكرات لا معرفة لا ترى ان الغلام وغلامي اصله

غلام

لمظهر

غلامه والمضمر اختصارا تكريرا لمظهر والمشار نايب مناب المظهر فهذا استغني
به عن زيد الحاضر وقال ابن يعيش في شرح المفصل اصل الاسما ان تكون نكرات
ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار الى وضع لنقلها عن الاصل وقال
صاحب البسيط النكرة سابقه على المعرفة لاربعه اوجه احدها ان مسمى النكرة
اسبق في الذهن من مسمى المعرفه بدليل طريان التعريف على التنكير والثاني
ان التعريف يحتاج الى قرينه من تعريف وضع او اداة بخلاف النكرة ولذلك
كان التعريف فرعا عن التنكير الثالث ان لفظ شي ومعلوم يقع على المعرفة
والنكرة فاندراج المعرفة تحت عمومها دليل على اصالتها كاصالة العام بالنسبة
الى الخاص فان الانسان مندرج تحت الحيوان لكونه فرعا منه والجنس اصل
لنوعه الرابع ان فايدة التعريف تعيين المسمى عند الاخبار لان مع
والاخبار يتوقف على التركيب فيكون تعيين المسمى عند التركيب وقبل التركيب
قال ومع ان النكرة الاصل فانها اذا اجتمعت مع معرفة غلبت المعرفة
كقوله هذا رجل وزيد ضاحكين فتنصب على الحال ولا ترفع على الصفه
لان الحال فخرجت من النكرة دون وصف المعرفه بالنكرة ونظيره تغليب
اعرف المعرفتين على الاخرى كقولك نحن انا وانت قمنا وانت وزيد قمتما وقال
في باب ما لا ينصرف التعريف فرع التنكير من ثلاثة اوجه احدها ان النكرة
اعم والعام قبل الخاص لان الخاص يتميز عن العام باوصاف زايده على الحقيقه
المشتركه والثاني ان لفظه شي تعم الموجودات فاذا اريد بعضها خصص
بالوصف او ما قام مقامه والموصوف سابق على الوصف والثالث ان التعريف
يحتاج الى علامة لفظيه او وضعيه وقال المصنف في تذكرته يدل
على ان الاصل في الاسما التنكير ان التعريف علة تمنع الصرف وعلل الباب
كلها فرعيه وانه لا يجوز في رايت البكرات يثقل على من قال علمنا اخواننا
بنو عجل جلا على رايت بكرا لانه يحمل على الاصل ولما كان كثير من الاحكام الاتيه
ينبني على التعريف والتنكير وكانا كثيري الدور في ابواب العربيه صدر
النحاة كتب النحو بذكرها بعد الاعراب والبنا **قوله** عبارة عن نوعين

اي معبر بها عنهما قال شيخ شيخنا ومقتضاه ان لفظ نكرة مشترك بين
النوعين اي موضوع لكل منهما بمفرده والحق انه متواط اي موضوع لمعنى واحد
كلي ينقسم اليهما فالوجه ان يقول عبارة عماد ل على شايع وهو نوعان انتهى
وقال ايضا يرد على حديهما المذكورين النكرات اللازمة للتنكير كاحد وعريب
وديار انتهى ويجاب بان النكرات المذكورة تقبل بحسب اصل الوضع
التعريف وعدم قبولها عارض من جهة ان الواضع التزم استعمالها على وجه
التنكير ولا يرد ايضا امرء وامراة لانهما واقعان موقع ال المعرفة وهو مر
ومراة ثم رايت الحفيد قال ما نصه اعلم انه حصر النكرة في نوعين احدهما
ما يقبل ال المؤثرة للتعريف والثاني ما لا يقبلها ولكنه واقع موقع ما يقبلها
فيرد عليه الاسما المتوغلة في الابهام فانها لا تقبل ال المؤثرة للتعريف ولا تقع
موقع ما يقبلها فتخرج من حد النكرة مع انها نكرات ويرد عليه اسما الفاعلين
والمفعولين فانها لا تقبل ال المؤثرة للتعريف ولا تقع موقع ما يقبلها ويمكن
ان يقال انها تقبلها اذا غلبت عليها الاسمية حينئذ فلا اشكال وفي هذا الجواب
نظر لان الاعلام على هذا تكون نكرات لانها تقبل ال المؤثرة للتعريف في الجملة
انتهى وسياتي جواب اخر عن ايراد اسما الفاعلين والمفعولين **قوله** احدها
ما يقبل ال الخ اي اسم والمؤثرة صفة لال والمراد بالتعريف عندهم كما قاله
الرضي في الموصول التخصيص الوضعي قال شيخ شيخنا اعلم ان القبول
يزول بحصول المقبول فلا يرد النقض بالمعرف باللام لكن يشكل باسمي
الفاعل والمفعول المجردين من ال فان كلا منهما نكرة ويقبل ال الموصولة
وهو معرفة لا معرفة فينفسد بهما حد المعرفة لصدقه عليهما دون حد
النكرة فان كلا منهما واقع موقع شي ثابت له الضرب مثلا او واقع عليه
واشكل منهما المقرونان بال فانهما نكرتان لقبولها الاضافة المعنوية كالضارب
راس الجاني ولا يقبلان المعرفة ولا يقعان موقع ما يقبلها بل موقع الفعل
لنصهم على انها مع افعل في صورة الاسم الا ان يجاب بان الوصل بهما
عارض وفيه بعد شيء وهو ان يكون حينئذ مجازا لاخراجها عن موضوعها

انتهى

انتهى واجاب شيخنا بان اسم الفاعل واقع موقع شخص صدر منه الفعل
او قام به وهو يقبل ال المعرفة فيقال الشخص الذي صدر منه الفعل
او قام به وقس على ذلك اسم المفعول فتامل ويجاب ايضا بان المراد
بالمؤثرة للتعريف الداله على التعريف ولو مع غيره فيدخل فيه ال الموصوله
فانها تدل مع التعريف على الذات ايضا وانظر قول شيخ شيخنا لقبولها
الاضافة المعنوية كالضارب راس الجاني فان هذه اضافة الى المعمول
ومثلها لفظيه **قوله** كرجل الخ امثلة لما يقبل ال المؤثرة للتعريف **قوله**
والثاني ما يقع موقع ما يقبل ال المؤثرة للتعريف ما فيه نكرة اي اسم
وموقع نصب على الظرف اي في موضع والموضع مصدر لول اللفظ كذات
متصفة بالصحة قال شيخ شيخنا صادق بعلم الجنس كاسامة في قولك
ان رايت اسامة اي فردا منه ففر منه وبضمير الغايب الراجع الى نكرة مع
انه معرفة على الصحيح كقولك جاني رجل فاكرمته قال الرضي لان
هذا الضمير لهذا الرجل الجاي دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام
في نحو جاني رجل فضربت الرجل انتهى قال شيخنا رحمه الله تعالى لك
ان تقول اسامة لا يطلق حقيقة الا اذا اريد به الحقيقة المعينة في
ضمن الفرد حتى اذا اريد خصوص الفرد كان مجازا فاسامة في قولنا
ان رايت اسامة واقع موقع الحقيقة المعينة الموجودة في ضمن هذا الفرد
وذلك لا يقبل ال فتامل واجاب عن النقض بضمير الغايب بان الضمير
ليس واقعا موقع رجل المتقدم بمجرد بل باعتبار كونه صار معهودا فمعناه
الرجل المعهود وذلك لا يقبل ال ورايت بعضهم اورد على الناظم ما يرد مثله
على المصنف ونصه اورد عليه الاسما المتوغلة في الابهام واسما الفاعلين
والمفعولين فانها لا تقبل ال المؤثرة ولا تقع موقع ما يقبلها ويجاب
بان هذا التعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس لكنه قد يشكل بقوله
ونحو معرفة انتهى وما قاله في اسما الفاعلين والمفعولين ممنوع لان كلا
منهما واقع موقع شي ثابت له الفعل او واقع عليه وذلك يقبلها كما تقدم

في الجواب عن ما اورده شيخ شيخنا من اسما الفاعلين والمفعولين وقوله
لكنه قد يشكل بقوله وغيره معرفة اي لا حينئذ يدخل في النكرات التي
لم تشملها هذه الخاصة ولعله اشار بقد الى امكان الجواب بان ضمير غيره
للنكرة لا للقابل لال لكن يرد عليه انه يصير الخبر منه) فانه لما لم يعرف النكرة
بضابط جامع لا يعرف الغير فلا فائدة في التعريف فان قيل الاسم المتوغل في
الابهام في قوة ما يقبل ال فان غيرا مثلا بمعنى شي مغاير قلت قد يقال بنا في
ذلك لزوم غير للتنكير فلا يصح ان تكون بمعنى ما يقبل التعريف او لا يكون
معنى شي مغاير معنى غير اذ لو كان معنى غير لزم التنكير لزوم غير للتنكير
ويجاب بانه يقبل التعريف في الجملة اي لا بشرط كونه معنى غير فليتامل
قوله موقع صاحبه قال الشارح وصاحب يقبل ال المؤثرة للتعريف
وليست ال فيه موصولة لانه قد نسي فيه معناه الاصلي بحسب الاستعمال
وصار من قبيل الجوامد ولذلك لا يعمل لا تقول مررت برجل صاحب اخوه عمرا
قال الشاطبي في باب المبتدا انتهى وعبارة شيخ شيخنا وصاحب يقبل ال
المعرفة وان كان اسم فاعل لانه غلبت عليه الاسمية بمعنى انه صار مستعملا
بنفسه بمعنى فاعلا ومفعولا وغيره لك انتهت ويرد على ذلك ان ذو وانما ترادف
صاحب وصفا لا الذي غلبت عليه الاسمية لان ذو موضوعة للوصف لا
فليست الا بمعنى صاحب المستعمل في المعنى الوصفي لا الاسمي فال الداخلة عليه
موصولة قال شيخنا رحمه الله تعالى والاولى ان يجاب بان المراد واقع موقع
ما يقبل ال ولو في الجملة وصاحب كذلك فانه يقبلها باعتبار معناه الاسمي
الغلبي وان لم يقبلها باعتبار المعنى الوصفي المراد من ذو انتهى وفيه نظر
لان الاعلام على هذا تكون لانها تقبل ال المؤثرة للتعريف في الجملة وقد يجاب
بان المراد ما يقبل ال ولو بالصورة وفيه ما وبان المراد بالمؤثرة للتعريف الدالة
على اسمي الفاعل والمفعول والانسان وشي وكل من انسان وشي يقبل ال
فتفوت للانسان والشي وسياتي في الكلام على من وما اذا استعملا في الشرط
والاستفهام قوله نحو صه منونا قال شيخ شيخنا اعلم ان صه منونا
وقع في مكان طلب سكوت ما فقوله سكوتا اي اريد به المصدر النائب عن فعله

اي

اي اسكت لم يقع موقع صه منونا بل في موقع طلب السكوت من حيث هو فقد
فات التنكير وان اريد به المصدر المجرد عن النيابة فلا امر فيه اظهر لعدم
الطلب المقصود من صه انتهى قوله سكوتا قال الحفيد انما قال ذلك
لينبه على ان التنكير في اسم الفعل راجع الى المعنى المصدري لا الى مدلوله
لان مدلوله المعنى المصدري مع الزمان اما بواسطة هذا ان قلنا
ان مدلوله الحدث والزمان او اللفظ الدال عليهما انتهى هنا وقال ابن
الحاجب النكرة ما وضع لشي لا بعينه اي اسم وضع لشي لم يكن التعيين
والاشارة اليه ماخوذين في معناه بحسب الوضع وان كان في نفس الامر
معينا نحو رجل في رجل جاني اذ ليس معناه ان شخصا معينا معلوما جاني
وان كان في نفس الامر شخصا معينا يعرفه المخاطب بل معناه ان واحدا من
افراد الرجال جا هكذا حقق المقام وقال الرضي حدها على ما ذكرنا من حد
المعرفة ما لم يشر به الى خارج اشارة وضعية والاحترازات تفهم من حد المعرفة
ثم ذكر ما حاصله ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام تستغرق الجنس
ظاهرا مفردة كانت او غيرها ويحتمل ان لا تستغرق احتمالا مرجوحا فلهذا
اتى بالقرينة نحو ما جاني رجل واحد بل رجلان او بل رجال ومع الاطلاق
ايضا يحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا في
الاستغراق محتملا لسواه واذا دخلها من ظاهرا نحو ما جاني من رجل او
مقدرا نحو لا رجل اي لا من رجل فهي نص في الاستغراق ومن هذه وان
كانت زائدة كما ذكر النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق فان اصلها من الابتدائية
لما اريد استغراق الجنس ابتدي منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك
الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود فكانه قيل ما جاني هذا
الجنس من واحدهم الى ما لا يتناهى وان وقعت لا في سياق الاشيا الثلاثة
فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون للاستغراق مجازا كثيرا ان كان
مبتداة كتمرة خير من الزيتون ورجل خير من امراة وقليلا في غيره
كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت والدليل على كونه مجازا في العموم مع

الموجب بخلاف المعرفة باللام تعريفا لفظيا نحو الدينار خير من الدرهم ان
الاستغراق يتبادر الى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام وعدم الاستغراق
باللام والسبق الى الفهم بلا قرينة من اقوى دلايل الحقيقة فقد اكثر الناس
في حدود النكرة والمعرفة وليس فيها حد سالم قال ابن مالك في شرح التسهيل
من تعرض لحد النكرة والمعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه لان
من الاسما ما هو معرفة معنى نكرة لفظا نحو كان ذلك عاما اول واول من امس
فمدلولهما معين لا شياع فيه بوجه ولم يستعملا الا نكرتين ومنها ما هو نكرة معنى
معرفة لفظا كاسامة هو في اللفظ كحمزة في منع الصرف والاضافة ودخول
ال ووصفه بالمعرفة قبل النكرة ومجيئه مبتدا وصاحب حال وهو في
الشياع كاسد ومنها ما هو في استعمالهم على وجهين كواحد امه وعبد بطنه
فاكثر العرب يجعلهما عنده معرفة بالاضافة وبعضهم يجعلهما نكرة وينصبهما
على الحال ومثلهما ذو اللام الجنسية فمن قبل اللفظ معرفة ومن قبل المعنى
لشياعه نكرة ولذلك يوصف بالمعرفة اعتبارا بلفظه وبالنكرة اعتبارا بمعناه
واذا كان الامر كذلك فاحسن ما يتبين به الغرض ذكر اقسامها مستقصاة
ثم يقال وما سوى ذلك نكرة قال وقد لا يجود من تمييزها بدخول رب او
اللام لان من المعارف ما تدخل عليه اللام كالفضل والعباس ومن النكرات
ما لا تدخل عليه رب ولا اللام كاين ومتى وكيف وعريب وديار قال
الدماميني وهو كما ترى كلام ظاهري خال عن التحقيق وقد قرر بعض
الفضلا في هذا المعنى كلاما نفيسا يشتمل على بيان المعرفة والنكرة وتمييز
اقسام المعرفة بعضها عن بعض فقال التعريف يقصد به معين عند السامع
من حيث هو معين كانه اشير اليه بذلك الاعتبار واما النكرة فيقصد بها
التفات النفس الى المعين من حيث ذاته ولا يلاحظ فيها تعينه وان كان معينا
في نفسه لكن بين مصاحبة التعيين وملاحظته فرق جلي وتهذيبه
تصوير ذلك مقدمة هي انه فهم المعاني من الالفاظ بمعونة الوضع والعلم
به فلا بد ان تكون المعاني مقصودة ممتازا بعضها عن بعض عند السامع فاذا

دل

دل باسم على معنى فاما ان يكون بذلك الاعتبار اي كون المعنى معينا عند
السامع متميزا في ذهنه ملحوظا معه اولا فالاول يسمى معرفة والثاني نكرة
ثم قال الاشارة الى تعين المعنى وحضوره ان كانت بجوهر اللفظ يسمى علما
اما جنسيا ان كان المعهود الحاضر جنسا وماهية او شخصيا ان كان فردا
منها كزيد او اكثر كابانين وان لم تكن بجوهر اللفظ فلا بد من امر خارج عنه
مشار به الى ذلك ومثل الاشارة في اسما الاشارة وكقرينة التكلم والخطاب
والغيبة في الضماير وكالنسبة المعلومة من جملة وغير جملة في الموصولات
والمضاف الى المعارف وكحرف اللام والندا في المعرفات بهما فظهر ان معنى
التعريف مطلقا هو العهد في الحقيقة لكنه جعل اقساما خمسة بحسب
تفاوت ما يستفاد منه ويسمى كل قسم باسم مخصوص وان الاعلام الجنسية
وان كانت قليلة اعلام حقيقة كالاعلام الشخصية اذ في كل منهما
اشارة بجوهر اللفظ الى حضور المسمى في الذهن قال سيبويه اذا قلت
اسامة فكانك قلت الضرب الذي من شانه كيت وكيت وان الفرق بين
اسامة واسد انه لما كان موضوعا للجنس من حيث هو بحسب الاشارة
وعدمها كما سبق واما الاسد فلا اشارة فيه بالدلالة دون جوهر اللفظ
انتهى فايدة قال في البسيط علامات النكرة دخول لام التعريف
عليها نحو رجل والرجل ودخول رب نحو رب رجل وتختص بالدخول على
غيرك ومثلك وشبهك من دون اللام والتنوين في اسما الافعال وفي
الاعلام فيما لا ينصرف نحو صه ومه وابراهيم والجواب في كيف
تقول كيف زيد فيقال صالح فانه انما عرف تنكيرها بالجواب كما عرف
ان متى ظرف زمان واين ظرف مكان بالجواب ودخول من المفيدة
للاستغراق نحو ما جاني من رجل وما لزيد من درهم ودخول نحو كم
رجل جاني ودخول لا التي تعمل عمل ان او التي تعمل عمل ليس عليها اسما
وخبرا وصلاحية نصبها على الحال او التمييز انتهى وقيل وانكر النكرات
مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جوهر ثم جسم ثم حيوان ثم انسان

ثم رجل ثم عالم فكل واحد من هذه اعم مما تحته واخص مما فوقه فتقول كل عالم
رجل ولا عكس وهكذا كل رجل انسان الى اخره **قوله** ومعرفة اقسم كلامه
انه لا واسطة بين النكرة والمعرفة وهو مذهب الجمهور ولا يصح الاعتراض
بوجود واسطة بينهما وهو من وما في الشرط والاستفهام عند من جعلهما
نكرتين فانهما لا يقبلان ال ولا يقعان موقع ما يقبلها فالحصر غير صحيح
وجوابه بصحة الحصر لانهما واقعان موقع ما يقبل ال ولا يشترط ان يكون
مساويا له في تضمن معنى الشرط والاستفهام لان من وما لم يوضعا في
الاصل لذلك وتضمن معنى الشرط والاستفهام طاري عليهما فليتامل
ذلك وذهب ابن كيسان الى ان من وما الاستفهاميتين من المعارف
واستدل بتعريف جوابهما نحو من عندك فيقال زيد وما دعاك الى كذا
فيقال لقاؤك والجواب يطابق السوال والجمهور على انهما نكرتان لان الاصل
التنكير ما لم تقم حجة واضحة ولانهما قايمتان مقام اي انسان واي شي وهما
نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما وما قيل من تعريف الجواب غير لازم اذ
يصح ان يقال في الاول رجل من بني فلان وفي الثاني امر مهم وقد عرف ابن
الحاجب المعرفة بقوله المعرفة ما وضع لشي بعينه اي اسم وضع لشي يكون
الاشارة الى التعيين والتعريف ماخوذة في معناه بحسب الوضع فان الم
معناه بحسب الوضع الشخص او الجنس المعنى المعلوم عند السامع
عليه جميع المعارف هذا هو التحقيق فاحفظه والوضع له على نوعين
احدهما ان يلاحظ الموضوع له بعينه وبذاته او بوصف مختص به فيوضع
اللفظ له ويسمى وضعا جزئيا والثاني ان يلاحظ مفهوما عاما
شاملا لامور متعددة ثم يوضع اللفظ لكل واحد واحد مما يصدق عليه ذلك
المفهوم بوضع واحد ويسمى وضعا كليا ومن هذا القبيل وضع المضمرات
عند المحققين وسيدهم فالواضع تصور مفهوم متكلم ثم وضع انا لكل
واحد واحد ممن يصدق عليه هذا المفهوم مرة واحدة وقس عليه
قال الرضي قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد به ان الواضع

قد

قد قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حده الا
الاعلام اذ الضماير والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل
معين قصده المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان
ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولو قال ما وضع
لاستعماله في شي بعينه لكان اصرح هذا نصه يعني ان المعتبر في المعرفة هو
هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها
من المضمرات والمبهمات وساير المعارف فان لفظة انا مثلا لا تستعمل الا
في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست
موضوعة لواحد منها والا كانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا كانت
مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب ان تكون موضوعة
لمفهوم كلي شامل لكل الافراد ويكون الغرض من وضعها له استعمالها في افراده
المعينة دونه وقد اولع كثير من الفضلاء بهذا البحث والظاهر ما افاده
بعض الحذاق من انها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم
كونها مجازا في شي منها ولا الاشتراك ولا تعدد الاوضاع ولو صح ما ذكره
لكان انا وانت وهذا مجازات لا حقائق لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هي
له من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد
جدا وكيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف ايمة اللغة في عدم استلزام
المجاز الحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى التمسك في ذلك بامثلة
نادرة فتنبه وقال الرضي ايضا ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب
سعاد وزينب لقيتها لانهما وضعا لشي معين ويدخل المضمر في ربه
رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا والحق انه منكر ولا يعترض على هذا الحد
بالضمير الراجع الى نكرة مختصة قبل الحكم من الاحكام نحو جاءني رجل
فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره ثم قال والاصح
في رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية
فيدخل فيه جميع الضماير وان عادت الى النكرات والمعرف باللام

العهد به وان كان المعهود نكرة اذا كان المنكر المعهود اليه او المعهود مخصوصا
قبل بحكم لانه اشير بها الي الخارج مخصوص وان كان منكرا واما ان لم يختص
المعهود اليه بشي قبل نحو ارجل قايم ابوه واظبي كان امك ام حمار كما يجي البحث
فيه في باب كان ونحو ربه رجلا وبيس رجلا ونعم رجلا وبابها قصة ورب رجل واخيه
فالضماير كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم
واخيه لم يجز وكذا كل شاة سودا وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه
اليه نكرة مختصه بصفة ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو بهم وعلى اذ
يشار بكل واحد منها الي مخصوص عند الوضع ويخرج منه النكرات المعينه
للمخاطب نحو قولك جاني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع
للاشارة الي مختص بل اختص في هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقيت
رجلا اذ اعلم المتكلم ذلك الملقي اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا
ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها
حسيه بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الي الخارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة
علي ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب
بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته لذلك اللسان **قوله** وهي عبارة
عن نوعين الخ قال الحفيد فيه بحث لانه يرد عليه اسما الفاعلين والمفعولين
حالة اقترانها بال فانه يصدق عليها انها لا تقبل ال المؤثرة للتعريف ولا هي واقعة
موقع ما يقبل المؤثرة للتعريف انتهى وتقدم جوابه **قوله** التنبه بهمزته همزة
قطع سما قاله شارح اللباب والقياس وصلها **قوله** نحو زيد وعمرو قيل فاما
قوله باعدام العمرو من اسيرها حراس ابواب على قصورها فضرورة
انتهى **قوله** ولكنها غير مؤثرة اي زايدة او موصولة او للمح **قوله** للمح
الاصل به المراد بالاصل هنا المعنى المنقول عنه ويدل علي ذلك قول الناظم
فيما سياتي وبعض الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا وقول
الشارح وهو التنكير فيه تسمح وقول المصنف للمح الاصل اولي من قول بعضهم
للمح الوصف لان ال هذه مدخولها قد يكون وصفا وقد لا يكون وصفا

كالنعمان

كالنعمان فانه في الاصل اسم عين للدم بالدال المهملة وتخفيف الميم والبا في قوله
بها اي الامثله او ال ظرفيه او للاله فتتعلق ويختلف مرجع الضمير وظاهر
كلامه ان ال في هذه الامثلة دخلت عليها وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل
عليها وهي اعلام بل على تقدير تنكيرها فتكون ال مشعرة باصلها من الصفة
فدخولها عليها كدخولها على القايم والقاعد وبابه وهذا معنى ما ذكره سيبويه
ثم قال فاذا ثبت ان ال قد اثرت معنى التعريف تقديرا للمح الصفه صار
التعريف اي تعريف المعرفه بل والنكرة مشكلا واجاب بما حاصله
انها لم تؤثر تعريفا فيما لم يكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر بالتامل وفي شرح
اللمحة للمصنف وهي اي التي للمح الصفه الداخلة على الاعلام التي نقلت من
الصفه المجردة من ال وانما دخلت بعد ثبوت العلميه اشارة الي قيام ذلك
المعنى الذي نقلت الكلمة عنه بالمسمى حقيقه او تفاؤلا كالحسن والحسين
قوله واقسام المعارف سبعة اي سبعة انواع والدليل على الحصر الاستقرا
قال في البسيط وزاد قوم امثلة التاكيد اجمعون واجمع وجمعا وجمع
وقالوا انها صيغ مرتجله وضعت لتاكيد المعارف لخلوها عن القراين
الدالة على التعريف من خارج وتقدير المعرف الخارجي بعيد قال
ويوكد هذا القول ان اجمعين لم يتنكر بجمعه ولو كان جمع اجمع
لتنكر كما يتنكر العلم عند الجمع فدل على انه صيغه مرتجله لتاكيد الجمع
المعرف قال وعلى هذا فتكون انواع المعارف ثمانيه وانما انحصرت
فيها لان اللفظ اما ان يدل على التعريف بنفسه او بقرينة زايدة
عليه والدال بنفسه اما ان يكون بالنظر الي مسماه وهو العلم او بالنظر
الي تعيينه لتقويه المعرفة قبله وهي هذه الالفاظ الداله على التاكيد
والدال بقرينة زايده اما ان تكون متقدمه او متاخره والمتقدمة
اما ان تكون متصله او منفصله فالمتصله لام التعريف والمنفصلة
اما ان تعرف بالقصد وهي حروف النداء وبغيره وهي القراين المعرفه
للضماير والمتاخرة اما ان تكون متصله او منفصله فالمتصله الاضافه

والمنفصلة اما ان تكون جنسا وهو صفة اسم الاشارة او جملة وهي صلة الموصولات
فانها تعرف بها واللام في الذي والتي لتحسين اللفظ لا للتعريف بدليل ان بقية
الموصولات معارف وهي عارية عن اللام وانما تعرف بالصلة لان الذي توصل به
الي وصف المعارف بالجمل والصفة لا بد من كونها معلومة للمخاطب قياسا على
سائر الصفات **قوله** وهو المناسب لما بعده واثبت بكسر التاكيد اقبل وقد
يقال انه لم يذكر للمونث مثالا لكون ال صالحا للمونث **قوله** والموصول
اي بناء على الصحيح من ان تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بال ملفوظة
كالذي او مقدرة كمن او بالاضافة كاي وتداور على الناظم ما يرد مثله عليه
بانه ذكر الموصول بغير الصلة مع ان تعريفه عنده انما هو بها فهو في ذلك كمن مثل
للمعرفة بغلام ونحوه مجردا عن ال وقد نص على انه انما قال في الكافية
وموصول متم تنبيها على انه لا يحكم عليه بالتعريف الا بعد تمامه بصلته
وقال المصنف الحق انه يجوز تسمية الذي معرفة لما يلزم من الصلة ولا يلزم
من ذلك صحة التمثيل للمعرفة بغلام لكونه صالحا للاستعمال بدون ال
قوله والمضاف لواحد منها اي اضافة محضة وليس المضاف متوغلا في
الابهام كما سياتي وسواء كان مضافا بلا واسطة او بواسطة فيدخل
المضاف الي المضاف الي المعرفة ولا تجوز الاضافة الي المعرف بالنداء
ولذا اخر المعرف عن هذا ومن المعرف بالاضافة عند المصنف اجمع
وجمعا واجمعون وجمع **قوله** والمنادي اي المنكر المقصود
بالنداء بناء على انه ليس معرفا بال وما قيل من ان الناظم اهمله فان اراد
من الذكر فمسلم ولا محذور فيه وان اراد من الحصر فممنوع لانه ليس
في كلامه ما يفيد الحصر دل على ذلك اتيانه بكاف التشبيه في قوله كهم
غاية الامر انه ترك التمثيل له وقد صرح في غير الخلاصة بعده من المعارف
وقد اغفل اكثرهم ذكر المنادي والمراد به ما تقدم وتعريفه بالقصد
كما صححه ابن مالك وذهب قوم الي ان تعريفه بال محذوفة وناب
حرف النداء منابها قال ابو حيان وهذا الذي صححه اصحابنا ولا خلاف

في

في النكرة غير المقصوده نحو يا رجلا خذ بيدي انه باق على تنكيره واما
العلم نحو يا زيد فذهب قوم الي انه يعرف بالنداء بعد ازالة تعريف العلمية
والاصح انه باق على تعريف العلمية وانما ازداد بالنداء وضوحا **قوله** يا رجل
لمعين الجار والمجرور فيه حال اي حال كونه مقولا لمعين وانما قيد به لانه اذا
لم يكن المقول له معينا يكون من قسم النكرة واعلم ان مذهب ائمة النحو
المتقدمين والمتاخرين ان المعارف متفاوته وذهب ابن حزم الي انها
كلها متساويه لان المعرفة لا تتفاضل لذا لا يصح ان يقال عرفت هذا اكثر
من هذا واجيب بان مرادهم بان هذا لا تطرق الاحتمال اليه اقل من تطرقه
الي الاخر وعلى التفاوت اختلف في اعرف المعارف فذهب سيبويه والجمهور
الي ان المضمر اعرفها وقيل العلم اعرفها وعليه الصيمري وعزي للكوفيين
ونسب لسيبويه واختاره ابو حيان قال لانه جزئي وضعا واستعمالا
وباقي المعارف كليات وضعا جزئيات استعمالا وقيل اعرفها اسم
الاشارة لابن السراج وقيل ذو ال لانه وضع لتعريفه اداة وغيره
لم يوضع له اداة ولم يذهب احد الي ان المضاف اعرفها اذ لا يمكن ان
يكون اعرف من المضاف اليه وبه تعرف ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى
فانه اعرف المعارف ويليه ضميره وحكي لان سيبويه روي في النوم فقيل
له ما فعل الله بك فقال كثيرا لجعلي اسمه اعرف المعارف وحكاه ابن القطان
ايضا عن احد الرجلين الزجاجي والمبرد ويمكن تعدد الرويا وقال ابن
مالك اعرفها ضمير المتكلم لانه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله
وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صوته ثم ضمير المخاطب لانه يدل على
المراد حاضرا وغائبا على سبيل الاختصاص ثم ضمير الغائب السالم عن
ابهام اي الذي لا يشبه مفسره نحو زيد رايته فلو تقدم اسمان او اكثر
نحو قام زيد وعمرو كلمته تطرق اليه الابهام لاحتمال عوده الي الاول ونقص
تمكنه في التعريف ونظر فيه بعضهم بانه ان كان ثم دليل على عوده الي الاول
فلا ابهام والا فهو للاقرب حتما ثم المشار به والمنادي كلاهما في مرتبة

واحدة لان كلا منهما تعريفه بالقصد ثم الموصول وذو ال كلاهما ايضا في مرتبة
واحدة لان تعريف كل منهما بالعهد والمضاف بحسب ما يضاف اليه على ما سياتي
وغير ابن مالك قدم المضمر مطلقا على العلم والموصول على ذي الاداة وهو
قضية تعبير المصنف في القطر ثم وقيل ذو ال قبل الموصول وعليه ابن كيسان
لو قوعه صفة له في قوله تعالى من انزل الكتاب الذي جا به موسى والصفة لا
تكون اعرف من الموصوف بل اما مسا وية او دون الموصوف ولا قايل به
بالمساواة فثبت الثاني واجاب ابن مالك بانه بدل او مقطوع او الكتاب
علم بالغلبة للتوراة لان المعنيين بالخطاب بنو اسرايل وقد غلب عندهم
الكتاب على التوراة فالتحق بالاعلام وهذا تسليم من ابن مالك انه لا قايل
بالمساواة بين الموصول وذي الاداة وهو خلاف ما هو منصوص له في اكثر
نسخ التسهيل وقيل هما في مرتبة واحدة بنا على ان تعريف الموصول بال
وقيل ان كلا منهما تعريفه بالعهد وقال ابو حيان لا اعلم احدا ذهب
الى التفصيل في المضمر فجعل العلم اعرف من ضمير الغايب الا ابن مالك والذي
ذكروا ان اعرف المعارف المضمر قالوه على الاطلاق ثم يليه العلم وذهب
الكوفيون الى ان مرتبة الاشارة قبل العلم ونسب لابن السراج واحتجوا
بان الاشارة ملازمة التعريف بخلاف العلم وتعريفها حسي وعقلي
وتعريفه عقلي فقط وبانها تقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد [illegible]
ذلك لان المعتبر انما هو زيادة الوضوح والعلم ازيد وضوحا لانه علم
لا تعرض له شركة كاسرايل وطالوت كذا قال ابن مالك والذي نقله الرضي
عن الكوفيين خلاف ذلك فانه قال المنقول عن سيبويه وعليه جمهور
النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام
والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغايب
فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم
اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة
عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند

الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي
ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا
ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسما الاشارة
موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه
اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب
يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف
بالقلب دون العين وما اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب اخص مما يعرف
باحدهما ولضعف تعرف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى ليس
اكله الذيب كما يجي في باب المعرفة والنكرة والموصول كذي اللام واما المضاف
الى الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سوا لانه يكتسب التعريف منه
هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف
المضاف اليه لانه يكتسي التعريف منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر
ولا يوصف المضمر نعم نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف
بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف
العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم
يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان
اتفق مشاركة فبوضع ثان بخلاف ساير المعارف كما يجي في باب المعارف
وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم
الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب
ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام ثم قال فوق المشهور الذي عليه الجمهور فاذا تقرر
ذلك فان وجدت الاخص في مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل عند صاحب
ذلك المذهب لا صفة فاسم الاشارة في قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج
صفة عند غيره وعليه فقس انتهى والقول بان المضاف في رتبة ما اضيف
اليه مطلقا حتى المضمر عليه ابن طاهر وابن خروف وبه جزم في التسهيل
وقيل انه في رتبته الا المضاف الى المضمر فانه دونه في رتبة العلم وعليه

ف

الاندلسيون لئلا ينتقض القول بان المضمر اعرف المعارف ويكون اعرفها
شيئين المضمر والمضاف اليه وعزي لسيبويه واختاره المصنف وقال في
شرح القطر والدليل على ذلك انك تقول مررت بزيد صاحبك فتصف العلم بالاسم
المضاف الى الضمير فلو كان في رتبة الضمير كانت الصفة اعرف من الموصوف وذلك
لا يجوز على الاصح انتهى قال شيخنا رحمه الله تعالى ولك ان تمنع هذا الدليل
لجواز كون هذا التابع بدلا وقيل انه دونه الا المضاف للمعرف بال حكاه في
الايضاح وفي شرح اللمحة للمصنف وقد اختلف في درجة اي المضاف في
التعريف على ثلاثة مذاهب احدها ان المضاف الى الشي في مرتبة دونه قاله
الفراء الثاني ان المضاف الى الشي في مرتبته مطلقا وهو اختيار ابن مالك
والثالث وهو قول المحققين ان المضاف الى الشي في مرتبته مطلقا الا المضاف الى
الضمير فانه في رتبة العلم واما قول ابن مالك والفراء فيردان بقوله كخذروف
الوليد المثقب وقولك مررت بزيد صاحبك فان الخذروف اذا كان دون
المثقب في التعريف وزيد اذا كان دون صاحبك لزم ان تكون الصفة اعرف
من الموصوف وهو لا يجوز وهذا الاعتراض انما يصح اذا سلم ان الصفة لا تكون
اعرف من الموصوف ولكن الشلوبين نقل عن الفراء انه يجيز نعت الاعم
بالاخص ووافقه ووافقهما ابن مالك ونقل عن ابن خالك ابان خلافا غريبا
وهو انهم اختلفوا في المعرف بال وفي المضاف من حيث هو ايهما اعرف فقيل
المعرف بال لانها اشد امتزاجا وقيل المعرف بالاضافة لانه يوصف بما فيه
ال نحو مررت بغلام زيد الفاضل وهذا الكلام ساقط جدا انتهى واعترض
تعبير النحويين باعرف لانه افعل التفضيل لا يبنى من مادة التعريف هذا
وقال ابو حيان قال اصحابنا اعرف الاعلام اسماء الاماكن ثم اسماء الاناسي
ثم اسماء الاجناس واعرف الاشارات ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد
واعرف ذي الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد في شخص ثم للجنس ن

فصل في المضمر

قوله المضمر والضمير لما فرغ من ذكر
المعارف شرع في سرد تفاصيلها وبدا منها بالضمير لانه اعرف الانواع

صاحبك

على

على الصحيح كما تقدم وتسميته مضمرا اجري على قياس التصريف لانه من اضمرته
اي اخفيته فهو مضمر واما الضمير فعيل صر قولهم عقدت العسل فهو عقيد اي
معقود وانما سمي مضمرا من قولهم اضمرت الشي اذا سترته واخفيته ومنه قولهم اضمرت
الشي في نفسي او من الضمور وهو الهزال لانه في الغالب قليل الحروف ثم تلك الحروف
الموضوعة له غالبا مهموسة وهي التا والكاف والها والهمس هو الصوت الخفي
والكوفيون يسمونه كناية ومكنيا لانه ليس بالاسم الصريح والكناية ما يقابل
الصريح قال ابن هاني فصرح بمن تهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها
ستر والمضمر والضمير اسمان لما وضع لمتكلم كانا او لمخاطب كانت او لغايب
كهو او لمخاطب تارة ولغايب اخرى وهو الالف والواو والنون نحو قوما وقاما
وعبارة ابن الحاجب المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره لفظا
او حكما قال الرضي قوله ما وضع يخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد
يا زيد افعل كذا او قولك لزيد الغايب زيد فعل كذا لان لفظ زيد وان اطلق على
المتكلم والمخاطب والغايب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغايب
المتقدم الذكر فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار
تقدم الذكر ويدخل في حده لفظ المتكلم والمخاطب الا ان يقال ما وضع لمتكلم
به او مخاطب به اي المتكلم بهذا اللفظ الموضوع والمخاطب به وقال الرضي
ايضا اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا
يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير الغايب نص في ان المراد هو المذكور بعينه في
نحو جاني زيد واباه ضربت وفي المنفصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار
وليس كذلك الاسماء الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب بعلميهما فربما
التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغايب فربما توهم انه غير الاول انتهى
وقال الحفيد فان قيل هذا التعريف الذي ذكره يصدق على لفظة متكلم وعلى
لفظة مخاطب وعلى لفظة غايب لان متكلما وضع لذات قام بها التكلم
ومخاطبا وضع لذات قام بها الخطاب وغايبا وضع لذات قام بها الغيبة
فيلزم ان تكون ضماير مع انها ليست ضماير اتفاقا قلت لا نسلم انه صادق على

ماذكر لان كلام المصنف الان في المبنيات وكل من متكلم ومخاطب وغايب
معرب فليس مما هو بصدده فلا يردون وعلى هذا فكانه قال المضمر المبني
الموضوع لمتكلم او مخاطب او غايب وحينئذ فلا اشكال وهذا الجواب لا ياتي
في كلام المصنف وقوله لمتكلم اي لجنسه وكذا المخاطب والغايب وقوله كانا
ظاهره موافقة الكوفيين فانهم يقولون ان الضمير انا واما البصريون فانهم
يقولون الضمير نفس ان وهو مشترك بين المتكلم والمخاطب وقوله او
لغايب اي تقدم ذكره لفظا بان يذكر لفظ ذلك الغايب قبل الضمير حقيقة
نحو جاني رجل فاكرمته او بحسب الرتبة نحو ضرب غلامه زيد وقوله لمتكلم
اي لجنسه وكذا المخاطب او حكما بان يكون معلوما حاضرا في ذهن المخاطب
والمتكلم فانه في حكم المذكور متقدما كضمير الشان فان معنى الشان يعرفه
كل احد وضابط المواضع التي يعود الضمير فيها على متاخر لفظا ورتبة سبعة
احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبيس وبابهما ولا يفسر الا التمييز نحو
نعم رجلا زيد الثاني ان يكون مرفوعا باول المتنازعين كقوله جفوني ولم
اجف الاخلا اني الثالث ان يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هي
الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه واصله
ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها
قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ونازع فيه ابو حيان فقال لم يذكر
اصحابنا في الضمير الذي يفسره ما بعده ولا ينوي بالضمير التاخير ان يكون مفسره
الخبر وانما هذا مفسره سياق الكلام ثم اطال في تقرير انسا ذلك الرابع
ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا
الخامس ان يجر برب ويفسره التمييز نحو ربه رجلا السادس ان يكون مبدلا
كضربته زيدا السابع ان يكون متصلا بفاعل مقدم ويفسره مفعول
مؤخر كضرب غلامه زيدا وقوله او لمخاطب تارة اخرى هذا القسم من
زيادة المصنف على غيره ولا حاجة اليه لانه يندرج فيما قبله بناء على ان او
فيه مانعة خلو لا جمع وعلى انها مانعة جمع والاحتياج الى زيادة هذا

القسم

القسم يصير التعريف غير جامع لانه يبقى قسم اخر وهو ما للمتكلم تارة وللمخاطب
اخرى وللغايب اخرى وهو اياه هو الضمير فقط على الصحيح ثم رايت شيخ شيخنا
قال قوله لمتكلم ان اراد فقط فيه وفيما بعده كان الحد غير جامع لخروج ما وضع
لكل من الثلاثة وهو ايا فان الحروف اللاحقة له خارجة عن حقيقته كما سياتي وان
اراد اعم من ان يوضع لذلك وحده او له ولغيره كان قوله او لمخاطب تارة الى اخره
مستدركا اي مستغنى عنه انتهى وقوله كانا وانت كهو ليس هو من باب قولهم ما انا
كانت ولا انا كهو اي من جر الكاف للضمير لان المراد هنا اللفظ اي المراد هنا لفظ انا
وانت وهو لا معنى الضمير الذي هو كناية عن الذات بخلاف قولهم ما انا كانت فالمراد
معنى الضمير لا لفظه وقوله وهو الالف والواو والنون يفيد الحصر هذا وقال
الحفيد المراد من الغايب غير المتكلم والمخاطب اصطلاحا فان الحاضر الذي لا
يخاطب يكنى عنه بضمير الغيبة ولذا يكنى عن الله تعالى به مع ان الغايب لا يطلق
عليه تعالى انتهى وذلك اما لان الغيبة من صفات الممكن ومطلقة عليه باعتبار
كونه في حيز وجهة لستر وحجاب كذا قيل واما لان الغايب ما خلا المكان
والزمان عنه ذاتا وعلما والله ليس كذلك لانه في كل مكان وزمان بعلمه حال
تصور الغيبة واما لان الغيبة تستلزم وظاهر كلام المصنف ان الضمير مطلقا
معرفة وفي ضمير الغايب خلاف فقال الجمهور انه معرفة كسائر الضماير وقال
بعضهم انه نكرة لانه لا يختص من عاد اليه من بين امته ولذا دخلت عليه رب نحو ربه
رجلا واجيب بانه يخصصه من حيث هو مذكور واعترض بانه انما يتم اذا كان
المعود عليه مخصوصا قبل بحكم نحو جاني رجل فاكرمته بخلاف ما اذا لم يختص بشي
قبل كربه رجلا ورب رجل واخيه فينبغي ان يكون نكرة وفصل اخرون بين العايد
على واجب التنكير كالحال والتمييز فنكرة والعايد على غيره كالفاعل والمفعول
فمعرفة قوله وينقسم اي ما وضع لما ذكر الى بارز اي ظاهر وهو اي البارز ما له
صورة في اللفظ اي ضمير له صورة وهيئة في اللفظ اي التلفظ وخرج المستتر فلا
له صورة في العقل لا في اللفظ وقال شيخ شيخنا قوله في اللفظ اي الملفوظ به
خرج به المستتر فان له صورة في العقل وينبغي ان يراد باللفظ ما يعم المذكور

الا اختصاص بحيز دون اخر يستحيل
على من هو في كل مكان صح

والمقدر لسننا ولا الحدالبارز المحذوف فان قلت فاي فرق بين المحذوف
والمستتر قلت المستتر اللفظ القايم بالذهن والمحذ لفظ بالفعل ثم حذف
فان قلت فالمحذوف احسن حالا من المستتر لا مدخلية فه ولذا اختص
المستتر بالعمد قلت المستتر متصف بدلالة العقل واللفظ ولذا احتاج الى
قرينة ودلالتها اضعف من دلالتهما انتهى وفي الفرق الذي ذكر بين المحذوف
والمستتر نظر فان الاتيان به ثم حذفه غير لازم لجواز ان يترك ابتدا على
ان بعضهم قال ان الضمير المستتر على ما حققه بعض المتاخرين ليس لفظا الا
لكان محذوفا اذ لا معنى للمحذوف الا لفظ لم يتلفظ به مع كونه معنا
مرادا في نظم الكلام مع انه لم يقل احد بالحذف في المستتر بل هو المعنى
المراد من غير ان يقصد بلفظه الا انه جعل في حكم اللفظ حيث جعل فاعلا
ومعطوفا عليه ومؤكدا ومبدلا منه انتهى ويكفي في الفرق ان المحذوف لفظ
موضوع يمكن النطق به بخلاف المستتر قال الرضي وقول النحاة ان الفاعل
في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهي تدريس لضيق العبارة عليهم لانه لم
يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه
مرفوعا مثل ذلك المقدر لان المقدر هو مثل المصرح به وكيف ذا يجوز
الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت بل المقصود
المصرح به غير المتصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب
وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك لان ضمير المفرد
ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى انتهى **قوله** كتا قمت بضم التا للمتكلم
وفتحها للمخاطب وكسرها للمخاطبة **قوله** والى مستتر وهو بخلافه اي
البارز اي ما ليس له صورة في اللفظ وهذا يصدق على الضمير المحذوف في نحو
زيد ضربت اي ضربته مع انه ليس بمستتر فان قيل المراد اللفظ ولو بالقوة
ورد انه حينئذ يشمل البارز والمستتر وبالجملة فينتقض تعريف البارز بجمعه ان
اريد اللفظ بالفعل بالمحذوف ومنعا ان اريد ولو بالقوة بالمستتر ويشمل كلامه
المستتر جوازا فانه وان جاز ان يكون له صورة في اللفظ لكنه حالة الاستتار

لا صورة

يضع

لا صورة له قال بعضهم فليتامل فيه قال شيخنا وهو واضح لانه اذا ابرز
صار ظاهرا فلا يضر ان له صورة في اللفظ على ان التحقيق ان المستتر
نفسه لا يبرز قال الحفيد واعلم ان الرضي قد قال ان الضمير المستتر
لم تضع العرب له لفظا واما قول النحويين زيد ضرب اي هو فلضيق
العبارة عليهم عبروا بالمرادف عن ذلك الضمير المستتر وفيه بحث لانهم اذا
لم يضعوا له لفظا فلا يدل على شي لان الدلالة تابعة للوضع وايضا يلزم
منه ان يكون الكلام من كلمة واحدة ولا قايل به وايضا قوله عبروا عنه
بمرادفه فيه بحث لانه اذا انتفى الوضع في احدهما انتفى مرادفته للاخر لان
الترادف انما يكون باعتبار وضع اللفظين لمعنى واحد يمكن ان يجاب عن
هذا بان مراده بانه مرادف اي على تقدير ان يكون موضوعا وفيه تكلف هذا والحق
ان الكل مدفوع بادنى تامل هذا وقال الشيخ شيخنا قوله الى مستتر قد يفهم منه
ان المستتر ليس بمتصل اذ المتصل قسم من البارز الواقع قسيما للمستتر وقسم
قسيم الشي قسيم للشي فلا يكون الشي قسمه والا لزم كون القسم قسيمه وقسيم المستتر
نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل فجاز ان يكون المفهوم الواقع على ذلك
النوع اعم منه صادقا به وبالمستتر فلم يلزم من كون المستتر متصلا كون القسم
قسيمه وقد صرح الرضي وغيره بكون المستتر متصلا وهذا الجواب نص على معناه
بعض المحققين في بحث الكناية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض
وتلويح الى اخره قال شارح المفتاح لم يقل تنقسم الى تعريض الخ لان التعريض
لا يختص بالكناية فرد عليه بان قسم الشي يجوز ان يكون اعم منه كما في قولك الابيض
اما حيوان او غيره والحيوان اعم من الابيض انتهى وذلك لانه قد يكون ابيض
وقد يكون اسود مع انه وقع قسما من الابيض وما ذكره من ان قسم الشي يجوز ان
يكون اعم مردود قال استاذ شيخنا قسم الشي هو الشي مع قيد فلا يكون اعم منه
وما في بعض الكتب من جواز الاعمية مؤول او خطا **قوله** وهو ما لا يفتتح به
النطق اي ضمير بارز لا يصح عند الفصحا ان يتلفظ به من غير ان يكون متصلا
بكلمة اخرى قال الحفيد اي بحسب وضع العرب لا بحسب العقل لان النطق

بالمتصل في الانتتاح تمكن عقلا ومراده المتصل من حيث هو لا المتصل
القسم من البارز والالزم امران احدهما انتقاض تعريف المتصل بما ذكر
بالمستتر ثانيهما ان يكون المستتر غير متصل لان المتصل على ذلك التقدير من
البارز القسم للمستتر مع انه متصل صرح به الرضي وغيره وهذا اذا لم تفسر
ما بضمير بارز هذا وقال شيخ شيخنا وهذا الحد يخرج من بعض افراد المتصل
كالضمير المستتر فانهم قدروه في استعمل بانت وحكموا بانه يبرز في نحو زيد
هند ضاربها هو حتى صرح ابن الناظم بان هو في المثال فاعل الوصف والضمير
الغايب المثنى والمجموع كضربهما وضربتهم وضربتهن فان ذلك يمكن
افتتاح النطق به ووقوعه بعد الا كما لا يخفى وقد يجاب بان التقدير
بانت لضيق العبارة وبان البارز ليس بفاعل كما قال ابن الناظم بل تاكيد
للفاعل المستتر وبان الضمير الغايب فيما ذكرهوا لها فقط والحروف
اللاحقة لها ليست منه بل دوال على التثنية والجمع ولهذا كل متصل
يتنزل لكونه حرفا واحدا من العامل منزلة الجزء منه فيمتنع تقدمه
وتاخره بخلاف المنفصل فانه لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك
فالضمير في ضربتهم الهاء فقط وفي هم ضربوا الكلمة هم وجميع ما ذكرنا نص عليه
الرضي وغيره وسيرد عليك في كلام المصنف قريبا اشارة اجمالية لما ذكرناه
في الضمير الغايب والله تعالى اعلم بالصواب وقوله النطق اي المنطوق انتهى
وقدم الكلام في المتصل على المنفصل عكس ما فعل ابن معطي ولكل وجه فالذي
فعله ابن معطي ماش على مذهب الفارسي من ان الضمير المنفصل هو الاصل
والذي فعله المصنف كالناظم ماش على مذهب الجمهور من ان المتصل هو
الاصل ويدل انه لا يعدل عنه اذا امكن كما سياتي وايضا هو اخصر من المنفصل
قوله ولا يقع بعد الا اي في الاختيار بقرينة ما بعده وهذا موافق لما قاله
من ان الاك ضرورة ولما قاله ابن مالك في التسهيل حيث قال وشذ الاك
فلا يقاس لكنه في شرح التسهيل في باب الاستثنا ذكر انه يليها اختيارا والصواب
المذكور هنا وما ذكره هناك في دعوى عدم الاضطرار من انه كان يمكن الشاعر

ان يقول • ان لا يكون لنا خل ولا جار • رد بانه لو كان امكان التعبير قادحا في
دعوى الضرورة لم يبق في الدنيا ضرورة اذ ما من شعر الا ويمكن تغييره
واما المبرد فمنع وقوع المتصل بعد الا مطلقا وانكر رواية الاك وانشد سواك
ويحتاج الى الجواب عن قول الشاعر •
• اعوذ برب العرش من فئة بغت • علي فما لي عوض الاه ناصر •
فاوقع الها المتصله موقع اياه وقد يقال انه اضطر فحذف اياه وابقى الهاء لم
يقع المتصل بعد الا والاصل الا اياه واما ابن الانباري فاجازه مطلقا
والظاهر ان هذا الوصف والوصف الذي قبله مثلا زمان واحدها يغني
عن الاخر ولذا قابلهما وكان الغرض بيان حكم اخر لكل من المتصل والمنفصل
قوله واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا • ان لا يجاورنا الاك ديار •
فضرورة جواب عما يقال ما ذكر من ان الضمير المتصل لا يقع بعد الا منقوض بهذا
بانه ضرورة فلا يرد نقضا وهذا البيت انشده الفرا ولم يعزه الى احد وما
الاولى نافيه وما الثانية زايده لا مصدريه لان اذا الشرطيه مختصه
بالجمل الفعليه ونبالي من المبالاة بمعنى الاكتراث وجارتنا خبر كان من
الجوار وان مصدريه وديار بمعنى احد اي انسان فاعل يجاورنا وهو ملازم
للتنكير والنفي يقال ما بالديار ديار اي احد وان وصلتها مفعول نبالي بحذف
الجار اي بان والاحرف الجاب والكاف في موضع نصب على الاستثنا لتقدمه
على المستثنى منه وهو ديار اي ما نبالي بعدم مجاورة احد غيرك ايانا اذا كنت
جارتنا وحاصل كلام الجوهري يقتضي انه متعد بنفسه فانه قال وقولهم
لا اباليه اي لا اكترث به انتهى فهو فعل متعد بنفسه وكذا في القاموس ولم يذكر
تعديه بالبا محرره قال النووي في تهذيب الاسما واللغات وقولهم لا ابالي به قد
استعملوه في هذه الكتب وغيرها وهو صحيح وقد انكره بعض المحدثين من اهل
زماننا وزعم ان الفقها يلحنون في هذا وان الصواب لا اباليه وانه لم يسمع من
العرب الا هكذا او غلط هذا الزاعم بل اخبرنا بجهالته وقلة بضاعته بل يقال لا ابالي
به وهو صحيح مسموع من العرب وقد روى الخطيب الحافظ ابو بكر البغدادي

الامام في اول كتابه ادب الفقيه والمتفقه باسناد عن معاوية رضي الله تعالى عنه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ومن لم يبال به
لم يفقهه وروينا هكذا في حلية الاولياء وثبت في الصحيحين عن ابي برزة رضي الله
تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا
يبالي بتاخير العشاء هكذا في الصحيحين بتاخير بالباء وثبت في صحيح البخاري عن ابي هريرة
رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليأتين على الناس زمان لا يبالي
المرء بما اخذ المال امن حلال ام من حرام ذكره في باب قوله تعالى لا تأكلوا الربا اضعافا
مضاعفة في اول كتاب البيوع وثبت في صحيح مسلم وابي داود في كتاب الجنائز عنهما
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على امرأة تبكي على صبي لها فقال لها اتقي الله
واصبري فقالت وما تبالي بمصيبتي ومعنى البيت اذا حصلت لي المحبوبة فلا
فلا يلتفت الى احد غيرك قوله ويقع بعد الا الواو بمعنى او قوله وينقسم المتصل
بحسب مواقع الاعراب الخ شروع في بيان اقسام المتصل والمنفصل بحسب اي
قدر مواقع الاعراب جمع موقع اي اماكن اي انواع مواقع لان المبني يقع فيها
وهي خمسة اقسام لا غير ثلاثة للمتصل واثنان للمنفصل فالمتصل مرفوع المحل
ومنصوبه ومجروره والمنفصل مرفوع المحل ومنصوبه قال الرضي اعلم
ان الضمير انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام
الظاهر لرفع الالتباس وحده اولا وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا وانما امكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي
كالجزء الاخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل اليس
الفصل جائزا بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح
فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير الذي هو اشد اتصالا بعامله من الظاهر
وكل واحد من هذه الانواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها
اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غايب وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون
لمفرد او مثنى او مجموع صارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون للمذكر
او للمؤنث فصار للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغايب ستة وضعوا للمتكلم

منها

منها لفظين بدلا لان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت
مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر
والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث وانما اشركوا في
المتكلم بين المذكر والمؤنث مفردا كان او غيره لقلة الالتباس في المتكلم
وانما لم يجعل لمثنى المتكلم وجمعه صيغة وهي نا وكذا قولك نحن ولم
~~يزيدوا لك~~ ولم يزيد والمثنى الفا وللجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب
وجمعه والغايب وجمعه لانه مثنا هما اسم انضم اليه لفظ اخر مثله
بدليل انك اذا قيل لك فصل انما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وكذا
في الجمع اذا قيل لك فصل انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد
واما اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيد او انا
وانت او انا وهو وتقول في الجمع انا وزيد وعمرو وليس كل افراده
انا فلم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين حاصلا لم يمكنهم
اجراء تثنيته وجمعه على ما جرى عليه ساير التثاني والجموع
فجعلوا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها لامن اللبس بسبب
القراين وقد يقول المعظم فعلنا ونحن وايانا عن النفسه كالجماعة
ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة نصوص وهي ضربت
وضربتِ وضربتم وضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى
المؤنث وهو ضربتما وحكم الغايب حكم المخاطب في النصوصية
والاشتراك نحو ضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن
والضمير هو الالف المشترك بين المثنيين وان التاء حرف تانيث
وجب ان يكون المقدران في ضرب وضربت متغايرين كما في البارز
نحو هو وهي هذا وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان
للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع ثنتي
عشرة كلمة لثمانية عشر معنى انتهى فكان القياس ان تكون الفاظ
الضماير تسعين بقدر عدد المعاني الحاصل من ضرب الثمانية عشر

في خمسة اقسام المتصل والمنفصل لكن الموجود منها ستون باسقاط ثلاثين
حاصلة من ضرب الستة الالفاظ المختصرة في الخمسة المذكورة وقال الرضي
ايضا واعلم ان اول ما ابتدي بوضعه من الانواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل
لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على غيره لكونه اخص فتقول انا
ضموا التا في المتكلم بها لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان
القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغايب وفتحوا للمخاطب فرقا بين
المتكلم وبينه وتخفيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها
للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان المذكر اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم
على المونث فخص للفرق بالتخفيف فلم يبق للمونث الا الكسر وزادوا الميم
قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع في تموا لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب
اذا اشبعت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته وكان اولى
الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والواو
والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها لكونها من مخرج
الواو اي شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو
الجمع مع اسكان الميم ان لم يليها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما
قبلها وذلك لانهم لما ثنوا الضماير وجمعوها والقصد بوضع متصلها
التخفيف كما قلنا لم ياتوا بنوني المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا
بهما في هذين واللذان واللذين فوقع الواو في الجمع في الاخر مضموما ما قبلها
وهو مستثقل حسا كما مر في الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي
ضموها لاجله للامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع
ومن اثبت الواو مضموما ما قبلها فلان ذلك مستثقل في الاسم المعرب
كما يجي في التصريف واما ان ولي ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب في الاعرف
رجوع الضم والواو لان الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو
لم يقع طرفا وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم
يثبت ما ذهب اليه واذا التقى ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم رد الها الى

اصلها وقد تكسر كما يجي وزيدت للمونث نون مشددة لتكون بازاء الميم
والواو في المذكر وانما اختاروا النون لمشابهته بسبب الغنة للميم والواو
معا مع كون الثلاثة من حروف الزيادة واستتر ضمير الغايب والغايبة
لانه لما كان مفسر الغايب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب
ارادوا ان يكون ضمير الغيب اخصر من ضميريهما فابدوا في المفردين
بغاية التخفيف وهي التقدير من دون ان يتلفظ بشي منه واقتصروا
لمثنى مذكره ومونثه على الالف الذي هو علامة التثنية في كل
مثنى وعلى الواو في جمع المذكر وقد يستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة
قال: فلو ان الاطبا كان حولي * وكان مع الاطباء الاساة
استثقالا للواو المضموم ما قبلها في الاخير واقتصروا على نون واحدة
في مقابلة الواو اذ كانت واحدة وقول النحاة ان الفاعل في نحو زيد ضرب
وهند ضربت هو وهي تدريس لضيق العبارة عليهم لانه لما لم يصنع
لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا
مثل ذلك المقدر لا ان المقدر هو في ذلك المصرح به وكيف ذا ويجوز
الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت بل
المفصول المصرح به غير المتصل فهو تحكم ولاجل هذا نظر من قال من
النحاة ان المقدر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف
نصفه او ثلثه وذلك لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير
المثنى واما التا في ضربت وضربتا فهي حرف للتانيث لا ضمير
بدليل ضربت هند وقد تجعل الالف والواو والنون حروفا كتا التانيث
كما يجي في اخر الكتاب نحو قاما اخواك واكلوني البراغيث ويعصرن
السليط اقاربه هذا كله في الماضي انتهى بما اردناه منه قال التفتازاني
قالوا اصله اي نصرتن نصرتمن فادغمت الميم في النون ادغاما
ورده بعضهم بان احرف ضوي مشفر لا تدغم فيما يقاربها
قوله ما يختص بمحل الرفع اي ضميرا متصلا وقسم متصل يختص بمحل الرفع

فلا يوجد في غيره وهو من قصر الموصوف على الصفة والاضافة في قوله
محل الرفع بيانيه ويوخذ من هنا انه يقال في ضمير الرفع انه واقع في
محل الرفع ولا يقال فيه انه معرب بحسب اللفظ ولا المحل قوله وهو خمسة
قال شيخ شيخنا الد قلت المستتر على ما تقرر متصل وهو مرفوع فقط وليس
من الخمسة فيرد على حصر المختص بالرفع فيها قلت المنحصر فيها هو المختص
من المتصل الواقع في التقسيم وهو المتصل البارز لا المتصل مطلقا وسينبه
المصنف على ان المستتر مختص بمحل الرفع قريبا وفيه اشارة الى ما ذكرناه قوله
التا اي تا الفاعل او نايبه كقمت اطلق التا ليعم تا المتكلم والمخاطب وتنبيها
على ان الضمير في المثنى والمجموع مطلقا هو التا واما اتصل بها حروف
دالة على التثنيه والجمع وتقدم انها تضم مع المتكلم وتفتح مع المخاطب
وتكسر مع المخاطب وتوصل بميم والف للمخاطبين والمخاطبتين وبميم
مضمومة ممدوده للمخاطبين نحو قمتمو يا زيدون وبنون مشددة ن
للمخاطبات نحو قمتن يا هندان فجي بحرفين في المونث كما جي بحرفين في المذكر
ويستثني من ذلك ارايت بمعنى اخبرني واعلم ان هذه الكلمة يجوز انه يتصل
بها الكاف وان لا يتصل فان لم يتصل وجب للتا ما يجب لها مع ساير
الافعال من تذكير وتانيث وتثنية وجمع وافراد وان اتصلت
وجب هنا للتا الفتح والافراد والتغني عن الحاق علامات الفروع
بكاف الخطاب ومنه قوله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله وكذا يقال
للاثنين ارايتكما وجمعها ارايتكن هذا كله اذا اردت معنى اخبروا لا
فالمطابقة واجبه مع الكاف كما تجب بدونها فيقال ارايتكن جميلة
ارايتكما فاضلين او جميلتين ارايتكم فاضلين ارايتكن جميلات
واستدل سيبويه على ان الكاف في الاول حرف خطاب لا مفعول
بقولهم ارايتك زيدا ما صنع ومثله ارايتك هذا الذي كرمت علي واما
عكس الفراء لك بجعله الكاف فاعلا والتا حرف خطاب فتضمن لامرين
لم يثبتا اذ لم يثبت للتا المتصلة بالفعل ان تكون حرف خطاب ولا ثبت

للكاف

للكاف ان تكون فاعلا ثم هو مردود بان الكاف يجوز ان لا يوتى بها بخلاف
التا وسياتي لذلك مزيد في مبحث اسم الاشاره وحكى بعضهم ان في لغة ن
رديه لربيعة يجوز وصل فتحة الضمير وكافه بالف نحو قمتا ورايتكا
ووصل كسرتيهما بيا وقد اجتمعا في قوله رميتيه فاصميت فما اخطات الرمية
بسهمين مليحين اعارتكيهما الظبيه قوله والالف كقاما والواو كقاموا
والنون كقمن ويا المخاطبه كقومي قال الرضي ومذهب المازني ان الحروف
الاربعة في المضارع والامر اعني الالف في المثنيات والواو في جمع المذكر
واليا في المخاطبه والنون في جمع المونث علامات كالف الصفات وواوها
في نحو ضاربان وحسنون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل هذا
ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل واستنكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة
واعرابه اي النون وكما الضماير المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة فلم يبرز وها لانها غير عريقة في اقتضا
الفاعل بلا اقتضاوها له لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا
اسما الافعال والظروف على ما يجي بعد وايضا الالف والواو في مثنيات
الاسما وجموعها الجامدة كالزيدان والزيدون حروف زيدت علامة
للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على
نهج مثنيات الجامدة وجموعها لان الصفات فروع الجامدة لتقدم
الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة المثنى والواو علامة
الجمع فلم يمكن ان يوصل الف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع لئلا يجتمع
الفان وواوان فاستكن الضمير الالف في المثنى والواو في المجموع
والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا بضميرين انقلابهما
بالعوامل نحو لقيت ضاربين وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة
على عامله نحو قولك جاني زيد راكبا غلامه فلم يعمل جاني في غلامه وكذا
استتر النون في ضاربات ومضروبات تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر
اذ هو الاصل ولذا استتر في المثنى والمجموع لاستتاره في مفرد انهما

احدر فلزم الاستتار في الكل فلا يري الفاعل ضميرا بارزا في الصفات الا في
نحو اقايم هما واقايم انتما واما في نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل
هو تاكيد له لما سيجي انتهي ورد ما تقدم من ان الالف والواو والياء والنون حروف
بانها لو كانت حروفا لسكنت النون ولم يسكن اخر الفعل لها ولتثبت كما التانيث
وبان علامة التانيث لم تلحق اخر المضارع في موضع وخرج بيا المخاطبة يا
المتكلم وقوله كهي يصلح للغايبات والحاضرات وتقدم في كلام الرضي انهم اقتصروا
على نون واحده في مقابلة الواو اذ كانت واحده **قوله** مشترك قياس فيه لان
فعله انما يتعدي الي المفعول بفي فاسم مفعوله كذلك كقولك اشترك في كذا فهو
مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل توسعا فاستتر فيه **قوله**
بين محلي النصب والجر قال الرضي شركوا بينهما لان المجرور مفعول لكن بواسطة
وحملوا على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون الضمير المجرور متصلا لان
المتصل هو الذي هو كالجزء الاخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور
كذلك **قوله** با المتكلم الخ لوقع الثلاثة على مقتضى الترتيب بحسب الاخصية
فان اخصها المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب **قوله** فقط يرد عليه ان الضماير
الثلاثة قد تقع في محل رفع ايضا نحو عجبت من كوني قايما ومن كونك قايما
ومن كونه قايما وقد يقال ان وقوع الضمير فيما ذكر في محل رفع عارض وكلام
المصنف فيما هو مشترك بين المحلين فقط بطريق الاصالة **قوله** وكاف
المخاطب المراد بالمخاطب الجنس وعبر بالكاف تنبيها على ما سبق في التاوكذا
قوله وها الغايب قال الرضي وتفتح مع المخاطب وتكسر مع المخاطبه وكذا
قوله وها الغايب قال الرضي وبعض العرب يلحق بكاف المذكر المتصل
بها الضمير الغايب بكاف المونث ياء كما حكي سيبويه اعطيتكيه واعطيتكيه
تشبيها للكاف بالها نحو اعطيتهاه واعطيتهوه قال ابو علي وقد تلحق اليا
تا المونث مع الها كرميتيه وحكي بعضهم ان في لغة رديه يجوز وصل
فتحة تا الضمير وكافه بالف نحو قمتا ورايتكا ووصل كسرتهما بيا وقد
اجتمعا في قوله رميتيه فاصبت فما اخطات الرميه بسهمين

مليحين



مليحين اعارتكيها الظبيه واعلم ان ضمير الغايبة في نحو بها مجموع الهاء
والالف وحكي السيرافي الاتفاق على ان الضمير هو مجموع الها والالف وقيل
الالف زايده مقوية لفتحة الها الفارقه بين المذكر والمونث واجاز بعضهم
حذفها وقفا ومنه والكرامة ذات اكرمكم الله به اي بها **قوله** بين الثلاثة اللام فيه
للعهد الذكري **قوله** وهو نا خاصة تقدم في كلام الرضي ما يتعلق بنا وخاصه
حال اي مخصوصا بالاشتراك المذكور او مصدر بمعنى خصوصا من المصادر التي
جات على فاعله كالعاقبه والعافيه منصوب على انه مفعول مطلق بمحذوف
تقديره اخص خصوصا بنا على ما هو المنصور من جواز حذف عامل المؤكد وقد
يقال ينبغي منع الحاليه لانك تقول جاني الرجال او الزيدون خاصة **قوله** وقال
بعضهم هو ابو حيان قاله معترضا به على الناظم في قوله للرفع والنصب وجرنا
صلح **قوله** لا يختص ذلك اي الاشتراك المذكور **قوله** بلا اليا اي لا بقيد
المتكلم فيدخل فيها يا المخاطب ويا المتكلم **قوله** وكلمة هم قال شيخ شيخنا
صح تلفظ كلمة مع نا وهم دون اليا لان اسقاطها مع الاولين يوهم غير
المراد وان كان لا معنى له **قوله** كذلك اي مشتركان بين الثلاثه **قوله**
وهذا غير سديد اي وهذا القول غير صواب لانه مع التغاير لا يثبت
الاشتراك بين المحال بل انما يكون في المتحد **قوله** لان يا المخاطبة غير
يا المتكلم اي مدلولا وان اتحدا صورة فالواقع في محل رفع غير الواقع في محل
نصب وجر وقول الشارح على قول المصنف لان يا المخاطبة غير يا
المتكلم بدليلين احدهما ان يا المخاطبة مختلف في اسميتها ويا المتكلم
لم يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق عليه والثاني ان يا المخاطبه
موضوعه للمونث ويا المتكلم موضوعة للمذكر وما للمونث غير ما للمذكر
فيه نظر والوجه ان يا المتكلم موضوعة ابدا للمتكلم الاعم من المذكر والمونث
او لكل من المذكر والمونث وقد تقدم في كلام الرضي انهم شركوا في المتكلم
بين المذكر والمونث فليتامل فان الجواب ممكن **قوله** والمنفصل غير
المتصل اي ومع التغاير لا يثبت الاشتراك بين المحال بل انما يكون في المتحد

والمنفصل مستقل بنفسه غير محتاج للفظ آخر يتصل به فيستتر به ويتبع بعد
الا بخلاف المتصل فانه ليس كذلك فهو كجزء من غيره فليس كلمة بالفعل بل بالقوة
بخلاف الاول وحاصل ما قاله المصنف ان المغايرة بين اللفظين اما
بتغايرهما ولو اتحد معنى كالضميرين المختلفين وصلا وفصلا وتغاير لفظهما
بالبساطة والتركيب كما مر واما بتغاير المعنيين ولو اتحد لفظا كياء المخاطبة
والمتكلم ويرد على جواب المصنف نحو قولك عجب زيد من كوني مسافرا
واكرمني خالد ومر بي عمرو فان اليا ضمير واحد متصل للمتكلم وقد وقع في
المحال الثلاث وكذا عجبت من كونهم مسافرين واكرمتهم ومررت بهم فان
لفظة هم ضمير واحد متصل لجمع المذكر الغايب وقد وقع في المحال الثلاث
فان قلت وقوع الضمير فيما ذكر في محل رفع عارض له وكلام المصنف فيما
مشترك بين المحال الثلاث بطريق الاصالة قلت قال شيخنا هذا صحيح
لكنه لا يمنع القايل ان يقول ان بعض الضماير غير لفظة هم قد وقع في المحال دون
بطريق العروض دون بعض فهلا ذكروه ايضا وسواء ما هو بطريق الاصالة
وما هو بطريق العروض لان ذلك ايد فان قلت تركوا ذلك للعلم به قلت
ان اردت العلم به من كلامهم هنا فهو ممنوع او من كلام غيرهم او من كلامهم في
محل اخر فالاشتراك كذلك فانه معلوم من مواضع ومن كلام غيرهم
فليتامل **قوله** والفاظ الضماير كلها مبنية اي بالاتفاق وانما يقال
والضماير ليتنبه على ان محالها معربة كما مر وقوله مبنية لا يفيد وجوب
البنا المصرح به في النظم اذ البنا قد يجوز ولا يجب كما في الزمان المحمول
على اذ مضافا الى الجملة كما سياتي في قول النظم واخترنا متلو فعل بنيا الخ
وقد يقال ان اللفظ عند الاطلاق ينصرف الى الفرد الكامل منه فيفيد
وجوب البنا لكنه لا يفيده نصا واختلف في سبب بنايها فقيل شبهها
بالحروف في المعنى فانها متضمنة للتكلم والخطاب والغيبة التي هي من
معاني الحروف وقيل في الوضع لان اكثرها على حرف او حرفين وحمل الباقي
عليه والاول اقعد لشموله وفي التسهيل وبني المضمر لشبهه بالحرف وضعا

وافتقارا

وافتقارا وجمودا او للاستغنا باختلاف صيغه لاختلاف المعاني فاعتبر
في البنا احد هذه الامور الاربعة خلاف ما يوهمه كلام ولده من ان المعتبر الاخير
منها ولا يضر على الاخير اشتباه صيغ المجرور بصيغ المنصوب كما لا يضر اشتباه
النصب بالجر في فتحة ما لا ينصرف وفي كسرة جمع المونث السالم والمراد
بالجمود عدم التصرف بوجه من الوجوه حتى بالتصغير والمراد من
اختلاف صيغه ان المتكلم له في الرفع تا مضمومة نحو قمت وفي النصب
والجر يا نحو زيد اكرمني وللمخاطب في الرفع تا مفتوحة في التذكير ومكسورة
في التانيث فاغنى ذلك عن اعراب الضمير لان المقصود من الاعراب
الامتياز وهو حاصل ويقتضي كون البنا للاستغنا ان لا يكون لها محل
من الاعراب فانه اذا كان مستغنى عنه فلا معنى لاثباته في المحل ولا فايد
لذلك وقد اسلفنا جميع ذلك مع زيادة **قوله** ويختص الاستتار بضمير
الرفع قال الرضي اعلم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب
والمجرور فضلة لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل وخاصة
الضمير المتصل فجوزوا في باب الضماير المتصلة التي وضعها للاختصار
استتار الفاعل واكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة شي
ويكون فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم وعلة استتاره فيما
يستتر فيه قد مضت والباقي قوله بضمير الرفع اي رفع محله داخلة على
المقصور عليه والمقصور الاستتار **قوله** وينقسم المستتر اي باعتبار
عامله الى مستتر وجوبا اي استتارا واجبا او ذا وجوب فهو وصف مصدر
محذوف لا تمييز والا كان محولا عن الفاعل فيلزم ان الموصوف بالاستتار
الوجوب وهو فاسد فليتامل **قوله** وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا
ضمير منفصل اي في اعرابه والوقوع ~~وهو ما لا يخلفه~~ موقعه **قوله** وهو
المرفوع بامر الواحد الضمير المرفوع راجع لقوله وهو ما لا يخلفه الخ
المرفوع بامر الواحد كقومي وبامر الاثنين والجماعة فانه غير مستتر
وقوله المرفوع مجاز معه قرينته وهي قوله والفاظ الضماير كلها

مبنيه وقال استاذ شيخنا فان قيل المرفوع والمنصوب والمجرور من اقسام
المعرب والضمير من اقسام المبني فكيف يصح ان يقال الضمير مرفوع قلنا
المراد ان بعض الضماير موضوع لان يقوم مقام المرفوع وبعضها لان يقوم
مقام المنصوب وبعضها لان يقوم مقام المجرور انتهى وقال شيخ شيخنا
اعلم ان لهم عبارات منها قول المصنف فيما مر مواقع الاعراب ومحل الرفع بالاضافة
فيهما ومنها قوله هنا المرفوع ومنها قولهم محله رفع مثلا بحمل الرفع على المحل
وقولهم عطف على المحل وتحقيق الامر في ذلك كله ان المحل والموضع حقيقة في
المكان وان الاعراب وانواعه حقيقه في الاثر المتقدم فان قبل لفظ الكلمة
ذلك الاثر اتصف به لفظا او تقديرا وسمي معربا بذلك الاعراب ولم يثبت له بالنظر
الي ذلك الاعراب محل والا جعل ذلك الاعراب او النوع منه محلا للفظ نفسه
على سبيل التوسع في الاعراب والمحل فحيث قيل مواقع الاعراب ومحل الرفع كانت
الاضافة بيانيه اي مواقع هي الاعرابات ومحل هو الرفع وحيث قيل هي
الضمير مرفوع الاسناد فيه حقيقي اذ المرفوعية ثابتة له حقيقة اذ الرفع
محله فالمعنى مرفوع برفع هو محله وحيث قيل محله رفع بالحمل فهو حقيقي
الاسناد ايضا وحيث قيل عطف على محله كذا ففيه تسامح اي عطف على
كذا باعتبار محله فتدبره انتهى **قوله** او كمضارع مبدو بتا خطاب
الواحد كتقوم او كمضارع مبدو بالهمزة كاقوم او بالنون كنقوم المراد
بالهمزة همزة المتكلم واطلقها لان المضارع لا يبدا بهمزة الا بها وكذا قوله
او بالنون وانما استتر الضمير في افعل لاشعار حرف المضارعة بالفاعل
لان افعل يشعر بان فاعله انا ونفعل يشعر بان فاعله نحن لاختصاص الهمزة
والنون بالنون وكذا يفعل نص في المفرد الغايب فلم يحتاجوا الي الضمير
بارز واما تفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغايب لكنهم لم يبرزوا
ضميره اجرا المفردات المضارع مجرى واحد في عدم ابراز ضميرها
ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان قال الياء في تضربين ليس بضمير
بل حرف تانيث كما قيل في هذا والضمير لازم الاستتار وانه استكبر المتكلم

يكون

١٧٦

يكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف
واما افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمها حكم تفعل للمخاطب لان الامر
والنهي ماخوذان من المضارع كما يحكى في قسم الافعال وما يظهر نحو اسكن
انت وزوجك الجنة تاكيد للمستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل
الا انا ولا تفعل الا انت كذا قاله الرضي وبعبارة اخرى انما كان الاستتار واجبا
في هذه الامكنه لان معه ما يرشد الى الضمير فكان الضمير بارزا لان الاتيان
بالبارز انما هو للدلالة على معناه فلما كانت القرينه موجوده في الفعل كالتكلم
مثلا تنبي عن الضمير فكانه بارز وخرج المبدو بالتا المختصه والمبدو
الغيبة كهند تخرج فانه يستتر فيه جوازا وخرج ايضا المبدو بتا الخطاب
الواحدة والمثنى والجمع فانه يبرز ولا يستتر **قوله** او بفعل استثنا
الخ انما وجب الاستتار في فعل الاستثنا لانهم ارادوا ان يجروا المستثنى
على وتيرة واحده وهو كونه مذكورا بعد اداة الاستثنا من غير فاصل وهو
لا يتاتى اذا كانت الاداة فعلا الا باستتار الضمير فلذلك اوجبوا استتاره
وقال ابن مالك وانما التزم الاضمار في هذه الافعال الخمسة لجريانها مجرى
اداة الاستثنا التي هي اصل فيه وهي الا فكما انه لا يظهر بعدها سوى اسم
واحد فلذلك بعد ما جرى مجراها انتهى **قوله** او بافعل في التعجب لم يضفه
لمحاكاة هيله ما كني به عنه **قوله** او افعل التفضيل قال شيخ شيخنا
سياتي في بابه ان رفعه للظاهر قليل وان رفعه له في مسئلة الكحل كثير ففي عده
هنا نظر انتهى وقد يقال لا يرد على هذا مسئلة الكحل لانها مسئلة واحدة مخصوصة
خارجه عن القياس **قوله** او باسم فعل غير ماض كاوه ونزال غير نعت
وانما قيد بذلك لان اسم الفعل الماضي يرفع الظاهر نحو هيهات هيهات العقيق
ومن به وحينئذ فلا يكون المستتر فيه مستترا على سبيل الوجوب لانه قد جعله
خلفه ظاهر قال الرضي استتر في اسم الفعل والصفات لان اقتضاها للفاعل
لمشابهتها الفعل قال الحفيد وكذا في على نعم وبيس اذا كان ضميرا
والمرفوع بصفة جاريه على صاحبها نحو زيد عمرو ضاربه وكذا الفعل

صح

اذا اجري على من هو له فانه لا يجوز ابرازه نحو زيد عمرو يضربه لانه لو برز في هاتين
الصورتين اعني مرفوع الوصف والفعل لاوقع في خلاف المقصود وكذلك المرفوع
بالمصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل على احد الرايين نحو ضربا زيدا اتي وما
وما ذكره في فاعل نعم وبيس اذا كان ضميرا وفي المرفوع بالصفة المذكورة والفعل
المذكور لا يقتضي وجوب الاستتار لانه يصح ان يخلفه الظاهر وان لم
يجز ان يبرز واما المصدر فقال ابن الحاجب ولا يضمر فيه قال الرضي اي في
المصدر **قوله** والى مستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك اي الظاهر او الضمير
المنفصل في قوله جوازا ما تقدم اي ما يمكن ان يخلفه ذلك **قوله** بفعل
الغايب لم يقيده يشمل الماضي والمضارع **قوله** او الصفات قيدها الرضي
بالمفردة واما غيرها فقال الرضي الالف والواو في مثنيات الاسما وجموعها
الجامدة كالزيدان والزيدون حروف زيدت علامة للمثنى والمجموع بلا
ريب فجعلت مثناة الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامد وجموعها
لان الصفات فروع الجامد لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف
علامة المثنى والواو علامة الجمع فلم يمكن ان يوصل الف الضمير وواوه
بالمثنى والمجموع لئلا يجتمع الفان وواوان فاستكن الضميران الالف في المثنى
والواو في المجموع وتقدم ذلك مع زيادة **قوله** المحضة اي الباقية على الوصفية
ويشمل افعل التفضيل واحترز بها عما غلبت عليها الاسمية كالابطح
والاجرع والصاحب **قوله** زيد قام ويقوم وكذلك قوله هند قامت
وتقوم وتقدم ان الرضي قال يجب ان يكون المقدر في ضرب وضربت
متمايزين كما في البارز نحو هي وهو وقال ايضا واستتر لانه مفسر معنا
لفظا في الاصل بخلاف ضمير المتكلم والمخاطب فكان اخص فخفف الغايبة
قوله او حسن صفة مشبهة **قوله** او هيهات قال شيخ شيخنا
معطوف على قام ففي هيهات ضمير مستتر عايد على زيد وهيهات خبر
فيكون مرفوع المحل بزيد فقد دخل عليه عامل اي عامل لفظي وهو
المبتدا اثر فيه محلا وفيه مخالفة لما سلف والاولى التمثيل بهيهات

العقيق هيهات ويمكن الانفصال عن ذلك بمنع ان العامل هنا موثر
في محل اسم الفعل بل الواقع خبرا مجموع اسم الفعل وفاعله ولا يلزم من ذلك
تاثيره في محل اسم الفعل الاترى ان الجملة الواقعة خبرا عن مبتدا فانها
في محل رفع وشي من اجزايها ليس في محل رفع بالمبتدا **قوله** وكذا الباقي اي
بجوازان يرفع الظاهر والضمير المنفصل الا اسم الفعل فلا يرفع المنفصل
كذا قال شيخ شيخنا وفي كلام الرضي الاتي ما يخالفه وبقي ما يستتر فيه جوازا
الظرف والجار والمجرور اذا وقعا صفة او صلة او حالا او خبرا ويجب ابراز
الضمير اذا جرى رافعه على غير من هو له في نفس الامر **قوله** هذا التقسيم
تقسيم ابن مالك الذي جرى عليه المصنف في شرح القطر **قوله** وفيه نظر لاطراد
الاستتار في زيد قام واجيب بانه لا يقال قام هو على الفاعلية يوافقه
ما ذكره الرضي بقوله ولا يظهر اصلا الضمير المتصل في غايب الماضي وغايبته
وفي المضارع في افعل ونفعل ويفعل وتفعل مخاطبا وغايبة وافعل وفي
جميع الصفات واسما الافعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل
لا ظاهرا ولا مضمرا وهي افعل ونفعل وتفعل مخاطبا وافعل امرا
واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر في
نحو اسكن انت وزوجك تاكيد للمستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا
افعل الا انا ولا تفعل الا انت وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغايبة
يظهر الفاعل المظهر والضمير المتصل نحو ضرب زيد وما ضرب الا هي
وتضرب هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفردة نحو اقايم
الزيدان وما قايم هما وكذا في الظرف عند ابي علي اذا اعتمد نحو افي الدار
زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل الظاهر
نحو هيهات زيد والمضمر المنفصل نحو هيهات هو انتهى ولا يخفى
عدم ورود اعتراضه مع تفسير واجب الاستتار وجايزه بما تقدم وانما
يرد لو فسر جايز الاستتار بما يجوز ابرازه وواجب الاستتار بما لا يجوز
ابرازه ولا مشاحة في الاصطلاح على انه نقل عن سيبويه انه اجاز في

نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون الضمير البارز توكيدا للضمير المستتر في
الوصف وان يكون فاعلا قال الحفيد وهذا صريح في جواز زيد قائم هو على
ان يكون فاعلا وهو يقوي ما قاله ابن مالك وابن يعيش وغيرهما الا انه
يشكل على كلام سيبويه وكلامهم القاعدة المجمع عليها وهي انه اذا تاتى
الاتصال لا يعدل الى الانفصال الا فيما استثني وهذا ليس شيا مما
استثني وكلام الشيخ ماش على هذه القاعدة المتفق عليها انتهى وقال
شيخ شيخنا اعلم ان معنى قول ابن مالك ومن وافقه ما يخلفه ذكر ليس
معناه ان ذلك يخلفه في تادية معناه بل في رفع عامله اياه فمعنى وجوب
الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا
وجوازه لا وجوب كون الاستتار في الضمير المستتر واجبا وجائزا اذ ليس
لنا ضمير متصف بالاستتار تارة وبالظهور اخرى فقول المصنف اذ لا استتار
الخ ان اراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع وان اراد بمعناه عنده
كان مشاحة في الاصطلاح على ان التقسيم بالمعنى الذي بيناه هو
عين التقسيم الذي جعله التحقيق لا فرق بينهما الا باعتبار ان
المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفي تقسيمه
عكسه فليتامل بقي انه يقال عليه ايضا انه لا يصح لجواز اقوم انا
على ان انا تاكيد للمستتر والصحيح ان عامل المتبوع عامل في التابع
فقد عمل اقوم في الضمير البارز اي رفع محله قوله والتحقيق الى اخره
التحقيق بيان حقيقة الشي على الوجه الحق قوله وينقسم المنفصل
الخ قال شيخ شيخنا منقوض بضمير الفصل فانه لا محل له عند
البصريين وهو الصحيح انتهى واجيب بانه ليس بضمير على الصحيح
ولا يلزم منه فساد طرد التعريف لانه لم يوضع لغايب ولا لمتكلم
ولا لمخاطب ولو يدل عليه بل للغيبة او للخطاب او التكلم فهو حرف
كالكاف في اياه اذ الغرض منه الاعلام ولا يكون ما بعده خبرا لا تابعا فليس
الا للدلالة على معنى في غيره وعلى هذا فمن سماه ضمير الفصل تسمح بتسميته ازوه

للاضافة اومشى على مذهب الكوفيين ويسميه البصريون فصلا
لانه فصل بين المبتدا والخبر وقيل لانه فصل بين الخبر والتابع لان
الفصل به يوضح كون الثاني خبرا لا تابعا وهذا احسن لانه قد يفصل
حيث لا يصلح النعت نحو كنت انت القائم اذ الضمير لا ينعت ويسمونه
ايضا ضمير الشان وضمير القصة قال ابن الخباز وضمير الامر وضمير
الحديث فهذه اربعة اسماء بصرية وقال الرضي يسمى فصلا عند البصريين
قال المتاخرون لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا
قلت زيد القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفته فينتظر الخبر
فجيت بالفصل لتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه يسمى فصلا
لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على انه ليس من تمامه بل هو خبره
وما ل المعنيين الى شي واحد الا ان تقريرهما احسن من تقريرهم والكوفيون
يسمونه عمادا لانه يعتمد عليه في الفايدة اذ به يتبين ان الثاني خبر
لا تابع وبعض الكوفيين يسميه دعامة لانه يدعم به الكلام اي يقوى
ويوكد والتاكيد من فوايد تجيبه وبعض المتاخرين سماه صفة وقال
ابو حيان ونعني به التوكيد وفايدة الفصل عند الجمهور اعلام السامع بان
ما بعده خبر لا نعت مع التوكيد واضاف الى ذلك البيانيون وتبعهم السهيلي
الاختصاص فاذا قلت كان زيد هو القائم افاد اختصاصه بالقيام
دون غيره وعليه ان شانيك هو الابتر واولئك هم المفلحون ومذهب
الخليل وسيبويه وطايفة انه باق على اسميته وذهب اكثر النحاة الى انه
حرف وصححه ابن عصفور كالكاف في الاشارة واذا قلنا باسميته فالصحيح
انه لا محل له من الاعراب وعليه الخليل لان الغرض به الاعلام من اول
وهلة بكون الخبر خبرا لا صفة فاشبه بالحرف اذ لم يجا به الا لمعنى في غيره
فلم يحتج الى موضع بسبب الاعراب وقال الكسايي محله كمحل ما بعده
وقال الفرا كمحل ما قبله ففي زيد هو القائم محله رفع عندهما وفي هو التابع
ظننت زيدا هو القائم محله نصب عندهما وفي كان زيد هو القائم محله

عند الكسائي نصب وعند الفراء رفع وفي ان زيدا هو القايم بالعكس
ويقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقا لما قبله في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والخطاب والغيبة ولا يقع الا بعد معرفة مبتدا او
منسوخ نحو زيد هو القايم كنت انت الرقيب ان هذا لهو القصص
الحق تجدوه عند الله هو او لا يقع بعده الا اسم معرفة كالامثلة او شبيه
بها في امتناع دخول ال عليه كالمثال الاخير وسوا كان ظاهرا ام مضمرا
ام مبهما ام معرفا باللام ام مضافا جامدا ام مشتقا لم يتقدم متعلقه عليه وسوا
كان الناسخ فعلا ام حرفا هذا مذهب الجمهور في الجميع وفي كل خلاف فذهب ابن مالك
الى انه قد تنتفي المطابقة فيقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قايم مقام مضاف كقوله

وكاين بالاباطح من صديق ۔ يراني لو اصبت هو المصابا

فهو فصل بلفظ الغيبة بعد المفعول الاول وهو الياء في يراني على حذف مضاف
اي مصابي هو المصاب فحذف المضاف واقيم الياء مقامه وحمله العكبري
في المصباح على ان يكون هو تاكيدا للفاعل في يراني والمضاف مقدر والمصاب
مصدر راي يظن مصابي المصاب اي يحتقر كل مصاب دونه وقال غيره هو
عند صديقه بمنزلة نفسه فاذا اصيب في نفسه وكان صديقه قد اصيب
فجعل ضمير الصديق توكيدا الضمير لانه هو في المعنى مجازا او انسا غاية من
باب زيد زهير وذهب الاخفش الى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها
كقراة هولا بناتي هن اطهر لكم بنصب اطهر وتقول هذا زيد هو خيرا منك
ورد بان اطهر نصب بلكم على انه خبر هن فيكون من تقدم الحال على عاملها
الظرفي وذهب قوم الى انه جواز وقوعه بين نكرتين كمعرفتين في
امتناع دخول ال عليهما نحو ما اظن احدا هو خيرا منك وحسبت خيرا
من زيد هو خيرا من عمرو وذهب قوم من الكوفيين الى جواز وقوعه
بين نكرتين مطلقا وخرجوا عليه ان تكون امة هي اربى من امة وذهب
قوم منهم الى جواز وقوعه بعد اسم لا نحو لا رجل هو منطلق وذهب اخرون
الى جواز وقوعه قبل المضارع نحو كان زيد هو يقوم وذهب الفرا الى انه

لا

لا يجوز وقوعه قبل معرفة بغير اللام فلم يجز كان زيد هو اخاك وكان زيد
هو صاحب الجار ونحوه واوجب ابتدائيته ورفع ما بعده وكذا لم يجوز
وقوعه في باب ما واوجب فيه الابتدائية وجوز في ليس الوجهين
ورجح الابتدائية وذهب الكسائي والفرا الى جواز وقوعه في غير الابتدا
والنواسخ نحو ما بال زيد هو القايم وما شان عمرو هو الجالس ومررت بعبد الله
هو السيد بنصب الجميع وذهب قوم الى جواز وقوعه قبل مشتق تقدم
ما ظاهره التعليق به نحو كان زيد هو بالجارية الكفيل بشرط ان لا يقصد
كون بالجارية في صلة الكفيل على حد وكانوا فيه من الزاهدين فان
قصدت لم يجز اجماعا وذهب الفرا الى جواز ما وقوعه اول الكلام قبل
المبتدا والخبر قبل ومنه وهو محرم عليكم اخراجهم وذهب اخرون الى
جواز تقدمه مع الخبر نحو هو القايم زيد وهو القايم كان زيد وهو القايم
ظننت زيدا وذهب اخرون الى جواز توسطه بين كان واسمها وبين
ظن والمفعول الاول نحو كان هو القايم زيد وظننت هو القايم زيدا
ووجه المنع في الكل عند الجمهور ان فايدته صون الخبر من توهمه تابعا
ومع تقديم الخبر يستغني عنه لان تقديمه يمنع كونه تابعا اذ التابع لا يتقدم
على المتبوع فلو تقدم مفعولا ظننت عليها جاز وقوع الفصل بينهما
نحو زيدا هو القايم ظننت وان تقدم الاول وتاخر الثاني نحو زيدا
ظننت هو القايم ففي جواز ذلك نظر قاله ابو حيان قال ولا يمتنع بين
الخبرين فلا تقول ظننت هذا الحلو هو الحامض لان الثاني ليس بالمعول
عليه وحده وقيل بدخوله بينهما قال وكذا لا يدخل بين الضميرين نحو
زيد ظننته هو اياه خيرا من بكر وعند سيبويه لانه تاكيد في المعنى لهذه
الثلاثة فكل منها يغني عن صاحبه فان فصلت واخرت البدل جاز نحو ظننته
هو القايم اياه لانه في نية الاستيناف وصار بذلك بمنزلة ان اللام في كلام
واحد اذا تاخرت اللام وسوا كان في الفصل بالمفعول الثاني او بظرف
معمول الخبر نحو ظننته يوم الجمعة اياه القايم فانه كان احدهما ضميرا

و الاخرظاهرا جاز اتفاقا لعدم الضميرين المؤذنين بالضعف نحو ظننته هو نفسه القايم وانما تتعين فصيلة هذا الضمير في صورتين الاولى ان يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب نحو ظننت زيدا هو القايم اذ لا يمكن الابتدا به لنصب ما بعده ولا البدليه لنصب ما قبله ولا التوكيد لان الضمير لا يوكد الظاهر والثانيه ان يليه منصوب ويقرن بلام الفرق نحو ان كان زيد لهو الفاضل لامتناع الابتدايه لما سبق والتبعيه لدخول اللام عليه فان رفع ما قبله نحو كان زيد هو القايم احتمل ان يكون فصلا وان يكون مبتدا ثانيا وان يكون بدلا فان كان المرفوع قبله ضميرا نحو انت القايم احتمل الثلاثة والتوكيد ايضا وان كان قبله رفع وبعده نصب ولا لام او عكسه كان زيد هو القايم وكنت انت القايم وان زيدا لهو القايم وانك انت القايم احتمل في الاولى ما عدا الابتدا وفي الثانيه ما عدا البدل وان كان بين منصوبين والاول ضمير احتمل الفصل والتاكيد نحو ظننتك انت القايم وتتعين فيه الابتدايه اذا وقع بعد مفعول ظننت ووقع بعده مرفوع نحو ظننت زيدا هو القايم وظننتك انت القايم ولو وقع بعد ما الحجازيه نحو ما زيد هو القايم فقال سيبويه تتعين الابتدايه ولا يجوز الفصل لان الفا تدل على انه ليس بنعت وجوزه المبرد ولو وقع قبله الا نحو ما كان زيد الا هو الكريم فقال البصريون تتعين الابتدايه ولا يجوز الفصل وجوزه الكساي ولو وقع قبله لا النافيه وانما نحو كان عبد الله لا هو القايم ولا القاعد فقال الفرا تتعين الابتدايه ولا يجوز الفصل وجوزه البصريون لان لا لا تصلح فارقه بين النعت والمنعوت وان وقع بعد مشتق رافع للسببي فان طابق الضمير الاسم نحو ظننت زيدا هو القايم ابواه او هو القايم جاريته فقال البصريون يتعين الابتدا ولا يجوز الفصل وجوزه الكساي والفرا بين ان يكون الفصل خلفا من موصوف فوافق الكساي او

غير خلف فوافق البصريين وان لم يطابق نحو كان زيد هي القايمة جاريته فالبصريون يمنعون هذا التركيب اصلا لا برفع ولا بنصب لتقدم الضمير على الظاهر وجوزه الكساي على الفصل ويجري ما ذكر في باب ظن في ثاني وثالث باب اعلم ولو عطف على ما بعد الضمير بالواو فان كرر الضمير نحو في المعطوف الرفع ان اختلفا نحو كان زيد هو القايم وهو الامير واجاز هشام نصبه ورفع المعطوف والمعطوف عليه ان اتفقا نحو كان زيد هو المقبل وهو المدبر واجاز هشام والفرا نصبهما فان لم يكرر الضمير جاز اتفاقا نحو كان زيد هو المقبل والمدبر والعطف بلا ولكن كالواو فيما ذكر نحو كان زيد هو القايم لا هو القاعد او لا القاعد وما كان زيد هو القايم لكن هو القاعد او لكن القاعد وتميم يرفعون الفصل على الابتدا وما بعده خبر مطلقا ويقرون ان ترني انا اقل وتجدوه عند الله هو خير **قوله** وهو اي المختص بمحل الرفع ويشكل جعل هذه الثلاثة مختصه بمحل الرفع بقولهم يجوز تاكيد الضمير المتصل بالمنفصل نحو قمت انا واكرمتني انا ومررت بي انا وقمت انت واكرمتك انت ومررت بك انت وزيد قام هو واكرمته هو ومررت به هو فقد وقعت هذه الثلاثه في المواقع الثلاثه الرفع والنصب والخفض لان التاكيد تابع للموكد في اعرابه اللهم الا ان يقال المراد اختصاصها بمحل الرفع بحسب الوضع والاصالة وتقع في غيره تبعا فليتامل **قوله** انا قال الرضي للمتكلم المذكر والمونث وقد تبدل همزتها ها نحو هنا وقد تمد همزته نحو آنا فعلت وقد تسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزه ونون مفتوحه والالف يوتى بها بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفيه لسكون النون فلذا تكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتدا وقد يوقف على نونها ساكنه وقد يبين فتحها وقفا بها السكت قال حاتم هكذا فزدي انه وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا في السعة وغيرهم

اصله قصدك

لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس
الكلمة وسقوطه في الوصل في الاغلب مع فتح النون وسكونه ومعاقبة ها السكت
له وقفا دليلان على زيادته وكونه لبيان الحركة واما انت الى انتن فالضمير عند
البصريين ان واصله انا فكان انا عندهم ضميرا صالحا لجميع المخاطبين والمتكلم
فابتدوا بالمتكلم وكان القياس ان يبينوه بالتا المضمومة نحو انتُ الا ان المتكلم
لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبينوا المخاطب بتا حرفيه بعد ان كان
كالاسمية في اللفظ وفي التصرف ومذهب الفرا ان انت بكماله اسم والتا من نفس
الكلمة وقال بعضهم الضمير هو التا المتصلة المتصرفة فلما ارادوا انفصالها
دعموها بان لتستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك
واخواته وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا
لتصير منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها وما ادري هذا القول بعيدا من الصواب
في الموضعين انتهى وقوله وقد تمد همزته نحو آن اي بوزن بان قال الفرا
من العرب من يقول آن يطيل الالف ويحذف الاخيرة وهي لغة قضاعة
وفهم بعضهم من قوله يطيل ان الالف للاشباع ونقل عن ابن ابان ان الفها
مقلوبة من انا وهو صريح في ان الالف ليست للاشباع فان قلت كيف تصنع
بقوله يطيل الالف قلت اجيب بانه ليس صريحا في كون الالف للاشباع
وانما هو ضبط للفظ ليفهمه الناظر على الوجه وذلك لانه لو اقتصر على قوله
وبعض العرب يقول آن بحذف الاخر لم يدر هل اراد بقوله آن بمدة فنونا
فقط او بهمزة فالفا فنونا اذ صورة الخط واحدة فيهما فزاد ما يرفع توهم
غير المقصود بقوله يطيل الالف قال ابن مالك من قال آن فانه قلب
انا كما قال بعض العرب في راي راا وليست الالف اشباعا لانه لا يكون
غالبا الا في ضرورة قلت اما ان الالف ليست اشباعا فظاهر لما قال واما
ادعا القلب فلا تثبت يقوم عليه لاسيما وانا شبيه بالحرف فينا فيه القلب
لانه نوع من التصرف والحروف وما يشبهها غير قابلة له وفي المغني ان
المفتوحة الهمزة الساكنة النون على وجهين اسم وحرف والاسم على وجهين
ضمير للمتكلم في قول بعضهم ان فعلت بسكون النون والاكثرون على فتحها

وصلا

وصلا وهو الاتيان بالالف وقفا وضمير المخاطب في قولك انتَ وانتِ
وانتما وانتم وانتن على قول الجمهور ان الضمير هو ان والتا حرف
خطاب انتهى اذا علمت هذا علمت ان في قوله انا وانت تسامحا لان ظاهره
ان الضمير انا وانت وليس كذلك بل الضمير فيهما ان كما تقدم عنه وكما
سياتي عنه في انت وعلمت ايضا ان اصل انا وانت واحد وهو ان وذهب
بعض المتقدمين الى ان انا مركب من الف اقوم ونون نقوم وانت مركب من الف
اقوم لابي حيان قال سيبويه نصا لا تقع انا في موضع التا التي في فعلت لا يجوز
ان يقال فعل انا لانهم استغنوا بالتا عن انا واجاز غير سيبويه فعل انا واختلف
مجيزوه فمنهم من قصره على الشعر وعليه الجرمي ومنهم من اجازه في الشعر وغيره
وعليه المبرد ادعى ان اجازته على معنى ليس في المتصل لانه يدخله معنى النفي
والايجاب ومعناه ما قام الا انا وانشد الاخفش الصغير تقوية لذلك

اصرمت حبل الحي ام صرموا يا صاح بل صرم الحبال هُمُو

قوله وهو اختلف في الاصل من هو وفروعه فعند البصريين انه هو وهي
فقط فضماير الرفع المنفصلة عندهم اربعة وزيدت الميم والالف والنون في
المثنى والجمع لما سياتي وقال ابو علي الكل اصول ولم يجعل الميم والنون والالف
زوائد فالضمير عنده في هما وهم وهن هو المجموع وقال ابو علي الكل اصول
ولم يجعل الميم الكوفيون وابن كيسان والزجاج الضمير في هو وهي الها فقط والواو
واليا زائدان كالبولية لحذفهما في المثنى والجمع ومن العرب في لغة وقال ابن عصفور
الضمير منهما للمذكر وهو هو الها والواو المحذوفة ومن هي للمونث وهي الها
واليا المحذوفة وقال الرضي فالواو واليا في هو وهي عند البصريين من اصل
الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الها وحدها بدليل التثنية والجمع
فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا
حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو واليا لتصير الكلمة
بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما
للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالهما

سكنت الواو واليا نحو انهو وبهي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب
البصريين هُوَمَا وهِيمَا و هُوَم وَهِيَن فخفف بحذف الواو والياء
والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع
المونث على ما ذكرنا في المتصل سوا وهذه الضماير المرفوعة المنفصلة يشترك
فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليست كالمرفوعة المتصلة فانه
لا شركة بين الماضي والمضارع منها الا في الالف والواو والنون كما ذكرنا تقول
ما ضرب الا هو وما يضرب الا انا واضارب هما ويسكن ها هو وهي بعد
الواو والفا ولام الابتدا جايز كما حكي في التصريف وقد تسكن بعد كاف الجر
ايضا شاذا وقد تحذف الواو واليا اضطرارا كقوله
، فبيناه يشري رحله قال قايل ، لمن جمل رخو الملاط نجيب ،
وقوله ، دار لسعدي اذ ه من هواكا . وتسكنها قيس واسد وتشدد دهما
همدان قال ، وان لساني شهدة يشتفى بها ، وهو على من صبه الله علقم ،
انتهى وقري بتسكين الها في السبع وهو معكم فهو وليهم ثم هو يوم القيامة
لهي الحيوان وقد تسكن بعد همزة الاستفهام كقوله فقلت أهي سرت ام عادني حلم
وتسكينها بعد كاف الجر كقوله ، وقد علموا ما هن كهي فكيف لي ، ومن
تسكين الواو واليا في لغة قيس واسد قوله وركضك لولاهو لقيت الذي لقوا
وقوله جذا هي من خلة لو تخليا وقد تستعمل هذه الضماير المنفصلة مجرورة
حكي انا كانت وكهو وفاقه فلولا المعافاة كنا كهم قوله نحن للمتكلم عظيما او معظما
نفسه نحو نحن نقص او مشاركا نحو نحن اللذون صبحوا الصباحا والفرق بين
العظيم والمعظم ان الثاني قد لا يكون عظيما في نفسه واختلف في علة بنايه على
الضم فقال الفرا وثعلب لما تضمن معنى التثنية والجمع قوي باقوى الحركات
وقال الزجاج نحن لجماعة ومن علامة الجماعة الواو والضمة من جنس
الواو وقال الاخفش الصغير نحن للمرفوع فحرك بما يشبه الرفع وقال
المبرد تشبيها بقبل وبعد لانها متعلقة بشي وهو الاخبار عن اثنين فاكثر
وقال هشام الاصل نحُن بضم الحا وسكون النون فنقلت حركة الحا على

النون واسكنت الحا وقال الرضي نحن للمتكلم مع غيره مثل نا في المرفوع المتصل
في صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كالعلة وتحريكه للساكنين وضمة اما لكونه
مرفوعا واما للدلالة على المجموع الذي حقه الواو قوله وفرع انتَ انتِ وانتما
وانتم وانتن اعلم انه زيد الميم قبل الف المثنى في انتما وقبل واو الجمع في انتم اذ
اصله انتموا لئلا يلتبس المثنى بالواحد المشبع فتحته والجمع بالمتكلم المشبع
ضمته واختصت الميم في دفع هذا الالتباس لقربها من حروف العلة في الغنة
والمخرج ولم تزد النون هنا وان كان الضمير غير متمكن كما في هذان تفضيلا
للظاهر على المضمر ولان القصد من وضع المضمر المتصل التخفيف وانما التا
في المونث فرقا بينه وبين المذكر وانما زيد في الجمع المونث نون مشددة ليكون
بازا الميم في الجمع المذكر والاختصاص لمشابهتها الميم والواو بالغنة قوله
وهو ايا اعلم ان ايا على اختلاف الاقوال فيها ليست مشتقة من شي وذهب
ابو عبيدة وغيره الى انها مشتقة ثم اختلف هل اشتقاقها من لفظ أو من قوله
فأوه لذكراها اذا ما ذكرتها وقيل من الاية فتكون عينها يا ثم اختلف في وزنها
فقيل افعل والاصل إِأْوَاو وإِأْوَاي وفي ايا سبع لغات وقيل فعيل والاصل
إِوْيِوٌ او إِيوِيٌ وقيل فعولٌ والاصل إِوْوُوٌ او إِوْوُيٌ وقيل فعلى
والاصل إِوْيَا او إِوْوَا وفي ايا سبع لغات قري بها تشديد اليا وتخفيفها
مع الهمزة وابدالها مكسورة ومفتوحة ها فهذه ثمانية يسقط منها فتح الها
مع التشديد فالتشديد مع كسر الهمزة قراة الجمهور ومع الفتح قراة علي
ومع كسر الها قراة ، والتخفيف مع كسر الهمزة قراة بكر وابن فايد ومع
الفتح قراة الرقاشي ومع كسر الها قراة ، ومع فتحها قراة ابي السوار
الغنوي قوله مرد فا بما يدل على المعنى المراد اي من تكلم وخطاب وغيبة
وتذكير وتانيث وافراد وتثنية وجمع وما ذكره من ان الضمير هو ايا
وان اللواحق حروف تبين المعنى المراد هو مذهب سيبويه والفارسي
وعزاه صاحب البديع الى الاخفش قال ابو حيان وهو الذي صححه
اصحابنا وشيوخنا وذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك

الى انها اسما مضمرة اضيف اليها الضمير الذي هو ايا لظهور الاضافة في قوله
فاياه واياالشواب فاياي ضميران احدهما مضاف الى الاخر وهو مردود
بشذوذه ولم يعهد اضافة الضماير قال ابو حيان ولو كانت ايا مضافة لزم
اعرابها لانها ملازمة لما ادعوا اضافتها اليه والمبني اذا لزم الاضافة اعرب
كاي بل اولى لان ايا لا تنفك واي قد تنفك عن الاضافة وذهب الفرا الى
ان اللواحق هي الضماير وايا حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللواحق وتنفصل
عن المتصل ووافقه الزجاج في ان اللواحق ضماير الا انه قال ايا اسم ظاهر
اضيف الى اللواحق فهي في موضع جر به وقال ابن درستويه انه بين الظاهر
والضمير وقال الكوفيون مجموع ايا ولواحقها هو الضمير فحصل ستة مذاهب
وقال الرضي واختلف النحاة فيه فقال الخليل وسيبويه والاخفش والمازني
وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به بعده حرف
يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب لما كان ايا
مشتركا كما هو مذهب البصريين في الكاف التي بعد ان في انتَ وانتِ وانتما
وانتم وانتن وقد مضى وقال الخليل والاخفش ما يتصل به اسما اضيفت
ايا اليها لقولهم فاياه واياالشواب وهو ضعيف لان الضماير لا تضاف
وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك
بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي اسما بكمالها وهو
ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف اخره كافا وهاء
ويا وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضماير هي اللاحقة
بايا وايا دعامة لها لتصير بسببها منفصلة وليس هذا القول ببعيد من
الصواب كما قدمناه في انت انتهى فان قيل كون الضمير هو لفظ ايا واللواحق
تبين المعنى المراد يوجب عدم صدق التعريف عليه فان ايا بدون اللواحق
لا تدل على متكلم او مخاطب او غايب فلا يصدق عليه ما دل على متكلم او
مخاطب او غايب فالجواب ان ايا على هذا مشترك بين المتكلم والمخاطب
والغايب وكل مشترك فهو دال على معناه غاية الامر انه يحتاج الى قرينة

معينة

معينة فلتكن القرينة تلك اللواحق فالقرينة هنا لا يتوقف عليها اصل دلالته
بل تعين المدلول فان قلت قد يفهم من كلامهم ان التكلم والخطاب والغيبة
مدلول تلك اللواحق فلا يكون الضمير دالا على متكلم او مخاطب او غايب
بل على مجرد الذات فلا يصدق التعريف قلت قال شيخنا الوجه حمل
كلامهم على ما ذكر من ان اللواحق قرينة تعين المراد وبعبارة اخرى المراد
بكونه مدلولا لتلك الحروف ان لها مدخلا في الدلالة عليه بمعنى ان الحاقها
للضمير شرط في دلالته على ذلك المعنى فليتأمل **قوله** تنبيه قال الحفيد
نقل الامام ان التنبيه في اصطلاح ابن سينا ما اشتمل على حكم يكفي في اثباته
مجرد المسند اليه والمسند والنظر فيها سبقه من الكلام والظاهر ان
اهل الادب لا يوافقونه على ان هذا هو معناه **قوله** المختار ان الضمير
نفس ايا الخ قال الحفيد لا يقال قد علم من قوله ايا مردفا الخ ان الضمير نفس
ايا وان هذه لواحق له تدل على المعنى المراد فلا فايدة في التنبيه لانا نقول
ان قوله ايا الخ هو وان علم منه ما ذكر يحتمل ان يكون المراد ان المجموع
الضمير وما ذكر في التنبيه دافع لهذا الوهم نعم منه ما لم يعلم مما تقدم اصلا
وايضا يعلم منه ان في المسئلة خلافا ولا كذلك ما تقدم فان قلت قول
الشارح وجملة الضماير البارزة ستون ضربا فيه تمثيله بضمير قام
وقامت فهل من سبيل الى الجواب قلت نعم وذلك اما بتغليب البارزة
على غيرها على حد قوله تعالى وكانت من القانتين واما بان المحكوم عليه
بالستين المقيد بدون قيده واما بانها كنى بالبارزة عن الموجودة والمراد
الموجودة حقيقة او حكما فليتأمل **فصل قوله** القاعدة انه متى
تأتى اتصال الضمير اي امكن اتصاله اي بحسب اللغة والمقصود من
الكلام لم يعدل الى انفصاله وذلك لان الغرض من وضع الضمير الاختصار
والمتصل اخصر من المنفصل فلا يعدل عنه الا حيث لم يتأت الاتصال
لضرورة نظم او غيرها كما ياتي قال الرضي اعلم ان اصل الضماير المتصل المستتر
لانه اخصرها ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من

المنفصل عند تعذر الاتصال والقاعدة لغة الاساس واصطلاحا
قضية كلية يتعرف منها احكام جزيات موضوعها والقاعدة في الحقيقة
هو متى تاتي اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله لانه القضية الكلية دون
انه الخ لانه مفرد والمراد القاعده ما تضمنه انه الخ **قوله** فنحو قمت واكرمتك
لا يقال فيها قام انا ولا اكرمت اياك لان قمت مثل قام انا معنى واخصر منه
لفظا وكذلك اكرمتك مثل اكرمت اياك معنى واخصر منه لفظا وما
ذكره المصنف من انه لا يقال قام هو مذهب سيبويه وفيه خلاف تقدم
التنبيه عليه قريبا ونحو قمت مبتدا وقوله لا يقال فيهما خبره والعايد محذوف
اي لا يقال فيهما منه اي من نحو واتى بالفا لان معرفته هذا ناشيه عن القاعده
فهو مسبب عنها وكذا لا يجوز ضرب زيدا اياك وذلك لان الفصل لا غرض
فيه اذ قولك ضربك زيد بمعناه قال الرضي فان قلت اليس ذكر الفاعل
قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول قبل
الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد
ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل
يفيد كونه اهم والاولى ان يقال انه يفيد القصر كقوله تعالى بل الله
فاعبد اي لا تعبد الا الله **قوله** فاما الخ جواب عن سوال مقدر وتقديره
ظاهر **قوله** وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم
قاله زياد بن حَمَل التيمي ومن زائده وقوم مفعول فاذكرهم بالنصب جواب
النفي ويجوز الرفع عطفا على اصاحب وهم في يزيدهم مفعول اول ليزيد
وهم في اخر البيت فاعل يزيد وفيه الشاهد حيث فصله للضرورة وحبا
من حُب مجهول لوصله بالي ولا لوصله بلهم او فيهم مفعول ثان ليزيد
وسقط النون لان فاعله ليس واوا ولا الفا ولا يا وذلك لانه استعمل
في البيت المنفصل في مكان المتصل مع عدم داع اليه عند الضرورة
ووجه ذلك ان ابن مالك ادعى ان الاصل فيه يزيدون انفسهم ثم صار
يزيدونهم ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة واخر عن ضمير المفعول وانما قال

بفتح الحا المهمله والميم

ابن

ابن مالك الا يزيدون انفسهم ولم يقل الا يزيدونهم لانه لا يجوز الجمع بين ضميري
الفاعل والمفعول لمسمى واحد الا في افعال القلوب وفقدتني وعدمتني
واعترض عليه المصنف في المغني فقال وحامله على ذلك ان الضميرين
لمسمى واحد وليس كذلك فان مراده انه ما يصاحب قوما فيذكر قومه
لهم الا ويزيد هولا القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنايهم عليهم
والقصيده في حاشية ابن غنام قال الدماميني قلت قدر رحمه الله
تعالى مالا دليل عليه في البيت لانه قدرهم بعد اذكرهم وقدر ثنايهم على
قومه ليكون ذلك سببا لزيادتهم اياه حبا في قومه وهو في غنيه عن
ذلك اذ يجوز ان يكون المراد انه اذا صاحب قوما فذكر قومه اي تذكرهم
زاد هولا القوم المصاحبون قومه حبا اليه لما يشاهده من انحطاط
مرتبة هولا عن مرتبة قومه ففيه اشارة الى فضل قومه على كل من
يصاحبه من الاقوام وقد قال في الصحاح انه يقال ذكرته بلساني
وبقلبي وتذكرته بمعنى وعلى ما ادعاه ابن مالك المحبوب هم القوم
المصاحبون وعلى ما قاله المصنف والدماميني قومه **قوله** وقوله بالباعث
الوارث الاموات البيت قاله الفرزدق على الصحيح واسمه همام وقيل
هميم بالتصغير ابن غالب بن صعصعه التميمي شاعر اسلامي والاموات
تنازعه الباعث والوارث فهو منصوب بالوارث ويجوز ان يكون
مخفوضا باضافة الباعث او الوارث اليه على حد قولهم بين ذراعي
وجبهة الاسد والباعث هو الذي يبعث الاموات ويحييهم والوارث
هو الذي ترجع اليه الاملاك بعد فنا الملاك وضمنت بكسر الميم
مخففه بمعنى تضمنت اي اشتملت عليهم او بمعنى تكفلت بابدانهم
والارض فاعل ضمنت واياهم مفعوله والشاهد في اياهم فانه
فصل الضمير المنصوب للضرورة وكان من حقه قد ضمنتهم وجملة
قد ضمنت حال من الاموات او صفة لهم لانهم جنس والدهر الزمان
والدهارير بمعنى الشدايد مضاف اليه وقبل هذا البيت

ت

اني حلفت ولم احلف على فند • فناء بيت من الساعين معمور •
فقوله فند اي كذب والبيت هو الكعبة **قوله** ومثال ما لم يتات فيه
الاتصال هذا التمثيل للحكم المفهوم من الشرط اي متى تاتى اتصال الضمير
الى اخره ومثال الحالة التي لم يتات فيها الاتصال والكلي تدبر الايضاحه
وايصاله الى فهم المستفيد فيذكر جزء من جزئياته ويقال له مثاله
وهو مبتدا خبره ان يتقدم الخ وفيه تسمح اذ الممثل له الضمير المتقدم على
عامله فالتقدم علة لعدم الثاني وعلة التقدم قصد الاختصاص
قوله ان يتقدم الضمير على عامله ولا يكون الا منصوبا كما قاله الرضي
انما لزم الانفصال في ذلك لانه لا يمكن ان يكون كالجزء الاخير من العامل
الموخر فان الاتصال ان يلحق الضمير باخر العامل والتقدم مانع منه لا يقال
يمكن تاخيره ووصله بعامله لانا نقول يمنع منه فوات المعنى المقصود
بالتقدم كما تقدمت الاشارة اليه **قوله** نحو اياك نعبد هو مثال للمثال
قوله او يلي الا فيه التسمح المذكور وانما تعذر الاتصال في ذلك لانه لا يمكن
الاتصال مع الفاصلة **قوله** نحو امران لا تعبدوا الا اياه ان لا تعبدوا ومحله
النصب مفعول امر اي امر كم ان لا تعبدوا الا اياه او جر بالبا
المحذوفة وامر يتعدى بنفسه تارة وبالحرف اخرى واما قوله •
• وما علينا اذا ما كنت جارتنا • ان لا يجاورنا الاك ديار •
فشاذ لا يقاس عليه **قوله** ومنه اي من ولي الضمير الا المفهوم من
يلي بالحقيقة ومن الضمير الوالي الا انما فصله بينه لانه بمنزلة التالي
لالا وليس تاليا لالا حقيقة ومنه زايد ان المولى سعد الدين قال في
التلويح هذا يعني كون ما في غير العقلا قول بعض ايمة اللغة
والاكثرون على انه للعقلا وغيرهم انتهى وما ذكره من تعين الانفصال
فيما اذا حصر بانما تبع فيه ابن مالك حيث قال في تسهيله يتعين انفصال
الضمير ان حصر بانما انتهى قوله اي الفرزدق •
انا الذايد الحامي الذمار وانما • يدافع عن احسابهم انا او مثلي •

وانما

وانما كان مثله لانه في معنى ما يدافع الا انا كما قال لان المعنى الخ والذايد
بالذال المعجمة اوله ومهملة اخره بمعنى الطارد اي انا الذي اطرد عنهم ما يسوءهم
والذمار بكسر الذال المعجمة ما يلزمك حفظه وحمايته والاحساب جمع حسب
بفتح السين قال والحسب الفعل الحسن للرجل ولابائه ماخوذ من الحساب
كانهم يحسبون مفاخرهم ويعدونها عند المفاخرة فالحسب بالسكون
العدد وبالتحريك الشي المعدود وعلى القياس في مثله انتهى والاستشهاد
بهذا البيت مبني على ان ما من قولهم وانما كافة وقد يقال انها موصولة وانا
خبر وفاعل يدافع ضمير مستتر عايد الى ما ولا يضر فوات الحصر المستفاد
من انما لحصوله على طريق المنطلق زيد لكن فيه اطلاق ما على من يعقل لغير
ضرورة وسياتي الكلام فيه في باب الموصول ان شا الله تعالى ومنه ان المولى
سعد الدين قال في التلويح هذا يعني كون ما في غير العقلا قول بعض ايمة اللغة
والاكثرون على انه للعقلا وغيرهم انتهى وما ذكره من تعين الانفصال فيما
اذا حصر بانما تبع فيه ابن مالك حيث قال في تسهيله يتعين انفصال الضمير
ان حصر بانما انتهى ونسب ابو حيان ابن مالك في هذا الموضع الى الغلط الفاحش
والجهل بلسان العرب وادعى ان ذلك قول لم يقله احد ثم تلى ايات شريفة
جعلها مستند تغليطه نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله انما اعظكم بواحدة انما
امرت ان اعبد رب هذه البلدة وانما توفون اجوركم يوم القيامة قال ولو كان
على ما زعم لكان التركيب انما يشكو بثي وحزني انا وكذا الجميع وهذا هجوم
بالتخطية من غير تثبت قال الشيخ بها الدين السبكي ولسان حال ابن مالك
يتلو انما اشكو بثي وحزني الى الله وكلام ابن مالك هو الصواب وليس
منفردا به وتحقيق ذلك ان ابن مالك بنى كلامه على قاعدتين احداهما
ان انما للحصر وهو الذي عليه اكثر الناس والثانية ان المحصور بها هو الاخر
لفظا وهذا الذي اجمع عليه البيانيون وعليه غالب الاستعمال واذا ثبت
لنا هاتان القاعدتان صح ما ادعاه لانك لو وصلت لما فهم والتبس اذ قولك
انما قمت موضوعه لم يقع مني الا القيام فلو اردت به ما قام الا انا لم يفهم ولا سبيل

بان

بالخصم الا يقول انما قام انا كما تقول ما قام الا انا وبهذا علم سقوط استدلال
ابي حيان بالايات المذكورة وما يشبهها لان كلا منها قصد فيه حصر الاخير لا
الفاعل ولو قصد حصر الفاعل لانفصل وقول سيبويه ان الفصل ضرورة
لا يدل عليه لانه بناه على ان انما ليست للحصر كما نقل واذا تاملت كلام ابن
مالك وجدته في غاية التحرير وذلك انه قال ان حصر بانما ولم يقل ان وقع بعد
انما وسيبويه لا يقول ان حصر بانما بل يقول الحصر بانما لا وجود له فهما كالايان
لم يتواردا على محل واحد ومن امثلة ما لم يتات فيه الاتصال امور منها ان
يرفع بمصدر مضاف الى منصوب كقوله بنصركم نحن كنتم ظافرينا
ومنها ان ينصب بمصدر مضاف الى اسم ظاهر مرفوع نحو عجبت من ضرب
زيد اياه فلو نصب بمصدر مضاف الى ضمير مرفوع لم يجب فصله بل يترجح
نحو عجبت من ضربكه ومن ضربك اياه هذا وقد يقال لا نسلم وجوب
انفصال الضمير فيما ذكر بل يجوز اتصاله بان يفصل بين المتضايفين فتقول
عجبت من ضربه الامير بجر الامير كما وقع في قوله فان نكاحها مطر حرام
فيمن رواه بجر مطر وهذا على حد قوله تعالى في قراءة ابن عامر قتل
اولادهم شركائهم بنصب اولادهم وجر شركائهم ومنها ان يرفع بصفة
جرت على غير من هي له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند
الكوفيين اي ان يكون الضمير مرفوعا بصفة وتكون تلك الصفة بحسب الظاهر
تعلقت بغير من تلك الصفة له في نفس الامر والمراد بالتعلق ان تكون
خبرا ونعتا وحالا وصلة له قال الرضي ونعني بالصفة اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان تكون نعتا نحو مررت
بهند برجل ضاربته هي او حالا نحو قولك جئتها وجاني زيد ضاربيه انتما
او صلة نحو الضاربه انت زيد او خبرا نحو زيد هند ضاربته هو انتهى
كقولنا زيد عمرو ضاربه هو فان هو المسند اليه اسم الفاعل وهو خبر لعمرو
وفي الحقيقة اسم الفاعل صفة لزيد لانه الضارب وانما تعذر الاتصال
لانه اذا اتصل لم يعلم ان الصفة في نفس الامر لغير من جري عليه واذا

انفصل وهو على خلاف الظاهر يعلم ان ذلك لمخالفة الظاهر فيعلم انه جرت
على غير من هي له فان قيل لا التباس في مثل هند زيد ضاربته هي لان تانيث
ضاربته دليل على انها في نفس الامر صفة لمونث فلم وجب الفصل عند البصريين
قلنا لما حصل الالتباس في بعض الصور منع في غير محل الالتباس طردا
للباب فالمراد بالتعذر التعذر حقيقة او حكما والاولى ان يقال جرت على
غير ما هي له ليكون اشمل وكالمرفوع بالصفة المرفوع بالفعل اذا حصل اللبس
نحو زيد عمرو يضربه هو كما ذكره ابن مالك في باب المبتدا من شرح التسهيل
وتقييده بخوف الالباس في الفعل ظاهر على قول الكوفيين لا على قول
البصريين فليتامل ذلك فان قلت هل الصفة في هذه المسالة مسندة
الى الضمير المرفوع المنفصل قلت كلام من عبر بما تقدم محتمل لذلك كما
صرح به ابن الحاجب في الكافية بقوله اولكونه اي الضمير مسندا اليه
صفة جرت على غير من هي له ولان يكون المسند اليه هو الضمير المستكن
في الصفة وهذا الضمير البارز المنفصل تاكيدا اذا رفع الصفة له صادق
بالامرين قال الرضي الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هي له
تاكيد للضمير المستكن فيها لا فاعل كما في اسكن انت وزوجك الجنة وذلك انك
تقول مطردا نحن الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهندان ضاربا
هما وقد عرفت ضعف جاءني رجل قاعدون غلمانه وقال الزمخشري في
احاجيه بل تقول ضاربهم نحن وضاربهما هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما
قيل واطلاق الصفة مردود بمسالة زيد قائم ابواه لا قاعدان فقد جرت
الصفة على غير صاحبها ولم ينفصل الضمير قال الرضي وكذا يجب انفصال
المرفوع بالصفة والظرفين اذا كان تابع المرفوع عن جملتين وذلك اذا عطف
على همزة الاستفهام وحرف النفي نحو ما قائم انتما واقدامكما وفي
الدار انتما عند ابي علي وذلك لانه يعرض لهما اذن كونهما مع مرفوعيهما
جملتين فاعتني بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فاظهر اذن في اللفظ فرقا
بينه كان بنا احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفاعل فان الضمير

احد جزئي الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو حق
ما شابه الفعل انتهى ومنها ان يحذف عامله نحو اياك لمن قال من اضرب ومنه قوله
فاياك اياك المراء فانه • الى الشر دعاء وللشر جالب • وقوله
فان انت لم ينفعك علمك فانتسب • لعلك تهديك القرون الاوائل
اي فان اضللت لم ينفعك علمك وانما تعذر الاتصال في ذلك لانه لا يمكن ان يكون
كالجزء الاخير من العامل المحذوف ومنها ان يكون عامله حرف نفي نحو ما هن
امهاتهم وما انتم بمعجزين وما زيد اياك وقول الشاعر •
ان هو مستوليا على احد • الا على اضعف المجانين •
وانما تعذر الاتصال في ذلك لانه لو اتصل وجب استتاره اذا كان مفردا غائبا
مثلا بعد تقدم ذكر زيد فيقال زيد ما قائما على ان يكون في ما ضمير زيد فيودي
الى استتار الضمير في الحرف واللازم باطل لانه على خلاف لغتهم ولا يخفى ان هذا
الموجب انما هو على لغة من اعمل الحرف وهم الحجازيون في ما واهل العالية في ان
واما التميميون فوجب انفصال الضمير عندهم في هذه الصورة لكون عامل
الضمير معنويا لانه عندهم مرفوع بالابتدا وكذا يتعين انفصال الضمير
اذا رفع بان ولحوا انها نحو ان زيد انا انت ومنها ان يلي واو المصاحبة كقوله
فآليت لا انفك احدو قصيدة • تكون واياها بها مثلا بعدي قوله
ومنها ان ينفصل العامل عن الاتصال بالضمير ممنوع وذلك بان يكون تاكيدا
نحو اسكن انت وزوجك ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظة اخيك
لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو يخرجون الرسول واياكم لقد كنتم انتم
واباؤكم ونحو قام القوم وانت وحتى انت واكرمتهم حتى اياك فان اردت حتى
الجارة لم يجز لانها لا تجر المضمر والمبرد يجيزه فيقول حتاك فظهر الفرق بين
العاطفة والجارة بالفصل والوصل ولا يقع الضمير وصفا فان قيل لم عدل عن
ان يقال ان يكون الضمير تابعا الى ما تقدم قلت قيل لعله ليشمل مسئلة غريبة
ذكرها ابو حيان في تفسيره في قوله تعالى فاياي فاتقون فانه جعل اياي
مفعولا مقدما واياي في فاتقون تاكيدا فهذه صورة وقع الضمير فيها تابعا

ولم

ولم ينفصل لاتصاله بالعامل لفظا ولا يتصور مثل ذلك اذا كان العامل
منفصلا عن مباشرة الضمير بمتبوع فيتعين الفصل ومنها ان يلي اما
المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو جاءني اما انت واما زيد ورايت اما اياك و
عمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يلي اللام الفارقة
بين ان النافية والمخففة من الثقيلة كقوله •
• ان وجدت الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا •
فان قيل لو قيل لام الابتدا لكان احسن ليشمل نحو ان الكريم لانت قلت
ليس كذلك لامرين احدهما ان اللام الفارقة ليست لام الابتدا عند ابي
علي الفارسي وابي الفتح بن جني وجماعة فلا يكون التعبير بلام الابتدا شاملا
لها على هذا الراي وسياتي في ذلك كلام والثاني ان الفصل في نحو ان الكريم
لانت ليس من جهة اللام لحصوله قبلها بل من جهة كونه خبر ان ومنها
ان يكون منادى نحو يا اياك ويا انت وقد يقال يغني عن هذا ما تقدم لان
عامل المنادى مضمر اللهم الا ان يقال هو انما يغني عنه على قول الجمهور ان
عامل المنادى محذوف ولا يغني عنه على القول بان العامل يا ومنها ان
ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتفقا رتبة بان يكونا جميعا
ضميري متكلم او مخاطب او غائب نحو علمتني اياي وعلمتك اياك وعلمته
اياه فلو كان الضمير الذي قبله مرفوعا نحو علمتني لم يجز الفصل وان
اختلفا رتبة جاز الامران كما سياتي ومنها ان يكون ثاني مفعولي علمت
او اعطيت ويورث اتصاله الضمير التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت
عن المفعول الثاني في علمت زيدا اباك واعطيت زيدا عمرا قلت الذي
علمت زيدا اباه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول
الذي علمته زيد ولا الذي اعطيته زيد لانه يلتبس المفعول الثاني
بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال
في باب علمت اولى كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في اعطيت زيدا
درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذي اعطيت

زيد اياه درهم لانك تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ
والمعنى ومن جوز المنفصل فتوطية لازالة اللبس في المفعولين له
اللذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا واذا اخبرت عن الثاني
في علمت زيدا قايما فقولك الذي علمت زيد اياه قايم اولى من قولك الذي علمته زيدا
قايم وذلك للتوطية المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني اذ العامل فيه في الاصل
ما يجب انفصاله عنه كما يجي **قوله** ويستثنى من هذه القاعدة مسئلتان اي يخرج من
مسايل هذه القاعدة التي هي متى تاتى اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله مسئلتان
يجوز فيهما الانفصال مع تاتى الاتصال **قوله** ان يكون عامل الضمير اى الذي يجوز
انفصاله مع تاتى الاتصال اي ذات ان يكون لتطابق احدالها فانه واقع على الملة
وهي القضية وهذا الكون وصف للقضية فلا يخبر به عنها **قوله** في ضمير اخر
اعرف منه مقدم عليه اخر واعرف ومقدم نعوت الضمير **قوله** وليس مرفوعا
قال الرضي اذا ولي ضميران كلاهما لعامل ليس من موانع اتصال الضمير المذكورة فان كان
احدهما مرفوعا متصلا فالاولى تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل
المرفوع متوغلا في الاتصال وكاينا كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل
ضمير ولي ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو
ضربتني او لا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب
وانما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل
كالجزء من رافعه على ما مر وان ولي العامل المذكور منصوب متصل بلا مرفوع
قبله نحو اعطانيه زيد او جا المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك
فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب اما ان يكون انقص مرتبة منه في التعريف او
اعرف او مساويا فان كان الاول يجب اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه جوز
الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد واعطاك اياه زيد واعطيتكه واعطيتك
اياه وكنا خلتكه وخلتك اياه ووجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب
كونه اعرف فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من
جملته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فصله ليس اتصاله

كاتصال المرفوع والانفصال في باب خلت اولى منه في باب اعطيت لان
المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في باب ما لم
يسم فاعله فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعولي خلت بعد ازالة
المبتدا والخبر اللذين حقهما الانفصال وجب اتصالا وكلما لقربه من الفعل
فالاولى في الثاني الانفصال رعاية للاصل وان كان الثاني اعرف يجب انفصاله
عند سيبويه وحكى سيبويه عن النحاة تجويز الاتصال نحو اعطاهوك واعطا
قال انما هو شي قاسوه ولم تتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها
واستجاد المبرد مذهب النحاة وانما لم يجي في الثاني الاتصال ههنا سماعا لان
الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف فيانف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه
والذي جوز ذلك قياسا لا سماعا نظر الى مجرد كون الاول متصلا واما الثالث اعني
المساوي للمتصل المنصوب فنقول ان كانا غايبين نحو اعطاهوها واعطاهاه
قال سيبويه جاز الاتصال وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر
انفصال الثاني وان لم يكونا غايبين فالمبرد يجيز اتصال الثاني ويستحسنه
قياسا على الغايبين ومنعه سيبويه والزم النحاة القايلين بجواز اعطاهوك
واعطاهاني نحو منحتنيني اي منحتني نفسي وهذا دليل على انهم
لا يقولون به وانما كان الانفصال ههنا ايضا المشهور لانه يانف الثاني
من ان يتعلق بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله وانما جاز ذلك في
الغايبين لعود كل واحد منهما الى غير ما عاد اليه الاخر بخلاف المخاطبين
والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا ومعنى وانما لم يجي في الثاني
نحو ضربتموه كما جا اعطاهوه لان طلب الفعل المتعدي للمفعول
ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد فلما كان جذبه للمفعول
اشد كان اتصاله اليق من اتصال التاكيد هذا كله في الضميرين بعد الفعل
واما اذا كانا بعد الاسم فالاول منهما مرفوع متصل ولا يكون الا مستترا
كما مر نحو ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثاني وانفصاله ايضا نحو ضارب
اياك وان كان الاول مجرورا فان كان الثاني منصوبا فكما اذا كانا بعد الفعل

وكلاهما منصوب اي ينظر الى الثاني هل هو انقص تعريفا او ازيد او مساو وتقول
في الانقص ضربتكها وضربتك اياها قال

• فلا تطمع ابيت اللعن فيها • ومنعكها بشي يستطاع •

وكذا اسم الفاعل نحو معطيكه ومعطيك اياه ونحو سئل اعطيتكه واعطيتك
اياه الا ان الانفصال فيهما في الضمير المجرور اولى من الانفصال فيهما وفي الضمير
المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال ضميريه من المصدر واسم الفاعل لانه يطلب
الفاعل والمفعول لذاته وهما لمشابهته وكذا يشذ الاتصال في الثاني فيهما اذا
كان ازيد او مساويا نحو ضربيهوك وضاربهوه قال

• وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة • لضغمهماها يقرع العظم نابها •

وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف
من المجرور او انقص او مساويا اذ البارز المرفوع المتصل لا يتصل الا بالفعل كما
ذكرنا نحو ضربك هو وضربكنا وضربه هو ولا يكون الاول منهما
منصوبا الا عند هشام والاخفش كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربك
وكذا اضربك فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير الذي يلي المجرور انتهى
تقول المصنف في ضمير خرج به ما اذا كان في اسم ظاهر نحو ضربك زيد
فانه يجب اتصاله الضمير حيث لا مانع منه وخرج بقوله اعرف منه ما اذا
كان الثاني مساويا فان كانا لمتكلم او مخاطب نحو علمتني اياي وعلمتك
اياك وجب الفصل خلافا للمبرد وفي التمثيل بهما نظر اذ لا ينتظم من
مفعوليها مبتدا وخبر الا بتكلف وان كانا لغائب ففيه تفصيل سياتي
وخلاف تقدم في كلام الرضي وخرج به ايضا ان لم يكن احدهما مرفوعا
نحو اعطاه اياك واعطاك اياي واعطاه اياي وبقوله تقدم عليه ما اذا
لم يتقدم فانه يجب انفصال الثاني كما تقدم وبقوله وليس مرفوعا
ما اذا كان مرفوعا فانه يجب تقديمه واتصال الثاني به سواء كان الاول
اعرف او لا كما تقدم الرضي وسياتي ذلك في كلام المصنف **قوله** في الضمير الثاني
اي الذي يتاتي فيه الانفصال بخلاف الذي لا يتاتي فيه الانفصال بان

منع

منع منه مانع مما تقدم **قوله** الوجهان اي الاتصال والانفصال وتقدم في
كلام الرضي وجه كل منهما وجوازهما ليس على السواء كما يعلم من كلام المصنف
قوله فالوصل ارجح لانه الاصل ولا مرجح لغيره **قوله** ولم يات
التنزيل الا به بل اوجبه سيبويه كما تقدم وقد اختلف في خلف ثاني
مفعولي نحو اعطيت زيدا درهما فاختار المازني وابن مالك الاتصال
فيه لانه هو الاصل فاذا اخبرت عن الدرهم في هذا المثال قلت الذي
اعطيته زيدا درهم واختار قوم الانفصال فيه فتقول الذي اعطيت
زيدا اياه درهم على قاعدة باب الاخبار وهو انك تضع الضمير موضع
المخبر عنه ورجح ايضا وجوب الانفصال عند خوف اللبس فتقول في اعطيت
زيدا عمرا الذي اعطيت زيدا اياه عمرو وقد تقدم **قوله** كالهاء من سلنيه اي
استعطنيه فهو من سال بمعنى استعطى لا بمعنى استفهم يعني ان الهاء من
سلنيه عمل فيه فعل غير ناسخ متوسل وهو عامل في ضمير اخر هو يا المتكلم ويا
المتكلم اعرف من ها الغايب والياء ايضا منصوبة لانها مفعول اول **قوله**
ان يسالكموها السوال هنا طلب الاعطاء والواو في هذه ونحوه تولدت من اشباع
الضمة **قوله** ومن الفصل ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقال ملككموهم ولكنه
فصل فرارا من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات وفي هذا الحديث
دليل لما اجازه غير سيبويه من الانفصال **قوله** وان كان اسما
فالفصل ارجح اي وان كان العامل في الضميرين اللذين اولهما اعرف مقدم
وليس ضمير رفع سواء كان الاول مجرورا او منصوبا ولا يكون منصوبا
الا عند هشام والاخفش كما مر في كلام الرضي وانما كان الفصل حينئذ ارجح
لما تقدم في كلام الرضي من ان الانفصال فيهما وفي الضمير المجرور اولى من
الانفصال فيهما وفي الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال الضميرين من
المصدر واسم الفاعل لانه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما لمشابهته **قوله**
ومن الوصل قوله • لئن كان حبك لي كاذبا • لقد كان حبيك حقا يقينا •
اللام في لئن للقسم وقوله لقد الخ جواب القسم واللام في لي متعلقة بعمل المصدر

في مفعوله لكونه فرعا عن الفعل في العمل وحبك الاول بغيرها والكاف مضاف
اليها من اضافة المصدر الى فاعله وحبيك الثاني باليا وفيه الشاهد فانه اتى معه
بالضمير الثاني وهو الكاف متصلا ولو فصله لقال حبي اياك قوله وان كان
فعلا ناسخا اي وان كان العامل في الضميرين المذكورين فعلا ناسخا قوله
فالارجح عند الجمهور الفصل واختاره ابن مالك في التسهيل وفرق بينه
وبين باب كان بان الضمير في خلتكه قد حجزه عن الفعل منصوب اخر بخلاف
كنته فانه لم يحجزه الا مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل فكان الفعل مباشرا
له فهو شبيه بهاء ضربته ولان الوارد عن العرب من انفصال باب ظن واتصال
باب كان اكثر من خلافهما وانما كان الفصل عند سيبويه والجمهور ارجح لانه
خبر في الاصل وحق الخبر الانفصال واورد عليه ان الاول مبتدا في الاصل
وحق المبتدا الانفصال فينبغي جواز انفصاله بل رجحانه وجوابه في قول
الرضي السابق وجب اتصاله ولهما لقربه من الفعل فالاولى في الثاني الانفصال
رعاية للاصل انتهى قوله

• اخي حسبتك اياه وقد مليت • ارجا صدرك بالاضغان والاحن •
اخي مبتدا او مفعول ثان لمحذوف من باب الاشتغال على حد زيدا ضربته
وقوله حسبتك اصله انت هو ثم دخل الناسخ والارجا جمع رجا بوزن
عصا الناحية والاضغان بفتح الهمزة جمع ضغن بكسر الضاد وهو الحقد
والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهو الحقد
ايضا فهو من عطف احد المترادفين على الاخر لاختلاف اللفظ والشاهد
في حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثاني طلوا ومن وقد واو الحال قوله
وعند الناظم اي في النظم والرماني وابن الطراوة الوصل حجتهم في ذلك
ان الاصل هو الاتصال قال الناظم لان التعليل المذكور اي لا رجحية الانفصال
بانه خبر في الاصل يقتضي جواز الانفصال في الاول لانه كان مبتدا وذلك
ممتنع بالاجماع وما افضى الى الممتنع ممتنع انتهى وتقدم جوابه قوله
• بلغت صنع امرء بر اخالكه • اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا •

بلغت

بلغت بالضم ومعنى البيت انه اخبر ان شخصا من الناس افعاله محموده فظن
انه ذلك الشخص ومستند ظنه قوله اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا
وقوله اخالكه يروى بكسر الهمزة وعليه جمهور العرب وهو مخالف للقياس
اذ القياس الفتح وبنو اسد يقولون اخالكه بفتح الهمزة وهو القياس وتمثيل
الشارح تبعا لابن الناظم بقوله تعالى اذ يريكهم الله في منامك قليلا ظاهره انه
تمثيل لاتصال الضميرين والثاني منهما خبر في الاصل وهو سهو لان هم من يريكهم
ضمير الكفار والخبر قليل واما الناظم فقال في التسهيل ويختار اتصال نحو
ها اعطيتكه اي وهو كل فعل تعدى الى مفعولين ثانيهما ليس خبرا في الاصل
ومثل في شرحه لذلك بقوله اذ يريكهم الله في منامك قليلا فكان ابن الناظم انتقل
نظره من مسالة الى مسالة وتبعه الشارح في ذلك ولو اوردت مفاعيل اعلم الثلاثة
ضماير فحكم الاول والثاني حكم باب اعطيت وان كان بعضها ظاهرا فان كان
المضمر واحدا وجب اتصاله او اثنين اول وثان او ثالث فكاعطيتنا و
ثان وثالث فكظننت قوله الثانية ان يكون اي الضمير الذي يتاتى
اتصاله منصوبا بكان او احدى اخواتها هذه المسالة تفارق ما قبلها من جهة
انه لا يشترط ان يكون عامل الضمير الذي يجوز فيه الوجهان عاملا في ضمير اخر بل
يجوز ان يكون عاملا في ضمير اخر وان لا يكون واذا عاملا في ضمير اخر لا بد وان
يكون مرفوعا والمسالة الثانية لا بد وان لا يكون الضمير الاول مرفوعا ولا
عما سبق في احوالها ان يكون الخ الضمير الذي يتاتى اتصاله منصوبا
بكان او احدى اخواتها هذه المسالة تفارق ما قبلها من جهة انه لا يشترط ان
يكون عامل الضمير الذي يجوز فيه الوجهان عاملا في ضمير اخر بل يجوز ان يكون
عاملا في ضمير اخر وان لا يكون واذا كان عاملا في ضمير اخر لا بد وان يكون مرفوعا
قوله نحو الصديق كنته او كانه زايد اي نحو الضمير الذي يتحقق في هذا الكلام ولك
في الصديق الرفع والنصب على حد زيد ضربته قوله وفي الارجح من الوجهين الخلاف
المذكور اي في الترجيح في نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم
اي في ساير كتبه والرماني وابن الطراوة الوصل وجه الاول ان اسمها في الحقيقه

يبس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة لان
الكائن في قولك كان زيد قائما قيام زيد كما يجي في الافعال الناقصة ووجه الثاني
كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته **قوله** ومن ردها الوصل الخ
فقدمه لشرف الحديث وان يكنه الخ عطف بيان على الحديث ومرفوع يكن
مستتر جوازا **قوله** لئن كان اياه لقد حال بعدنا • عن العهد والانسان قد يتغير
قاله عمر بن عبد الله بن ابي ربيعة المخزومي ولام لئن هي الداخلة على اداة شرط
للايذان بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط فلذلك تسمى الموذنة
بالقسم والموطية له والشاهد في كان اياه حيث فصل الضمير المنصوب
بكان ومعنى البيت لئن كان هذا الشخص الذي رأيناه الان هو الذي كنا نعرفه
قبل هذا واوقع الشاعر الشرط بان اشارة الى الشك في كونه ايا هو اغا الكلام
فيه على تقدير الفرض والتجويز لا القطع والتحقيق وحيلولة العهد بسبب
عدم الجري على موجب العهد ومقتضاه والمراد بالانسان الانسان الكامل
لان المقام مقامه لا مطلق الانسان ليدخل غيره بطريق الاحرى والتقدير
فما ظنك بغيره **قوله** ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب
الوصل لتقدم وجه وجوب الوصل في كلام الرضي وهو مقيد بما اذا كان العامل
فعلا وان شئت قلت بما اذا كان الضمير المذكور متصلا بارزا قال الرضي الضمير
المرفوع والمنصوب يصلحان كما مر لان يكونا متصلين ومنفصلين دون الضمير
المجرور فلنذكر مواقعهما فنقول ان الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب
ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء الاخير من الكلمة التي يليها وكون
الشي كجزء كلمة انما يتم اذا كانت مقتضية لها بالاصالة ومن حيث الذات
والفعل مقتض للمرفوع كذلك ومن ثمة لا يخلو فعل منه فصح ان يجعل
الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه اما سائر ما يرفع فهو اما ابتدا عند
البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة
والابتدا معنى ليس بكلمة واما مبتدا وخبر كما اخترنا في اول الكتاب والمبتدا
اسم وليس الاسم في اقتضا المرفوع كالفعل اذ ليس كل اسم رافعا والخبر اما

اسم واما جملة وليس المرفوع من لوازم احدهما واما ما الحجازية فليست ايضا
كالفعل في طلب المرفوع وهو حرف نفي ودخوله على الفعل اولى ومن ثمة
كان النصب في ما زيد بضربته اولى من الرفع وايضا عملها للرفع بالمشا
لا بالاصالة واما ان واخواتها فلان اسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها نحو
ان زيدا انت لما عرفت فلم يكن الضمير المرفوع بهذه الاشيا الا منفصلا
واما اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل
والظرف والجار والمجرور فهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل
ويتصل المرفوع من هذه الاشيا بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يجي
وكذا نقول هو المقتضي للمنصوب بالاصالة وسائر ما ينصب المضمر نحو
ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيد اباك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر
واسم الفعل انما تنصب بمشابهة الفعل فكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل
الا بالفعل او بالاسما المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبواقي
بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل ان يتصل به مع استغنائه عنه
لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا اشبهه كما يجي فاذا تقرر هذا
قلنا الضمير المرفوع والمنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره وفي الاول
يجب اتصاله بعامله الا في ثلاثة مواضع ثم قال فان لم ينفصل الضمير عن
عامله ولم يرفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع
بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل
والظرف واخيه سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج
المصدر في تقديره بالفعل الى ان لكن لا يكون المتصل بهذه الاشيا الا
مستكنا لكونه اضعف من الفعل في اقتضا المرفوع اذ هي فروع عليه
في ذلك فلم يجعل المرفوع بها كالجزء من اجزائها في الظاهر كما جعل في الاصل
الذي هو الفعل كذلك واما المضمر المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا
وان وليه بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان تقول اعجبني ضرب
انت زيدا اذ لم يضف والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف واعجبني

بهة

الضرب لانت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل واذا كان الضمير
المنصوب مع غيره فان كان العامل مما وجب انفصاله عن المنصوب وضعا
كما الحجازية نحو ما زيدا اياك او فصل بينهما بغرض لا يتم الا بالفصل وجب انفصاله
كما ذكرنا في ضمير الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب اما اياك واما زيدا او
انا ضاربك اياك وان لم يكن كذلك فلا يخلو من ان يكون الناصب حرفا او اسم
فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو انك قائم وانك في
الدار ولا تقول ان في الدار اياك وكذا يجب الاتصال باسم الفعل كقوله تراكها من
ابل تراكها وتقول رويده وحيهله وحكى يونس عليكني وانما وجب
الاتصال في القسمين لما ذكرنا من ان المنفصل لا يجي الا عند تعذر المتصل وجاز
ايضا الانفصال فيما اتصل به الكاف من اسم الافعال نحو رويدك زيدا ورويدك
اياه وعليكه وعليك اياه تشبيها بنحو اعطاك اياه كما يجي وان لم يكن الكاف ذلك
الكاف واما المصدر فان كان منونا لم يتصل به المنصوب للتضاد بين التنوين
الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها تقول اعجبني ضرب
اياك والاضافة اكثر ولا يمتنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك
وضاربيك ان يكون حذف التنوين في ضربك ايضا للمعاقبة لا للاضافة
فيكون الضمير منصوبا وان كان المصدر ذا لام فالاشهر انفصال
الضمير بعده نحو اعجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام للتنوين في تمام
الكلمة به وجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما اسم الفاعل
والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا ولا خلاف كما
مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون
مشابهتهما للفعل اكثر من مشابهة المصدر تقول ضاربك وضارب اياك والضاربك
والضارب اياك والمعطي اياك والمعطاك ومعطي اياك ومعطاك واما الظرف
والجار فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم لا يجي بعدهما ضمير منصوب انتهى
ما اردناه منه ثم رايت شيخ شيخنا قال فان قيل يرد عليه اذا كان العامل مصدرا
او اسم فاعل او اسم مفعول فهو مردود لان القاعدة المستثنى منها فيما ياتي

اتصاله

٩٦

اتصاله ولا كذلك معمول هذا المصدر اي العامل في ضميرنا والهاء مرفوع لان قوله
مقدم عليه يخرج الوصف المذكور اذ مرفوعه يجب استتاره ولا يبرز اصلا
فلا يحسن فيه اشتراط تقدمه على ضمير اخر اجتمع معه وكذا رويدك اياه
لوجوب استتار مرفوعه واما كافه فحرف خطاب كما في هاك ويجوز كون
الكاف اسما مجرورا او ويد مصدرا اضيف لفاعله فليس من المسئلة انتهى
قوله ولو كان غير اعرف وجب الفصل صادق بصورتين احداهما ان يكون
الثاني اعرف نحو اعطاه اياك او اياي واعطاه اياك وثانيتهما ان يكونا
متساويين نحو ملكتني اياي وملكتك اياك وملكته اياه لكن قوله
ومنه الخ يدل على انه اراد به الصورة الاولى فليتامل وانما وجب
الفصل في ذلك لان الثاني اشرف من الاول او مساو فيانف من ان
يتعلق به ويتقدم ذلك وما فيه من الخلاف وهذا في الامر الغالب وندر
تقدم ضمير الغائب على ضمير المتكلم مع الاتصال فال ابن مالك والقياس
كما روي من قول عثمان رضي الله تعالى عنه اراهمني الباطل شيطانا
اراهم ايم وانتقد بان ضمير الجمع للغائب هو الفاعل في المعنى فالقياس اذن اراهم
اياي الباطل شيطانا والمعنى ردّ الباطل القوم الى شيطان ومن ثم وجب الفصل
ان اتحدت الرتبة اي من جهة وجوب الفصل اذا كان السابق غير اعرف واستعمل
المصنف كغيره ثم للمكان المجازي كثيرا ويتضح في كل محل بما يناسبه فقوله هنا
ومن ثم اي من هنا وهو انه يجب الفصل اذا كان السابق غير اعرف اي من اجل
ذلك تقول وجب الفصل ان اتحدت الرتبة وفي شرح التسهيل للدماميني
ما نصه فانظر ثم في قول العلما ومن ثم كان كذا اهل معناه معنى هناك اي
التي للبعد او معنى هنا التي للقرب والظاهر هو الثاني قال شيخنا رحمه الله تعالى
ثم مما ينبغي التامل في علاقة هذا المجاز وفي قرينته ويمكن ان تجعل العلاقة المشابهة
فان المعنى محل للفكر وتردد اليه بملاحظته المرة بعد الاخرى كما ان المكان محل
للجسم والتردد اليه باتيانه المرة بعد الاخرى والقرينة استحالة كون المعنى
مكانا حقيقيا فليتامل وذكر بعضهم في قول ابن الحاجب ومن ثم اختلف في

قوله

الاختلاف

رحمن ما نصه قوله ومن ثم للاشارة الى المكان الاعتباري كانه شبه
المذكور في شرط تاثير الالف والنون انه انتفا فعلانة ووجود فعلى بالمكان في ان
كلا منهما منشأ امر اذ المكان منشأ النبات والاختلاف المذكور منشأ اختلاف اخر
وهو الاختلاف في صرف رحمن فجعل الاختلاف المذكور من افراد المكان ادعا
ثم شبه المكان الاعتباري بالمكان الحقيقي لاشتراكهما في المكانية فذكر اللفظ
الموضوع للمكان انتهى وعلى قياسه يقال هنا شبه ما ذكر من انه يجب الفصل
اذا كان السابق غير اعرف وما اشرنا اليه من ان من للتعليل هو الظاهر
وقال بعض مشايخ شيخنا في مثل ذلك والظاهر ان كونها للتعليل لا يتعين بل
يصح كونها لابتدا الغاية بل هو الظهر لان ثم للمكان وكون من الداخلة عليها لابتدا
الغاية اظهر من كونها للتعليل انتهى واعترضه شيخنا فقال واقول اما
اولا فقد اطبق شراح كافية ابن الحاجب من الشيخ الرضي وغيره على حملها
على معنى التعليل في نحو قول الكافية في بحث ما لا ينصرف ومن ثم
اختلف في رحمن ولولا انه الارجح الاظهر ما اطبقوا عليه واما ثانيا فقد
قال الشيخ الرضي وتبعوه المقصود من معنى الابتدا في من ان يكون
الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوهما ويكون
المجرور بمن الشي الذي منه ابتدا ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون
الفعل المتعدي بها اصلا للشي الممتد نحو تبرات من فلان الى فلان وكذا
خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار
اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة ثم قال وتعرف من الابتدائية بان
يحسن في مقابلتها بالى او ما يفيد فايدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم لان معنى اعوذ به التجي اليه وافر اليه فالبا هنا افادت معنى الانتها
انتهى ولا يخفى ان القول في قولنا تقول وجب الفصل ان اتحدت الرتبة
بمعنى الاعتقاد لا اللفظ اذ لا معنى له هنا وان الاعتقاد ليس امرا ممتدا
ولا يظهر كونه اصلا لممتد الا بالتكلف كما ان اصل مقابلة من هنا بالى او
ما يفيد فايدتها فضلا عن حسنها لا يظهر بدون التكلف بخلاف معنى

التعليل

التعليل فانه ظاهر لا تكلف فيه لا بحسب اللفظ ولا بحسب المعنى فكيف مع
ذلك يقال ان كونها للابتدا اظهر تشبثا بمجرد ان ثم للمكان مع انه ليس مكانا حقيقيا
كما تقدم **قوله** وقد يباح الوصل ان كان الاتحاد في الغيبة واختلف لفظ
الضميرين اي تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بان كانا مذكرا ومونث
نحو اعطاهوها او لمذكرين مختلفين بالتثنية والافراد او لمونثين كذلك
قال الرضي وانما جاز ذلك في الغايبين لعود كل واحد منهما الى غير ما عاد اليه
الاخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا
ومعنى انتهى قال ابن مالك فان اتفقا في الغيبة وفي التذكير والتانيث
وفي الافراد او التثنية او الجمع ولم يكن الاول مرفوعا وجب كون الثاني
بلفظ الانفصال نحو فاعطاه اياه ولو قلت فاعطاهوه بالاتصال لم يجز
لما في ذلك من استثقال توالي المثلين مع ايهام كون الثاني تاكيدا للاول
وكذا لو اتفقا في الافراد والتانيث نحو اعطاها اياها او في التثنية
او الجمع نحو اعطاهما اياهما واعطاهم اياهم واعطاهن اياهن فالانفصال
في هذا وامثاله ممتنع هذه عبارته في بعض كتبه ثم قال فان اختلفا
وتقاربت الهاآن نحو اعطاهوها واعطاهاه ازداد الانفصال حسنا
وجودة لان فيه تخلصا من تقرب الهاء من الهاء اذ ليس بينهما فصل الا بالواو
في نحو اعطاهوها وبالالف في نحو اعطاهاه بخلاف انضمموها
وانالهماه وشبهه وقد اجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين في
التكلم او الخطاب او الغيبة مطلقا وهو ضعيف نبه عليه المرادي
فصل قوله لو جهك في الاحسان الخ اي لوجهك في وقت
الاحسان بشاشة وحسن اتانا لهما اي البسط والبهجة اتباع اكرم الاباء
او الاباء **قوله** قد مضى ان يا المتكلم الخ قال ابن الناظم يا المتكلم من الضماير
التي تتصل بالاسم وغيرها وقد الزمت كسرة ما قبلها اتباعا ما لم يكن الفا
او ياء محركا ما قبلها نحو فتاي ومسلمي واحترز بقوله محركا ما قبلها من نحو
ظبي والناصب لها واحد من ثلاثة فعل واسم فعل وحرف والخافض

لها واحد من اثنين حرف واسم وهذه العوامل على قسمين ما تلحقه نون الوقاية
وما تمتنع معه النون والذي تلحقه نون الوقايه اربعة اقسام ما يجب معه
النون وما يجوز معه النون بتساو وبرجحان الثبوت وبرجحان الترك
قوله فان نصبها فعل واسم فعل وليت وجب قبلها نون الوقايه مذهب
الجمهور انها انما سميت نون الوقايه لانها تقي الفعل من الكسر المشبه للجر ولذا لم
تلحق الوصف نحو الضاربي وقوله وليس حاملني الا ابن حاملي شاذ سواء جعلت
النون للوقاية ام تنوينا وسياتي في باب الاضافة واعلم ان الكسر يكون جرا
وهو معلوم وقد يكون غير جر الا انه يشبه الجر بان يكون الغالب وقوعه
في ما استاثر الجر من الاسما وهو كسر ما قبل يا المتكلم فانه يجب كسر ما قبلها
قال الرضي اعلم ان نون الوقاية انما تدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل
يا المتكلم يجب كسره كما مر في باب الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت
الكسرة اصل علامات الجر والفتح والياء فرعان كما تبين في اول الكتاب كرهوا ان
يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في تبعيده من الجر
ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني اما طردا للباب او لكون الكسر مقدرا على
الالف والياء ولولا النون كما في عصاي وقاضي ودخولها مع نون الاعراب نحو
يضربونني ونون التاكيد نحو اضربنني ومع الضمير المرفوع المتصل نحو
ضربتني وتضربينني انما جاز لكون نون الاعراب والتاكيد والضماير المذكورة
كجز الفعل ولم يحفظوا الفعل من الكسر الذي للساكنين في نحو قل ادعوا الله
واضرب اضرب لان الكسرة العارضة للياء الزم من العارضة للساكنين
اذ الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانيها لكلمتين في نحو قل ادعوا
مستقلة وقال ابن مالك بل لانها تقي من التباس امر المذكر بامر المؤنث لو قيل
اكرمي ومن التباس يا المخاطبة بيا المتكلم فيه ومن التباس الفعل
بالاسم في نحو ضربي اذ الضرب اسم للعسل وقد لحق الكسر الفعل في
نحو اكرمي ولم يبال به انتهى فان قيل لم لم يدخلوا يا المتكلم على الفعل بكسرة

ما قبلها

ما قبلها كما فعلوا ذلك مع يا الضمير للواحدة المخاطبة فقالوا تفعلين
وافعلي بدون نون مع الكسر فيها قلت فرق ابن الناظم بين يا المتكلم
ويا المخاطبة حيث تعين وقاية الفعل من كسرة الاولى دون الثانية بان
الاولى شبيهة بالجر لكثرة وقوعها في الاسما فلم تلق بالافعال بخلاف الثانية فانها
لا تشبه الجر لاختصاصها بالافعال فلم يحتج الى نون الوقاية وعلى هذا
فدخولها في الاحرف الاتيه لشبهها بالفعل فحملت عليه واجاب البصير بجواب
اخر وهو ان يا تفعلين وافعلي على قلم يريد وان يلزموه الفصل بينه وبين
فعله بالنون وقال الحفيد انما وجب لحاق نون الوقايه لان يا المتكلم حيث وقعت
في التركيب التزموا كسر ما قبلها والفعل لا يدخله جر والكسر اخوه من جهة الصورة
فصين عنه كما صين عن الجر وما فوتهم توفي فلم يقع الكسر فيه في الاخر لان
الفاعل كالجزء من عامله فكان الحركة واقعة في الحشو لا في الاخر وهم
انما يصونون الاخر لا الحشو واعلم انهم يلحقون نون الوقاية بالفعل المؤكد
بالنون لكونها صارت كالجزء من الفعل فلذلك صين كما لو لم تلحقه النون الا
انه مشكل بما اذا كانت نون التاكيد في تقدير كلمة مستقلة وذلك اذا لم تكن
مباشرة للفعل بان فصل بينهما الضمير البارز المتصل نحو لا تضربنني واصله
لا تضربونني حذفت نون الرفع لاجل الجازم ثم اجتمع ساكنان الواو والنون
فحذفناه لان اجتماع الساكنين انما يغتفر اذا كان على حده وهنا ليس منه
لانه لا بد وان يكون الاول منهما مدا او يا التصغير وان يكون الثاني منهما
مدغما وان يكون المد والمدغم والمدغم فيه معا من كلمة وحرفا اللين والمدغم
فيه مع المدغم ليسا هنا كذلك فلذلك حذف واضمر المذكرين اذا تقرر هذا
علم ان اتيانهم بنون الوقاية مع نون التوكيد الغير المباشرة يدل على انها
منزلة منزلة الجزء وحذفهم للضمير يدل على ان نون التوكيد ليست كالجزء
فيلزم من هذا ان يجعل جزءا غير جزء في حالة واحدة انتهى وانما كان حذفهم
للضمير دالا على ان النون ليست كالجزء لانه لو كان كالجزء لكان التقاء الساكنين
على حده وقد يمنع ان حذفهم للضمير يدل على ما ذكر لان التقاء الساكنين على حده

لايجب كما صرح به المولى سعد الدين حيث قال في تعليل حذف الواو والضمير
والياء لان التقا الساكنين وان كان على حده على ما ذكره المصنف يعني الزنجاني
لكنه ثقلت الكلمة واستطالت وكانت الضمة والكسرة تدلان على الواو
والياء فحذفتا هذا مع الثقيلة واما مع الخفيفة فالتقا الساكنين على غير حده ولم
تحذف الالف من يفعلان وتفعلان لئلا يلتبس بالواحد والقياس يقتضي
ان لا تحذف الواو والياء ايضا كما هو مذهب بعضهم اذ كل منهما في هذه الامثلة
ضمير الفاعل والتقا الساكنين على حده لكن قد ذكرنا انه لا يجب بل يجوز وان كان
على حده انتهى وهل تسمى نون وقاية ولو دخلت على غير الفعل اذ لا تسمية تقيه
في غير الفعل قيل نعم لان الدخول على الفعل هو الاصل فتنصرف في اعطا
سبب التسمية عليه اذ يقال وقاية كل شي بحسبه فتقي الفعل الكسر وتقي
غيره السكون اي تحفظه عليه وما ذكره في اسم الفعل يخالفه قول الرضي
ويجوز الحاقها في اسما الافعال لدلالتها على معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست
افعالا في الاصل حكى يونس عليكني وحكى الفرا مكانني انتهى واعلم ان ذكر نون
الوقاية في ذيل بحث الضماير هل هو استطرادي او قصدي مشى ابن ام قاسم
على الاول والبصير على الثاني حيث قال شرع يتكلم على حكم يا المتكلم من الضماير
ومعناه ان حكمها مخالف لغيرها من الضماير بزيادة حرف قبلها اعني نون
الوقاية وقال بعض المتاخرين هو قصدي من وجه واستطرادي من وجه
قوله نحو دعاني ويكرمني واكرمني يعني انها تدخل اصناف الفعل وليس
دخولها على انواع الفعل يتساوى لان ابن مالك قال اولى الافعال بهذه النون
فعل الامر لان فعل الامر لو اتصل بيا المتكلم لزم محذوران التباس يا المتكلم بيا
المخاطبة والتباس امر المذكر بالمونث فدخول النون في الامر يدفع هذين
المحذورين ولما صحبت الامر صحبت اخويه وينبغي على قياس ذلك ان
الماضي اولى بها من المضارع لما تقدم من انها تدفع التباس الفعل بالاسم
في نحو ضربي اذ الضرب اسم للعسل ولولا النون في اعطني حذفت
الكسرة التي بنيت الطا عليها واتي بكسرة المناسبة وقال ابن مالك النون

لدفع

لدفع اللبس بامر الواحدة قوله ان قدرتهن افعالا قال شيخ شيخنا هذا الشرط
ظاهر في حاشا دون ما خلاني وما عداني اذ الظاهر في ذلك ان ما مصدرية
لا زايدة وما المصدرية لا يليها الا فعل انتهى وقد يقال لما لم تتعين ما لان
تكون مصدرية احتاط وذكر هنا الشرط لئلا يتوهم انها تلحقها وان جعلت
ما زايدة فليتامل قوله تمل الندامى ما عداني الندامى جمع نديم وهو المنادم
مرفوع على النيابة عن الفاعل بتمل وما في ما عداني مصدرية ظرفية اي مدة
مجاوزة الندامى اياي وقوله مولع اي مغرى به والمعنى تمل الندامى ملالا
مجاوزا لي الى غيره واما انا فلا امل فانني مغرى بكل ما يهواه نديمي قوله
ونقول ما فعلني الخ فصله للقول فيه بالاسمية ولانه جامد ومنه هبني
وسلني وعساني قوله عليه رجلا ليسني قاله بعض العرب لما بلغه ان
فلانا يريدك وعليه اسم فعل وليسني صفة رجلا تقديره كما قال
اي ليلزم رجلا غيري وهذا مبني على جواز اغرا الغايب وهو شاذ لانه ليس
امره بفعل وضع للامر بل بفعل مقرون بلام الامر كما ان النهي بفعل
مقرون بلا فكما ان اسما الافعال لا تكون نايبة عن فعل مقرون بحرف
النهي لا تكون نايبة عن فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف مختلفا
الجنس وجوز بعضهم حذف النون من ليس قياسا على حذفها من ان حيث
يجوز فيها ذلك فان هو الاصل المقيس عليه والفرع المقيس ليس والعلة
الجامعة عدم التصرف والحكم المجلوب من الاصل الى الفرع جواز وصل
يا المتكلم بدون نون الوقاية وهو قول لا معول عليه قوله واما تجويز الكوفي
ما احسنني فمبني على قوله ان احسن ونحوه اي من كل فعل تعجب بعد ما
التعجبية اسم جواب سوال على قوله ان نصبها فعل وجب قبلها نون الوقاية
والمراد بالجواز الاذن المطلق الصادق بالوجوب لما تقدم من وجوب النون
مع احسن ونحوه قول البصري وهو مبني على انه فعل قال الرضي وقد
ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقربي منك وما
احسني وما اجملني لما لست ادري عن العرب حكوا هذا ام

به

قاسوه على مذهبهم في ما افعل زيدا لانه اسم عندهم في الاصل انتهى وقال ابن مالك
في شرح الكافية ان بعض الكوفيين نقل ذلك سماعا عن العرب لا تجويزا من عند نفسه
انتهى وظاهر كلام المصنف ان الكوفي جوز ذلك من عند نفسه ويؤيد ذلك قوله
في الجامع وما احسنني لكن ضرورة **قوله** واما قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسى
قاله رؤبة هذا بيت من مشطور السريع وقبله عددت قومي كعديد الطيس
والعديد كالعدد يقال هم عديد الثرى اي عدد الثرى والطيس هنا الكثير
من الرمل والماء وغيرهما وتدترا دينا اللام فيقال لطيسل والشاهد فيه ظاهر
قوله واما نحو تامروني فالصحيح ان المحذوف نون الرفع جواب عما يقال ان
ما قاله المصنف من ان يا المتكلم ان نصبها فعل وجب تلوها نون الوقاية اطلاق
في موضع التقييد الا ان يقال ان قوله وجب اي في اكثر الاحوال لا دايما وكلام المص
يوهم ان الجواب انما يحصل بنا على الصحيح المذكور وليس كذلك لانه اذا قيل المحذوف
نون الوقاية فحذفها كراهة اجتماع المثلين فرع وجودها والا فلا حذف فلم يتحقق
نصب الفعل ليا المتكلم بدون نون الوقاية ولا حاجة الى القول بانه لا حاجة في
مثل هذا الفعل الى نون الوقاية لحصول الغرض من وقاية الفعل الكسر بنون
الرفع لان نون الرفع جزء من الفعل فكسرها ككسره فليتامل وقوله فالصحيح
ان المحذوف نون الرفع يصرح بان نون الوقاية تلازم مع الافعال الخمسة
وانه لا يغني عنها نون الرفع وانه اذا وجد شي من الافعال الخمسة فيه نون واحدة
حمل على انه حذف منه نون الرفع وبقي فيه نون الوقاية واظهر من عبارة
المصنف في ذلك عبارة المرادي بعد ان اورد السوال قلت ان المحذوف عند
المصنف يعني الناظم نون الرفع لا نون الوقاية فلا يرد على اطلاقه انتهى ولولا
انه يلزم في الافعال الخمسة على ما تقرر ما ورد هذا السوال ولا احتيج الى هذا
الجواب فتامله واذا اجتمعت نون الوقاية مع نون الرفع جاز الاثبات مع الفك
والادغام والحذف وقري قوله تعالى اتحاجوني على الثلاثة واختلف في المحذوف
حينيذ فمذهب سيبويه ورجحه ابن مالك والمصنف في التوضيح والجامع
انه نون الرفع لان نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالي الامثال

في نحو لتبلون ولغير ذلك في نحو قوله ابيت اسري وتبيتي تدلكي وقال نون
الرفع نايبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا فحذف النون لئلا يكون الفرع
امنا من حذف لم يامنه اصله وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به المص
في شذوره واسقط من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وابي علي
وابن جني واكثر المتاخرين واستدلوا باسور منها ان نون الوقاية حصل
بها التكرار ولا تستثقل فكانت اولى بالحذف ومنها ان نون الرفع علامة
الاعراب فالمحافظة عليها اولى ومنها ان نون الوقاية دخلت لغير عامل
ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لزم وجود موثر بلا اثر مع امكانه
ومنها ان نون الوقاية انما جي بها لتقي الفعل من الكسر وقد امكن ذلك بنون
الرفع فكان حذفها اولى فان قلت لم جاز على هذا قيام نون الرفع مقام نون
الوقاية دون الضمير ونوني التوكيد قلت قال الرضي وتلزم اي نون الوقاية
من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب والذي فيه نون الاعراب من المضارع
الامثلة الخمسة تفعلان وتفعلون وتفعلين فلزم النون غير هذه الامثلة
سوا كان فيه نون الضمير نحو يضربنني او نونا التاكيد ولا وقوله
هل تبلغني دارها شدنية . لعنت بمحروم الشراب مصرم
الاولى فيه خفيفة والثانية نون الوقاية وانما جاز قيام نون الاعراب
مقام نون الوقاية دون الضمير ونوني التوكيد وان كان اجتماع المثلين
في الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية اذ اعراب
الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين على ما ياتي في قسم الافعال فكلاهما
لامر لفظي بخلاف نون الضمير ونوني التوكيد هذا على مذهب من قال
المحذوف نون الوقاية كالجزولي لان الثقل جا منها لا من نون الاعراب اما
على قول سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف
بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة في عدم حذف نون الضمير ونوني
التوكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد جا حذف نون
الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال

تراه كالثغام يعل مسكا • يسوء الفاليات اذا فليني • ولا يجوز ان
يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف انتهى وقيل الباقية نون
الوقاية بناء على انه اذا دار المحذوف بين كونه اولا وثانيا فكونه ثانيا اولى وقدم على
حذف الفاعل ورجح ابن مالك هذا بانها الباقية في نحو تامروني قال ابو حيان
وهو قياس على مختلف فيه والصحيح ما قاله الرضي لما تقدم ورجحه ابن جني
والخضراوي وابو حيان وغيرهم وفي البسيط ان كون المحذوف نون
الوقاية امر مجمع عليه وابن مالك نقل الخلاف ثم هذا الحذف ضرورة
كما تقدم في كلام الرضي يقاس عليه كما في صرح به في البسيط قال ابو حيان
وسببه اجتماع المثلين • قوله دراكني وتراكني وعليكني بكسر كاف
الاولين وفتح كاف الاخير قوله بمعنى ادركني الخ حال من دراكني وما بعده
والباء للملابسة قوله قد مت لحيا في خبر ليت واللام بمعنى عند او في والمتعلق
محذوف اي صرت عند اد في حياتي او للتعليل اي لحياتي في الاخرة وانما وجب
مع ليت نون الوقاية ولم تجب مع لعل بل جازت لان ليت حرف خفيف فاحتمل
لزوم النون ولعل ثقيل لزيادة حروفه فناسبه التخفيف بعد لزوم نون
الوقاية وقال ابن الناظم استاثرت ليت بلزومها في الغالب لحاق النون
قبلها تنبيها على مزيتها على اخواتها في الشبه بالفعل اذ كانت تغير معنى الابتدا
اي عن الاخبار الى الانشاء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها وخصت لعل بغلبة
التجريد لانها ابعد من اخواتها عن الفعل لشبهها بحروف الجر في تعليق ما
بعدها بما قبلها كما في قولك تب لعلك تفلح انتهى يعني في تعليق ما بعدها بما
قبلها دائما بخلاف ان وما بعدها فانها لا تلازم ذلك قال شيخ شيخنا واذا
ما ذكره ابن الناظم في قوله واستاثرت ليت بلزومها في الغالب وقوله
وخصت لعل بغلبة التجريد علمت انه لا يخالف في ان ليتي للضرورة وان
لعلني قليل فليتامل ويعلم ان قوله قبله لكن ولم تترك النون في ليت الا
فيما ندر من نحو • كمنية جابر اذ قال ليتي • اصادفه وافقد بعض مالي •
وقوله ولا تلحق النون لعل الا في الضرورة تابع في ذلك المذكور وان المراد

بذلك



بذلك ما صرح به اخرا والله تعالى اعلم انتهى ولا يخفى ان الناظم لا يعتقد ان
لعلني ضرورة قوله واما قوله فيا ليتي اذا ما كان ذاكم ولجت وكنت
اولهم ولوجا فضرورة عند سيبويه جواب عن سوال تقديره ظاهر وما
قاله سيبويه هو ظاهر ما في المفصل والقائل ذلك ورقة بن نوفل ابن عم
خديجة رضي الله تعالى عنها لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما راى
من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره وما قاله بحيرا الراهب في شانه
يتندم على عدم اسلامه اولا واذا ظرف مضمن معنى الشرط وما زايده
وكان تامه وولجت خبر ليت ودل على جواب اذا او جواب اذا وجملة اذا
وشرطها وجوابها خبر ليت قوله وقال الفرا يجوز ليتني وليتي ظاهره انه
يجوز في الاختيار فعنده الوجهان جايزان فلا اعتراض على مذهبه
بالبيت المذكور قوله وان نصبها لعل فالحذف نحو لعلي ابلغ الاسباب اكثر
من الاثبات انما كان الحذف مع لعل اكثر من الاثبات لما تقدم ولاجتماع الامثال
فيه وهي مشابهة للنون قريبة منها في المخرج وليس بين الاولى والاخيرتين
الا حرف واحد اعني العين ولان من لغاتها لعن وانما ضعفت لعل عن اخواتها
لانها تستعمل جارة نحو لعل ابي المغوار منك قريب وفي بعض لغاتها لعن
وقال بعضهم اما من قال لعني او لاني او رعني او رعني فانه يجوز في
القياس ان يكون بمنزلة ان سوا لاجتماع النونات الا ان الاولى يفرق بينهما
لكثرة الاستعمال وقلته قوله كقوله •
• اريني جوادا مات هزلا لعلني • ارى ما ترين او بخيلا مخلدا •
قاله حاتم بن عدي الطائي وقيل حطايط بن يعفر اخو الاسود النهشلي يخاطب
امراة عذلته عن انفاق ماله والجواد السخي وهزلا بضم الهاء مفعول لاجله
وبخيلا معطوف على جوادا والمعنى اريني جوادا مات لاجل الهزال او بخيلا
مخلدا لم يمته بخله اي ما ترين وحاصله ان انفاق المال لا يميت الكريم
هزاله ولا امساكه يخلد البخيل قوله وهو اكثر من ليتني اي اثبات النون
اكثر من حذفها في ليتني وانه مشترك في القلة قوله وغلط ابن الناظم لجعله

ليتي نادرا ولعلي ضرورة وهو موافق في جعل ليتي نادرا لنظم اي
والصواب ان يقول انه ضرورة وفرق بين النادر والضرورة اذ الضرورة
تختص بالشعر والنادر ربما يقع في الاختيار لكن قليلا وان يقول في لعلي انه
قليل ولا تغفل عما تقدم عن شيخ شيخنا **قوله** وان نصبها بقيته اخوات ليت
ولعل لا معنى لذكر بقيته الا ان تجعل الاضافة بيانيه ولو اسقط لفظ بقيته او
اسقط لفظ لعل لاجاد وكان واضحا وسلم من تكلف التاويل بان الاضافة بيانيه
قوله فالوجهان اي الاثبات والحذف فال للعهد اي جائزان على السوا
قال الرضي وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها لمشابهتها الفعل على ما يجي
في الحروف واما جواز حذفها فلان الالحاق للمشابهة لا بالاصالة ولاجتماع الامثال
في إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ ان لحقته مع كثرة استعمالها وكون المحذوف هو نون
الوقاية من الاربعة هو مذهب الكثيرين لانها طرف ولتعينها في لعلي وقيل المحذوف
النون الاولي المدغمة لانها ساكنه والساكن يسرع اليه الاعتلال وقيل الوسطى
المدغم فيها لانها طرف ويجري هذا الخلاف في اناوانا ولكنا فقيل المحذوف النون الاولى
وقيل الثانيه ولم يقل احد بحذف الثالثة لانها اسم وقد حكاه بعضهم كما ذكره ابن
قاسم في شرح الالفية واعلم ان ابن الحاجب صرح في اماليه بان نون الوقاية كحرف
المضارعة ليست بكلمة وانما هي كالالف في ضارب والميم في مخرج والالف في سكرى
وغضبى واطال الكلام فيه **قوله** فان كان الخافض من وعن وجب النون قال
الرضي قوله يعني ابن الحاجب من وعن وقد وقط لكن ابقال الجزولي ان الاثبات
فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر
وانما الحق النون في هذه الكلم للمحافظة على السكون اللازم كما في لدن وانما
حوفظ على السكون اللازم وانى على ليلى لزار وانني على ذاك فيما بيننا مستديمها
على ليلى اي عند ليلى وقوله اي حقير لا تعد في شيا واسم الاشارة في قوله
ذاك يعود لقوله لزار وفيه شاهد للوجهين فانه اتي مع ان بنون الوقايه
ثانيا وجردها منها اولا وقال الشارح لزار حيران وهو زاي ثم را مقصور
من زريت عليه زراية اذا عتبت والمعنى واني لعاتب على ليلى واني مستديمها

على

الي بالنسبة للخفيف وقد ذهب في الشرح بان كلام ابن الناظم ابلغ في مراد الموضح من كلام الموضح واخص وذلك ان تعبيرها ابن الناظم الندور
قوله من كونه ظاهر في اختصاص الندور وكونه في الشعر وحاصله اختصاصه بالضرورة وندوره فيها ولعل بانه ذكر الضرورة
لانه الذي يفهمه المتن كان قوله نذرا المراد به انه لم يرد في الضرورة كما فهمه ابن الناظم فقوله العكس ببعد انه حق دته باعتبار هنا
القيد المراد منشرع التي على التقيد دراسا ذاكر انه غير ضرورة اذ الكلام في الفرق بين ليتني ولعلي والتعبير بالقلة كما مر والله اعلم صح

على ذلك القلب **قوله** فان كان الخافض من وعن وجب النون قال
الرضي قوله يعني ابن الحاجب من وعن وقد وقط لكن قال الجزولي ان الاثبا
فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر
وانما الحق النون في هذه الكلم للمحافظة على السكون اللازم كما في لدن وانما
حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال
سيبويه يقال في لدُ لدي ولو اضفت الكاف الجارة الى اليا لقلت ما انت كي
لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذ وزل
ويبعدان من الاسما المتمكنه بلزومها السكون الذي لا يدخلها فاجريا مجرى
الفعل في لحاق النون انتهى وتعليله بالمحافظه ربما يشكل على حاصل كلام
المصنف من ان الحذف في من وعن ضرورة وفي قط وقد قليل لا ضرورة
اذ مقتضى التعليل كونه ضرورة في الجميع الا ان يفرق بان من وعن حرفان
والحروف لا يليق بها التصرف بتغيير اواخرها بخلاف الاسما وقال الحفيد
وانما وجب لحاق نون الوقاية بمن وعن لانهما مبنيان على السكون ومواصل
البنا فلو لم يوت بنون الوقايه لزال البنا على السكون وانما لم ياتوا بنون الوقاية
في غير هذين الحرفين مع ان فيها ما هو مبني على السكون لان ذلك الغير اذا كان
ساكنا لا يزول سكونه عند اتصاله بيا المتكلم كما في مثلا فان ياها تبقى
ساكنه مدغمه في يا المتكلم فتقول فيّ انتهى

ايها السايل عنهم وعني ° لست من قيس ولا قيس مني

اي عن القوم المعروفين عنده ومن قيس اي من قبيلته والشاهد في مني وعني
حيث ترك فيهما نون الوقاية وقيس هو ابن عيلان بالعين المهمله ابن مضر
بن نزار واسمه اخيه الياس بالياء المثناة تحت **قوله** وان كان الخافض اي ليا
المتكلم غيرهما امتنعت قال الرضي وانما لم ياتوا بها في علي والي ولدي وان كان
اخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لامنهم من انكسار ذلك الساكن لكونه حرف
علة وذلك لان ما قبل يا المتكلم اذا كان الفا او واوا او يا حركت بالفتح ويبقى ما قبلها
على سكونه كما تبين في باب الاضافة فلذلك لم يجلبوا النون الوقاية في نحو فتاي

ورحاي وعصاي وقاضيّ في قاضٍ ومسلميّ في مسلمين وعشريّ ومسلميّ في عشرون
ومسلمون او عشرين ومسلمين فان قلت فكان يجب ان لا تجلب في نحو يدعونني
وضربوني واضربوني ورماني وضرباني واضرباني واضربنني وان يقولوا
يدعيّ وضربيّ ورمايّ وضرباي واضرباي قلت ذلك اجرا لباب الفعل
مجرى واحدا وحملا للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من
الضماير المرفوعة المتصلة ولو لم يجلب له نون الوقاية لدخله الكسر مع عدم النون
وهو المعتل اللام والمتصل به الضماير المذكورة انتهى قوله وفيّ هو بتشديد اليا
قوله وخلايَ وعدايَ وحاشايَ بفتح اليا فيهن وانما امتنعت النون في
لي وبي لانهما مبنيان على الكسر واما في فلانه وان كان مبنيا على السكون فان
سكونه الاصلي لا يزول عند اتصاله بيا المتكلم بل تدغم اليا في اليا واما خلاي وعداي
وحاشاي فلان الالف لا تقبل التحريك فان قيل مقتضى هذا التعليل ان لا
تلحقهن نون الوقاية اذا اقترنت افعالا اجيب بما تقدم من انهم فعلوا ذلك اجرا
لباب الفعل مجرى واحدا وحملا للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام
ولو لم تجلب له نون الوقاية لدخله الكسر فحمل عليه ما لم يكن يدخله الكسر مع عدم
النون والحروف لاحظ لها في الجر قوله

في فتية جعلوا الصليب الههم ✽ حاشاي اني مسلم معذور

اي في نصارى جعلوا الصليب الههم وقوله وحاشاي اي الا اياي والمعذور بعين
مهملة وذال معجمة مقطوع العذرة وهي قلفة الذكر ويقال فيه مختون من الختان
وهو قطع قلفة الذكر والشاهد فيه ظاهر قوله وان خفضهما مضاف اخرج
قد الحرفيه قوله اوقطا وقد كلاهما اسم بمعنى حسب اي كاف وليس المراد اللتين
هما اسما فعل بمعنى يكفي ولا قط الظرفيه ولا قد الحرفيه واما قد بمعنى اسم الفعل
اي يكفي وقط بمعنى اسم الفعل اي يكفي فتلزمهما نون الوقاية على ما قاله المصنف
وقط الظرفيه لا يتصل بها يا المتكلم وكذا قد الحرفيه لا يتصل بها يا المتكلم قوله
فالغالب الاثبات انما كان الغالب الاثبات للمحافظة على السكون اللازم الذي هو
الاصل في البنا مع قلة الحروف قوله ويجوز الحذف وذلك لكونهما اسما وجواز

ايصال

اتصال اليا بالاسم من غير النون نحو غلامي وقال الشارح لان لدن بمعنى
عند وقط بمعنى حسب وعند وحسب لا تلحقهما النون فكذلك ما كان بمعناهما
عند التحقيق قوله ولا يختص بالضرورة لما سياتي من قراة لدني بتخفيف النون
ورواية قطي قطي ولم يذكرها يرد على سيبويه في قد قوله وغلط ابن الناظم
لخ قال شيخنا التعبير بالغلط تحامل لا حاجة اليه والاليق قول المرادي
وقد وقط مثل لدن فاثبات النون فيهما هو الاكثر ولذلك قيل الحذف بقوله
قدني وليس بعكس لدن خلافا للشارح انتهى قوله ومثالها اي الحذف
بالتشديد الاكثرون وبالتخفيف نافع وكذا قرا ابو بكر الا انه اشم ضمة الدال قال
في النشر وروى ابو بكر بتخفيف النون واختلف عنه في ضمة الدال فالاكثر
اهل الادا على اشمامها الضم بعد اسكانها الى ان قال وروى كثير منهم اختلاس
ضمة الدال الى ان قال وقال فيه اي قال ابو عمرو في جامعه والاشمام في هذه
الكلمة يكون ايما بالشفتين الى الضمة بعد سكون الدال وقيل كسر النون ويكون
ايضا اشارة بالضم الى الدال ولا يخلص لها سكون بل هي في ذلك على زنة المتحرك
الاخره انتهى باختصار وقال ابن مالك وزعم سيبويه ان عدم لحاقها للدن
من الضرورات وليس كذلك لقراة نافع ولا يجوز ان يكون الاسم في قراته لد
والنون للوقاية لان لد متحرك الاخر والنون انما اتي بها لتصون الاخر
من الحركة وانما يقال في لد مضافا الى اليا لدي نص عليه سيبويه واعلم ان
لدن غير لدا قال في التسهيل في باب المفعول فيه ولدن لاول غاية زمان
او مكان اي نفسها هو نفس الاول وقل ما تحدم من وقد يقال لدْ
ولدِنْ ولَدْن ولُدْن ولَدُن ولَدَ ولُدْ ولَتِ واعراب الاولى اي لَدُن
لغة قيسية وتجر المنقوصه مضافة الى الضمير لدا ان قال ولبست لدا بمعناها
اي بمعنى لدن بل بمعنى عند على الاصح انتهى وقوله واعراب الاولى قال الدما ميني
وعليه جات قراة من قرا من لدنه بضم الدال وكسر النون الى اخره قوله وفي
حديث النار قطني قطني وقطي قطي في صحيح البخاري مرفوعا قال النبي صلى
الله عليه وسلم لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزه فيها قدمه

فتقول قطْ قطْ وعزتك ويروى بعضها الى بعض وقال ابن الناظم في
الحديث قطْ قطْ بعزتك وكرمك يروى بسكون الطا وكسرها مع يا ودونها
ويروى قَطْني قطني وقطِ قطِ انتهى وحاصل ما ذكره ابن الناظم خمس روايات
وهذا يدل على جواز الامرين في غير الضرورة وذكر يعقوب انه يقال قطن قوله
قدْني من نصر الخبيبين قدِ قاله حميد بن مالك الارقط وعجزه ليس الامام بالشحيح
الملحد اي بالبخيل المايل عن الحق فجمع بين اللغتين باثبات نون الوقاية في الاول
وحذفها في الثاني واراد بالخبيبين بصيغة التثنية خبيب بن عبد الله بن
الزبير بن العوام واباه عبد الله لانه كان يكنى بابي خبيب وقيل اراد بهما عبد الله
واخاه مصعبا ويروى الخبيبين بصيغة الجمع واراد بالثلاثة عبد الله
واخاه مصعبا وابنه خبيبا وكلاهما تغليب هذا وقال المصنف في شرح
الشواهد ولك ان تقول لا شاهد فيه على ترك النون ويكون اصله قد باسكان
الدال ثم الحق يا القافية لا يا الاضافة وكسر الدال لا لالتقا الساكنين لا لمناسبة
اليا قوله وان كان اي المضاف غير هذا امتنعت اي نون الوقاية اعلم ان
ابن مالك ذكر في التسهيل ان بجل بمعنى حسب تلحقه نون الوقاية اذا كان
جار اليا المتكلم وان الحذف معه اكثر من الثبوت فيكون اطلاق القول بامتناع
اللحوق في غير ما تقدم كما صنع المصنف مستدركا ويمكن الجواب بان المصنف
يحتمل انه قايل بما ذهب اليه الاخفش في الصحاح وبجل بمعنى حسب
قال الاخفش هي ساكنة ابدا يقال بجلك كما يقال قطك الا انهم لا يقولون
بجلني كما يقولون قطني ولكن يقولون بجلي وبجلي اي حسبي قال لبيد

فمتى أهلكْ فلن احفِله ، بجلي الانَ من العيش بجلْ

هذا نصه وشمل غير هذا اسم الفاعل ولم يذكره مع اليا منصوبة او مجرورة به فيما
يلحقها النون معه وجوبا ولا جوازا وذلك يقتضي منعها معه وهو كذلك قال
الرضي وان ولي المجرد عن اللام والمقرون بها مضمر فحذف النون والتنوين
فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربنك وضاربني
في الشعر انتهى ثم قال في باب الضمير قوله وليس حاملني الا ابن حمال

شاذ سوا جعلت النون فيه للوقاية او تنوينا كما في باب الاضافة وفي التسهيل
وقد تلحق اي نون الوقاية مع اسم الفاعل وافعل التفضيل انتهى ولحقتها حملا
على الفعل بطريق التشبيه والا فلم تحفظهما من كسر لا يستحقانه ولا حفظت
عليها سكونا يستحقانه ولحوقها مع اسم الفاعل تارة يكون مع كونه ناصبا وتارة مع
كونه خافضا فالاول كقوله وليس الموافيني ليرفد خايبا والثاني كقوله
أمسلمني الى قومي شراحي يعني شراحيل فرخمه في غير الندا للضرورة وكان القياس
في الاول الموافي بتشديد اليا وفي الثاني امسلمي بتخفيفها وقال هشام في امسلمني
انما هذا تنوين لا نون وقاية وكسر لالتقا الساكنين واجاز ابو على ذلك زيد ضاربني
واليا عنده منصوبة لا مجرورة ويرده وليس الموافيني اذ لا يجتمع التنوين
مع ال واما الحاقها مع افعل التفضيل فقد استدل عليه ابن مالك بقوله
عليه الصلاة والسلام غير الدجال اخوفني عليكم وفيه ثلاثة اسيلة احدها
في اخوف فانه يقتضي ان غير الدجال خايف فان اصل افعل ان يكون من
الثلاثي المبني للفاعل وانما المعنى ان غير الدجال مخوف منه والثاني في اليا
فان افعل انما يضاف الى بعضه واليا لا تقبل ذلك والثالث في لحاق النون وجواب
هذا الاخير ان افعل هذا شبه به في التعجب وجواب الاول ان فعله اما خاف
او خيف او اخاف والجميع ممكن اما خيف فموافق للمعنى ولكن يكون من باب
اشغل من ذات النحيين ويكون الاصل اخوف مخوفاتي ثم حذف المضاف
وبهذا التقرير اندفع السوال الثاني واما خاف فعلى ان يكون من وصف
المعاني بما توصف به الذوات على سبيل المبالغة مثل شعر شاعر وموت
مايت وعجب عاجب فالاصل خاف خوفي ثم قيل خوف هذا الشي اخوف
من خوف غيره واصل الحديث خوف غير الدجال اخوف خوفي ثم حذف
الخوفان وخلفهما غير واليا فصار غير الدجال اخوفني واما اخاف فعلى ان
الاصل غير الدجال اخوف مخيفاتي ثم حذف المضاف وقد تضمن هذا
الجواب والجواب الثاني الجواب عن السوال الاول وتبين على الاوجه
الثلاثة انه لا بد من تقدير مضاف واما في الوجه الثاني فيحتاج الى

تقدير مضاف بغير **باب العلم** **قوله** العلم بفتح العين واللام في
اللغة العلامة وعلم الثوب والجبل قال الشاعر
ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات
ونقله النحويون للاسم الاتي وهو عند اهل اللغة اعم من هذا بكثير فانه ماخوذ
عندهم من العلامة فيدخل فيه كل اسم حيث كان نكرة او معرفة **قوله** جنسي
نسبة الى الجنس بان يكون موضوعا للجنس والماهية المعين باعتبار تعيينه وعلى
وجه يستفاد مع تحققه من اللفظ تحقق التعين **قوله** وشخصي نسبة
الى الشخص بان يكون موضوعا للشخص باعتبار كونه معينا معلوما كلفظ زيد
فانه وضع للذات المتشخص باعتبار كونه معينا معلوما **قوله** وهو اسم يعين
مسماه تعيينا مطلقا مراده بالاسم مقابل الفعل والحرف وقوله يعين مسماه
اي يدل على مسماه بعينه بان يكون الاشارة الى التعيين والتعريف ماخوذة
في معناه بحسب الوضع فان قلت فعلى هذا المستعملين وضعوا له ذلك
انتهى اي فالمراد بالوضع في هذا الحد هو الوضع حقيقة او تنزيلا وحكما
فانظر هذا العلامة المحقق كيف جزم بدخول علم الغلبة في هذا الحد واحتج
على هذا الجزم بان الغلبة بمنزلة الوضع فان ذلك صريح في ان هذا امر مسلوك
معروف عندهم غير منكور ولا محذور وقد يجاب بان المصنف يحتمل انه
يرى انه ليس بعلم وان اجري مجراه كما ذهب اليه ابن عصفور لا يتناول
التعريف العلم بالغلبة والمراد بها تخصيص احد المشتركين او المشتركات
بشايع على سبيل الاتفاق دون القصد كتخصيص البيت بالكعبة اذ لا
وضع فيه فيكون التعريف منقوضا بعلم الغلبة اي لا يصدق عليه قلت المراد
بالوضع الوضع حقيقة او حكما وارادة مثل هذا التعميم والتعويل عليه في
التعاريف وغيرها وجريان المسامحة بارتكابه كثيرة الوقوع في كلامهم
كما هو في غاية الوضوح لمن له تتبع وانس بصنيعهم ويؤيد ذلك بل يعينه
قول الفاضل الجامي في شرح الكافية وقد حد ابن الحاجب العلم فيها بقوله
العلم ما وضع لشئ بعينه غير متناول غيره بوضع واحد ما نصه والاعلام

الغالبة داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم
الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هولاء المستعملين
وضعوا له ذلك انتهى اي فالمراد بالوضع في هذا الحد هو الوضع حقيقة
او تنزيلا وحكما فانظر هذا العلامة المحقق كيف جزم بدخول علم الغلبة
في هذا الحد واحتج على هذا الجزم بان الغلبة بمنزلة الوضع فان ذلك صريح
في ان هذا امر مسلوك معروف عندهم غير منكور ولا محذور وقد يجاب
بان المصنف يحتمل انه يرى انه ليس بعلم وان اجري مجراه كما ذهب اليه
ابن عصفور وقوله تعيينا مطلقا اي عاريا عن قيد زائد عليه بل بمجرد
الوضع قال المرادي او بالغلبة وهذا التعريف صادق بعلم الجنس اذ يعينه
لمسماه بغير قيد كما يصرح به فالضمير ان كان راجعا للشخصي كان تعريفه
غير مانع وان كان راجعا للعلم لا بقيد كونه شخصا كان مانعا وقول
اسم يعين المسمى مطلقا ان اراد به تعريف علم الشخص فقط فهو غير مانع
لدخول علم الجنس وان اراد تعريف العلم مطلقا ففيه اعتراف بان علم
الجنس يعين المسمى مطلقا واذا كان يعين المسمى فهو معرفة معنى
ايضا فيرد على قوله اخر الباب كعلم الاشخاص لفظا وهو عم فان قيل
هذا الاعتراض مدفوع لان الناظم لا يسلم انه يعين المسمى مطلقا كقوله
كعلم الاشخاص لفظا وهو عم قلنا ثبت بالدليل انه يعين المسمى مطلقا
كما ياتي اخر الباب ثم رايت المرادي قال فان قلت العلم ضربان شخصي
وجنسي اما الشخصي فلا اشكال في صدق هذا التعريف عليه واما
الجنسي ~~واما الجنسي~~ فلا يصدق هذا التعريف عليه لانه لم يعين مسماه
لانه في المعنى شايع كاسم الجنس النكرة ولكنه جرى مجرى العلم الشخصي
في الاحكام اللفظية قلت التحقيق ان العلم الجنسي ليس كاسم الجنس
في المعنى بل هو معين لمسماه والتعريف صادق عليه وسياتي بيان هذا انتهى
فعلم الجنس دال مطلقا بلا قرينة على معين وهو الحقيقة الذهنية المتعقلة
المتحدة ولا يتناول غيرها كاسامة فانه موضوع لماهية السبع المتحدة

في الذهن باعتبار كونها متعينة معلومة يدل عليه مطلقا فعلم الجنس
معرفة لفظا ومعنى وهو الحق وان وقع للمصنف في التوضيح تبعا لابن
مالك خلافه كما سياتي ورايت الحفيد قال قوله تعيينا مطلقا اي بلا قيد الا
ان هذا الحد يصدق على علم الجنس ايضا لانه يعين مسماه بغير قيد وتعيينه
وان كان مخصوصا وهو تعيين ذي الاداة الجنسية او الحضورية الا
انه يصدق انه يعين مسماه بغير قيد الا ان يقال مراده انه يعينه تعيينا
بغير قيد وليس تعيين ذي الجنسية او الحضورية انتهى وانما سمي هذا
النوع علما لانه يرفع مسماه ويجليه كما يجلي الشي المرتفع وقوله تعيينا
مطلقا يقتضي ان مطلقا في كلام ابن مالك صفة مفعول مطلق محذوف
والتعيين للمسمى هو دلالة اللفظ عليه واطلاق الدلالة خلوها عن
قيد ضم شي الى اللفظ الدال والمتبادر من كلام ابن مالك ان مطلقا
حال من ضمير يعين اي حال كون ذلك الاسم مطلقا عن قيد ضم شي اليه
قوله فخرج بذكر التعيين النكرات وذلك لانها لا تعين مسمياتها
لانها موضوعة لشي لا بعينه اي لم يكن التعيين والاشارة اليه ماخوذين
في معناه بحسب الوضع وان كان في نفس الامر معينا معلوما نحو رجل
في رجل جاني اذ ليس معناه ان شخصا معينا معلوما جاني وان كان في
نفس الامر شخصا معينا يعرفه المخاطب بل معناه ان واحدا من افراد الرجال
جا وقد تقدم ذلك والنكرات خارجة وان حصل التعيين بقرينة المخاطب
في الخارج في فرد وقد ذكر الشاطبي ما يصرح بذلك حيث قال وخرج بهذا
القيد يعني قوله تعين المسمى النكرات كرجل وفرس اذ لا تعين مسماها
من حيث وضعت لواحد لا بعينه فاذا لا يعترض هذا التعريف بنحو شمس
وقمر لان لفظ شمس لا يعين مدلوله من حيث الوضع له ولكن التعيين
انما حصل بعد الوضع لامر عرض في المسمى وهو الانفراد في الوجود الخارجي لا
ان ذلك في اصل التسمية فليس الاسم هو المعين بل المعين التعيين في الخارج
الى ان قال فقد خرج على هذا شمس وقمر واشباههما عن تعريف الناظم

قوله

بقوله يعين المسمى انتهى قال في النهاية لم يوضع لفظ شمس لهذا الكوكب
الذي يبصر ضوءه ضوء الكواكب وينفصل به النهار من الليل من حيث هو
هو بل لكل كوكب هذه صفته ولهذا عومل معاملة النكرات في ادخال
الالف واللام عليه بل لم يجي في القران الا كذلك الا موضعا واحدا اعني لا يرون
فيها شمسا واما قولهم شموس واقمار فتنكيرها بالنظر لتكاثر مطالعها
والا فالشمس واحد والقمر واحد **قوله** ما عدا العلم من المعارف اي المعارف
التي او الشي الذي عدا العلم ومن في قوله من المعارف تبعيضية لان ما
قبلها بعض ما بعدها ولا يجوز ان تكون للبيان لانه يلزم عليه ان يكون البيان
اعم من المبين نعم يجوز ذلك بتقدير مضاف اي من بقية اقسام المعارف
قوله تعيين مقيد اي اما بقرينة لفظية او معنوية يبين به ان
التعيين المطلق هو الذي لم يقيد بقرينة **قوله** فنحو الرجل انما يعين
مسماه ما دامت فيه ال مفهوم هذه العبارة ان المعين للمسمى هو لفظ
رجل في قولك الرجل لا ال ولا مجموعهما بل ال قرينة فقط **قوله** ونحو
هذا انما يعين مسماه ما دام حاضرا اي واسم الاشارة انما يعين مسماه
ما دام حاضرا او منزلا منزلة الحاضر وان شئت قلت المراد ما دام حاضرا
حضورا عينيا او ذهنيا كهذا البيت وتلك الجنة فاذا فارقه الحضور
فارقه التعيين قال الشاطبي فان ذا مثلا وضع لشخص مفرد قريب
فهو باعتبار الحال والمحل معرفة وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف
بتلك الحال وحل ذلك المحل غير معرفة انتهى **قوله** وكذا الباقي يعني ان الباقي
من المعارف انما يعين مسماه بقرينة فنحو الذي انما يعين مسماه بالصلة
فاذا فارقته الصلة فارقه التعيين ونحو انا وانت وهو انما يعين
مسماه بقرينة التكلم والخطاب والغيبة ولك ان تقول الغيبة لا تعين
المسمى فليتامل وجه كونها قرينة وهلا جعلت القرينة تقدم المرجع
ولو حكما وقد يقال المراد بالغيبة تقدم ما يعود عليه قال الرضي
لانه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان

ذكرته ولم يتقدم مفسره بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به وتنكيره خلاف
وضعه ونحو يا رجل لمعين انما يعين مسماه بالقصد والاقبال هذا
وقال السيوطي من المهم معرفة اسما الكتب من اي قبيل هي وقد سال
بعض الفضلا ذلك واورد علي القول بانها من الاعلام الشخصية تعدد
المسمي بها في الواقع باعتبار تعدد نسخ الكتاب الواحد واجاب
شيخنا العلامة الكافيجي بان التحقيق انه لا يعتبر في تشخيص الكتاب خصوصية
المحل فحينيذ يكون المسمي به واحدا في الواقع يعني وهو الكلام المولف
المنظوم الذي صدر عن مولفه على الترتيب الذي وضعه وهو شي
واحد في الواقع وان تعددت محاله المكتوب فيها قال وقد يجاب بانه
وضع الاسم لعين ما نسخه المولف ثم وضع لما الشح عنه وضعا شخصيا
لا تحاد بينهما اتحادا تاكيد كقولك جا زيد زيد قال واما الجواب عنه بان
وضعه في معناه كوضع اسم الاشارة في معناه فلا يدفع السوال كما
تري انتهي وفي شرح الرسالة الوضعية للعلامة عصام الدين ما نصه
ما قيل اللفظ الموضوع للمشخص بالوضع العام لا ينحصر في الاقسام
المذكورة اذ اسما حروف التهجي منه وكذا اسما الكتب اقول اسما الكتب
ليس مما نحن فيه اذ الكتاب الذي هو عبارة عن الالفاظ والعبارات
المخصوصة لا تتعدد الا بتعدد التلفظ وذلك التعدد تدقيق فلسفي
لا يعتبره ارباب العربية الا تري انهم يجعلون وضع الضرب والقتل
وضعا شخصيا لا نوعيا لجعل الموضوع امرا متعينا لا متعددا فاسم
الكتاب موضوع لامر واحد ملحوظ بخصوصه فلا يكون موضوعا بالوضع
العام واما اسما حروف التهجي فموضوعات لمفهومات كليات صادقة
علي متعدد يرشدك اليه قول الصرفيين كل واو متحرك ما قبلها
تقلب الفا وقولهم كل واو وقعت رابعة فصاعدا ولم ينضم ما قبلها
تقلب يا وقولهم كل همزة ساكنة بعد همزة متحركة تقلب بما
يجانس حركة ما قبلها الي غير ذلك فان قلت اذا لم يتعدد اللفظ عندهم

يتعدد

بتعدد التلفظ ولم يعتبر ذلك التعدد فكيف يكون ما يطلق عليه اسما
حروف التهجي متعددا حتي يقال انها موضوعات لمفهومات كلية صادقة
علي متعدد قلت لانهم اعتبروا تعدد الحروف بتعدد وقوعها في الكلمات
مثلا يجعلون واو القول غير واو الرضوان فما ذكر ان التعدد المستفاد
من ادخال الكل علي هذه الاسما هو التعدد الحاصل بتعدد التلفظ مما لا
يلتفت اليه انتهي كلام العصام واما الاسما الموضوعة للعلوم كالفقه
والاصول والنحو والطب فقال السيوطي انها اسما اجناس لا اعلام اجناس
لانها تقبل الالف واللام ولا مما صار علما بالغلبة لان العلم بالغلبة يتقيد عا
اذا كان معرفا بال او بالاضافة ذكره السبكي انتهي وفي منع الموانع
لابن السبكي وها هنا بحث شريف وهو ان هذه الاسما الموضوعة
للعلوم كالفقه والاصول والنحو والطب هل هي مما صار علما بالغلبة
او هي من المنقولات العرفية للوالد فيه احتمالان والثاني اقوي
لان العلم بالغلبة يتقيد اي غالبا بما اذا كان معرفا بال كالعقبة او
بالاضافة كابن عمر ونحن نجد في العرف انه لو قال القايل فلان يعرف
فقها ونحوا وطبا فهم منه معانيها الخاصة فدل علي انها موضوعة لها
مع التنكير كما يفهم من دابة مع التنكير ذوات الاربع قال ثم اذا ثبت
انها منقولة فهي اسما اجناس لا اعلام اجناس لوجهين احدهما انها
تقبل الالف واللام ولو كانت اعلاما لما قبلتها والثاني انه قد ثبت
ذلك في دابة اذ ليست بعلم فلتكن هذه مثلها هذا كلام ابن السبكي في
منع الموانع وفي كلا الوجهين المذكورين لنفي العلمية نظر لا يخفي ومما
اورده من الامثلة يعني وبتعميم البحث يعلم ما في اقتصار الكمال
ابن ابي شريف علي نقله اختيار والده في لفظ اصول الفقه من غير
اضافة وليست العلم انما العلم المركب الاضافي ولا تدخله اللام
وقال السيد هو يعني لفظ اصول الفقه من اعلام الاجناس
لان علم اصول الفقه كلي يتناول افرادا متعددة اذ القايم منه بزيد

غير ما قام بعمرو شخصا وان اتحد معلوما م ولما احتيج الى نقل هذا اللفظ ه
عن معناه جعلوه علما للعلم المخصوص على ما عهد في اللغة لا اسم جنس له انتهى
يعني ان المتعارف عند اهل اللغة هو ان المركب اذا نقل ينبغي ان ينقل الى المعنى
العلمي ويجعل علما قال بعضهم هذا صحيح لكنه غير مطرد في اسما العلوم والكتب،
والوجه المطرد ان كل عرض علما كان او غيره يبلغ بواسطة مشخصاته حدا
لا يمكن تعدده الا بتعدد محاله فقد قوي شبهه بالشخص الحقيقي حتى قالوا
انه لا يجد كهو فالحقه اهل العرف به وجعلوا اللفظ الموضوع بازايه علما
واعترض قوله على ما عهد في اللغة بان الصواب في العرف اذ النقل في اللغة
غير معهود الا ان يراد في نقل اللغة ورد بما في التلويح ان الكتاب في اللغة اسم
للمكتوب وظاهر انه منقول اليه من معنى الكتاب كما صرح به صاحب فصول
البدايع حيث قال الكتاب لغة الكتاب ثم جعل اسما للمكتوب ثم غلب في عرف
الشرع على القران وفي شرح الفوايد لاستاذ شيخنا واعلم ان اسما العلوم
كاسما الكتب اعلام اجناس عند التحقيق وضعت لانواع اعراض تتعدد
افرادها بتعدد المحل كالقايم بزيد وبعمرو وقد تجعل اعلام شخص بالعتبار
ان التعدد باعتبار المحل يعد عرفا واحدا وهذا غايتها ان لم يكن موضوعة
للمفهوم الاجمالي كما مر فيندفع ما قيل انها جزئيات والجزئي لا يمكن تعريفه
على انهم صرحوا بان الماهية التي تتميز اجزاوها في الوجود تحديدها ببيان
تلك الاجزا الا الجنس والفصل ومثل ذلك جار في الجزئي فيشبه التعريف
فتدبر انتهى يعني يمكن بيان اجزايها المتميزة في الوجود فيمكن ان يسمى
بيانها حدا او رسما لمشابهته الحد او الرسم بذلك المعنى ولم يرد انه
حد حقيقي لاختصاصه بالكليات بالاتفاق فلا تغلط كذا كتب استاذ
شيخنا بحاشية المقام ومن العلم كل كلمة قصد بها لفظها دون معناها
قال الرضي واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك
اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا
موضوع لشي بعينه غير متناول لغيره وهو منقول لانه منقول من

مدلول هو المعنى الى مدلول اخر هو اللفظ ومنه ايضا بعض الاعداد
المطلقة وهي التي لم تقيد بمعدود مذكور ولا محذوف وانما تدل على مجرد
العدد وانما كانت اعلاما لان كلا منها يدل على حقيقة معينة دلالة
خالية من الشركة متضمنة الاشارة الى ما ارتسم به فاذا انضاف الى
العلمية سبب اخر امتنع الصرف نحو ستة ضعف ثلاثة واربعة ضعف
نصف ثمانية هذا راي الزمخشري وابن الخباز وابن مالك ونقل ابو
حيان عن بعض الشيوخ انه يصرفها قال ابن مالك ولو عومل بهذه
المعاملة كل عدد مطلق لصح يعني ان يجعل علما قال ولو عومل بذلك
غير العدد من اسما المقادير لم يجز لان الاختلاف في حقايقها واقع
بخلاف العدد فان حقايقه لا تختلف ونعني بالاختلاف ان الرطل
والقدح مثلا يختلف باختلاف المواضع ثم رايت الرضي قال وقال
ابن جني في سر الصناعة وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد
اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدودات كانت اعلاما فلا تنصرف
ان انضم الى العلمية سبب اخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين
وماية ضعف خمسين قال المصنف يعني ابن الحاجب الظاهر ان جار
الله اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدا
فلولا انه علم لكنت مبتديا بالنكرة من غير تخصيص وايضا فان المراد
به كل ستة فلولا انه علم لكنت مستعملا مفرد النكرة في الايجاب
للعموم قال ونعم ما قال وجه ضعفه انه يودي الى ان تكون اسما
الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل
خير من امراة اي كل رجل وذلك جار في كل نكرة قامت قرينة على ان
الحكم غير مختص ببعض من جنسها فجوز الابتدا بالنكرة ههنا لكونها
للعموم وقد جات النكرة غير المبتدا ايضا في الايجاب للاستغراق
لكن قليلا كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت وقوله ونفس وما سواها
ومنه ايضا اسما الايام فان مذهب الجمهور انها اعلام توهمت فيها

الصفه فدخلت عليها ال التي للمح الصفه كالحارث والعباس ثم
غلبت فصارت كالدبران فالسبت مشتق من معنى القطع والجمعة من
الاجتماع والثاني والثالث والرابع والخامس وخالف المبرد فقال انها
غير اعلام ولاماتها للتعريف فاذا الغيت صارت نكرات ومنه ايضا
ابو جادٍ وهَوّازٌ وحُطّيٌّ وكَلَمُونٌ وقرشيات قال الرضي
وسيبويه جعل ابا جادٍ وهوازًا وحُطّيًا بيا مشدده عربيات
فهي اذن منصرفه وجعل سَعْفَصَ وكلمونَ وقرشياتَ اعجميات
فلا ينصرف للعجمة والعلميه وانما جعل الاول عربيه لان ابا جاد مثل
ابي بكر وجاد من الجَوَاد وهو العطش وهوازٌ من هوز الرجل اي
مات وحطي من حط يحط قال المبرد ويجوز ان تكون كلها اعجميات
قال السيرافي لا شك ان اصلها اعجميه لانها كان يقع عليها تعليم الخط
بالسريانيه وقرشيات يدخلها التنوين كما في عرفات وتعريفها من حيث
كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل نحو اكتب كلمونَ اي هذا اللفظ
او هذه الكلمة انتهى كلام الرضي قال سحنون سمعت حفص بن غياث
يحدث ان اباجاد اسما الشيطان القوها على السنة العرب في الجاهليه
فكتبوها قال قال محمد وسمعت بعض اهل العلم يزعم انها ولد سابور
ملك فارس امر من كان من العرب الذين كانوا في طاعته ان يكتبوها
فلا ارى لاحد ان يكتبها فانها حرام وعن ابن عباس رضي الله عنهما
انه سيل عن قوم ينظرون في النجوم ويقولون اباجد فقال اولئك
لا خلاق لهم وقال بعض ائمتنا ولا يجل تعليم ابجد هوز حروف
الجمل قال الرضي واعلم انه يكنى بفلانٍ وفلانه عن اعلام الاناسي
خاصه فيجريان مجرى المكنى عنه اي يكونان كالعلم فلا يدخلها
اللام ويمتنع صرف فلانه كما يجري افعل بمعنى احمق مجرى المكنى
عنه اي يكونان كالعلم فلا في الامتناع من الصرف على ما مر ولا يجوز
تنكير فلان كسائر الاعلام فلا يقال جاني فلان وفلان اخر اذ هو

مو موضوع لكناية عن العلم واذا كني عن الكنى قيل ابو فلان وام فلان واذ
كني بفلان وفلانه عن اعلام البهايم اسما كانت او كنى ادخل عليهما لام التعريف
فيقال الفلان والفلانه وابو الفلان وام الفلانه لقصد الفرق وكان
كناية اعلام البهايم اولى باللام من كناية اعلام الاناسي لان انس الانسان
بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهايم فكان فيها نوع تنكير قال ابن
السراج وتبعه المصنف يعني ابن الحاجب ان لفظ فلان لم يات الا حكايا
كقوله تعالى يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منقوض بما روى
الاصمعي عن مرار العبسي سكنوا شبيثا والاحص واصبحت • نزلت
منازلهم بنو ذُبْيانِ • واذا فلان مات عن اكرومة • رقعوا معاوز فقده
بفلان وبقول معن بن اوس المزني •
• اخذت بعين المال حتى نهكته • وبالدين حتى ما اكاد أُدانُ •
• وحتى سالت القرض عند ذوي الغنا • ورد فلان حاجتي وفلان •
ويكنى بهن وهنة مفتوحة العين وهنْتٌ ساكنتها عن اسم الجنس غير
العلم فلذا انصرف هنه ويدخل جميعها باللام واذا سكنت النون فتا
التانيث مبدلة عن اللام كما في اخت وبنت وسكنت العين ليوذن
بان التا ليست لمجرد التانيث لان تا التانيث يفتح ما قبلها قيل
وقد يكنى بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد
• الله اعطاك فضلا من عطيته • على هن وهن فيما مضى وهن
يعني عبد الله وحسنا وابراهيم بني حسن بن حسن وكانوا وعدوه
شيا فاخلفوه هذا والظاهر انه كنى عن الحسن اي على لييم ولييم
ولييم حوشوا عن ذلك ومنه يا هناه للمنادي غير المصرح باسمه
تقول في التذكير ياهن ويا هنان ويا هنون وفي التانيث يا هنت
ويا هنتان ويا هنات وقد يلي اواخرهن ما يلي اواخر المندوب
وان لم تكن مندوبه تقول يا هناه بضم الها في الاكثر وقد تكسر
كما ذكرنا في المندوب وهذه الها زايد في السعة وصلا ووقفا

مع الها في الاصل ها السكت كما قال يا من حباه بجمال ناجيه وقال يا رب يا رباه
اياك اسال في حال الضروره هذا قول الكوفيين وبعض البصريين وعلى راي
اكثر البصريين ثبوت الها وصلا في السعة اعني في هناه مضمومة ظنوا انها
لام الكلمة التي هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو ابدا الها في كسا وان لم يستعمل
هنا كما ابدلوا في اياك فقالوا هياك ومجي الكسر في ها هناه يقوي مذهب الكوفيين
وايضا اختصاص الالف والها بالندا وايضا لحاق الالف والها في جميع تصاريفه
وصلا ووقفا على ما حكى الاخفش نحو يا هناه ويا هنانيه كما مر في المندوب
ويا هنوناه ويا هنتاه او يا هنتانيه او يا هنا تاه ويكنى بهنيت عن
جامعت لانه ونحوه من الافعال المستهجنه والقياس هنوت لان لامه
واو بدليل هنوات الى هنا كلام الرضي وفي تهذيب الاسما واللغات
للنووي انه وقع في الحديث بغير لام فيما لا يعقل اخرج ابن حبان
والبيهقي وابو يعلى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال ماتت شاة
لسودة فقالت يا رسول الله ماتت فلانه يعني الشاة الحديث وقال
في النهاية هن وهنه كناية عن نكرة عاقل وغيرها قل ويصرفان
ويثنيان ويجمعان تقول هندي هنيه اي جويرة وهني اي غلام
وعنده هنوات زادغيره ويعرفان باللام فيقال الهن والهنه قال
بعضهم فلان وفلانه وهن وهنه اعلام كني بها عند النسيان او قصد
الابهام ولمكان الغرض من الكناية الستر كثرت الكناية عن الفرج بهن
وعن فعل الجماع بهنيت وكذا عن مقدماته وكنوا عن الحديث الذي
يراد كتمانه وعن احاديث مجموعة غير معلومة عند المخاطب
بكيت وذيت بفتح التا منهما وكسرها وضمها وبذية بتشديد اليا
والفتح وكذا ثم كذا تذكر مكررة ويقال كيت وكيت وذيت وذيت
وكيت وكيت وذيت وذيت مكررا بعطف ودونه فصل
قوله ومسماه نوعان اي افراد مسمى العلم الشخصي نوعان معرفة
اولو العلم عدل اليه عن اولي العقل ليدخل فيه اسما الباري تعالى

والعجب

والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكر مع انه يستحيل اتصافه تعالى
به واعلام اولي العلم اسما الملايكة والجن والانس ومنها اسما الله تعالى
قوله من المذكرين والمونثات يبطل ما لاجله عدل عن اولي العقل
الى اولي العلم من دخول ما لا يصح استعمال العقل فيه ويخرج ما لا
يوصف بتذكير وتانيث كالملايكة والظاهر ان من اعلام المذكورين
من اولي العلم اعلام الخنثى فان الضماير العايده عليه ياتي بها مذكرة
وان اتضحت انوثته لان مدلوله شخص صفته كذا وكذا اي له فرج
او ثقبة يبول منها وهو بالمثلثة ماخوذ من تخنث الطعام اذا
اشتبه امره فلم يخلص طعمه المقصود وشارك طعم غيره فسمي الخنثى
بذلك لاشتراك الشبهين فيه والفه للتانيث فيكون غير منصرف
والظاهر ايضا ان صفته تجمع بالواو والنون كما سبق والغالب
استعمال المذكر والمونث في اللفظ كزيد وفاطمه لا في المعنى كما هنا فان
الغالب فيه الذكر والانثى قوله كجعفر قال مكي اسم للنهر الكبير
وقال الجاربردي الصغير ثم نقل للعلمية على مذكر قوله كخرنق
بكسر الخا المعجمة والنون وهو علم منقول عن ولد الارنب لامراة من
شعرا العرب وهي اخت طرفة ابن العبد لامه قال ابو عبيدة
وهي خرنق بنت عفان من بني سعد بن ضبيعة رهط الاعشى انتهى
قوله ما يولف خرج به ما لا يولف فان الغالب ان توضع الاعلام
لجنسه لا لاحاده لابي الحارث واسامة للاسد وابن جعدة
وذوالة للذيب وقد توضع الاعلام لاحاده لا لجنسه وقد
وضع قليل من الاعلام الجنسيه لما يولف من الاعيان نحو هياه
ابن بيان للمجهول العين والنسب وهذا المثال لا يستعمل
استعمال ذي الاداة الحضورية لان حضور الشي ينفي جهالة
عينه فلم يبق الا ان يستعمل استعمال ذي الاداة الجنسية
فيقال هيان بن بيان لا تقبل روايته وهذا الحديث يرويه

يرويه هيان ابن بيان اي يرويه مجهول العين والنسب وهو من اسما
الاضداد لان المجهولات مستصعبة خفية لا مبينة بينة **قوله**
كالقبايل جمع قبيلة ولا يخفي انها من اولي العلم اذا القبيلة نوع من
الناس فلو قال ما يولف من غيرهم كالبلدان لاجاد **قوله** كقرن
بفتح القاف والواو وهو اسم قبيلة من مراد ابوهم قرن بن ردمان
ابن ناجية ابن مراد واليه ينسب اويس القرني رضي الله تعالى
عنه واما قرن المنازل فبسكون الرا وفتح القاف بلا خلاف
وغلطوا الجوهري في فتحها وفي زعمه ان اويسا رضي الله تعالى عنه
منسوب اليه وقرن المنازل علي مرحلتين من مكة وهو جبل
واصله الجبل الصغير المنقطع عن الكبير وممن غلط الجوهري
ابن بري وقال ايضا اي لا خلاف في غلطه ثم حكي القاضي
عياض عن القابسي تصحيح التحريك وانهما موضعان متقاربان
فمن سكن اراد الجبل المشرف علي الموضع ومن حرك اراد الطريق
الذي يفترق منه فانه موضع فيه طرق متفرقة وفي المفهم للقرطبي
هو بسكون الرا وقد فتحها بعضهم والاول اعرف ويسمي قرن
المنازل وقرن الثعالب وهو غير مضاف ايضا **قوله** كعدن
بفتح العين والدال المهملتين علم بلدة بساحل اليمن **قوله**
والخيل اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو
فرس **قوله** كلاحق علم فرس كان لمعاوية ابن ابي سفيان رضي الله
تعالي عنه **قوله** والابل الجمال وهي بكسر الموحدة وتسكن للتخفيف
ولا واحد لها من لفظها وهي مونثة لان اسما الجموع التي لا واحد
لها من لفظها اذا كانت لغير الادميين لزم تانيثها وتصغيرها
ابيلة كغنيمة ونحو ذلك والجمع ابال كجمال والنسبة ابلي بفتح
الموحدة استثقالا لتوالي الكسرات وحكي الاخفش ان بعضهم
قال واحدها ابول مثل عجول وبعضهم قال ابيل قال الاخفش

ولم

ولم اجد العرب تعرف لها واحدا وقال ابن سيدة هو اسم واحد
يقع علي الجمع ليس بجمع ولا اسم جمع انما هو دال علي الجنس **قوله**
كشذقم بالذال المعجمة علم علي جمل كان للنعمان بن المنذر واليه
تنسب الابل الشذقمية **قوله** والبقر اسم جنس الواحد بقرة
للذكر والانثي ويقال في الواحد ايضا باقورة والبيقور والبقير
والبقرات كلها بمعني البقر وهي مشتقة من بقرت الشي اذا
شققته لانها تبقر الارض بالحراثة ومنه قيل لمحمد بن علي بن
الحسين الباقر لانه بقر العلم ودخل فيه مدخلا بليغا **قوله**
كعرار بفتح العين والرا المهملتين علم علي بقرة مبني علي الكسر
وفي المثل باءت عرار بكحل وكحل بفتح الكاف وسكون الحا علم
بقرة ايضا وهو من امثال العرب يقال في القاتل اذا قتل بقتيله
واصله في بقرتين اسم احداهما عرار والاخري كحل تناطحتا فماتتا
ثم صار مثلا فيما ذكر **قوله** والغنم اسم جنس مونثة لا واحد
لها من لفظها يطلق علي الذكور والاناث ويطلق علي الضان
والمعز صغارها وكبارها سميت غنما من الغنم وهو بضم الغين
واسكان النون والغنيمة وهي الربح والفضل لان صاحبها يربح
ويغنم **قوله** كهيلة علم لعنز لبعض نسا العرب **قوله**
والكلاب كواشق الكلاب جمع كلب وواشق علم لكلب
فصل **قوله** الي مرتجل قال الرضي والمرتجل ما لا معني له
في الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اي اخترعها من غير روية
وهو من ارتجل الامر كانه فعله قايما علي رجله من غير ان يقعد
متانيا فيه **قوله** وهو ما استعمل من اول الامر علما اي علم
استعمل من حين وضعه علما ويرد علي تعريف المصنف
انه غير مانع لصدقه بما استعمل علما ثم نقل علما ايضا كاسامة
فانه استعمل علم جنس ثم نقل علم شخص مع انه منقول لا مرتجل

وفي شرح المطالع ان المرتجل ما نقل لا لمناسبة اي بين المنقول
اليه والمنقول عنه وعليه يظهر القول بان الاعلام كلها مرتجلة
واما علي ما فسره المصنف المرتجل فهو مشكل جدا للقطع بان من
الاعلام ما استعمل قبل العلمية لغيرها كذا قاله شيخنا وسياتي ان
القايل بذلك فسره بما يظهر عليه وسياتي وقوله استعمل فيه اشعار
بانه لابد في العلم من انه يستعمل وعبارة التفتازاني العلم ما وضع
لمسمي مع جميع مشخصاته فظاهره عدم اشتراط استعماله ويرد
على تعريف السعد امور منها انه يلزم ان يصير مجازا عند تبدل
المشخصات ويمكن الجواب بان المعتبر نوع المشخصات لا اشخاصها
ومنها انه لا يتاتي فيمن سمي ولده الذي لم يره فانه لا يطلع
علي جميع مشخصاته والذي يتعلقه حين التسمية من احواله لا
واوصافه امور كليه لا تفيد تشخصه لان ضم كلي الي كلي اخر لا يفيد
تشخصه وايضا المشخصات قد تتبدل فيزول ما كان عند
التسمية وتحدث بعد ذلك مشخصات اخر فان صفاته عند الطفولية
ثم عند الشبوبية ثم عند الكهولة ثم عند الشيخوخة متغايرة
فلا يمكن اعتبار جميعها واعتبار بعضها يوجب زوال العلمية عند
زواله والجواب عن الاول انه لا يتعين في الوضع لشي مع جميع مشخصاته
ملاحظة المشخصات بالوجه الجزئي بل يكفي ملاحظتها بوجه كلي
بحيث ينحصر في ذلك الجزئي وعن الثاني ان المراد المشخصات
المشتركة بين سائر احواله التي بها تحقق جزئيته وبمنع تصوره
من وقوع الشركة فيه دون ما تبدل ولا شك ان له احوالا لازمه
له في سائر احواله مشخصة له بمنع الاشتراك فيه فتلك الاحوال
هي المعتبرة في الوضع دون غيرها مما ليس كذلك ثم يرد علم الجنس
فان وضعه لا يعقل انه مع جميع المشخصات الا ان السيد
الشريف اجاب بان الكلام فيما علميته حقيقيه وهو علم الشخص

بخلاف

بخلاف علم الجنس لان علميته حكمية حتى صرح النحاة بان علمية الجنس
انما تعتبر عند الضرورة ويمكن ان يجاب بانه اعتبر في علم الجنس
مشخصاته الذهنية **قوله** كادد لو جعل مشتق عند سيبويه من
المود وهو الحب فهمزته بدل من الواو وعند غيره من الاد بفتح
الهمزة قبيلة من اليمن وهو ادد بن زيد بن هلال بن سبا بن
حمير **قوله** وسعاد لامراة لم تستعمل هذه البنية في النكرات
واستعملت مادة س ع د في السعد والساعد والسعدان
وغير ذلك وانما كان ادد وسعاد من المرتجل لان كلاهما لم
يستعمل قبل العلمية لغيرها ثم العلم المرتجل اما مقيس بان يكون
موافقا حكم نظيره من النكرات وامثلته كثيرة واما شاذ بان
يكون مخالفا لحكم نظيره من النكرات اما بفك ما يدغم نحو محبب
فقياسه الادغام لانه مفعل لا نتقام ح ب وظن ابو حيان
ان التقسيم المذكور للعلم من حيث هو فاعترض على ابن مالك
في التسهيل بانه فاته ادغام ما يفك نحو معد فان ميمه اصلية
لحقه معدد لانه ملحق بجعفر ودفع بان الضمير في قول التسهيل
وهو اما مقيس واما شاذ عايد الي العلم المرتجل وذلك لان معدا
منقول لا مرتجل وقد وقع في المنفصل ما يقتضي ان محل التقسيم
هو المرتجل لا مطلق العلم واما بفتح ما يكسر نحو موهب وموظب
فان القياس كسر العين لان ذكر حكم كل معتل فاوه واو وعينه
صحيحه نحو موعد وموعدة ولا يصح ادعا انه وزنه فوعل اذ ليس
في كلام العرب رهب ولا رظب واما بكسر ما يفتح نحو معدي
كرب والقياس فتح الدال كمرمي وفي المبهج لابن جني قال احمد
ابن يحيي هو من عداه الكرب اذا جاوزه وانصرف عنه وهو
شاذ لمجيئه علي مفعل بالكسر مع كون لامه معتله وبابه مفعل
ومثله ماوي الابل ونوهم الفراء ان ما في العين من هذا وليس كذلك

لان ميمه اصلية واما بتصحيح ما يعل نحو مدين وقياسه مدان ومكوزه
وقياسه مكازه وحيوة وقياسه حيه لما سياتي في التصريف واما
باعلال ما يصح نحو دارات وماهان والقياس دوران وموهان بالتصحيح
نحو الجولان والطوفان وسياتي في كلام الرضي ما يزيدك وضوحا قوله
ومنقول وهو الغالب تقسيمه الى مرتجل ومنقول هو المشهور وزاد
الاكثرون وقيل الاعلام كلها منقولة ولا يضر جهل اصلها وهو ظاهر
مذهب سيبويه فيما حكي وقيل كلها مرتجله وهو راي الزجاج
والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل اخر الى هذا
وموافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد قال ابو حيان والتقسيم
انما هو بالنسبة الى الاعم الاغلب والا فما هو علم بالغلبة لا
منقول ولا مرتجل وحكاه ابن قاسم بصيغة قيل وتلك عادته
في ابحاث شيخه ابي حيان فنظا بره ان ذكر من تفرد انه قوله
وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها اي في غيرها واللام في العلمية
لتعريف الحضور فلا نجد منقضا ولما استعمل قبل العلمية الحاضرة
في علمية اخرى كاسامة علما لشخص فانه استعمل علم جنس ثم
نقل علم شخص قال الحفيد قال صاحب اللب هو ما وضع
قبل العلمية لغيرها فان فرعنا على كلام الشيخ بعيش الموضع كان
الموضوع الذي لم يستعمل ثم سمي به لا يسمي منقولا وعلى كلام صاحب
اللب يكون منقولا انتهى قال الرضي وما كان مشتقا من
تركيب مستعمل لكن غير للعلمية بزيادة حرف كعنطفان من غطف
العيش اي سعته او نقصانه كثمر مع تغيير الحركة كان اولا فهو ايضا
مرتجل اذ الغطفان منقولا من مسمى الى اخر وان كان مشتقا واما ان
غيرما هو ثابت في الجنس ما يفك الادغام كما في محبب اسم رجل
والقياس محب وليس من تركيب نحب كتردد ومهدد لان هذا
التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب لارض وموهب

لرجل

لرجل والقياس كسر العين لموعد وموضع وليسا على فوعل من مظب وهب
لانهما لم يستعملا في كلامهم واما بكسر المفتوح كمعدي كوب من قال
اصله معدي كمقري ومرمى لمعدي واما بتصحيح ما يعل كموزة
لرجل ومريم وليس بفعولة وفعيل من مكر ومرم لعدم استعمالهما
واما مدين فيجوز ان يكون من مدن اي اقام واما باعلال ما يصح كحيوه
لرجل والقياس حية لانه عند سيبويه عينها ولامها يا والحاوي
والحوا البساتين تركيبها بل حوي اي جمع تجمعه لهامن سقطه وعند
غيره اصل حية حويه لقولهم الحاوي والحوا فلبت العين الى موضع
اللام في حيوة عندهم فالكلام لهذه التغييرات عند النحاة تصيير
مرتجله لانها لم تستعمل في الاجناس مع هذه التغييرات ولو قيل
بنقلها والتغيير اما مع النقل او بعده في حال العلمية كما في شمس مجاز
قوله ونقله من اسم الخ نقله مبتدا خبره من اسم وقوله اما
لحدث نعت اسم والحدث هو المعنى القايم بغيره والعين هو المعنى
القايم بنفسه وليس هذا التقسيم حاصلا لمبقا المنقول من مركب
تركيب اضافة او مزجي او وصفي ومن اسم صوت كببة كقولها
لانكحن ببة جارية خدبة مكرمة محبة تحب اهل الكعبة وخب
بفتح التا وكسر الجيم اي تغلبهم حسنا وببة لقب لعبد الله ابن
الحرث بن نوفل منقول من الصوت الذي كانت امه ترقصه به وهو
صبي وقال ابن خالويه ان ببه هو الغلام السمين وعلى هذا
فالنقل من صفة لا من صوت قال ابن مالك وهو الفصيح وفي الصحاح
بقال للاحمق الثقيل ببة ومن فعل الامر نحو اصمت لبرية معينة
وقيل هو علم جنس لكل مكان قفر كاسامة تقول لقيته بوحش
اصمت وببلد اصمت والوحش المكان الخالي قال الرضي وكسر
ميم اصمت والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها
عند النقل تبعا لنقل معانيها كما قيل في شمس ابن مالك شمس

بضم السين وسياق الكلام على اصناف ايضا قال في البسيط العلم المنقول
ينحصر في ثلاثة عشر نوعا ولا دليل على حصره سوى استقرا كلام
العرب المنقول عن المركب كتابط شرا وشاب قرناها وعن الجمع نحو
كلاب وعن التثنية نحو طيبات وعن مصغر كحميد وسهيل وزهير
وحريث وعن منسوب كربعي وصيفي وعن اسم عين كثور واسد
للحيوانين وجعفر لنهر وعمود لواحد عمود الانسان فانه نقل
من حقيقة عامة الى حقيقة خاصة وعن اسم معنى كزيد واياس
مصدري زاد واس اياسا اعطي وليس هو مصدر يا بس مقلوب
ييبس لان مصدر المقلوب ياتي على الاصل وعن اسم فاعل كمالك
وحارث وحاتم وفاطمة وعائشة وعن اسم مفعول كمسعود ومظفر
وعن صوت كببه وعن الفعل الماضي كشمر وعثر وخضم ولا خامس
لها على هذا الوزن وكعسب وعن المضارع كيزيد ويشكر ويعمر
وتغلب وعن الامر وقد جاء عنهم في موضعين احدهما اسمي بفعل
الامر من غير فاصل في قولهم اصمت قيل ينبغي ان يزاد المنقول
من صفة مشبهة كجذع وحد بحد وشيخ وضعيف ومن افعل التفضيل
كاحمد فانه اولى من نقله من المضارع قوله كزيد وفضل اي
علمين لرجلين وزيد في الاصل مصدر زاد يزيد زيدا او زيادة
وفضل في الاصل مصدر فضل يفضل فضلا فهو فاضل قوله
كاسد وثور اي علمين لرجلين والاسد في الاصل موضوع للحيوان
المفترس اي الذي من شانه الافتراس لكن الافتراس ثابت لغير الحيوان
المشهور الا ان يراد بالافتراس ما لا يوجد في غيره اي يدعي اصالة
الافتراس فيه دون غيره ويراد الافتراس اصالة او يراد بالاسد
كل حيوان مفترس كالذئب والكلب العقور والثور في الاصل اسم
للذكر من البقر وجمع الثور ثيرة وثيران والانثى ثورة سمي
ثورا لانه يثير الارض قاله الزمخشري في تفسير سورة الروم

قوله

قوله واما من وصف الوصف اسم يدل على ذات لم تكن معينة اصلا
وحلة من احوالها فيصح اطلاقه على كل متصف بتلك الحال كاحمر
اي ماله حمرة قوله اما الفاعل المراد به هنا ما قام به وصف فيتناول
مدلولي اسم الفاعل والصفة المشبهة وافعل التفضيل وقد اشار
الى ذلك بالامثلة قوله من فعل اي فقط قال الرضي واذا نقلت
الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وان
جعلتها اسم ذلك اللفظ سوا كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر
الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض وليت
حرف تمن وقد يجي معربا نحو ليت بنصب وترفع قال ليت شعري
وابن مني ليت ان ليتا وان لوا عنا فان اولتها بالمذكر كاللفظ فهو
منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة فان ثلاثيا ساكن
الوسط كليت فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر او ثلاثيا
متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثنائية
وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت الثاني اذا كان
حرفا صحيحا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلتها علما لغير اللفظ فانك
لا تضعف ثانيها بل تقول جاءني كم ورايت كنا ومررت بمن مخففين
فيجعل من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد فلذا تقصره
على كمى كيدية وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لان العرب
لم يوضع عليه اقل منه ثلاثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه
اكثر حذفا من غيره وانما جعلتها من باب يد اي من ما حذف لامه
نسيا لا من باب عصا لانه لم يكن لها لام في الوضع وكان الغالب جعلها من
باب يد اي ما جعل لامه بالحذف كانه لم يوضع اول وتقول على الاول
الكثرين من الكم ومن الحل مشددتين وذلك لانه لم ينتقل بالكلية
وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه
ليصير على اقل اوزان المعربات واما المنقول بالكلية اي المجهول

على لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا
في اللفظ والمعنى واذا كان ثاني الثنائي حرف علة وجب تضعيفه
اذا اعربته سواء جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفي ولا وهو وهي
تقول هذا لوٌّ وفيٌّ ولاءٌ زدت على الف لا الفا اخرى وجعلته همزة
تشبيها برداءٍ وكساءٍ وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت
بلا زيادة حرف اخر سقطت حرف العلة فالتنوين فبقي المعرب
على حرف ولا يجوز وكذا لو الحقناه بالكلمة او سمينا به المراة ومنعنا
الصرف وجب التضعيف لانا لا نامن من التنكير فيجي التنوين
اذن وحكي عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المجتلبة بعد
حرف العلة الثانية همزة بكل حال نحو لوء وفيء ولاء والاول اي
التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبي وتقدم لذلك تتمة
ثم قال واذا سمي بفو قال الخليل تقول فم لان العرب قد
كفتنا امر هذا لما افردوه فقالوا فم فابدلوا الميم مكان الواو
ولولا ذلك لقلنا فوه برد المحذوف كما هو مذهب سيبويه في
ذو اذا سمي به فانه تقول هذا ذوى كقوى بناء على ان عينه
متحركة وقال الخليل بل تقول ذوٌ فعل بقلب الواو بالسكون العين
على ما هو من مذهبهما في باب الاضافة ذا جاز الزجاج في ذو اذا
سمي به ان يقال فوه ردا الى الاصل ولا يجوز تشديد حرف العلة كما
سدد في هو لان رد الاصل اولى من اجتلاب الاجنبي وان سميت
مونثا بفو كان كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذي مر في باب غير
المنصرف وان سميتها بفي فهو كما لو سميتها بهند جاز الصرف
وتركه انتهى ما اردنا منه وتقدم لذلك تتمة **قوله** كشمر بزنة
تشديد الميم وهو ممنوع الصرف لان فيه العلمية ووزن الفعل
قال في الصحاح وشمر ازاره رفعه يقال شمر عن ساقه وشمر في امره
خف والتشمير الارسال ومنه شمرت السفينة ارسلتها **قوله**

او

او مضارع قال الحفيد سكت عن الامر وفيه خلاف فمنهم من يقول
سمي به ويمثل له باصمت ومنهم من يقول لم يسمع وينازع في اصمت من جهة
كونه فعل امر وقال لا جائز ان يكون اصمت فعل امر لانه لو كان فعل امر
لكان اما من اصمت واما من صمت فان كان من اصمت فيكون من اصمت بفتح
الهمزة لا بكسرها وان كان من صمت فيكون اصمت بضم الهمزة والعين
لان المضارع صمت يصمت بضم العين وهذا ينفي فتح الهمزة وفيها
مع ضم العين فانتفى ان يكون امرا لانه لم يسمع من الماضي الا صمت ولكنهم
غيروا حركة عين المضارع بالكسر فتبعها حركة الهمزة ليكون التغيير
في اللفظ دليلا على التغيير في المعنى وقال بعضهم
انما سمي به مع التغيير ورد بانه قد سمي به وحش اصمت على انه معرب اعراب
ما لا ينصرف والجمل لا تعرب وانما تحكى واعلم ان اصمت علم على برية
وقد تلحقه التاء فيقال اصمتة فارقة بين المنقول عنه والمنقول
اليه لا للتانيث انتهى ما اردناه منه وتقدم كلام الرضي **قوله** واما
من جملة صفة صريح في ان الجملة من المنقول فتشكل عبارة الناظم
لانه جعل الجملة قسيم المنقول قال ابن طبي وهو اي **قوله** وجملة
معطوف على منقول اي ومنه جملة يريد ما اصله الجملة وهي الكلام
المستقل ويلزم من ذلك ان يكون العلم الذي اصله جملة منقولا كالمنقول
في المفردات فيقع بحسب الظاهر التداخل لان تقدير الكلام فمنه منقول
ومرتجل وهذا فاسد والعذر عنه قد تقدمت الاشارة اليه وهو ان
الذي ذكره اولا هو المفرد لا غير بمعنى قوله ومنه منقول اي منه مفرد منقول
ولو صرح بذلك لم يكن في جعله قسيما للجملة اخلال فحاصل الكلام
فمنه مفرد وهو ينقسم الى منقول ومرتجل ومنه جملة والجملة لا تكون الا
منقولة وهذا كلام صحيح وايضا فان المنقول عبارة اصطلاحية وانما
يطلقها ارباب الصناعة على المفردات لا على المضاف ولا على الذي
تركيبه اسنادا او مزج ولذا لما تكلم ابن جني على المنقول والمرتجل

وأقسامها خص ذلك بالمفرد ثم لما تكلم أتم الكلام عليها أتى بتقسيم المضاف
والمركب والجملة قياسا جرى الناظم على اصطلاحهم ولا مشاحة في
الاصطلاح قوله كيشكر من يشكر زيد وهو معرب ممنوع الصرف
العلمية ووزن الفعل كشمر وأما المنقول من نحو ضرب وقام فمعرب
منصرف قوله إما فعلية قد تكون فاعلها ضميرا وهو إما بارز
كما طرقا علم مفازة قال الشاعر على أطرقا باليات الخيام أو استتر
كما في قوله نبئت أخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد ومنه
أصمت علم مفازة أي أشلي سلوا فيه بانت وبانت بها بوحشى إصمت
في أصلابها أود وقد يكون اسما ظاهرا كما ذكره المصنف قوله
كشاب قرناها أي ذو أبتار اسمها قوله وليس في المنقول
من اسمية بمسموع ولكنهم أي النحاة قاسوه قال ابن مالك في
شرح التسهيل ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدا أو خبر
ولا من فعل أمر دون إسناد إلا أصمت اسما للفلاة الخالية فان
من العلماء من زعم أنه منقول من الأمر بالصمت وذلك عندي غير
صحيح قال الحفيد فان قيل إذا لم يكن مسموعا من كلامهم كيف
يكون قسما من أقسام المنقول وهو قال في تقرير المنقول ما استعمل
قبل العلمية لغيرها مع اشتراط التسمية به قوله وعند سيبويه
الأعلام كلها منقولة وعن الزجاج كلها مرتجلة عبارة بعضهم وذهب
بعضهم إلى أن الأعلام كلها منقولة وليس فيها شيء مرتجل وقال
إن الوضع سبق ووصل إلى المسمى الأول وعلم مدلول تلك اللفظة
في النكرات وسمي بها وجهلنا نحن أصلها فتوهمنا شيء سمي بها من
أجل ذلك مرتجلة وذهب الزجاج إلى أنها كلها مرتجلة والمرتجل عنده
ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى هذا ولذلك لم يجعل ال
في الحارث زائدة وعلى هذا فيكون موافقتها للنكرات بالعرض لا
بالقصد حكى هذا الخلاف أبو حيان وقال قبله المنقول هو الذي

يحفظ



يحفظ له أصل في النكرات والمرتجل هو الذي لا يحفظ له في النكرات وقيل
المنقول هو الذي سبق له وضع في النكرات والمرتجل هو الذي لم يسبق
له وضع في النكرات فخلى قوليه ويؤخذ من تقريره لكلام الزجاج
قول ثالث في حد المرتجل أنه ما لم يقصد في وضعه النقل من
محل آخر إلى هذا فصل قوله وينقسم أيضا إلى مفرد الخ يعني
أن العلم ينقسم بالنسبة إلى اللفظ إلى مفرد وإلى مركب كما أنه ينقسم
بالنسبة إلى وضعه إلى مرتجل ومنقول قوله وإلى مركب قال
شيخ شيخنا هذا القسم دخوله في العلم على سبيل المجاز دون الحقيقة
إذ المركب هو ما دل جزؤه على جزء معناه ولا شيء من الأعلام كذلك
فهي كلها مفردة نعم تتصف بذلك باعتبار أصلها المنقولة هي عنه
مجازا انتهى وقد يقال مرادهم بالمركب ما كان مركبا في أصله وقد
قال ابن الناظم ومن العلم جملة ويراد بها ما كان في الأصل مبتدا
وخبرا وفعلا وفاعلا
وهو ثلاثة أنواع
قال شيخ شيخنا فيه نظر انتهى قال شيخنا يجوز أن يريد الشيخ بوجه
النظر عدم الانحصار في الثلاثة لأن الاسم العامل عمل الفعل مع
معموله نحو ضارب زيدا أو حسن وجهه خارج عن الثلاثة بناء
على أن المراد الإسنادي الأصلي بدليل قوله وحكم الحكاية والأفعال
حكايته هنا ولأن التابع مع متبوعه كما سيأتي من أقسام المركب وهو
خارج عن الأقسام الثلاثة بلا نزاع انتهى ولم يذكروا المركب من
فعلين لعدم وقوعه ثم رأيت الحفيد قال كان عليه أن يذكر بقية
المركبات وهو المتضمن معنى الحرف سواء كان واو العطف أو غيره مثال
الأول خمسة عشر إذا سمي به ومثال الثاني بيت بيت من قولهم هو
جاري بيت بيت فإن في كل منهما مذهبين أحدهما استصحاب بنائه
والثاني إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتركيب انتهى ولا يرد
عليه ما تركب من حرفين كإنما أو حرف واسم نحو حيثما ويا زيد أو من

حرف وفعل نحو قد قام لانها اذا سمي بها حكيت كالجملة فالتحقت بها
واما المركب الوصفي كزيد القايم فملحق بالمفرد قوله كبرق نحره
قوله وحكي الحكاية لان التسمية بها انما هي للدلالة على قصة غريبة
فلو تطرق اليه التغيير امكن ان تفوت تلك الدلالة قال الرضي
اما الجملة فلا توصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبنا لانهما من
عوارض الكلمة واما بعد العلمية فهي محكية اللفظ على ما يجي فلا يطلق
عليها انها معربة في الظاهر او مبنية لاشتغال حرفها الاخير
بالحركة التي كانت عليها اعرابية او بنايية او بالسكون الذي
كان كذلك ثم قال هذا وقد جا صدر الجملة المسمى بها معربا مضافا الى
عجزها اذا لم يكن الصدر ضميرا تشبيها للجزيين بالمضاف والمضاف
اليه كامرو لا ولي ان يجوز ايضا اضافة الضمير لخروجه عن معناه
لو ثبت اضافة الفعل والحرف بعد التركيب قال في التسهيل
ربما اضيف صدر ذي الاسناد الى عجزها ان كان اي العجز ظاهرا
فخرج المضمر المستتر كان نحو يزيد في قوله نبيت اخوالي بني
يزيد لان اضافة يزيد الى الضمير المستتر ينقله من الاستتار
والرفع الى البروز والخفض فتقول بزيدها فيتغير لفظ العلم
او بارزا كما لو سميت بكنت فلو اضفت صدره الى عجزه لقلت
كاني كما تقول غلامي فيتغير ايضا واما تغير برق نحره ففي اعرابه
لا في ذاته واجاز بعضهم في نحو علما الاعراب فتقول جا قمت
ورايت قمت ومررت بقمت بالتنوين والحركات الثلاث على التا
ووجه ذلك ان الكلمتين الواحدة من حيث هما في الاصل فعل
وفاعل فقد غير الفعل لاجل الضمير وعلى ذلك بنى من قال كنبي
هذا وقال شيخ شيخنا والمركب قبل العلمية ان كان الجزء الثاني
من قبل العلمية معربا مستحق الاعراب معين لفظا او تقديرا
وجب ابقاوه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول

علي

علي حاله عن الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك اي وهو المخصوص
الموجود عند العقل كرفع الجزيين في زيد قايم كما في الجملة الاسمية
والفعلية اذا كان الفعل معربا وكذا يترك الجزء الاول على البنا ان
كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية اذا كان مبنيا وكما في سيضرب
وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب وكذا في نحو ازيد وهل زيد
ولزيد اذا لا سيما بعد هذه مبتداة في الظاهر قال سيبويه
المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذ
العاطف كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد
ومن زيدا الا ان حرف الجر فيه تفصيل ثم فانظره ثم قال الرضي فان
لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق اعراب ولا معينه فالحكاية
لا غير نحو المسمى بما قام وقد قام وكلما واذا ما وكان ولعل ونحوها انتهى
وقد يشتمل هذا القسم نحو خمسة عشر وانظر هل يجري في ذلك الخلاف
الذي في العلم المنقول عن جملة وقال السيد في حواشي المتوسط في
باب ما لا ينصرف جعل الشارح عليه الرحمة نحو تابط شرا علما
من قبيل المبنيات المحكية على بنايها قيل والحق ان الجملة من حيث
هي جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعا من مبني الاصل
وان كانت اجزاوها معربة واما اذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما
واحدا مستحقا لان يجري الاعراب على اخره كبعلبك لكنه لما كان الجزء
الاخير من تابط شرا مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على القصة
امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا فيكون من
المعربات التقديرية حقيقة لا من المبنيات لكن الحكاية تقتضي
اعتبار التعدد ظاهرا في اجزاء الجملة فلا يلاحظ مع ذلك كونها اسما
واحدا فلا يحكم عليها بمنع الصرف انتهى وقال ابن بابشاد في شرحه
بعد العلمية على الجملة للزجاجي وكذلك اي ومثل الامثال في عدم
تغييرها وفي انها تودي على هيتها الجمل اذا سميت بها او حكيتها

حتى نقلتها فلذلك تقول قرات الحمد لله رب العالمين فلا يعمل فيه قرات
لفظا ويعمل تقديرا اوله وجهان ان تكون الجملة كانها اسم للصورة او
تكون على حذف مضاف كانك قلت قرات سورة الحمد لله رب العالمين
فعلم ان ما قاله الشارح من ان هذا النوع مبني هو ما قاله صاحب
المتوسط قال شيخ شيخنا ومثله اي المركب الاسنادي المركب العددي
نحو خمسة عشر انتهى وقضيته انه يحكى وفي الرضي في باب التركيب
كلام مقتضيه حيث قال وان لا يكون الثاني مما يبنى قبل العلمية
ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما فان الاصح اذا سميا بقاء البنا
الاول على ما يجي في باب المبنيات قوله فانك نبئت اخوالي
بني يزيد ظلما علينا لهم فديد قاله روبة نبئت اخبرت ومفعوله
الاول التا النايبة عن الفاعل والثاني اخوالي والثالث جملة
لهم فديد والفديد بالفا الصياح اي اخبرت ان هذه الجماعة
الذين هم اقربائي لهم صياح من اجل ظلمهم علينا وبني يزيد بدل
من اخوالي او عطف بيان ويزيد منقول من المضارع يزيد وفيه الشاهد
فان يزيد علم منقول عن الجملة بدليل ضم اخره ولولا الاعراب لمنع
الصرف وظلما مفعول لاجله وناصبه محذوف تقديره يصيحون
وعلينا متعلق بذلك المحذوف لا بفديد لان صلة المصدر لا تتقدم
عليه هذا مذهب الجمهور واختار الرضي والسعد جواز ذلك في الظرف
لانه مما يكفيه رايحة من الفعل ولم تعل عليهم لان المتكلم يغلب
على غيره في اعادة الضمير تقول انا وزيد فعلنا ولا تقل فعلا
كذا انشد يزيد الزمخشري وغيره بالبا التحتية لكن قال ابن
يعيش صوابه بالمثناة الفوقية وهو اسم رجل واليه تنسب
الثياب التزيدية ورد بان الروايتين انما صحت بالبا التحتية وبان
تزيد بالتا الفوقية لم تسمع في كلامهم الا مفردا قوله ذو تركيب
مزجي قال شيخ شيخنا هو الذي تركيبه للعلمية والاسنادي هو

ما

ما تركيبه قبل العلمية ولقايل ان يقول لا نسلم الحصر الذي ذكره في
المركب المزجي لجواز ان ينقل اولا الى معنى جنسي قوله وهو كل اسمين
نزل ثانيهما منزلة تا التانيث مما قبلها اي في فتح ما قبلها وجريان
حركات الاعراب عليها من جهة امتزاجه بالاول ومن هنا توصل
الكلمتان في الخط فيكتب رامهرمز موصولا كما قاله ووجه التنزيل
والشبه بينهما ان عجزه يحذف في الترخيم كما يحذف فيه تا
التانيث ويصغر صدره كما يصغر ما قبلها ومن في قوله مما قبلها
ابتدائيه لا باعتبار الانفصال والمعنى كل اسمين نزل ثانيهما
من اولهما منزلة كمنزلة تا التانيث مما قبلها اي نزل ثانيهما
حال كونه ناشيا من اولهما متصلا به منزلة تا التانيث حال
كونها ناشية متصلة به وملخصه ان اتصال الثاني بالاول
ونسبته اليه مثل اتصال التا بما قبلها ونسبتها اليه يعني نزل
ثانيهما بمنزلة ناشيه من الاول حال كون هذه المنزلة شبيها
بمنزلة التا كاينة مما قبلها فليتامل قال شيخ شيخنا وانت خبير
بان هذا الحد لا يدخل فيه نحو معدي كرب ونحو سيبويه فتامل انتهى
وان فسر وجه التنزيل بالامتزاج بالاول وجريان الاعراب عليها
كمعدي كرب وبالي قلي بسكون اليا في الاحوال الثلاثة الرفع والنصب
والجر فان قيل ما بال اليا فتحت في نحو رايت القاضي ولم تفتح في
نحو رايت معدي كرب بل سكنت اجيب بانه التركيب حصلت
به زيادة ثقل فحينيذ لا يحتمل فتح اليا قوله وحكم الاول
الخ قال الرضي وان لم يكن في الاخر قبل التركيب سبب البنا اي مما
تركيبه للعلمية كمعدي كرب وبعلبك فالاولى بنا الجزء الاول لاحتياجه
الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها
بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احدهما عقيب
الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا وقد يضاف

صدر هذا المركب الى عجزه فيتاثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعدي
كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا وللعجز حينيذ ما له
مفردا من الصرف وتركيبه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان
قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتد به
في اسكان يا معدي كرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني
على الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به
في منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقة بل
شبه بالمضاف والمضاف اليه شبها لفظيا من حيث هما كلمتان
احداهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب
يا معدي كرب انتهى ولم ينبه على صرف او عدمه لانه لو فرض
فيه ان فيه مقتض لكانت اضافته مقتضية لصرفه قوله
وحكم الثاني ان يعرب بالضمة والفتحة ان يعرب اعراب ما لا
ينصرف للعلمية والتركيب المزجي وفي هذا المركب لغتان ايضا
اعرابه اعراب المتضايفين وبنا الجزين على الفتح فيضاف على
الاول صدره الى عجزه فيعامل العجز بما يقتضيه حاله من صرف
وغيره وقد يلتزم فيه بعض العرب منع الصرف لانه عنده مونث
فيفتح نحو هذا معدي كرب على جعله مونثا وفي شرح الحاجبية
للخبيصي من قدر كرب اسما للكرب منع صرفه ومن قدره اسما
للحزن صرفه ومن قدر بكا وقلا في بعلبك وقالي قلا ونحو ذلك
اسما للبقعة منعه من الصرف ومن قدره اسما لموضع او مكان صرفه
واما على الاول فان كان فيه مع العلمية سبب اخر من اسباب الصرف
كالعجمة في هرمز من رامهرمز امتنع من الصرف والا كان معروفا
كقولك هذه حضرموت ورايت حضرموت ومررت بحضرموت
وهذا معدي كرب ورايت معدي كرب ومررت بمعدي كرب
وقد يعامل الصدر ايضا بمقتضى حاله في فتحة الحرف العليل

في حالة النصب فلا يظهر نحو رايت معدي كرب وما ذكره المصنف
هو اللغة الفصحى ووجه سكون اليا في الاحوال الثلاثة الذي قاله
ابن مالك انه لما لم يظهر الفتحة تشبيها بالالف فلزم في التركيب
لزيادة الثقل ما كان جايزا في الافراد ويستصحب سكون يا معدي
كرب ونحوه تشبيها بادرد بيس فيقال رايت معدي كرب
ولان من العرب من يسكن مثل هذه اليا في النصب مع الافراد
تشبيها بالالف فالتزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جايزا
في الافراد وحكى المرادي عن بعضهم فتح اليا في نحو معدي كرب
في النصب بعد ان صدر بسكونها في الاحوال الثلاثة قيل وانما
يقبل اعراب ما لا ينصرف في نحو سيبويه الذي صرح به فيه الجرمي
ان كان مستنقة فيه سماعا والا فالقياس البنا لاختلاط الاسم
بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا فان قيل فمن اي انواع
الشبه الحرفي يدخل بنا ما اخره اسم صوت فالجواب انه راجع الى
بنا الصوت وسياتي وجه بنايه في باب اسما الافعال والاصوات
هذا وقال شيخنا هذا الصنيع يقتضي ان المعرب من المركب
هو الجزء الثاني فقط وهو لا يصح اذ المزجي المختوم بغير ويه معرب
بجملته والاعراب او بتقديره في اخر الجزء الثاني لانه اخر المعرب
حقيقة وكانه تسمح في اسناد الاعراب الى الثاني لانه مقابله وهو
البنا على الكسر مختص به كما قال فيبني على الكسر قوله الا ان يكون
كلمة ويه بفتحتان وويه اسم صوت قال الرضي فان كان في الجزء
الاخير مما تركيبه للعلمية قبل التركيب سبب البنا فالاولى والاشهر
ابقا الجزء الاخير على بنايه مراعاة للاصل وقد يجوز اعرابه اعراب
ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا ذلك على قلة اضافة صدر المركب الى الاخر
تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه شبها لفظيا كما جاء في
معدي كرب فيجي في المضاف اليه الصرف والمنع ولا يستنكر اضافة

الفصل الفعل والحرف ولا الاضافة اليها لانهما خرجا بالتسمية
عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وان لم
تسمع في نحو سيبويه الاضافة واما الجزء الاول فواجب البناء ان
لم يضف الثاني لكونه محتاجا الى الثاني فيشابه الحرف فيبنى
على الفتح ان كان معربا في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز
حكاية حركات المبني وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام لان
الثاني اما اسم والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو جاويه او
حرف نحو من ويه واما فعل خال من الضمير والاول اسم نحو ان
ضرب او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما حرف
والاول اسم نحو اين من او فعل نحو ضرب من او حرف نحو عن من
وقصته قوله اضافة صدر المركب الخ نحو جاويه يقال هذه جا
ويه ورأيت جاويه ومررت بجاويه قوله واما اضافي عطف
على نوعه اما في المعطوف عليه قوله وهو الغالب في التركيب وذلك
لان منه الكنى كابي قحافة وابي سعيد ولا يخفى ما هي عليه من الكثرة
والانتشار قوله وحكمه ان يجري الخ هذا فايدة التنزيل قوله
والمركب الاضافي ما تركيبه قبل العلمية قال الرضي وان كان
الجزء الثاني قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا او
تقديرا وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء
الاول على حاله من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية كما في
المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو
ضرب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه مع كل ذلك اعلاما خذ
اما بخصوص الاعراب اي في الجزء الثاني او في الاول او عمومه
وان لزم منه دوران الاعراب على اخر الجزء الاول الذي هو
كبعض الكلمة ثم وكذا التوابع الخمسة مع متبوعاتها قال
الرضي يبقى التابع مع المتبوع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب

الاعراب



الاعراب عليها جريا على الاصل في الصرف وتركه ثم ذكر لهذا احكاما
فانظره منها اما نصه ولا يجوز في التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى
نحو معدي كرب في وجهي التركيب والاضافة الا في عطف النسق فان
حرف العطف مانع منها انتهى وظاهره ان المراد بتعاقب الاعراب
توارد انواعه بحسب العامل وقوله يبقى التابع مع المتبوع الخ مع
قوله فيما سبق قال سيبويه المسمى بالعاطف الخ يتحصل منه
انه اذا سمي بالعاطف مع المعطوف فقط وجبت الحكاية او مع المعطوف
عليه ايضا بقيا على ما كان قبل التسمية عليه فتامل قال شيخنا
رحمه الله ولا يخفى ان المراد بالاعراب العام هو جنس الاعراب الكلي المتناول
لسائر انواعه بحسب العوامل فنقول في ضرب زيدا جاءني ضرب
زيدا ورأيت ضرب زيدا ومررت بضرب زيدا فيبقى الجزء الثاني
على الاعراب المعين وهو النصب والجزء الاول على الاعراب العام
فيرفع مع عامل الرفع وينصب مع عامل النصب ويجر مع عامل
الجر كما لا يخفى ان المراد بالاعراب المعين خصوص النوع المنقول
عنه فيما تقدم عند قوله وحكمه الحكاية من ان الجزء الاول
يبقى على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة
الاسمية والفعلية المراد بالاعراب المعين ذلك النوع الحاصل
عند النقل اذ العوامل لا تؤثر في اجزاء الجملة بخلاف الجزء الاول
من جزئي العامل عمل الفعل ومعموله فنقول في زيد قائم علما
جاء زيد قائم ورأيت زيد قائم ومررت بزيد قائم برفع الجزئين
في سائر الاحوال فليتامل انتهى قوله ويجر الثاني بالاضافة
اي بالمضاف ويجوز ان تجعل الباء للسببية والسبب اعم من
العامل والاعم لا يلزم ان يصدق باخص معين فلا ينافي هذا
ما جرى عليه المصنف من ان المضاف اليه مجرور بالمضاف انتهى
فصل قوله وينقسم اي العلم ايضا الى اسم وكنية

ولقب قال الرضي ولفظ اللقب في القديم كان في الذم اشهر منه في
المدح والنبزة الذم خاصة والكنية من كنيت اي سترت وعرضت
كالكناية سواء لانه تعوض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد
بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح
الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم
المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تالف
من ان تخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابي
الحسن لامير المومنين رضي الله تعالى عنه وقد يكنى في الصغر تفاولا
لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذلك انتهى واعلم ان اللقب اصله
ان يحدث للشي قضية فيلقب بما تضمنته القضية كانف الناقة
وعابد الكلب فانف الناقة لقب رجل تصدق بانف لناقته
وعيب به وعابد الكلب لقب شاعر مرض فلم يعده احد فقال
مالي مرضت فلم يعدني عايد منكم ويمرض كلبكم فاعود قوله
فالكنية كل مركب اضافي صدره اب او ام قال الرضي وهي اي الكنية
الاب والام او الابن والبنت مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن
اوى وبنت وردان انتهى فزاد ما صدر بابن او بنت وكذا زاد
الامام فخر الدين الرازي وتعريف الكنية شامل لما يكون من ذلك بالغلبة
ولا مانع لان العلمية قد تكون بالغلبة ولا يخفى ان ما صدر باب او ام
قد يشعر برفعة المسمى او بضعته فيصدق عليه حد اللقب ايضا فيكون
بينهما عموم من وجه ولا مانع وسياتي ذكره ايضا قوله وكلثوم وصف
المذكر من الكلثمة فهو جزء من العلم فيكون حكمه حكم العلم لكنه يتعرف
اذا لتانيث في المركب لا فيه فهو كام تعالى وام حرام قوله
واللقب كل ما اشعر برفعة المسمى او بضعته بان اشعر بمدح
او ذم قال السيد من حواشي الاصول اي باعتبار مفهومه الاصلي
فان ذلك قد يقصد تبعا واراد بذلك كما قال ان اشعار اللقب

بالمدح

بالمدح انما هو من جهة ان له مفهوما اخر يلاحظ في الجملة ويلتفت
الذهن اليه وان لم يكن مقصودا عند الاطلاق بل يكون المقصود
هو المعنى العلمي حتى لو لم يكن للعلم مفهوم اخر غير علمي لم يتصور فيه
الاشعار بمدح او ذم فاندفع ما يرد عليه ظاهر التعريف من انه
اذا اشتهر زيد بصفة كمال كما اشتهر حاتم بالجود فانه يشعر
بذلك الكمال فيلزم ان يكون لقبا والتزامه بعيد فان قيل سلمنا
انه فاع ذلك لكن بعد شهرة زيد بصفة الكمال اذا سمي به زيد
يتلخص بلزوم ان يكون زيد لقبا اجيب بانه لا بعد في التزام
كونه لقبا ولا يخفى ان تفسير اللقب بما ذكر يدخل فيه نحو محمد واحمد
وصالح وعلي وانما قال اشعر دون دل او وضع لان الواضع انما
وضعه لتعيين معنى الذات معتبرا معنى المدح والذم لا لهما
معا ولا للمعنى المذكور وبعبارة اخرى لان الواضع انما يضع لتعين
الذات ثم قد يلاحظ معنى المدح او الذم والظاهر ان المراد بالاشعار
ربما ذكرا شعارا قويا او قريبا من غير خفا وتكلف بحيث يقصد
به في العادة مدح او ذم ولذا قال الرضي وهو ما يقصد به
مدح او ذم بل قضيته انه لا يكفي فيه مجرد الاشعار بمدح او ذم
وهما صفة بفتح الضاد وكسرها عوض من الواو قاله الجوهري والوضيع
الدني من الناس وانت خبير بان كلا من تفسير اللقب والكنية
صادق على نحو ابي الخير وام الخير وابو لهب وام الشر فيلزم ان
يكون بينهما عموم وجهي لاجتماعهما في ذلك وانفراد اللقب في نحو
كرز والكنية في نحو ابي بكر ولا مانع من ذلك وفاقا لشيخنا وشيخه
ويوافقه قول بعضهم والفرق بين الكنية واللقب بالحيثية
فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كابي الفضل وابي الجهل لا بطريق
انتهى وعبارة شيخ شيخنا قوله كل ما اشعر عبر بما ليتناول
المفرد والمركب فيتناول بعض الكنى فبينه وبين الكنية عموم

من وجه فيصدقان في نحو ابي الخير واللقب في نحو كرز والكنية في
نحو ابي بكر واما الاسم فبينه وبين كل منها تباين ثم اشعار اللقب
بما ذكر نظرا الي اصله كما صرحوا به واعلم ان ظاهر تقسيمه ان الاقسام
متباينة كما لا يخفى ويلزمه ان نحو محمد واحمد ومنصور القاب لا اسما
واللازم منتف بالاتفاق والذي يظهر ان الاسم ما وضع اولا
او نحوها ابتدا كما يأتي ما كان وان ما استعمل في ذكر المسمي بعد وضع
الاسم فان كان مشعرا بمدح كشمس الدين فيمن اسمه محمد او ذم كانف
الناقة فيمن اسمه ذكر او كان مصدرا بأب كابي عبد الله فيمن اسمه
ذلك ام ام كام عبد الله فيمن اسمها عائشة فالاول لقب والثاني كنية
وعلي هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه امير افريقية في
تكنيه بابي القاسم مع النهي عنه فاجاب بانه اسمه لا كنية واحسن
منه هذا الجواب هذا ولقائل ان يمنع التباين فان نحو محمد علما يصدق
عليه حد اللقب فانه علم اشعر بالمدح لانه في الاصل وصف
بمعني من كثر حمد الخلق له لكثرة خصاله الحميدة فان صرحوا بالتباين
فيحتاج الي تاويل حد اللقب بحيث يخرج مثل ذلك والا فلا مانع
من دعوى بينهما قلنا مل المشهور الا ان يقال مثل محمد لم يقصد به
مدح وان اشعر به باعتبار ملاحظة الاصل فيكون المراد بقولهم
ما اشعر بمدح او ذم ما قصد به ذلك لا الاشعار فتامل ثم رايت
الرضي عبر بالقصد لكن فيه امران الاول انه قد يقصد بمحمد ذلك
والثاني ان تعريف الجماعة بما اشعر ظاهره عدم اعتبار القصد
كذا قاله شيخنا وفي حاشية الغنوي علي المطول ما لفظه لان اللقب
علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا واما الكنية فهو علم
صدر بأب او ام وما سواها من الاعلام فيسمي اسما والفرق
بين الكنية واللقب بالحيثية فاشعار بعض الكني بالمدح او
الذم كابي الفضل وابي جهل لا يضر انتهي **قوله** كزين العابدين

لقب

لقب علي بن الحسين ابن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم اجمعين **قوله**
وانف الناقة هو لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف
وسكون الراء وبالعين المهملة وهو ابو بطن من سعد بن زيد مناة
ذبح ابوه جزورا وقسمها بين نسائه فبعثته امه الي ابيه ولم يبق
الا الراس فقال له شانك به فادخل يده في انفها وجعل يجره فلقب
به وكانوا يغضبون منه فلما مدحهم الحطيئة بقوله قوم هم الانف
والاذناب غيرهم • ومن يسوي بانف الناقة الذنبا • صار
اللقب مدحا والكنية البيه انتهي قاله سكي **قوله** والاسم ما عداهما
قال الرضي وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم **قوله** ويؤخر
اللقب عن الاسم قال المصنف في شرح القطر واذا اجتمع الاسم
مع اللقب وجب في الافصح تقديم الاسم وتاخير اللقب انتهي
وعلله ابن مالك بانه في الغالب منقول من اسم غير انسان كبطه
وقفه فلو قدم توهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مامون
بتاخيره فلم يعدل عنه وعلله الرضي بانه اشهر لان فيه العلمية مع شي
من معنى النعت فلو اتي به اولا لاغني عن الاسم وتعليلهم لتاخير
اللقب يقتضي وجوب تاخيره عن الكنية ايضا **قوله** انا ابن
مزيقيا عمرو وجدي ابوه منذر ماء السما قاله اوس بن الصامت اخو
عبادة بن الصامت رضي الله عنهما ومزيقيا بالف التانيث
الممدودة وحذفت الهمزة للوزن وعمرو بالجر عطف بيان علي
مزيقيا او بدل منه وعمرو كان من ملوك اليمن يلبس كل يوم حلتين
فاذا امسي مزقهما كراهية ان يلبسها ثانية وان يلبسها غيره
فلقب بذلك ومنذر احد اجداده لامه وهو منذر بن امرئ القيس
ابن النعمان احد ملوك الحيرة وماء السما لقب منذر واختلف في
سبب جريانه عليه فقيل لحسن وجهه وقيل ان امه كان يقال
لها ماء السما لحسنها واشتهر المنذر بلقب امه واسمها ماوية

بنت عوف بن جشم بن الخزرج واراد اوس بذلك انه كريم الطرفين حسيب
الجهتين وقوله منذر خبرا بوه وهو خبر جده اي من جهة الام قوله
ولا ترتيب بين الكنية وغيرها اما بين الكنية والاسم فواضح عدم
الترتيب بينهما قال ابن الصائغ والاولى تقديم غير الاشهر منهما
واما بين الكنية واللقب فمقتضى تعليل تاخر اللقب عن الاسم
تاخيره عن الكنية ايضا واختاره بعض المتاخرين نعم مقتضى ما
تقدم ان الكنية التي هي من افراد اللقب كابي الخير وام الخير يجري فيها
ما تقرر في اللقب المحض فليتامل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر
ابو حفص كنية امير المومنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف
بيان له فقدم الكنية واخر الاسم وقصته انه اتى اعرابي الى عمر
ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة
دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي
فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء فجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره
اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم
ان كان فجر اي كذب وعمر مقبل من على الوادي فجعل اذا قال اغفر له
اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده
فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعيره
وزوده وكساه ويقال نقب البعير ينقب بكسر القاف في الماضي
وفتحها في المضارع اذا رق خفه ودبر البعير اذا خفي مكانه تقشير
له ويقال فجر اذا حنث في يمينه قوله وما اهتز عرش الرحمن من
اجل هالك سمعنا به الا لسعد ابي عمرو رثى به حسان بن ثابت
سعد بن معاذ رضي الله تعالى عنهما وفي هذا البيت قدم الاسم وهو
سعد على الكنية وهي ابو عمرو واصل هذا البيت ان السيد سعد ابن
معاذ اصيب يوم الخندق بسهم في الاكحل فقال لم قليله ومات منه
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتز العرش لموت سعد بن معاذ

فنظمه

فنظمه حسان رضي الله تعالى عنه والمراد بالهالك الميت وقوله سمعنا به
نعت لهالك وقوله لسعد متعلق باهتز لانه تابع لمن اجل الخ قوله
وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي ان اللقب يجب تاخيره عن الكنية
وليس كذلك اي وليس اللقب معها حكمه كذلك اشار الى قوله واخرن
ذا ان سواه صحبا فان تقديره واخر اللقب ان صحب سواه وسواه
اعم من ان يكون اسما او كنية وليس كذلك بل اذا صحب اللقب الكنية
لا يجب تاخير اللقب بل انت مخير بين تقديمه على الكنية وتاخيره
عنها وقد يقال ان مراده بسواه اللقب الاسم خاصة لا هو والكنية
لتقسيمه اللقب وسواه الى مفردين والى غير مفردين لان القسم الاول
لا يدخل فيه الكنية الا ان يقال ان القسم الثاني يشملها فيبعد
هذا المراد فقول الاشموني في شرح الالفية وقد رفع توهم دخول
الكنية في قوله سواه بقوله وان يكونا مفردين ممنوع لصدق قوله
وان يكونا مفردين مع عموم قوله سواه وشموله الكنية والاسم اي
وان يكن اللقب وسواه مفردين كما في الاسم المفرد واللقب المفرد
ولا يمنع ذلك كون بعض افراد سواه لا يكون الا مركبا وهو الكنية تامل
وفي بعض النسخ الالفية وذا اجعل اخرا اذا اسما صحبا وهذا نص
في وجوب تاخير اللقب عن الاسم ومفهومه انه اذا اجتمع مع الكنية
لا يجب تاخيره وهو كذلك قوله وما قبله هو الاسم خاصة بدليل
قوله وان كانا مفردين قوله كعبد الله كرز هو خرج الرامي شر ثقل
ولقب به اتبعت الثاني اما بدلا اي بدل كل من كل او عطف بيان
لكونه اشهر قاله الرضي بمعنى وتمتنع الاضافة لانها لا تكون الا بين
لفظين مفردين بالفعل او التاويل كهذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم اي نفع فلا يجوز بين مركبين اضافيين ولا بين مركب ومفرد
قال شيخنا ولو قيل بجوازها في هذا نظرا لافراد المعنى كابي
هذا حب زمانك لكان له وجه فتامل وانظر هذا فانه كلام الرضي

الى قوله وان كانا مفردين **قوله** او قطعته عن التبعية ظاهره جواز
قطع البدل وعطف البيان قال المصنف في الجامع وتجوز قطع البدل
نحو بزيد خوك وتحسن مع الفصل نحو بشر من ذلكم النار وتجب ان يتبع
متعدد او لويفي به نحو اتقوا الموبقات الشرك والسحر واذا صح ابتداوه
ترجح نحو فما كان قيس هلكه هلك واحد انتهى وسياتي تفصيله **قوله**
او بنصبه قال الرضي على المدح او الذم لكونه متضمنا لاحدهما وحكم
الكنية والاسم او اللقب حكم اللقب والاسم اتباعا وقطعا الا
ان الكنية لا تكون الا مضافة واللقب لا يكون مضافا ومفردا الا
علم من كلام المصنف **قوله** جاز ذلك اي المتقدم من الاتباع
والقطع لا جواز الاتباع والقطع لما لا يخفى **قوله** وان كان مفردين
قضية كلامه بل صريحه امتناع الاضافة اذا كان الاول مفردا والثاني
مركبا والوجه خلافه وفاقا لما مشى عليه الرضي حيث قال وان كانا
مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب انتهى وذلك لان المضاف
اليه يكون مركبا كغلام عبد الله بخلاف المضاف **قوله** ووجه اخر
وهو اضافة الاول الى الثاني قال المصنف في شرح القطر والاتباع
اقيس من الاضافة والاضافة اكثر انتهى قال شيخنا لعل وجه الاقيسية
ما يلزم على الاضافة من المحذور الاتي في رد ايجاب الاضافة هذا
مذهب الكوفيين قال المصنف وهو الصحيح والاضافة بتاويل الاول
بالمسمى والثاني بالاسم فمعنى جاني سعيد كرز جاني ملقب هذا
اللقب قال الرضي التاويل ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف
اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق
ايضا ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاني زيد والمراد المدلول
وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاني سعيد كرز اي ملقب هذا
اللقب ولا ينعكس التاويل اي لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول
حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول

ما لا

ما لا تصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز انتهى
وقد ينسبون الى الاول ما لا تصح نسبته الى المعاني نحو كتبت سعيد
كرز كتبت اسم هذا الملقب فليتامل **قوله** وجمهور البصريين
اوجب هذا الوجه قال الحفيد اعلم ان مذهب البصريين على
وجوب الاضافة من غير تجويز شي اخر معها كما ذكره الشيخ واما قول
من قال ان البصريين انما ذكروا ذلك مقتصرين عليه لينبهوا
على جوازه لا لتعينه فبعيد اذ لم ينقل عنهم تجويز غيره لا صريحا
ولا ايما وكان القياس انه لا يجوز لان مسمى الاول والثاني واحد الا
انهم اذا اضافوا يؤولون الاول بالمسمى والثاني بالاسم وانما اولوا
الاول بالمسمى والثاني بالاسم لانهم يسندون اليه ما لا يسند الى
الالفاظ كقولك جاني سعيد كرز فان معناه جاني مسمى هذا الاسم
الا ان ما قالوه ليس بمطرد فانهم يسندون الى الاول ما هو يختص
باللفظ كقولك سعيد كرز وزنه فعيل والمعنى عليه هذا اللفظ هذا
المسمى وزنه فعيل فلو قال انما يجوز مع تاويل الاول من غير تقييد
لكان حسنا واعلم ان بعضهم اشترط في وجوب الاضافة ان لا يكون
اللقب في الاصل وصفا كما في ابراهيم الخليل فان الخليل كان وصفا
ثم صار لقبا واشترط بعض اخر ان لا يكون في الاول ما يمنع اضافته
كما في الحارث مثلا فان فيه ما يمنع اضافته وهو ال انتهى وقال
الرضي وظاهر كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد
اجاز الفرا والزجاج الاتباع ايضا وهو الاولى لما روى الفرا قيس
قفه ويحيى عينان رجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بتنوين
قيس واجرا الرقيات عليه **قوله** ويرده النظر وقولهم هذا
يحيى عينان اي يرد ايجابه ما ذكر اما النظر فهو لزوم اضافة الشي
الى نفسه وهو يقتضي منع الاضافة لولا التاويل بان المراد بالاول
المسمى وبالثاني الاسم وغاية التاويل التجويز لا الايجاب واما

قولهم المذكور اي قول العرب في شخص يسمى يحيى ويلقب بعينين
لضخامة عينيه فانهم اتبعوا اللقب بيحيى حيث رفعوه اذ المثنى
المسمى به يعرب باعراب اصله وان لم يكن في الرواية ما يمنع فتح النون
عينان فقد يقال لا شاهد فيه لان المثنى المسمى به يجوز ايضا اعرابه
اعراب ما لا ينصرف فلا شاهد فيه فليتامل وهذا بخلاف قولهم مرة
يحيى عينين نصبا وجرا فانه يحتمل للاضافة والاتباع **فصل**
قوله يعين مسماه اي يدل على مسماه بعينه اخرج النكرة وقوله
بغير قيد اخرج غير العلم وقوله يعين الخ اخرج علم الشخص **قوله**
تعين ذي الاداة الجنسية او الحضورية **قال** شيخ شيخنا قد
بين فيما مر ان تعين ما عدا العلم من ذي الاداة وغيره مقيد
فالجمع في علم الجنس بين عدم القيد وتعيين ذي الاداة الذي
هو مقيد جمع بين متنافيين وقد يجاب بان قوله تعيين ذي الاداة
اصله تعيينا مثل تعيين ذي الاداة والمماثلة بينهما في الوقوع
على معنى واحد هو الحقيقة او الفرد الحاضر واعلم ان ال الجنسية هي
المشار بها الى الحقيقة كالرجل خير من المراة وقد ياتي المعرف
بها لواحد مبهم من الحقيقة كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في
سوق خاص اي ادخل فردا من هذه الحقيقة وهذا في المعنى كالنكرة
وان كان في اللفظ كالمعارف وقد ياتي المعرف بها للاستغراق
الحقيقي او العرفي نحو عالم الغيب والشهادة وجمع الامير الصاغة
وهذا كله في التلخيص وشروحه وقد ياتي المعرف بها لواحد
بعينه كقولك هذا الاسد مقبلا كما في هذا الكتاب وتبعه
الشيخ المحلي في جمع الجوامع واعلم ان علم الجنس هو الموضوع للماهية
متعينة في الذهن اي باعتبار تعينها فيه وقد يستعمل في
واحد مبهم او معين باعتبار اشتماله على الماهية كقولك ان لقيت
اسامة ففر منه وهذا اسامة مقبلا نص عليهما وعلى ان هذا الاستعمال

حقيقي

حقيقي باعتبار الاشتمال على الماهية المذكورة فالمعتبر عندهم في علم
الجنس هو كونه موضوعا للماهية الحاضرة في الذهن ومشارا به اليها
باعتبار حضورها وتعينها ذهنا اذا تقرر هذا فقول المصنف
تعيين ذي الاداة الجنسية ان اراد بها وهو الظاهر المشار بها
الى الماهية الحاضرة كان قوله بعده والحضورية زيادة على ما ذكروه
وكان قوله في الفرق ويشبه النكرة من جهة المعنى غير صحيح لانه
معرفة لفظا ومعنى وان اراد بها المشار بها الى الماهية او الفرد
معينا او مبهما كان قوله او الحضورية مستدركا وكان الفرق المذكور
صحيحا في بعض مواقع علم الجنس وهو ما اشير فيه الى فرد مبهم
فقط دون غيره وكان الحد المذكور مخالفا لحدهم السابق فليتامل
انتهى وقوله كان قوله بعد او الحضورية زيادة على ما ذكروه اي
مع انه يقال ان كان الاطلاق على الفرد الحاضر باعتبار خصوصه
وتعينه الخارجي فهو مشكل جدا اذ علم الجنس ليس موضوعا لذلك
وان كان باعتبار وجود الحقيقة المتعينة الحاضرة في الذهن
في ضمنه فيلزم ان يطلقه على المبهم ايضا لامكان هذا الاعتبار
فيه فلا يحصر تعريفه في ال الجنسية او الحضورية وقد حصره فيهما
فليحرر فان قيل ما وجه قوله زيادة **قلت** لان تعريف الحضور هو
ان يشار الى فرد حاضر والذي اعتبروه في علم الجنس انما هو الاشارة
الى الجنس الحاضر في الذهن ولو في ضمن فرد معين او مبهم وكان الاشارة
الى الفرد زائدا على ما ذكروا فليتامل وقد اعترض شيخ شيخنا على
ما تقدم عن المحلي من ان استعمال علم الجنس في واحد مبهم او معين
باعتبار الاشتمال على الماهية المذكورة حقيقي بان التعين الذهني
معتبر في وضع علم الجنس والمعرف بلام الحقيقة ولم يوجد مع الفرد
فكيف يكون فيه حقيقة واجاب شيخنا بان الغرض ان اطلاقه من
حيث اشتماله على الحقيقة بشرطها في ضمن الفرد المعين او المبهم

فلا اشكال وهذا في غاية الوضوح وقوله فيما تقدم وكان قوله في
الفرق ويشبه النكرة من جهة المعنى غير صحيح لانه معرفة لفظا
ومعنى يمكن الانفصال عنه بحمل كلامه في الفرق على ان مشابهة
علم الجنس للنكرة من جهة ما صدقاته وصحة اطلاقه على كل فرد
وان كان هذا الاطلاق انما يكون حقيقة اذا كان من حيث اشتمال
الفرد على الحقيقة وعدم مشابهته له من جهة مفهومه فان علم
الجنس اعتبر في وضعه للماهية تعينها ولوحظ والنكرة لم تلاحظ
في وضعها تعين المعنى وان كان معينا قال العضد في رسالته
الوضعية فان علم الجنس كاسامة وضع لمعين كجوهره واسد
وضع لغير معين قال بعض شراحه عقب قوله لغير معين وان
كان لا يخلو عن التعين في حد ذاته لكن تعينه غير ملاحظ
الخ وقال بعضهم في قوله لغير معين اي لما لم يعتبر فيه التعين
وقال العصام منهم في قوله لمعين والمراد بالوضع لمعين انه
وضع لشي باعتبار تعينه وعلى وجه يستفاد مع تعقله من اللفظ
تعقل التعين واما ان التعين داخل في مدلول اللفظ وجزء
منه فغير معلوم فان قيل ان التعين جزء مفهوم علم الجنس لابد له
من دليل كان لما افيد انه خارج عن المدلول واعتبر معه لابد
له من دليل انتهى فاشار الى ان معنى معين معتبر تعينه والى التردد
في ان التعين جزء وخارج ثم قال في قوله لغير معين لا بمعنى
انه جعل عدم التعين معتبرا معه كما يفيده ما سمعت في حل
قوله وضع لمعين بل بمعنى لغير معتبر معه التعين انتهى
والفرق بين علم الجنس كاسامة واسم الجنس اما بالنسبة
لاسم الجنس النكرة كاسد فواضح اذ علم الجنس موضوع للماهية
والجنس باعتبار تعينه وعلى وجه يستفاد مع تعقله من
اللفظ تعقل التعين فمؤداهما واحد لكنه يختلف بالاعتبار

واما

واما بالنسبة لاسم الجنس المعرفة كالاسد فهو ان علم الجنس يدل على
الماهية المعينة من حيث هي معينة ملحوظة بجوهر اللفظ بخلاف
اسم الجنس فان التعيين فيه مستفاد من الاداة والحاصل ان التعين
حاصل في الاقسام الثلاثة الا انه مصاحب في اسم الجنس النكرة
ملاحظ في اسم الجنس المعرفة كعلم الجنس لكنه في اسم الجنس من
الاداة وفي علمه من جوهر اللفظ قالوا والفرق المذكور انما يحتاج
اليه على قول من جعل اسم الجنس موضوعا للحقيقة كما اختاره السيد
واما على قول من جعله موضوعا للماهية مع قيد الوحدة وهو
المراد بالفرد المنتشر كما اختاره العلامة التفتازاني تبعا للشيخ
الرضي فلا يحتاج اليه اذ لا دلالة لعلم الجنس على الوحدة اصلا وقد
قال الزركشي كغيره وتحقيقه اي الفرق بين اسم الجنس وعلم
الجنس ان اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي
فاسد موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها اصلا وعلم الجنس
موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص
لها قطع النظر عن افرادها ونظيره المعرف باللام التي للحقيقة
والماهية فان الحقيقة الحاضرة في الذهن وان كانت عامة بالنسبة
الى افرادها فهي باعتبار حضورها فيه اخص من مطلق الحقيقة
فاذا استحضر الواضع صورة الاسد ليضع لها فتلك الصورة
الكائنة في ذهنه جزئية بالنسبة لمطلق صورة الاسد فان
هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في زمان ومثلها يقع في زمان
اخر وفي ذهن اخر والجميع مشترك في مطلق صورة الاسد وفي
كلام سيبويه اشارة الى هذا الفرق فانه قال الى اخر كلامه وقال
الكوراني ما نصه واما الجواب عن الثاني وهو الفرق بين علم الجنس
واسمه فهو ان في اسم الجنس النكرة مذهبين احدهما انه موضوع
للفرد المنتشر وعلى هذا لا اشكال لان علم الجنس ليس موضوعا

كزيد بل للحقيقة وثانيهما انه موضوع للماهية وحينئذ يحصل
الاشكال والجواب ان في علم الجنس لوحظ الحضور الذهني وفي
اسم الجنس لم يلاحظ فان قلت الواضع اذا وضع لفظة بازاء
معنى لا بد وان يلاحظ المعنى وكذلك القائل جاءني زيد لا بد
وان يلاحظ معناه قلت قولنا لم يلاحظ فيه الجواب لان
الحضور الذهني وان كان حاصلا لم يلاحظ في النكرة بخلاف
المعرفة فان الملاحظة واجبة فيه وعدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا
لعدمه انتهى فحاصل الفرق انه اذا حضرت الماهية في الذهن
يتحقق فيه امران صورة تلك الماهية ونفس حضورها والثاني
وصف للاول فان وضع للموصوف وحده من غير اعتبار صفته
التي هي الحضور فيه فهو اسم الجنس وان وضع لمجموع الموصوف
والصفة او تقول للموصوف باعتبار صفته التي هي الحضور فيه
فهو علم الجنس وهذا فرق صحيح لا غبار عليه ولا خلل يتطرق
اليه فافهمه قال الفناري وكان الخسروشاه يقرر الفرق
ولم اسمعه من احد الا منه وكان يقول دخلت مصر فلم اجد بها
احدا يفرق بين علم الجنس واسم الجنس وقال الحفيد اعلم انهم
اختلفوا في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس على قولين في كل
منهما فقال قوم انه علم الجنس موضوع للحقيقة وكذا اسم
الجنس الا ان علم الجنس موضوع لها مع قيد حضورها في الذهن
وقال بعض ان علم الجنس موضوع للحقيقة من حيث هي هي واسم
الجنس موضوع للفرد الخارجي وكلاهما اشتبه واما اسم الجنس
العاري عن ال المقترن بعلامة الوحدة اعني التنوين فلا اشتباه
بينه وبين اسم الجنس المعرف بال الجنسية فان المعرف بال
الجنسية المراد منه الحقيقة والمجرد منها المقترن بعلامة الوحدة
المراد منه الفرد واما الاشتباه بين اسم الجنس العاري عن ال

ومن

ومن علامة الوحدة كالف رجعى وبشرى وذكرى فانها لا تنوين فيها
لاجل الف التانيث المقصورة والمقترن كالف الرجعى والبشرى
والذكرى فانه لا فرق بينهما بحسب الظاهر لانه كل واحد منهما
للحقيقة الا ان يقال ان الفرق بينهما هو ان المقترن بال المراد منه
الحقيقة مع قيد الحضور والمجرد منها الحقيقة لا مع قيد الحضور فانه
لا يلزم من حضوره اعتباره ولا من عدم اعتباره عدم حضوره
لان عدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه اذا تقرر هذا علمت
انه لا فرق بين علم الجنس واسم الجنس المعرف بال من جهة المعنى
لان كلا منهما للحقيقة مع قيد الحضور وعلمت الفرق بين علم الجنس
واسم الجنس المنكر واعلم ايضا ان مدلول كل من علم الشخص والجنس
اللفظ الذي يعين مسماه بغير قيد ولكل من مدلوليهما ماصدقات
فماصدقات علم الشخص نحو لفظ زيد وعمرو وبكر وماصدقات
علم الجنس اسامة وابي جعدة وام عويط والفرق بين علم الشخص
وعلم الجنس ان تعيين علم الجنس تعيين مقيد تعيين ذي الاداة
الجنسية وتعيين علم الشخص غير مقيد اذا علمت هذا علمت ان
قول المحشي والاداة الحضورية لا حاجة اليه بل ينبغي اسقاطه
لانه مناف لقوله بعد ان علم الجنس مشبه للنكرة من جهة المعنى لان
المعرف بال الحضورية لا مشابهة بينه وبين النكرة فالاولى ان
يقول اسم يعين مسماه لا بغير قيد تعيين ذي الاداة الجنسية
ثم يقول بعد ذلك وهو مشبه النكرة من جهة المعنى لا يقال قد
قلت ان بين علم الجنس وبين اسم الجنس فرقا من جهة المعنى
واما الاتحاد بين علم الجنس واسم الجنس المعرف بال الجنسية
لانا نقول مشابهة علم الجنس النكرة من حيث ماصدقاته وعدم
مشابهته له من حيث مفهومه فلا اشكال وعلى هذا يحمل كلام المحشي
الى هنا كلام الحفيد **قوله** اسامة اجرا من ثعالة اي حقيقة اسامة

اجزاء حقيقة ثعالة وفي النهاية لم يعرف تركيب اس مر الا في اسامة
وتجوز كون الهمزة بدلا من واو الوسم وهو التاخير كذا قيل واجرا
من الجراة وهي الشجعة قال المصنف في شرح التطر فان كلا من هذه
الالفاظ يعني اسامة وثعالة وذالة يصدق على كل واحد من هذه
الاجناس فتقول لكل اسد رايته هذا اسامة مقبلا وكذا الباقي
وتجوزان تطلقها بازاء صاحب الحقيقة من حيث هو فتقول اسامة
اشجع من ثعالة كما تقول الاسد اشجع من الثعلب اي صاحب
هذه الحقيقة اشجع من صاحب هذه الحقيقة ولا يجوزان تطلقها
على شخص غايب لا تقول لمن بينك وبينه عهد في اسد خاص
ما فعل اسامة انتهى وما ذكره في الغايب فيه نظر ويخالفه
قول المحلي في شرح جمع الجوامع واستعمال علم الجنس واسمه معرفا
او منكرا في الفرد المعين او المبهم من حيث اشتماله على الماهية
حقيقي نحو هذا اسامة او الاسد او اسدا وان رايت اسامة
او الاسد او اسدا ففر منه انتهى وقال الرضي يقال اسامة
خير من ثعالة اي كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من
افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة قال ولانت اجرا من
اسامة اذا دعيت نزال ولج في الذعر فيصح الاستثناء من مثله
كما صح في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا فتقول
اسامة تفترس الانسان الا الداجن منها **قوله** هذا اسامة
اي الفرد الحاضر مقبلا فيكون بمنزلة قولك هذا الاسد اي
الفرد الحاضر قال شيخ شيخنا في ما ذكره المحلي فيما سبق بحث لان
استعماله اللفظ في الفرد هو اطلاق اللفظ مرادا به ذلك الفرد
والمحمول فيما ذكر مراد به مفهومه الوضعي وحمله على الموضوع بمعنى
انه صادق عليه لا انه هو بعينه والا لكان كاذبا انتهى ويرد
مثله على المصنف قال شيخنا رحمه الله تعالى وانت بعد كون

هذا

هذا البحث مناقشة في تمثيل وان غيره من الامثلة قد سبقه الى ذكر
التمثيل فان نقلا عن ابن الحاجب قد تمثل لاستعمال علم الجنس
للفرد بنحو هذا اسامة مقبلا اما اولا فنقوله والمحمول فيما ذكر مراد
به مفهومه الوضعي ممنوع لانه مبني على ان الجزئي الحقيقي لا يحمل
على شي حقيقة اصلا وهو ممنوع ففي حواشي التهذيب للعلامة
الدواني في الكلام على تعريف الجنس ما نصه قوله المقول اي المحمول
وهو شامل للكلي والجزئي فانا نحمل فيهما معا على ما صرح به الفارابي
في المدخل الاوسط بل الشيخ في الشفا ايضا وما يقال من ان الجزئي
الحقيقي لا يقال ولا يحمل على شي حقيقة اصلا لان حمله على نفسه لا
يتصور قطعا اذ لا بد في الحمل الذي هو النسبة من امرين متغايرين
وحمله على غيره ايجابا ممتنع فاقول فيه نظر اذ يجوز حمله على جزئي
مغاير له بحسب الاعتبار ومتحد معه بحسب الذات كما في هذا الضاحك
وهذا الكاتب فانهما مختلفان بحسب المفهوم ومتحدان بحسب
الذات فان ذاتهما زيد بعينه وكذا يجوز حمله على كلي اخر في جزئيه
كما في قولك بعض الانسان زيد انتهى فانظر هذا الامام المتفق
على جلالته المعروف ببراعة القلم المشهور بغاية التحقيق والتدقيق
المعول عليه في امثال هذه المباحث كيف حكم بصحة حمل الجزئي
الحقيقي على غيره وتنقل ذلك عن شيخي الحكما الفارابي وابن سينا مع
تمثيله لذلك بهذا الضاحك وهذا الكاتب الدال على ان المراد
بالضاحك والكاتب في هذين المثالين هو الجزئي الحقيقي **قوله**
وال في هذا اي الاسد من قولك هذا الاسد لتعريف الحضور
قال شيخ شيخنا فيه بحث لان تعريف الحضور هو الاشارة باللفظ
الى فرد حاضر والفرد المعين لا يصح حمله على شي انما تحمل المفاهيم الكلية
حتى صرحوا بان هذا زيد مؤول بمسمى زيد انتهى وجوابه علم مما
تقدم ولينظر هل ياتي هذا التاويل الذي صرحوا به هاهنا

ولبحر فان قيل اسم الجنس ان كان موضوعا للماهية من حيث هي فكيف
يستعمل في فرد معين كما في العهد الخارجي او غير معين كما في العهد الذهني
او في جميع الافراد كما في الاستغراق وان كان للفرد منتشر منها اشكل
استعماله في الماهية وفرد معين منها وجميع افرادها قلت قد
سال عن ذلك السيد رحمه الله تعالى في حاشية المطول واجاب بقوله
اما على الاول وهو المختار فلا اشكال في الاستغراق والعهد الذهني
لما عرفت ان الاسم فيهما مستعمل في طبيعة الجنس فقط وانما يفهم
فرد غير معين او جميع الافراد من امور خارجية واما العهد الخارجي
فالظاهر ان الاسم مستعمل فيه وان له وضعا اخر بازاء خصوصية
كل معهود ومثله يسمى وضعا عاما واما على الثاني فالحال في العهد
الخارجي على ما ذكرنا وكذا في الاستغراق فان الفرد المنتشر كما
هيه يصدق على كل فرد منها واما استعماله في الماهية فاما مجاز
او هناك وضع اخر بازائها قوله وهذا العلم اي الجنسي يشبه علم
الشخص من جهة الاحكام اللفظية قال الرضي واعلم ان العلمية وان
كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظا اسامة
وثعالة ونحوهما كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيهما للتعريف
اللفظي فكما ان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق الا
مع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة
اي كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس
من حيث الجنسية المحضة قال ولا انت اجرا منه اسامة اذا ذنبت
نزال ولج في الذعر فيصح الاستثناء من مثله كما صح في قوله تعالى ان
الانسان لفي خسر الا الذين امنوا تقول اسامة تفترس الانسان
الا اذا جبن منها والقرينة المخصصة نحو لقيت اسامة فحال هذه
الاعلام كلها كحال اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذو
اللام مفردا مجردا عن علامتي الوحدة والتثنية نحو الضرب

فاللام

واللحم والسوق وقد عرف حكمه قوله فانه يمتنع من ال ومن الاضافة
محله اذا لم ينكر العلم قال الرضي وقد ينكر العلم قليلا فاما ان يستعمل
بعد على التنكير نحو رب زيد لقيته وقولك لكل فرعون موسى لان
رب وكل من خواص النكرات او يعرف وذلك بان يؤول فيدخل عليه
اللام كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة
كاهله والاضافة كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض
ماضي الشفرتين يمان وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء
تعريفه كما مر في باب الاضافة نحو زيد الخيل وانمار الشاة ومضر
الحمراء وان لم يكن اشتراك في العلم انتهى وقد يقال لا حاجة الى
التقييد بما مر لان الكلام في العلم نعم في تذكرة ابن الصائغ قال
نقلت من مجموع بخط ابن الرماح قد يرد العلم جنسا معرفا باللام
التي لتعريف الجنس وذلك بعد نعم وبئس فتقول نعم العمر عمر ابن
الخطاب وبئس الحجاج حجاج بن يوسف لان نعم لا تدخل الا على
جنس معرف وقد يجعل العلم جنسا منكرا وذلك بعد لا نحو لا هيثم
الليلة للمطي ولا بصرة لكم وقضية ولا ابا حسن لها قوله كالتانيث
اي اللفظي قوله وكون الفعل في بنات اوبر وابن اوى الاول
علم على ضرب من الكماة والثاني حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب
ودون الكلب وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل المخالب
والاظفار وصياحه يشبه صياح الصبيان فان قلت وزن الفعل
في المضاف اليه فقط والعلم مجموع المضاف والمضاف اليه قلت
اجيب عنه بان الاعلام الجنسية الاضافية تجري على جزئها الثاني
حكمها لو كان علما وحده قاله الدماميني ومن العلم الجنسي الامثلة
الموزون بها في بعض الاحيان والا فليست ملازمة للعلمية بدليل
قولك كل افعل لا ينصرف علما فالمراد اذن وما قد يكون من الاعلام
الجنسية الامثلة لان كل موزون به علم ثم اجرا الامثلة مجرى

الا علام بل هو اصطلاح من النحاة مخترع من غير ان يقع ذلك في كلام
العرب وانما تكون كذلك اذا عبرتها عن موزوناتها ولم تدخل
عليها ما يقتضي تنكيرها ككل ورب ومن الاستغراقيه وغيرها
من علامات التنكير فان كان منها بتا تانيث نحو فاعلة وزن قايمة
او وزن الفعل به اولى نحو افعل وزن احمد واما الوزن الخاص
بالفعل فتجب معه حكاية الحال التي كان عليها موزونه فتقول
استفعل فعل ماض ودال على الطلب وانفعل لازم مطاوع
لفعل واما ان الوزن الخاص دخيل فلا مدخل له هنا ضرورة انه
ليس الكلام في الموزون وانما هو في الوزن باعتبار موزون ما
فانما يجري عليه حكم موزونه الاصلي فتامله او كان مزيد ابد اخره
الف ونون نحو فعلان وزن سكران او الف الحاقا مقصورة
نحو فعنلى وزن حبنطى واما الممدودة فلا اثر لها فتقول فعلا
ملحق بقرطاس وفعلا ملحق بقسطاس لم ينصرف الا منكرا وذلك
نحو كل فعله حكمها كذا ورب افعل لا ينصرف وما من فعلان
مونثه فعلى لا وبمنع الصرف وكل فعنلى تقلب الفه في التثنية
يا قال سيبويه قلت للخليل في قوله كل فعل اذا اردت به الوصف
لا ينصرف كيف قلت لا ينصرف وقد صرفته فقال افعل هنا
امثال وليس بوصف ثابت في الكلام انما زعمت انما كان على هذا
المثال وكان وصفا لا ينصرف وانما انصرف لانه نكرة ولو اشرت
به الي معلوم لم تصرفه للزنة والعلمية كقولك افعل لا ينصرف اذ
كان صفة فانك لا تصرف افعل كانك قلت هذا البنا وان
كان على وزن منتهى التكسير نحو مفاعل ومفاعيل او ذا الف تانيث
مقصورة كفعلى وممدودة كفعلا لم ينصرف مطلقا معرفة كان
او نكرة فتقول حمرا فعلا وحبلى فعلى وكل فعلا يعرب ظاهرا وكل
فعلى يعرب تقديرا فلا تصرف شيا من ذلك فان صلحت الالف

لتانيث

لتانيث ولالحاق نحو فعلى بفتح الفا وفعلى بكسرها فان الفها قد
تكون للتانيث نحو سكرى وذكرى وقد تكون للالحاق نحو ارطى ومعزى
جا في المثال اعتباران كقولك كل فعلى بفتح الفا مثلا او فعلى
بكسرها تقلب الفه في التثنية يا ان جعلت الفه للتانيث
لم تصرفه وان جعلتها للالحاق صرفته لتنكيره بدخول كل وجميع
الاوزان التي ذكرت لا تصلح الا للاسما نحو خروج عن ذلك نوعان
ما كان وزنا للاسم وليس شيا مما ذكر فليس فيه الا الصرف وذلك مفهوم
مما تقدم فان ذلك لم يذكر في واجب المنع ولا في جايزه فلم
يبق فيه الا وجوب الصرف مطلقا كقولك فاعل اسما يجمع على
فواعل ووصفا يجمع على فعل اي فعال وما كان وزنا للفعل غير
ما ذكر كقولنا فعل وفعل وفعل فهذه ان اريد بها العموم فالاعراب
والصرف كالذي قبله فان اريد بها خصوصية الفعل حكيت كقولك
ضرب فعل وعلم فعل وظرف فعل وان قرن مثال من الامثلة
الموزون بها بما ينزل منزلة الموزون فحكمه حكمه في الصرف وعدمه
فتقول مررت برجل فاعل تكني به عن فاضل مثلا فتصرف لان حكم
المكني عنه الصرف وتقول مررت برجل افعل تريد افضل مثلا
فتمنعه من الصرف وان كان نكرة لانه كناية عن صفة لا تصرف
ويدل على انه في موضعها ان موقعه هنا موقع النعت اذ لا يتاتى
ان يكون علما هنا لان العلم لا يوصف به ولان المعرفه لا تكون
صفة للنكرة وهذا مذهب سيبويه وخالفه المازني وانتصر له
السيرافي بان افعل اقصى احواله ان يكون كاربع اذا وصف به
فهو اسم وصف به وما هو كذلك لا يمتنع من الصرف ورده ابن
الصايغ بان اربعا وضع على ان يكون اسما لا وصفا فعرضت الوصفية
فيه فلم يعتد بها وافعل هذا لم يستقر في كلامهم لا اسما ولا صفة
فينبغي ان يراعى حكمه **قوله** وبيته ابه آبى بخير قبح من غير

فتح من غير مسوغ **قوله** في المثالين اي اسامة اجرا من ثعالة وهذا
اسامة مقبلا **قوله** ويشبه النكرة من جهة المعنى لانه شايع في
امته اي جماعته يعني ان علم الجنس علم بحسب اللفظ لا بحسب المعنى
فانه شايع كشياع النكرة عنوانه وافق العلم الشخصي لفظا فجرى
مجراه في الاستغنا عن حرف التعريف وعن الاضافة ومنع الصرف
مع التانيث في نحو اسامة ووصف بالمعرفة نحو هذا اسامة المقبل
ونصب النكرة بعده على الحال ولم يستقبح الابتدا به قال
بعضهم واطلاق المعرفة على اسامة ونحوه مجاز اذ لا يخالف معناه معنى
اسد وانما يخالفه في احكام لفظية وهو في ذلك تابع للناظم وقد عرفت
مما مر ان العلم الجنسي مشابه العلم الشخصي في كونه موضوعا لشي بعينه
على ما هو فهو معرفة لفظا ومعنى وهو الحق وقال ابن الحاجب الاعلام
الجنسية وضعت اعلاما للحقايق الذهنية المتعلقة كما اشير باللام
في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام
موضوع لحقيقة في الذهن متحدة فهو اذن غير متناول غيرها وضعا
واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس
ذلك بالوضع بل لمطابقته الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة
كل كلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ
اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج على وجه الاشتراك
واسامة موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارج ليس
بطريق الحقيقة الذهنية حقيقية فاطلاقه على الخارج ليس بطريق
الحقيقة وقال المصنف في شرح اللمحة وكثير من الضعفا
يستشكل دعوى التعريف في علم الجنس وربما غلط بعضهم النحاة
في ذلك سفها بغير علم ومن استشكل ذلك فليستشكل التعريف
بالالف واللام الجنسية والحضورية فيما مثلنا به فان علم الجنس
لا يستعمل الا بقيد بين الاستعمالين ويتجه تاويل كل منهما بالا

شبهه

شبهه للنكرة من حيث صحة اطلاقه على كل فرد وان كان هذا الاطلاق
انما يكون حقيقة اذا كان من حيث اشتمال الفرد على الحقيقة كما تقدم وفي
حواشي التهذيب للمولى الدواني واما العلم الجنسي فليس بعلم في عرف
المنطق لانهم نظروا الى المعنى بالقصد الاول ومعناه كلي وان ادخله
اهل العربية في العلم نظروا الى الاحكام اللفظية وهذا من باب
تخالف الاصطلاحين بحسب اختلاف النظرين ثم هذا اذا جوزنا اطلاق
العلم الجنسي على الافراد كما هو التحقيق اما اذا لم نجوز ذلك وقيل المراد
انه موضوع للحقيقة بشرط الوحدة الذهنية فهو بهذا
الاعتبار متشخصة فلا اشكال انتهى قال الرضي واذا كان لنا
تانيث لفظي كغرفة وبشرى وصحرا ونسبة لفظية نحو كرسي فلا
باس ان يكون لنا تعريف لفظي فاختار ما اختاره الناظم من ان
الاعلام الجنسية نكرة بحسب المعنى معرفة بحسب اللفظ **قوله**
لانه شايع في جنسه اي في افراد مفهوم كلي موجودة اي حاصلة
في الخارج او غير موجودة اي غير حاصلة في الخارج فعلم انه لم
يرد بالجنس ما هو مصطلح الميزان بل ما يعم النوع والصنف
وغيرهما وانه اراد بالجنس افراد مفهوم كلي واما الجنس فلاما يتعقل
فيه شياع لانه شي واحد ولا حصول له في الخارج الا في ضمن افراده
على نزاع كبير في محله وفي نسخة انه شايع في امته اي جماعته
وهي افراد مفهوم كلي كما تقدم **قوله** لا يختص به واحد دون اخر
تفسير لما قبله قال شيخنا قوله لانه شايع في جنسه هذا
مناف لما قدمه من ان علم الجنس يعين مسماه الذي هو الحقيقة او
الفرد الحاضر انتهى ويمكن اخذ جواب ذلك من كلام ابن الحاجب المتقدم
قريبا ثم رايت شيخنا قال قوله لانه شايع في امته لا يختص به
واحد دون اخر ان اراد انه يطلق على كل فرد من حيث خصوصه
حقيقة فهو مردود كما تقدم عن المحلي لانه لم يوضع لكل فرد حيث

يطلق عليه حقيقة او مجازا واما حقيقته اطلاقه عليه من حيث اشتماله على
الماهية فهذا لا يقتضي شيوعه في الافراد اذا لم يطلق حينئذ الا على
الماهية في ضمنها مع ان مثل ذلك جار في علم الشخص فانه يطلق مجازا
على رسوله وكتابه واقرب ما يصح به كلامه ان شيوعه باعتبار انه
لا يتقيد اطلاقه بالاطلاق على الحقيقة مستقلة بل يطلق عليها
كذلك وفي ضمن كل فرد قلبتا مل فتامل قوله وسمي علم الجنس
الخ قيل هذا تتميم لما يشمل المفهوم والماصدق والا فعلم الجنس
انما هو موضوع للماهية بقيد حضورها في الذهن فكيف ينقسم
الى العين والمعنى انتهى قال شيخنا ويجاب بان المراد بالاعيان
الحقايق القائمة بنفسها ثم رايت بخط شيخنا قال قوله اعيان
اي حقايق والعين ما قام بنفسه قوله لا تولف اي افرادها قال
ابن الناظم الاجناس التي لا تولف كالسباع والوحوش واحناس الارض
لا يحتاج فيها الى الوضع الاعلام الشخصية فعوضت عن ذلك بوضع
العلم فيها للجنس مشارا به اليه اشارة المعرف بالالف واللام
ولذلك يصلح للشمول كنحو هذا اسامة اجرا من الضبع وللواحد
المعهود كنحو هذا اسامة مقبلا قوله اعيان تولف اي حقايق
تولف افرادها قوله كاسامة وثعالة الاول علم جنس للاسد
وكنيته ابو الحارث والثاني علم جنس للثعلب وكنيته ابو الحصين
كهيان بن بيان بفتح اولهما وتشديد اليا المثناة تحت وابو
جعدة للذيب واسمه ذالة سمي بذلك لخفة مشيه لان الذولان
المشي الخفيف قوله وام عريط للعقرب قال الخوارزمي من
اعترض في الارض اذا ذهب فيها واسمها شبوة للمجهول العين
والنسب اي للمجهول الذات والنسب من الادميين لان غيرهم
لا يوصف بكونه مجهول النسب كطاير بن طاير لمن لا يعرف ولا
يعرف ابوه وفي المحكم لابن سيدة ما ادري اي هي بن بي هو معناه

اي

ابو الحق بلو وبلو من اسما الاضداد لان المجهولات متصعبة خفيه
لا هنية بينه وهذا المثال لا يحتمل استعمال ذي الاداة الحضورية
لان حضور الشي ينفي جهالة عينه فلو سبق الان يحتمل استعمال
ذي الاداة الجنسية فيقال هيان بن بيان لا تعقل روايته وهذا
الحديث برويه هيان بن بيان اي برويه مجهول العين والنسب
وقيل هيان بن بيان اي برويه مجهول العين والنسب وقيل
هيان بن بيان اسمين لولدين لادم عليه وعلى نبينا افضل
الصلاة والسلام ويقال ايضا للذي لا يعرف صلمعه ابن قلمعه
وضل بن ضل قوله وابي المضا بفتح الميم والضاد والمعجم والمد قوله
وابي الدعفا للاحمق لان العرب اذا جمعوا انسانا قالوا الدابا
الدعفا ولدها ضفار اي شيا لا راس له ولا ذنب والمعنى كلها
ما لا تنطبق ولا يكون والدعفا بفتح الدال المهملة وسكون العين
وفتح الفا ممدود قال المصنف في حواشي التسهيل كان العرب
جعلت هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته وابا الدعفا
لنفرتهم عنه لحمقه بمنزلة ما لا يولف قوله الثالث امور
معنوية اي قائمة بغيرها قال ابن جني في الخصايص ثم ابن
يعيش تعليق الاعلام على المعاني اقل من تعليقها على الاعيان
وذلك لان الغرض منها التعريف والاعيان اتم في التعريف
من المعاني وذلك لان العيان يتناولها لظهورها وليس كذلك
المعاني لانها تثبت بالنظر والاستدلال وفرق بين علم الضرورة
بالمشاهدة وبين علم الاستدلال قال ابن الناظم ومن اعلام
المعاني الاعداد المطلقة نحو ستة ضعف ثلاثة واربعة نصف
ثمانية وهي على هذا ممنوعة الصرف للعلمية والتانيث قوله
كسبحان هو في الاصل مصدر كغفران ثم اجري علما للتسبيح نصب
كما ينصب مسماه ثم استعملوه مكان يسبح وصار بدلا من اللفظ

بالفعل ولا ينصرف للعلمية والالف والنون الزايدتين ولا يصرف للضرورة
كقوله سبحانا ثم سبحانا وما يضعف كونه علما وروده باللام في
قوله سبحانك اللهم ذا السبحان قال الرضي قالوا ومنه يعني علم
الجنس سبحان علم للتسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل
مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جا منونا في الشعر كقوله
سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد وقد جا
باللام كقوله سبحانك اللهم ذا السبحان قالوا دليل علميته قوله
سبحان من علقمة الفاجر ولا منع من ان يقال حذف المضاف اليه
وهو مراد للعلم به وابقي المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله
اعني التجرد عن التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا وقال
الحفيد وهنا تنبيه وهو ان ابا العباس ثعلبا نقل عن النحاة
انه قال سبحان في قول الاعشى سبحان من علقمة الفاجر انه يريد
الاضافة ولذا فتح نونها وان قول البصريين انه غير معروف
خطا لانشاد نوح له مصروفا في قوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به
وقبلنا سبح الجودي والجمد وقد جا باللام كقوله سبحانك اللهم
ذا السبحان انتهى وقد يقال لا يمنع من علميته استعماله كثيرا
مضافا لانه انما يضاف بعد قصد تنكيره كعلم الشخص الا ان يقال
اضافة الاعلام قليلة فيبعد كونه علما مع ان اكثر احواله الاضافة
قوله للتسبيح اي بمعنى التنزيه اي تبريه الله عن السوء لا
التسبيح الذي هو مصدر سبح بمعنى قال سبحان الله لان مدلول
التسبيح على هذا لفظ **قوله** وكيسان للغدر بفتح الكاف وسكون
اليا اخر حروف الهجا وبالسين المهملة والغدر بسكون الغين
المعجمة قال في الصحاح وبعض العرب يسمي الغدر كيسانا قال
اذا ما دعوت كيسانا كانت كهولهم الى الغدر اسعى من شبابهم
المرد قال ابن جني في المنهج والدليل على انهم سموا التسبيح بسبحان

والعذر

والعذر بكيسان انها غير منصرفين والسبب الواحد وهو الالف والنون ٢٢١
حاصل فلا بد من حصول العلمية **قوله** ويسار للميسرة يسار بفتح
اليا المثناة تحت والسين المهملة علم لجنس الميسرة بمعنى اليسرى قال
اي ثم تغلغلت اكثر حتى يسار لعلك لج عاما قالت وعاما
وقابله يا وبسار مبني على الكسر لانه معدول عن المصدر وهو
الميسرة كما في الصحاح قال ابن الناظم جعلوه علما على المعنى
مونثا ليكمل شبهه بنزال فيستحق البنا **قوله** وفجار للفجرة
فجار بفتح الفا والجيم وكسر الرا كحذام علم لجنس الفجرة بسكون الجيم
بمعنى الفجور وهو الميل عن الحق وقد اطال الشاطبي بما ملخصه ان
ليس المراد بالفجرة المرة من الفجور بل مطلق الفجور وانما عبر بالفجرة
لان فعال كفجار من اعلام المونث فعبر بالفجرة لبيان اعتبار
تانيث المسمى وعبارة ابن الناظم وفجار للفجرة جعلوه علما على
المعنى مونثا ليكمل شبهه بنزال فيستحق البنا **قوله** وبرة للمبرة
برة بفتح البا الموحدة علم لجنس المبرة اي البر قال النابغة
ولقد علمت بنو عطاظ حين اجتمعنا تحت العجاج فاشعلت
غباره انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار
وانما ذكرت البيت الاول لان كثيرا من الناس يكسره انا اقتسمنا
مع انه مفعول علمت في البيت قبله ومعنى فحملت برة اخذت البر
والوفا بالعهد واحتملت فجار اخذت بكثرة الفجور ونقض العهد
وعلم من كلام المصنف ان علم الجنس يكون للذوات والمعاني ويكون
اسما وكنية قال الرضي ثم تقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها
لغير الاناسي من الطير والوحش واحناش الارض والمعاني فوضعوا
لبعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحارث في الاسد ولبعضها
اسما بلا كنية كقثم للضبعان ولبعضها كنية بلا اسم كابي
براقش ثم مما لا اسم جنس له نحو ابن مقرض وحمار قبان وفي

أكثر في هذه الاعلام لجوامع في يناسب المسمى بها كجعنا جر لعظم بطنها
وابن دابة لوقوعه على دابة البعير ونحو ذلك وقالوا في المعاني
للمنية شعوب وام قشعم وللمبرة برة وللكلبة او بر وللمذر
كيسان وقالوا في الاوقات غدوه وبكره واما ادلى في اولى كانه
علم للوعيد فاولى مبتدا ولك خبره والدليل على انه ليس بافعل
التفضيل ولا افعل فعلا وانه علم ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة
الان وهاء الان اذا اوعدوا فدخول تاء التانيث دال على انه
ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلا بل هو مثل ارمل وارملة واولى
ايضا علم فمن ثم لم ينصرف وهو من وليه الشر اي قربه وليس اولى
اسم فعل ايضا بدليل اولاة في تانيثه بالرفع والان خبر اولاة
اي الشر القريب الان واما هاء الان فالزمان متعلق باسم
الفعل كذا قال ابو علي فيجوز اولى من التنوين للعلمية والوزن
وقبوله التاء لا يضر الوزن لان ذلك في علم اخر فهو كما لو سميت
بارمل وارملة فكلاهما ممتنعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا
مستانفا والله اعلم • تم الجزء •
الاول ويتلوه الثاني وهو
باب اسما الاشارة
والحمد لله
وحده

